

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010

مقارنة الإجراءات الحكومية للمنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً

© 2009 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW

Washington, DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بريد إلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.

1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان.

بالجريف ماكميلان

بالجريف ماكميلان بالملكة المتحدة هي اسم بارز يشير إلى دار ماكميلان المحدودة للنشر (MacMillan Publishers Limited)، المسجلة في إنجلترا، ورقمها 785998، والكائنة في: Houndsmills, Basingstoke, Hampshire, RG21 6XS.

وبالجريف ماكميلان بالولايات المتحدة هي شعبة تابعة لمؤسسة St Martin's Press LLC، الكائنة في: 175 Fifth Avenue, New York, NY, 10010.

بالجريف ماكميلان هي الاسم الأكاديمي العالمي للشركتين الموضحتين عليه، ولها شركات وممثلين في مختلف أنحاء العالم.

بالجريف® وماكميلان® علامتان تجاريتان مسجلتان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا وبلدان أخرى.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي. النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه المطبوعة تخص المؤلفين. وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

المعلومات في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. قد تُعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن بإعادة إنتاج أجزاء من العمل على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب بكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA. هاتف: 978-750-8400، فاكس: 978-750-4470. موقعه على الإنترنت: www.copyright.com.

أما بالنسبة لجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، فيجب توجيهها إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: 1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433, USA. فاكس: 202-522-2422، بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء أعداد من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007، سبل الإصلاح، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية عن طريق الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.doin-business.org.

تم التقدم بطلب لإدراج هذا التقرير في نظام تصنيف المطبوعات بمكتبة الكونغرس.

طُبِعَ في الولايات المتحدة

المحتويات

v	معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
1	عرض عام
10	بدء النشاط التجاري
17	استخراج تراخيص البناء
22	توظيف العاملين
27	تسجيل الملكية
33	الحصول على الائتمان
38	حماية المستثمرين
43	دفع الضرائب
49	التجارة عبر الحدود
55	إنفاذ العقود
60	تصفية النشاط التجاري

65	ملحق: مؤشرات جريبية بشأن توصيل الكهرباء
70	ملحق: حماية العاملين
73	ثبت المراجع
77	ملاحظات على البيانات
97	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
102	جداول البلدان
164	شكر وتقدير

المستخدم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 هي حتى 1 يونيو/حزيران 2009. وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات التي نُجحت ويمكن نجاحها وأسباب هذا النجاح.

وقد تم تغيير الطريقة المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين في الإصدار الحالي من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات". وهناك أبحاث جارية حالياً في مجالين جديدين، هما: الحصول على الكهرباء وحماية العاملين. ويجري عرض النتائج الأولية في هذا التقرير.

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 هو السابع في سلسلة من التقارير السنوية المعنية ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية والتي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي - وعبر الوقت.

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال، هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وأخيراً تصفية النشاط التجاري. علماً بأن البيانات

الموقع الإلكتروني لمشروع ممارسة أنشطة الأعمال الموضوعات الحالية

أخبار عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org>

الترتيب

كيفية ترتيب البلدان - 1 إلى 183

<http://www.doingbusiness.org/economyrankings>

البلدان القائمة بالإصلاح

ملخصات مختصرة عن الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وقوائم البلدان القائمة بالإصلاح منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004، وأداة محاكاة الترتيب
<http://www.doingbusiness.org/reformers>

البيانات التاريخية

مجموعات بيانات ذات مواصفات محددة منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
<http://www.doingbusiness.org/customquery>

المنهجية والمحوث

المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/MethodologySurveys>

تقارير يمكن تنزيلها

يمكن الحصول على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وكذلك التقارير دون الوطنية والمواجز القطرية والإقليمية بالإصلاح، والمواجز القطرية والإقليمية للعدة وفقاً للاحتياجات
<http://www.doingbusiness.org/downloads>

المشاريع دون الوطنية والإقليمية

اختلافات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال على المستوى دون الوطني
<http://www.doingbusiness.org/subnational>

المكتبة القانونية

مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال والمرأة
<http://www.doingbusiness.org/lawlibrary>
<http://www.doingbusiness.org/genderlawlibrary>

الشركاء المحليون

أكثر من 8000 مهني في 183 بلداً شاركوا في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/LocalPartners>

نادي البلدان القائمة بالإصلاح

الاحتفال بالبلدان العشرة التي قامت بتنفيذ أكبر عدد من إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.reformersclub.org>

كوكب أنشطة الأعمال

خريطة تفاعلية عن سهولة ممارسة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/map>

معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

في 1664، قام وليام بيتي، وهو أحد مستشاري تشارلز الثاني، ملك إنجلترا، بجمع وتصنيف أول نظام معروف للحسابات القومية. وأدرج فيه 4 بنود فقط. على جانب المصروفات، قُدِّرت "المواد الغذائية، والإسكان، والملابس، وسائر الاحتياجات الضرورية الأخرى" بحوالي 40 مليون جنيه إسترليني. وكان الدخل القومي موزعاً على 3 مصادر: 8 ملايين جنيه إسترليني من الأراضي، و7 ملايين جنيه إسترليني من الممتلكات العقارية الشخصية الأخرى. و25 مليون جنيه إسترليني من دخل العمل. وبعد ذلك بعدة قرون، ازدادت تقديرات الدخل والإنفاق والمدخلات والمخرجات المادية في البلاد زيادة كبيرة. ولكن ظل الحال على ما هو عليه حتى أربعينيات القرن الماضي عندما قام فريق قاده الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز بإعداد إطار منهجي لقياس مستوى الدخل والإنفاق القومي. وعندما أصبحت هذه المنهجية معياراً دولياً، أصبح بالإمكان إجراء مقارنات بين المراكز والأوضاع المالية لمختلف البلدان. وحالياً، أصبح اعتماد مؤشرات الاقتصاد الكلي في الحسابات القومية وسيلة قياس اعتيادية في جميع البلدان. تركز الآن الحكومات - المعنية بالحفاظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية، وإتاحة الفرص لمواطنيها - على أكثر من مجرد أوضاع الاقتصاد الكلي. وتولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات الحكومية والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي. وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تجديد الاهتمام بأهمية القواعد والإجراءات الحكومية الجيدة. ففي أوقات الانكماش الاقتصادي، يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية الفعالة المنظمة لأنشطة الأعمال أن تساند عملية التصحيح الاقتصادي. فسهولة دخول الشركات إلى الأسواق والخروج منها، والتخلي بالمرونة في إعادة توزيع الموارد بسهولة إن إيقاف أنشطة الأعمال التي ضعف الطلب عليها، وبدء أنشطة جديدة، ويمكن أن يساهم توضيح

حقوق الملكية وتدعيم هياكل البنية الأساسية للأسواق (مثل أنظمة الاستعلام الائتماني وأنظمة الضمانات) في تعزيز بناء الثقة في وقت يسعى فيه المستثمرون وأصحاب منشآت الأعمال والمشاريع إلى إعادة البناء. إلا أنه وحتى وقت قريب، لم تكن هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لرصد عوامل الاقتصاد الجزئي تلك. وخليط مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات المبنية على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية. ورغم أن هذه الاستقصاءات تُعتبر أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات، إلا أن اعتمادها على التصورات وعدم تغطيتها بالكامل للبلدان الفقيرة قد قيدا من فائدتها بالنسبة لعملية التحليل.

وجاء مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلقت شراسته الأولى قبل 8 أعوام، ليخطو خطوة أخرى في هذا الدرب. حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقياس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها. ويُعتبر كل من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard cost model) الذي تم إعداده وتطبيقه في بادئ الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.¹ وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003، 5 مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 10 من مجموعات المؤشرات في 183 بلداً. وقد استفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم.² وما زال الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

ما هي المجالات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يتيح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري - وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة

الحجم.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة، ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبياناتها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف: هو إتاحة إجراءات حكومية مصممة بحيث تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها. وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions)، بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد (one-stop shop).

يتضمن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات، يعتمد النوع الأول على مطالعات القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي (مثلاً، منح الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال). وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك. وفي هذا الصدد، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فردريك تيلور أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد (Model T). وقد استخدم دي ساتو هذا المنهج في ثمانينيات القرن العشرين لإظهار العقبات التي تعترض سبيل إقامة مصنع للملابس يقع على أطراف مدينة ليمّا.³

ما هي المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تضاهي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها - وذلك لفهم المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

محدودية النطاق

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على 10 مجالات، ويهدف على وجه التحديد إلى قياس

الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين - أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية. فهو لا يأخذ بعين الاعتبار مثلاً العوامل المتعلقة بالأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومهارات العمل لدى السكان، ومواضع القوة الأساسية لدى المؤسسات أو نوعية البنية الأساسية.⁴ كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- لا يقوم بتقييم جوانب قوة النظام المالي أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة.
- لا يغطي جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية، فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية. ولا يقيس التقرير سوى 10 مراحل فحسب من دورة حياة الشركة من خلال 10 مجموعات مؤشرات محددة. كما أن مجموعات المؤشرات لا تغطي كافة جوانب الإجراءات الحكومية في المجال المعني، فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري أو بحماية المستثمرين كافة الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية، ولا تغطي المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين كافة جوانب المجالات الحكومية المنظمة للعمل والعمال، فالمقاييس الخاصة بالإجراءات الحكومية التي تتناول السلامة في أماكن العمل أو الحق في التفاوض الجماعي، على سبيل المثال، غير مدرجة في مجموعة المؤشرات الحالية.

الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أساس سيناريوهات حالات معيارية ذات افتراضات محددة، مثلاً، أن تقع الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها. وغالباً ما تعتمد الإحصاءات المتعلقة بالتضخم، مثلاً، على أسعار سلع المستهلكين في عدد قليل من المناطق الحضرية. وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية عملية، وتعزز من القدرة على إجراء المقارنات.

إلا أنها تأتي على حساب العمومية، وتباين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، بخاصة في الدول الاتحادية والاقتصادات الكبيرة، فيما بين البلدان. وبطبيعة الحال، فإن التحديات القائمة والفرص المتاحة في المدينة التجارية الأكبر حجماً - سواء مومباي أو ساو باولو أو نوكوألوا أو ناسو - تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان. وإدراكاً منه باهتمام الحكومات بهذه التباينات، قام فريق ممارسة أنشطة الأعمال بتعزيز مؤشراتته العالمية من خلال إجراء دراسات دون الوطنية في بلدان مثل البرازيل، والصين، وكولومبيا، وجمهورية مصر العربية، والهند، وكينيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين.⁵

أما في المجالات التي تتصف فيها الإجراءات الحكومية بالتعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري تحري الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. وحينما كان ذلك مناسباً، تفترض الحالة المعيارية وجود شركة ذات مسؤولية محدودة. ويُعتبر هذا الاختيار واقعياً في جانب منه: إذ أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في معظم بلدان العالم. ويعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وهو: زيادة الفرص أمام مشاريع الأعمال التجارية. حيث يحيد المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الخسائر المحتملة مقتصرة على مساهماتهم في رأس المال.

التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في سياق بناء مؤشراتته، أن أصحاب المشاريع على دراية بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمضون وقتاً طويلاً في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازم استيفؤها وتقديمها، أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكل تام - من خلال مثلاً عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويأتي هذا الطابع غير الرسمي بتكلفة باهظة: فالشركات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد عادة ما تنمو بوتيرة أبطأ كثيراً، وتعاني من ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان، وتوظف عدداً أقل من العمالة - ويبقى العاملون في هذا القطاع خارج مظلة الحماية التي يوفرها قانون العمل.⁶ ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواقعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح المحتملة، ويتطلب فهم

مختلف أبعاد بيئة أنشطة الأعمال الشاملة، وتكوين منظور متكامل وشامل للتحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يطرحها هذا التقرير والبيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.⁷

أسباب اختيار محور التركيز هذا

يأمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عمله اختيار نسبة الكولسترول في البيئة الإجمالية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية، إلا أن اختبار نسبة الكولسترول لا يكشف بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا، كما أنه ينبهنا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولسترول، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يشكل مؤشراً بديلاً لبيئة الأعمال الشاملة والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال من حيث مجالات القياس، وتبلغ علاقة الارتباط بينهما هنا 0.75. أما مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي لاحتساب القدرة التنافسية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري، فللكلاهما نطاق واسع، إلا أن هناك أيضاً علاقة ارتباط قوية بينهما وبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (0.72 و 0.79 على التوالي). وتشير علاقات الارتباط هذه إلى أن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المحلية تحدث تغييراً هاماً في قدرة الاقتصاد على المنافسة حيثما يحل السلام ويتوطد استقرار الاقتصاد الكلي.

ويثور أحد الأسئلة التي تطرح نفسها بإلحاح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر⁸ وكانت الإجابات صريحة لا لبس فيها: فقد علق الرجال والنساء على السواء آمالهم في المقام الأول على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها. ويقتضي تعزيز النمو - وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره - توافر

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - دليل المستخدم

يمكن للبيانات الكمية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في حفز النقاش حول السياسات العامة. وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد البلدان التي يمكن لواجبي السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة. وتتيح تلك البيانات أيضاً أساساً لتحليل كيفية مساهمة المناهج المختلفة بشأن السياسات - وإصلاحات السياسات المختلفة - في تحقيق النتائج المرجوة. مثل تعزيز القدرة التنافسية، والنمو، وزيادة فرص العمل ومستوى الدخل.

وقد أتاحت سبع سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة متنامية من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات - بتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وجرى نشر حوالي 405 مقالات في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 1143 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.¹⁰ ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير:

- وجود علاقة ارتباط بين خفض الحواجز أمام تأسيس الشركات وبين صغر حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.¹¹
- من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع تنظيم مشاريع الأعمال. وتعزيز إنتاجية الشركات. والحد من الفساد.¹²
- من شأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة.¹³

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؟ عادة رد الفعل الأولي هو التشكيك في نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها. رغم ذلك، فإن النقاش الدائري يضيء في العادة إلى مناقشة أكثر عمقاً تستكشف جدوى هذه البيانات بالنسبة للبلد المعني والمجالات الممكنة للإصلاح.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة. وهنا يأتي دور التقرير لمد يد العون والمساعدة. فمثلاً، استخدمت المملكة العربية السعودية قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها. وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس - وهي الأقوى أداءً في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - كمصدر للممارسات الجيدة للإصلاح. وما قاله السيد لويس غويليرمو بلاتا، وزير التجارة والصناعة والسياحة في كولومبيا:

التجاري، وأنظمة الإعسار أو إشهار الإفلاس الكفؤة. يمكن أن تسهل إعادة توزيع العمالة ورأس المال. ويمكن كذلك للمؤسسات المعنية بالإجراءات الحكومية المبسطة والميسرة أن تساعد على ضمان تذييل الحواجز والمعوقات بين القطاعين غير الرسمي والرسمي أثناء قيام مؤسسات الأعمال بإعادة البناء، مما سيؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص للفقراء.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية. وذلك في إطار رصد لبعض الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. وبالضرورة فإن أية مقارنة مرجعية - بالنسبة للأفراد أو الشركات أو البلدان - هي إجراء متحيز: فهي صالحة ومفيدة إذا ساعدت على شحذ القدرة على التمييز، لكنها أبعد ما تكون عن ذلك إذا حلت محل تلك القدرة.

ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من المجالات الإجرائية العشرة التي يتناولها. كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان. حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام. ويجب هنا التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد. وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير - بمعزل عن العوامل الأخرى - عن نتائج غير متوقعة. فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات. بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراكز متأخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسن الواجب تحقيقه على مؤشراتنا يفوق في أهميته ترتيبها المطلق. وخلال تطورها وموها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسن المزيد منها بغرض حماية المستثمرين وحقوق الملكية. وتجّد - في أثناء ذلك - سبباً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتصادات الديناميكية والأخذة في النمو تواصل إصلاح وتحديث إجراءاتها الحكومية. وطرق تطبيقها. في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد تنظيمية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة. بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي. البدء في نشاط تجاري. وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو. ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل.

ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل. وبخاصة في البلدان النامية. إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والقواعد والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، وتكون المنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك، بدلاً من مهارتك وقدراتك. وعلى النقيض من ذلك، كلما اتصفت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، أصبح من السهولة لأصحاب المشاريع الطامحين، بغض النظر عن علاقاتهم واتصالاتهم، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وسبل الحماية التي يكفلها القانون.

ومن هذا المنطلق، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يثمن القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع. كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقها. فعلى سبيل المثال، وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004 أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصوّرات زيادة سبل العدالة القضائية - ما يشير إلى أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها.⁹

يواجه واضعو السياسات تحديات خاصة أثناء الأزمة العالمية الراهنة. فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترى آثار هذه الأزمة المالية وهي تنسرب إلى اقتصاداتها الحقيقية. مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة وفقدان الدخل. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام الكثير من الحكومات في خلق الوظائف الجديدة وإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية. لكن لا يتوفر لدى الكثير منها سوى مجال محدود في مآلها العامة للأنشطة الممولة من الموارد العامة، مثل الاستثمار في هياكل البنية الأساسية، أو لتقديم شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية الممولة من الموارد العامة. ويمكن أن تكون الإصلاحات الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، مفيدة لعدة أسباب. فالإجراءات الحكومية المرنة والمؤسسات المتسمة بالفعالية، شاملة الخطوات والإجراءات الكفؤة لبدء النشاط

إن الأمر ليس كخبز كعكة تتبع خلالها خطوات الوصفة الخاصة بها. كلا. إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أخذ أشياء محددة. ودروس أساسية بعينها. وتطبيقها. والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا.

على مدى السنوات السبع الماضية، نفذت الحكومات عدداً كبيراً من الأنشطة في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية. وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة مع برامج إصلاح أوسع نطاقاً تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة. وفي إطار هيكلة برامجها الإصلاحية، استخدمت الحكومات مصادر بيانات ومؤشرات متعددة. واستجاب القائمون على الإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح. الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح.

وتهدف المساندة التي يتيحها البنك الدولي لعمليات الإصلاح هذه إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات. وشحذ القدرة على التمييز وجنب التركيز الضيق على تحسين المراكز الترتيبية على المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلداً - منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقراً التي لا يتوافر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات. إن كانت هناك أية بيانات على الإطلاق. وتستند بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية. بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية. (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. انظر قسم ملاحظات على البيانات).

مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والإجراءات الحكومية. كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية. ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتابياً. ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجداول الرسوم ذات الصلة. بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية.

وبالنسبة لبعض المؤشرات. فإن جانباً من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من عدم الموضوعية. ولذلك، يقوم

منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه المعاملات. ويتبع الأسلوب المعياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة. يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة. مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقاً للإجراءات القانونية. إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وجارب واسعة وعطية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية. ساعد أكثر من 11 ألف مهني في 183 بلداً في توفير البيانات التي تثرى معلومات مؤشرات التقرير. ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 8 آلاف مهني. ويدرج الجدول 1-14 عدد المهنيين على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات. ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون مهنيين أو موظفين عموميين - ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية التي يغطيها كل من مجالات التقرير. أو إسداء المشورة بشأنها. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. فإن معظم المشاركين يعملون في سلك المحاماة. وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود. والضرائب. واستخراج تراخيص البناء.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع المنهج الخاص باستقصاءات منشآت الأعمال أو الشركات التي تعكس في الغالب تصورات وجارب منفردة لمنشآت الأعمال. فالحامى المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100-150 شركة سنوياً يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب المشروع الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى قاضي التفليسة الذي يبيت في عشرات القضايا سنوياً رؤى أكثر تبصراً ونفاذاً عن إجراءات الإفلاس من أية شركة قد مرت بهذا الإجراء.

تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة. ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات. ما يضمن الدقة الأكاديمية. وقد جرى نشر سبع من الدراسات المرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة. وثمة دراسة أخرى في مرحلة متقدمة من عملية النشر.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية. وباحتساب المراكز الترتيبية. وتم التطرق إلى مناهج أخرى. منها استخدام أسلوب المراكز الأساسية والمراكز غير المشاهدة. وتبين أن المنهجين الخاصين بهذين الأسلوبين يحققان نتائج مطابقة تقريباً لنتائج أسلوب المتوسط البسيط. وتظهر الاختبارات أن كل مجموعة من مجموعات المؤشرات تقدم معلومات جديدة. ولذلك، فإن أسلوب المتوسط البسيط يتسم بالقوة في مثل هذه الاختبارات.

إدخال تحسينات على منهجية التقرير وتنقيحات البيانات

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسناً مستمراً مع مرور السنين. وجرى إدخال تغييرات استجابةً بشكل رئيسي لاقتراحات البلدان. فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية. على سبيل المثال. تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات. بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجماً إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري. فنشر الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب المشاريع المحتملين. وفي البداية. كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان. لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً. ولبيان هذا الحاجز المحتمل القائم أمام دخول منشآت الأعمال. جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال منذ 2004.

يشمل تقرير هذا العام إدخال تغييرات في المنهجية الأساسية لمجموعة المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين. إذ تم تغيير الافتراض الخاص بدراسة الحالة المعيارية بحيث أصبح هذا الافتراض يشير إلى شركة صغيرة أو متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. وجرى قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ولم تعد المكافآت التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تعتبر قيماً. بالإضافة إلى ذلك. تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد. بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل

أصحاب المصلحة الحقيقية. وستكون منظمة العمل الدولية، التي تظطلع بدور ريادي في مجال المعايير الأساسية للعمل، بمثابة مصدر إرشاد أساسي في هذه العملية.

وبالرغم من استمرار هذه العملية، فقد تم حذف المؤشر الخاص بتوظيف العاملين كعلامة إرشادية في استبيان البنك الدولي المعني بتقييمات السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA). كما تلقى خبراء مجموعة البنك الدولي تعليمات بالتوقف عن استخدام هذا المؤشر كأساس لتقديم المشورة بشأن السياسات، أو لتقييم برامج التنمية أو إستراتيجيات المساعدة القطرية.

حواشي

1. النموذج المعياري لاحتساب التكلفة هو منهجية كمية لتحديد الأعباء الإدارية التي تفرضها الإجراءات الحكومية على منشآت الأعمال. ويمكن استخدام هذه الطريقة في قياس أثر أي قانون منفرد أو مجالات مختارة من تشريع ما أو في إجراء قياس أساسي لجميع التشريعات في أحد البلدان
2. شمل ذلك استعراضاً قامت به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008).
3. De Soto (2003).
4. تأخذ المؤشرات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء والمؤشرات التجريبية بشأن توصيل التيار الكهربائي بعين الاعتبار محدودية جوانب البنية الأساسية في بلد ما. ومن ذلك النقل الداخلي للسلع، وتوصيلات المرافق لمنشآت الأعمال.
5. <http://subnational.doingbusiness.org>.
6. Schneider (2005).
7. <http://www.enterprisesurveys.org>.
8. Narayan وآخرون (2000).
9. البنك الدولي (2003).
10. <http://scholar.google.com>.
11. مثلاً Masatlioglu and Rigolini (2008) و Kaplan Piedra and Seira (2008) و Djankov و Ardagna and Lusagi (2009) وآخرون (مرجع على وشك الصدور).
12. مثلاً Alesina and others (2005) و Perotti and Volpin (2004) و Klapper, Laeven and Rajan (2006) و Fisman and Sarria-Allende (2004) و Antunes and Cavalcanti (2007) و Barseghyan, Djankov وآخرون (مرجع على وشك الصدور). و Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009).
13. مثلاً Freund and Bolaky (2008) و Chang, Kaltani and Loayza (2009) و Helpman, Melitz and Rubinstein (2008).
14. وفقاً لبيانات استقصاءات البنك

تقوم المؤشرات التجريبية بتتبع الإجراءات والخطوات التي تمر بها منشأة أعمال محلية معيارية تابعة للقطاع الخاص لتوصيل التيار الكهربائي. ومن خلال تطبيق منهجته على توصيل التيار الكهربائي، يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توضيح بعض الآثار الحقيقية الناجمة عن تردي خدمات البنية الأساسية بالنسبة لأصحاب منشآت الأعمال. وهذه المؤشرات تكمل البيانات المتاحة التي تركز على قدرات التوليد، وأسعار الاستهلاك، ومدى إمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء¹⁵ كما أنها تتيح إمكانية إجراء المزيد من البحث في مدى تأثير إجراءات الحصول على الكهرباء على النواحي الاقتصادية.

حماية العاملين

تتألف المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية من كل من: حرية تكوين الجمعيات والإقرار بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال عمل السخرة أو العمل القسري، ومنع تشغيل الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام. وتتسق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوظيف العاملين مع معايير العمل الأساسية تلك، إلا أنها لا تقيس مدى الامتثال لها. ولتكتملة هذه المؤشرات، شرع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في إجراء بحوث على مدى اعتماد المعايير الأساسية للعمل في التشريعات الوطنية.

وتركز البحوث الأولية على قيام البلدان بتنفيذ الأحكام الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل الواردة في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المعنيتين بتشغيل الأطفال، وهما: الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (1973)، والاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999).

يعرض تقرير هذا العام نتائج أولية عن 102 بلد (انظر الملحق الخاص بحماية العاملين). وبالنسبة لكل بلد، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة مدى اعتماد قوانينه الوطنية للحد الأدنى لسن الاستخدام والعمل وذلك فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على العمل بصفة عامة (14 أو 15 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والمرافق التعليمية في هذا البلد). والأعمال الخطرة (18 عاماً)، والأعمال الخفيفة (12 أو 13 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والمرافق التعليمية في هذا البلد).

وسيجري في المستقبل توسيع نطاق هذا البحث ليشمل المزيد من البلدان والمجالات التي تغطيها المعايير الأساسية للعمل. وعلى هذا الأساس، يعتمزم مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام وضع مؤشر لحماية العاملين، وهي عملية ستستفيد من مشورة مجموعة استشارية ذات تمثيل عريض من

يتسق مع التعديلات التي أجراها البنك الدولي مؤخراً على خط الفقر المطلق. وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة بحيث لا تعني مدفوعات نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل لبلد ما.

ويجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في قسم "ملاحظات على البيانات"، وكذلك في موقع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحیحات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني. كما تتيح إجراءات الشكاوى المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة. وفي حال ثبوت أية أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجري تصحيحها على وجه السرعة.

الجديد هذا العام

يعرض تقرير هذا العام نتائج مبدئية في مجالين جديدين، هما: سهولة توصيل الكهرباء، ومستوى اعتماد التشريعات الوطنية لجوانب معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال. مع العلم بأنه لم يتم إدراج أي من مجموعتي المؤشرات التجريبية هاتين في ترتيب البلدان بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

عندما تسوء نوعية خدمات البنية الأساسية وإمكانية الحصول عليها، تتضرر إنتاجية الشركات ومعدلات نموها تضرراً شديداً. ووفقاً لاستقصاءات الشركات التي أجريت في 89 بلداً، كانت الكهرباء أحد أكبر القيود أمام أنشطة أعمالها¹⁴ وتعتبر مجموعة البيانات التجريبية بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوصيل الكهرباء المجموعة الأولى التي تقارن بين مرافق توزيع الكهرباء في مختلف أنحاء العالم حول كيفية استجابتها بكفاءة لطلبات العملاء الخاصة بالتوصيلات.

الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال الخاصة بما يبلغ 89 بلداً، فإن نسبة 15.6 في المائة من المديرين يعتبرون الكهرياء العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم، بينما ترى نسبة ماثلة (15.7 في المائة) أن القدرة على الحصول على التمويل تشكل العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم (<http://www.enterprisesurveys.org>).

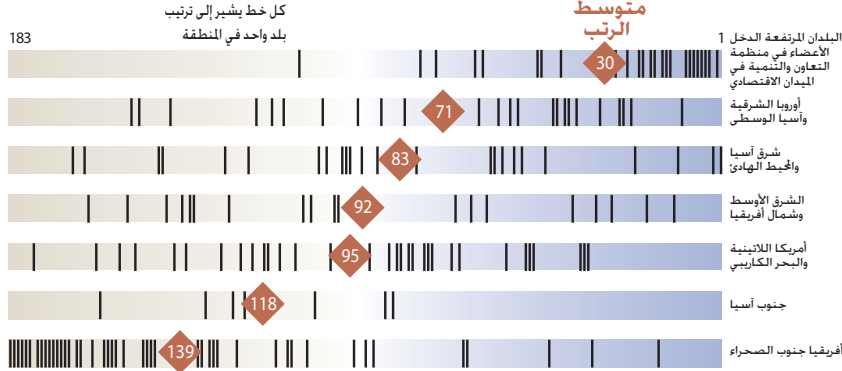
15. انظر مثلاً، بيانات الوكالة الدولية للطاقة أو البيانات المستمدة من استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال، وهي متاحة على العنوان التالي: (<http://www.enterprisesurveys.org>).

عرض عام

الشكل 1-1

أي المناطق لديها بعض الإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال التجارية؟

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (183-1)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار في أي وقت من الأوقات عوامل أخرى على درجة من الأهمية بالنسبة لأنشطة الأعمال - مثلاً، أوضاع الاقتصاد الكلي، أو حالة مرافق البنية الأساسية، أو المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة أو الأوضاع الأمنية.

بيد أن البيئة الإجرائية الخاصة بمنشآت الأعمال يمكن أن تؤثر على مدى تحمل الشركات للأثار الناشئة عن هذه الأزمة. وقدزتها على اغتنام الفرص عندما يبدأ الاقتصاد في التعافي والانتعاش. وعندما تتسم الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بالشفافية والكفاءة، يسهل على الشركات إعادة توجيه أنشطتها. كما يسهل دخول شركات جديدة إلى الأسواق. ويمكن للمحاكم وإجراءات التفضية الكفؤة أن تساعد في إعادة توزيع الأصول والموجودات على وجه السرعة. كما يمكن أن يساعد تدعيم حقوق الملكية وسبل حماية المستثمرين في إرساء الدعائم الأساسية اللازمة لبناء الثقة عندما يشرع المستثمرون في الاستثمار مجدداً.

وإقراراً بأهمية الدور الذي تضطلع به الشركات - ولاسيما مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة - بالنسبة لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق الإيرادات، قامت بعض الحكومات منها حكومات كل من الصين وجمهورية كوريا وماليزيا والاتحاد الروسي بإدراج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في خطط الانتعاش الاقتصادي الخاصة بها. إلا أن معظم الإصلاحات المسجلة في 2009/2008 جاءت في إطار جهود أطول أمداً لزيادة قدرة الشركات على المنافسة وتشجيعها على خلق فرص العمل من خلال تحسين البيئة الإجرائية أمام مؤسسات الأعمال. وقد تم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات في البلدان النامية (الشكل 2-1).

2009/2008 قيام المزيد من البلدان بإصلاح الإجراءات الحكومية بهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال تفوق في عددها ما تم تنفيذه في أي عام منذ 2004 عندما بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في تتبّع الإصلاحات عبر مؤشراتته. وسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تنفيذ 287 إصلاحاً في 131 بلداً خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ومايو/أيار 2009. أي بزيادة نسبتها 20 في المائة عن السنة الماضية. وركزت البلدان القائمة بالإصلاح على تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتشغيله، وتدعيم حقوق الملكية، وتحسين كفاءة الفصل في المنازعات التجارية وإجراءات التفضية.

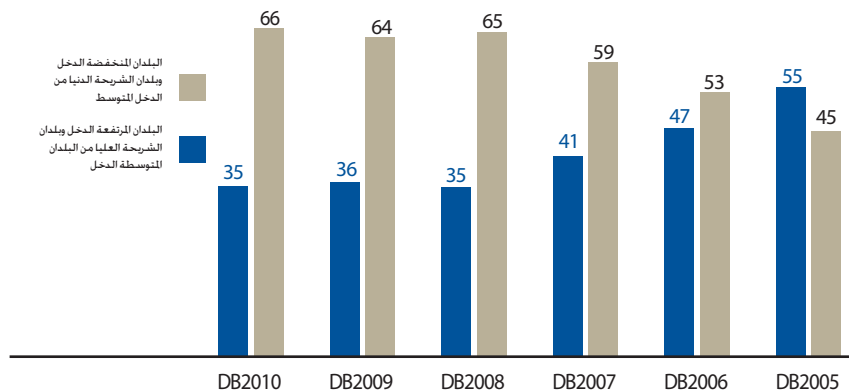
لا يشكل إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في حد ذاته وصفة سحرية للتعافي من الأزمة المالية أو الاقتصادية. كما أن هنالك الكثير من العوامل الأخرى المؤثرة. فمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا تقوم بتقييم الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق أو قوة هياكل البنية الأساسية الخاصة بالقطاع المالي، ولكليهما أهمية بالغة في

كانت السنة الماضية سنة صعبة بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال. إذ اضطرت الشركات في مختلف أنحاء العالم إلى مواجهة الآثار التي نجمت عن أزمة مالية بدأت في البلدان الغنية، لكنها أدت إلى ركود اقتصادي عالمي. وبنات القدرة على الحصول على التمويل أكثر صعوبة، وانخفض الطلب على الكثير من المنتجات في الأسواق المحلية والدولية، وتباطأت حركة التبادل التجاري على مستوى العالم. وواجه واضعو السياسات والحكومات أيضاً تحديات كبيرة - من تحقيق الاستقرار في القطاع المالي واستعادة الثقة والاطمئنان إلى مواجهة ارتفاع معدلات البطالة وتوفير شبكات الأمان الضرورية في وقت تعرض فيه ما يقدر بنحو 50 مليون شخص لفقدان وظائفهم من جراء هذه الأزمة¹. أضف إلى كل ذلك ارتفاع الدين العام نظراً لوجود تضارب بين تكلفة برامج محفزات المالية العامة التي تستهدف تنشيط الاقتصاد من جهة وتراجع إيرادات الخزنة العامة من جهة أخرى. ورغم هذه التحديات الكثيرة، شهد

الشكل 2-1

البلدان الأكثر احتمالاً للقيام بالإصلاح هي البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

نوزع الإصلاحات، حسب مجموعة الدخل، التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. (DB)

البلدان العشرة التي قامت بأكثر عدد من الإصلاحات في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	نصفية النشاط التجاري
رواندا	✓		✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓
جمهورية قبرغيز	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
جمهورية مقدونيا	✓		✓	✓	✓	✓	✓			
اليوغوسلافية السابقة	✓		✓	✓	✓	✓	✓			
بيلاروس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		
الإمارات العربية المتحدة	✓	✓								
مولدوفا	✓		✓	✓	✓	✓	✓			
كولومبيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طاجيكستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمهورية مصر العربية	✓	✓							✓	
ليبيريا	✓	✓						✓		

ملاحظة: يتم ترتيب البلدان على أساس عدد الإصلاحات وتأثيرها، أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من المجالات التي يغطيها التقرير. ثانياً، يربط التقرير هذه البلدان على أساس حسناتها في الترتيب عن السنة السابقة بالنسبة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بالفعل إلى أن الحكومة تقوم باتخاذ الإجراءات لجعل البيئة الإجرائية المحلية أكثر ملاءمة لممارسة أنشطة الأعمال.

وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب تماماً. إذ تأثر الكثير من الشركات في بلدان العالم النامية من جراء انخفاض الطلب على صادراتها، وهبوط التدفقات الرأسمالية والتحويلات. وفي الوقت نفسه، ما زالت مؤسسات الأعمال في البلدان المنخفضة الدخل تواجه في المتوسط عدداً أكبر من الأعباء الإجرائية يزيد بواقع الضعف عما تواجهه نظيراتها في البلدان المرتفعة الدخل عند بدء النشاط التجاري. ونقل الملكية. وتقديم الإقرارات الضريبية أو عند اللجوء للمحاكم للفصل في منازعة جارية. ولا يتوافر تاريخ ائتماني سوى لنسبة 2 في المائة من البالغين في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بنسبة 52 في المائة من البالغين في البلدان المرتفعة الدخل. ويزيد عدد الشركات المسجلة حديثاً بنسبة الفرد البالغ في البلدان المتقدمة بواقع 10 أمثال مقارنة بأفريقيا والشرق الأوسط - كما أن كثافة النشاط التجاري تزيد بواقع 4 أمثال عن مثيلتها في البلدان النامية.²

ويمكن أن تدفع الأعباء الإجرائية الشركات - ومعها فرص العمل - للسقوط إلى برائن القطاع غير الرسمي. حيث لا تقوم الشركات بالحصول على سجل تجاري. ولا تدفع الضرائب. وتواجه مصاعب جمة في الحصول على الائتمان الرسمي والتعامل مع المؤسسات الرسمية. ناهيك عن افتقار العمالة إلى سبل الحماية التي ينص عليها القانون. ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى تزايد أنشطة القطاع غير الرسمي.³ وتشير التقديرات في الوقت الحالي إلى أن القطاع غير الرسمي يوظف نحو ثلثي العمالة في العالم. ومعظمها في البلدان

التي يمكن استخدامها كضمانات. كما يتيح للدائنين المضمونين إمكانية إنفاذ الحقوق الضمانية على المنقولات خارج نطاق المحاكم، ومنحهم أولوية مطلقة في إجراءات التفليسة. أما القانون الثاني الذي سنته رواندا، وهو قانون الإعسار الجديد، فقد أدى إلى تبسيط إجراءات إعادة تنظيم الشركات المتعثرة (reorganization procedures).

وشملت الإصلاحات أيضاً تدابير لتسريع حركة التجارة وتسجيل الملكية. وانخفضت فترات التأخير على المنافذ الحدودية بفضل تحديد ساعات العمل وتبسيط المستندات المطلوبة لاستيفاء إجراءات التصدير والاستيراد. وأدت الإصلاحات إلى إزالة العراقيل ونقاط الاختناق في السجل العيني وهيئة الإيرادات. مما أدى بدوره إلى اختصار الوقت المطلوب لاستيفاء إجراءات تسجيل الملكية بواقع 255 يوماً.

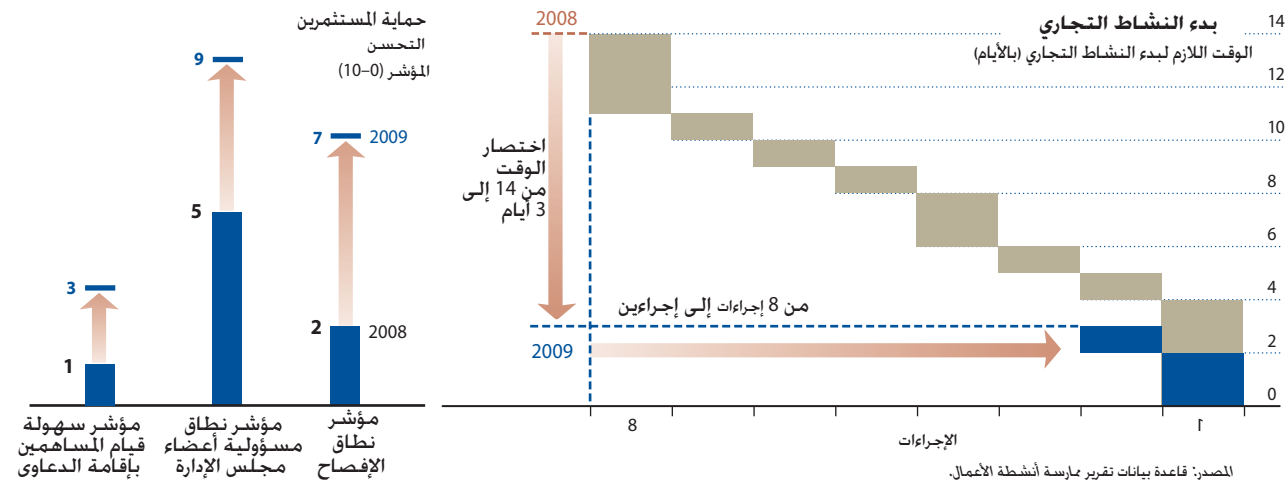
وانضمت خمسة بلدان أخرى من البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط - هي جمهورية مصر العربية وليبيريا ومولدوفا وجمهورية قبرغيز وطاجيكستان - إلى رواندا في قائمة البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات على مستوى العالم. والبلدان العشرة التي قامت بأكثر عدد من الإصلاحات هي تلك البلدان التي حققت. من خلال تنفيذ إصلاحات في ثلاثة مجالات أو أكثر من المجالات العشرة التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. أكبر تحسناً في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. إلا أن ترتيب أي بلد على هذا المؤشر لا يتناول كافة جوانب بيئة الأعمال. إذ ما زالت هنالك فرص للقيام بإصلاحات - فليبيريا وطاجيكستان. على سبيل المثال. ما زالتا في المركزين 149 و152 على التوالي. بيد أن التحسّن الذي يطرأ على هذا الترتيب يشير

البلدان النامية تسير بخطى سريعة - ورواندا تأتي في المقدمة

بلغت نسبة الإصلاحات التي قامت البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بتنفيذها نحو ثلثي الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008. وهو استمرار لإجاء بدأ قبل ثلاث سنوات. والواقع أن ثلاثة أرباع تلك البلدان التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قامت بإصلاحات. وللمرة الأولى تصدر بلد من أفريقيا جنوب الصحراء، هو رواندا، بلدان العالم على صعيد الإصلاحات التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول 1-1).

وتواصل رواندا، منذ عام 2001، المضي بخطى ثابتة في إصلاح قوانينها ومؤسساتها التجارية. وفي العام الماضي، سنت قانوناً جديداً للشركات أدى إلى تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري وتقوية سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية (الشكل 3-1). وبات بمقدور أصحاب مشاريع الأعمال حالياً بدء النشاط التجاري من خلال استيفاء إجراءين فقط خلال فترة لا تتعدى 3 أيام. وتخضع معاملات الأطراف ذوي العلاقة حالياً لشروط موافقات وإفصاح أكثر صرامة. كما تم تشديد الأحكام القانونية المحددة لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة وقوع معاملات بين الأطراف المعنية من شأنها إلحاق الضرر بمصالح المساهمين بالمؤسسة المعنية.

قامت رواندا بتحسين الإجراءات الحكومية بغرض تسهيل القدرة على الحصول على الائتمان. وذلك من خلال سن قانونين جديدين. ويسهل القانون الجديد المعني بالمعاملات المضمونة الفروض المكفولة عن طريق إتاحة مجموعة أوسع نطاقاً من الأصول والموجودات



لكن حتى في ظل الظروف الصعبة، فإن تهيئة بيئة إجرائية تتسم بكفاءة العمليات الإدارية وقوة حماية حقوق الملكية يمكن أن يهد الطريق أمام الشركات والمستثمرين لاغتنام الفرص عندما يبدأ الاقتصاد في النمو والتطور. وتشير بحوث جديدة إلى أنه إذا توافرت الظروف المناسبة، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، يمكن لاتخاذ تدابير بسيطة أن يحدث تغييراً للأفضل. ويبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحوكمة الجيدة نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 نقطة مئوية في معدل النمو و0.27 نقطة مئوية في معدل الاستثمار.⁷

اقتداءً بالبلدان المجاورة، البلدان القائمة بالإصلاح تسرع وتيرة الإصلاحات

تسارعت وتيرة الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 في جميع أنحاء العالم، حيث قام ما لا يقل عن 60 في المائة من البلدان بتنفيذ إصلاحات في كل منطقة (الجدول 1-3). ونشطت البلدان القائمة بالإصلاح في منطقتين، على وجه الخصوص، هما: أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي هاتين المنطقتين، ساهمت المنافسة في تحفيز الإصلاحات فيما بين البلدان المجاورة.

وكانت بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي المنطقة الأكثر تأثراً بالأزمة الراهنة، الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات. وذلك للعام السادس على التوالي. إذ نفذ ستة وعشرون من بلدان المنطقة السبعة والعشرين إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مجال واحد على الأقل من المجالات التي يتناولها تقرير ممارسة

التكلفة أن تلعب دوراً كبيراً في تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري والتبادل التجاري. فتكلفة إنشاء نظام الشباك الموحد (One-stop shop) الخاص ببدء النشاط التجاري لم تزد على 200 ألف دولار في بوركينا فاسو، وخمسة ملايين دولار في أذربيجان. إلا أن الوفورات المقدرة بالنسبة لمؤسسات الأعمال تفوق بكثير هذه التكاليف - تقدر بمبلغ 1.7 مليون دولار سنوياً في بوركينا فاسو و 8.4 مليون دولار في أذربيجان. وتؤدي الأنظمة الكفؤة أيضاً إلى تسهيل الإنفاذ، وهو جَد في الكثير من البلدان النامية حيث تشح الموارد. وتتيح أنظمة التفتيش المستندة إلى المخاطر في الإدارات الجمركية أو في قطاع البناء والتشييد للمسؤولين الحكوميين إمكانية تركيز مواردهم واهتمامهم حينما تمس الحاجة.

قطعت بعض الحكومات القائمة بالإصلاح شوطاً طويلاً أبعد من غيرها، حيث أصدرت تشريعات جديدة لتدعيم حقوق الملكية وزيادة سبل الحماية القانونية للمستثمرين. وأصدر العديد من البلدان الخارجة من الصراعات، منها أفغانستان ورواندا وسيراليون، قوانين جديدة للشركات والضمانات، ما أرسى الأسس القانونية اللازمة لانطلاق الأسواق في المستقبل (الجدول 1-2).

وبطبيعة الحال، مازالت هناك تحديات كثيرة، فالبنوك في أفغانستان لن تقوم غداً بزيادة قروضها المكفولة لمجرد سن قانون جديد بشأن استخدام الضمانات المنقولة. فلكي تتسم التشريعات الجديدة بالفعالية والنفاذ، من الضروري نشرها وتعميمها بصورة لائقة واعتمادها من جانب القطاعين العام والخاص. وزيادة على ذلك، فإن إصلاح الإجراءات الحكومية لا يعمل بمعزل عن المناخ المحيط به. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن هيكل الحوكمة لأي اقتصاد والموارد الطبيعية يؤثران على الحافز والدافع وراء الإصلاح.⁶

المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وتأتي نسبة غير متناسبة منها من شرائح معرضة للخطر والمعانة بالفعل. مثل الشباب والنساء.⁴

مازالت معظم الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في البلدان النامية تركز على الحد من الإجراءات الروتينية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية الرسمية. فعلى مدى السنوات الست الأخيرة، استهدف 80 في المائة من الإصلاحات المطبقة في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط تخفيض الأعباء الإدارية أمام الشركات، ومعظمها في مجالي تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، والتبادل التجاري. وهو أمر يمكن تفهمه بسهولة، وعند طرح سؤال على عدد من الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي في عام 2008 حول العوائق التي تحول دون قيامها بتسجيل أنشطتها تسجيلاً رسمياً، أفادت نسبة 67 في المائة في كوت ديفوار و 57 في المائة في مدغشقر بأن رسوم التسجيل تشكل عقبة رئيسية أمامها.⁵

يمكن للإصلاحات الإدارية المتسمة بفعالية

الجدول 2-1

البلدان التي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات في 2009/2008 حسب مجموعة المؤشرات

البلد	المؤشر
ساموا	بدء النشاط التجاري
المملكة المتحدة	استخراج تراخيص البناء
رواندا	توظيف العاملين
موريشيوس	تسجيل الملكية
رواندا	الحصول على الائتمان
رواندا	حماية المستثمرين
تيمور ليشتي	دفع الضرائب
جورجيا	التجارة عبر الحدود
بوتسوانا	إنفاذ العقود
ملاوي	تصفية النشاط التجاري

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الترتيب العام للسنة 2010	الترتيب العام للسنة 2009	البلد	الترتيب العام للسنة 2010	الترتيب العام للسنة 2009	البلد	الترتيب العام للسنة 2010	الترتيب العام للسنة 2009	البلد
1	123	نيجال	1	51	إسبانيا	3	0	سنغافورة
1	122	باراغواي	3	64	كازاخستان	2	0	نيوزيلندا
1	120	نيجيريا	1	53	لكسمبورغ	3	3	هونغ كونغ، الصين
0	124	يونان	2	60	عمان	0	4	الولايات المتحدة
0	125	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0	54	نميبيا	2	6	المملكة المتحدة
1	130	المغرب	7	143	رواندا	0	5	الدانمارك
1	127	البرازيل	0	59	جزر البهاما	1	7	أيرلندا
0	128	ليسوتو	2	73	تونس	0	8	كندا
0	126	تنزانيا	2	62	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0	9	أستراليا
2	131	ملاوي	4	77	الجبل الأسود	1	10	النرويج
1	132	الهند	4	72	بولندا	2	11	جورجيا
1	144	مدغشقر	1	63	تركيا	1	12	تاييلند
2	140	موزامبيق	3	66	جمهورية التشيك	2	13	المملكة العربية السعودية
4	134	الجزائر	1	67	جامايكا	1	14	آيسلندا
4	142	جمهورية إيران الإسلامية	1	70	سانت كيتس ونيفس	0	15	اليابان
0	133	إكوادور	2	83	بنما	1	16	فنلندا
2	137	الضفة الغربية وقطاع غزة	0	74	إيطاليا	6	17	موريشيوس
0	135	غامبيا	0	79	كيريباتي	0	18	السويد
3	136	هندوراس	0	75	بليز	2	19	جمهورية كوريا
1	146	أوكرانيا	0	78	ترينيداد وتوباغو	1	20	البحرين
1	138	الجمهورية العربية السورية	3	89	ألبانيا	0	21	سويسرا
3	141	الفلبين	0	76	دومينيكا	2	22	بلجيكا
0	139	كمبوديا	0	81	السلفادور	2	23	ماليزيا
2	147	الرأس الأخضر	1	85	باكستان	2	24	إستونيا
5	155	بوركينا فاسو	1	102	الجمهورية الدومينيكية	2	25	ألمانيا
5	156	سيراليون	0	71	ملديف	1	26	ليتوانيا
3	159	ليبيريا	2	90	صربيا	2	27	لاتفيا
2	145	أوزبكستان	1	86	الصين	0	28	النمسا
2	154	هايتي	1	99	زامبيا	1	29	إسرائيل
5	164	طاجيكستان	2	88	غرينادا	1	30	هولندا
0	150	العراق	1	87	غانا	2	31	فرنسا
2	149	السودان	2	91	فييتنام	7	32	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
0	148	سورينام	3	108	مولدوفا	3	33	الإمارات العربية المتحدة
5	162	مالي	1	84	كينيا	1	34	جنوب أفريقيا
1	152	السنگال	1	94	بروني دار السلام	0	35	بورتوريكو
0	151	غابون	0	92	بالاو	1	36	سانت لوسيا
1	160	زيمبابوي	0	93	جزر مارشال	8	37	كولومبيا
3	168	أفغانستان	3	103	الجمهورية اليمنية	2	38	أذربيجان
0	158	بوليفيا	6	104	الأردن	0	39	قطر
0	153	جزر القمر	2	98	غيانا	0	40	قبرص
1	157	جيبوتي	1	95	بابوا غينيا الجديدة	7	41	جمهورية قبرغيز
1	173	تيمور ليشتي	1	110	كرواتيا	1	42	الجمهورية السلوفاكية
2	166	توغو	0	96	جزر سليمان	3	43	أرمينيا
0	161	موريتانيا	1	97	سري لانكا	2	44	بلغاريا
1	165	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	4	116	جمهورية مصر العربية	2	45	بوتسوانا
0	163	كوت ديفوار	3	111	إثيوبيا	2	46	تايلان، الصين
3	170	أنغولا	2	101	لبنان	1	47	هنغاريا
0	169	غينيا الاستوائية	1	100	اليونان	4	48	البرتغال
3	167	الكاميرون	4	117	غواتيمالا	0	49	شيلي
2	172	بن	0	105	سيمبيل	0	50	أنغيوا وبربودا
0	171	غينيا	1	106	أوغندا	2	51	اللكسيك
1	174	النيجر	1	107	كوسوفو	1	52	تونغا
0	175	إريتريا	1	109	أوروغواي	2	53	سلوفينيا
0	177	بوروندي	0	114	سوازيلند	1	54	فيجي
0	178	جمهورية فنزويلا البوليفارية	1	119	اليوسنة والهرسك	1	55	رومانيا
0	176	تشاد	0	113	نيكاراغوا	6	56	بيرو
0	179	جمهورية الكونغو	1	112	الأرجنتين	2	57	ساموا
0	180	سان تومي وبرنسيبي	3	115	بنغلاديش	6	58	بيلاروس
1	181	غينيا - بيساو	3	118	الاتحاد الروسي	1	59	فانواتو
1	182	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1	121	كوستاريكا	0	60	منغوليا
1	183	جمهورية أفريقيا الوسطى	3	129	إندونيسيا	2	61	الكويت

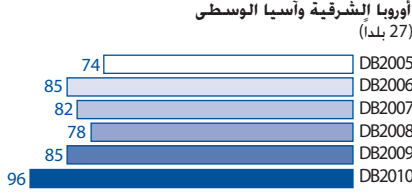
ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2009، والمدرجة في جداول البلدان. ويكون ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال متوسط ترتيبه في الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتم عرض ترتيب العام الماضي بالخط المائل. وجرى تعديل هذا الترتيب وفقاً للتعديلات التي طرأت على منهجية إعداد التقارير، وتصحيحات البيانات، وإضافة بلدان آخرين. علماً بأن عدد الإصلاحات يستثنى الإصلاحات التي أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

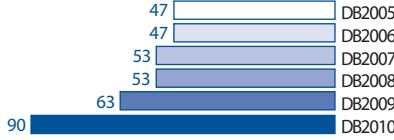
الشكل 1-4

منطقتا أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في 2008/2009

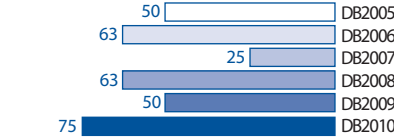
نسبة البلدان التي نفذت على الأقل إصلاحاً واحداً أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)
حسب سنوات صدور تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (DB)



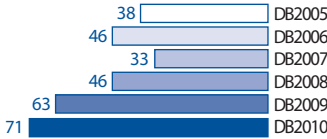
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19 بلداً)



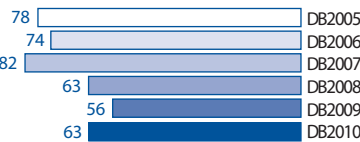
جنوب آسيا (8 بلدان)



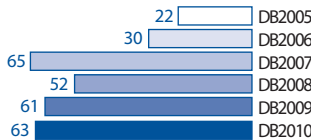
شرق آسيا والمحيط الهادئ (24 بلداً)



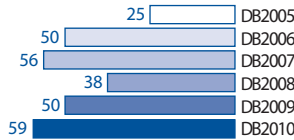
البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (27 بلداً)



أفريقيا جنوب الصحراء (46 بلداً)



أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (32 بلداً)



ملاحظة: تمت إعادة تصنيف كل من الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2008.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كل من كولومبيا وغواتيمالا وبيرو إصلاحات في أربعة مجالات على الأقل. ودخلت ثلاث دول جزرية في منطقة البحر الكاريبي درب الإصلاح للمرة الأولى. وهذه الدول هي: غرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، قام 29 من أصل 46 بلداً بتنفيذ إصلاحات في 2009/2008، حيث نفذت هذه البلدان ما مجموعه 67 إصلاحاً. وكما هي الحال في العام الماضي، ركز نصف الإصلاحات التي شهدتها المنطقة تقريباً على تسهيل بدء النشاط التجاري أو التجارة عبر الحدود. وشهدت منطقة جنوب آسيا قيام 6 من أصل 8 بلدان بتنفيذ إصلاحات. أما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، فقد قام 17 من أصل 24 بلداً بتنفيذ إصلاحات.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قام 17 بلداً بتنفيذ إصلاحات ركز معظمها على تبسيط أعباء ضرائب الشركات، وتحسين أنظمة تسجيل الملكية، واستحدثت ألمانيا شكلاً جديداً من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ملغية بذلك شروط تأسيس الشركات التي كانت قائمة لأكثر من 100 عام. وألمانيا ليست غريبة على دروب المنافسة على تسهيل الإجراءات الحكومية للمنظمة لأنشطة الأعمال. ففي السنوات الأخيرة، تزايد قيام الشركات الألمانية ذات المسؤولية المحدودة، في إطار السعي للاستفادة من السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي، بالتسجيل في المملكة المتحدة بدلاً من ألمانيا نظراً لسهولة إجراءات التسجيل وانخفاض التكاليف، وربما يؤدي القانون الجديد الذي اعتمده ألمانيا إلى تغيير مسار هذا التوجه.

أوقات الأزمات - فرصة للإصلاح

يمكن أن تكون عملية إصلاح الإجراءات الحكومية صعبة وقد تستغرق وقتاً طويلاً، وخاصة إذا انطوت على إدخال تغييرات على الأطر القانونية. كما أن بعض الإصلاحات تقتضي إجراء مفاضلات سياسية صعبة، ولا غرابة في أن معظم الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 كانت موجهة نحو الحد من الأعباء الإدارية، إذ قام ما لا يقل عن 30 بلداً بتحسين إجراءات الحصول على تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، أو التجارة عبر الحدود. في حين قام 61 بلداً بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات، ومقابل ذلك، لم يقيم سوى 8 بلدان بإصلاح قوانينها الخاصة بالضمانات أو المعاملات المكفولة بضمانات. وكذلك، لم يقيم سوى 11 بلداً بإدخال تعديلات على الإجراءات الحكومية المنظمة للعمل والعمال: أدت إلى زيادة مرونتها في سبعة بلدان، بينما أدت إلى جعلها أكثر صرامة في أربعة بلدان (الشكل

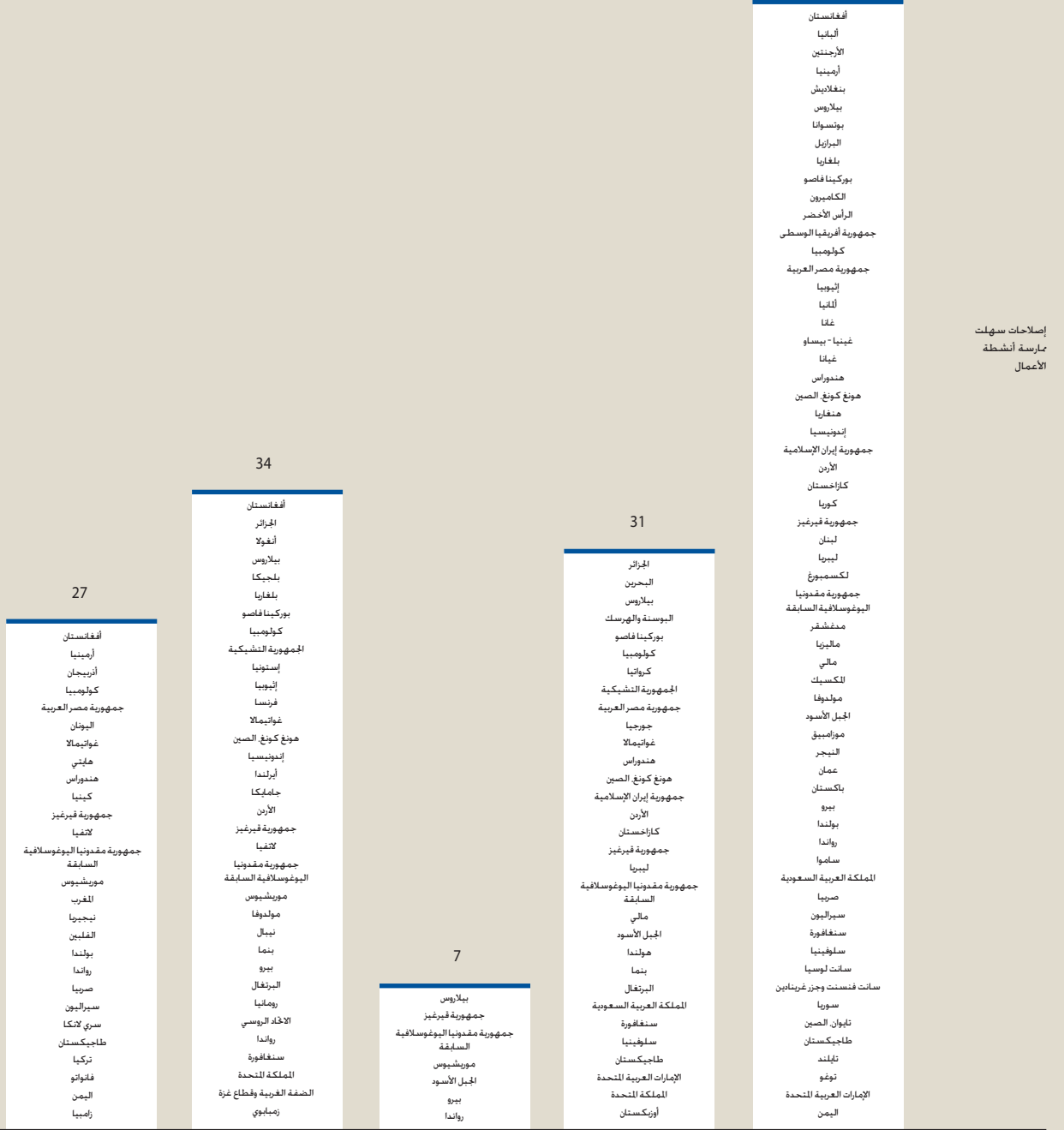
أنشطة الأعمال. وفي 2005/2004 و2006/2005، قامت البلدان العشرة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتنفيذ 84 إصلاحاً، أي ما نسبته 60 في المائة من إجمالي الإصلاحات المنفذة في المنطقة. وحققت البلدان الأخرى التي تلتها بعض النتائج الطيبة، ومنذ عام 2004، شهدت المنطقة افتتاح مكاتب خاصة للاستعلام الائتماني في 16 بلداً. واليوم، يتوافر تاريخ ائتماني لنحو 94 في المائة من البالغين في صربيا، و77 في المائة في كرواتيا، و30 في المائة في كازاخستان ورومانيا. ولم يكن ذلك ممكناً قبل خمس سنوات. وتظهر استقصاءات مؤسسات الأعمال في عام 2008 أن نسبة تقل عن 6 في المائة من الشركات توقعت دفع رشاً أو لإجاز معاملات في استونيا وسلوفينيا والجمهورية السلوفاكية - وهي نسبة مختلفة تمام الاختلاف عن النسب التي أظهرتها استقصاءات عام 2005 والتي بلغت 18 في المائة، و14 في المائة، و33 في المائة للبلدان الثلاثة على التوالي.⁸ وفي السنوات الثلاث الماضية، حركت الإصلاحات إلى الشرق من الاتحاد الأوروبي، حيث قامت كل من ألبانيا وبييلاروس وجمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة بتنفيذ إصلاحات في مجالات عدة، وذلك للعام الثالث على التوالي. واقترءاً بالبلدان المجاورة لها، قامت كل من كازاخستان والجبل الأسود وطاجيكستان بزيادة جهود الإصلاح في هذه السنة الماضية.

تقوم حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً بإصلاحات بمعدل مماثل لنظيره في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (الشكل 1-4). إذ شهد 2009/2008 قيام 17 من أصل 19 بلداً بتنفيذ إصلاحات بالمنطقة. وجاءت مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة ضمن البلدان الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات. وفي السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة الإصلاحات في المنطقة وقامت البلدان باقتباس الإصلاحات من بعضها البعض. وقام 8 بلدان من بلدان المنطقة بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ عام 2005، علماً بأن خمسة من هذه البلدان الثمانية كانت ضمن البلدان ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم - ما يصل إلى 120 ألف دولار في المملكة العربية السعودية حتى عام 2007، ودخل نظام الشباك الواحد الخاص ببدء النشاط التجاري طور التشغيل في كل من: مصر والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. وفي 2009/2008، ازدادت الإصلاحات المنفذة في مجالات أخرى، مما أدى إلى تبسيط الإجراءات في مجالات: الحصول على تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود من خلال المحاكم.

كذلك تزايدت وتيرة الإصلاحات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث قام 19 من أصل 32 بلداً بتنفيذ إصلاحات، ونفذ

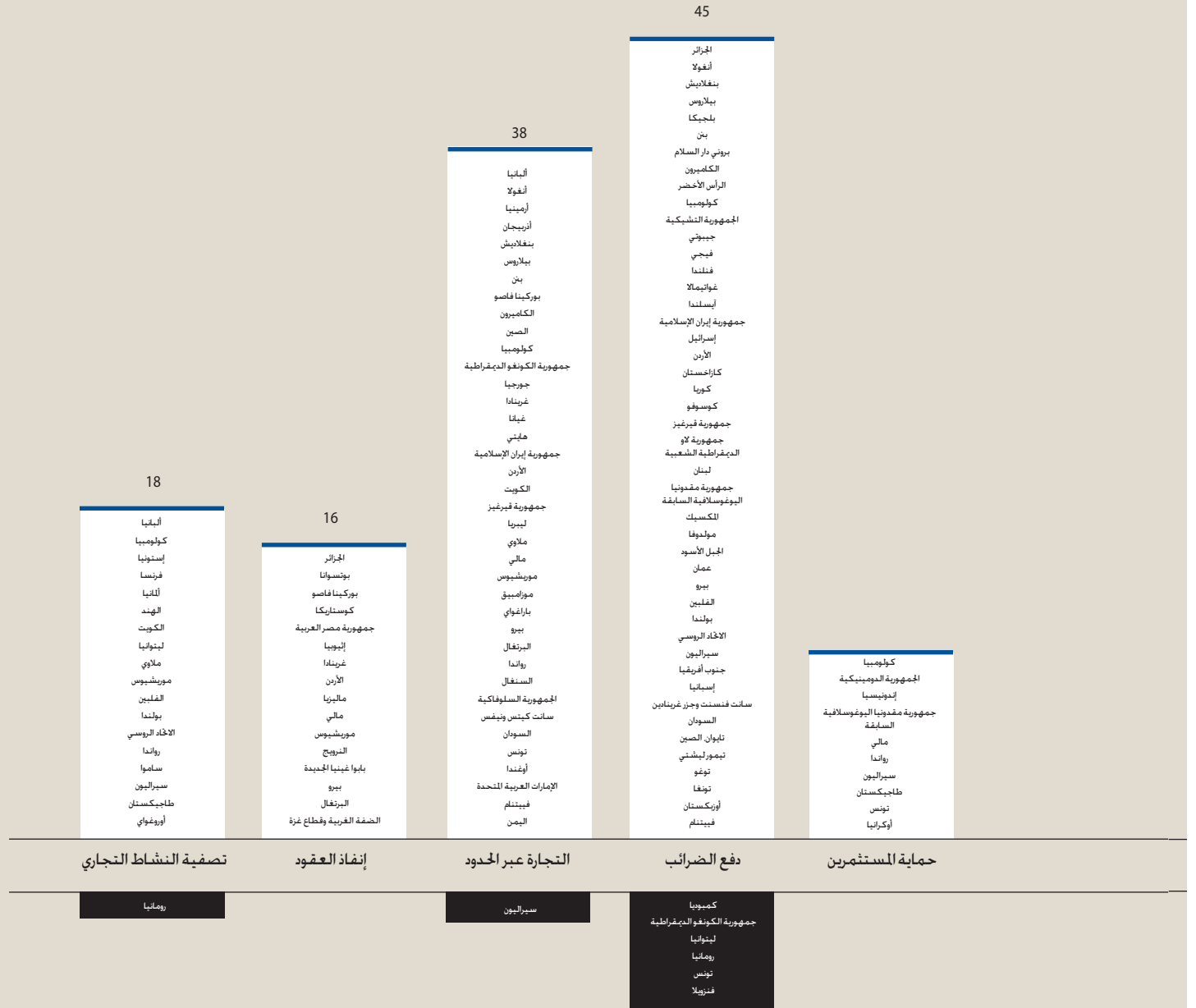
287 إصلاحاً سهّل ممارسة أنشطة الأعمال - بينما أدى 27 إصلاحاً إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008

61



بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان
الضفة الغربية وقطاع غزة	كينيا نيوزيلندا رومانيا جزر سليمان سري لانكا تنزانيا	هندوراس لكسمبورغ ملديف البرتغال	الأرجنتين بوتسوانا مغشقر سيراليون سورينام طاجيكستان أوروغواي	الرأس الأخضر

إصلاحات أدت إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال



تصفية النشاط التجاري

إنفاذ العقود

التجارة عبر الحدود

دفع الضرائب

حماية المستثمرين

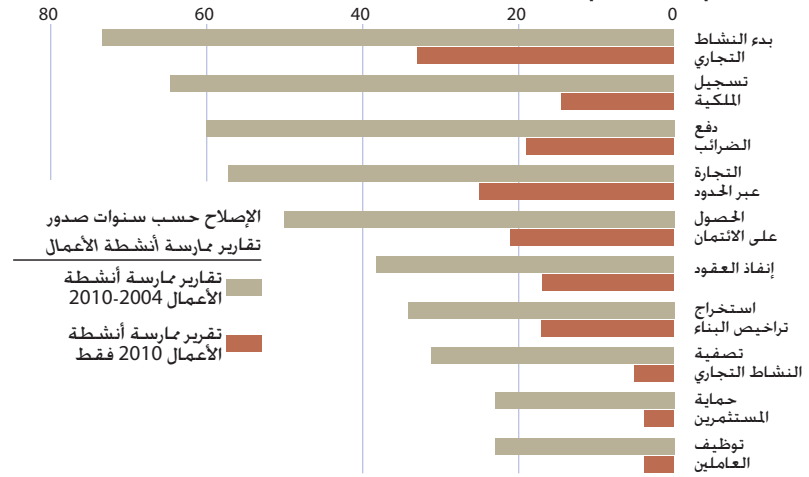
رومانيا

سيراليون

كمبوديا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليتوانيا، رومانيا، تونس، فنزويلا

الشكل 1-6

ثلاثة أرباع البلدان قامت بإصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال
نسبة البلدان التي قامت بإصلاحات في كل من مجالات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (%)



ملاحظة: لم تكن جميع المؤشرات الحالية مدرجة في التقرير طيلة هذه الفترة الزمنية. فقد تم إدخال تسجيل الملكية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005. وبلغ الضرائب والتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بالإصلاحات. فإن الحكومات التي تنجح في مواصلة برامج الإصلاح الخاصة بها. وفقاً لمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. عادة ما تشترك في عدة سمات. أولاً، تتبع هذه البلدان أجندة أطول أمداً تستهدف زيادة قدرة شركاتها واقتصاداتها على المنافسة. فكولومبيا ومصر وماليزيا ورواندا هي جميعاً أمثلة على بلدان قامت بإدماج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن أجندة أوسع نطاقاً لتعزيز قدرة اقتصاداتها على المنافسة.

تواصل البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات المضي قدماً على درب الإصلاح والتحلي بروح المبادرة والتفاعل. فسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) يأتیان ضمن البلدان المتصدرة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وهما أيضاً من بين البلدان الأكثر مواظبة على تنفيذ الإصلاحات. وهذا العام، جاءت سنغافورة للعام الرابع على التوالي في صدارة الترتيب العالمي على المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وفي العام الماضي، استمرت سنغافورة في الإصلاحات وأدخلت خدمات إلكترونية على شبكة الإنترنت تقوم على استخدام الحاسب الآلي بغرض تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري. واستخراج تراخيص البناء. ونقل الملكية.

ولكن رغم أن البلدان القائمة بالإصلاح تتبع اتجاهًا واضحاً في أجندة سياساتها. فإنها لا تتردد في الاستجابة لمستجدات الواقع الاقتصادي. فموريشيوس، التي تصدرت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في الإصلاحات. أعلنت مؤخراً إصدار قانون إعسار جديد "بغرض الحفاظ على سلامة نظامها التجاري وقدرته على الاستمرار".⁹

تعتمد البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات شاملة. فعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، قامت كولومبيا ومصر وجورجيا وموريشيوس ورواندا بتنفيذ ما لا يقل على 19 إصلاحاً لكل منها. غطت 8 أو أكثر من المجالات العشرة التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 1-7). وهذا النهج الواسع النطاق يزيد من فرص نجاح الإصلاحات وتأثيرها. وتشير أبحاث أجريت مؤخراً إلى أن الإصلاحات في مجالات مختلفة عادة ما يكمل بعضها البعض. ووجدت دراسة أنه بعد إجراء إصلاحات لخفض العوائق أمام دخول الشركات إلى الأسواق في الهند. فإن الولايات الهندية التي كانت لديها إجراءات حكومية أكثر مرونة في مجال توظيف العمالة قد شهدت انخفاضاً يزيد بنسبة 25 في المائة في عدد الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي.¹⁰ وتبين دراسات أخرى أنه عندما تفتح البلدان أسواق منتجاتها أمام المنافسة الدولية. فإنه كلما انخفضت تكلفة دخول الشركات كلما

يناير/كانون الثاني 2008. وفي ليتوانيا في يوليو/تموز 2008. وفي ديسمبر/كانون الأول 2008. أصدرت استونيا قانوناً جديداً لإعادة التنظيم ينص على إجراءات قانونية تمكن الشركات المتعثرة التي تقف على حافة الإفلاس من إعادة تنظيم نفسها. وإعادة هيكلة مديونيتها. واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة سلامتها المالية وربحيتها. وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب. فمتوسط معدل استرداد الدين بعد إشهار الإفلاس في المنطقة يبلغ ما نسبته 32 في المائة. وهو يقل كثيراً عن المعدل السائد في البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبالغ 69 في المائة.

ما الذي تفعله البلدان المواظبة على تنفيذ الإصلاحات

مع تتبّع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للإصلاحات الإجرائية على مدى السنوات الست الأخيرة. أخذت بعض الأنماط في الظهور والتبلور. فإصلاحات الإجراءات الحكومية تميل إلى التسارع عند ارتفاع وتيرة الضغوط. ولعل أحد الأسباب في ذلك يكمن في تنامي الضغوط التنافسية مع انضمام البلدان إلى إحدى الأسواق المشتركة مثل الاتحاد الأوروبي. أو الدخول في اتفاقية تجارة مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى. وتمثل الأزمات المالية وتراجع النشاط الاقتصادي أحد الدوافع القوية الأخرى للقيام بالإصلاح. وينطبق الأمر نفسه على الحاجة لإعادة بناء الاقتصاد في أعقاب الخروج من صراع ما. كما في ليبيا ورواندا وسيراليون.

وأياً كانت الدوافع والحفزات للقيام

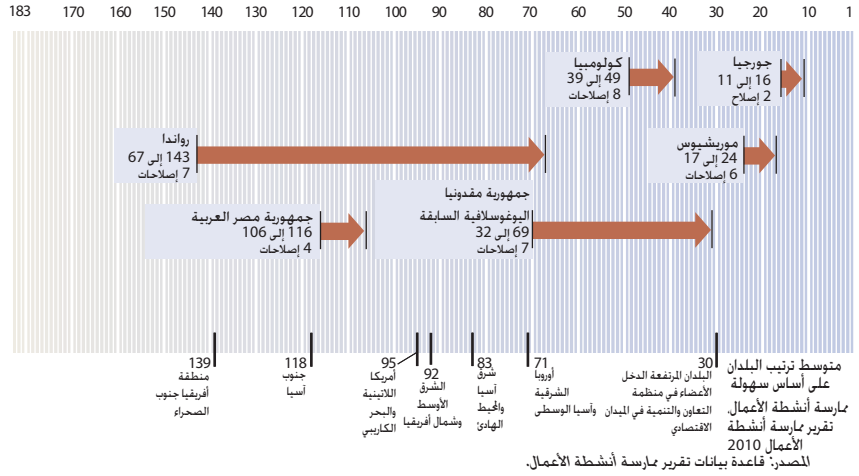
1-5). وغالباً ما يتطلب الأمر ضغوطاً خارجية للدفع بإجراء تغييرات تشريعية ملموسة. ويمكن أن تمثل الأزمة الحالية فرصة سانحة في هذا السياق.

تاريخياً، شكّل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية حافزاً ودافعاً للقيام بالكثير من الإصلاحات. فأزمة شرق آسيا حفزت بلداناً كثيرة لإعادة هيكلة أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس. وقامت بعض البلدان. مثل سنغافورة وتايلند. بإصلاح قوانينها لتدعيم سبل حماية المستثمرين. كما جرى إدخال إصلاحات في الفترة التي تلت انتهاء الأزمات على أنظمة إشهار الإفلاس في تركيا في 2004/2003. وفي كولومبيا في 1999. وفي الولايات المتحدة. أدى الركود الكبير الذي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في ثلاثينيات القرن العشرين إلى إصلاحات شاملة في أنظمة إشهار الإفلاس للمرة الأولى خلال 50 عاماً. وفي العام الماضي. قام 18 بلداً بإصلاح أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس. وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وربما يزداد هذا العدد في المستقبل نظراً لاضطرار البلدان للتعامل مع الأزمات التي تعصف بالأنظمة المالية والاقتصادية. وفي أوقات الكساد الاقتصادي. يتسم الحفاظ على الشركات التي تمتلك مقومات البقاء والاستمرار كمؤسسة عاملة وعلى الوظائف بأهمية خاصة. وكلما تسارع خراب أصول الشركات المتعثرة وغير القادرة على البقاء. كلما سهلت إعادة تعبئة هذه الأصول والموجودات.

وكانت فرنسا وألمانيا من بين أوائل البلدان التي قامت بإصلاح أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس استجابةً للأزمة الراهنة. وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. بدأ العديد من البلدان مؤخراً في القيام بذلك. وأصبح قانون الإعسار الجديد ساري المفعول في لاتفيا في

البلدان المواظبة على الإصلاحات وأصلت جهود الإصلاح في 2008/2009

التحسين في ترتيب مراكز البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 و 2010



5. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (<http://www.enterprisesurveys.org>).
6. Amin and Djankov (2009) أ. (2009 ب) (2008) Eifert
7. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (<http://www.enterprisesurveys.org>).
8. شعبة شؤون الشركات. موريشيوس. (<http://www.gov.mu>).
9. Sharma (2009)
10. Chang, Kaltani and Loayza (2009)
11. Helpman, Melitz and Rubinstein (2008) و Freund and Bolaky (2008)

بوابة للمنطقة.

ويمكن لتحديد أهداف طويلة الأمد والمضي دون توقف على درب الإصلاح أن يساعد البلدان على استعادة عافيتها من الصدمات. بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وكما قال وزير الاستثمار المصري الدكتور/ محمود محيي الدين:

هذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية. إنها أزمة في الفكر الاقتصادي. أزمة أربكت الكثير من البلدان القائمة بالإصلاح... [لكن] أيا كانت الأزمة التي تواجهها. عليك أن تجعل الحياة أسهل بالنسبة لهؤلاء الذين يسعون ويعملون بجد لتهيئة فرص العمل. فهذا أقل ما يمكننا القيام به.

حواشي

1. استناداً إلى تفديرات لمنظمة العمل الدولية. قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام بتحسين منهجيته الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين لضمان أخذ وجود شبكات الأمان بعين الاعتبار في معايير المرونة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وقسم ملاحظات على البيانات.
2. Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009). تُعرّف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18-65 سنة).
3. مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009).
4. Ardagna and Lusagi (2009).

ارتفعت المنافع العائدة. وبتيح انخفاض العوائق المائلة أمام الدخول للشركات إمكانية التحرك بسهولة أكبر نحو الصناعات التي تحقق أكبر النفع من انفتاح التجارة.¹¹

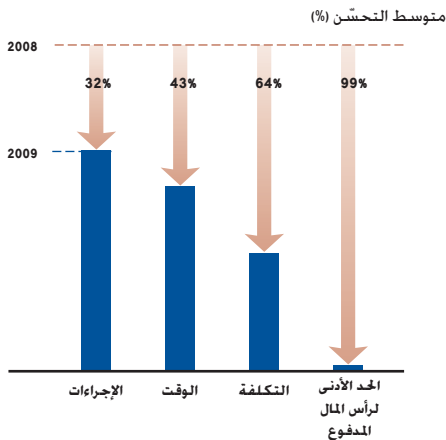
تراعي البلدان المنتظمة في تنفيذ الإصلاحات أهمية إدراج كافة الجهات المعنية. إذ أنها تشمل كافة الهيئات الحكومية ذات الصلة وممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص المعنية. وتقوم بالإصلاحات في سياق مؤسسي على أعلى المستويات. فكولومبيا ورواندا شكلتا لجننتين معنيتين بإصلاح الإجراءات الحكومية ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء. وشكل أكثر من 20 بلداً آخر. منها بوركينا فاسو والهند وليبيريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجمهورية العربية السورية وفيتنام. لجأنا معنية بالإصلاح على المستوى الوزاري. وتشمل الإصلاحات في مصر 32 جهة حكومية. كما حظى بدعم من البرلمان.

وحافظ البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على تركيزها بفضل ما تتمتع به من رؤية طويلة الأجل تساندها أهداف محددة. فماليزيا، على سبيل المثال، تستهدف أن تكون بلداً متقدماً تماماً بحلول عام 2020. ويتطلع السيد ألفارو أوريبه، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى إيجاد كولومبيا جديدة يكون سكانها من الطبقة المتوسطة بدلاً من الوضع الحالي الذي يعاني فيه 60 في المائة من السكان من وطأة الفقر. وتستهدف رواندا أن تصبح مركزاً للتكنولوجيا والتجارة في المنطقة. أما جمهورية فيرغيز فترغب في أن تصبح مركزاً إقليمياً لتتفوق في مجال الإجراءات الحكومية في آسيا الوسطى. وتريد أذربيجان أن تصبح

بدء النشاط التجاري

استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية للمستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

الشكل 1-2
البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات في مجال بدء النشاط التجاري



ترتيب البلدان على أساس مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009
1. ساموا	20	131
2. بيلاروس	7	98
3. تاوان، الصين	29	119
4. جمهورية كوريا	53	133
5. الإمارات العربية المتحدة	44	118
6. رواندا	11	64
7. مدغشقر	12	60
8. مورامبيق	96	143
9. أرمينيا	21	65
10. صربيا	73	108

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

في المائة بأن تحسّن القدرة على الحصول على التمويل، ونسبة 68 في المائة بأن تحسّن القدرة على الوصول إلى الأسواق هما السببان الرئيسيان للتسجيل في الاقتصاد الرسمي.⁴

وتتخطى منافع العمل في القطاع الرسمي مستوى الشركة. فوفقاً لمجموعة متنامية من البحوث التجريبية، ثمة علاقة ارتباط بين تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات من جهة وبين زيادة منشآت الأعمال ومعدلات الإنتاجية بين الشركات القائمة من جهة أخرى. وخاصة في الاقتصادات المفتوحة أمام التجارة.⁵ ووجدت دراسة أجريت مؤخراً باستخدام بيانات مستقاة من مكاتب تسجيل الشركات في 100 بلد على مدى 8 سنوات أن تسييس بدء النشاط التجاري يشكل عنصراً حاسماً للأهمية في تشجيع العمل في القطاع الرسمي. ويفسر ذلك أن البلدان التي تنضم بكفاءة إجراءات تسجيل منشآت الأعمال تتمتع بمعدلات أعلى لبدء النشاط التجاري، فضلاً عن ارتفاع كثافة عدد الشركات بها.⁶

منشآت الأعمال يبدأ أنشطة أعمالهم بسبب الحاجة وليس بهدف الوصول إلى العالمية. ويرى الفقراء في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل أن بدء النشاط التجاري أو الحصول على فرصة عمل هو أكثر الطرق فعالية للخروج من براثن الفقر.¹ وأمام الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، مازال واضعو السياسات يقرون بأهمية الدور الذي تضطلع به منشآت الأعمال الخاصة وأصحابها في خلق فرص العمل ودفع عجلة النمو إلى الأمام. بل إن بعض البلدان أدرجت تدابير خاصة تستهدف تشجيع بدء النشاط التجاري في القطاع الرسمي من الاقتصاد. وذلك في سياق تصديها لهذه الأزمة. وكانت البلدان التي تضررت من أزمات سابقة، مثل كوريا وماليزيا، في طليعة البلدان التي قامت بذلك.² وحدد قانون الإنعاش الصادر عن الاتحاد الأوروبي في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 التدابير الواجب اتخاذها لتسهيل تأسيس منشآت الأعمال الجديدة، ولاسيما الصغيرة منها. ولا غرابة البتة في ذلك، فلدى بلدان الاتحاد الأوروبي 23 مليون منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة الحجم توظف زهاء 75 مليون شخص. وتخلق نصف فرص العمل الجديدة. وفي الولايات المتحدة، خلقت منشآت الأعمال الصغيرة ما نسبته 93.5 في المائة من صافي فرص العمل الجديدة منذ عام 1989.³

وما لا شك فيه أن لتأسيس الشركات في الاقتصاد الرسمي العديد من المزايا، فالشخصيات الاعتبارية للشركات لا تنتهي بموت مؤسسها. وغالباً ما يتم جميع الموارد عندما يقوم مساهمون متعددون بتوحيد جهودهم من أجل إنشاء الشركة. ويمكن للشركات الحصول على الخدمات والوصول إلى المؤسسات. من خدمات المحاكم إلى البنوك التجارية. ومن بين 388 شركة غير رسمية شاركت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في عام 2008 في كوت ديفوار ومدغشقر وموريشيوس، أفادت نسبة 85

في عام 1973 في خضم الأزمة النفطية، أنشأ فريدريك وسميث شركة جديدة لخدمات توصيل الطرود. وفي الليلة الأولى من عملها، قامت الشركة بتوصيل 186 طرداً إلى 25 مدينة. واليوم، يزيد عدد الشحنات التي تقوم شركة فيدرال إكسبريس (FedEx) بتوصيلها على 7.5 مليون شحنة يومياً في مختلف أنحاء العالم. وفي ثمانينيات القرن العشرين أثناء ركود النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، كانت هناك محطة تليفزيونية مغمورة تواجه مصاعب جمة وهي تخطو خطواتها الأولى. والآن، يشاهد مليار ونصف المليار شخص في 212 بلداً من مختلف أنحاء العالم قناة سي إن إن الإخبارية التي تعمل على مدار الساعة.

لا يتوقف أصحاب مشاريع الأعمال الحرة عن بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية - وإن لم يصبح معظمها شركات عالمية. فالكثير من أصحاب

الجدول 1-2

ما هي أسهل البلدان لبدء النشاط التجاري - وما هي أصعبها؟

الترتيب	الترتيب أصعب البلدان	الترتيب أسهل البلدان
174	1 الكاميرون	نيوزيلندا
175	2 العراق	كندا
176	3 الضفة الغربية وقطاع غزة	أستراليا
177	جيبوتي	سنغافورة
178	4 غينيا الاستوائية	جورجيا
179	5 غينيا	جمهورية مقدونيا
180	6 هايتي	اليوغوسلافية السابقة
181	7 إريتريا	بيلاروس
182	8 تشاد	الولايات المتحدة
183	9 غينيا - بيساو	أيرلندا
	10 موريشيوس	موريشيوس

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة، والحد الأدنى لرأس المال المدفوع فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

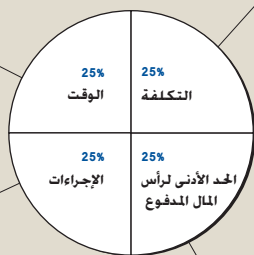
الشكل 2-2

بدء النشاط التجاري: تأسيس شركة محلية ذات مسؤولية محدودة وتشغيلها

ترتيب البلدان يستند إلى 4 مؤشرات فرعية

كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد، ولا يتم إدراج الرشاوى

الإجراءات السابقة للتسجيل، والتسجيل، والإجراءات اللاحقة للتسجيل (بالأيام التقويمية)

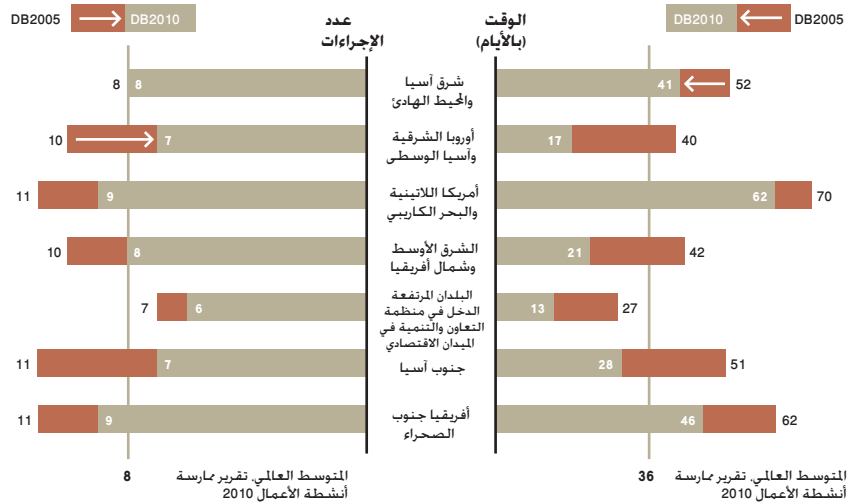


الإجراء يُعتبر مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي

إيداع المبلغ لدى أحد البنوك أو مكتب الشهر والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل. كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

متوسطات ترتيب المناطق في مجال بدء النشاط التجاري - تحقيق غسنتات كبيرة منذ إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005

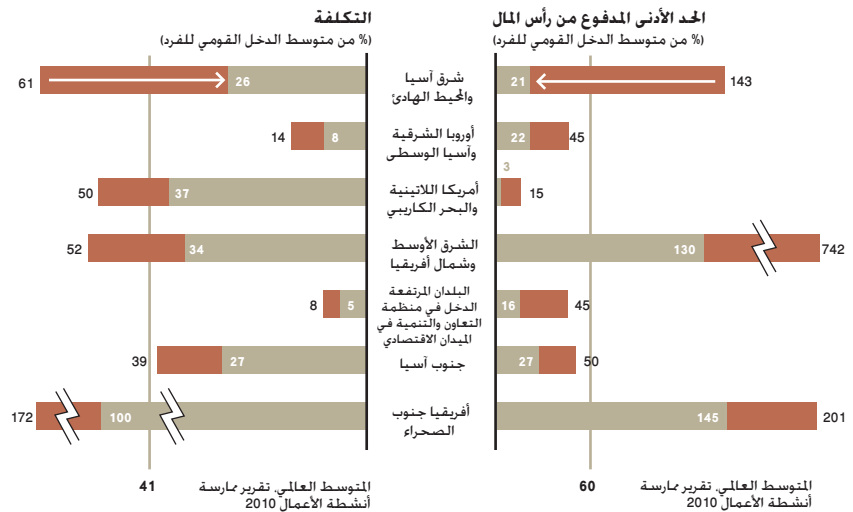


ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام واحد وستون بلداً بتنفيذ إصلاحات أدت إلى تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري في 2009/2008 (الجدول 2-2). وطبقت منطقتنا أفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أكبر عدد من الإصلاحات.

وللمرة الأولى منذ بدء إصدار التقرير، تصدّرت دولة جزيرية صغيرة الإصلاحات في هذا المجال. فقد أقرت ساموا قانون شركات جديد يسمح لأصحاب منشآت الأعمال بتحديد مبلغ رأس المال الخاص بشركاتهم. واستبدلت ساموا ضريبة الدمغة المتغيرة لتأسيس الشركات برسوم موحد. ونتيجة لتوحيد النماذج والاستمارات، بات في مقدور أصحاب منشآت الأعمال حالياً اختيار عدم الاستعانة بالخدمات القانونية التي يقدمها المحامون في عملية التأسيس. كما ألغى القانون الجديد الشرط القديم المتعلق بالحصول على ختم الشركة.

وجاءت بيلاروس وتايوان (الصين) في المركز الثاني على صعيد البلدان القائمة بالإصلاح. فقد قامت بيلاروس بتبسيط إجراءات التسجيل من خلال دمج 4 إجراءات في إجراء واحد. كما قامت بإلغاء الحد الأدنى لرأس المال. وجعل استخدام موظفي الشهر العقاري والتوثيق إجراءً اختياريًا. بالإضافة إلى إلغاء الحاجة للموافقة للحصول على ختم الشركة. وأدت هذه الإصلاحات إلى اختصار الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري بواقع 4 أسابيع تقريباً. وقامت تايوان (الصين)، التي خفضت الحد الأدنى لرأس المال بواقع النصف في عام 2008، بإلغائه كلياً هذه المرة. كما ألغت شرط الحصول على رخصة مزاولة الأعمال. وبسّطت إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وطبقت مهلاً زمنية محددة لاستيفاء إجراءات التأسيس والتسجيل لدى مكتب العمل. وأدى ذلك بشكل عام إلى اختصار الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري بنحو 3 أسابيع. وبالإضافة إلى ساموا وتايوان (الصين)، قامت



ملاحظة: تشير البيانات إلى البلدان المشمولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005. وتمت إضافة بلدان أخرى في السنوات التالية. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. بيد أن الحواجز المعوقة لبدء النشاط التجاري مازالت مرتفعة في بلدان كثيرة. فبدء النشاط التجاري في مختلف أنحاء العالم مازال يتطلب، في المتوسط، 8 إجراءات ويستغرق 36 يوماً (الشكل 2-3). وفي ظل هذا الكم الهائل من الشواهد والأدلة على المنافع التي يمكن أن تتحقق من تبسيط الإجراءات الحكومية المنظمة لبدء النشاط التجاري، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بلحاح هو لماذا لا تزال هنالك إجراءات معقدة في بعض البلدان. ثمة من يرى أن تشديد الإجراءات الحكومية الخاصة ببدء النشاط التجاري من شأنه أن يتيح قدراً أكبر من اليقين القانوني والحماية للجمهور. بيد أن الممارسات العالمية تبين لنا أن اليقين القانوني لا يتطلب زيادة تكلفة استيفاء الإجراءات وتعقيدها. ولننظر مثلاً إلى الواقع العملي في نيوزيلندا أو كندا، وهما من بين

كما وجدت دراسة أخرى أن تخفيض الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحوكمة الجيدة يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 نقطة مئوية في معدل النمو و0.27 نقطة مئوية في معدل الاستثمار.⁷ ووجدت أيضاً في المقابل أن هناك علاقة ارتباط بين ارتفاع الحواجز والمعوقات أمام بدء النشاط التجاري من جهة وارتفاع معدلات الفساد المتصور وزيادة حجم القطاع غير الرسمي من جهة أخرى. وتؤثر هذه الحواجز والعوائق بصورة خاصة على الفئات الأكثر عرضة للمعاناة، مثل الشباب والنساء نظراً لأن معظمهم يعملون في القطاع غير الرسمي.⁸ وإدراكاً للمكاسب التي يمكن تحقيقها من تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري، قام 134 بلداً منذ عام 2004 بتنفيذ 254 إصلاحاً، وفقاً

إلى دمج إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وطبقت سلوفينيا نظام تسجيل إلكتروني للشركات، ما أدى إلى اختصار الوقت اللازم بواقع 13 يوماً. وسرّعت طاجيكستان إجراءات التسجيل لاستخراج البطاقة الضريبية، ولا تشترط حالياً الحصول على تراخيص من البلديات إلا بالنسبة لأنشطة محددة، مثل الصناعات الغذائية والترفيهية.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت أربعة بلدان بتنفيذ إصلاحات، حيث استحدثت ألمانيا شكلاً جديداً من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ما أدى إلى خفض الحد الأدنى لرأس المال، الذي كان من بين أعلى النسب على مستوى أوروبا، وذلك من 25 ألف يورو إلى يورو واحد فقط. ودشنت هنغاريا خدمة تأسيس الشركات من خلال الإنترنت، ما أدى إلى إلغاء المعاملات الورقية، وألغت كوريا الحد الأدنى لرأس المال، كما ألغت الشروط المتعلقة بالشهر والتوثيق، واستبدلت لوكسمبورغ رسم تأسيس الشركات البالغ 0.5 في المائة برسم تسجيل محدد مقداره 75 يورو.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت 9 بلدان بتنفيذ إصلاحات في مجال بدء النشاط التجاري، تركز معظمها على تبسيط الاشتراطات الإدارية، وتتيح الأرجنتين في الوقت الحالي خدمة معجلة للنشر والإشهار مقابل رسم إضافي، وفي إطار الجهود الجارية لتبسيط إجراءات استخراج التراخيص من البلديات في مختلف أنحاء البلاد، لم تعد البرازيل تشترط الحصول على رخصة من إدارة المطافئ، كما بدأت في إتاحة خدمة تأسيس الشركات من خلال الإنترنت في عدد من المقاطعات في ساو باولو. وأنشأت كولومبيا مؤسسة جديدة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات الرعاية الصحية، حيث يمكن تسجيل الشركات والموظفين في غضون أسبوع فقط، كما أتاحت إمكانية الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية من خلال الإنترنت، واستبدلت غيانا رسم تسجيل الشركات البالغ نسبته 6 في المائة برسم موحد، وقامت بتسريع إجراءات تقديم طلب استخراج البطاقة الضريبية من خلال إعطاء رقم تعريف ضريبي واحد لأغراض ضريبة أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.

وقامت هندوراس بتسريع إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية، وأطلقت المكسيك نافذة إلكترونية لتسجيل الشركات، ما أدى إلى توفير أسبوعين، كما ألغت شرط تسجيل الشركات في المكتب الإحصائي، وطبقت بيرو نظاماً إلكترونياً يتيح إمكانية تقديم كشوف ودفاتر الرواتب من خلال الإنترنت

خفض الوقت اللازم بواقع 3 أيام، كما أصبح التسجيل لدى الغرف التجارية إجراءً اختياريًا. وأصلحت أرمينيا وجمهورية قبرغيز وسلوفانيا المتطلبات التي عفا عليها الزمن الخاصة بالحصول على ختم الشركة، وسرّعت قبرغيز إجراءات التسجيل، وقامت بخفض الوثائق والمستندات المطلوبة، وألغت الرسوم الخاصة بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب والحصول على الرقم الإحصائي، وألغت كازاخستان شرط التسجيل لدى مأمورية الضرائب المحلية، كما بسّطت الوثائق والمستندات المطلوبة.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يتطلب استيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري حالياً 4 أيام فقط بعد أن بدأ المكتب المركزي لتسجيل الشركات في إرسال معلومات الشركة المعنية إلى الهيئات والأجهزة الأخرى ذات الصلة، ولم يعد مطلوباً توثيق العديد من الوثائق والمستندات، وتتيح مولدوفا خدمة معجلة لتسجيل الشركات على مدار الساعة مقابل رسم إضافي، أما جمهورية الجبل الأسود فقامت بتوحيد خدمة التحقق من عدم التباس اسم الشركة وإجراءات التسجيل في مكتب تسجيل الشركات، كما سرّعت إجراءات التسجيل لدى صندوق المعاشات والرعاية الصحية، ومصّلحتي التأمينات الاجتماعية والضرائب العامة على الدخل، ووحدت بولندا إجراءات التسجيل لدى مكتب تسجيل الشركات ومكتب الإحصاءات ومصّلحتي الضرائب والتأمينات الاجتماعية، وطبقت صربيا نظام الشباك الواحد، ما أدى

5 بلدان أخرى في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ إصلاحات ركزت كلها تقريباً على توحيد الوثائق والمستندات، واستحداث نموذج موحد لتسجيل الشركات، وبسّطت هونغ كونغ (الصين) إجراءات التسجيل، وطبقت نموذج تأسيس جديد، ما أدى إلى دمج 3 إجراءات في إجراء واحد، واستحدثت إندونيسيا نماذج موحدة لتسجيل الشركات، وألغت شرط الحصول على شهادة تفيد حيابة محل نشاط الشركة، كما سرّعت إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية، وأدت هذه الإصلاحات إلى خفض الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات بدء النشاط التجاري بواقع 16 يوماً.

وطبقت ماليزيا نظام الشباك الواحد الذي ضم ممثلين عن مكتب تسجيل الشركات، ومصّلحة الضرائب، والجمارك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى هيئتي المعاشات والتأمينات الاجتماعية، أما سنغافورة فقامت بدمج إجراءات تقديم طلب استخراج البطاقة الضريبية وإجراءات تسجيل الشركات في نموذج موحد على الإنترنت، وقامت تايلند بدمج الموافقة على عقد تأسيس الشركة مع إجراءات التسجيل.

وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قام 12 بلداً، بالإضافة إلى بيلاروس، بتنفيذ إصلاحات، حيث قامت ستة بلدان - هي ألبانيا، وأرمينيا، وبلغاريا، وجمهورية قبرغيز، وبولندا، وطاجيكستان - بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه، ودخل مكتب التسجيل الإلكتروني في ألبانيا حيز التشغيل، ما أدى إلى

المجدول 2-2

تبسيط إجراءات التسجيل - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

تبسيط إجراءات التسجيل الأخرى (الحصول على الختم، والإشهار والتوثيق، والمعانة، وغير ذلك من الاشتراطات)	تبسيط إجراءات التسجيل الأخرى (الحصول على الختم، والإشهار والتوثيق، والمعانة، وغير ذلك من الاشتراطات)
ألبانيا، والأرجنتين، وبيلاروس، وبوتسوانا، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وإثيوبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، وغانا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وكازاخستان، وجمهورية كوريا، وجمهورية قبرغيز، ومدغشقر، ومولدوفا، وباكستان، وساموا، وسلوفينيا، وتايوان (الصين)، وتايلند، والجمهورية اليمنية	ألبانيا، والأرجنتين، وبيلاروس، وبوتسوانا، والبرازيل، والكاميرون، وكولومبيا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، ولبنان، وليبيريا، ومالي، والجبل الأسود، والنيجر، وساموا، وسلوفينيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين
ألبانيا، وأرمينيا، وبيلاروس، وبلغاريا، وجمهورية مصر العربية، وألمانيا، وجمهورية قبرغيز، ومدغشقر، وموزامبيق، وبولندا، وساموا، والجمهورية العربية السورية، وتايوان (الصين)، وطاجيكستان، والإمارات العربية المتحدة	ألبانيا، وأرمينيا، وبيلاروس، وبلغاريا، وجمهورية مصر العربية، وألمانيا، وجمهورية قبرغيز، ومدغشقر، وموزامبيق، وبولندا، وساموا، والجمهورية العربية السورية، وتايوان (الصين)، وطاجيكستان، والإمارات العربية المتحدة
بنغلاديش، والرأس الأخضر، وهنغاريا، وإندونيسيا، ولكسمبورغ، والمكسيك، وعمان، وباكستان، وبيرو، ورواندا، وسنغافورة، وسانت لوسيا، والجمهورية العربية السورية	بنغلاديش، والرأس الأخضر، وهنغاريا، وإندونيسيا، ولكسمبورغ، والمكسيك، وعمان، وباكستان، وبيرو، ورواندا، وسنغافورة، وسانت لوسيا، والجمهورية العربية السورية
أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومدغشقر، وماليزيا، ومالي، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، وصربيا، وسيراليون، وتوغو	أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومدغشقر، وماليزيا، ومالي، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، وصربيا، وسيراليون، وتوغو

مجاًناً. وطبقت سانت لوسيا نظام تسجيل إلكتروني للشركات. ويمكن حالياً التحقق من عدم التباس أسماء الشركات من خلال الإنترنت. وألغت سانت فنسنت وجزر غرينادي الشرط المتعلق بختم الشركة.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفيذ 9 إصلاحات أدت إلى تسهيل بدء النشاط التجاري. فقد ألغت مصر والإمارات العربية المتحدة الحد الأدنى لرأس المال. وخفضت سوريا هذا المبلغ من 40 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد إلى نحو 10 أضعاف - ولا يزال من أعلى النسب على مستوى العالم. وأتاحت سوريا كذلك نماذج واستمارات التسجيل من خلال الإنترنت. لكن ارتفاع رسوم النشر والتأسيس أدى إلى مضاعفة التكلفة الكلية تقريباً. وقامت جمهورية إيران الإسلامية بتبسيط وميكنة الإجراءات الداخلية في مكتب تسجيل الشركات. ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم بواقع 3 أسابيع تقريباً.

واستبدلت الأردن المكاتب المتعددة في مديرية النافذة الاستثمارية بمنفذ واحد لتقديم الوثائق والمستندات. وألغى لبنان شرط ختم دفاتر الشركات في مكتب السجل التجاري. بيد أنه تراجع عن إصلاحات سابقة قام بموجبها بتوحيد إجراءات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية. وبسّطت عمان إجراءات التحقق من عدم التباس اسم الشركة ودفع الرسوم في مكتب تسجيل الشركات. وجمعت المملكة العربية السعودية كافة إجراءات التسجيل المتعلقة بالشركات المحلية ذات المسؤولية المحدودة في نقطة مركزية واحدة. وألغت الجمهورية اليمنية شرط الحصول على شهادة تثبت وجود حساب مصرفي من أجل تسجيل الشركة. وأدى قرار الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيادة الحد الأدنى لرأس المال بواقع 5 أضعاف إلى زيادة صعوبة بدء النشاط التجاري.

وفي جنوب آسيا، طبقت أفغانستان نظام الشباك الواحد. واستحدثت رسم تسجيل ثابت. وأدخلت بنغلاديش نظاماً إلكترونياً حديثاً لتسجيل الشركات. ما أدى إلى اختصار الوقت اللازم بواقع شهر واحد تقريباً. وبات في مقدور الشركات الجديدة في باكستان. نتيجة لمشروع الخدمات الإلكترونية وتطبيق التوقيع الإلكتروني. التسجيل لدى مصلحة الضرائب وتقديم الإقرارات الضريبية من خلال الإنترنت.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، قام 16 بلداً بتنفيذ إصلاحات (الشكل 2-4)، حيث قامت بتسوانا بتبسيط إجراءات استخراج رخصة تأسيس الشركات والبطاقة الضريبية في إطار جهد حالي يستهدف ميكنة الإجراءات. وأتاحت بوركينا فاصو إمكانية النشر والإشهار من خلال الإنترنت عند التسجيل. وألغت الكاميرون

أي البلدان يقوم بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري - وأيهما لا يقوم بتسهيلها؟

الإجراءات (عدد)		
الأقل عدداً	الأكثر عدداً	
كندا	1	بوليفيا
نيوزيلندا	1	اليونان
أستراليا	2	الفلبين
مدغشقر	2	البرازيل
رواندا	2	غينيا - بيساو
بلجيكا	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية
فنلندا	3	بروني دار السلام
هونغ كونغ، الصين	3	أوغندا
جمهورية قبرص	3	نشاد
سنغافورة	3	غينيا الاستوائية

الوقت (بالأيام)

الوقت (بالأيام)		
الأكثر سرعة	الأكثر بطئاً	
نيوزيلندا	1	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
أستراليا	2	بروني دار السلام
جورجيا	3	البرازيل
رواندا	3	غينيا الاستوائية
سنغافورة	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية
بلجيكا	4	سان تومي وبرنسيبي
هنغاريا	4	جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة	4	هايتي
ألبانيا	5	غينيا - بيساو
كندا	5	سورينام

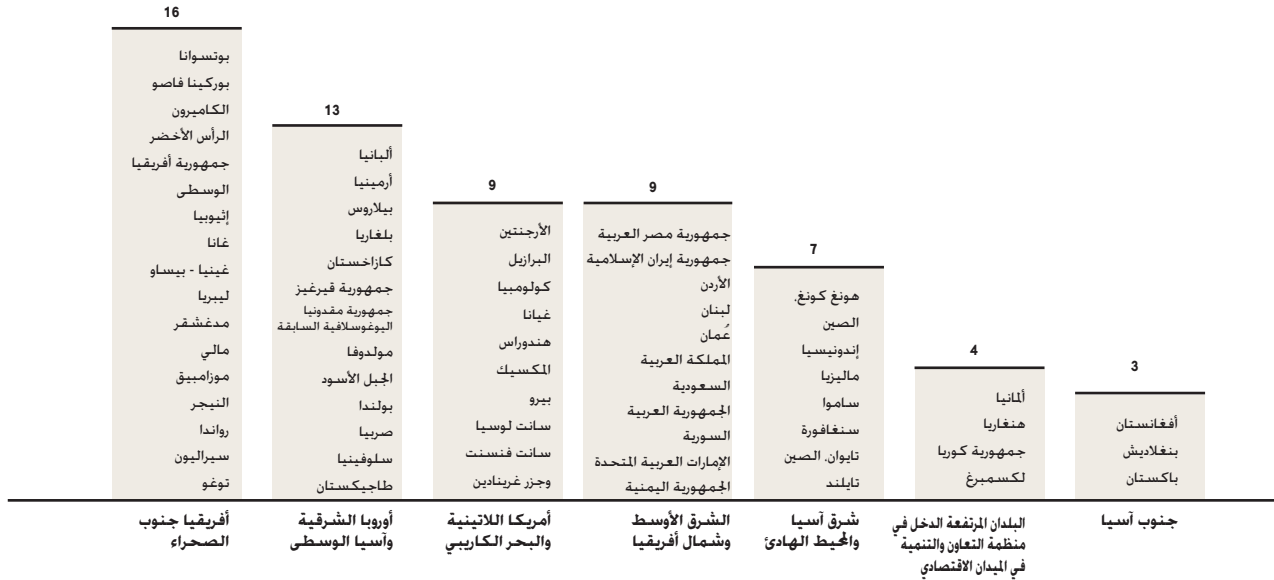
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)		
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة	
الدانمرك	0.0	نشاد
سلوفينيا	0.0	جزر القمر
أيرلندا	0.3	جيبوتي
نيوزيلندا	0.4	توغو
كندا	0.4	غامبيا
البحرين	0.5	هايتي
السويد	0.6	جمهورية أفريقيا الوسطى
الولايات المتحدة	0.7	غينيا - بيساو
بورنو ريكو	0.7	جمهورية الكونغو الديمقراطية
المملكة المتحدة	0.7	زيمبابوي

الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

الأكثر تكلفة	% من متوسط الدخل القومي للفرد	
	بالدولار الأمريكي	
بوركينا فاصو	2,049	428
موريتانيا	4,082	450
غينيا	2,164	490
إثيوبيا	1,387	492
جيبوتي	5,655	501
جمهورية أفريقيا الوسطى	1,974	507
توغو	2,075	514
النيجر	2,018	614
غينيا - بيساو	1,913	780
الجمهورية العربية السورية	70,660	1,013

ملاحظة: لا يقوم ثمانون بلداً بتطبيق الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

تسهيل بدء النشاط التجاري في البلدان الأفريقية
عدد الإصلاحات في 2009/2008

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كان تطبيق نظام الشباك الواحد أو تحسينه الإصلاح الأكثر شيوعاً منذ عام 2004. لكن ليس من المنطقي أن يتم دمج أو تسريع وتيرة إجراءات عفا عليها الزمن أو لا تليي الغرض منها. فعلى سبيل المثال، لا تزال إجراءات تأسيس الشركات المعمول بها في 70 بلداً تشترط الحصول على ختم الشركة. علماً بأن الغرض من ختم الشركة، الذي يرجع ظهوره إلى العصور الوسطى، يتمثل في تفادي تزيف مستندات الشركة. لكن تزوير الأختام أصبح الآن أمراً غاية في السهولة. ولذلك، ألغت معظم البلدان المتقدمة هذا الشرط. وسمح الكثير منها بدلاً من ذلك بالتوقيع الإلكتروني.

ويتمثل أحد المتطلبات الأخرى التي عفا عليها الزمن في اشتراط نشر إخطار تأسيس الشركة في صحف معدة لنشر الإعلانات القضائية. ولعل من الممكن والأيسر حالياً نشر هذه الإخطارات من خلال الإنترنت. كما هي الحال في ألمانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموزامبيق. أو في مكتب السجل العيني، كما هي الحال في بوركينا فاسو.

خفض الحد الأدنى لرأس المال

يمكن أن يشكل الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري عقبة كبيرة أمام أصحاب منشآت الأعمال. ويرى البعض، في سياق تبرير العمل به، أنه يشكل وسيلة لحماية المستثمرين أو للحيلولة دون قيام أشخاص عديمي الضمير ومجردين من المبادئ الأخلاقية بتسجيل شركات بأسمائهم. ولكن هذه المبررات تفتقر إلى المنطق

ودخل نظام الشباك الواحد في سيراليون حيز التشغيل. وطبقت توغو الإصلاح نفسه، مما أدى إلى إلغاء 6 إجراءات.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري هو الإصلاح الأكثر شيوعاً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ انطلاقة في عام 2003. ولا غرابة في ذلك، إذ ليس هناك ما يستوجب تعقيد إجراءات بدء النشاط التجاري. ويكفي أن يكون هناك إجراءان اثنان لا أكثر - كالإخطار بوجود الشركة والتسجيل لاستخراج البطاقة الضريبية. ويجد المزيد من البلدان طرقاً مبتكرة لضمان تنفيذ القواعد الرشيدة بأكفاً صورة ممكنة. وتتعلم هذه البلدان في الغالب من بعضها البعض. فقد قامت وفود من بتسوانا والصين وماليزيا بزيارة نيوزيلندا للاطلاع على تجربتها والاستفادة منها. وتطلعت البلدان القائمة بالإصلاحات في منطقة أمريكا الوسطى إلى كولومبيا وبما لاستلهم الإصلاحات التي يجب أن تقوم بها. كما أخذت مصر نظام تسجيل الشركات في أيرلندا نموذجاً يحتذى.

وبرزت عدة إصلاحات بين البلدان القائمة بالإصلاح بوصفها الأكثر شيوعاً وفعالية. وكانت مراجعة الحاجة للاستمرار في استخدام المتطلبات القائمة هي نقطة الانطلاق لدى البلدان الناجحة القائمة بالإصلاحات.

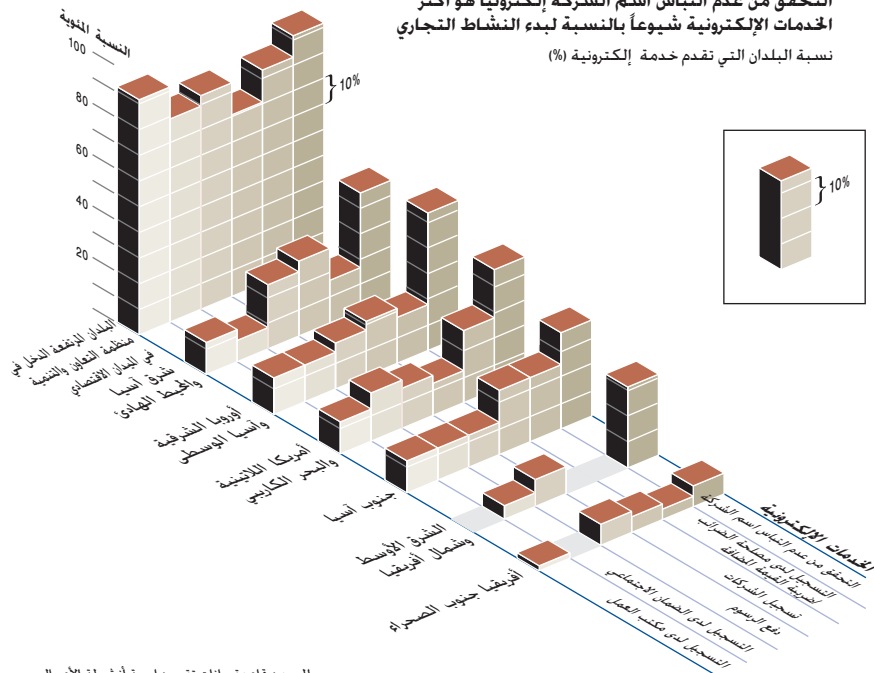
حديث الإجراءات

الشركات الجديدة من دفع ضريبة الشركات لمدة عامين من تاريخ بدء عملها. وأدخلت الرأس الأخضر خدمة تأسيس الشركات إلكترونياً من خلال الإنترنت. وطبقت جمهورية أفريقيا الوسطى نافذة تعمل بنظام الشباك الواحد تضم ممثلين عن كافة الأجهزة والجهات المعنية بتسجيل الشركات. مما أدى إلى دمج 4 إجراءات في إجراء واحد. وقامت إثيوبيا وغانا بتبسيط إجراءات تسجيل الشركات في إطار الإصلاحات الإدارية الجاري تنفيذها. واستهدفت غانا استيفاء إجراءات تسجيل الشركات في يوم واحد.

وأتاح غينيا-بيساو إمكانية البحث الإلكتروني عن اسم الشركة للتحقق من عدم التباسه، كما خفضت رسوم إجراءات التسجيل. واعتمدت ليبريا نهجاً يستند إلى تحليل المخاطر من خلال إلغاء الحاجة لحصول الشركات المنخرطة في أنشطة أعمال عامة على رخصة بيئية. وألغت مدغشقر وموزامبيق الحد الأدنى لرأس المال. كما ألغت مدغشقر رسوم الدمغة، وواصلت جهودها لتبسيط اشتراطات تقديم طلبات تأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد. وطبقت مالي نظام الشباك الواحد، مما أدى إلى دمج 4 إجراءات في إجراء واحد. واستحدثت رسم تسجيل موحد. وألغت النيجر إجراءات التسجيل في المركز الوطني لمستخدمي قطاع النقل والغرفة التجارية. ووحدت رواندا إجراءات التحقق من عدم التباس الاسم التجاري للشركة، ودفع رسوم التسجيل. وتسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية في إجراء واحد. كما جعلت استخدام الشهر العقاري والتوثيق إجراءً اختيارياً.

الشكل 2-5

التحقق من عدم التباس اسم الشركة إلكترونياً هو أكثر الخدمات الإلكترونية شيوعاً بالنسبة لبدء النشاط التجاري نسبة البلدان التي تقدم خدمة إلكترونية (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

موافقة الرئيس في سورينام؛ ورئيس الوزراء في غينيا الاستوائية. ونتيجة لذلك، فإن إجراءات بدء النشاط التجاري تستغرق أشهر طويلة.

وقد توقفت معظم بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عن تسجيل الشركات في المحاكم، ومن بين هذه البلدان: صربيا، والجمهورية السلوفاكية، ومؤخراً بلغاريا. فقد كانت إجراءات تسجيل الشركات تشغل نحو 10 في المائة من وقت القضاة قبل أن قامت صربيا بهذا الإصلاح في عام 2002. وأدت عملية الإصلاح إلى تحرير الموارد التي تمس الحاجة إليها. وواصلت جمهورية الجبل الأسود عملية التسجيل في المحاكم، لكنها جعلتها من مسؤولية قلم المحضرين والموظفين الإداريين. وفي أمريكا اللاتينية، كفت كل من شيلي وهندوراس ونيكاراغوا بالفعل عن التسجيل في المحاكم.

توحيد المستندات والوثائق

إحدى أكثر الطرق كفاءة لضمان شرعية مستندات ووثائق تأسيس الشركات تتمثل في توحيدها. وقد قامت المملكة المتحدة بهذه الخطوة في عام 1856. ويمكن لتوحيد مستندات ووثائق التأسيس أن يعود بالنفع على وجه الخصوص على منشآت الأعمال الصغيرة نظراً لأنه يعفيها من الحاجة للاستعانة بالمشورة القانونية من المحامين. أضف إلى ذلك أنه كلما ازدادت بساطة المستندات والوثائق، كلما قلت حالات الخطأ والسهو - وهو ما يعني انحسار أسباب المشاحنة والمضايقات لكل من مكاتب التسجيل وأصحاب منشآت الأعمال على حد سواء. وفي موريشيوس، التي تتيح وثائق ومستندات موحدة، فإن معدل رفض طلبات التأسيس لا يزيد على نحو 8 في المائة. كما يمكن معالجة الطلبات في ساعات قليلة.

مركزية عمليات التسجيل

تنشأ أية شركة من الناحية القانونية بمجرد تأسيسها. وتنتهي هذه العملية في معظم البلدان بتسجيل الشركة. لكن، يتعين على أصحاب منشآت الأعمال في العادة أيضاً أن يستوفوا إجراءات أخرى. تشمل التعامل مع جهات وهيئات متعددة. ويمكن لمركزية عمليات التسجيل أن تشكل عنصر مساعدة. وهذه الإصلاحات يصاحبها في الغالب استحداث نموذج تسجيل موحد أو رقم موحد لتحديد هوية الشركة. وماليزيا هي أول بلد يدخل رقماً موحداً لتحديد هوية الشركة لجميع المعاملات الحكومية في عام 2001. وحذت سنغافورة حذوها. وأطلقت الهند رقم تعريف ضريبي موحد في ضوء النجاح الذي حققته في استخدام أرقام الهوية بالنسبة للناخبين.

ومنذ عام 2004، قام 44 بلداً بتحقيق مركزية إجراءات التسجيل. ففي إثيوبيا، يرسل

الأدنى لرأس المال في الوقت الحالي. وحيثما كانت الإجراءات الحكومية الشكلية لبدء النشاط التجاري متأصلة في القوانين القديمة للشركات، كلما استغرق الإصلاح وقتاً أطول واقتضى قدراً أكبر من التنسيق السياسي. ووجدت بعض البلدان القائمة بالإصلاح أن من الأسهل استحداث شكل جديد من أشكال الشركات. وهذا هو ما فعلته ألمانيا بالضبط. فكان من الضروري تحديث قانون الشركات الألماني. ويرجع ذلك إلى أن بإمكان الشركات العاملة داخل بلدان الاتحاد الأوروبي أن تسجل في أي من البلدان الأعضاء بغض النظر عن مكان عملياتها الرئيسية. وكانت الآلاف من الشركات الألمانية قد اختارت - قبل هذا الإصلاح - التسجيل في المملكة المتحدة، بسبب رخص تكاليف إجراءات تأسيس الشركات وبساطتها. وفي عام 2006، استحدثت اليابان شكلاً جديداً من أشكال الشركات *Godō Kaisha*، مماثلًا لشكل الشركات الأمريكية ذات المسؤولية المحدودة، وهو لا يقتضي دفع أي حد أدنى لرأس المال.

جعل التسجيل عملية إدارية

تسجيل الشركات هو عملية إدارية. وبالرغم من ذلك، هناك 17 بلداً يشترط أن يتم التسجيل في المحاكم. ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً، كما أنه يشغل الكوادر القضائية بعيداً عن عملها المتمثل في الفصل في النزاعات التجارية. وفي عدد قليل من البلدان، تقتضي إجراءات تسجيل الشركات موافقات من مستويات أعلى - فهي تقتضي مثلاً

السليم في الواقع العملي. فدفوع مبالغ ثابتة من رأس المال لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في المخاطر التجارية. كما أنه غالباً ما يتم سحب هذه المبالغ على الفور بعد إتمام إجراءات التسجيل - فقلماً تكون لها أية قيمة تُذكر من حيث الحماية من الإعسار. ولعل من الأفضل تحسين قوانين الأوراق المالية وزيادة كفاءة المحاكم لتوفير المزيد من الحماية للمستثمرين.

وقد قام خمسة وثلاثون بلداً بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغاؤه منذ عام 2004. ويقع الكثير من هذه البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقبل 5 سنوات فقط، كانت خمسة من بلدان المنطقة التي طبقت هذا الإصلاح ضمن البلدان العشرة ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم. كما تضم منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الكثير من البلدان القائمة بالإصلاح.

يمكن أن يشكل ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال عنصر تثبيط أمام تسجيل الشركات وبدء النشاط التجاري. ففي مصر، لم تكن نسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة في عام 2006 تزيد على 19 في المائة من الشركات المسجلة. لكن هذه النسبة ارتفعت في عام 2008 بعد أن خفضت مصر الحد الأدنى لرأس المال لتصل إلى 30 في المائة. إلا أن الحد الأدنى لرأس المال في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل مازال مرتفعاً ويصل إلى 10 أضعاف متوسط الدخل القومي للفرد. علماً بأن أفريقيا جنوب الصحراء تضم 9 من بين البلدان العشرة ذات أعلى نسبة للحد

للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18 - 65 سنة).

7. Eifert (2008).
8. Ardagna and Lusagi (2009).

المحامين.

وقد أدت الأنظمة الإلكترونية في بلدان كثيرة إلى خفض التكاليف الإدارية. فعلى سبيل المثال، قام مكتب تسجيل الشركات في ماليزيا باستثمار 12.7 مليون دولار أمريكي في تطبيق نظام تسجيل متقدم على مدى 5 سنوات. وقد تم استرداد هذا الاستثمار بشكل كامل من خلال الرسوم التي حصل عليها. وفي السنوات الثلاث التي تلت هذا الإصلاح، ازداد تسجيل عدد منشآت الأعمال بواقع 19 في المائة - كما ارتفع معدل الامتثال لتقديم الإقرارات الضريبية السنوية من 28 في المائة إلى 91 في المائة. وخلال ستة أسابيع من تاريخ إدخال سلوفينيا نظام (e-Vem) الآلي، تم تقديم 5439 طلب تسجيل من خلال الإنترنت. علاوة على ذلك، أدى النظام الجديد إلى خفض التكاليف الإدارية بواقع 71.3 في المائة، مما يؤدي إلى توفير 10.2 مليون يورو سنوياً.

وتتيح بعض البلدان القائمة بالإصلاح حوافز لاستخدام الأنظمة الإلكترونية. فماليزيا وباكستان تتيحان امتحان الخدمات الإلكترونية مجاناً أو بتكلفة أقل. وحددت كرواتيا مهلة لا تتجاوز 24 ساعة للرد على الطلبات المقدمة من خلال الإنترنت مقارنة بفترة 14 يوماً بالنسبة للطلبات الورقية. ولا تشترط إستونيا توثيق أية مستندات ووثائق تم تقديمها من خلال الإنترنت. ولدى نيوزيلندا أحد أكثر الأنظمة ابتكاراً لضمان دقة المواعيد: حيث يخطر النظام رئيس فريق العمل أو أحد كبار المديرين عن أي طلب لا تتم معالجته خلال فترة زمنية محددة (10 دقائق بالنسبة لطلب حجز اسم الشركة على سبيل المثال). ولا عجب إذاً أن تأتي نيوزيلندا في المركز الأول على مؤشر بدء النشاط التجاري.

حواشي

1. Narayan وآخرون، (2000).
2. Suruhanjaya Syarikat Malaysia (لجنة الشركات الماليزية)، نشرة صحفية، 31 مارس/آذار 2009. خفضت ماليزيا رسوم تسجيل الشركات في إطار سلسلة من المحفزات الاقتصادية التي اعتمدها الحكومة، مع توقع أن يؤدي ذلك إلى تسجيل 320 ألف منشأة أعمال جديدة في عام 2009.
3. الرابطة الوطنية لمنشآت الأعمال الصغيرة (<http://www.nsba.biz>).
4. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (<http://www.enterprisesurveys.org>).
5. للاطلاع على عرض عام وموجز الأدبيات ذات الصلة، يرجى الرجوع إلى Djankov (2008).
6. Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009)، ويشير معدل الدخول إلى الشركات المسجلة حديثاً كنسبة مئوية من مجموع الشركات المسجلة. وتعرف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية

مكتب تسجيل الشركات المعلومات تلقائياً إلى جهة إصدار التراخيص. وفي زامبيا، يضم نظام الشبكات الواحد مكاتب منفصلة بها ممثلون عن مختلف الجهات والهيئات المعنية. وفي الدانمرك ونيوزيلندا والنرويج، يستخدم أصحاب منشآت الأعمال نافذة إلكترونية واحدة.

ويكمن إنشاء أنظمة الشبكات الواحد المادية بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبياً - تتراوح بين 200 ألف دولار أمريكي في بوركينا فاصو و5 ملايين دولار في أذربيجان. وقد استغرق هذا الإصلاح في أذربيجان أقل من عام واحد - ويوفر حالياً على منشآت الأعمال ما يقدر بحوالي 8.4 مليون دولار سنوياً. وفي بيلاروس، من المتوقع أن يؤدي تبسيط إجراءات التسجيل إلى تحقيق وفر كبير في التكلفة بالنسبة لمنشآت الأعمال يبلغ سنوياً 21.5 مليون دولار و1.7 مليون دولار في بوركينا فاصو.

الأخذ بالنظام الإلكتروني في تقديم الخدمات

في عام 2006، شُبت النيران في مكتب تسجيل الشركات في تونغوا وأنت على كافة محتوياته. وتمثل الدرس المستفاد من هذه التجربة في: ميكنة كافة سجلات مكتب التسجيل. ولا تؤدي ميكنة عملية التسجيل فحسب إلى تحسين السلامة، ولكنها تؤدي أيضاً إلى تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات. كما أنها تجعل من السهل تقديم خدمات إلكترونية جديدة من خلال الإنترنت. وبات التحقق من عدم التباس اسم الشركة التجاري عبر الإنترنت حالياً إصلاحاً شائعاً ليس فقط بين البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن أيضاً باطراد في منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الشكل 5-2)، ولا شك أن تحسين مستوى الخدمة يجتذب المزيد من العملاء، ففي بنغلاديش، أدت إتاحة نظام تسجيل الشركات على الإنترنت إلى زيادة الموافقات على أسماء الشركات بنسبة 80 في المائة، وعمليات التسجيل بنسبة 90 في المائة. وكخطوة أخيرة، يتم الأخذ بالنظام الإلكتروني في عملية التسجيل نفسها. ويتيح حوالي 40 بلداً حالياً خدمات إلكترونية لتسجيل الشركات من خلال الإنترنت. إلا أن التطبيق يتفاوت من بلد إلى آخر. ففي الهند والنرويج وسنغافورة، تم الأخذ بالنظام الإلكتروني في عملية التسجيل بشكل تام، أما في السويد، فيمكن تقديم طلبات تسجيل الشركات واستخراج البطاقة الضريبية والتسجيل لدى مكتب العمل من خلال الإنترنت. لكن مازال يتعين على أصحاب منشآت الأعمال طباعة معظم الاستمارات والنماذج والتوقيع عليها يدوياً. وفي بلجيكا وهنغاريا، لا يمكن تسجيل الشركة من خلال الإنترنت إلا من خلال أحد موظفي الشهر العقاري والتوثيق أو أحد

استخراج تراخيص البناء

توظيف العاملين

تسجيل الملكية

الحصول على الائتمان

حماية المستثمرين

دفع الضرائب

التجارة عبر الحدود

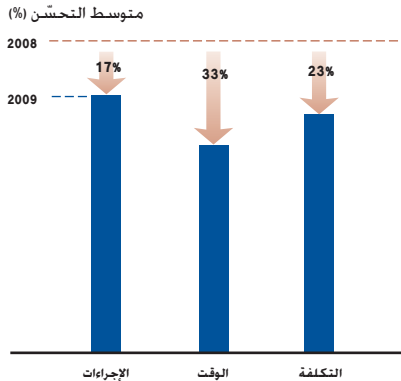
إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

الشكل 1-3
البلدان العشرة المنتمدة للإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء

ترتيب البلدان على أساس سهولة استخراج تراخيص البناء	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009
1. المملكة المتحدة	16	61
2. ليبريا	135	180
3. بوركينا فاسو	80	122
4. كازاخستان	143	178
5. كرواتيا	144	172
6. الإمارات العربية المتحدة	27	54
7. جمهورية إيران الإسلامية	141	163
8. هونغ كونغ الصين	1	20
9. بيلاروس	44	63
10. جمهورية فيرجيز	40	59

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال



منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك). أفاد المشاركون في الاستقصاء أن الوقت المُستغرق والإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء يشكّلان "أكبر عقبة إجرائية" أمام ممارسة أنشطة الأعمال.³

ومن شأن الإصلاحات التي تجعل إجراءات البناء أكثر كفاءة وشفافية أن تساعد في الحدّ من استئراء الفساد والارتداء في أحضان قطاع البناء غير الرسمي. وتستطيع الحكومات عبر تشجيع شركات البناء على العمل من خلال القنوات الرسمية. أن تجني ثمار مردود الاستثمارات في إصلاح قطاع البناء. فالقواعد الرشيدة تضمن توافر معايير السلامة والحماية العامة مع القيام في الوقت نفسه بتحقيق كفاءة عملية استخراج التراخيص وشفافيتها وتكلفتها المعقولة بالنسبة لكل من الجهات المختصة بشؤون البناء والأفراد وشركات الإنشاءات المستفيدة منها.

إن المستفيدين النهائيين من إصلاحات إصدار تراخيص البناء هم نفس مؤسسات الأعمال التي

عمليات هذه الصناعة يتم خارج نطاق القطاع الرسمي.

شهدت الجهات المعنية بشؤون البناء من لشبونة إلى مدينة غواتيمالا، تضاعف عدد طلبات منشآت الأعمال لاستخراج تراخيص البناء خلال الفترة بين النصف الثاني من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. والواقع أن هذا الفتور في النشاط كان مثله في بعض الحالات كالمثل القائل "ربّ ضارة نافعة". فانخفاض الطلب على التراخيص يمكن أن يتيح للسلطات المعنية بشؤون البناء فرصة تركيز الموارد على إتمام برامج الإصلاح التي بدأت في السنوات السابقة. بل إن تراجع الطلب على التراخيص كان يعني أيضاً إتاحة متسع من الوقت لتدريب الموظفين واختبار الأنظمة الجديدة وتجريبها. فقد قامت الإدارة المعنية بالبناء في هونغ كونغ (الصين) بوضع اللمسات الأخيرة على نظام الشباك الواحد المتكامل الخدمات الذي كان نتاجاً لبرنامج للإصلاح مدته عامان. فماذا كانت النتيجة؟ تأتي هونغ كونغ (الصين) الآن ضمن بلدان الصدارة على مؤشر سهولة استخراج تراخيص البناء (الجدول 1-3).

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات والوقت والتكلفة التي تتكبدها إحدى مؤسسات الأعمال الصغيرة إلى المتوسطة الحجم للحصول على كافة الموافقات الضرورية لبناء مستودع تجاري وتوصيل خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات (الشكل 2-3).

وتشير بعض التقديرات إلى تنفيذ حوالي 60-80 في المائة من مشاريع البناء في البلدان النامية بدون تراخيص بناء لأن عملية الموافقة مفرطة في التعقيد أو لنسبة التراخي في الإشراف والرقابة.² وقد وجدت استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال أن الشركات تواجه عدداً كبيراً من قضايا الفساد في البلدان التي يعتبر استخراج تراخيص البناء فيها أمراً أكثر صعوبة (الشكل 3-3). وفي استقصاء حديث شمل 218 شركة في 19 من البلدان الأعضاء في

كانت السنة الماضية 2008 سنةً صعبةً بالنسبة لقطاع البناء والتشييد. إذ انخفض الطلب على المشاريع الجديدة من جراء شحّة الموارد المتاحة لتمويل المشاريع وقروض الرهن العقاري البنكية. وأدى كل ذلك إلى كبح مشاريع البناء في جميع أنحاء العالم. فقد خيم السكون على المدن التي كانت تضجّ بعنفوان أنشطة البناء حيث توقفت الشركات الصغيرة عن العمل بينما قلصت الشركات الكبيرة حجم عملياتها.

تمثل صناعة البناء 5-7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان وحوالي ثلث إجمالي التكوين الرأسمالي على مستوى العالم.¹ ولعل ذلك يفسّر جزئياً أسباب حرص الحكومات وتلهمها على زيادة الإنفاق في قطاع البناء أثناء الأزمات الاقتصادية. إلا أن الموارد التي يجري إنفاقها لتخفيف آثار الأزمات قد تعاني من انعدام كفاءة تخصيصها وتوزيعها لأن الكثير من

الجدول 1-3

ما هي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء - وأين يصعب ذلك؟

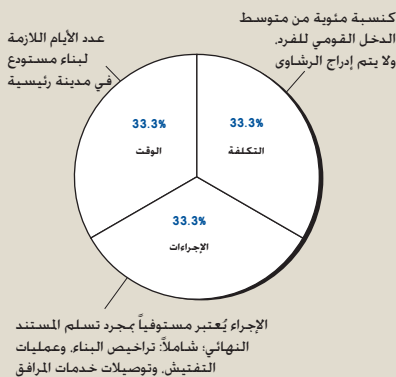
الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
هونغ كونغ، الصين	1	صربيا	174
سنغافورة	2	الهند	175
سانت فنسنت وجزر غرينادين	3	كوسوفو	176
		طاجيكستان	177
بليز	4	تنزانيا	178
جزر مارشال	5	زيمبابوي	179
نيوزيلندا	6	الصين	180
جورجيا	7	أوكرانيا	181
سانت كيتس ونيفس	8	الاتحاد الروسي	182
ملديف	9	إريتريا	183
الدانمرك	10		

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للائتمثال للإجراءات الرسمية المتعلقة ببناء مستودع، للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

أ. غير مطبق. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

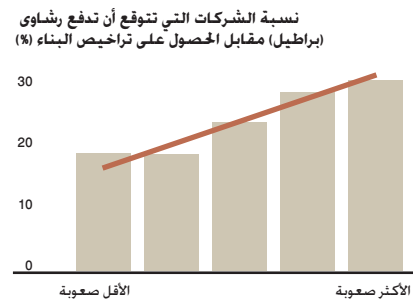
الشكل 2-3

استخراج تراخيص البناء: بناء مستودع ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية



الشكل 3-3

وجود علاقة ارتباط بين صعوبة استخراج تراخيص البناء واستنزاف الفساد



ترتيب البلدان حسب سهولة استخراج تراخيص البناء، خمسينيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة. ويستمر مغزاهما الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واستقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال

تعرضت لأضرار بالغة بسبب الأزمة الحالية. ويقول أحد مقاولي البناء في دبي "لقد أصبح تمويل مشاريع البناء أمراً في غاية الصعوبة. ونحن نواجه ضغوطاً شديدة في إنجاز المشاريع حسب المواعيد النهائية المحددة لها. وما يساعدنا في هذا الشأن أننا نعمل مع سلطة مختصة بشؤون البناء أكثر كفاءة". والواقع أن هذا الأفق الإيجابي يُعزى إلى حد كبير للإصلاحات التي نفذتها بلدية دبي لتسريع خطى عملية استخراج التراخيص باستخدام الجيل الأفضل من الأنظمة الإلكترونية لتقديم الطلبات وتسديد الرسوم.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

شهدت إصلاحات تبسيط استخراج تراخيص البناء زيادة مستمرة في السنوات الثلاث الماضية. فقد سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009/2008 رقماً قياسياً هو 31 إصلاحاً أدت إلى تسهيل إصدار تراخيص البناء (الجدول 2-3). وواصل 11 بلداً، بما في ذلك 5 من البلدان العشرة التي قامت بأكثر عدد من الإصلاحات، مسيرة الإصلاحات التي بدأتها في السنة السابقة.

وجاءت المملكة المتحدة في طليعة قائمة البلدان التي قامت بتطبيق أكبر عدد من الإصلاحات في مجال استخراج تراخيص البناء. وهذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها على هذا الترتيب التصنيفي أحد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إذ أدى التوسع في استخدام نظام المفتشين المرخصين على مدى عدة سنوات إلى إلغاء 8 إجراءات وتخفيض الوقت المستغرق في عملية الموافقات على إصدار تراخيص البناء بواقع 49 يوماً. ويبلغ نصيب المفتشين المعتمدين 64 في المائة من السوق التجارية في الوقت الحالي. بما أتاح للسلطات المحلية فرصة التركيز على

المشاريع السكنية⁴

وجاءت ليبريا في المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال. حيث قامت بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات في إطار مواصلة البرنامج الذي بدأته في السنة السابقة. وكان مجلس بلدية مدينة مونروفيا يفرض في السابق رسوماً باهظة على مشاريع البناء الجديدة - بواقع 3 في المائة من قيمة البناء المقترح - علاوة على رسم إصدار ترخيص البناء الذي تفرضه وزارة الأشغال العامة. وجرى تخفيض هذا الرسم إلى 4 سنتات فقط لتقديم المرشح من المباني. وقامت وزارة المالية بتقديم إعفاءات ضريبية، حيث تم إلغاء شرط دفع ضريبة من اشتراطات الحصول على ترخيص البناء. وتم أيضاً تحسين الحصول على المرافق. فقد بدأت شركة اتصالات ليبريا في توفير الخدمة الهاتفية ذات الخطوط الثابتة للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب الأهلية في البلاد. كما أصبحت أسعار مولدات الطاقة الكهربائية أقل تكلفة.

وعلى مستوى المناطق، قامت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بتنفيذ معظم الإصلاحات للسنة الثالثة على التوالي. فقد جرى تسجيل إصلاحات في: بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجيل الأسود، وسلوفينيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وأسفرت هذه الإصلاحات عن تخفيض الإجراءات بنسبة 7 في المائة، والوقت بنسبة 15 في المائة، والتكلفة بنسبة 26.5 في المائة في المتوسط. وقامت كازاخستان بتخفيض تكلفة توصيل المرافق إلى المباني الجديدة. وكان مقاولو

البناء في ألماتي يدفعون في السابق ما يعادل 65452 دولاراً أمريكياً - أي ما يساوي حوالي 13 ضعفاً من متوسط الدخل القومي للفرد - لتوصيل الكهرباء. وكان يُنظر إلى هذا الرسم المرتفع للغاية بصورة غير عادية - وهو ثاني أعلى رسم في العالم - على أنه مساهمة في تطوير البنية الأساسية في ألماتي. وأسفر تعديل قانون الكهرباء عن إلغاء هذا الرسم إلغاً تاماً. وفي سعيها لتخفيف آثار الأزمة، قامت أوزبكستان المجاورة بتخفيض رسوم إجراءات الموافقة على ترخيص البناء بنسبة 25 في المائة.

كما واصلت البلدان الأخرى القائمة بإصلاحات في هذه المنطقة بذل الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات واستحداث عمليات أكثر تقدماً لاستخراج التراخيص. إذ قامت كل من جمهورية قيرغيز والجيل الأسود بإنشاء نظام الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر بالنسبة لتراخيص البناء. وتمّ مشاريع البناء الأكثر بساطة بعملية موافقة أقل تعقيداً وإرهاقاً في الوقت الحاضر. وبات في مقدور الجهات المختصة بشؤون البناء التركيز بدرجة أكبر على مراجعة المشاريع المنطوية على آثار محتملة على البيئة أو السلامة العامة. وفي الوقت نفسه، قامت بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجورجيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، بمواصلة تحسين كفاءة عملية استخراج التراخيص عن طريق تبسيط الإجراءات وتقليص الوقت المستغرق في الموافقات اللازمة. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أول طفرة كبيرة في تطبيق الإصلاحات. حيث قامت 7 بلدان بتسهيل استخراج تراخيص

الجدول 2-3

تسريع معالجة طلبات استخراج التراخيص - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

تخفيض الوقت المستغرق في معالجة طلبات استخراج التراخيص	تخفيض الرسوم
بيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وليبريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومالي، والجيل الأسود، وبنما، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية.	بوركينا فاسو، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيز، وليبريا، والجيل الأسود، وسلوفينيا، وأوزبكستان
إنشاء نظام الشباك الواحد أو تحسينه	البحرين، وبوركينا فاسو، وكرواتيا، وجمهورية مصر العربية، وهونغ كونغ (الصين)، والأردن، وجمهورية قيرغيز، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة
إدخال الموافقات المستندة إلى تحليل المخاطر	كولومبيا، وجورجيا، وغواتيمالا، وجمهورية قيرغيز، والجيل الأسود، والبرتغال، وسنغافورة، والمملكة المتحدة
اعتماد إجراءات حكومية جديدة للبناء	الجزائر، وجمهورية مصر العربية، وغواتيمالا، والجيل الأسود، وهولندا
تحسين الأنظمة الإلكترونية أو الخدمات المقدمة من خلال الإنترنت	البحرين، وكولومبيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة
تحسين عملية الرقابة على البناء	جورجيا، وجمهورية قيرغيز، والمملكة المتحدة

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 3-3

ما هي البلدان التي يسهل فيها استخراج تراخيص البناء - وأين يصعب ذلك؟

عدد الإجراءات		
الأقل عدداً		الأكثر عدداً
الدانمرك	6	أذربيجان
هونغ كونغ، الصين	7	بروناي دار السلام
نيوزيلندا	7	غينيا
فانواتو	7	طاجيكستان
السويد	8	السلفادور
تشار	9	الجمهورية التشيكية
ملديف	9	الصين
سانت لوسيا	9	الهند
جورجيا	10	كازاخستان
غرينادا	10	الاخاد الروسي

الوقت (بالأيام)		
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً
سنغافورة	25	الكاميرون
جمهورية كوريا	34	سورينام
فنلندا	38	أوكرانيا
الولايات المتحدة	40	ليسوتو
البحرين	43	كوت ديفوار
كولومبيا	51	قيرص
فانواتو	51	الاخاد الروسي
جزر مارشال	55	كمبوديا
جزر سليمان	62	هايتي
الإمارات العربية المتحدة	64	زيمبابوي

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)		
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة
قطر	0.6	صربيا
ترينيداد وتوباغو	4.6	غينيا - بيساو
سانت كيتس ونيفيس	4.8	الاخاد الروسي
بروناي دار السلام	4.9	النيجر
بالاو	5.4	الهند
سانت فنسنت وجزر غرينادين	6.9	تنزانيا
ماليزيا	7.1	بورتوريكو
هنغاريا	9.8	أفغانستان
دومينيكا	11.3	زيمبابوي
تايلند	12.1	ليبيريا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

البناء - وهي الجزائر، والبحرين، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

وقامت كل من الجزائر ومصر بسنّ قوانين بناء أكثر شمولية. ويضطلع القانون الجديد في الجزائر بمعالجة البناء غير المرخص في البلاد فضلاً عن تعزيز آليات الإنفاذ. وفي الشهور القليلة الأولى بعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في يوليو/تموز في عام 2008، سجلت الجهات المختصة الجزائرية 12607 مخالفات لأعمال بناء غير قانونية.⁵ كما أصبح قانون البناء الموحد الجديد في مصر ساري المفعول. وأدت اللائحة التنفيذية لهذا القانون إلى إلغاء 3 إجراءات للموافقات المسبقة وتقليص الوقت المستغرق في الحصول على ترخيص البناء بواقع شهر واحد تقريبا.

كما قامت كل من الأردن والمملكة العربية السعودية بتحقيق مركزية الموافقات عبر نظام الشبكات الواحد. إذ بدأت مديرية النافذة الاستثمارية في أمانة عمان الكبرى في تلقي طلبات استخراج تراخيص البناء لمشاريع البناء التجارية المتوسطة والأصغر حجماً. وجمحت المديرية في إلغاء 3 إجراءات وتخفيض وقت إنجاز المعاملات بواقع 20 يوماً. ويجري التخطيط حالياً لإنشاء روافد للمديرية في أماكن أخرى في عمان. كذلك قامت أمانة الرياض بتسهيل عملية استخراج التراخيص لمقاولي البناء عن طريق دمج ترخيص المخطط التفصيلي للموقع في عملية ترخيص البناء. ويمكن لمقدمي الطلبات الراغبين في القيام بمشاريع بناء بسيطة كالفلل السكنية والورش الفنية الصناعية أو المستودعات الحصول على تصريح بالبناء من أمانة الرياض في يوم واحد. كما تسمح لهم الجهات المختصة بالبدء فوراً في البناء وإصدار الترخيص النهائي للبناء في خلال أسبوع.

وحوّلت كل من البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة نحو استخدام الخدمات الإلكترونية من أجل تقليص وقت إنجاز المعاملات وتبسيط عملية الموافقة على استخراج التراخيص. وقامت البحرين بدمج الموافقة المبدئية من هيئة الكهرباء في نظام الشبكات الموحد. وبذا تم إلغاء شرط استصدار تلك الموافقة من هيئة الكهرباء. كما تم أيضاً تسريع الحصول على تراخيص البناء. فبدلاً من تعبئة 9 استمارات مختلفة وإرفاق 15 من المستندات المؤيدة، يقوم مقدمو الطلبات باستيفاء بيانات نموذج طلب موحد عبر الإنترنت وحميل كافة مستنداتهم ومخططاتهم إلكترونياً من خلال الملفات الرقمية.

وفي طهران، لم يعد يتعين على مقاولي البناء مراجعة عدة مكاتب حكومية لاستصدار الموافقات اللازمة أو متابعة إنجاز الطلبات. إذ أصبح في مقدورهم الآن الحصول على الموافقات على مواقع البناء. وتراخيص البناء وشهادات إتمام البناء

في توفير الخدمات الإلكترونية. وأصبح الآن في مقدور الراغبين في البناء في دبي تقديم طلبات للحصول على شهادات "عدم الممانعة"، ورخصة البناء وشهادات إتمام البناء عبر الإنترنت. وأسفر التبسيط المستمر عن إلغاء 4 إجراءات واختصار الوقت المستغرق في عملية استصدار الموافقات على البناء بواقع 33 يوماً. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت 4 بلدان بتطبيق إصلاحات

من أي مكتب من 70 مكتباً للخدمات الإلكترونية في شتى أنحاء المدينة. وتقبل مكاتب الخدمات الإلكترونية الطلبات وسداد المدفوعات. كما تقوم بتتبع سير الإجراءات الخاصة بالمستندات المرسلة إلى البلدية لضمان إنجاز المعاملات في المواعيد المحددة. ونتيجة لذلك، تم تخفيض فترة الحصول على ترخيص البناء في طهران من 90 إلى 30 يوماً.

كما استثمرت الإمارات العربية المتحدة

رئيسية: كولومبيا، وغواتيمالا، وهندوراس - التي دأبت على تنفيذ الإصلاحات بانتظام على مدى عدة سنوات - بالإضافة إلى بنما. وركزت هذه البلدان الأربعة في 2009/2008 على تسريع إصدار الموافقات على البناء من خلال استحداث عمليات الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر. وتمكنت هذه البلدان من اختصار 35 يوماً، في المتوسط، من الوقت المستغرق في استخراج تراخيص البناء.

وفي كولومبيا، أسفر النظام الجديد المستند إلى تحليل المخاطر عن تقليص وقت الموافقة على تراخيص البناء، الخاصة بالمباني التي تتراوح مساحتها بين 500 إلى 2000 متر مربع، إلى 25 يوماً تقويمياً. وفي مدينة غواتيمالا، تضمن الخطة الجديدة المعنية بإدارة الأراضي عمليات للموافقة الأكثر بساطة على بعض فئات المباني، مما أدى إلى اختصار وقت إصدار تراخيص البناء بواقع 37 يوماً. وفي هندوراس، أدى استمرار تحويل خرائط تقسيم المناطق إلى بيانات وملفات رقمية وتطبيق الآليات المستندة إلى تحليل المخاطر في قواعد تقسيم المناطق إلى تخفيض وقت الحصول على ترخيص المخطط التفصيلي للموقع من أسبوعين إلى يومين لا أكثر. كما أدى الالتزام الصارم بالمدة القانونية المحددة لإجاز الموافقات على التراخيص البيئية وتصاميم وتراخيص البناء إلى اختصار 19 يوماً آخرين من المدة اللازمة لاستيفاء الإجراءات الرسمية الخاصة بالبناء، وقامت بنما بتسهيل تسجيل المباني المنشأة حديثاً، مما أدى إلى توفير أسبوعين للمقاولين.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قام بلدان اثنان بتنفيذ إصلاحات رئيسية، فقد أجزت هونغ كونغ (الصين) برنامجها الإصلاحي المسمى "Be the Smart Regulator"، وأسفر النظام الجديد للشبكات الواحد عن دمج 8 إجراءات تشمل 6 إدارات محلية وشركتين من شركات المرافق الخاصة، مما أدى إلى اختصار 52 يوماً، وقامت سنغافورة بتطبيق قواعد جديدة للصحة والسلامة في أماكن العمل تتيح للصناعات المنخفضة المخاطر تقديم الوثائق والمستندات عبر الإنترنت. والواقع أن استخراج تراخيص البناء يستغرق حالياً وقتاً أقل في سنغافورة منه في أي بلد آخر.

وبالإضافة إلى المملكة المتحدة، قامت 3 بلدان أخرى من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتبسيط إصدار تراخيص البناء، فقد أنشأت البرتغال عملية الموافقات الخاصة بالسلامة من الحريق المستندة إلى تحليل المخاطر، مما أدى إلى إلغاء إجراءين واختصار 41 يوماً. وسنت هولندا قانوناً جديداً للتخطيط المكاني - وهو أول إصلاح رئيسي لمنظومة قواعد التخطيط في هذا البلد منذ عام 1965، واختصرت الجمهورية التشيكية الوقت المستغرق في تسجيل المباني الجديدة من 60 إلى 30 يوماً.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قام

بلدان آخران، بالإضافة إلى ليبيريا، بإجراء إصلاحات في 2009/2008. إذ قامت بوركينا فاسو بتنفيذ نظام الشبكات الواحد، مما أدى إلى خفض الوقت اللازم للحصول على ترخيص البناء بواقع شهرين. وتم أيضاً تخفيض رسوم الترخيص بأكثر من النصف. وأسفرت جهود الهيئة الوطنية للمياه والصرف الصحي في أوغادوغو عن اختصار الوقت اللازم للحصول على توصيلة جديدة للإمداد بالمياه بواقع 35 يوماً، كما قامت مالي بتحسين الحصول على المرافق، حيث انخفضت فترة الحصول على توصيلة جديدة للمياه حالياً بواقع شهر عن ذي قبل.

من جهة أخرى، قامت 6 بلدان بإصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة استخراج تراخيص البناء في 2009/2008. فقد ألزمت كينيا مشاريع معينة، مثل بناء المستودعات والمخازن، بالحصول على تصريح بيئي من الهيئة الوطنية المعنية بإدارة شؤون البيئة، وزادت رسوم الحصول على ترخيص البناء بواقع 4 أمثال تقريباً، وطغت هذه التغييرات على التحسينات التي حققها البرنامج الإصلاحي المعروف بمبادرة النتائج السريعة الذي اختصر الوقت المستغرق في الحصول على تراخيص البناء بواقع 20 يوماً، وبعد التهديدات الأمنية في العاصمة كولومبو في عام 2008، تشترط سري لانكا الآن استصدار تصاريح من وزارة الدفاع بشأن المباني الجديدة المراد إنشائها داخل حدود المدينة. وألزمت تنزانيا المشاريع الجديدة بالحصول على تقرير المسح الجيولوجي قبل البناء، وعلى الرغم من أن المقصود من هذا الإجراء هو تعزيز سلامة المباني، كان هناك عدد قليل للغاية من المفتشين الاختصاصيين لا يكفي لمسايرة الطلب، ونتيجة لذلك، زادت المدة المستغرقة في إصدار تراخيص البناء بواقع 20 يوماً في المتوسط، وقامت كل من نيوزيلندا، ورومانيا، وجزر سولون بزيادة رسوم الموافقات على تراخيص البناء.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

يجب أن تقدم الإجراءات الحكومية المنظمة للبناء حوافز مشجعة على التقيد بها حتى في الأوقات الصعبة، فالإجراءات الحكومية الرشيدة تضمن الالتزام بمعايير السلامة العامة مع تشجيع مؤسسات الأعمال في الوقت نفسه على العمل في نطاق القطاع الرسمي، وتضرب هندوراس مثلاً يُحتذى في هذا الصدد، ففي عام 2007، قامت بلدية تيغوسيجالبا بتبسيط عملية الحصول على ترخيص البناء، وفي العام التالي ارتفعت الإيرادات من إصدار تراخيص البناء بنسبة 167 في المائة، وزادت المساحة المعتمدة للبناء بنسبة 72 في المائة، والواقع أن هذه نتائج مثيرة للإعجاب لأن معدل نمو أنشطة التشييد والبناء في هندوراس لم يكن يزيد على 3.5 في المائة في ذلك الوقت.⁶

من المرجح أن يتقيد مقاولو البناء بالإجراءات والقواعد الحكومية المنظمة للبناء عندما تلتزم الجهات الحكومية بالمواعيد النظامية المحددة للإجاز، وتتوافر إرشادات واضحة، وتخضع الجهات المختصة للمساءلة. وكلما اتسمت الإجراءات الحكومية بالوضوح، كلما انخفض ما تنفقه الشركات على تتبع الطلبات ودفع الرشاوى وخلافه من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية لإجاز المشاريع، والحصول على مستخرجاتها المالية، ففي مومباي، تقوم شركات البناء بصفة منتظمة بتوظيف مهندس معماري لعمل التصميمات المعمارية ومخططات ورسومات البناء وتوظيف إما "مهندس معماري استشاري" أو مَعَقَب لغرض واحد هو التعامل مع الجهاز البيروقراطي الحكومي ومتابعة إجاز الإجراءات والمعاملات، والواقع أن هذه الممارسة ليست مُستغرَبة في مدينةٍ تتطلب فيها عملية استخراج ترخيص البناء 37 إجراء رسمياً في مدة تبلغ 195 يوماً بتكلفة تعادل 2395 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في السنوات الخمس الماضية 91 إصلاحاً في 62 بلداً تستهدف زيادة كفاءة عمليات إصدار تراخيص البناء وتسهيل التقيد بها، وغالباً ما تتبع الحكومات الكفؤة في تنظيم البناء نهجاً منتظماً في تطبيق الإصلاحات، إذ تقوم هذه الحكومات بتحديد المجالات المتداخلة بين الهيئات، والتشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة، واختيار أنظمة الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر، واستحداث أنظمة الرصد والمتابعة الداخلية في الهيئات والمصالح الحكومية.

تحديد المجالات المتداخلة بين الهيئات الحكومية

ينطوي استخراج تراخيص البناء على التعامل مع هيئات حكومية متعددة لاستيفاء الموافقات اللازمة من قبل مستويات مختلفة - وذلك بدرجة أكبر من أي مجال إداري آخر يتناوله بالدراسة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فالحصول على سائر الموافقات الضرورية لتراخيص البناء وتوصيل المرافق يقتضي في المتوسط تعامل مقاولي البناء في جميع أنحاء العالم مع 9 هيئات ومصالح حكومية مختلفة في المتوسط، ولذا فإن فهم كيفية تفاعل هذه الهيئات مع بعضها البعض وتحديد المجالات المتداخلة فيما بينها يمثلان غالباً الخطوة الأولى نحو تسريع إصدار الموافقات اللازمة مع القيام في الوقت نفسه بمراقبة الجودة النوعية.

وفي جمهورية فيرغيز، قام اتحاد البنائين في عام 2007، على سبيل المثال، برسم مصفوفة لعمليات الموافقة من قبل الهيئات والوكالات المختصة، مع تحديد نقاط الاختناق واقتراح الحلول العملية، وساعدَ خليله التفصيلي على إقناع

السعودية أولاً باعتماد إصدار تراخيص بناء الفلل السكنية في يوم واحد قبل توسيع هذا النظام ليشمل مشاريع محفوفة بقدر أكبر من المخاطر مثل المستودعات والورش الفنية والصناعية.

استخدام أنظمة المتابعة الداخلية للمواءمة بين الطلب والقدرات المتاحة

يتطلب تنفيذ الإصلاحات توافر المرونة ومواصلة رصد الأنظمة الجديدة. ولدى الجهات المختصة في جاكارتا نظام المتابعة الداخلية الآتية لتتبع كل خطوة من خطوات عملية الموافقة على إصدار ترخيص البناء - منذ لحظة تقديم الطلب إلى وقت إصدار الترخيص. ويتضمن هذا النظام المواعيد المقررة قانوناً لإجاء كل إجراء داخلي مع إشعار القائمين على إدارة النظام بأي تأخر في الإجازة. فعلى سبيل المثال، إذا أمضى الموظف المختص بالتحقق من الرفع المساحي وتقسيمات المناطق أكثر من الأيام الخمسة المقررة لإتمام هذا الإجراء، يقوم النظام على الفور بإخطار المشرف بالتأخر في إجازة الإجراء. ويلزم فور حدوث ذلك أن يقوم الموظف المسؤول بإدخال ملاحظة تفسيرية في النظام يوضح فيها أسباب التأخر.

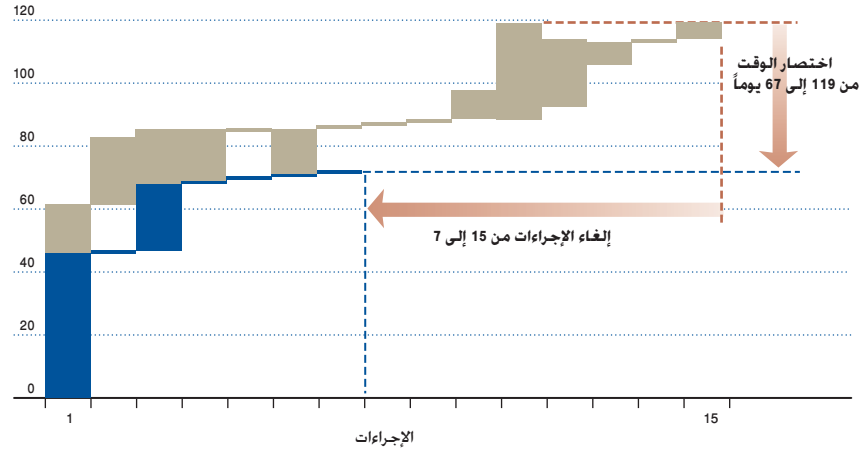
ومن شأن متابعة العملية برمتها أن تمكن الجهات المعنية بشؤون البناء من تحديد نقاط الاختناق. وضمان تحسين النوعية، وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها. وفي البحرين، يقوم فريق الدعم الفني لنظام الشبكات الموحد في البلديات بإعداد تقارير المتابعة اليومية ونشرها على وحدة خدمة الربط الداخلي (السيرفر الداخلي) لإطلاع كبار المديرين. وفي حالة تأخر إصدار الترخيص بسبب قلة عدد مهندسي الإنشاءات، مثلاً، يمكن للمديرين تكليف المزيد من المهندسين بإجازة المهمة. والواقع أن التزام الحرص والعناية الواجبة في متابعة الإصلاحات يزود واضعي السياسات بالمعلومات اللازمة للمواءمة بين القدرات المتاحة لديهم وما يحتاجه مقدمو الطلبات. كما تكفل المتابعة استمرار آثار جهود الإصلاح لسنوات عديدة قادمة.

حواشي

1. Kenny (2007).
2. Moullier (2009).
3. اتحاد قطاعات الأعمال في سنغافورة، (2009).
4. مؤسسة بناء التحالف من أجل التحكم، المملكة المتحدة (Building Control Alliance) (2008).
5. Idir (2008).
6. البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

الشكل 3-4

برنامج "في مشاريع Be the Smart Regulator" يؤدي إلى تسريع استخراج التراخيص في هونغ كونغ، الصين



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الإلكترونية المعنية لهذه البلدان على الإنترنت. كما تعقد الجهات المعنية بشؤون البناء في سنغافورة والمملكة المتحدة مشاورات دورية مع الأفراد وشركات البناء الخاصة. ويقول مسؤول من هيئة التشييد والبناء في سنغافورة "إننا نعاملهم على أساس الندية ونعتمد كثيراً على خبرتهم وكفاءتهم المهنية".

جريب الإصلاحات

يزداد توجه الحكومات القائمة بتسهيل استخراج تراخيص البناء نحو اعتماد آليات الموافقة المستندة إلى تحليل المخاطر. ويبدأ الكثير من هذه الحكومات في جريب الإصلاحات لتقييم مدى فعاليتها قبل تنفيذها على نطاق واسع.

وتقوم بعض البلدان بتجريب إصلاحات في مناطق معينة لعزل أية أضرار محتملة. فقد قامت الجهات المختصة بشؤون البناء في البوسنة والهرسك وهندوراس باختبار وظائف الإجراءات الحكومية الجديدة عن طريق تطبيقها في البداية في عدد قليل من المناطق. وبدأت مصر في جريب مَجَمَّعات خدمات الاستثمار التي تعمل بنظام الشبكات الواحد في ثلاث مناطق في القاهرة في عام 2007. وساعد التجريب المبكر لجمع خدمات الاستثمار على تمهيد الطريق لاعتماد قانون البناء الجديد في العام التالي ثم تبسيط الإجراءات في عام 2009.

وقامت كل من ألمانيا والبرتغال بتجريب عمليات جديدة للموافقة على البناء من خلال التركيز فقط على فئات معينة من المشاريع. وفي الأردن، بدأت أمانة عمان الكبرى بمعالجة الطلبات الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً على أساس أن الشركات الكبرى التي عانت أشد المعاناة من الإجراءات الحكومية المرهقة هي القادرة على تقديم أفضل المدخلات والمعلومات لتحسين النظام. وعلى العكس من ذلك، قامت المملكة العربية

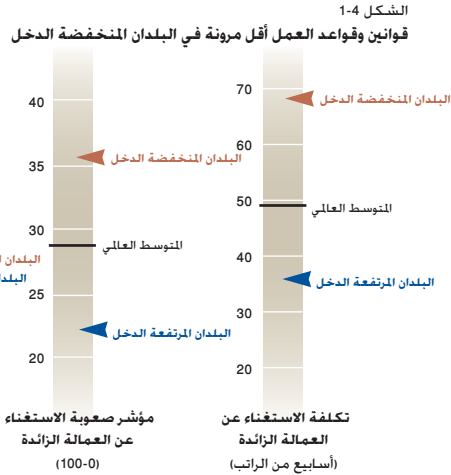
الحكومة المركزية بإجراء إصلاحات في عام 2008 حتى على الرغم من الاعتراض الشديد من جانب جهات فاعلة قوية مثل مكتب عمدة بيشكيك. وفي هونغ كونغ (الصين)، تعاونت 29 هيئة حكومية مع مجموعات عمل مركزة لوضع خطة شاملة لتحديد الإجراءات التي يمكن دمجها. وجرى الجهات المختصة الآن عمليات تفتيش مشتركة بعد إتمام التشييد والبناء، وكانت تتم في السابق عمليات تفتيش وفحص مستقلة من قبل الإدارة المختصة بشؤون البناء وإدارة المطافئ. ومن خلال هذه الممارسة، تمكنت هونغ كونغ (الصين) من تخفيض عدد الإجراءات المطلوبة من 15 إلى 7 إجراءات - وهو ما يرمز إلى واحد من أعظم الإصلاحات نجحاً في مجال استخراج تراخيص البناء (الشكل 3-4).

التواصل مع أصحاب المصلحة

تحرص البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على مشاركة كافة الجهات الفاعلة المعنية منذ البداية. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، استوجب ذلك وجود ممثلين عن الحكومة المركزية، وبلدية بوغوتا، والهيئة الحضرية الخاصة المسؤولة عن إصدار تراخيص البناء، إلى المشاركة سوياً في مجلس إدارة واحد قبل التمكن في مايو/أيار 2009 من اعتماد البرنامج الجديد للموافقات المستندة إلى تحليل المخاطر. وبعد تنفيذ هذا النظام الجديد، يجب إحاطة كافة الأطراف - من المسؤولين عن التنفيذ إلى المستفيدين من النظام - وتمكينها من الاطلاع بانتظام على التغييرات أو التحسينات التي تطرأ على النظام. وقامت الجهات المختصة بشؤون البناء في كل من ليبيا، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، وسيراليون بعمل تغطية إعلامية عامة عن الإصلاحات من خلال تنظيم حملات واسعة النطاق في الصحافة والمواقع

توظيف العاملين

- تسجيل الملكية
- الحصول على الائتمان
- حماية المستثمرين
- دفع الضرائب
- التجارة عبر الحدود
- إنفاذ العقود
- تصفية النشاط التجاري



ملاحظة: القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع صرامة القوانين والإجراءات الحكومية المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

العاملين ومرونة أسواق العمل. وقد تبنت منظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مفهوم "مؤجج الأمن الوظيفي المرن"، الذي يجمع بين مرونة التشريعات، وشبكات الأمان (مثل التأمين ضد البطالة) والسياسات الاجتماعية النشطة. والواقع أنه في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ارتفعت معدلات البطالة بصورة حادة في جميع أرجاء العالم، وهو ما يجعل الحاجة أكثر إلحاحاً من قبل الحكومات لتبني سياسات من شأنها تخفيف خلق فرص العمل، ويجب في الوقت نفسه توافر شبكات الأمان لحماية العاملين من فقدان العمل بصورة مفاجئة، ومساعدتهم في الفترة الانتقالية فيما بين الوظائف ومنع وقوع المزيد من الناس في براثن الفقر، وكلا الأمرين على جانب كبير من الأهمية لتحقيق قدرة الاقتصاد على المنافسة.

وفي سياق الاستجابة لهذه الأزمة، قام الكثير من البلدان بإصلاح نظم الحماية من البطالة في الشهور الأخيرة عن طريق توسيع

المصنع بتطبيق القانون...وتزويد كل متمرّن/ متمرنة بطقم كاملين من الملابس الكتانية المناسبة والجوارب والقبعات والأحذية...وتخصيص أماكن نوم منفصلة للمتمرّنين والمتمرّنات وعدم نوم أكثر من اثنين على سرير واحد". وتم بعد ذلك إصدار سلسلة من القوانين المنظمة للعمل.

تنشأ الحاجة إلى القوانين المعنية بالتوظيف من أجل حماية العاملين من العاملة التعسفية أو الجائرة وضمان كفاءة التعاقد بين أرباب العمل والعمال. في مؤشراته المعنية بتوظيف العاملين، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مرونة قواعد توظيف العاملين وساعات العمل وتسريح العمالة الزائدة بما يتوافق مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وفي وسع أي بلد أن يطبق قواعد غاية في المرونة لتنظيم العمل في ظل مصادقته في الوقت نفسه والتزامه بكافة الاتفاقيات المتعلقة مباشرة بالجوانب التي يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتتشكل المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية - التي تغطي حق المفاوضة الجماعية، والقضاء على أشكال العمل القسري، ومنع تشغيل الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام - مبادئ جوهرية، وتعتبر المؤشرات المعنية بتوظيف العاملين التي يستخدمها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متوافقة تماماً مع هذه المعايير الأساسية للعمل ولكنها لا تقيس مدى الامتثال لها. ولاستكمال هذه المؤشرات، بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في بحث مدى الإقرار الفعلي لمعايير العمل الأساسية في التشريعات الوطنية حتى يُشكّل ذلك في المستقبل أساساً للمؤشر المعني بقياس حماية العاملين. ويتم عرض النتائج الأولية لتطبيق القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسنّ العمل في عينة تشمل 102 من البلدان (انظر المرفق الخاص بحماية العاملين).

تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تحديات تحقيق التوازن الصحيح بين حماية

كان الأطفال في بريطانيا أثناء مرحلة الثورة الصناعية يملكون ثلثي العاملين في مصانع النسيج الجديدة التي تعمل بالآلات ذوات المحركات. وكانت ظروف العمل محفوفة بالمخاطر في أغلب الحالات، فالحرارة تكاد لا تطاق بسبب الآلات البخارية الضخمة، ناهيك عن الماكينات المترصعة بجوار بعضها البعض دون ترك فجوات تُذكر بأجزائها المتحركة المكشوفة في معظم الأحيان. وكان المرور بينها صعباً - وهذا هو سبب تفضيل تشغيل الأطفال. كما كان الأمر بالغ الخطورة أيضاً.

أدت هذه الأوضاع إلى سنّ قانون حماية صحة وأخلاقيات الأطفال المتمرّنين لسنة 1802، وهي أول محاولة لمنع تلك الإساءات وأول قانون لتنظيم علاقات العمل في بريطانيا. وتضمنت تشريعاته أنه يجب "أن يلتزم صاحب أو صاحبة

الجدول 1-4

ما هي البلدان التي يسهل فيها توظيف العاملين - وأين يصعب ذلك؟

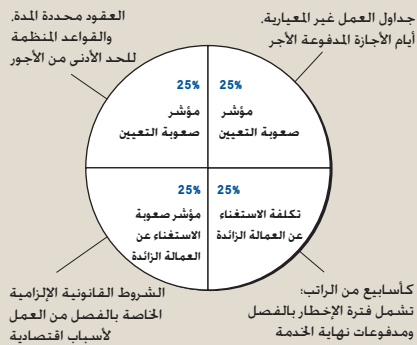
الترتيب	الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
1	أستراليا	1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	174
2	الولايات المتحدة	2	غينيا - بيساو	175
3	سنغافورة	3	المغرب	176
4	بروني دار السلام	4	بنما	177
5	جزر مارشال	5	أنغولا	178
6	هونغ كونغ، الصين	6	باراغواي	179
7	أوغندا	7	ساو تومي وبرنسيبي	180
8	بالاو	8	جمهورية فنزويلا البوليفارية	181
9	الدانمرك	9	غينيا الاستوائية	182
10	جورجيا	10	بوليفيا	183

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي للمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة، وتكاليف تسريح العمالة الزائدة، للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-4

توظيف العاملين: القواعد والإجراءات الخاصة بالتعيين، وجداول العمل، والاستغناء عن العمالة الزائدة ترتيب البلدان يستند إلى 4 مؤشرات فرعية



ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

المثال المنطقتين اللتين بهما أشدّ قواعد التوظيف صرامة: ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لم يرق سوى 6 من أصل 46 بلدا بإصلاحات أدت إلى زيادة مرونة قواعد تنظيم العمل في السنوات الخمس الماضية (بوركينافاسو، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، ورواندا، وأوغندا)؛ وفي أمريكا اللاتينية، لم يرق بذلك سوى 3 بلدان (الأرجنتين، وكولومبيا، وبيرو)، وفي منطقة جنوب آسيا، زادت المرونة فقط في بوتان وباكستان. وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، كانت فيتنام البلد النامي الوحيد الذي زاد مرونة القواعد المنظمة للعمل. وهناك بعض البلدان ذات القواعد الأشد صرامة التي قامت في المقام الأول بزيادة صرامة تلك القواعد - ومنها الرأس الأخضر، وجيبوتي، وفيجي، وغامبيا، وهندوراس، وملديف، وتوغو، وزمبابوي.

إن عملية الإصلاح حافلة بالتحديات، ولكن الوصول إلى مستوى التنظيم الصحيح لقواعد التوظيف يستحق بذل كل الجهود، علاوة على أهمية ذلك وتأثيره على الإصلاحات الأخرى. وبعد الإصلاحات الرامية إلى تقليل الحواجز المائلة أمام الدخول في سوق العمل في الهند، وجدت دراسة حديثة أن الولايات الهندية المنسمة بدرجة مرونة أكبر في القواعد المنظمة للتوظيف شهدت انخفاضا أكبر بما نسبته 25 في المائة في عدد الشركات غير الرسمية⁸، وفي مقدور المجموعات الأشد ضعفا، أي النساء والشباب، أن تحقق أكبر استفادة من هذه الإصلاحات. وعلى الرغم من أنه يمكن أن تؤدي قوانين حماية التوظيف إلى زيادة احتمالات بقاء العمال في وظائفهم، إلا أنها تؤدي بالنسبة لمن لا يشغلون أية وظائف، إلى الحد من فرص العثور على وظائف أو الدخول مجددا في سوق العمل⁹، ومن شأن ذلك أن يؤثر بصفة خاصة على النساء اللواتي يخرجن في العادة من سوق العمل ثم يعدن إلى الدخول فيه بمعدل أكثر تواترا خلال مسيرتهن الوظيفية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 11 بلدا بإصلاح قوانين العمل في 2009/2008 (الجدول 2-4). وزادت مرونة توظيف العاملين في 7 بلدان بينما انخفضت في 4 بلدان. وكانت أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى هي المنطقة التي قامت بأكثر عدد من الإصلاحات. حيث قامت 4 بلدان بإصدار تشريعات أكثر مرونة، تليها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وتصدرت رواندا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في هذا المجال. إذ أدت تعديلات قانون العمل إلى زيادة مرونة استخدام عقود العمل المحددة المدة عن طريق إلغاء القيود المفروضة على مدتها وتجديدها. وتمتع جهات العمل والعاملون

أجور أقل². وطبقا لدراسة حديثة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يجري توظيف 1.8 مليار شخص في الاقتصاد غير الرسمي في العالم - وذلك أكبر كثيرا من الاقتصاد الرسمي الذي يضم 1.2 مليار عامل³.

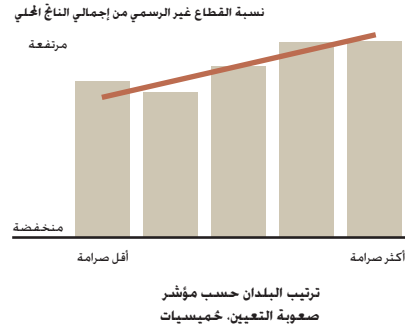
وتستنتج دراسة أخرى أن تطبيق قواعد شاقة ومرهقة يؤدي إلى صعوبة انتقال العمال بين الشركات والصناعات، وتُخَلِّص إلى أن ذلك يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع معدلات فقدان فرص العمل بسبب الصدمات الاقتصادية الخارجية⁴. ومن شأن قواعد التوظيف المنسمة بالصرامة أن تحدد أيضا من قدرة أية شركة على الاستجابة بصورة ملائمة لصدمة الطلب أو الإنتاجية، وهذا هو ما استنتجته دراسة لخيارات العمل الأسبوعي في سلسلة لمطاعم الوجبات السريعة تضم 2500 منفذ للبيع في 43 بلدا⁵، وفي العادة، تؤدي القيود المفروضة في الجمود والصرامة بشأن التوظيف وتسريح العمالة الزائدة عن الحاجة إلى زيادة تكاليف العمل، وتقليل الفرص المتاحة أمام الشركات للإبداع والابتكار والتكيف مع التكنولوجيات الجديدة⁶.

والمواقع أن إصلاح أسواق العمل أمر بالغ الصعوبة. فمعظم التطورات الرئيسية في قانون العمل حدثت في سياق تحولات سياسية أو اقتصادية كبرى. كما أفرزت الثورة الصناعية في البلدان الغربية في القرن التاسع عشر تشريعات لحماية العمال من ألوان الإساءة المرتبطة بالأشكال الجديدة لأنشطة التعدين والتصنيع الكبيرة الحجم. وجرى تبني قوانين العمل الأساسية في أمريكا اللاتينية بعد انتهاء الثورة المكسيكية في عام 1917 وفي روسيا بعد الثورة البلشفية في شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه.

في المراحل الأقرب عهدا، أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وحركة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق موجة جديدة من الإصلاحات. ومنذ بداية رصد وتتبع هذه الإصلاحات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2004، قام حوالي ثلثي بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ونصف البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة مرونة تشريعات أسواق العمل. وقامت إستونيا وهنغاريا وسلوفاكيا بإصدار قوانين جديدة للعمل بعد انتهاء الحرب الباردة. كما دفعت احتمالات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي العديد من البلدان إلى تضمين معايير الاتحاد الأوروبي المعنية بالعمل في قوانينها المحلية، بما في ذلك لاتفيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبولندا، والجمهورية السلوفاكية⁷.

وعلى العكس من ذلك، قامت البلدان النامية بتنفيذ عدد قليل من الإصلاحات المرتبطة بجوانب تنظيم العمل التي تغطيها مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. لنأخذ على سبيل

الشكل 3-4
وجود علاقة ارتباط بين قواعد العمل الصارمة
وكبير حجم الاقتصاد غير الرسمي



ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 5 في المائة، ويستمر مغزاهما الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد. المصدر: قائمة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، (Schneider 2007)

نطاق الإعانات أو تخفيض معايير الأهلية، فقامت البرازيل وكندا والولايات المتحدة بمدّ الفترة التي تُدفع خلالها إعانات البطالة. وقامت إيطاليا بتوسيع نطاق التغطية لتشمل الذين لم يكونوا مؤهلين للاستفادة في السابق. وقدمت كوريا مساعدات للعمال المعرضين للمعاناة الذين تم إعطاؤهم إجازات مؤقتة بدون أجر. وبالمثل، قامت شيلي، والصين، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، والفلبين، وتايلند، وفيتنام أيضا بتوسيع نطاق إعانات البطالة.

وفي البلدان التي لا تستطيع تحمل التكلفة الباهظة لأنظمة الضمان الاجتماعي، كانت مكافآت نهاية الخدمة بديلا لإعانات البطالة. وقد قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام باستحداث تغييرات في مؤشرات توظيف العاملين لرصد وتقييم وجود شبكات الأمان - سواء في شكل إعانات البطالة أو مكافآت نهاية الخدمة - بالنسبة لكل من العمال الدائمين والمؤقتين في حالات تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية (للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات").

في العديد من البلدان النامية، مازال أرباب العمل والموظفون يواجهون قواعد متسمة بالجمود والصرامة المفروضة لتنظيم أسواق العمل. وأمام القيود المفروضة، يختار الكثير من الشركات ببساطة الابتعاد عن القطاع الرسمي الخاضع للقوانين واللوائح، والعمل أو توظيف العمالة في القطاع غير الرسمي (الشكل 3-4). وفي القطاع غير الرسمي حيث تقل القدرة على الحصول على التمويل الرسمي، عادة لا تسعى المؤسسات والأسواق والشركات إلى تحقيق النمو والتوسع. ومن ثم لا تساهم في خلق المزيد من فرص العمل¹. ولا يحصل العاملون في القطاع غير الرسمي على أية مزايا أو ضمان اجتماعي، ويفتقرون إلى الحماية الرسمية ضد المعاملة التعسفية أو التمييزية، فضلا عن احتمال حصولهم على

إلغاء المتطلبات المتعلقة بتسريح العمالة الزائدة - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

إلغاء المتطلبات المتعلقة بتسريح العمالة الزائدة	بيلاوس، وجمهورية قبرغين، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموريشيوس، والجبل الأسود، ورواندا
زيادة مرونة ساعات العمل	جمهورية قبرغين، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وبيرو
تخفيف القيود المفروضة على التوظيف بعقود محددة المدة	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، ورواندا
تخفيض تكاليف الفصل من العمل	موريشيوس وبيرو

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

على استخدام عقود العمل المحددة المدة. وجرى في ملديف أيضاً تشديد القيود المفروضة على العمل أثناء العطلة الأسبوعية. مع زيادة الإجازة السنوية الإجبارية.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2004 ما مجموعه 88 إصلاحاً مؤثراً على المؤشرات المعنية بتوظيف العاملين. ومن بين هذه الإصلاحات، أدى 54 إصلاحاً إلى زيادة مرونة القواعد المنظمة للعمل بينما أدى 34 إصلاحاً إلى زيادة جمودها وصرامتها. وفي إطار السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين مرونة أسواق العمل وحماية العاملين. يمكن أن ننظر البلدان القائمة بالإصلاح إلى خبرات وتجارب البلدان في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر الإجراءات الواردة أدناه أمثلة للإصلاحات الهادفة إلى تحقيق مرونة أسواق العمل دون التفریط في حماية العاملين.

السماح بالجدولة المرنة لساعات العمل

نشأت القوانين المقيدة لساعات العمل من أجل حماية العاملين أصلاً. ولكن هذه القوانين تؤدي أيضاً إلى تكبير قدرة الشركات على التكيف مع تقلبات الطلب الموسمي - بل ويمكنها إضاعة فرص العمل على العمال المستعدين للاستفادة منها. ولتخفيف هذه المخاطر، تسمح معظم البلدان بقدر أكبر من المرونة في الأنشطة التي يكون تشغيلها المستمر ضرورة اقتصادية. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف بلدان العينة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تسمح بعمل متوسطات لساعات العمل. فالجمهورية التشيكية وفنلندا تسمحان بتوزيع ساعات العمل على 52 أسبوعاً؛ وأنغولا على 6 أشهر؛ وأستراليا على سنة. وهناك طريقة أخرى لتعامل البلدان مع هذه الاحتياجات وهي السماح بمنح مكافآت مقابل العمل في الوقت الإضافي والعمل في يوم الراحة الأسبوعية.

تشجيع توظيف الشباب

يتأثر الشباب أكثر من غيرهم بالقواعد الصارمة المنظمة للتوظيف. إذ يشكل نقص التدريب والخبرة عائقاً فعلياً أمام الحصول على الوظيفة الأولى؛ كما يمكن أن تؤدي القواعد المرهقة والتكاليف المرتفعة لتسريح العمالة الزائدة إلى زيادة إحجام جهات العمل المحتملة عن منح فرص العمل. ويتمثل أحد التدابير المستخدمة لتشجيع توظيف الشباب في تطبيق نظام أجور العاملين المتدربين. فهذه الأجور تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية توظيف العاملين للمرة الأولى مقابل نسبة - تبلغ عادة 75 في المائة - من الحد

يوماً تقويمياً، ولم تعد جهات العمل ملزمة بتقديم إشعار مسبق للغير.

وفي جمهورية قبرغين، أدت تعديلات قانون العمل إلى زيادة مرونة ساعات العمل وتبسيط إجراءات تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية. ويتمتع أرباب العمل والعمال حالياً بحرية تحديد يوم الراحة الأسبوعية. كما تم تخفيف إجراءات تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة: حيث لم يعد يتم تطبيق الشروط الخاصة بتقديم الإشعار المسبق، وقواعد الأولوية، والتزامات إعادة تسكين العمالة الزائدة عن الحاجة في وظائف. وقامت بيلاوس أيضاً بتبسيط إجراءات التسريح الفردي والجماعي من العمالة الزائدة.

وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قامت موريشيوس، بالإضافة إلى رواندا، بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال. فقد دخل قانون حقوق التوظيف الجديد وقانون علاقات العمل حيز التنفيذ في موريشيوس. ما أدى إلى زيادة مرونة تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية. ولم تعد عمليات تسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة تتطلب المصادقة. وفي الوقت الحالي تبلغ مدة الإشعار المسبق لتسريح العمالة الزائدة 30 يوماً تقويمياً. علماً بأن صرف مكافآت نهاية الخدمة يكون إجبارياً فقط إذا وُجد أن أسس التسريح باطلّة. كما أدت القوانين الجديدة إلى زيادة الإجازة السنوية الإجبارية إلى 22 يوم عمل.

وفي منطقة أمريكا اللاتينية، قامت بيرو بإصدار قانون لتسهيل تسريعات العمل بالنسبة لمنشآت الأعمال الصغيرة. وجرى تخفيض مدفوعات تسريح العامل الزائد إلى أجر 17 أسبوعاً. وتحديد الإجازة السنوية الإجبارية بواقع 13 يوم عمل.

وقام عدد قليل من البلدان بزيادة جمود وصرامة التسريعات المنظمة للعمل. فقد زادت تكلفة تسريح العمالة الزائدة في بلدين اثنين - حيث ارتفعت بواقع أجر 22 و13 أسبوعاً في هندوراس ولكسمبورغ على التوالي. وقامت البرتغال بزيادة مدة الإشعار المسبق بواقع أسبوعين. أما ملديف فجعلت عملية توظيف العمال أكثر صعوبة بسبب زيادة القيود المفروضة

في الوقت الحاضر بمرونة اختيار يوم الراحة الأسبوعية، ويحق للعاملين التمتع بإجازة سنوية نظامية مدفوعة الأجر لمدة 21 يوم عمل. وعند الحاجة إلى تقليص حجم المنشأة وتسريح عامل أو أكثر من العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية (redundant workers)، لم يعد مطلوباً من جهات العمل أن تتشاور مسبقاً مع مثلي العمال أو إخطار مفتش العمل. فبدلاً من ذلك، تقوم جهات العمل بإخطار مفتش العمل خطياً بعد تسريح العمالة الزائدة لأسباب اقتصادية. وأولاً وقبل كل شيء، يتمثل الهدف هنا في إتاحة الكشف عن جميع أشكال الإساءة الممكنة مع القيام في نفس الوقت بضمان عدم عزوف أو إحجام أرباب العمل عن توظيف العاملين.

وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية الجبل الأسود، وجمهورية قبرغين، وبيلاوس بتنفيذ إصلاحات. وأسفرت تعديلات قوانين العمل في هذه البلدان عن زيادة مرونة تحديد ساعات العمل واستخدام عقود التوظيف وتحقيق سلاسة إجراءات التعامل مع العمالة الزائدة. ففي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يمكن الآن استخدام عقود العمل المحددة المدة لأداء مهام العمل الدائمة لفترة تصل إلى 60 شهراً. وفي وسع جهات العمل أن تقوم عند ترتيب نوبات العمل الليلي باختيار جداول ساعات العمل وتواتر العمل بنظام النوبات، ويتمتع أرباب العمل والعمال بحرية الاتفاق على تحديد يوم الراحة الأسبوعية وعدد أيام الإجازة السنوية المدفوعة الأجر بما يتجاوز الحد الأدنى النظامي البالغ 20 يوم عمل. كما أن شروط استبقاء العمالة الزائدة، أو إعادة تسكينها في وظائف، أو التقيد بقواعد الأولوية الخاصة بإعادة التوظيف لم تعد سارية.

كما تم في الجبل الأسود أيضاً زيادة مرونة استخدام عقود العمل المحددة المدة التي أصبحت متاحة لأداء مهام العمل الدائمة بدون فرض أية قيود على المدة المجمعة لهذه العقود. ويلزم في حالة تسريح أي عامل زائد لأسباب اقتصادية أن تقوم جهة العمل بتقديم إشعار مسبق قبل 15

ما هي البلدان الأكثر تحريراً لتوظيف العاملين - وما هي البلدان الأكثر تقييداً؟

مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)

الأقل صرامة	الأكثر صرامة
أستراليا	0 سان تومي وبرنسيبي
هونغ كونغ، الصين	0 المغرب
الولايات المتحدة	0 جمهورية الكونغو
سنغافورة	0 جمهورية الكونغو الديمقراطية
بروني دار السلام	0 أنغولا
جزر مارشال	0 غينيا الاستوائية
أوغندا	0 بنما
سانت لوسيا	0 النيجر
الكويت	0 جمهورية فنزويلا البوليفارية
كندا	4 بوليفيا

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

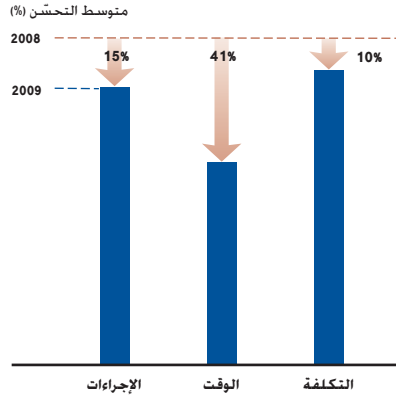
الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
الدانمرك	0 موزامبيق
نيوزيلندا	0 إكوادور
الولايات المتحدة	0 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
بورتو ريكو	0 زامبيا
العراق	0 غانا
جزر مارشال	0 سيراليون
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0 سرى لانكا
وبالاو	0 زمبابوي
تونغا	0 جمهورية فنزويلا البوليفارية
النمسا	2 بوليفيا

ملاحظة: "غير ممكن" تشير إلى حظر تام بشأن فصل العمالة المنخفضة الأجر لأسباب اقتصادية. ويُعتبر مؤشر صرامة قوانين العمل متوسط جمع مؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة، للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

حواشي

1. لاستعراض بحث حول القواعد المنظمة للتوظيف وأثارها، انظر Ramalh و Djankov (2009).
2. Duryea وآخرون (2006).
3. مركز التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009).
4. Ciccone and Papaioannou (2008).
5. Lafontaine and Sivadasan (2007).
6. Pierre and Scarpetta (2007) و Kuddo (2009).
7. Kuddo (مرجع على وشك الصدور) وقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. Sharma (2009).
8. Montenegro and Pagés (2004).
9. Pierre and Scarpetta (2007). ومقالة بعنوان "عندما تختفي الوظائف"، مجلة الإيكونوميست، 14-20 مارس/ آذار 2009، ص 73-71.
11. هناك 9 بلدان فقط لا توجد فيها أنظمة مدفوعات إلزامية مقابل تسريح العمالة الزائدة عن الحاجة ولا برامج للحماية من البطالة وهي بروني دار السلام، والعراق، والأردن، وكيريباتي، وجزر مارشال، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وسلطنة عمان، وبالاو، وتونغا.
12. Boeri, Helppie and Macis (2008).
13. Vodopivec (2009).
14. Pierre and Scarpetta (2007).

حجم الإعانات المقدمة إلى العمال العاطلين عن العمل.



الشكل 5-1
البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات في مجال تسجيل الملكية

ترتيب البلدان على أساس سهولة تسجيل الملكية	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009
1. موريشيوس	66	131
2. بوركينا فاسو	114	163
3. جمهورية فيرغيز	19	52
4. البرتغال	52	82
5. جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	63	88
6. كولومبيا	51	78
7. لاغويا	58	79
8. بيرو	28	40
9. أفغانستان	164	176
10. إستونيا	13	24

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الزراعية.⁸ ويسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سلسلة الإجراءات الكاملة اللازمة لقيام منشأة أعمال بشراء عقار من منشأة أخرى ونقل سند الملكية باسم المشتري لتمكين المنشأة المشتري من استخدامه بطريقة آمنة في توسعها. واستخدامه كضمان للحصول على قروض جديدة. أو بيعه عند الاقتضاء إلى منشأة أخرى (الشكل 2-5).

أصبح تبسيط عملية تسجيل الملكية أحد الإصلاحات الشائعة. وتواصل البلدان السعي لإيجاد طرق تجعل تبسيط هذه العملية أكثر سهولة وأقل تكلفة. وتتضمن الإصلاحات الممارسات الشائعة في البلدان العشرة التي يسهل فيها تسجيل الملكية، مثل تجميع الإجراءات في نقطة مركزية في مصلحة السجل العقاري، وإعداد ملفات رقمية إلكترونية لسجلات الملكية، وتخفيض ضرائب نقل الملكية، واستحداث استثمارات نموذجية (الجدول 1-5)، وفي الحقيقة، فإن 9 من 10 بلدان في قائمة الصدارة

الأراضي إلى رأس مال مُنتج. ويصف هيرناندو دي سوتو الأراضي في تلك الحالة بأنها "رأس المال الميت" لكونها أصولاً محدودة الاستخدام أو لعدم إمكانية استخدامها كضمان.¹ ففي وسع صكوك الملكية الرسمية أن تحقّق سهولة الحصول على الائتمان. وتشير إحدى الدراسات الحديثة في بيرو إلى ارتباط حقوق الملكية الرسمية بزيادة قدرها 10 في المائة في معدلات الموافقة على قروض من القطاع العام لأغراض الحصول على مواد البناء.² ويمكن أن تستفيد النساء والأطفال بصفة خاصة من تسهيل القدرة على الحصول على الأراضي. وتستننتج دراسة في نيبال أن النساء اللواتي يملكن الأراضي هنّ أكثر تمتعا بأسباب القوة والتمكين وأطفالهن أكثر صحة.³ ولكن هناك بعض البلدان، مثل الكاميرون وشيلي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ما زالت حُدّ من قدرة النساء المتزوجات على شراء وبيع الأراضي أو امتلاكها من خلال الرهن العقاري بدون الحصول على موافقة أزواجهن.⁴ وفي بلدان أخرى، مثل تنزانيا، يمكن أن يؤدي قانون الموارث العرفي إلى تقييد ملكية النساء للأراضي.⁵

ويؤدي تبسيط عملية تسجيل الملكية وتسريع وتيرتها وانخفاض تكلفتها إلى تمكين أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع من التركيز على مزاولة أنشطتهم التجارية، وتشير دراسة في الأرجنتين إلى أن أصحاب الممتلكات المتمتعين بحقوق ملكية رسمية يحققون زيادة بنسبة تصل إلى 47 في المائة في الاستثمارات المنفذة في ممتلكاتهم.⁶ كما أوضحت دراسة في بيرو أن صكوك الملكية الرسمية زادت من قدرة الملاك على العمل خارج نطاق منازلهم وممتلكاتهم - لأنهم لا يحتاجون إلى البقاء في ممتلكاتهم لإبعاد مغتصب الممتلكات بوضع اليد.⁷ وقامت دراسة أخرى ببحث تأثير برنامج إصدار حوالي 11 مليون سند ملكية أراضي للأسر الريفية في فييتنام. ووجدت هذه الدراسة زيادة صغيرة في الاستثمار في المحاصيل وقضاء وقت أطول في الأنشطة غير

تسجيل الملكية

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين

الحصول على الائتمان

حماية المستثمرين

دفع الضرائب

التجارة عبر الحدود

إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

عندما قرر بيع منشأته التجارية في أوغادوغو هذا العام، قام عبدالله بإجراءات التحقق من أن العقار خال من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وتقييم العقار، وتقديم طلب نقل الملكية في نظام الشباك الواحد الذي تم إنشاؤه مؤخراً. وتضمنت هذه العملية 4 خطوات وتستغرق 59 يوماً، بينما كانت تشمل منذ عامين 8 خطوات وتستغرق 182 يوماً. كما انخفضت أيضاً ضرائب نقل الملكية من 15 إلى 8 في المائة من قيمة العقار. والواقع أن النتائج تحدثت عن نفسها: حيث حدثت زيادة سريعة في عدد صكوك الملكية الجديدة التي تم تسجيلها في أوغادوغو في العامين الماضيين. فكلما زادت سهولة عملية تسجيل الملكية، كلما زادت على الأرجح المعاملات الجديدة لتسجيل سندات وصكوك الملكية طبقاً للإجراءات الرسمية النافذة.

تشكل الأراضي أحد الأصول الأساسية في كل المجتمعات. ولكن سوء إدارة نظم الملكية أو سوء تحديد حقوق الملكية يمكن أن يمنع تحويل

الجدول 1-5

ما هي البلدان المتميزة بسهولة تسجيل الملكية - والبلدان المتسمة بصعوبة التسجيل؟

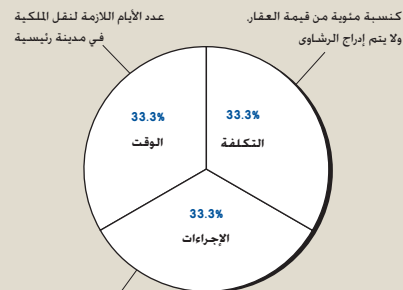
الترتيب	الترتيب الأكثر صعوبة	الأكثر سهولة
174	ليبريا	1 المملكة العربية السعودية
175	سيراليون	2 جورجيا
176	بنغلاديش	3 نيوزيلندا
177	غينيا - بيساو	4 ليتوانيا
178	نيجيريا	5 أرمينيا
179	بروني دار السلام	6 تايلند
180	مدريد	7 الإمارات العربية المتحدة
181	جزر مارشال	8 النرويج
182	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	9 أذربيجان
183	تيمور - ليشتي	10 بيلاروس

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة المتعلقة بتسجيل الملكية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الشكل 2-5

تسجيل الملكية: نقل الملكية بين شركتين محليتين
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية



كنسبة مئوية من قيمة العقار، ولا يتم إدراج الرشاوى
عدد الأيام اللازمة لنقل الملكية في مدينة رئيسية

خطوات التحقق من خلو العقار من أية التزامات أو رهونات، والحصول على شهادات خلو طرف، وإعداد العقد ونقل سند الملكية حتى يمكن شغل العقار أو بيعه أو استخدامه كضمانة عينية

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

إتاحة الإجراءات على شبكة الإنترنت - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

ممكنة الإجراءات أو إتاحتها على شبكة الإنترنت	بلدان
تطبيق حدود زمنية إلزامية	أنغولا، وبلغاريا، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وإستونيا، وفرنسا، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وبنما، ورواندا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، والصفحة الغربية وقطاع غزة
إمحاء أو تخفيض عدد الإجراءات	بلجيكا، وبوركينا فاسو، وإندونيسيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وموريشيوس، ورومانيا، والاتحاد الروسي، ورواندا
تخفيض الضرائب أو الرسوم	الجزائر، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وجمهورية قبرغيز، ولاتفيا، ومولدوفا، وبيرو، والاتحاد الروسي
إضافة أفرع جديدة في السجل العيني للأراضي	أفغانستان، وأيرلندا، وجامايكا، والأردن، ونيبال، وزمبابوي
جعل استخدام مكاتب التوثيق والشهر العقاري إجراءً اختياريًا	أنغولا، والجمهورية التشيكية، وإثيوبيا، ورواندا
تطبيق إجراءات سريعة ومبسطة	بيلاروس، وجمهورية قبرغيز، والبرتغال
	رومانيا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أكثر مجالات الإصلاحات شيوعاً في تسريع وتيرة الإجراءات في مصلحة السجل العقاري في 8 بلدان.

وقد جاءت موريشيوس في طليعة قائمة البلدان التي قامت بتطبيق أكبر عدد من الإصلاحات في هذا المجال. محققاً صعوداً بواقع 63 مركزاً في الترتيب التصنيفي على مؤشر سهولة تسجيل الملكية، وتم تطبيق نظام التشغيل الإلكتروني الكامل لتسجيل الملكية وتحديد مواعيد قطعية ملزمة في الوقت الحاضر لاستيفاء الإجراءات وإجاز معاملات تسجيل الملكية. وأمكن اختصار عملية التسجيل بواقع 6 شهور. وجاءت بوركينا فاسو في المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال. حيث صعدت في الترتيب التصنيفي على المؤشر بواقع 50 مركزاً.

في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، قامت 9 بلدان بتسهيل تسجيل الملكية. فمن خلال مواصلة جهود الإصلاح السابقة، قامت بيلاروس وجمهورية قبرغيز ومولدوفا بتبسيط عملية التسجيل عن طريق تقليل الإجراءات. إذ ألغت مولدوفا شرط الحصول على خريطة مساحية، وقامت بتسريع العملية بواقع 43 يوماً. ولا تستغرق عملية تسجيل الملكية في الوقت الحالي سوى 5 أيام فقط. وقامت جمهورية قبرغيز بتبسيط شروط الشهر والتوثيق، واختصار الوقت اللازم لتسجيل سند الملكية بمقدار النصف تقريباً - من 8 إلى 5 أيام. وألغت بيلاروس شروط الشهر والتوثيق، ما أدى إلى تقليل إجراءات تسجيل الملكية من 4 إلى 3 خطوات. وقامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا بتحديد مواعيد زمنية لاستيفاء الإجراءات وإجاز المعاملات في مصلحة السجل العقاري. ما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية بواقع 8 أيام في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة و35 يوماً في رومانيا. واستكملت إستونيا الميكنة لمكاتب مصلحة السجل العقاري.

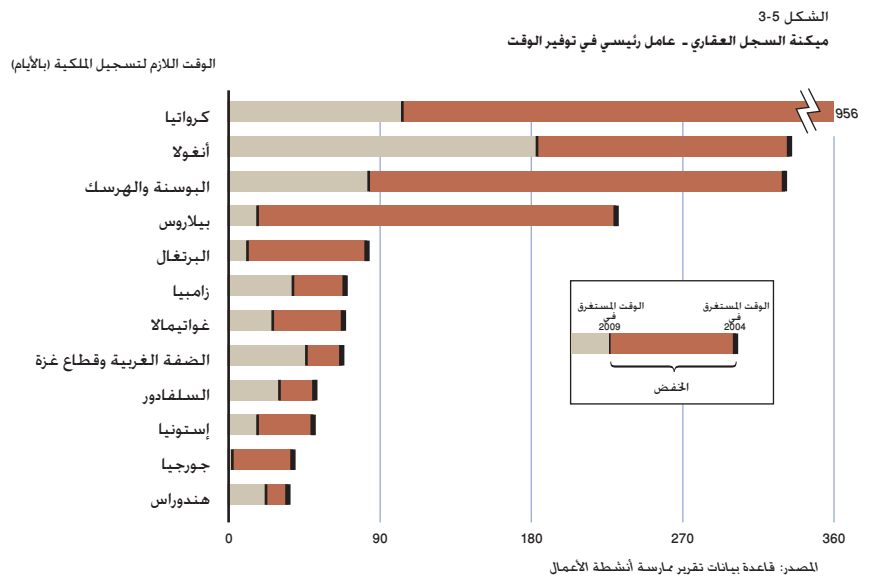
وقامت 6 من البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصلاح نظام تسجيل الملكية. إذ قامت أيرلندا بتخفيض الحد الأقصى لرسم الدمغة المفروض على تسجيل الملكية من 9 إلى 6 في المائة من قيمة العقار. وقامت البرتغال بتعديل قانون السجل العقاري للسماح للمحامين بأداء وظائف التوثيق، وقامت البرتغال بميكنة مكاتب مصلحة السجل العقاري في لشبونة، ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية من 42 إلى 12 يوماً (الشكل 3-5). وقامت الجمهورية التشيكية بإعادة تنظيم مصلحة السجل العقاري من خلال زيادة عدد الموظفين واستحداث إجراءات وتدابير إدارية تهدف إلى الحد من البيروقراطية والتجاذب الإداري. وفي المملكة المتحدة، تقوم مصلحة الضرائب حالياً بمعالجة تلقائية عبر

فاصو ومصر وغانا من بين البلدان التي شهدت زيادة في المعاملات الرسمية لنقل الملكية بعد تطبيق الإصلاحات التي سهلت تسجيل الملكية. وفي العام الماضي، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات في جميع المناطق أدت إلى تسهيل نقل الملكية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 34 بلداً بتسهيل تسجيل الملكية في 2009/2008. وتمثل الإصلاح الأكثر شيوعاً في استحداث الإجراءات من خلال الإنترنت، التي تم تطبيقها في 11 بلداً (الجدول 2-5). وتمثل

على مؤشر سهولة تسجيل الملكية اضطلعت بتنفيذ إصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية. وقامت بعض البلدان، مثل بيلاروس وجورجيا، بتغيير أنظمة التسجيل المعقدة والباهظة التكلفة. وتتطلب عملية التسجيل في المتوسط بين البلدان العشرة القائمة بأكثر عدد من الإصلاحات في هذا المجال، أقل من 3 إجراءات وتستغرق ما يتراوح بين يوم إلى أربعة أيام بتكلفة تقل عن 1 في المائة من قيمة العقار لاستكمال نقل الملكية. وفي مقدور جميع البلدان بصرف النظر عن حجمها أو مستوى دخلها أو موقعها الجغرافي، أن تقوم بتسهيل عملية نقل الملكية. ويمكن أن تنضح المنافع والفوائد المترتبة على ذلك بشكل سريع. وتعتبر أرمينيا وبوركينا



الجدول 3-5

أي البلدان تقوم بتسهيل تسجيل الملكية - وأيها لا تقوم بتسهيلها؟

عدد الإجراءات		
الأقل عدداً		الأكثر عدداً
النرويج	1	ليبيريا
الإمارات العربية المتحدة	1	قطر
البحرين	2	الجزائر
جورجيا	2	اليونان
هولندا	2	سوازيلند
نيوزيلندا	2	إريتريا
عمان	2	أوزبكستان
المملكة العربية السعودية	2	نيجيريا
السويد	2	أوغندا
تايلند	2	البرازيل
الوقت (بالأيام)		
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً
نيوزيلندا	2	غينيا - بيساو
المملكة العربية السعودية	2	سيراليون
تايلند	2	بنغلاديش
الإمارات العربية المتحدة	2	أفغانستان
جورجيا	3	توغو
ليتوانيا	3	جزر سليمان
النرويج	3	غامبيا
أرمينيا	4	سلوفينيا
آيسلندا	4	هايتي
أستراليا	5	كيريباس
التكلفة (% من قيمة العقار)		
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة
المملكة العربية السعودية	0.00	كوت ديفوار
بوتان	0.01	غينيا
بيلاروس	0.02	الكاميرون
جورجيا	0.02	جمهورية أفريقيا الوسطى
كيريباس	0.03	مالي
الجمهورية السلوفاكية	0.05	السنغال
كازاخستان	0.06	جزر القمر
نيوزيلندا	0.09	نيجيريا
الاتحاد الروسي	0.13	تشاد
أذربيجان	0.22	الجمهورية العربية السورية

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

من مصلحة الضرائب من خلال الإنترنت. وقامت أنغولا بإعداد ملفات رقمية إلكترونية لسجلات الأراضي. مع تقسيم السجل إلى وحدتين. تغطي كل منهما نصف الأراضي في لواندا. ما أدى إلى تسريع معاملات نقل الملكية.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حددت إندونيسيا مواعيد نظامية ملزمة لإصدار شهادة الملكية وإجازة إجراءات التسجيل في مصلحة سجل الأراضي. وأدى ذلك إلى اختصار إجازة عملية نقل الملكية بواقع 17 يوماً. من

جداول القيمة المرجعية. ويمكن الآن دفع ضرائب نقل الملكية في مصلحة سجل الأراضي أو في مكتب خاص في مصلحة الضرائب. وقامت إثيوبيا بتحقيق لا مركزية المهام الإدارية التي يتم إنجازها حالياً في 10 أحياء في أديس أبابا. بالإضافة إلى دمج الإجراءات في مصلحة سجل الأراضي والبلدية. وقامت رواندا بإعادة تنظيم مصلحة سجل الأراضي من خلال تحديد مواعيد نظامية للإجازة. وإتاحة عملية التسجيل في 5 مناطق. وتسهيل الحصول على شهادة مخالصة ضريبية

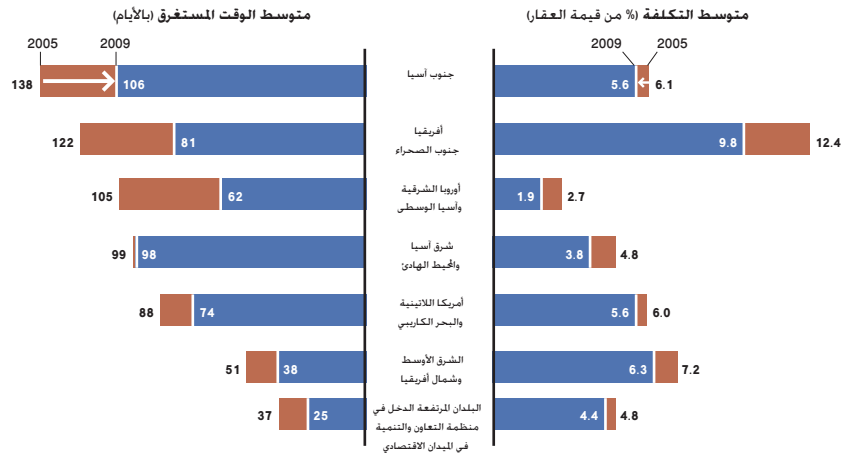
النظم الإلكترونية للإقرارات الضريبية المتعلقة بالمعاملات الخاصة بالأراضي. ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية من 21 إلى 8 أيام. وفي بلجيكا، أدى تحديد فترة زمنية نظامية جديدة مدتها 30 يوماً لإتمام إجراءات نقل الملكية بحيث يمكن الاحتجاج بسند الملكية في مواجهة الغير إلى الحد من التأخر في إنجاز المعاملات. وبعد نشر عقود البيع في فرنسا، تقوم مصلحة السجل العقاري الآن بإعادة هذه العقود. في ملفات رقمية إلكترونية مجهزة بالتوقيع الإلكتروني لرئيس المصلحة، إلى مكاتب الشهر والتوثيق. في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كانت كولومبيا وغواتيمالا وجامايكا وبنما وبيرو من بين البلدان القائمة بالإصلاحات. فقد خفّضت جامايكا ضريبة نقل الملكية من 6.5 إلى 5 في المائة من قيمة العقار. وفي بنما، أدى إتاحة الحصول على شهادة الخالصة وإبراء الذمة من مصلحة الضرائب من خلال الإنترنت إلى تقليل وقت تسجيل الملكية من 44 إلى 32 يوماً. كما أدى استخدام إجراءات إلكترونية جديدة عبر الإنترنت إلى تسهيل نقل الملكية في أوروغواي. ولكن القانون الجديد منح حق الشفعة لبلدية مونتيفيديو. ما أدى إلى إضافة إجراء إلى عملية نقل الملكية. وقامت غواتيمالا بتجميع الإجراءات في نقطة مركزية في مكاتب مصلحة سجل الأراضي. وأعدت تنظيم السجل وعززت استخدام الخدمات الإلكترونية. وأسفر ذلك عن إلغاء إجراء واختصار عملية تسجيل الملكية بواقع 3 أيام. وما زالت غواتيمالا البلد الأفضل أداءً في هذه المنطقة. ويأتي ترتيبها التصنيفي في المركز الرابع والعشرين عالمياً على مؤشر سهولة تسجيل الملكية.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت الجزائر والأردن والصفة الغربية وقطاع غزة بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال. إذ ألغت الجزائر 3 إجراءات نتيجة لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية. كما أنها خفّضت أيضاً تكلفة تسجيل الملكية من خلال تخفيض رسوم الشهر والتوثيق بنسبة 0.4 في المائة من قيمة العقار. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى مشروع ميكنة السجلات في مصلحة سجلات الأراضي إلى تعجيل تسجيل الملكية بواقع 15 يوماً وتخفيض الوقت الإجمالي اللازم إلى 47 يوماً.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قامت 5 بلدان أخرى. بالإضافة إلى موريشيوس، بتسهيل تسجيل الملكية. إذ خفّضت زيمبابوي التكلفة الكلية للتسجيل من 25 في المائة إلى حوالي 10 في المائة من قيمة العقار. وقامت بوركينا فاصو بوضع قواعد جديدة لإعادة تنظيم مصلحة سجل الأراضي مع تحديد مواعيد زمنية نظامية لاستيفاء الإجراءات وإجازة المعاملات. وتم إضفاء الطابع الرسمي النظامي على عمليات التفتيش على قيمة الممتلكات من خلال إتاحة المسبقة

الشكل 4-5

تحقيق خسائر كبيرة في مجال تسجيل الملكية في أفريقيا جنوب الصحراء، لكنها لا تزال الأكثر صعوبة على مستوى العالم



ملاحظة: تشير البيانات إلى البلدان المشمولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005، وتمت إضافة بلدان أخرى في السنوات التالية المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

ويتمثل البديل الآخر في تخفيض الرسوم المفروضة كنسبة مئوية من قيمة العقار. وقد فعلت ذلك 6 بلدان في 2009/2008، منها أيرلندا ونيبال، مما أدى إلى تخفيض الضرائب بنسبة 2.5 في المائة من قيمة العقار في المتوسط. وقام 49 بلدا منذ عام 2005 بتخفيض رسوم نقل الملكية المحتسبة كنسبة مئوية من قيمة العقار. وفي السنوات الخمس الماضية، قامت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بتخفيض الضرائب بواقع 2.6 في المائة من قيمة العقار في المتوسط (الشكل 4-5). ولكن ضرائب نقل الملكية في أكثر من 40 بلدا مازالت أعلى من 6 في المائة من قيمة العقار. وتتجاوز الضرائب والرسوم 20 في المائة من قيمة العقار في تشاد، وجزر القمر، ومالي، ونيجيريا، والسنغال، وسوريا.

الواقع أن تخفيض الضرائب والرسوم يؤدي إلى حد ما إلى إزالة بعض الحوافز المشجعة على بخس قيمة العقارات ويُشجع على العمليات الرسمية لتسجيل الملكية. بل إنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الحكومات لرصد العشاشين والمخالفين. وفي 31 بلدا - منها 13 في أفريقيا، و8 في أمريكا اللاتينية، و5 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تقوم الحكومة بالتفتيش على العقارات والممتلكات لتقدير القيمة لأغراض متعلقة بالتسجيل ونقل الملكية. وما لاشك فيه أن هذه الإجراءات مكلفة ومضبوطة للوقت ويمكنها أن تشجع الرشوة. وبالتالي فإن التحول إلى تخفيض الرسوم أو تخديد رسوم ثابتة سيؤدي إلى زيادة سرعة وسهولة نقل الملكية مع الحد في الوقت نفسه من الإبلاغ عن قيمة العقارات بأقل من قيمتها الحقيقية. ويعني ذلك أيضا أن ضرائب الأرباح الرأسمالية والضرائب العقارية التي تتم جبايتها لاحقا ستكون مبنية على قيمة أكثر واقعية للعقارات والممتلكات. علما بأن تخفيض الضرائب لا يعني بالضرورة انخفاض الإيرادات. فقد قامت بتخفيض الرسوم كل من بوركينا فاسو، ومصر، وولاية مهاراشترا الهندية، وموزامبيق، وباكستان، والجمهورية السلوفاكية، ولكن إيراداتها ظلت ثابتة تقريبا أو ارتفعت نتيجة للزيادة في عدد المعاملات.¹⁰

تبسيط ودمج الإجراءات

يمكن لتدابير بسيطة، مثل تخفيض عدد الوثائق والمستندات، توفير الوقت والموارد الثمينة لكل من أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع والموظفين الحكوميين. إذ يشترط أكثر من 20 بلدا تقديم شهادات أو صور للخريطة المساحية، ويطلب حوالي 70 بلدا تقديم مخالصة ضريبية صادرة من مستويات مختلفة للحكومة. وهناك 8 بلدان، منها إثيوبيا، وغابون، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك: حيث تشترط تقديم ما يثبت سداد الفواتير لشركات

تبسيط وتخفيض الرسوم

لتسجيل نقل الملكية، يتعين على صاحب منشأة الأعمال والمشاريع في أوغندا أن يقوم بترتيب قيام موظف حكومي بالتفتيش على العقار وتقدير قيمته. ويجب عليه بعد ذلك تعبئة استمارة التقييم من أجل دفع رسم الدمغة في البنك واستمارة تقييم أخرى لدفع رسوم تسجيل الملكية.

يشترط حوالي 30 بلدا في عينة البلدان المشمولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التي تضم 183 بلدا إجراء تفتيش ميداني لتقييم قيمة العقارات المطلوب نقل ملكيتها. وتفرض بلدان أخرى مجموعة مختلفة من رسوم وضرائب تسجيل الملكية. ولا تعتبر تكاليف تسجيل الملكية في هذه البلدان مرتفعة فحسب، بل إن عملية التسجيل مرهقة وأكثر ترهلا بصفة عامة. إذ يلزم أداء المزيد من الخطوات لوجوب سداد الرسوم في هيئات ومصالح مختلفة. وقد يتعين أيضا الحصول على تقارير لتقديرات الضرائب. ويؤدي ارتفاع التكلفة إلى تشجيع المعاملات غير الرسمية والإبلاغ عن قيمة الممتلكات بأقل من قيمتها الحقيقية. كذلك يمكن أن تؤدي العمليات الشاقة والمرهقة إلى خلق حوافز دفع الرشاوى.

ويتمثل النهج البديل في فرض رسوم ثابتة بغض النظر عن قيمة العقار. ويقوم 17 بلدا بتطبيق هذا النهج، بما في ذلك أرمينيا، وأذربيجان، وبيلاروس، وبوتان، ومصر، وإستونيا، وجورجيا، وكازاخستان، وكوسوفو، وجمهورية فيرغيز، ونيوزيلندا، وروسيا، ورواندا، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية السلوفاكية. ويقول مثل للاتحاد العقاري في جورجيا حيث أدت الإصلاحات إلى تطبيق رسم ثابت يساوي 30 دولار أمريكي "لقد أدت الرسوم الثابتة إلى الحد من الفساد في مصلحة السجل العقاري".⁹

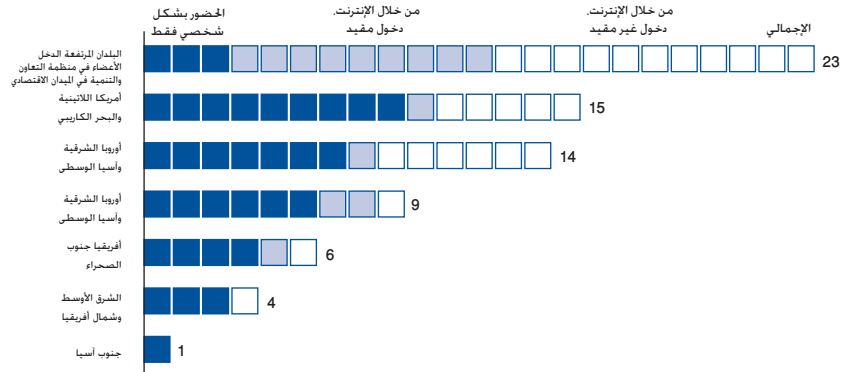
إلى 22 يوما. وواصلت سنغافورة تحسين ميكنة النظم في الهيئات والمصالح الحكومية. وتنسم الاستجابة الآن بالسرعة الملحوظة مع التزام الحرص والعناية الواجبة. وقد انخفض وقت تسجيل الملكية من 9 إلى 5 أيام.

زادت صعوبة تسجيل الملكية في 7 بلدان في 2009/2008، فمن أجل مكافحة التهرب الضريبي وبخس قيمة الممتلكات، تُلزم الأرجنتين وبوتسوانا أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع حاليا بإبلاغ مصلحة الضرائب قبل استكمال تسجيل الملكية. ونفذت سورينام شروطا جديدة لتقدير قيمة الممتلكات لضمان سداد المدفوعات الضريبية المستحقة في مصلحة سجل الأراضي، مما أدى إلى زيادة الإجراءات المتبعة وارتفاع التكلفة والوقت المستغرق في تسجيل الملكية. وزادت تكلفة نقل الملكية في مدغشقر بواقع 2.7 في المائة من قيمة العقار نتيجة للاستخدام الإجباري لخدمات الشهر والتوثيق. وكان يتم في السابق التصديق في البلدية على صحة التوقعات وقانونيتها. وفي طاجيكستان، زادت الرسوم الحكومية المقررة على نقل الملكية بواقع ثلاثة أمثال، مما أدى إلى زيادة تكلفة تسجيل الملكية بواقع 4.5 في المائة من قيمة العقار. وأعاد سيراليون العمل بآلية تعليق أو تأجيل الموافقة على عمليات نقل الملكية، مما أدى إلى تأخر استكمالها بواقع 6 شهور.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في السنوات الخمس الماضية، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 125 إصلاحا في مجال تسجيل الملكية في 93 بلدا يقع أكثر من نصفها في أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وركز القسم الأكبر من هذه الإصلاحات - 49 إصلاحا - على تخفيض الضرائب والرسوم.

لا يتيح كافة مكاتب السجل العيني الإلكترونية إمكانية الوصول من خلال الإنترنت
البلدان التي لديها مكاتب سجل عيني إلكترونية، حسب نوع القدرة على الوصول



ملاحظة: يغطي الاستقصاء 128 بلداً شاملة 56 مكتب سجل يعتمد على المعاملات الورقية
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

معاملات أصحاب الأعمال والمشاريع. وتم إنجاز ذلك في 2009/2008 في كل من بلجيكا وبوركينا فاسو وإندونيسيا و5 بلدان أخرى عن طريق تحديد مواعيد نظامية قطعية لإنهاء الإجراءات وإنجاز المعاملات - وهي خطوة مرجعية لقياس أداء مصلحة السجل. وقام بلدان آخران بتخفيض الاختناقات عن طريق تعيين المزيد من الموظفين. ويؤدي إنشاء نظام "المسار السريع" بتكلفة أعلى إلى مساعدة الراغبين في تسجيل التسجيل قبل المواعيد المقررة للإنجاز والمستعدين لدفع مقابل ذلك - كما أنه يتيح لمصلحة السجل ترتيب أولويات عملها. ويمكن أن يوفر خيار المسار السريع 21 يوما في الأرجنتين و16 في أذربيجان و7 في أرمينيا و3 في رومانيا. ولدى أسبانيا نظام مبتكر: في حالة تأخر الإنجاز لأكثر من 15 يوما يتم تخفيض الرسوم التي يتقاضاها السجل بنسبة 30 في المائة.

ميكنة السجل

يؤدي نقل سجلات الملكية من الملفات والمستندات الورقية إلى نظام الملفات الإلكترونية الرقمية إلى تسريع المعالجة. وقد تمكن 14 بلدا من تحقيق هذا الإنجاز في السنوات الخمس الماضية. ما أدى إلى تخفيض الوقت اللازم لنقل الملكية بواقع النصف. وبحوالي 4 شهور في المتوسط في هذا العام. وتعتبر أنغولا المثال الملفت للنظر: إذ أدت جهود ميكنة مكاتب السجل في 5 سنوات إلى اختصار الوقت الإجمالي اللازم لنقل الملكية في لواندا من 334 إلى 184 يوما.

لا تستغرق عملية نقل الملكية في البلدان القائمة باستخدام سجلات إلكترونية سوى نصف الوقت الذي تستغرقه الأنظمة المعتمدة على الملفات والسجلات الورقية. ويمكن أن تؤدي المعالجة الإلكترونية أيضا إلى تحسين أمن حقوق الملكية من خلال تسهيل رصد الأخطاء والتداخل بين صكوك الملكية. ويمكن عمل نسخ إلكترونية احتياطية من السجلات والملفات الرقمية وصيانتها بشكل أسهل من صيانة المستندات والسجلات الورقية. ففي ليبيريا، ضاع الكثير من الدفاتر الخاصة بالأراضي أو تم تدميرها أثناء الحرب الأهلية، ما أدى إلى صعوبة تحديد الملاك القانونيين¹¹ كما يمكن أن يؤدي لاحقا إلى منازعات على الأراضي يتم البت فيها في ساحات المحاكم. يمكن أيضا أن يؤدي الأخذ بالنظام الإلكتروني

إلى زيادة عمليات تسجيل الملكية. فقد شهدت بيلاروس زيادة بواقع ثلاثة أضعاف في عدد معاملات نقل الملكية منذ بداية استخدام النظام الإلكتروني في عام 2005. وشهدت البوسنة والهرسك زيادة بنسبة 33 في المائة في عمليات نقل الملكية منذ استخدام النظام الإلكتروني في السجلات العقارية للبلديات قبل أعوام قليلة. وتعتبر أنغولا والبرتغال والصفحة الغربية وقطاع غزة أمثلة أخرى

وحيثما كانت خدمات الإنترنت متاحة على نطاق واسع. فإن السماح بالوصول المباشر من خلال الإنترنت إلى المعلومات يعتبر طريقة فعالة لاختصار الوقت وتخفيض تكلفة الحصول على الوثائق والمستندات. ومن بين مجموعة الأحد عشر بلدا التي طبقت إجراءات إلكترونية من خلال الإنترنت في 2009/2008، قامت بلغاريا بتخفيض الوقت الإجمالي اللازم لتسجيل نقل الملكية بواقع 4 أيام مقابل اختصاره بما يصل إلى 33 يوما في إستونيا. وينطوي هذا الإصلاح على أكبر تأثير على الإجراءات المعنية بتوخي الحرص والعناية الواجبة التي يتم تنفيذها عادة في بداية عملية نقل الملكية. مثل الحصول على شهادات الملكية، والخلو من الديون، وشهادات المخالصة وإبراء الذمة للشركات أو دفع ضرائب نقل الملكية. ومن بين 72 بلدا لديه سجلات إلكترونية من خلال الإنترنت للديون والرهنات، قام 14 بلدا، بما في ذلك فرنسا، بإتاحة هذه السجلات مباشرة على الإنترنت للأطراف المسموح لها بذلك مثل المحامين أو الموثقين، وما زال يُستَترَط في 33 بلدا - بما في ذلك أنتيغوا وبربودا، وتونس، وزامبيا - مراجعة مصلحة سجل الأراضي لأنه يجب الحصول شخصيا على الشهادات ذات العلاقة؛ وتتوافر أجهزة الكمبيوتر في بعض الحالات لأغراض البحث. وهذه الشهادات متاحة على الإنترنت بدون أية قيود في 25 بلدا فقط، منها أستراليا، وكندا، ولاتفيا (الشكل 5-5).

وحيثما لا تزال الزيارة الشخصية لمصلحة سجل الأراضي أمرا ضروريا، فإنه يمكن، من خلال تحقيق لا مركزية مكاتب السجل أو إضافة مكاتب جديدة، تخفيض الاختناقات وتسهيل الوصول إلى السجل. وقد قامت أنغولا والجمهورية التشيكية وإثيوبيا ورواندا بتحقيق لا مركزية السجل في 2009/2008. وتعتبر زيادة كفاءة إدارة مصلحة السجل طريقة أخرى للحد من التأخر في إنجاز

المرافق. وتشتترط البرازيل واليونان تقديم شهادات دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو الرسوم القانونية. وفي 15 بلدا، لا يكفي التسجيل في مصلحة سجل الأراضي: حيث يجب على المالك الجديد تسجيل الملكية أيضا في مؤسسات أخرى مختلفة - مثل البلدية، ومصلحة الضرائب، وشركات المرافق. ولتفادي الأعباء الإضافية للمقاة على عاتق أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع، يمكن أن تقوم الحكومات بإنشاء نظام الشباك الواحد لإنجاز جميع عمليات الدفع والتسجيل المختلفة في مكان واحد.

وبعد تبسيط ودمج الإجراءات، يمكن أن تقوم الهيئات الحكومية بخطوة أخرى للأمام عن طريق إقامة روابط بين أنظمتها من أجل تبادل المعلومات. فقد قامت غواتيمالا بالربط بين مصلحة سجل الأراضي والبلديات من أجل التحديث التلقائي لقيم العقارات وسجلات الملكية، وأنشأت بيلاروس قبل 3 سنوات نظاما ناجحا للشباك الواحد. ويمكن التحقق من سداد ضرائب أصحاب الأعمال والمشاريع والحصول على تصريح من مكتب المساحة في نظام الشباك الواحد. وليس هناك داع للقلق بشأن شرط التوثيق لأن مثلي مصلحة سجل الأراضي يتمتعون بنفس الصلاحية القانونية الممنوحة للموثقين وكتاب العدل. وإلى هذه الإصلاحات يرجع الفضل جزئيا في تخفيض بيلاروس لخطوات تسجيل الملكية من 7 خطوات في عام 2007 إلى 3 خطوات، واختصار الوقت اللازم للإنجاز من 231 إلى 18 يوما.

تسهيل الوصول إلى المعلومات في السجل العقاري

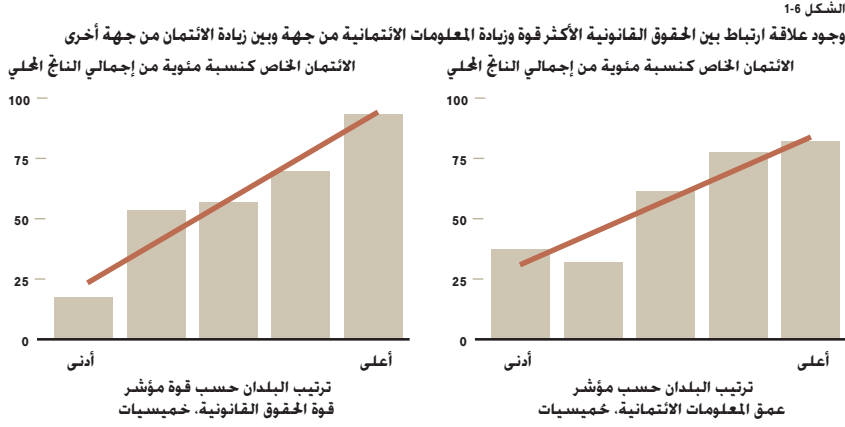
من شأن سهولة الوصول إلى المعلومات في السجل العقاري أن تساعد في تخفيض الوقت المستغرق في العملية الطويلة والمكلفة للتحقق من الملكية، وخلو العقار من الديون والرهنات، والوثائق الأخرى المطلوبة.

للاقتصادات التي بدأت جني ثمار سنوات من جهود إنشاء السجلات العقارية المعتمدة على الأنظمة الإلكترونية.

المجدير بالذكر أن التحول من نظام السجل العقاري المعتمد على المستندات والسجلات الورقية إلى نظام السجل الإلكتروني يمكن أن يستغرق وقتاً - يتراوح بين عامين إلى 5 أعوام - ويمكن أن تصل تكلفته إلى مليوني دولار أمريكي. فقد وصلت تكلفة هذا الإصلاح في جورجيا في عام 2005 إلى 1.2 مليون دولار أمريكي. وترتفع التكلفة كثيراً عندما تتضمن العملية أعمالاً خاصة بالمساحة والسجل العقاري. وفي كرواتيا، من المتوقع أن تصل تكلفة ميكنة مصلحة سجل الأراضي والسجل العقاري إلى 38 مليون دولار أمريكي. وربما لا توفر التكنولوجيا الحل النهائي في كل الأحوال. فإذا كانت السجلات الورقية غير دقيقة في البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، فإن تحويلها إلى ملفات وسجلات إلكترونية لن يكون مجدياً على أية حال. ولذا يجب التركيز أولاً وقبل كل شيء على تحسين كفاءة الخدمات الراهنة وتعزيز دقة السجل.

حواشي

1. De Soto (2000).
2. Field and Torero (2006).
3. Allendorf (2007).
4. مكتبة قوانين أنشطة الأعمال المراعية للمساواة بين الجنسين، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على العنوان التالي: <http://www.doingbusiness.org/genderlawlibrary>
5. البنك الدولي (2008 ب).
6. Galiani and Schargrotsky (2005).
7. Field (2007).
8. Quy-Toan and Iyer (2008).
9. Fidas and McNicholas (2007).
10. للاطلاع على تجربة مصر، انظر Haidar (2008).
11. البنك الدولي (2008 ب).



ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المائة، ويستمر مغزاه الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي (2008).

وتتيح معلومات بشأن التغطية (الشكل 2-6)، غير أن كثيرا من النساء لسن محظوظات مثل تارا. فصاحبات منشآت الأعمال أقل احتمالا أن يملكن الرهن اللازم للحصول على قروض³، وهذا من شأنه أن يعوق إمكاناتهن. ويظهر بحث حديث في الهند⁴ أنه في ضوء صعوبة وصول النساء الريفيات الفقيرات إلى النظام المالي الرسمي في السابق، فليس من المستغرب أنه حين تتمكن المرأة من الحصول على قرض يزيد كثيرا احتمال انخراطها في أنشطة الأعمال الحرة⁴.

وتقتصر المرأة عادة من مؤسسات التمويل الأصغر، لكن بمقدار ضئيل لا يفي في أغلب الأحوال بالحد الأدنى الذي تشتطره سجلات الائتمان لتكوين تاريخ ائتماني. وتوضح قاعدة البيانات الخاصة بتقارير ممارسة أنشطة الأعمال أن 22 في المائة من السجلات العامة لمعلومات الائتمان حول العالم و52 في المائة من المراكز الخاصة لمعلومات الائتمان فحسب جمع معلومات من مؤسسات التمويل الأصغر وتوزعها، و20 في المائة من المراكز والسجلات التي يشملها التقرير لا

استخدامه كضمان. وبالرغم من أن تارا تستأجر مقر أعمالها، فهي تملك جميع المعدات، ولتعبئة الأموال اللازمة لبدء النشاط التجاري وتأسيس الشركة، اضطرت تارا إلى إنشاء رهن غير حيادي على هذه الأصول المنقولة وسجلته في سجل الضمانات الإلكتروني الذي تأسس قبل عامين. وكان ما تملكه تارا من مخزون ومعدات وغير ذلك من الأصول المنقولة إلى جانب سجل أصولها في سجل الضمانات كافيا، فمنحها سانغوزي التسهيل الائتماني المطلوب. وما دامت تارا منتظمة في سداد أقساط القرض، فإنها تستمر في استخدام المعدات التي ضمننت لها القرض.

إن إمكانية الحصول على معلومات عن السجل الائتماني وعن الأصول المسجلة المستخدمة كضمان تساعد المقرضين على تقييم الجدارة الائتمانية لعملائهم المحتملين في المستقبل. وبالرغم من أن السجل الائتماني ليس بديلا عن تحليل المخاطر، يمكن للمسؤولين عن القروض - حين تتبادل البنوك معلومات الائتمان - تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض باستخدام مقاييس موضوعية، وإذا ضمن المقرضون أيضا قوة حقوق الدائن، فإن ذلك يسمح لهم بتحمل مخاطر أكبر على أساس مستنير¹ ويمكن لهذا بدوره أن يجعل الحصول على الائتمان أكثر سهولة، ولا سيما لأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. فحين تكون قوانين الرهن والضمان فعالة وسجلات الائتمان قائمة، تقوم البنوك على الأرجح بمنح القروض (الشكل 1-6)².

ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياس الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين، إلى جانب نوعية نظم المعلومات الائتمانية ونطاق تغطيتها. وتصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الإقراض. بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية ونطاقها ونوعيتها وسهولة الحصول عليها في السجلات العامة والخاصة لمعلومات الائتمان.

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

استطاعت تارا تنمية موهبتها في النسيج والحياكة بتأسيس منشأة أعمال صغيرة في مجال المنسوجات بولايات ميكرونيزيا الموحدة. وسرعان ما ازداد حجم العمل، وخلال عام واحد كانت قد بدأت بالفعل بتحقيق أرباح. واتصلت تارا بسانغوزي، المسؤول عن القروض في البنك الذي تتعامل معه، للحصول على تسهيل ائتماني بغرض توسيع أعمالها. وكان سانغوزي بحاجة إلى الاستعلام عن سجلها الائتماني كي يحدد ما إذا كانت مؤهلة للحصول على قرض منخفض الفائدة في إطار برنامج لمنشآت الأعمال التي تملكها النساء، بيد أنه لم تكن هناك قاعدة بيانات للمعلومات المشتركة عن سجلات التاريخ الائتماني.

وحيث إنه لم يتسن إصدار تقرير ائتماني يثبت الجدارة الائتمانية لتارا، فقد قام سانغوزي بفحص أصولها لمعرفة أي منها تستطيع تارا

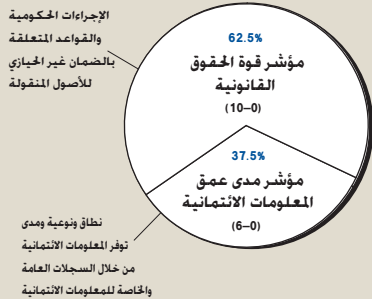
الجدول 1-6

ما هي أسهل البلدان للحصول على ائتمان - وما هي أصعبها؟

الترتيب	أسهل البلدان	الترتيب	أصعب البلدان
174	ماليزيا	1	العراق
175	جنوب أفريقيا	2	مدغشقر
176	المملكة المتحدة	3	طاجيكستان
177	أستراليا	4	بوتان
178	بلغاريا	5	جيبوتي
179	هونغ كونغ، الصين	6	إريتريا
180	إسرائيل	7	جمهورية فنزويلا البوليفارية
181	نيوزيلندا	8	جمهورية سوريا
182	سنغافورة	9	تيمور- ليشتي
183	الولايات المتحدة	10	بالاو

ملاحظة: ترتيب البلدان على أساس سهولة الحصول على الائتمان يستند إلى مجموع مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية، للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-6
الحصول على الائتمان: قواعد الضمانات والمعلومات الائتمانية
ترتيب البلدان يستند إلى مؤشرين فرعيين



ملاحظة: تم قياس تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية وتغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية، لكن لا يتم احتسابهما في ترتيب البلدان للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

يسجل القروض الصغيرة. بيد أن مراكز معلومات الائتمان وسجلاتها ليست الوسيلة الوحيدة لذلك، إذ يمكن أيضا تسجيل القروض الصغيرة التي تحتاج إلى رهن لدى سجل للضمانات. ومع ذلك لا يملك سوى 40 في المائة من البلدان التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سجلا كاملا للضمانات.

وفي البلدان النامية بشكل خاص، لا يستطيع كثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان الرسمي ما يضطرها إلى الاعتماد على الأموال الشخصية وأرباح التشغيل. وتضرر الكثير منها من الأزمة الاقتصادية والمالية مع تراجع الطلب على منتجاتها. وقد زاد هذا من أهمية تدعيم بيئة الإجراءات الحكومية بغية زيادة إمكانية الحصول على الائتمان. ومن السبل التي تساعد على تحقيق ذلك تشجيع تبادل المعلومات من خلال سجلات أو مراكز معلومات الائتمان وتدعيم الإطار القانوني ذي الصلة بالضمانات.

وعادة ما تمتلك البلدان التي تحتل مراكز عالية على مؤشر سهولة الحصول على الائتمان مراكز لمعلومات الائتمان تتبادل المعلومات عن الأفراد والشركات، وتشمل معلومات الائتمان البنوك والاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الأصغر ومتاجر التجزئة والمرافق العامة. ولا تقصر مراكزها في العادة التغطية على القروض

الجدول 2-6

الإصلاحات الأكثر شيوعاً في كل من مجال الحصول على الائتمان في 2009/2008

استحداث إجراءات حكومية تضمن قدرة المقترضين على فحص البيانات الخاصة بهم في سجلات المعلومات الائتمانية	كولومبيا، وغواتيمالا، وصربيا، والجمهورية اليمنية
توسيع نطاق المعلومات التي يتم جمعها في سجلات المعلومات الائتمانية	جمهورية مصر العربية، واليونان، ولاتفيا، وتركيا، وزامبيا
تحسين الإطار الإجرائي المتعلق بتبادل المعلومات الائتمانية	أرمينيا، وهندوراس، وكينيا، وموريشيوس، ونيجيريا، والفلبين، وطاجيكستان
إتاحة إمكانية الوصول المباشر عبر الإنترنت إلى سجل المعلومات الائتمانية أو تحسين البرامج المستخدمة	أذربيجان، والرأس الأخضر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسري لانكا
توسيع نطاق الأصول المنقولة الدوارة التي يمكن استخدامها كضمانات عينية	هايتي، وجمهورية قبرغيز، ورواندا، وسيراليون
السماح بحد أقصى وليس مبالغ محددة في اتفاقيات القرض	أفغانستان، وجمهورية قبرغيز، ورواندا
إنشاء سجل موحد لتسجيل الأملاك المنقولة	غواتيمالا وقانواتو
إنشاء مركز جديد للمعلومات الائتمانية	المغرب
إعطاء الأولوية لمطالبات الدائنين المضمونين في إجراءات التقليل	رواندا
إلغاء القيود على من يمكنه حيازة أو منح حق ضمان في أموال منقولة	بولندا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كضمان للحصول على قرض مع الاحتفاظ بحياتها. ويسمح القانون باستخدام الأصول الأجلة كضمان. وأنشأ أيضا سجلا للضمانات بما يحمي الدائن الذي لديه ضمانات في مواجهة الغير.

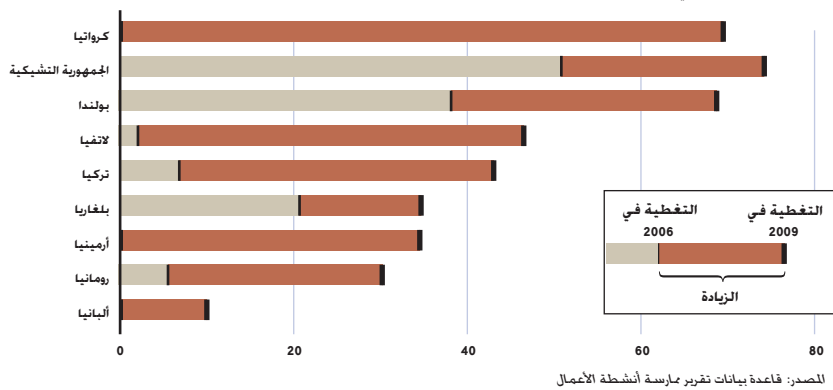
ورواندا ليست البلد الوحيد الذي طبق إصلاحات في أفريقيا جنوب الصحراء. فزامبيا تشترط الآن على البنوك وغيرها من المؤسسات المالية تقديم معلومات لمركز معلومات الائتمان واستخدام تقارير الاستعلام الائتماني. واعتمدت موريشيوس العديد من القوانين أو عدلتها كي تسمح بإنشاء مركز خاص مخصص لمعلومات الائتمان وقامت بتوسيع نطاق تغطيته ليشمل جميع منشآت الائتمان. واعتمدت نيجيريا أيضا إجراءات حكومية تسمح بإنشاء مركز خاص لمعلومات الائتمان. وأصدرت سيراليون قانونا جديدا للشركات في مايو/أيار 2009 يحدد نطاقا أوسع للأصول التي يمكن استخدامها كضمان. وأوضح هذا الإصلاح أيضا الإطار القانوني للمعاملات المشمولة بضمانات من مركزها على مؤشر قوة الحقوق القانونية من 2 إلى 8. ويزيد القانون الجديد من سهولة حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على قروض. وكانت البنوك تطلب من المقترض في السابق التنازل عن حيازة العقار المرهون - أو إذا سمح له بالاحتفاظ بالحيازة. كان القانون يشترط وصفا محددا للأصول وكان أي تغيير في الأصول يفسخ اتفاق الضمان. وبوسع أي فرد أو شركة الآن تقديم عقارات منقولة

وشهدت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى تطبيق أكبر عدد من الإصلاحات في مجال الحصول على الائتمان في 2009/2008. وقامت سبعة بلدان بإصلاح نظم المعلومات الائتمانية. وأصدرت أرمينيا قانونا جديدا ينشئ إطارا قانونيا للمراكز الخاصة لمعلومات الائتمان وينظم كيفية جمع المعلومات الائتمانية والإبلاغ عن الائتمان. وبدأ السجل العام الجديد لمعلومات القروض من البنوك والمؤسسات التابعة للبنوك وذلك على أساس فصلي، مما زاد من نطاق تغطيته إلى 47 في المائة. وقامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بطرح برنامج كمبيوتر جديد يسمح للمركز العام لمعلومات الائتمان بتلقي معلومات على أساس شهري. وخفضت الحد الأدنى لحجم القروض المدرجة. وتضمن جمهورية صربيا للمقترض الآن حق الاطلاع على البيانات الخاصة به. وأضاف المركز الخاص لمعلومات الائتمان في تركيا شركات أخرى إلى قاعدة بياناته الخاصة بالمقترضين وبدأ عملية تصنيف ائتماني. وأتاح السجل العام لمعلومات الائتمان في أذربيجان للبنوك أن تحصل إلكترونيا على تقارير ائتمانية عن المقترضين الجدد. وأقرت طاجيكستان قانونا جديدا يسمح بإنشاء مركز لمعلومات الائتمان. ويهد هذا القانون الطريق لتبادل المعلومات التاريخية الإيجابية منها والسلبية عن الشركات والأفراد. ويجعل من ذلك أمرا إلزاميا على جميع المؤسسات المالية وطوعيا لشركات المرافق العامة

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 27 بلدا بتسهيل الحصول على الائتمان في 2009/2008 (الجدول 2-6). وتصدرت رواندا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في هذا المجال. ورفع القانون الجديد الذي سنته بشأن المعاملات المشمولة بضمانات من مركزها على مؤشر قوة الحقوق القانونية من 2 إلى 8. ويزيد القانون الجديد من سهولة حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على قروض. وكانت البنوك تطلب من المقترض في السابق التنازل عن حيازة العقار المرهون - أو إذا سمح له بالاحتفاظ بالحيازة. كان القانون يشترط وصفا محددا للأصول وكان أي تغيير في الأصول يفسخ اتفاق الضمان. وبوسع أي فرد أو شركة الآن تقديم عقارات منقولة

الشكل 3-6 نمو تغطية المعلومات الائتمانية بسرعة في البلدان التي افتتحت مراكز جديدة للمعلومات الائتمانية نسبة المقترضين التي تغطيها سجلات المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)



للحصول على رأسمال لازم للتوسعات. إن القدرة على استخدام مثل هذه الأصول أمر مهم للغاية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تملك أية أراض أو مباني. ويمكن أن تكون صاحبات المشاريع الخاصة أشد المستفيدات في بلدان مثل تنزانيا حيث تقيد قوانين الإرث العرفية من تملك المرأة لأراض. يمكن لها بالتالي استخدامها كضمان للحصول على قرض تجاري.⁶

وقد طبقت بلدان متباينة مثل كمبوديا وغواتيمالا وولايات ميكرونيزيا الموحدة ورواندا أطرا قانونية جديدة في السنوات الأخيرة. ولا تتطلب مثل هذه التغييرات القانونية في أغلب الأحوال استثمارات ضخمة. فالجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، تقدر أنها ستنفق حوالي 68500 دولار على تقييم النظام القائم للمعاملات المشمولة بضمانات وعلى إعداد إطار تنظيمي جديد. واستثمرت رواندا 55320 دولارا على تنفيذ قانونها الجديد وترجمته وكذلك في العملية التشريعية، باستثناء المساعدة الفنية من المانحين.

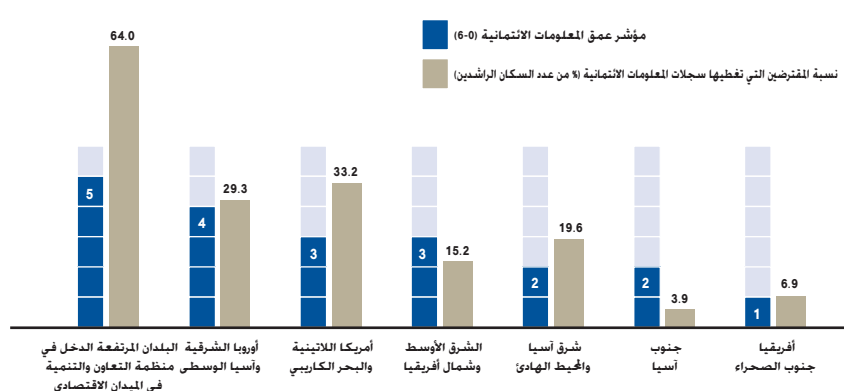
وتوضح تجارب البلدان التي طبقت إصلاحات من قبل أن هذا الإصلاح يستحق ما يبذل فيه من

شركات المرافق العامة ومتاجر التجزئة، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز 21 في المائة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويمكن إدراج المعلومات الائتمانية الواردة من متاجر التجزئة وشركات المرافق مثل شركات الكهرباء والهاتف المحمول أن يكون وسيلة فعالة لزيادة نطاق التغطية، لكن هذا من أصعب المجالات التي يمكن إصلاحها لأن تنظيم هذه الشركات غالبا ما يخضع لمؤسسات مختلفة عن المؤسسات المالية. ولا يقوم سوى 40 في المائة من مراكز معلومات الائتمان بإدراج معلومات من هذه المصادر. بيد أن المعلومات الإيجابية عن سداد فواتير الكهرباء والهاتف يمكن أن تساعد على إنشاء تاريخ ائتماني جيد لمن تشتد حاجته إليه، وهم النساء والشباب، حيث أن أغلبية هؤلاء ليس لديهم صلة بالقطاع المصرفي.

إصلاح قوانين المعاملات المشمولة بضمانات تسمح القوانين الجيدة الخاصة بالمعاملات المشمولة بضمانات لمنشآت الأعمال باستخدام ما تملك من أصول. بما في ذلك الأصول المنقولة مثل المعدات أو الحسابات المدينة، كضمان

الشكل 4-6 تغطية المقترضين التي تغطيها سجلات المعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)



نحو ثلثي المراكز الجديدة لمعلومات الائتمان في بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وارتفع نصيب السكان البالغين من لهم سجل ائتماني في هذه البلدان ارتفاعا ملموسا (الشكل 3-6).

إنشاء مراكز معلومات الائتمان

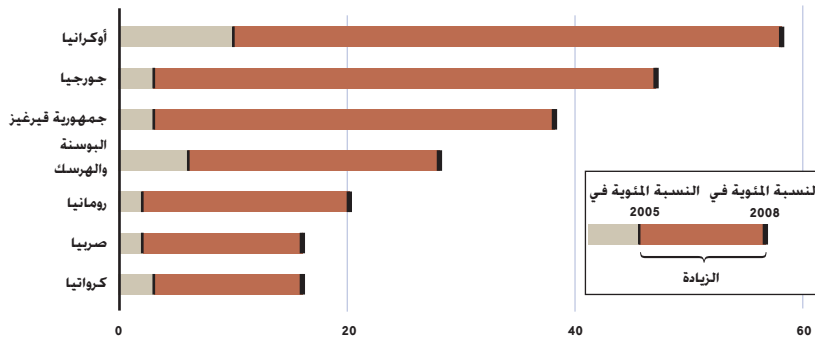
ينبغي ألا يكون إنشاء مركز معلومات الائتمان أمرا مكلفا. وتتراوح التكلفة بين 500 ألف دولار و3 ملايين دولار، حسب النظام القائم ومدى استعداد الجهاز المصرفي. ويمكن استعادة معظم التكاليف خلال عامين اثنين. لكن بدء التشغيل قد يستغرق بعض الوقت، ويفيد الخبراء بأن تشغيل مركز معلومات الائتمان قد يستغرق فترة تتراوح بين 12 و24 شهرا. بدءا من وضع خطة التنفيذ وحتى إصدار أول تقرير.⁵

وتكلف إنشاء مركز معلومات الائتمان في أرمينيا مليون دولار واستغرق 3 سنوات قبل بدء التشغيل. وارتفعت نسبة التغطية في البداية من 1.5 في المائة من البالغين إلى 13.5 في المائة، وهي تتضاعف تقريبا كل عام منذ ذلك الحين. وتتواصل الجهود لتحسين عمل هذا المركز. وفي العام المنصرم، قامت أرمينيا بتدعيم الإطار القانوني المنظم لأنشطة مراكز معلومات الائتمان. وتوضيح قواعد تبادل هذه المعلومات. وارتفعت نسبة التغطية إلى 35 في المائة من البالغين.

إن إنشاء مركز معلومات الائتمان ليس سوى جزء من أي إصلاح. فإلبد الذي يطبق إصلاحات بحاجة إلى إنشاء الإطار التنظيمي الذي سيسمح بتبادل المعلومات ويعزز من ثقة البنوك والمقرضين على السواء في النظام. وغالبا ما يستلزم هذا سن قانون جديد لمراكز معلومات الائتمان أو إدخال تعديلات على قوانين المصارف وحماية المعلومات. واتخذت ستة بلدان هذه الخطوة في 2009/2008.

وفي كثير من البلدان، تتمتع مراكز معلومات الائتمان بالقدرة على جمع مزيد من المعلومات لكنها تفتقر إلى الدعم القانوني لتفعل ذلك. ففي جمهورية قبرص، على سبيل المثال، لا يوجد قانون يحكم عمليات مراكز معلومات الائتمان. وهي لا تغطي سوى 6 في المائة من البالغين بسبب تردد البنوك في تبادل المعلومات. ويجري تبادل نفس القدر من المعلومات في المتوسط في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. لكن لديها معدلات للتغطية متباينة كثيرا (الشكل 4-6). وربما يكون من أسباب هذا التباين الهيكل القانوني الذي يؤثر على مراكز معلومات الائتمان والمعلومات التي يسمح لهذه المراكز بجمعها وتوزيعها. فعلى سبيل المثال، يوجد في 59 من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مراكز معلومات الائتمان تتبادل المعلومات الواردة من

الشكل 5-6
تزايد استخدام المقترضين للضمانات المنقولة
نسبة الشركات التي تستخدم الآلات والمعدات كضمانات (%)



المصدر: استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (2008-2005).

7. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
8. Marechal, Tekin and Guliyeva. (مرجع على وشك الصدور).
9. Croci Downes (مرجع على وشك الصدور).
10. مجموعة البنك الدولي، الخدمات الاستشارية الخاصة بمناخ الاستثمار، استقصاء سجلات الضمانات المنقولة، 2008.

عملية استعراض تشخيصي وقانوني، وبرنامج كمبيوتر، ومعدات، وخدمة استضافة الموقع، وأعمال الصيانة، إلى جانب الاستشارات الدولية خلال العملية برمتها - قد تصل إلى نحو 350 ألف دولار أو أكثر. وتتوقع الجهات القائمة بالإصلاح في الجمهورية الدومينيكية أن تبلغ تكلفة الإصلاح الشامل 354500 دولار. ولدى كثير من البلدان سجلات ضمانات تقوم بوظائفها بصورة جيدة تعتمد على المعاملات الورقية. وتوضح دراسة مسحية جرت في الآونة الأخيرة أنه من بين 25 بلدا لديها سجلات قائمة، لا تسمح السجلات إلا في 6 بلدان فحسب بالتسجيل الإلكتروني.¹⁰

وقد تبحث البلدان الساعية إلى تطبيق إصلاحات في مزج إصلاح أنظمة معلومات الضمانات والائتمان بالتركيز على الأمور المشتركة في هذه الأنظمة. فغالبا ما تكون البيانات التي جُمعها سجلات الضمانات مشابهة للمعلومات المستخدمة في التقارير الائتمانية. ويمكن تحقيق أكبر وفر في برامج الكمبيوتر حين يُطبَّق الإصلاحان في وقت متزامن. ويمكن أيضا أن يُستخدم في تشغيل سجل الضمانات ترخيص برنامج الكمبيوتر وتجهيته حسب احتياجات السجل الائتماني الجديد، وهو ما يشكل نحو نصف التكلفة الإجمالية.

حواشي

1. Houston وآخرون (2008).
2. Djankov, McLiesh and Shleifer (2007).
3. Joireman and (2009) Deininger, Ali and Alemu (2008).
4. Menon and van der Meulen Rodgers (2009)، ص 14.
5. استنادا إلى تجربة البنك الدولي في مجال المشروعات في أرمينيا وبلغاريا ومصر ونيجيريا ورومانيا وروسيا ورواندا وسري لانكا وأوغندا ودولة الإمارات العربية المتحدة.
6. البنك الدولي (2008 ب).

جهد. وحيثما يسمح القانون باستخدام البضائع المنقولة كضمان، تستفيد الشركات من هذه الإمكانية. ففي شرق أوروبا وآسيا الوسطى، وهي المنطقة التي شهدت أكبر عدد من الإصلاحات في مجال الحصول على الائتمان خلال السنوات الخمس الماضية، ارتفعت نسبة الشركات التي تستخدم أصولا منقولة كضمانات ارتفاعا ملموسا منذ عام 2005.⁷ وكانت أكبر زيادة من نصيب المعدات وغيرها من الأصول المنقولة المادية كضمانات (الشكل 5-6). وتستخدم أيضا الأصول المنقولة الدوارة مثل الخزون والحسابات المدينة، وإن كان بقدر أقل. وربما أن المؤسسات المالية مازالت تشعر براحة أكبر عند استخدام أصول غير معرضة للتغير بمضي الزمن. علاوة على ذلك، فإن الثقة في استخدام سجل الضمانات بدلا من حيازة الضمان قد تستغرق بعض الوقت قبل أن تتعزز.

إنشاء سجل ضمانات

حيثما يطبق الإطار القانوني اللازم، تكون هناك حاجة إلى سجلات للضمانات تقوم بوظائفها بصورة جيدة كي تستطيع الشركات الاستفادة من القانون وحصل على الائتمان. ويمكن أن تظهر النتائج على وجه السرعة، ففي صربيا، على سبيل المثال، بدأ في منتصف عام 2005 تشغيل سجل الرهون على العقارات المنقولة والحقوق. وقد سجلت 11799 حصة ضمانية في عام 2007 و16974 حصة في عام 2008 و7583 حصة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2009. وتبلغ قيمة الرهون المسجلة نحو 17 مليار دولار. وفي الصين، وبعد 20 شهرا من إنشاء مركز الاستعلام الائتماني ببنك الشعب الصيني (البنك المركزي) سجلا إلكترونيا للحسابات المدينة في عام 2007، تم تسجيل 74453 معاملة إقراض تستخدم الحسابات المدينة كضمان. وذلك لبلغ يزيد مجموع على 5 تريليونات يوان. ويشمل أكثر من 52 في المائة من هذه المعاملات منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة. وقد أنشأت جهات الإقراض المتوسطة والكبيرة في الصين الآن خطوط تمويل باستخدام الحسابات المدينة.⁸

ومع تطبيق الإطار القانوني، ينبغي ألا يكون إنشاء سجل للضمانات أمرا مكلفا. وقد أنشأت بعض الدول الجزرية الصغيرة سجلا في السنوات الأخيرة، ومن بينها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأنشأت غواتيمالا حديثا سجلا قائما على المعاملات الورقية، يعمل أيضا عن طريق الإنترنت. وتستغرق عملية الإصلاح عدة سنوات، وهي تشمل إصدار قانون جديد للمعاملات المشمولة بضمانات،⁹ وبلغ حجم الميزانية الأولى لتشغيل السجل الجديد 86500 دولار أمريكي. إن التكلفة الإجمالية لإنشاء إطار قانوني جديد يشمل سجلا إلكترونيا للضمانات - بما في ذلك

عرض عام

بدء النشاط التجاري

استخراج تراخيص البناء

توظيف العاملين

تسجيل الملكية

الحصول على الائتمان

حماية المستثمرين

دفع الضرائب

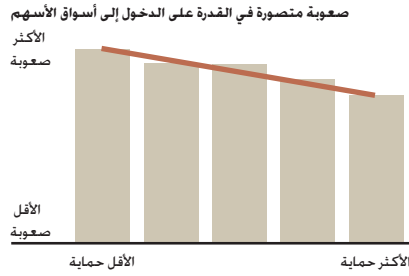
التجارة عبر الحدود

إنفاذ العقود

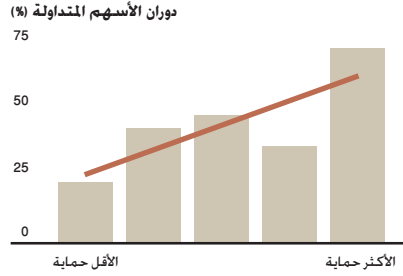
تصفية النشاط التجاري

الشكل 1-7

وجود علاقة ارتباط بين زيادة وسائل حماية المستثمرين وزيادة قدرة الشركات على الدخول إلى أسواق الأسهم من جهة، وتناقص دوران الأسهم المتداولة من جهة أخرى



ترتيب البلدان حسب قوة مؤشر حماية المستثمرين، خميسيات



ترتيب البلدان حسب قوة مؤشر حماية المستثمرين، خميسيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 و 5 في المئة على التوالي، ويستمر مغزاهما الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد. وتم ترتيب البلدان على أساس الصعوبة المتصورة في الفترة على الحصول على تمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، حيث يعتبر المركز 134 الأكثر صعوبة. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والمنتدى الاقتصادي العالمي (2008)، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

النمو والتوسع. وبالنسبة للشركات التي تسعى للحصول على التمويل من خلال أسواق رأس المال، فإن السبل القانونية التي يتيحها القانون لحماية المستثمرين تحظى بأهمية خاصة (الشكل 1-7). وقد أدت الأزمة المالية الراهنة إلى جعل القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال أكثر صعوبة. ويصبح المستثمرون، في الأوقات التي يعتبرها الغموض وعدم اليقين، أكثر قلقاً بشأن المخاطر ذات الصلة بحوكمة الشركات، ويبحثون عن سبل الحماية التي يكفلها القانون لهم. كما أن الأزمات المالية السابقة، مثل الأزمة المالية التي عصفت بشرق آسيا في عام 1997، وسلسلة فضائح الشركات، مثل فضائح شركتي إنرون وورلدكوم، سلطت الضوء على المجالات التي بحاجة إلى تقوية سبل الحماية، وما لا شك فيه أن الدروس المستفادة من هذه التجارب تشكل مصدراً للابتكار والإصلاح في مجال سبل حماية المستثمرين.

وبالرغم من أن القواعد التي تنظم الأحكام المتعلقة بالاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية (self-dealing)، وإساءة استغلال أصول الشركة من جانب مسؤولي الشركة بغرض تحقيق مكاسب شخصية ليست سوى مجال واحد من مجالات حوكمة الشركات، فإنها تحظى بدرجة كبيرة من الأهمية، ولاسيما في البلدان النامية، حيث تنصف ملكية الشركات في العادة بالتركز الشديد¹، وأحد أكثر الأمثلة شيوعاً على الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية يتمثل في معاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions) - وهي تلك المعاملات والصفقات البرمة بين الأشخاص المضطلعين بالأمور الداخلية بالشركة وشركات أخرى تابعة لهم، ويشمل ذلك بيع بضائع أو خدمات إلى الشركة بأسعار مبالغ فيها أو الشراء منها بأسعار بخسة.

وينظر المستثمرون في العادة إلى درجة الشفافية في مثل هذه التعاملات والصفقات

استفاد سرجي، وهو أحد المساهمين من أصحاب حصص الأقلية في جمهورية فيرغيز، من قانون الشركات الجديد الذي صدر في العام الماضي، فالشركة التي استثمر فيها كانت على وشك إبرام صفقة تقتضي رهن عقار كبير لها لدى مجموعة مالية في كازاخستان، وأوحت الشروط أن الرهن لا يقتصر على الضمانة التي تقدمها الشركة، وبفضل القانون الجديد، نجح سرجي وغيره من مساهمي حصص الأقلية، في إلزام مجلس إدارة الشركة بعرض هذه الصفقة على اجتماع غير عادي للجمعية العامة للموافقة عليه، فالقانون الجديد أعطى المستثمرين أصحاب حصص الأقلية صلاحية وقف تنفيذ هذه الصفقة، وحافظ ذلك على 150 مليون دولار أمريكي من أموال الشركة، كما أنه طمأن المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية بأن حقوقهم تتمتع بالحماية. تحتاج الشركات إلى رأس المال حتى يمكنها

الجدول 1-7

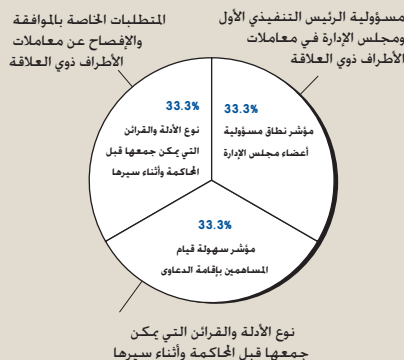
ما هي البلدان الأكثر حماية للمستثمرين - والبلدان الأقل حماية لهم؟

الترتيب	الأقل حماية	الترتيب	الأكثر حماية
174	غامبيا	1	نيوزيلندا
175	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	2	سنغافورة
176	بالاو	3	هونغ كونغ، الصين
177	فيتنام	4	ماليزيا
178	جمهورية فنزويلا البوليفارية	5	كندا
179	جيبوتي	6	كولومبيا
180	سورينام	7	أيرلندا
181	سوازيلند	8	إسرائيل
182	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	9	الولايات المتحدة
183	أفغانستان	10	جنوب أفريقيا

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى مؤشر قوة حماية المستثمرين، للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-7

حماية المستثمرين: حقوق المساهمين أصحاب حقوق الأقلية في معاملات الأطراف ذوي العلاقة ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

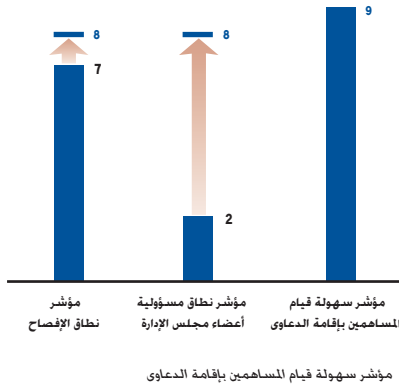


ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

الشكل 3-7

كولومبيا - تضي على طريق الانضمام إلى البلدان العشرة التي تصدر مؤشر حماية المستثمرين

إجمالي التحسن: 2007-2009 (المؤشر 10-0)



الذي عفا عليه الزمن الصادر عام 1882. ويقتضي القانون الجديد موافقة مجلس الإدارة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تمثل نسبة تقل عن 15 في المائة من أصول الشركة. وموافقة المساهمين على المعاملات التي تمثل نسبة تزيد على 15 في المائة منها. ويضع هذا القانون أعضاء مجلس الإدارة تحت طائلة المسؤولية التضامنية عن كافة الأضرار الناجمة عن أية معاملات تنطوي على تضارب في المصالح. ولتعزيز الشفافية، يتيح هذا القانون للمستثمرين من أصحاب حصص الأقلية الحق في الاطلاع على كافة المستندات الداخلية للشركة.

وقامت كولومبيا، وهي أحد البلدان القائمة بالإصلاح في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بإدخال تعديلات على قانون الشركات من خلال إصدار الرسوم رقم 1925. ويوضح هذا المرسوم الأحكام المنظمة لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين. مما أدى إلى تسهيل مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة في مثل هذه الحالات. وينص هذا القانون على أنه في حالة ثبوت مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن أية أضرار لحقت بالشركة نتيجة لما قاموا به، يتعين عليهم تعويض الشركة عن تلك الأضرار والتخلي عن كافة الأرباح التي حققت من وراء هذه المعاملة. وقامت كولومبيا للعام الثالث على التوالي بإصلاحات في مجال تدعيم سبل حماية المستثمرين. وأدى الإصلاح الذي قامت به في العام الماضي إلى انضمام كولومبيا إلى البلدان العشرة المتصدرة لمؤشر قوة حماية المستثمرين - وهي البلدان التي توفر أكثر سبل الحماية للمستثمرين من أصحاب حصص الأقلية ضد ممارسات الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية (الجدول 3-7).

وشهدت منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى تنفيذ ثلاثة إصلاحات. ففي أبريل/نيسان

الأقلية الآن أن يطلعوا على كافة المستندات الداخلية للشركة. سواء بصورة مباشرة أو من خلال مفتش حكومي.

وبذل بلدان آخران في أفريقيا جنوب الصحراء، هما سيراليون ومالي، جهوداً كبيرة لتقوية حقوق المساهمين من أصحاب حصص الأقلية. إذ اعتمدت سيراليون قانوناً جديداً للشركات يتناول متطلبات الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، ومسؤولية أعضاء مجلس الإدارة في حالة أية معاملة تلحق الضرر بالشركة. وينص القانون الجديد الآن على ضرورة موافقة الجمعية العامة العادية على معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وعلى حظر مشاركة الطرف المعني في عملية التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن. علاوة على ذلك، يجيز هذا القانون للقضاة حالياً صلاحية فسخ أي من معاملات الأطراف ذوي العلاقة المحففة أو التي تعود بالضرر على الشركة.

أما مالي فقد أدخلت تعديلات على قانون المرافعات المدنية في مايو/أيار 2009. وتدعم الأحكام الجديدة سبل حماية المستثمرين من خلال زيادة قدرة المساهمين على الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة أثناء نظر المحكمة في دعوى المسؤولية ضد أعضاء مجلس الإدارة.

وجاءت الجمهورية الدومينيكية في المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال. وقد استهدف هذا البلد، الذي حل ضمن البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في العام الماضي، تعزيز سبل حماية المستثمرين كأولوية له في 2009/2008. وأقر البرلمان قانوناً جديداً للشركات في ديسمبر/كانون الأول 2008، ليحل محل القانون التجاري

ديناميكية أسواق رأس المال أو سبل الحماية الخاصة بالمستثمرين الأجانب.

ما هي البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008؟

قامت عشرة بلدان بإصلاحات في مجال تقوية سبل حماية المستثمرين في 2009/2008 (الجدول 2-7). ومرة أخرى، كانت زيادة متطلبات الإفصاح الإصلاح الأكثر شيوعاً. تلاه تنظيم أحكام عملية الموافقة الخاصة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة. وتصدرت رواندا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في هذا المجال. ففي أبريل/نيسان 2009، اعتمد البرلمان قانوناً جديداً للشركات. وينظم القانون الجديد الأحكام المتعلقة بتضارب المصالح. وذلك من خلال اشتراط موافقة المساهمين على أية معاملة من معاملات الأطراف ذوي العلاقة تضم نسبة تزيد على 5 في المائة من أصول الشركة. كما استحدث هذا القانون متطلبات واسعة تلزم مجلس الإدارة بالإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة في التقرير السنوي للشركة. وللمرة الأولى في تاريخ القوانين في رواندا، يحدد القانون قائمة واضحة بواجبات أعضاء مجالس الإدارة.

ويسهل القانون الجديد في رواندا مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة عن الأضرار الناتجة عن صفقات ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة. وفي حالة ثبوت مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن أية أضرار لحقت بالشركة نتيجة لما قاموا به، يتعين عليهم تعويض الشركة عن تلك الأضرار. وإعادة كافة الأرباح التي حققت من وراء هذه الصفقة. وأصبح في مقدور المساهمين من أصحاب حصص

الجدول 2-7

زيادة متطلبات الإفصاح - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

زيادة متطلبات الإفصاح	الجمهورية الدومينيكية، وإندونيسيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان، وتونس، وأوكرانيا
تنظيم الموافقات المتعلقة بصفقات الأطراف ذوي العلاقة	الجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وسيراليون، وتونس، وأوكرانيا
سن قانون جديد للشركات	الجمهورية الدومينيكية، ورواندا، وسيراليون، وأوكرانيا
تسهيل إمكانية مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة	كولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورواندا، وطاجيكستان
إتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات الداخلية بالشركة	الجمهورية الدومينيكية ورواندا
إجازة إلغاء صفقات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين	كولومبيا، ورواندا، وسيراليون، وطاجيكستان
اشتراط قيام جهة خارجية بمراجعة صفقات الأطراف ذوي العلاقة قبل إتمامها	طاجيكستان وتونس
إتاحة إمكانية إجراء مناقشة شفوية مباشرة مع المدعى عليهم والشهود	مالي

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 3-7

ما هي البلدان التي توجد فيها سبل قوية لحماية المستثمرين أصحاب حصص الأقلية - والبلدان التي لا توجد فيها؟

مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)		
الأعلى	الأدنى	
بلغاريا	10	بوليفيا
الصين	10	أفغانستان
فرنسا	10	هندوراس
هونغ كونغ، الصين	10	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
إندونيسيا	10	ملديف
أيرلندا	10	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
ماليزيا	10	بالاو
نيوزيلندا	10	السودان
سنغافورة	10	سوازيلند
تايلند	10	سويسرا

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)

الأعلى	الأدنى	
ألبانيا	9	بيلاروس
كمبوديا	9	بلغاريا
كندا	9	توغو
إسرائيل	9	زمبابوي
ماليزيا	9	أفغانستان
نيوزيلندا	9	جزر مارشال
رواندا	9	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
سنغافورة	9	بالاو
سلوفينيا	9	سورينام
ترينيداد وتوباغو	9	فييتنام

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)

الأكثر سهولة	الأكثر صعوبة	
كينيا	10	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
نيوزيلندا	10	السنغال
كولومبيا	9	الجمهورية العربية السورية
هونغ كونغ، الصين	9	الإمارات العربية المتحدة
أيرلندا	9	جمهورية فنزويلا البوليفارية
إسرائيل	9	الجمهورية اليمنية
موريشيوس	9	غينيا
بولندا	9	المغرب
سنغافورة	9	جيبوتي
الولايات المتحدة	9	جمهورية إيران الإسلامية

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

2009، أقر البرلمان الأوكراني. بعد تسع سنوات من النقاش. القانون الخاص بالشركات المساهمة. وأدى القانون الجديد إلى تقوية سبل حماية حقوق المساهمين أصحاب حصص الأقلية بدرجة كبيرة. حيث يشترط موافقة مجلس الرقابة على المعاملات المبرمة بين الأطراف ذوي العلاقة. ويحظر على هذه الأطراف المشاركة في هذه العملية. ونص القانون الجديد على متطلبات تفصيلية تلزم مجلس الرقابة بالإفصاح عن أي تضارب في المصالح لدى أعضائه. الأمر الذي من شأنه زيادة شفافية أنشطة الشركة. كما يحدد واجبات أعضاء مجلس الرقابة ومسؤولياتهم التضامنية إذا أدت أعمالهم (أو تقاعسهم عن القيام بما يلزم) إلى إلحاق الضرر بالشركة.

وقامت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أيضاً بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال. ففي يوليو/تموز 2008، أقر البرلمان إدخال تعديلات على قانون المؤسسات التجارية لعام 2004. وأدت هذه التعديلات إلى زيادة التزامات الإفصاح. كما غيرت عملية الموافقة المتعلقة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة. ويتعين الآن على أعضاء مجلس الإدارة إصدار معلومات شاملة عن هذه المعاملات في التقرير السنوي. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة إذا كانوا أطرافاً في أية معاملات تلحق الضرر بالشركة مسؤولية تضامنية خاصة. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الهيئة المقدونية للأوراق المالية قرارات من شأنها تقوية المتطلبات الخاصة بقيام الشركات المدرجة لديها بالإفصاح الدوري عن بياناتها.

وقامت طاجيكستان بتنفيذ إصلاحات في هذا المجال للعام الثاني على التوالي. وأدت التعديلات التي أدخلتها على قانون الشركات المساهمة إلى زيادة متطلبات الإفصاح الخاصة بالمعاملات التي تنطوي على تضارب في المصالح. ويسهل القانون الجديد أيضاً قيام المساهمين بمقاضاة أعضاء مجلس الإدارة الذين يتسببون في الإضرار بالشركة. ويتيح لهم طلب فسخ معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين بالشركة.

وواظبت إندونيسيا على تطبيق إصلاحات في هذا المجال للعام الثاني على التوالي. وكانت البلد الوحيد في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الذي قام بإصلاحات في هذا المجال في 2009/2008. وأصدرت الهيئة الإندونيسية للأوراق المالية، التي تستهدف تدعيم متطلبات الإفصاح القوية بالفعل. فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة. قواعد إجرائية تحدد متطلبات جديدة واسعة النطاق خاصة بعمليات الإفصاح الداخلي. وبموجب هذه القواعد. يتعين أن تفصح الشركة عن نطاق أوسع من المعلومات إلى مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة.

وفي تونس. استهدف القائمون على الإصلاح بشكل رئيسي زيادة شفافية أنشطة الشركات.

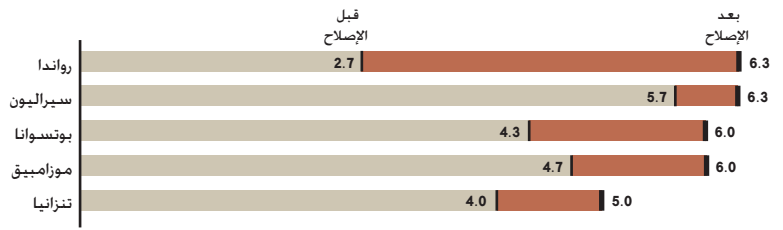
هذه المعاملات.

حيث قام مجلس النواب بتعديل قانون (مجلة) الشركات التجارية في مارس/أذار 2009. وتلزم الأحكام الجديدة لهذا القانون موافقة كل من مجلس الإدارة واجتماع الجمعية العامة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة. كما يحظر على الأطراف المعنية الاشتراك في عملية الموافقة على هذه المعاملات. علاوة على ذلك. ينص القانون على قيام مدقق حسابات خارجي بمراجعة شروط

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 68 إصلاحاً في مجال تقوية سبل حماية المستثمرين في 50 بلداً على مدى السنوات الخمس الماضية. وتقوم البلدان التي تحتل مرتبة مرتفعة على مؤشر

الشكل 5-7
زيادة سبل حماية المستثمرين في أفريقيا نتيجة لقوانين الشركات الجديدة
مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)، 2009-2006



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

إشارات في القوانين إلى "سياق العمل المعتاد". فيلداً مثل سويسرا تلزم الشركات بالإفصاح بصورة تامة عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة. لكن إذا تمت أية معاملة أو صفقة في سياق "الأنشطة اليومية المعتادة" للشركة، فإن الأحكام الخاصة بالإفصاح لا تسري عليها. ولا يضع قانون الشركات ولا قانون الدعاوى تعريفاً وافياً عن تعبير "سياق العمل المعتاد". وفي الغالب، يمكن أن تندرج أية معاملة أو صفقة ضمن هذا الاستثناء، ومن ثم تصبح متطلبات الإفصاح عديمة الجدوى.

تحديد عمليات الموافقات

ثمة خياران أمام البلدان القائمة بالإصلاح التي تريد اشتراط الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة: موافقة مجلس الإدارة (أو مجلس الرقابة) أو موافقة المساهمين. وأياً كان الخيار، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت في هذه العملية - ولا يجوز احتساب أصواتهم.

وفي البلدان التي لديها مؤسسات كبيرة الحجم وأنظمة قانونية حديثة وبنية أساسية جيدة لوسائل الاتصال، مثل فرنسا وسنغافورة، تعتبر موافقة المساهمين الطريق المفضل. لكن في البلدان التي لديها شركات أصغر حجماً وعدد أقل من المساهمين، ثمة اتجاه لتحديد حدود قصوى للموافقة على المعاملات. ففي ألبانيا ورواندا، إذا كانت إحدى معاملات الأطراف ذوي العلاقة - أو مجموعة من هذه المعاملات - تمثل أقل من 5 في المائة من أصول الشركة، يتعين موافقة مجلس الإدارة عليها. أما إذا كانت تمثل أكثر من 5 في المائة من أصول الشركة، يتعين حينئذ موافقة الجمعية العامة للمساهمين. ويتيح هذا النموذج للشركة المرونة في القيام بأنشطتها اليومية المعتادة مع ضمان مشاركة المستثمرين أصحاب حصص الأقلية في القرارات الرئيسية للشركة.

وقد ركزت إصلاحات كثيرة على الوقت الذي تلزم فيه الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة: فبموجب قانون الشركات الجديد في رواندا، يجب الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تزيد قيمتها على 5 في

4-7). وفي السنوات الأخيرة، اتخذ العديد من البلدان المنخفضة الدخل تدابير ماثلة، وتشكل رواندا وسيراليون مثالين على ذلك، حيث أدى قانون الشركات الجديد لديهما إلى تشديد متطلبات الإفصاح وزيادة مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة (الشكل 5-7). وتوفر هذه الإصلاحات سبلاً للحماية القانونية تمس الحاجة إليها دون تحمل تكلفة كبيرة. فتكاليف إقرار قانون الشركات الجديد في رواندا لم تزد على 250 ألف دولار أمريكي. بما في ذلك خدمات الترجمة والتكاليف المصاحبة للعملية التشريعية. وأنفقت سيراليون 150 ألف دولار على المساعدة الفنية، والدعاية والإعلام، والخدمات اللوجستية الأساسية عندما استحدثت قانون الشركات الجديد لديها.

توسيع نطاق متطلبات الإفصاح

ركزت الإصلاحات التي استهدفت زيادة شفافية الأسواق على كل من متطلبات الإفصاح الداخلي والخارجي. وتدعو المتطلبات الخاصة بالإفصاح الداخلي عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة إلى إخطار أعضاء مجلس إدارة الشركة (أو مجلس الرقابة) والمساهمين. أما الإصلاحات المتعلقة بالإفصاح الخارجي فتشمل الإفصاح عن المعاملة إلى سوق المال أو الهيئة المنظمة لسوق المال في غضون 24-72 ساعة بعد المعاملة، والإفصاح عنها في التقرير السنوي للشركة.

وقد قامت الحكومات القائمة بالإصلاح بتوسيع نطاق المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وخمسين نوعيتها. ففي إندونيسيا وجمهورية قبرغيز، على سبيل المثال، يتعين على أعضاء مجالس الإدارة حالياً الإفصاح عن طبيعة المعاملة ومبلغها، وبيان أي تضارب محتمل في المصالح بقدر من التفصيل، وتقديم أية معلومات أخرى ذات صلة يمكن أن تساعد مجلس الرقابة أو المساهمين في اتخاذ قراراته عن دراية وبينة.

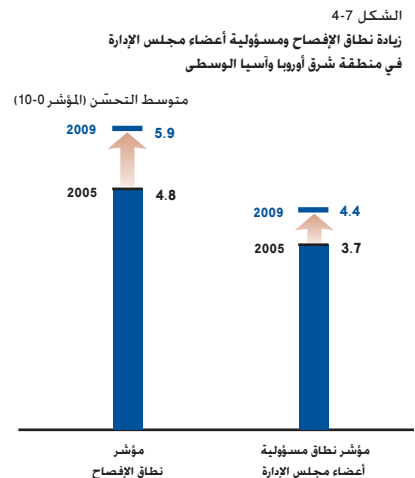
لكن يتعين على البلدان القائمة بالإصلاح أن تحذر من وجود ثغرات قانونية محتملة تسمح للأطراف المعنية بالالتفاف حول متطلبات الإفصاح. وأحد الأمثلة الدالة على ذلك وجود

قوة حماية المستثمرين بحماية المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية ضد ممارسات الاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية من خلال: زيادة الإفصاح، وتوضيح واجبات أعضاء مجلس الإدارة، وتسهيل الاطلاع على المعلومات والمستندات الخاصة بالشركة (الشكل 3-7).

وتشمل الأمثلة على ذلك: نيوزيلندا، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، كما أن لدى هذه البلدان أجهزة قضائية تنسم بالكفاءة وسرعة الاستجابة - والتي بدونها لن يكون للقوانين الجيدة أي تأثير يُذكر على تقوية سبل حماية المستثمرين. ففي سنغافورة، على سبيل المثال، يستغرق إنفاذ أي عقد تجاري في المحكمة في المتوسط 150 يوماً، وهي أقل فترة زمنية على مستوى العالم.

لكن مازال هناك العديد من البلدان التي لا تتيح قوانينها وأجهزتها القضائية سوى سبل حماية جزئية للمستثمرين. وبالرغم من أن القوانين السارية في بلدان، مثل بلغاريا، تنص على متطلبات واسعة بشأن الموافقات والإفصاح، فإنها تفتقر، مثلاً، إلى وجود قواعد واضحة تنظم مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة، ورغم أن بلداناً كالإمارات العربية المتحدة تمتلك قواعد واضحة وصارمة لتنظيم مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة، فإنها تفتقر إلى القواعد المنظمة للإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وإتاحة إمكانية الاطلاع على المعلومات الداخلية للشركة.

لكن، كيف يمكن للبلدان سد هذه الثغرات؟ تظهر الإصلاحات التي تم تطبيقها على مدى السنوات الخمس الماضية وجود بعض الأنماط المشتركة. فقد ركزت البلدان القائمة بالإصلاح في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي قامت بأكثر عدد من الإصلاحات على مستوى العالم في هذا المجال، على زيادة متطلبات الإفصاح وتحديد واجبات واضحة لأعضاء مجالس الإدارة (الشكل



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المائة من أصول الشركة في اجتماع غير عادي للجمعية العامة. وفي المقابل، تشترط القوانين في الكاميرون والسنغال موافقة المستثمرين غير المعنيين (الذين ليست لهم أية مصلحة شخصية في المعاملة أو الصفقة) على كل صفقة بين الشركة وأعضاء مجلس إدارتها. ويبدو ذلك كافياً. لكن القوانين السارية لا تحدد توقيت موافقة هؤلاء المستثمرين غير المعنيين على هذه المعاملات والصفقات. وواقع الأمر أن مجلس الإدارة يجيز كافة معاملات الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية، وينتظر حتى الاجتماع السنوي للجمعية العامة للموافقة عليها. ولذلك، قد لا يصوت المساهمون على المعاملة أو الصفقة إلا بعد مرور أشهر من تاريخ إبرامها - بعد أن تكون قد لحقت أضراراً بالغة بالشركة.

توضيح مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يخضع أعضاء مجالس إدارات الشركات لقواعد وواجبات صارمة نظراً لاعتبارهم مؤتمنين على إدارة أموال الشركات ومسئولين عن تعاقدها مع الغير. فإذا قاموا بإدارة أنشطة الشركة بصورة صحيحة، تتم مكافأتهم. أما إذا أخفقوا في القيام بواجباتهم، فإنهم يتحملون مسؤولية نتائج ذلك.

وبشكل عام، تتبع الحكومات أحد مسارين في تنظيم واجبات أعضاء مجالس الإدارة. فإما أن ينص القانون على قائمة تفصيلية بحقوق وواجبات أعضاء مجالس الإدارة - كما هي الحال في المكسيك² أو أن تضع نظاماً خاصاً لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين. كما هي الحال في جورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي كلا النهجين، يجب على أعضاء مجلس الإدارة في حالة ثبوت مسؤوليتهم تعويض الشركة عن كافة الأضرار التي لحقت بها. وإعادة الأرباح التي حُققَت من وراء هذه الصفقة أو المعاملة.

وهناك قوانين كثيرة تشمل فقط أحكاماً بشأن الشفافية دون أن تحمّل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة التي تعود بالضرر على مصالح المساهمين. ويصدق ذلك على كازاخستان ومولدوفا. حيث تنص القوانين في هذين البلدين على أنه: طالما التزمت الأطراف المعنية بمتطلبات الموافقات والإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة، فإنها لا تتحمل المسؤولية عن الأضرار الناشئة عنها. لكن ذلك يحرم المستثمرين من أصحاب حصص الأقلية من أداة مهمة لحماية مصالحهم ومصالح الشركة التي يستثمرون فيها.

تسهيل إمكانية الحصول على الأدلة

يتمتع المستثمرون من أصحاب حصص الأقلية بالحماية عندما يقوموا برفع دعوى لهم أمام القضاء وتوقع أن تصدر المحكمة حكمها في مدة معقولة. لكن كي يتمكنوا من إثبات صحة دعواهم، يجب أن يكون باستطاعتهم الحصول على الأدلة قبل المحاكمة وأثباتها.

وقد سهلت البلدان القائمة بالإصلاحات للمساهمين من أصحاب حصص الأقلية إمكانية الاطلاع على كافة المستندات الداخلية للشركة قبل المحاكمة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مفتش حكومي. وتتيح إندونيسيا واليابان هذين الخيارين. كما تتيح موزامبيق ورواندا للمساهمين إمكانية الاطلاع على أية مستندات داخلية للشركة باستثناء ما يتعلق بأسرارها. وإذا امتنعت إدارة الشركة عن تقديم المعلومات الكافية، يحق للمساهمين أن يطلبوا من المحكمة تعيين مفتش حكومي يتمتع بكافة الصلاحيات للاطلاع على وثائق ومستندات ودفاتر الشركة. لكن بعض البلدان، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تمتلك قوانين تخول للمساهمين الحق في الاطلاع

على معلومات الشركة.

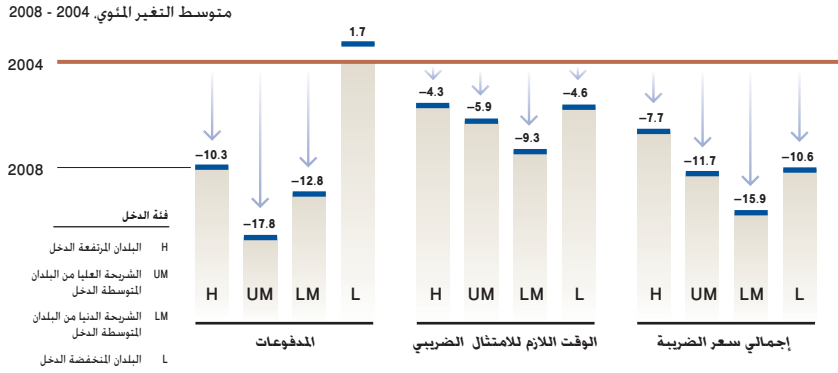
وقامت بلدان أخرى بتسهيل إمكانية الحصول على الأدلة أثناء المحاكمة. إذ قامت مالي بذلك من خلال إدخال تعديلات على قواعدها الإجرائية. وبيات في مقدور المحامين الذين يمثلون المستثمرين حالياً مناقشة المدعى عليهم والشهود مباشرة دون الحاجة إلى موافقة من القاضي المختص.

حواشي

1. La Porta, López-de-Silanes and Shleifer (2008)

2. Johns and Lobet (2007).

104 بلدان قامت بإصلاحات في مجال دفع الضرائب في فترة السنوات 2004 - 2008



ملاحظة: الزيادة المئوية في الدفعوات في البلدان المنخفضة الدخل كانت مدفوعة بتطبيق إصلاح رئيسي واحد في بلد واحد شهد زيادة في الدفعوات بنسبة 60 في المائة في عام 2006. وبدون هذه القيمة الشاذة، فإن متوسط الانخفاض المئوي سيكون في حدود 1.09 في المائة.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

وخلال العام المنصرم حين كانت الأزمة المالية والاقتصادية تعصف ببلدان العالم، واصلت الحكومات المختلفة برامج الإصلاح لتخفيف العبء الضريبي على منشآت الأعمال. وتوسيع الوعاء الضريبي، وتسهيل الامتثال. وكان عدد البلدان التي طبقت إصلاحات أكبر من عدد تلك التي نفذت إصلاحات في أي سنة ماضية. وخفضت بلدان قليلة، مثل روسيا وكوريا، أسعار الضريبة على دخل الشركات أو عجلت في برامج الإصلاح المقررة سابقا في إطار برنامج لتحفيز الاقتصاد. وفي العديد من البلدان، استفادت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من إجراءات التصدي للأزمة. فقد سعت أستراليا، على سبيل المثال، إلى تشجيع الاستثمار في الأصول عن طريق زيادة معدلات مخصصات رأس المال.³ وقام 12 بلدا آخر بتطبيق إجراءات ماثلة، من بينها الجمهورية التشيكية وكوريا ولبنان. وخفضت خمسة بلدان من

الخدمات لمنشآت الأعمال مرافق البنية التحتية والتعليم وغير ذلك من المرافق والمنافع الرئيسية لتحقيق هدف مشترك هو إقامة مجتمع مزدهر منظم وجيد الأداء، ويؤثر كثير من الخدمات على منشآت الأعمال تأثيرا مباشرا. بدءا من تسجيل الشركات والأراضي إلى التقاضي في المحاكم، ويجب أن تقوم الأغلبية العظمى من الشركات بفرض ضرائب لتمويل هذه الخدمات. ويتمثل التحدي أمام الحكومات في العثور على وسيلة للقيام بذلك بما يضمن توفر الإيرادات العامة مع تشجيع الامتثال في الوقت ذاته.

وقد حددت منشآت الأعمال حول العالم الضرائب مجالا ترغب بشدة في أن تقوم حكوماتها بإصلاحه.² إن من شأن أسلوب تحصيل حكومة ما الإيرادات أن يحدث أثرا مهما على أنشطة الأعمال وعلى النمو، وما يمثل تحديا في أوقات الرخاء يصبح أكثر تعقيدا حين تسوء الأوضاع. فقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى زيادة الديون الحكومية ومعدلات البطالة في أنحاء العالم. والسؤال القائم أمام كثير من الحكومات هو كيفية ضمان تدفق الإيرادات العامة مع مساندة الانتعاش الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو الشركات واستثماراتها.

ويقاس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموع العبء الضريبي الذي تحمله شركة نمطية صغيرة أو متوسطة الحجم إضافة إلى عدد المدفوعات ومجمل الوقت الذي تستغرقه في الامتثال لقوانين الضرائب خلال سنة معينة (الشكل 2-8). ثم يقارن بين مختلف الأنظمة الضريبية ويتبع الإصلاحات المطبقة في أنحاء العالم من وجهة نظر الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، وهو لا يقيس السلامة المالية للاقتصاد، ولا أوضاع الاقتصاد الكلي التي تقوم الحكومات في ظلها بجمع الإيرادات، ولا تقديم الخدمات العامة المدعومة بالضرائب.

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

دفع الضرائب

في مصر الفرعونية، كان الفرعون في عصر الأسرة الثامنة عشر يرسل جامعي الضرائب لتحصيل الضريبة ثلاث مرات سنويا. وكان يرافقه كاتب لمسك الدفاتر، وكان الكاتب يسجل أسماء المزارعين ويقيس مساحة حقولهم. وفي الزيارة الثانية، كان الكاتب وجامعو الضرائب يفحصون المحصولات الجديدة. ومن هذه الزيارة كانوا يحتسبون مقدار الضرائب المستحقة، ويقوم محصلو الضرائب بالزيارة الثالثة خلال موسم الحصاد لجمع حصة الفرعون. وكانت الضرائب تدفع في صورة أجولة من الحبوب.¹

إن الحكومات تحتاج إلى إيرادات لتقديم مختلف الخدمات العامة للمجتمع. وتتيح هذه

الجدول 1-8

ما هي البلدان التي تتسم بسهولة دفع الضرائب - والبلدان المتسمة بالصعوبة؟

الترتيب الأكثر سهولة	الترتيب الأكثر صعوبة	الترتيب
ملديف	1	جامايكا
قطر	2	موريتانيا
هونغ كونغ، الصين	3	غامبيا
الإمارات العربية المتحدة	4	بوليفيا
الإمارات سنغافورة	5	أوزبكستان
أيرلندا	6	جمهورية أفريقيا الوسطى
المملكة العربية السعودية	7	جمهورية الكونغو
عمان	8	أوكرانيا
نيوزيلندا	9	جمهورية فنزويلا
كبيرباس	10	البوليفارية
		بيلاروس

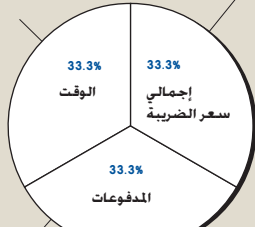
ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد مرات الدفع، والوقت، وإجمالي سعر الضريبة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-8

دفع الضرائب: الامتثال الضريبي في شركة صناعية محلية
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

عدد الساعات اللازمة سنويا لإعداد الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب
الالتزامات الضريبية للشركة كنسبة مئوية من الأرباح قبل تحمل كافة الأعباء الضريبية



عدد المدفوعات الضريبية سنويا

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

الجدول 2-8

تخفيض أسعار الضرائب - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

تخفيض ضريبة أرباح الشركات	الجزائر، وبنغلاديش، وبنين، وبنرواي دار السلام، والرأس الأخضر، وفيجي، وأيسلندا، وإسرائيل، وكازاخستان، وكوريا، وكوسوفو، والجبل الأسود، والفلبين، والاتحاد الروسي، وأستراليا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسودان، وتيمور-ليشتي، وتوغو، وفيتنام
تبسيط عملية دفع الضرائب	أنغولا، وبيلاروس، وبلجيكا، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وفنلندا، وغواتيمالا، والأردن، وجمهورية فيرغيز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولبنان، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والمكسيك، وبيرو، وبولندا، وسيراليون، وتايوان (الصين)، وتونس
تنقيح قانون الضرائب	جيبوتي، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وجمهورية فيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وعمان، وسيراليون، والسودان، وتيمور-ليشتي، وتونغا، وأوزبكستان، وفيتنام
تخفيض ضرائب العمال أو الاشتراكات الإلزامية	بلجيكا، وبنين، والجمهورية التشيكية، وكازاخستان، وجمهورية فيرغيز، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومولدوفا، والجبل الأسود، وبولندا
إلغاء نوع أو أكثر من الضرائب	الكاميرون، وجيبوتي، وجمهورية فيرغيز، وجنوب أفريقيا، والسودان، وتيمور-ليشتي، وفيتنام

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الضرائب المفروضة عن طريق جميع ضرائب أو إلغائها. واعتمد 12 بلدا قوانين ضريبية جديدة أو عدل جذريا القوانين القائمة بغية تبسيط الإجراءات وتحديث الأنظمة الضريبية. وتشمل هذه البلاد جيبوتي وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وجمهورية فيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلطنة عمان وسيراليون والسودان وتيمور ليشتي وتونغا وأوزبكستان وفيتنام.

وتصدرت تيمور ليشتي قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008. وبدأ سريان قانون ضريبي جديد في يوليو/تموز 2008. مغيرا النظام الضريبي لمنشآت الأعمال. وخفض القانون سعر الضريبة على الأرباح من 30 في المائة إلى 10 في المائة، وسمح بشطب جميع الأصول القابلة للإهلاك في سنة الشراء. وألغى الضريبة الدنيا البديلة والاستقطاعات الضريبة على الفوائد (الجدول 3-8). وتدفع الضريبة على الشركات الآن كل ثلاثة أشهر بدلا من كل شهر حين يقل رقم الأعمال عن المليون دولار. وتستخدم قواعد مبسطة لاحتسابها. وانخفض الوقت اللازم لدفع الضرائب 364 ساعة سنويا.

وجاءت المكسيك في المركز الثاني بفضل تطبيق نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات عن الضرائب على الأجور والضرائب العقارية والتأمينات الاجتماعية. وخفضت هذه الإصلاحات عدد المدفوعات سنويا بواقع 21 ليصل إلى 6.

وللسنة الثالثة على التوالي شهدت منطقة شرق أوروبا وآسيا الوسطى أكبر عدد من الإصلاحات مع قيام 10 بلدان بالإصلاح. فقد خفضت كازاخستان سعر الضريبة على

إنها مطحونة بين الشركات المنافسة لها الصغرى غير الرسمية وتلك الكبرى التي قد تساعدها مواردها الضخمة في المزيد من الفعالية في الحديث مع الحكومة ومن ثم في الحصول على امتيازات ضريبية كبرى.

وعلى الصعيد العالمي، فإن البلدان التي تسهل من دفع الضرائب تركز في العادة على خفض أسعار الضرائب إلى جانب توسيع الأوعية الضريبية وتبسيط الإدارة الضريبية وزيادة كفاءتها وفرض ضريبة واحدة على كل وعاء ضريبي. وتتمثل هذه البلدان كذلك في توفير أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات والسداد، وهو ما من شأنه التخفيف من العبء الضريبي على الشركات مع تسهيل المتطلبات الإدارية.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

في الفترة بين الثاني من يونيو/حزيران 2008 وأول يونيو/حزيران 2009، قام 45 بلدا بتسهيل دفع الضرائب على منشآت الأعمال. وزيادة 20 بلدا تقريبا مقارنة بالسنة السابقة.¹⁰ وأسهمت الإصلاحات في تلك الفترة في تخفيف العبء الضريبي على منشآت الأعمال وتبسيط إجراءات الامتثال. وخفض 20 بلدا أسعار ضريبة الشركات في حين خفض 9 بلدان أسعار الضريبة الخاصة بالعاملين (الجدول 2-8). وتركزت فئة ثانية من الإصلاحات على تسهيل تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة. وقام 14 بلدا، وهو رقم يزيد على أي سنة ماضية، بتطبيق أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات والسداد. وخفض 7 بلدان عدد

أسعار الضريبة على الممتلكات، وهي الدمرك وهولندا والنيجر والبرتغال وسنغافورة.

غالبا ما كانت الإصلاحات الضريبية في الماضي جزءا من تصدى الحكومة للأزمات المالية أو الاقتصادية. فخلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، كانت سنغافورة من البلدان التي طبقت إصلاحات ضريبية واسعة لمواجهة الركود الاقتصادي. إذ قلصت تكلفة النشاط التجاري من خلال سلسلة من التخفيضات والمستردات والإعفاءات الضريبية التي طبقت خلال الأزمة. وخفضت كذلك عدد المدفوعات بإلغاء رسم التمتع على جميع المستندات.⁴ ومازالت سنغافورة اليوم من أسهل الأماكن التي تدفع فيها الضرائب حسب مقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ولحجم العبء الضريبي على منشآت الأعمال أهمية للاستثمار والنمو. فحين تكون الضرائب مرتفعة والأرباح ذات الصلة منخفضة، يزيد الحافز لخروج منشآت الأعمال من القطاع الرسمي للاقتصاد. وتظهر دراسة حديثة أن ارتفاع أسعار الضرائب مرتبط بانخفاض الاستثمارات الخاصة وعدد منشآت الأعمال في القطاع الرسمي. ويرتبط ارتفاع سعر الضريبة على دخل الشركات الفعلي بواقع 10 نقاط مئوية بانخفاض "نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي" بنحو نقطتين مئويتين. كذلك يرتبط الارتفاع هذا بهبوط معدل بدء النشاط التجاري بحوالي نقطة مئوية واحدة.⁵ وتشير بحوث أخرى إلى أن الزيادة في سعر الضريبة على دخل الشركات القانوني بنسبة نقطة مئوية من شأنها أن تخفض الأرباح المحلية للاستثمارات القائمة بنسبة 1.31 نقطة مئوية في المتوسط⁶ وتؤدي إلى زيادة متوسط "نسبة الدين إلى الأصول" مقدارها 18 نقطة مئوية (وهذا من أسباب انخفاض الأرباح).⁷ بالإضافة إلى ذلك، تؤدي زيادة سعر الضريبة على دخل الشركات الفعلي بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى انخفاض احتمال إنشاء شركة فرعية في بلد ما بنسبة 2.9 نقطة مئوية.⁸

وعلاوة على الضرائب المدفوعة، هناك تكاليف للامتثال للقوانين الضريبية وإدارة مصلحة الضرائب. فعلى مستوى العالم، تقضي المنشأة النشطة الصغيرة أو المتوسطة الحجم في المتوسط 3 أيام عمل شهريا للامتثال للالتزامات الضريبية، وذلك حسب مقاييس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وحين يفرض الامتثال الضريبي أعباء ثقيلة من حيث التكلفة والوقت، فقد يثبط الاستثمار ويشجع على التحول إلى القطاع غير الرسمي.⁹ وفي البلدان النامية بشكل خاص، يسهم القطاع غير الرسمي الكبير في حرمان الشركات الصغيرة والمتوسطة الرسمية من تكافؤ الفرص. حيث

الجدول 3-8
تخفيضات رئيسية في أسعار ضرائب أرباح الشركات في 2009/2008

المنطقة	معدل التغيير في ضريبة أرباح الشركات (%)
شرق آسيا والمحيط الهادئ	بروني دار السلام 25.5 إلى 23.5 فيجي من 31 إلى 29 الفلبين من 35 إلى 30 تيمور ليشتي من 30 إلى 10 فييتنام من 28 إلى 25
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	كازاخستان من 30 إلى 20 كوسوفو من 20 إلى 10 الجبل الأسود من 15 إلى 9 الاتحاد الروسي من 24 إلى 20
أفريقيا جنوب الصحراء	بن من 38 إلى 30 الرأس الأخضر من 30 إلى 25 السودان من 30 إلى 15 توغو من 37 إلى 30
البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	أيسلندا من 18 إلى 15 الجمهورية الكورية من 25 إلى 22 إسبانيا من 32.5 إلى 30
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الجزائر من 25 إلى 19 إسرائيل من 29 إلى 27، ثم إلى 26 ¹
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين من 31.5 إلى 35، ثم إلى 32.5 ¹
جنوب آسيا	بنغلاديش من 40 إلى 37.5

أ. تغير السعر الإجمالي مرين خلال الفترة بين 2008 و 2009.
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

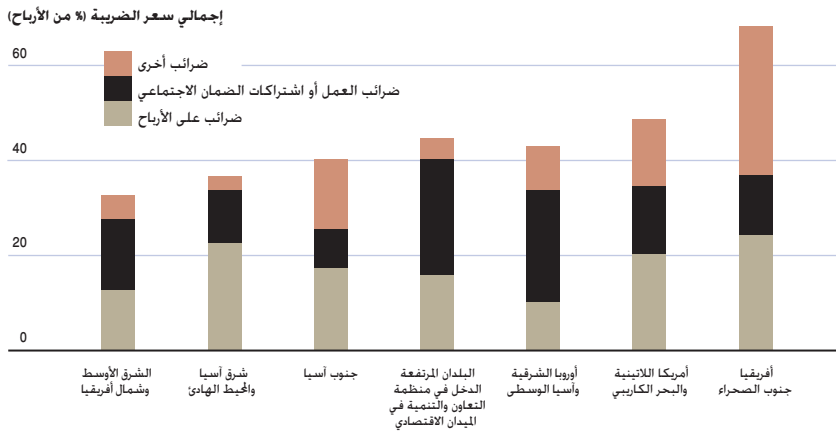
الأراضي. وقامت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتجميع ثلاث ضرائب في إقرار ضريبي واحد وتحسين عملية الإيداع والتوظيف في مأموريات مصلحة الضرائب. وقامت تايبان (الصين) بتوسيع النظام الإلكتروني لتقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة وسدادها. وفي تيمور ليشتي وتوغا وفييتنام، بدأ سريان قوانين جديدة بشأن الضريبة على الدخل. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استمر الاتجاه نحو خفض أسعار ضريبة الشركات وتنفيذ أنظمة إلكترونية. وقام الأردن

أمرا أكثر سهولة. وسهلت سيراليون من الامتثال الضريبي وزادت درجة الشفافية عن طريق الإصلاحات الإدارية في مصلحة الضرائب وتطبيق قانون موحد للضرائب على الدخل أصبح متاحا على الإنترنت حاليا.

وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، انضمت بروناي دار السلام وفيجي والفلبين وفييتنام إلى تيمور ليشتي في خفض أسعار الضريبة على دخل الشركات. وخفضت فييتنام هذه الضريبة بنسبة 25 في المائة وألغت أيضا الضريبة الفرعية على الدخل من نقل ملكية

الشكل 3-8

إجمالي العبء الضريبي مازال الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الشركات 10 نقاط مئوية. كذلك خفضت كوسوفو والجبل الأسود وروسيا سعر الضريبة على الشركات. وقام كل من كازاخستان وجمهورية قيرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومولدوفا والجبل الأسود وبولندا بخفض أسعار الضريبة على العاملين والاشتراكات الإجبارية التي يدفعها صاحب العمل. وأصبحت التحويلات واضحة على مستوى المنطقة. فقد كان صاحب العمل هو الذي يتحمل في العادة العبء الضريبي الأكبر من خلال الضريبة على العاملين. لكن هذا الاتجاه بدأ ينعكس مساره حيث شهدت المنطقة 55 في المائة من إصلاحات الضريبة على العاملين خلال العامين الماضيين.

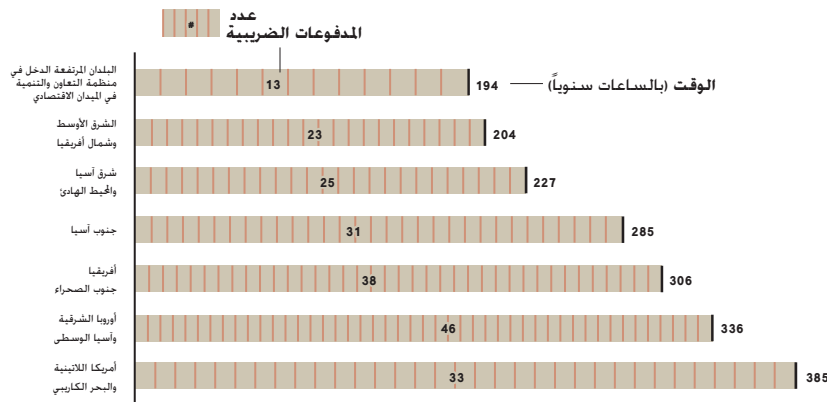
ويزداد استخدام الأنظمة الإلكترونية في المنطقة. ففي بيلاروس، دخلت البوابة الإلكترونية للضرائب حيز التشغيل الكامل أمام الممولين. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أصبح النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات إلزاميا لجميع الضرائب. وفي السنوات الأربع الماضية، أسفرت تغييرات كتلك عن خفض متوسط عدد المدفوعات الضريبية في المنطقة بمقدار 4 والوقت اللازمة للامتثال الضريبي حوالي 6 أيام. وساعدت إصلاحات أخرى أيضا على تبسيط الامتثال الضريبي. وطبقت كازاخستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأوزبكستان قوانين ضريبية جديدة. كذلك فعلت جمهورية قيرغيز التي ألغت بعض الضرائب أيضا.

وشكلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نحو خمس إجمالي عدد الإصلاحات في العام الماضي. وجاء هذا في الوقت المناسب لمنطقة مازالت منشآت الأعمال فيها تواجه أعلى متوسط للعبء الضريبي في العالم (الشكل 3-8). فالشركات الأفريقية يجب أن تدفع في المتوسط 67 في المائة من أرباحها للضرائب والاشتراكات الإلزامية وتقتضي 38 يوما كل عام في الامتثال الضريبي حيث يصل عدد المدفوعات والإقرارات الضريبية إلى 38.

وخفضت بن والرأس الأخضر والسودان وتوغو سعر الضريبة على الشركات بمعدل 8.75 نقطة مئوية. وخفضت بن أيضا سعر الضريبة على العاملين بمقدار 4 نقاط مئوية. وسن السودان قانونا ضريبيا جديدا وخفض الضريبة على الأرباح الرأسمالية بنسبة 5 نقاط مئوية وألغى ضريبة إضافية على العاملين. وألغت جنوب أفريقيا رسم التمغة. وألغت الكاميرون الشركات الجديدة من ضريبة ترخيص مزاوله النشاط التجاري لمدة عامين. وأصبحت الأنظمة الإلكترونية لتقديم الإقرارات أكثر شيوعا في أنحاء المنطقة. وطبقت أنغولا وكينيا هذه الأنظمة ما جعل من دفع الضرائب

الشكل 4-8

دفع الضرائب يستغرق أطول فترة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

الجدول 4-8

ما هي البلدان التي بها أكثر عدد من مرات دفع الضرائب وأقل وقت لاستيفاء عملية الدفع - وما هي البلدان التي بها أعلى نسبة أو أدنى نسبة إجمالي سعر ضريبة؟

المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
الأقل عدداً	الأكثر عدداً		
مليديف	1	كوت ديفوار	66
قطر	1	صربيا	66
السويد	2	جمهورية فنزويلا البوليفارية	71
النرويج	4	جامايكا	72
سنغافورة	4	جمهورية قبرغيز	75
المكسيك	5	الجيل الأسود	89
تيمور-ليشتي	6	أوزبكستان	106
كيريبياس	6	بيلاوس	107
موريشيوس	7	رومانيا	113
	7	أوكرانيا	147
الوقت (بالساعات سنوياً)			
الأكثر سرعة	الأكثر بطئاً		
مليديف	0	موريتانيا	696
الإمارات العربية المتحدة	12	أوكرانيا	736
البحرين	36	جمهورية فنزويلا البوليفارية	864
قطر	36	بيلاوس	900
جزر البهاما	58	نيجيريا	938
لكسمبرغ	59	أرمينيا	958
عمان	62	فيتنام	1,050
سويسرا	63	بوليفيا	1,080
نيوزيلندا	70	الكاميرون	1,400
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	75	البرازيل	2,600
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)			
الأدنى	الأعلى		
تيمور-ليشتي	0.2	طاجيكستان	85.9
فانواتو	8.4	موريتانيا	86.1
مليديف	9.1	أوزبكستان	94.9
ناميبيا	9.6	بيلاوس	99.7
قطر	11.3	الأرجنتين	108.1
الإمارات العربية المتحدة	14.1	جمهورية أفريقيا الوسطى	203.8
المملكة العربية السعودية	14.5	سيراليون	235.6
البحرين	15.0	بوروندي	278.6
جورجيا	15.3	غامبيا	292.4
الكويت	15.5	جمهورية الكونغو الديمقراطية	322.0

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بتبسيط النماذج الضريبية وطبق نظاماً إلكترونيًا لتقديم الإقرارات والسداد. وطبق لبنان أيضاً نظام الدفع الإلكتروني. وفي تونس، أصبح من اللازم على جميع الشركات بدءاً من عام 2009 التي لا يقل حجم رقم أعمالها عما يعادل 1.5 مليون دولار أن تستخدم نظاماً إلكترونيًا للضرائب. وخفضت الجزائر وإسرائيل أسعار الضريبة على الشركات. وقامت سلطنة عمان بتطبيق قانون جديد للضريبة على الدخل. وحلت ضريبة جديدة للقيمة المضافة في كل من جيبوتي وجمهورية إيران الإسلامية محل ضريبة المبيعات.

ومن بين البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زاد كل من بلجيكا وفنلندا وأسبانيا من تسهيل النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد. وخفضت أيسلندا وكوريا وأسبانيا أسعار الضريبة على الدخل. وقامت الجمهورية التشيكية بتطبيق نظام الإقرار الإلكتروني على جميع الضرائب، ما خفض وقت الامتثال بمقدار 317 ساعة، وخفضت نسبة الأشتراك في التأمينات الاجتماعية من 8 في المائة إلى 6.5 في المائة.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عززت معظم الإصلاحات الرئيسية من الأنظمة الإلكترونية. ويعد هذا تطوراً مشجعاً حيث إن منشآت الأعمال بالمنطقة تنفق أكبر متوسط للوقت على سداد الضرائب وتقديم الإقرارات (الشكل 4-8). وبخلاف الإصلاحات التي طبقتها المكسيك، زادت بيرو من تيسير سداد ضريبة القيمة المضافة عن طريق تزويد الممولين ببرنامج كمبيوتر مجاني. وقامت مصلحة الضرائب في كولومبيا بتحديث نظام السداد الإلكتروني للسماح بتقديم الإقرارات والسداد إلكترونياً لضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة. وطبقت غواتيمالا إجراءات ترض استخدام أنظمة إلكترونية لتقديم الإقرارات وسداد الضرائب، الأمر الذي خفض عدد المدفوعات بمقدار 14 دفعة.

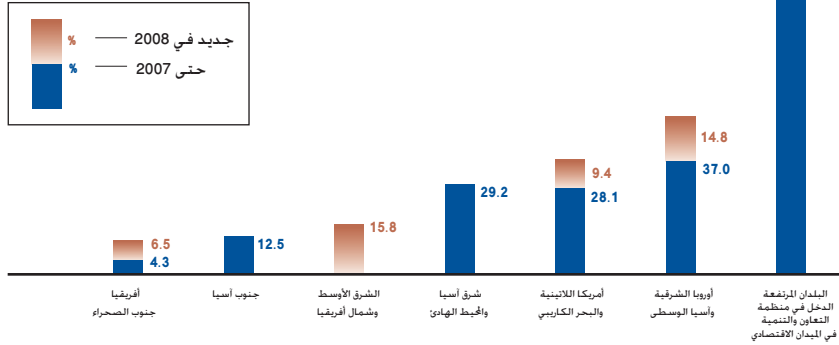
وقامت سانت فنسنت وجزر غرينادين بخفض سعر الضريبة على دخل الشركات من 37.5 في المائة إلى 35 في المائة عام 2008 وإلى 32.5 في المائة في عام 2009.

وفي جنوب آسيا، لم تقم سوى بنغلاديش بتطبيق إصلاحات، حيث خفضت سعر الضريبة على الشركات من 40 في المائة إلى 37.5 في المائة، وقام بلد واحد فقط، هو ليتوانيا، بزيادة سعر الضريبة على دخل الشركات، حيث ارتفع هذا السعر من 15 في المائة إلى 20 في المائة عام 2009. وزادت جمهورية الكونغو الديمقراطية ضريبة المبيعات من 13 في المائة إلى 15 في المائة، وقام بلدان اثنتان بزيادة الضريبة على

الشكل 5-8

التوجه نحو استخدام الأنظمة الإلكترونية - قيام مزيد من البلدان بمكنة الأنظمة الضريبية عبر الإنترنت

نسبة البلدان التي يمكن فيها تقديم الإقرارات وسداد المدفوعات الضريبية عبر الإنترنت (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

البلدان النامية. وفي السنوات الخمس الماضية، قام 31 بلدا بتطبيق أنظمة إلكترونية شاملة إلى حد كبير، ويقوم 14 بلدا آخر بتطبيق نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات أو للسداد أو قام بذلك لتو ويشجع الممولين على استخدامه.

وحرص بلدان كثيرة على استغلال التكنولوجيا في تسهيل دفع الضرائب، وذلك لسبب منطقي. فمن شأن الأنظمة الضريبية الإلكترونية، إذا تم تنفيذها بشكل سليم واستخدامتها الشركات، أن تسرع من الإجراءات وتحسن من بيانات التحصيل وتخفف من نسبة الخطأ. وفي الولايات المتحدة، كانت نسبة الخطأ في عام 2009 تقل عن 1 في المائة في الإقرارات المعدة والمقدمة إلكترونيا، لكن حوالي 20 في المائة في الإقرارات الورقية.¹⁵ غير أن الممولين ربما يتحولون ببطء إلى التكنولوجيا الجديدة، وفي كثير من البلدان النامية، مازال توفّر إمكانية استخدام الإنترنت يمثل عقبة. لكن اعتماد هذه الأنظمة الجديدة قد يكون بطيئا لأسباب مشتركة في بلدان تقع في جميع مستويات التنمية والنمو.

أهم هذه الأسباب أن الممولين يحتاجون إلى الثقة في نظام الدفع، ويتطلب ذلك أنظمة أمنية عالية الجودة لحماية البيانات، ويتطلب أيضا قوانين تعالج المخاوف المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وتتيح إمكانية التوقيع الإلكتروني. ويمكن تنفيذ الدفع الإلكتروني بعدة وسائل من بينها عن طريق الإنترنت، وهناك وسيلة أخرى هي عن طريق التحويل المصرفي الإلكتروني المنتشر في مختلف المناطق ومستويات الدخل. لأسباب يرجع أغلبها إلى أن الممولين يعتبرونه أقل تعرضا للمخاطر الأمنية.

وفي لبنان، يمكن للممولين الدفع إلكترونيا عن طريق أي مكتب بريد. وفي تونس، أدخلت الحكومة في البداية خيارا وسطا يسمح

سعرا موحدا للضريبة بنسبة 20 في المائة على ضريبة دخل الشركات مقابل 32 أو 40 في المائة من قبل، وطبقت كذلك نظام الإقرار الإلكتروني والربط الضريبي الذاتي.¹² وارتفعت إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة 46 في المائة وحصيلة ضريبة الشركات 24.7 في المائة. وحولت موريشيوس من سعر للضريبة مؤلف من عدة درجات إلى سعر موحد مع وعاء ضريبي أوسع، ونظمت أيضا الإدارة الضريبية وحولتها إلى إدارة إلكترونية. وفي العام التالي، تجاوزت حصيلة ضريبة الشركات التوقعات بنسبة 13.5 في المائة.¹³

وكان الإصلاح الضريبي في جورجيا عام 2008 متعدد الأوجه حيث استهدف ضرائب مختلفة في الوقت ذاته. فقد خفضت جورجيا أسعار ضريبة الشركات وألغت الضريبة الاجتماعية وطبقت نظام الإقرار الإلكتروني، مما أدى إلى تخفيض عدد المدفوعات الضريبية والعبء الضريبي، ويؤدي تسيسر الامتثال أيضا إلى تقليل عبء إنفاذ القوانين. إذ أظهرت استطلاعات لرأي منشآت الأعمال أن متوسط عدد الزيارات أو الاجتماعات المطلوبة مع مأموري الضرائب هبط من 8 في عام 2005 إلى 0.4 فقط في عام 2008.¹⁴

التحول إلى الأنظمة الإلكترونية

يقدم حوالي 70 من بين 183 بلدا يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للشركات خيار النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد (الشكل 5-8). وفي 56 بلدا، تستخدم نسبة كبيرة من منشآت الأعمال الأنظمة الإلكترونية. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فجميع البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستثناء بلد واحد تسمح للشركات باستخدام النظام الإلكتروني لتقديم الإقرارات والسداد، لكن الاتجاه يتزايد أيضا بين

العاملين ونسبة الاشتراكات الإجبارية، وهما سانت فنسنت وجزر غرينادين بنسبة نقطة مئوية واحدة، وتونس بنسبة 1.07 نقطة مئوية. وزادت رومانيا أسعار 3 ضرائب على العاملين. وطبقت 3 بلدان ضرائب جديدة، فقد فرضت بروناي دار السلام ضريبة على المباني التجارية بنسبة 12 في المائة، وبدأ سريان ضريبة جديدة للمساهمة في مكافحة المخدرات في جمهورية فنزويلا البوليفارية عام 2008. وطبقت كمبوديا اشتراكا جديدا في التأمينات الاجتماعية.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في السنوات الخمس الماضية، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 171 إصلاحا في مجال دفع الضرائب في 105 بلدان في مختلف أنحاء العالم، وهي إصلاحات تستهدف تيسير الامتثال الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقد أدركت بلدان متنوعة مطابقة للإصلاحات، مثل مصر وموريشيوس وتركيا، أهمية الإصلاح الضريبي في تعزيز النمو الاقتصادي والاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية، ومحاربة البطالة، وتحقيق الإدارة العامة (الحكومة) الرشيدة. وعند إصلاح نظمها الضريبية، سعت هذه البلدان إلى إلغاء العديد من الإعفاءات، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحديث نظمها الضريبية.

تسهيل الامتثال عن طريق إصلاحات واسعة النطاق

تستهدف إصلاحات ضريبية عديدة تبسيط القوانين الضريبية وزيادة تيسير امتثال الشركات للإجراءات الحكومية، ومن الخطوات الجريئة التي اتخذت في هذا المجال، إلغاء الإعفاءات الضريبية الدائمة والمؤقتة، وغير ذلك من أشكال المعاملة الخاصة لمنشآت الأعمال بمختلف أشكالها، وذلك بهدف تحقيق المعاملة المتساوية لجميع المنشآت. إن إلغاء الإعفاءات الضريبية يمكن أن يكون أمرا عسيرا حيث أنها غالبا ما تستخدم كحواجز ضريبية لتحقيق أهداف معينة. وتظهر تجارب الإصلاح في بلدان مثل مصر وجورجيا وموريشيوس وتركيا أن الأمر يتطلب إرادة سياسية والمشاركة من أصحاب المصلحة كي يكتب لها النجاح.

ولدى جامايكا درس أيضا لتبادل الاستفادة به. فخلال الإصلاح الذي طبقته عام 1986 للضريبة الموحدة استخدمت حجة الإنصاف للتغلب على المعارضة لهذا الإصلاح. وألغت 17 نوعا من أنواع الخصم الضريبي و44 نوعا من أنواع الإعفاءات.¹¹ وفي عام 2005، ألغت مصر جميع الإعفاءات الضريبية وفرضت

- .11 .(2006) Hadler, Moloi and Wallace
 .12 .البنك الدولي (2006).
 .13 .Cuttaree, (مرجع على وشك الصدور).
 .14 .استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
 .15 .Kim Dixon, "Electronic Tax Filing Jumps 19 Percent-IRS," Reuters, April 30, 2009, http://uk.reuters.com/article/idUKN3032076020090430
 .16 .(1998) Wongtrakool

هذا لن ينطبق في المستقبل إلا على مقدمي الإقرارات لأول مرة. إن تبادل المكاسب الناجمة عن الكفاءة الإدارية لهو وسيلة لتشجيع دافعي الضرائب على استخدام النظام.

حواشي

1. Oracle Education Foundation, ThinkQuest, "Daily Life of the Egyptians," http://thinkquest.org/library
2. (2008) PricewaterhouseCoopers
3. (2009) Commonwealth of Australia
4. (2009) Chew
5. Djankov وآخرون, (مرجع على وشك الصدور)
6. (2008) Huizinga and Laeven
7. (2008) Huizinga, Laeven and Nicodème
8. (2008) Nicodème
9. Everest-Phillips and Sandall and de (2009) Mooij and Nicodème
10. يسجل تقرير هذا العام جميع الإصلاحات التي لها تأثير على المؤشرات الخاصة بدفع الضرائب في الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ومايو/أيار 2009. وحيث إن دراسة الحالة التي تمثل الأساس لمؤشرات دفع الضرائب تشير إلى السنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. فإن الإصلاحات المطبقة في الفترة من يناير/كانون الثاني 2009 إلى مايو/أيار 2009 مسجلة في تقرير هذا العام. لكن أثارها ستظهر في بيانات تقرير العام القادم.

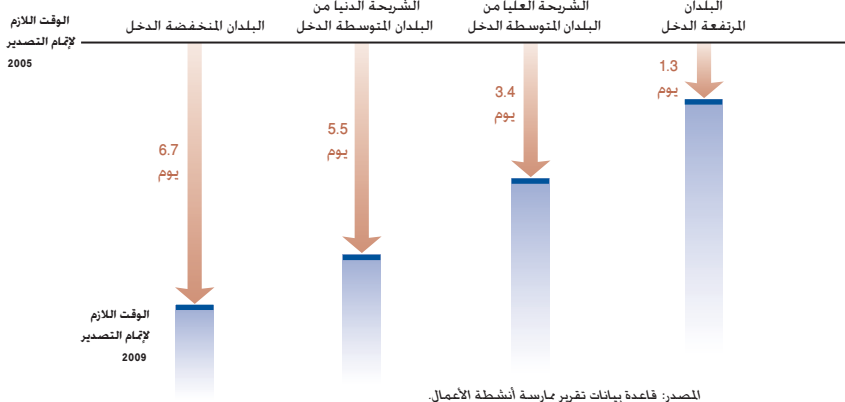
لمقدمي الإقرارات إلكترونياً بطبع رقم الإيصال والسداد في أي مأمورية للضرائب (للجباية). وساعدت إصلاحات العام الماضي على تجميع الأنظمة الإلكترونية للسداد وتقديم الإقرارات في نظام واحد.

ومن المشكلات الأخرى الوصول إلى النظام. ومن أجل تشجيع استخدام التكنولوجيا الجديدة. تقدم بيرو وجنوب أفريقيا برنامج كمبيوتر مجاني يجعل من تقديم الإقرار عملية آلية.¹⁶ وقامت فرنسا بتيسير الوصول إلى الإنترنت مع الحفاظ على الناحية الأمنية بإلغاء برنامج التحقق الإلكتروني. ويمكن للممولين الآن إثبات هويتهم بالأرقام الموجودة على إقرارهم السنوي وإخطار التقييم. وفي شيلي. يمكن للممولين استخدام رقم التعريف العام وكلمة السر.

إن السرعة في رد الأموال وتهيئة الملفات في المعاملات الإلكترونية من الحوافز الرئيسية لتشجيع على استخدام التكنولوجيا الجديدة. فاستراليا وأيرلندا وتايوان (الصين) والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تعرض مثل هذه الحوافز. وألغت جنوب أفريقيا في عام 2007 جزاءات التأخير على من يقدم الإقرار إلكترونياً. وقامت فرنسا بتطبيق الاعتمادات الضريبية لمن يقدم إقراره إلكترونياً من الممولين الأفراد. وإن كان

الشكل 9-1

تعجيل وثيرة التجارة عبر الحدود - ولاسيما في البلدان المنخفضة الدخل
اختصار الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وما يتعلق بذلك من وقت وتكلفة (باستثناء التعريفات الجمركية) بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد عن طريق النقل البحري (الشكل 9-2). وتغطي هذه المؤشرات المستندات والنامذاج المطلوبة والإجراءات اللازمة استيفائها في الجمارك، والبناء، وكذلك أثناء النقل الداخلي إلى أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وكلما زاد الوقت والتكلفة اللازمان لإتمام عملية التصدير أو الاستيراد، ازدادت المصاعب التي تواجهها الشركات التجارية وقلت قدرتها على المنافسة والوصول إلى الأسواق الدولية.

تواجه الشركات التجارية في البلدان المنخفضة الدخل عوائق وقيوداً خاصة، وتظهر دراسات حديثة أن المؤسسات الصناعية في أفريقيا تواجه مصاعب جمة في عمليات التصدير بسبب سوء الإدارة الجمركية والإجراءات والقواعد التقييدية للتجارة والجمارك.² علماً بأن الحكومات تولي اهتماماً كبيراً بخفض التعريفات الجمركية، لكن من شأن تحسين العمليات والإجراءات الجمركية والنظم اللوجستية للتجارة أن يعود

أزمة ثلاثينيات القرن العشرين هو أن زيادة الحواجز أمام التجارة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم قوى الكساد واستفحال مخاطره، مما سيدفع البلدان إلى الدخول في انكماش اقتصادي يطول أمده. وقد أصاب وزير التجارة الأسترالي، سيمون كيرن، كبد الحقيقة حين قال: "التجارة الدولية هي إحدى أكثر الساحات أهمية التي يتعين علينا أن نواجه فيها الآثار الحقيقية الناشئة عن الأزمة الراهنة. فالتجارة في حد ذاتها أحد المحفزات".¹

عندما تكون بيئة التجارة أكثر تشجيعاً وملاءمة، تكون منشآت الأعمال في وضع أفضل يمكنها من الاستفادة من الفرص الجديدة، وتحقيق النمو. وخلق فرص العمل عندما يبدأ الاقتصاد العالمي في استعادة عافيته والانتعاش ثانية. وبدلاً من اللجوء إلى التدابير الحمائية، يمكن لوضعي السياسات أن يدعوا يد العون للشركات التجارية المتعثرة من خلال الحد من الإجراءات الروتينية والمتطلبات الإجرائية المرهقة أمام عمليات التصدير والاستيراد (الشكل 9-1). ورواندا هي أحد البلدان التي فعلت ذلك في السنة الماضية - ونتيجة للإصلاح الذي قامت به، يمكن لشركة جانب أن تستفيد من تبسيط الوثائق والمستندات المطلوبة وتسريع إنهاء الإجراءات عند المنافذ الحدودية.

ولكن الإجراءات التجارية المرهقة وفترات التأخير الطويلة وارتفاع تكاليف التبادل التجاري في بلدان كثيرة مازالت تؤدي إلى خلق الإمكانات التجارية، ففي إريتريا، على سبيل المثال، علي أي مصدر أن يقضي 50 يوماً وينفق 1431 دولاراً أمريكياً لاستيفاء كافة إجراءات التصدير، بدءاً من لحظة التوقيع على عقد البيع وحتى تحميل البضائع على سفينة الشحن. لكن هذا الأمر يختلف في كمبوديا، إذ يستغرق المصدر نصف هذا الوقت ويتحمل نصف التكلفة.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية، بما في ذلك عدد المستندات اللازمة لاستيفاء معاملات الاستيراد والتصدير،

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود
إنفاذ العقود
تصفية النشاط التجاري

تدير جانب شركة ناجحة في رواندا في مجال إنتاج وبيع السلال وغيرها من المنتجات اليدوية التقليدية. وراجت أنشطة الشركة لدرجة أن جانب بدأت قبل بضع سنوات في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية في الولايات المتحدة وأوروبا. لكن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن، فمع اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وزيادة المصاعب، انخفض الطلب وتوقفت الشركة عن تلقي طلبات جديدة.

وجانب ليست المتضررة الوحيدة. فوفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية، سينخفض حجم التجارة في العالم بنسبة 10 في المائة في عام 2009، وهو أول تراجع بعد 27 عاماً من التوسع المستمر. واستجابة للضغوط السياسية للحفاظ على الوظائف، قامت البلدان في مختلف أنحاء العالم بوضع المزيد من الحواجز أمام الواردات. لكن أحد الدروس التي نستقيها من

الجدول 1-9

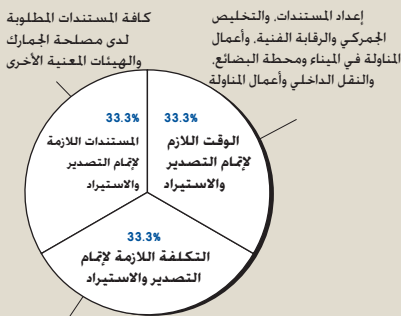
أي البلدان تقوم بتسهيل التجارة عبر الحدود - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

الترتيب الأكثر سهولة	الترتيب الأكثر صعوبة	الترتيب
سنغافورة	1	أوزبكستان
هونغ كونغ، الصين	2	بوروندي
إستونيا	3	بوركينافاسو
فنلندا	4	أذربيجان
الإمارات العربية المتحدة	5	جمهورية الكونغو
الدانمرك	6	طاجيكستان
السويد	7	العراق
جمهورية كوريا	8	جمهورية أفريقيا الوسطى
النرويج	9	كازاخستان
بنما	10	أفغانستان

ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد المستندات، والوقت، والتكلفة اللازمة لإتمام معاملة الاستيراد والتصدير. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-9

التجارة عبر الحدود: التصدير والاستيراد
عن طريق النقل البحري
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية



التكاليف الرسمية المستحقة على حاوية سعة 20 قدماً، مع عدم إدراج الرشاي أو التعريفات الجمركية

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

أيضاً بمنافع عديدة على المصدرين الأفارقة. ولننظر إلى إثيوبيا على سبيل المثال. فإحدى الدراسات التي أجريت مؤخراً تبين أنه إذا حسنت إثيوبيا مستوى خدماتها اللوجستية بحيث تصل إلى نصف جودة الخدمات اللوجستية في جنوب أفريقيا. فإن المنافع المتأتية من ذلك ستعادل 7.5 في المائة من التخفيضات الجمركية.³ وترى دراسة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن من شأن خفض فترات التأخير عند المنافذ الحدودية بنسبة 6.3 في المائة أو خفض عدد المستندات والوثائق المطلوبة لعملية التبادل التجاري بنسبة 11 في المائة أن يزيد تدفقات التجارة في أفريقيا بنسبة 10 في المائة.⁴

وتظهر دراسة أخرى صدرت مؤخراً أن ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية بشكل عائقاً أمام أداء التجارة في بلدان منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تتفاوض حالياً للدخول في اتفاقات شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وتقدر هذه الدراسة أن من شأن خفض فترات التأخير عند الحدود في هذه البلدان بواقع يوم واحد أن يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 1 في المائة.⁵ وترى دراسة أخرى. تستند إلى بيانات مستقاة من 167 بلداً، أن كل خفض بمقدار دولار أمريكي واحد في تكاليف التجارة يمكن أن يزيد الصادرات بأكثر من 1000 دولار.⁶

ولا تقتصر المنافع الممكنة من الإصلاحات الرامية إلى تسهيل التجارة على ارتفاع الصادرات فحسب. فالخزائن العامة يمكن أن تكون أحد كبار الرباحين. ولنسأل بيتر مالنغا، رئيس مصلحة الجمارك في أوغندا، عن ذلك. فقد ساعدت الإصلاحات التي قامت بها أوغندا لتحسين الإدارة الجمركية والحد من الفساد على زيادة إيرادات الجمارك بنسبة 24 في المائة خلال عامي 2007 و2008. وحققت الإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة أعظم المنافع عندما تقابلها إصلاحات تستهدف تحسين بيئة الإجراءات الحكومية المنظمة لعمل منشآت الأعمال في مجالات أخرى - مثل بدء النشاط التجاري أو إنفاذ العقود.⁷ وقد وجدت البلدان المتصدرة لمؤشر سهولة التجارة عبر الحدود سبباً لزيادة كفاءة عمليات التصدير والاستيراد قدر الإمكان. وتتطلب هذه البلدان عدداً أقل من المستندات والنماذج بغرض خفض الوقت الذي تقضيه الشركات التجارية في استيفاء الموافقات البيروقراطية، وهي تتيح للشركات التجارية إمكانية تقديم هذه المستندات والنماذج إلكترونياً من خلال الإنترنت. حتى قبل وصول البضائع إلى الميناء في أحيان كثيرة. كما تقصر عمليات التفتيش المادية على الشحنات الأكثر خطورة. وطبق الكثير منها إجراءات تخليص جمركية تتسم بالسرعة والبساطة لعدد مختار من الشركات. وتتم مراجعة هذه الشحنات بعد إتمام إجراءات التخليص.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اعتمد أكثر من 90 بلداً من بلدان العالم هذه الممارسات. وكوريا هي أحد البلدان التي واصلت إصلاح بيئة الخدمات اللوجستية للتجارة على مدى السنوات العشر الأخيرة. ولا عجب إذاً في أنها أحد الأطراف الأساسية الفاعلة في سلسلة الإمداد العالمية. حيث تقوم بتصدير السيارات والهواتف المحمولة وأشباه الموصلات (semiconductors) إلى مختلف أنحاء العالم. ومازالت الممارسات المفتقرة إلى الكفاءة في الكثير من البلدان المنخفضة الدخل تشكل عائقاً أمام التجارة. إلا أن الكثير منها أيضاً يواظب على تطبيق الإصلاحات.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام ثمانية وثلاثون بلداً بتسهيل إجراءات التجارة عبر الحدود في 2009/2008 (الجدول 9-2). وكانت البلدان القائمة بالإصلاح في أفريقيا جنوب الصحراء مرة أخرى الأكثر نشاطاً: فقد قام 14 بلداً من بلدان المنطقة بإصلاحات. ويرجع ذلك في جانب منه إلى زيادة المساندة التي قدمها المانحون إلى "مبادرات المعونة من أجل التجارة".⁸ ومن منطلق الخطط التي تستهدف تشجيع زيادة التكامل الإقليمي، قامت 7 بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. و6 بلدان في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بتنفيذ إصلاحات. وكانت البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ الأقل تطبيقاً للإصلاحات هذه السنة. لكن الكثير منها يطبق بالفعل أفضل ممارسات العمل العالمية.

الجدول 9-2

أنظمة تبادل البيانات الإلكترونية - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

استحداث النظام الإلكتروني لتبادل البيانات أو تحسينه	ألبانيا، وأنغولا، وبنغلاديش، وبنين، وكولومبيا، وغيانا، وهاتي، والأردن، والكويت، ومالي، وموريشيوس، وباراغواي، والسنغال، والجمهورية السلوفاكية، وسانت كيتس ونيفيس، والسودان، وتونس، وأوغندا، والجمهورية اليمنية
تطبيق عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر أو تحسينها	ألبانيا، وأذربيجان، وبيلاروس، والكاميرون، وجورجيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وجمهورية فيرغيز، وليبيريا، وملاوي، ومالي، وموزامبيق، وباراغواي، والسودان، والجمهورية اليمنية
تحسين الإدارة الجمركية	أنغولا، وأرمينيا، وبيلاروس، وبنين، وجورجيا، وغرينادا، وجمهورية إيران الإسلامية، والكويت، وموزامبيق، والبرتغال، ورواندا، وأوغندا، وفيتنام
تخفيض عدد المستندات اللازمة للتجارة	أنغولا، وأرمينيا، والصين، وجورجيا، وجمهورية فيرغيز، ومالي، ورواندا، والإمارات العربية المتحدة
تحسين الإجراءات في الموانئ	جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهاتي، والكويت، وبيرو، والسنغال، والإمارات العربية المتحدة
تطبيق نظام الشباك الواحد أو تحسينه	أذربيجان، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وليبيريا
تنفيذ اتفاقيات للتعاون عبر الحدود	رواندا وأوغندا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وتصدّرت جورجيا، وهي أحد البلدان الأكثر مواظبة على تطبيق الإصلاحات على مدى السنوات الخمس الماضية، البلدان القائمة بالإصلاح في مجال التجارة عبر الحدود في 2009/2008. ففي إطار استجابتها لشكاوى منشآت الأعمال بشأن بطء معالجة الأعمال الورقية، أصدرت الحكومة الجورجية قواعد وإجراءات جديدة أدت إلى خفض عدد المستندات والوثائق اللازمة لعمليات التبادل التجاري إلى 4 مستندات. وتقتضي مقاييس الأداء الوظيفي الجديدة لمسؤولي الإدارة الجمركية منهم فحص الإقرارات الجمركية في غضون ساعتين من لحظة تسلمها. وتعتمد ترقية الموظفين على هذه المقاييس. وفي هذا الصدد، يقول السيد مغرليشفيلي، أحد وكلاء الشحن في جورجيا: "لم يكن يوسعك في السابق أن تميز بين محطات المناولة. فقد كانت جميعها على نفس الدرجة من السوء من حيث: طول عملية التفتيش المادية، وضعف الكفاءة المهنية، واستشراء الرشوة، وإضاعة الوقت وإثارة الأعصاب بصورة دائمة، واليوم، أصبحت هذه العملية أكثر سرعة وسلاسة".

وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أيضاً، قامت ألبانيا وأذربيجان وبيلاروس وجمهورية فيرغيز بتطبيق إصلاحات. إذ سهلت كلها قيام الشركات التجارية بإرسال المستندات إلى الإدارات الجمركية من خلال الإنترنت، أو بتطبيق أنظمة تفتيش تقوم على تحليل المخاطر. كما قامت ألبانيا بترقية نظام التبادل الإلكتروني للبيانات الخاصة بها، ما أتاح للشركات التجارية إمكانية الدخول إلى النظام من خلال الإنترنت. وقامت أرمينيا، وهي أحد البلدان المتصدرة للإصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود، بتحسين شفافية وكفاءة

طبقت كولومبيا وغيانا وهايتي وباراغواي وسنت كيتس ونفيس أنظمة تبادل إلكتروني للبيانات - ويمكن الآن للشركات التجارية تقديم مستنداتها ووثائقها من خلال الإنترنت. وتعمل غرينادا على تحسين الإدارة الجمركية من خلال تدريب موظفي الجمارك وتبسيط التنسيق بين الإدارات. وأدخلت باراغواي تحسينات على نظام التفتيش القائم على تحليل المخاطر لديها. وذلك من خلال تحديث نظام مسارات الإفراج الجمركي (أخضر، وأصفر، وأحمر). مما أدى إلى خفض نسبة البضائع التي يتم

والسودان حالياً ثمار جهودها التي بذلتها على مدى سنوات لتطوير أعمال التخليص الجمركي عن طريق تحسين استخدام أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات. وتستفيد مدغشقر والسنغال من قراريهما بخصخصة إدارة محطات مناولة الحاويات. وفي ليبيريا. تقوم مصلحة الجمارك وأجهزة أمن الحدود معاً ببعض عمليات التفتيش. كما بدأت الحكومة العمل بنظام الشباك الواحد في الميناء. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

الإدارات الجمركية من خلال زيادة عدد الخلفين الجمركيين المرخص لهم. وتوضيح قواعد تقدير الرسوم الجمركية واشتراطات التفتيش. وخفض عدد المستندات والوثائق المطلوبة لإتمام إجراءات التخليص الجمركي على البضائع.

وفي إطار برنامج تحقيق الاتساق في الاتحاد الجمركي لبلدان شرق أفريقيا. تعمل كينيا ورواندا وأوغندا حالياً على تعزيز التعاون فيما بينها عند المنافذ الحدودية بغرض تحسين تبادل البيانات. وتلمس أنغولا وبنين ومالي وموريشيوس والسنغال

الجدول 9-3

أي البلدان تقوم بتسهيل عملية الاستيراد - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

المستندات اللازمة (عدد)		
الأقل عدداً		الأكثر عدداً
فرنسا	2	أوزبكستان
إستونيا	3	بوركينا فاسو
جمهورية كوريا	3	أفغانستان
بنما	3	جمهورية الكونغو
كندا	3	فيجي
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	4	الاتحاد الروسي
سنغافورة	4	إريتريا
هونغ كونغ، الصين	4	كازاخستان
هونغ كونغ، الصين	4	أذربيجان
بنما	4	جمهورية أفريقيا الوسطى
الوقت (بالأيام)		
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً
سنغافورة	3	جمهورية فنزويلا البوليفارية
هونغ كونغ، الصين	5	بوروندي
إستونيا	5	جمهورية فيرغيز
الدانمرك	5	زيمبابوي
قبرص	5	كازاخستان
الولايات المتحدة	5	أفغانستان
السويد	6	طاجيكستان
هولندا	6	أوزبكستان
لكسمبرغ	6	تشاد
النرويج	7	العراق
التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة
سنغافورة	439	النيجر
ماليزيا	450	بوركينا فاسو
الصين	545	العراق
سان تومي وبرنسيبي	577	بوروندي
الإمارات العربية المتحدة	579	طاجيكستان
هونغ كونغ، الصين	583	أوزبكستان
إسرائيل	605	رواندا
فنلندا	620	زيمبابوي
فيجي	630	جمهورية أفريقيا الوسطى
قطر	657	تشاد

أي البلدان تقوم بتسهيل عملية التصدير - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

المستندات اللازمة (عدد)		
الأقل عدداً		الأكثر عدداً
فرنسا	2	كمبوديا
إستونيا	3	ناميبيا
جمهورية كوريا	3	موريتانيا
بنما	3	أنغولا
كندا	3	ملاوي
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	3	بوركينا فاسو
سنغافورة	4	جمهورية الكونغو
هونغ كونغ، الصين	4	كازاخستان
فنلندا	4	أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة	4	فيجي
الوقت (بالأيام)		
الأكثر سرعة		الأكثر بطئاً
سنغافورة	5	جمهورية أفريقيا الوسطى
إستونيا	5	النيجر
الدانمرك	5	جمهورية فيرغيز
هونغ كونغ، الصين	6	أنغولا
هولندا	6	أوزبكستان
الولايات المتحدة	6	أفغانستان
لكسمبرغ	6	تشاد
النرويج	7	طاجيكستان
ألمانيا	7	كازاخستان
قبرص	7	العراق
التكلفة (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة
ماليزيا	450	أوزبكستان
سنغافورة	456	طاجيكستان
الصين	500	أوغندا
فنلندا	540	رواندا
الإمارات العربية المتحدة	593	زيمبابوي
لاتفيا	600	أفغانستان
باكستان	611	النيجر
هونغ كونغ، الصين	625	العراق
تايلند	625	جمهورية أفريقيا الوسطى
بروني دار السلام	630	تشاد

بالبرامج المصممة حسب الاحتياجات - بالرغم من أن الأخيرة قد تكون أكثر ملاءمة لتلبية خصوصية الإجراءات التجارية في بلد ما. وقُدرت التكلفة في أفغانستان بحوالي 1.6 مليون دولار أمريكي. لكن تكلفة هذا النظام بلغت 5.5 مليون دولار أمريكي في جامايكا - و32 مليون دولار في تركيا.

والتكنولوجيا ليست عصا سحرية لمعالجة مشاكل التجارة عبر الحدود. فمنافع أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات يمكن أن تنقوض نتيجة للعديد من العوامل. ففي العديد من البلدان الأفريقية التي طورت أنظمة آلية لتجهيز البيانات الجمركية - مثل غانا، وكينيا، وتنزانيا، تشتكي الشركات التجارية من عدم انتظام التيار الكهربائي وارتفاع أسعار توصيلات الإنترنت عالية السرعة. وفي بنغلاديش، أدت الأعطال الفنية في بداية فترة التطبيق إلى إعاقة تشغيل النظام الإلكتروني في مكتب الجمارك ميناء شيتاغونغ. لكن تم التغلب على هذه المشاكل، وتفضل غالبية الشركات التجارية حالياً استخدام النظام الجديد لاعتقادها أنه يقدم خدمة أكثر سرعة ويحد من نطاق الرشاوى والمحسوبية.

كما يمكن أن يتسبب عدم وجود تشريع ينظم التوقعات والمعاملات الإلكترونية في حدوث مشاكل، وأن يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في نظام التخليص الجمركي. ففي تونس، على سبيل المثال، مازال يتعين على الشركات التجارية تقديم مستندات ورقية بالرغم من وجود نظام إلكتروني.

ومن اللازم معالجة كل هذه الشواغل لضمان نجاح إصلاحات أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات.

لتقديم المستندات والوثائق ومعالجتها إحدى الطرق الشائعة والفعالة لخفض فترات التأخير في عملية التجارة عبر الحدود فيما بين البلدان بغض النظر عن مستوى دخلها. وفي 2009/2008، قام 19 بلداً بتطبيق أنظمة إلكترونية أو إدخال تحسينات على أنظمتها الإلكترونية. 7 بلدان منها في أفريقيا. ونتيجة لتشغيل هذه الأنظمة مؤخراً في كل من بن وغينيا وهائتي والأردن ومالي وأوغندا - بجانب عوامل أخرى، شهدت الشركات التجارية في هذه البلدان انخفاض الوقت اللازم لتخليص البضائع بواقع يومين على الأقل.

ويمكن لهذه الإصلاحات أن تؤدي أيضاً إلى زيادة الإيرادات الحكومية. ولننظر إلى أفغانستان على سبيل المثال. قامت أفغانستان، في إطار مشروع للبنك الدولي بمبلغ 31.2 مليون دولار يهدف إلى تحديث الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة، بمكنة إجراءاتها الجمركية في أربعة منافذ حدودية رئيسية. ونتيجة لذلك، تزداد الآن حركة التجارة التي تمر من المنافذ الرسمية، كما ارتفعت الإيرادات الجمركية ارتفاعاً كبيراً من 50 مليون دولار أمريكي في عام 2004 إلى أكثر من 399 مليون دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 700 في المائة. كما عادت هذه الإصلاحات بالنفع على سائقي الشاحنات: فوقت الانتظار في مستودع كابول للتخليص الجمركي الداخلي لا يزيد حالياً عن ربع الوقت الذي كان يستغرقه في السابق. وتبقى هناك تحديات، إذ مازال يتعين القيام بإصلاح المنافذ الحدودية الأخرى. إلا أن هذا المشروع يؤدي حالياً إلى زيادة الإيرادات الحكومية والمساعدة في تعزيز التجارة الشرعية.

وتتشكل أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات استثماراً في حد ذاتها. وتبينان تكلفة التطبيق تبعاً في جانب منها لدى تعقد النظام المستخدم. وعادة ما تكون البرامج الجاهزة أقل تكلفة مقارنة

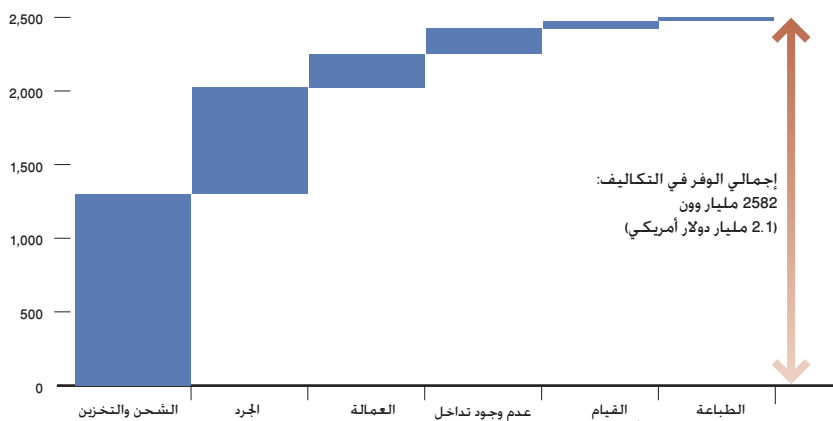
تفتيشها. وقامت بيرو بتركيب رافعات إضافية في مينائها. ما أدى إلى خفض وقت المناولة في الميناء ومحطة مناولة البضائع.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، طبقت الجمهورية اليمنية نظام التبادل الإلكتروني للبيانات ما ساعدها على خفض الوقت اللازم لإنهاء إجراءات التخليص الجمركي. وسرعت الأردن وتونس وتيرة إجراءات التخليص الجمركي من خلال إتاحة إمكانية الوصول على مدار الساعة إلى نافذة التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وفي الكويت، يمكن حالياً تقديم قوائم الشحن إلكترونياً إلى الإدارة العامة للجمارك. وقد أدى هذا التغيير، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين سلطات الجمارك والموانئ، إلى خفض الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير والاستيراد. وخفضت جمهورية إيران الإسلامية فترات التأخير في عمليات التفتيش في ميناء الشهيد رجائي نتيجة لتركيبة جهازي مسح ضوئي، وواصلت دولة الإمارات العربية المتحدة العمل على تحسين إدارتها الجمركية ومرافق بنيتها الأساسية لموانئها.

وفي شرق آسيا، خفضت الصين من حدة القيود المفروضة على عمليات الدفع المسبق بالعملات الأجنبية بالنسبة للمصدرين، والمدفوعات المؤجلة بالنسبة للمستوردين، ما أدى إلى تسهيل قيام الشركات الأصغر حجماً بصفقات تجارية دولية. وقامت فينتام بتحسين كفاءة التخليص الجمركي لديها عن طريق تطبيق عمليات المراجعة بعد إنهاء التخليص الجمركي، وتركيب برمجيات تتيح للشركات التجارية إمكانية حديد الرسوم الجمركية المطبقة على البضائع التي يجري تخليصها. وأخيراً، في جنوب آسيا، استفادت الشركات التجارية في بنغلاديش من تطبيق نظام آلي للتخليص الجمركي على الواردات والصادرات في ميناء شيتاغونغ.

الشكل 3-9

الإصلاحات التي قامت بها جمهورية كوريا في مجال تسهيل التجارة تؤدي إلى خفض التكاليف التي تتحملها الشركات الوفر السنوي في التكاليف (بمليارات الووانات)



إجمالي الوفر في التكاليف:
2582 مليار وون
(2.1 مليار دولار أمريكي)

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في السنوات الخمس الأخيرة، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 140 إصلاحاً في مجال تسهيل التجارة عبر الحدود في 92 بلداً. وكانت أكثر البلدان تطبيقاً للإصلاحات في هذا المجال: موريشيوس، ورواندا، وأوغندا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء؛ والهند في منطقة جنوب آسيا؛ ومصر والمغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والبرازيل وكولومبيا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفيما يلي استعراض لبعض الإصلاحات الأكثر فعالية التي تم تطبيقها على مدى هذه السنوات.

الأخذ بالنظام الإلكتروني

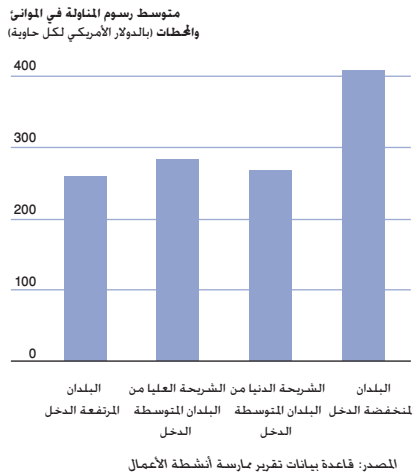
مازال تركيب أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات

النقل البري للبضائع. فنقل حمولة حاوية من لوساكا (زامبيا) إلى الميناء البحري الواقع في دربان (جنوب أفريقيا) يكلف 2100 دولار أمريكي؛ لكنه يكلف 4000 دولار أمريكي من أنجامينا (تشاد) إلى ميناء ياوندي (الكاميرون). لكن ما وجه الغرابة في الأمر؟ فالمسافة بين دربان ولوساكا (1630 كيلومتراً) أكبر بكثير من تلك بين ياوندي وأنجامينا (996 كيلومتراً). وتخلص دراسة حديثة إلى أنه بالرغم من أن "الشركات التجارية في البلدان النامية غير الساحلية قد تواجه مصاعب نتيجة لسوء مرافق البنية الأساسية أو طول المسافات. فإن تفشي ممارسات الكسب غير المشروع، وافتقار أسواق الخدمات إلى الكفاءة كما هي الحال بالنسبة لخدمات النقل البري بالشاحنات، وعدم ملاءمة إجراءات المرور العابر تشكل المصادر الرئيسية لارتفاع التكاليف"¹⁰.

لكن ليس من الضروري أن تكون الحال كذلك. إذ يمكن لسوق النقل البري بالشاحنات في زامبيا أن يتيح أسعاراً تنافسية نسبياً نظراً لأن العديد من الشركات الأجنبية للنقل البري بالشاحنات، ومعظمها من جنوب أفريقيا، يعمل على طول ممر التجارة في زامبيا.¹¹ وفي رواندا، تتيح زيادة التعاون عند المنافذ الحدودية من إمكانية دخول المزيد من عربات الشحن من البلدان المجاورة، مثل كينيا وأوغندا، لتعزيز أسطول النقل البري المحلي. وفي هذا الصدد، يقول إيريك، وهو أحد وكلاء الشحن الروانديين، "قبل تنفيذ هذه الإصلاحات، كان الكثير من سائقي شاحنات النقل الأجانب يحجمون عن الجيء إلى رواندا بسبب بعض المصاعب التي يواجهونها في المرور عبر الحدود. ويمكن تعزيز التجارة من خلال القيام بإصلاحات تؤدي إلى تخفيف القيود المفروضة على الدخول في مجال خدمات النقل بالشاحنات

الشكل 5-9

ارتفاع رسوم الموانئ والمحطات في البلدان المنخفضة الدخل



أعطتها الحكومة على أعلى المستويات للإصلاحات المتعلقة بتسهيل التجارة. إذ تولى رئيس الوزراء رئاسة اللجنة الوطنية للتجارة الإلكترونية التي شملت في عضويتها: 10 وزراء، ورئيس الإدارة الجمركية ورؤساء رابطات الصناعات الرئيسية التابعة للقطاع الخاص. شاملة الرابطات الخاصة بمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

تسهيل مشاركة القطاع الخاص في خدمات التجارة

الإجراءات الجمركية ليست العامل الوحيد المؤثر على الوقت والتكلفة المتعلقين بالتجارة عبر الحدود. فالجهات الخاصة المعنية بتقديم خدمات التجارة - مثل المخلصين الجمركيين، وشركات النقل البري بالشاحنات، وشركات تقديم الخدمات في الموانئ - تلعب جميعاً دوراً مهماً. ولا شك أن نوعية خدماتها وما تحصله من رسوم يؤثران على قدرة التجارة على المنافسة. وفي مقدور الحكومات، عن طريق تذليل القيود المرهقة على عمليات التجارة، أن تساعد في زيادة المنافسة، ومن ثم تحسين نوعية الخدمات وتقليص تكلفتها.

وفي العديد من البلدان النامية، على الشركات التجارية بالرغم من انخفاض مستويات الأجور دفع رسوم أعلى إلى المخلصين الجمركيين مقارنة بنظرائهم في البلدان المتقدمة. ففي أوغندا على سبيل المثال، يدفع العملاء في المتوسط 150 دولاراً أمريكياً إلى المخلصين الجمركيين لتخليص حاوية سعة 20 قدماً. وفي ألمانيا، حيث يزيد متوسط الدخل القومي للفرد بأكثر من 100 مثل ما هو في أوغندا، يتقاضى المخلصون الجمركيون في المتوسط 50 دولاراً من العملاء نظير الخدمة نفسها. والشركات التجارية في أوغندا ليست الوحيدة التي تواجه هذه المصاعب (الشكل 4-9). فالمخلصون الجمركيون أيضاً غالباً ما يخضعون للقواعد والإجراءات الصادرة عن الأجهزة الحكومية المعنية. لكن وضع حدود قصوى على عدد المخلصين الجمركيين، وارتفاع رسوم الترخيص، وشروط التأهل الشاقة، وفرص التدريب غير المنتظمة، يحد من دخول مخلصين جمركيين جدد والمنافسة، فضلاً عن مساهمته في ارتفاع رسوم التخليص.

ومن شأن زيادة المنافسة أن تؤدي إلى تغيير للأفضل. فبعد أن قامت الجزائر بتسريع إجراءات الموافقة على طلبات ترخيص مخلصين جدد، انخفضت رسوم التخليص الجمركي بنسبة 40-50 في المائة. كما شهدت أرمينيا انخفاض التكاليف بعد تحسين فرص التدريب وإصدار تراخيص لمخلصين جمركيين جدد. إلا أن ارتفاع رسوم الخدمة في بعض البلدان يعكس الرشاوى والبراطيل التي على المخلصين دفعها لاجتياز متاهة الإجراءات التجارية. ومن الضروري معالجة هذه العوامل أولاً. وتكتسي المنافسة نفس الأهمية في مجال

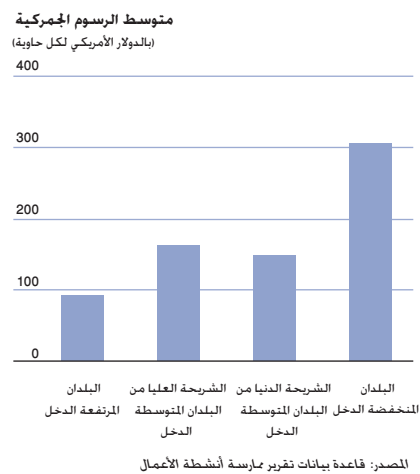
إنشاء نظام الشباك الواحد

إنشاء نظام الشباك الواحد خاص بالمعاملات التجارية هو طريقة أخرى لتسريع عمليات التجارة عبر الحدود وتسهيلها. فبحلول عام 2003، كانت دائرة الجمارك الكورية قد طبقت بالفعل نظام تبادل إلكتروني للبيانات أدى إلى خفض التكاليف التي تتحملها الشركات نتيجة للأعمال الورقية المتعلقة بالتجارة بنسبة 80 في المائة. ووضعت كوريا أهدافاً طموحة. وشرعت في مشروع شامل لنظام الشباك الواحد يستهدف جعل كوريا مركزاً للخدمات اللوجستية في شمال آسيا. ويتيح هذا النظام الذي تم إنجازه في يوليو/تموز 2008، للشركات التجارية والجهات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص - بما في ذلك الشركات، والبنوك، والمخلصون الجمركيون، وشركات التأمين، ووكلاء الشحن - إمكانية تبادل المعلومات بصورة فورية، مما أدى إلى تسريع إصدار الموافقات. ويُقدّر الوفر المالي في تكاليف العمالة، والطباعة، وتسليم الأوراق، والتخزين والحصص بأكثر من 2582 مليار وون. أو حوالي ملياري دولار أمريكي سنوياً (الشكل 3-9).⁹ لكن جهود الإصلاح لم تصل إلى نهاية المطاف بعد. فإدارة الجمارك الكورية تعمل حالياً بالتعاون مع إدارات الجمارك في بلدان أخرى. على ربط أنظمتها معاً أيضاً.

لكن الإصلاحات لا تسير دائماً بصورة سلسة. فنظراً لأن نظام الشباك الواحد يجمع معاً أطرافاً عديدة، وقد يضطر بعضها إلى التنازل عن بعض صلاحياته، فإنه يتطلب مساندة سياسية قوية كي يكلل بالنجاح. فقد كان يتعين على الجهات القائمة بالإصلاح في كولومبيا والسنتغال، على سبيل المثال، أولاً أن تتغلب على المقاومة التي أبدتها الأطراف المعارضة. وفي كوريا، يرجع نجاح نظام الشباك الواحد إلى الأولوية التي

الشكل 4-9

ارتفاع الرسوم الجمركية في البلدان المنخفضة الدخل



البعيد. بيد أن هذا الوضع تبديل تماماً. إذ تم منح الفائز بمنافسة إدارة محطة الحاويات عقداً طويلاً الأمد. وقامت هذه الشركة الفائزة منذ ذلك الحين باستثمارات كبيرة في إنشاء روافع متحركة ونظام من الطراز العالمي لإدارة الحاويات. ومع حرك الشحنات من محطة الحاويات بشكل أسرع، فإن ميناء داكار هو الميناء الوحيد على الساحل الغربي لأفريقيا الذي لا يواجه أعباءً الازدحام. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً مائلاً في أداء موانئ جيبوتي، والعقبة بالأردن، وتوماسينا بمدغشقر، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى ملائمة تصميم العقود والإجراءات الحكومية، الأمر الذي شجع الاستثمارات التي تقوم بها بعض الشركات العالمية الخاصة الرائدة في مجال تشغيل محطات الحاويات.

حواشي

1. Crean (2009، ص 13).
2. Iwanow and Kirkpatrick (2009) و Clarke (2005).
3. Portugal-Perez and Wilson (2008).
4. Wilson (2009).
5. Person (2008).
6. Martinez-Zarzosa and Márquez-Ramos (2008).
7. Iwanow and Kirkpatrick (2007) و Ranjan and Lee (2007).
8. البنك الدولي (2009 أ).
9. Yang (2009).
10. البنك الدولي (2008 ج، ص 13).
11. Raballand, Kunuka and Giersing (2008).
12. Tongzon and Heng (2005).
13. للاطلاع على تغطية شاملة للقضايا المتعلقة بإصلاح الموانئ، يرجى الرجوع إلى البنك الدولي (2007).

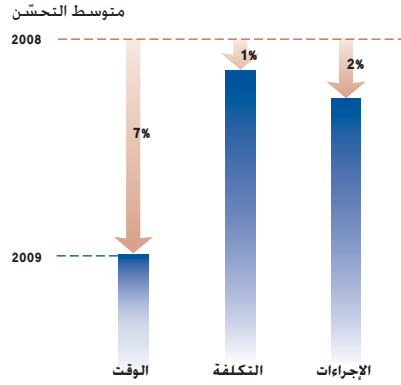
داخل البلدان، وتبسيط إجراءات النقل المرهقة عند الحدود، بحيث يمكن للشاحنات المرور إلى البلدان المجاورة بأقل قدر من القيود.¹²

ويشكل النقل البحري نحو 80 في المائة من التجارة عبر الحدود. ولذا، يمكن لتيسير سبل الوصول إلى موانئ تنسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة أن يعطي دفعة كبيرة لأفاق التجارة المستقبلية في أي بلد. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل بصفة عامة ارتفاع تكاليف الموانئ نظراً في جانب منه لضعف البنية الأساسية وترديها (الشكل 9-5). وتطویر مرافق البنية الأساسية للموانئ أمر باهظ التكلفة. ويمكن أن يواجه تطوير القدرة التنافسية للموانئ في بلد ما عراقيل نتيجة للكثير من القضايا، منها عدم ملائمة الإجراءات الحكومية.

وترى دراسة تستند إلى عينة من محطات الحاويات في مختلف أرجاء العالم، أن مشاركة القطاع الخاص يمكن أن تحسن كفاءة عمل الموانئ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة تلك الموانئ على المنافسة.¹² لكن الإجراءات الحكومية في الكثير من البلدان تقيد أو تثبط مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات الموانئ؛ ومع غياب الإجراءات والأنظمة وهياكل الحوافز المناسبة، يمكن أن تغدو مشاركة القطاع الخاص مجرد استبدال مقدم خدمة يفتقر إلى الكفاءة تابع للقطاع العام بمقدم خدمة محتكر تابع للقطاع الخاص. يفتقر إلى الكفاءة هو أيضاً. ويمكن أن يساعد تصميم العقود والإجراءات الحكومية - التي تتجسد في سياسات التسعير الملائمة والإجراءات والقواعد المنظمة للعمل والعمال، ومدة العقد - والإشراف عليها، على ترجمة مشاركة القطاع الخاص إلى خدمات موانئ قادرة على المنافسة.¹³

لننظر إلى ميناء داكار على سبيل المثال. فحتى وقت قريب، كان هناك نقص في استثمارات البنية الأساسية الحيوية حتى بالرغم من قيام شركات خاصة بتقديم خدمات محطات الحاويات. وكانت المشكلة تكمن في قصر المدد الزمنية للعقود الموقعة مع شركات القطاع الخاص بحيث لم يبد أي من تلك الشركات رغبة في القيام باستثمارات كبيرة لن تدر عائداً إلا على المدى

الشكل 1-10
البلدان التي خفضت الوقت الذي يستغرقه
إنفاذ العقود في 2009/2008



ملاحظة: يستند إلى متوسط التحسن في البلدان الستة عشر التي قامت بإصلاح في هذا المجال
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

مشقة في 2009/2008 (الشكل 1-10). وشملت هذه الإصلاحات مراجعة شاملة لقواعد الإجراءات المدنية، وبرامج للحد من تراكم الدعاوى، وإعادة توزيع القضايا، وتطبيق أنظمة لإدارة الدعاوى بالكمبيوتر أو التوسع فيها (الجدول 10-2). وما زال الاتجاه نحو إنشاء محاكم اقتصادية متخصصة وزيادة فعالية تنفيذ الأحكام هما الأكثر شيوعاً. وشهدت منطقتنا أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر إصلاحات في مجال القضايا التجارية. وواصلت بلدان شرق أوروبا وآسيا الوسطى البناء على إصلاحات سابقة. وفي جنوب آسيا، لم تُسجل أية إصلاحات رئيسية.

وتصدرت بوتسوانا قائمة البلدان التي طبقت إصلاحات في 2009/2008. إذ أسفرت القواعد الجديدة المطبقة منذ منتصف عام 2008 في المحكمة العليا عن خفض متوسط الوقت اللازم لتسوية نزاع تجاري بنسبة 30 في المائة من 987 يوماً إلى 687 يوماً. وأتاحت هذه القواعد عقد اجتماعات قبل بدء النظر في الدعوى، الأمر الذي ساعد على سرعة البت فيها. فلم يعد

ويجب أن تصدر المحاكم أحكامها رغم تزايد العبء والمشاكل الوشيكّة في الموزنة. وتظهر أبحاث حديثة أن قدرة بلد ما على إنفاذ العقود هي عامل هام لتحديد ميزته التنافسية في الاقتصاد العالمي، إذ أنه من بين البلدان المتماثلة، تنتج البلدان ذات السجل الجيد في إنفاذ العقود، وتصدّر كذلك في العادة، منتجات أفضل مواءمة للعملاء مقارنة بتلك ذات السجل السيئ في هذا المجال.²

وتباين كفاءة المحاكم تباينا كبيرا في مختلف بلدان العالم. فإنفاذ العقود قد يستغرق أقل من عام في النرويج أو كوريا، وكلاهما على قائمة أكثر بلدان العالم تسهيلاً لإنفاذ العقود، لكنه قد يستغرق أكثر من 4 أعوام في بنغلاديش أو أنغولا (الجدول 10-1). وفي المتوسط، على الصعيد العالمي، يستغرق تبادل المرافعات الشفهية والمكتوبة، بما في ذلك شهادة الخبراء أثناء نظر الدعوى، نحو ثلثي إجمالي الوقت. وقد يستغرق تنفيذ الأحكام الثلث الباقي من الوقت تقريبا، ويشكل 17 في المائة من إجمالي التكلفة، وتشكل رسوم المحكمة والخبراء النسبة ذاتها على وجه التقريب. وتمثل أتعاب المحاماة العامل الرئيسي في التكلفة.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة ومدى تعقيد الإجراءات لتسوية دعوى تجارية بين شركتين محليتين. ويشمل النزاع خرق عقد مبيعات قيمته ضعف متوسط الدخل القومي للفرد في ذلك البلد. وتفترض دراسة الحالة أن المحكمة تستمع إلى شهادة أحد الخبراء حول جودة البضائع محل النزاع، وتختلف هذه عن قضية إنفاذ دين بسيطة.

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

قام 16 بلدا بإصلاح عملية إنفاذ العقود عن طريق المحاكم بجعلها أكثر سرعة أو أقل تكلفة أو أقل

عرض عام
بدء النشاط التجاري
استخراج تراخيص البناء
توظيف العاملين
تسجيل الملكية
الحصول على الائتمان
حماية المستثمرين
دفع الضرائب
التجارة عبر الحدود

إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

تزدحم المحاكم بالقضايا في الوقت الراهن. إذ أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى زيادة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم في كل أنحاء العالم. وتقوم منشآت الأعمال بتحصيل ديونها بصورة أكثر نشاطا لحاجتها إلى السيولة، وذلك كي يمكنها مواصلة العمل. ويزيد احتمال أن يصبح المدين معسرا، خاصة مع طول فترة التقاضي لسنوات. وسجلت بلدان مثل أيسلندا ونيوزيلندا وأوكرانيا والمملكة المتحدة زيادة في عبء الدعاوى القضائية بسبب القضايا المرتبطة بهذه الأزمة. ففي أيسلندا، ارتفع عدد الدعاوى التجارية بواقع 33 في المائة من أقل من 15 ألفا في عام 2007 إلى 20 ألفا في عام 2008.¹

الجدول 1-10

ما هي البلدان التي يسهل فيها إنفاذ العقود، وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

الأكثر سهولة	الترتيب	الأكثر صعوبة	الترتيب
لكسمبرغ	1	الكاميرون	174
أيسلندا	2	هندوراس	175
هونغ كونغ، الصين	3	الجمهورية العربية السورية	176
النرويج	4		
جمهورية كوريا	5	بن	177
فرنسا	6	سورينام	178
ألمانيا	7	سان تومي وبرنسيبي	179
فنلندا	8		
الولايات المتحدة	9	بنغلاديش	180
نيوزيلندا	10	أنغولا	181
		الهند	182
		تيمور - ليشتي	183

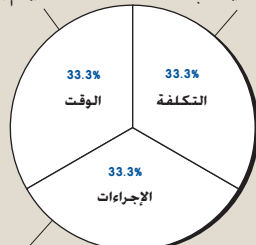
ملاحظة: جرى ترتيب البلدان على أساس متوسط الترتيب الكلي في ضوء عدد الإجراءات، والوقت، والتكلفة اللازمة للفصل في نزاع تجاري من خلال المحاكم. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-10

إنفاذ العقود: الفصل في نزاع تجاري من خلال المحاكم
ترتيب البلدان يستند إلى 3 مؤشرات فرعية

أتعاب المحامين والرسوم القضائية
الأيام التي يستغرقها
ورسوم الإنفاذ كنسبة
الفصل في نزاع تجاري
مئوية من قيمة المطالبة
أمام المحكمة



خطوات رفع دعوى قضائية، والحصول على حكم وإنفاذه

ملاحظة: للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات

ميكنة إدارة الدعاوى - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2008/2009

الجزائر، وبوتسوانا، وإثيوبيا، والأردن، والنرويج، والصفة الغربية وقطاع غزة	النشروع في ميكنة إدارة الدعاوى أو التوسع فيها
الجزائر، وبوتسوانا، ومالي، والنرويج، وبيرو	مراجعة أحكام أصول المحاكمات المدنية
إثيوبيا، وغرينادا، والأردن، وماليزيا، والصفة الغربية وقطاع غزة	تطبيق برنامج لتقليل حجم القضايا المتراكمة أو إعادة توزيع القضايا
جمهورية مصر العربية، والأردن، وموريشيوس، وبنابوا غينيا الجديدة	إنشاء محكمة تجارية متخصصة أو التوسع فيها
إثيوبيا، والأردن، والبرتغال، والصفة الغربية وقطاع غزة	زيادة كفاءة إنفاذ الأحكام
كوستاريكا وبيرو	مراجعة القواعد الخاصة بأساليب تسليم الإعلانات والإخطارات بإجراءات الدعاوى
بوركينافاسو	تغيير نظام التكلفة

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الدعوى بدون التقدم بطلب للقاضي وانتظار موافقته على تقديم الخدمة - وذلك في ضوء انخفاض الإجراءات المطلوبة واختصار المدة اللازمة لرفع الدعوى وإعلان الخصم بواقع 7 أيام. وتتجاوز القواعد الجديدة مجال إنفاذ العقود. فيوسع المحامي مناقشة واستجواب الشهود مباشرة بدون الموافقة المسبقة من القاضي. مما أدى إلى تحسين درجات مالي على مؤشر قوة حماية المستثمرين. وأدى تعيين قضاة إضافيين في المحكمة التجارية في باماكو إلى خفض متوسط فترة النظر في الدعوى من 315 يوماً إلى 240 يوماً. وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2009، قامت المحكمة بالبت في 344 قضية مقابل رفع 359 دعوى جديدة.

وأنشأت موريشيوس أول محكمة تجارية متخصصة في يناير/كانون الثاني 2009 كقسم ضمن المحكمة العليا. ويخصص قاضيان اثنان الآن من بين قضاة المحكمة العليا وعددهم 16 قاضياً للنظر في الدعاوى التجارية. وبحلول شهر مايو/أيار 2009 وبعد خمسة أشهر من بدء العمل، كان هذا القسم قد أصدر أحكاماً في 593 قضية. وتعتبر هذه نسبة كبيرة من الإجمالي البالغ عدده 959 دعوى. منها 657 قضية قديمة تم تحويلها إلى القسم الجديد.

وخضعت بوركينافاسو تكلفة إجراءات التقاضي من خلال استبدال رسم رفع الدعوى الذي كان يحدد كنسبة مئوية برسوم اسمي ثابت قدره 6000 فرنك من فرانكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي 12 دولاراً). وألغت كذلك رسم التمهئة الذي كان على الدائنين دفعه في السابق لتسجيل أي حكم قبل تنفيذه.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت 4 بلدان بالإصلاح. إذ أنشأت مصر والأردن محاكم متخصصة. وأنشأت مصر محكمة اقتصادية مستقلة للنظر في القضايا التجارية. أما الأردن فأنشأت أقساماً تجارية داخل المحاكم القائمة.

ويحاول الأردن تحسين توزيع عبء القضايا برفع الحد الأدنى للقضايا التي تنظرها المحاكم المدنية في أول درجة (محكمة الصلح) من 3000 دينار أردني إلى 7000 دينار (نحو 10 آلاف دولار). وتطبق كذلك نظام كمبيوتر لإدارة القضايا باسم "الميزان 2"، وهو نسخة محسنة من البرنامج الأصلي المستخدم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويضيف النظام الجديد سمات أخرى مثل إخطار المحامين برسائل نصية، وإطلاع الأشخاص الخوّل لهم على سجلات المحكمة عن طريق الإنترنت. وإمكانية الاطلاع على النسخة الإلكترونية لكل قضية.

وبدأت الضفة الغربية وقطاع غزة تجربة نظام "الميزان 2". وتطبق أيضاً إصلاحات واسعة النطاق تشمل المحاكم. فقد تم تعيين قضاة جدد وتدريبهم.

وعلى غرار ما قامت به بوتسوانا، تقوم إثيوبيا بتطبيق برنامج كمبيوتر لإدارة القضايا للمساعدة على مواصلة التحسينات. ويسمح نظام الكمبيوتر في أديس أبابا لمستخدميه البحث في القضايا بمزيد من السهولة. ويمكن لأي شخص الاطلاع على جدول القضايا من خلال شبكة الإنترنت أو عبر الهاتف أو شاشة تعمل باللمس في مبنى المحكمة. وينتج هذا النظام بيانات آتية عن عدد الدعاوى المخصصة لكل دائرة في المحكمة، الأمر الذي أتاح قياس أداء القضاة والدوائر والمحاكم في أنحاء البلد. وبمرور الوقت، ستساعد هذه البيانات على تحديد المحاكم التي تعاني عبئاً أكبر من القضايا وعلى الاسترشاد في تخصيص الموارد.

وقامت بلدان ثلاثة أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء بتطبيق إصلاحات. إذ عدلت مالي القواعد الإجرائية. ويمكن للمتقاضين الآن رفع

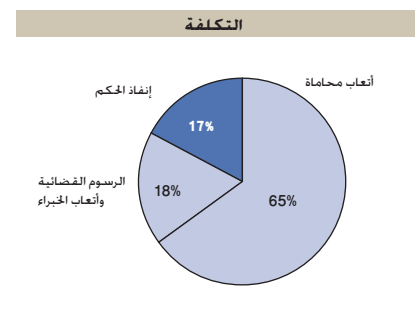
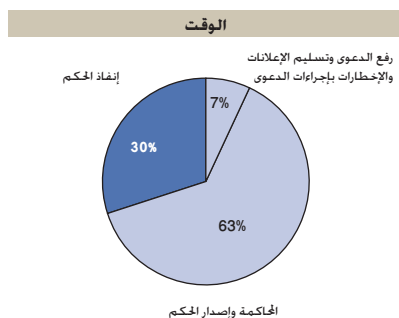
القضاة ينظرون في القضايا فحسب بل يديرونها بفعالية أيضاً. عن طريق تحديد جدول زمني وضمان الامتثال للإجراءات. وأتاح نظام كمبيوتر متقدم لإدارة القضايا تسهيل متابعة ما إذا كان موظفو المحكمة والمتقاضون ملتزمين بالمواعيد المحددة. ويسمح هذا النظام كذلك للمسؤولين عن المحكمة شطب الدعاوى "المتقادمة" التي لا يتخذ المتخاصمون فيها أي إجراء لمدة طويلة.

واحتلت إثيوبيا المركز الثاني للإصلاحات في هذا المجال. إذ خفضت متوسط الوقت اللازم لتسوية النزاعات التجارية بنسبة 10 في المائة. وارتفعت 13 مركزاً على مؤشر سهولة إنفاذ العقود. وتقوم المحاكم الأثيوبية بتنفيذ برنامج لخفض عدد الدعاوى المتراكمة بأسلوب جديد وهو تخصيص العطلة الصيفية في البت في الدعاوى المتأخرة. وتطوع ثلثا القضاة للنظر في الدعاوى خلال جلسات خاصة في فصل الصيف.

الشكل 3-10

إنفاذ الحكم يستغرق نحو ثلث الوقت الذي يستغرقه إنفاذ عقد ما

التوزيع العالمي للوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ عقد ما



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

أي البلدان تقوم بتسهيل إنفاذ العقود - وأيهما لا تقوم بتسهيلها؟

الإجراءات (عدد الخطوات)

الأقل عدداً	الأكثر عدداً
أيرلندا	20
سنغافورة	21
هونغ كونغ، الصين	24
رواندا	24
النمسا	25
بلجيكا	25
هولندا	25
آيسلندا	26
لكسمبرغ	26
الجمهورية التشيكية	27

الوقت (بالإيام)

الأكثر سرعة	الأكثر بطئاً
سنغافورة	150
أوزبكستان	195
نيوزيلندا	216
بيلاروس	225
بوتان	225
جمهورية كوريا	230
أذربيجان	237
جمهورية فيرغيز	260
رواندا	260
ناميبيا	270

التكلفة (% من قيمة المطالبة)

الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة
بوتان	0.1
آيسلندا	6.2
لكسمبرغ	9.7
النرويج	9.9
جمهورية كوريا	10.3
فنلندا	10.4
الصين	11.1
بولندا	12.0
تايلند	12.3
سلوفينيا	12.7

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

العمل، فإنها بصدده إنشاء سجل وطني لعناوين منازل المواطنين كافة وشركاتهم. ويجب على من يغير عنوانه أن يقوم بتحديث السجل. وتسمح كوستاريكا الآن بأن يشتمل الإعلان الأول عن المزايدة العلني لبيع أصول مصادرة على تاريخ ثان وثالث. وذلك في حالة عدم بيع الأصول في المرة الأولى. ولا شك أن من شأن إلغاء ضرورة إصدار إعلان ثان وثالث توفير الوقت والتكاليف على الدائن الذي حصل على حكم قضائي.

وتشترط بيرو إجراء محاولة للصلح قبل بدء إجراءات الدعوى. وأسهمت القوانين الإجرائية الجديدة في خفض الأجال الزمنية المطلوبة لتقديم الأدلة والبث في القضايا التي لم تشهد أية إجراءات منذ فترة طويلة. وتمضي بيرو قدماً أيضاً تجاه زيادة استخدام الخدمات الإلكترونية. ويعترف القانون الجديد بإعلان الأطراف بوسائل إلكترونية. ويجرب قضاة محاكم الصلح، وهي أقل درجة للمحاكم في بيرو، نظاماً يقوم بتحميل الأحكام على مواقعها الإلكترونية حال صدورها. وأصدرت غرينادا مذكرات للممارسات بهدف تعزيز قانون الإجراءات المدنية وعينت قاضياً ثانياً. لتضاعف بذلك من عدد القضاة في هذه الدولة الجزرية الصغيرة.

وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ، قامت ماليزيا وبابوا غينيا الجديدة بالإصلاح. إذ خفضت ماليزيا الوقت اللازم لرفع الدعوى وتسليم الإعلانات 15 يوماً عن طريق إضافة موظفين إداريين للتعامل مع القضايا المرفوعة وخفضت آجال نهائية أشد صرامة. وحسنت كذلك توزيع عبء القضايا بإنشاء مسار سريع في القسم التجاري بالمحكمة العليا في كوالالمبور بهدف التعامل خصيصاً مع الأمور التمهيديّة. وفي بابوا غينيا الجديدة، تم إنشاء قسم تجاري متخصص للمحكمة الوطنية وهو يعمل بشكل كامل حالياً.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت النرويج والبرتغال بتطبيق إصلاحات. وتقوم النرويج، وهي بالفعل على قائمة أكثر البلدان العشرة إصلاحاً لإنفاذ العقود، بتنفيذ الأجال النهائية الإجرائية بصورة أشد صرامة. ويشترط نظام الكمبيوتر الذي ينتج القضايا المرفوعة على القضاة تبرير التأخير في نظر أي قضية لم يتم البت فيها خلال فترة الأشهر الستة المنصوص عليها. وقد أدى هذا إلى خفض الوقت اللازم لإنفاذ أي عقد بنسبة 10 في المائة. ونفذت البرتغال عملية مراجعة شاملة لقانون تنفيذ الأحكام، والنتيجة هي تبسيط وتنظيم الإجراءات بقدر أقل من التدخل من جانب القضاة وصلحيات أوسع لقلع المحضرين. ويمكن للمحامي الذي يستوفي شروطاً معينة أن يتقدم بطلب ترخيص العمل كمحضر.

ويساعد على الحد من الفترة الزمنية للإجراءات، حيث يضع سقفاً لا للتأخير فحسب بل لعدد جلسات النظر في القضية أيضاً والتي يحددها بخمس، قبل البت في القضية.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قامت كوستاريكا وغرينادا وبيرو بتطبيق إصلاحات. وراجعت البلدان الثلاثة قواعدها الإجرائية، وتسمح كوستاريكا الآن باستخدام البريد العادي والبريد الإلكتروني لإعلان المتهمين. ومن أجل تسهيل هذا

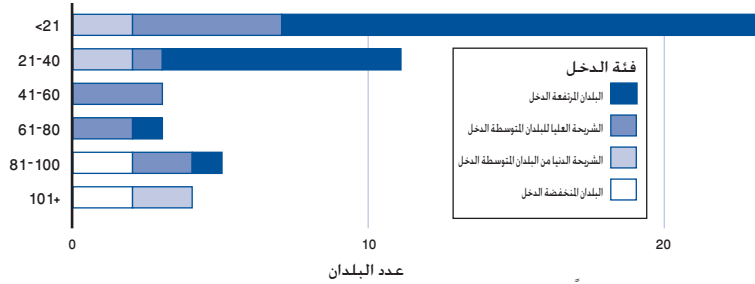
وحُصص للمحاكم التي تتحمل عبئاً كبيراً من القضايا مثل محكمة رام الله قاض للتنفيذ يكون مسؤولاً عن التعامل مع الأمور الناشئة عن تنفيذ الأحكام. وخفضت هذه الإصلاحات من متوسط الوقت اللازم لتسوية أي نزاع تجاري من 700 يوم إلى 600 يوم.

وفي الجزائر، بدأ سريان قانون جديد للإجراءات المدنية في أبريل/نيسان 2009. وينص القانون الجديد على التحكيم غير الإلزامي والوساطة.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

الشكل 10-4

معظم البلدان تُد من قبول دعاوى المطالبات الصغيرة التي تعادل 20 في المائة أو أقل من متوسط الدخل القومي للفرد

سقف المطالبة كنسبة مئوية
من نصيب الفرد من الدخلملاحظة: تشمل الاستقصاء 48 بلداً
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

أكثر من 70 في المائة من القضايا المدنية³ وتعد عملية تسوية النزاعات التجارية في سيول من أسرع العمليات في العالم، حيث تستغرق 230 يوماً في المتوسط.

وبوسع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن تستفيد بشكل كبير من محاكم المطالبات الصغيرة. وإدراكاً من الاتحاد الأوروبي لهذا، فقد أصدر في شهر يناير/كانون الثاني 2009 قراراً جديداً لوضع إجراء للمطالبات الصغيرة في القضايا عبر الحدود إذا كانت أقل من 2000 يورو. ويستهدف هذا الإجراء التعامل مع عمليات الإنفاذ غير الكفؤة للديون. "وهي إحدى الأسباب الرئيسية التي تهدد بقاء مؤسسات الأعمال، ولا سيما الصغيرة منها والمتوسطة، وينجم عنها فقدان العديد من الوظائف"⁴.

استخدام المعايير الإرشادية كدليل

يمكن للمقارنات العالمية المساعدة على تحديد قيود زمنية وتقييم الموارد المطلوبة. ولننظر إلى اللجوء إلى الاستئناف على سبيل المثال. ففي 71 في المائة من البلدان في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يمكن للدائن بمقتضى حكم قضائي أن يعرف خلال شهر من صدور الحكم الأول ما إذا كان المدين قد استأنف هذا الحكم. وفي 31 بلداً، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية، يهمل القانون المدين أكثر من شهر للاستئناف. ويتعرض صبر الدائن بمقتضى حكم قضائي للاختبار بشكل خاص في الكاميرون وغامبيا ونيجيريا حيث يكون أمام الدائن ثلاثة أشهر لاستئناف الحكم. ويتعين على واضعي السياسات في هذه البلدان أن يخفصوا الفترة الزمنية التي يمكن الاستئناف خلالها إلى المتوسط العالمي وهو شهر واحد.

ويمكن توفير قدر مائل من المعلومات بعقد مقارنة فيما بين بلدان العالم من حيث عدد القضاة الذين يشاركون في دراسة الحالة المعيارية. وفي معظم البلدان، كان قاض واحد يخصص

القضايا التي تزيد في المتوسط على 126 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

وبصرف النظر عن المستوى، ينبغي تحديث هذه الحدود المالية بانتظام لضمان توزيع عبء العمل حسب ما هو مستهدف له في البداية. ومع استمرار النمو الاقتصادي والتضخم، يمكن لهذه الحدود أن تصبح قديمة سريعاً. وتنؤ محاكم الدرجة الأعلى بعبء كبير. وقام بعض البلدان بتعديل هذه الحدود في الأونة الأخيرة. ففي عام 2007، زادت تونغنا الحد المالي للقضايا المحصنة لمحاكم الصلح خمسة أمثاله. وفي عام 2009، قام الأردن بزيادة الحد المالي لمحاكم الدرجة الأدنى بأكثر من الضعف. وزادت المملكة المتحدة الحد الأدنى للمحاكم الأعلى درجة من 15 ألف إلى 25 ألف جنيه إسترليني.

الاعتماد على محاكم المطالبات الصغيرة

يمكن في أغلب الأحوال تسوية المنازعات التجارية البسيطة في محاكم المطالبات الصغيرة. الأمر الذي يقلل من العبء على محاكم الدرجة الأعلى. ومن شأن القواعد الإجرائية البسيطة المساعدة على تعجيل المحاكمات وإصدار الأحكام. ويشمل ذلك استخدام نماذج نمطية لتقديم المطالبات، والمرافعات الشفهية، ووضع قيود على أنواع الأدلة وعلى استجواب محامي الخصم للشهود. وتفرض محاكم المطالبات الصغيرة على القضاة أيضاً البت في القضية بعد فترة قصيرة من إغلاق باب المرافعة.

وتوجد محاكم للمطالبات الصغيرة في 48 بلداً من البلدان التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وعددها 183 بلداً. وهي تتعامل مع المطالبات التي تتراوح من 200 دولار في الهند إلى ما يصل إلى 21 ألف دولار في كوريا. وُخذ معظم البلدان سقف المطالبات في محاكم المطالبات الصغيرة عند 20 في المائة أو أقل من متوسط الدخل القومي للفرد (الشكل 10-4). وفي كوريا، تنظر محاكم المطالبات الصغيرة

خلال السنوات الست الأخيرة، سجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 97 إصلاحاً في إنفاذ العقود. وغالبا ما يفترض صانعو السياسات أن الإصلاح القضائي يستغرق سنوات ويتكلف ملايين الدولارات. فالملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعتمز إنفاق نحو ملياري دولار على تحديث نظام المحاكم خلال السنوات المقبلة. لكن تحسين كفاءة المحاكم يمكن تحقيقه في الغالب من خلال إجراءات بسيطة وجيدة الاستهداف. وما يساعد على تركيز جهود الإصلاح إجراء تحليل تمهيدي للعملية الكاملة لتحرك الدعوى التجارية خلال نظام المحاكم، إلى جانب جميع إحصاءات عن المحاكم، وتتراوح رسوم الاستشارات ذات الصلة من 80 ألف دولار إلى 500 ألف دولار وفقاً لحجم النظام القضائي وجودة البيانات.

وحسب عبء القضايا في المحكمة، قد يكون من المنطقي إنشاء محاكم تجارية جديدة. وقد فعلت أوغندا ذلك واستثمرت 1.5 مليون دولار. وأنفق كل من نيجيريا وتنزانيا 10 ملايين دولار على إنشاء محاكم جديدة. وحين يكون عدد الدعاوى التجارية المطلوب النظر فيها قليلاً، يتيح إنشاء أقسام تجارية متخصصة كبديل أقل تكلفة. وفي القاهرة، تم تطبيق نظام الخطوة الواحدة لرفع الدعوى في محاكم الدرجة الأولى وهي الأشد ازدحاماً وذلك بغرض زيادة الكفاءة والحد من فرصة الرشوة. وكانت تكلفة هذه المبادرة، بما في ذلك إعادة نقل بعض الموظفين وتدريبهم ووضع نماذج جديدة وحتى تجديد المباني، تقل عن مليون دولار.

تحديث حدود المطالبات

أعاد معظم البلدان توزيع مسؤوليات محاكم الدرجة الأولى لضمان زيادة الكفاءة في نظر القضايا. ومن بين 183 بلداً يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، يقوم 128 بلداً بإدارة نظام للمحاكم المدنية يتألف من درجتين. وحسب قيمة المطالبة في الدعوى، وفي بعض الحالات موضوع الدعوى، تتوجه الدعوى إما إلى محكمة الدرجة الأدنى - غالباً ما تكون محكمة صلح أو محكمة المدينة - أو إلى الدرجة الأعلى. ويقوم بعض البلدان بتطبيق المزيد من التفسييمات للدرجة الأدنى والدرجة الأعلى. فمحكمة الصلح في كينيا مؤلفة من خمسة مستويات مختلفة.

وتتباين البلدان من حيث التفرقة بين محاكم الدرجة الأدنى والدرجة الأعلى تبايناً صارخاً. فالحد المالي يتراوح من 240 دولاراً في غيانا إلى 45 ألف دولار في أستراليا. ومن ثَمَن (8/1) متوسط الدخل القومي للفرد في الجمهورية الدومينيكية وألمانيا وهولندا إلى 4 أمثال متوسط الدخل القومي للفرد في بابوا غينيا الجديدة. وعلى مستوى العالم، تنظر المحاكم الأعلى درجة

لنظر قضية تجارية بسيطة. لكن في حوالي 10 في المائة من البلدان. وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشترط القانون أن ينظر 3 قضاة في القضية. وفي حين أن وجود قضاة إضافيين قد يمثل قيمة مضافة لعملية صنع القرار يمكن لقاض واحد أن ينظر في كثير من القضايا التجارية ولا سيما القضايا العادية منها.

جعل المعلومات القانونية متاحة للجمهور

من شأن إطلاع الجمهور بشكل ميسر على أية معلومات عن القانون وعن تفسير المحاكم للقانون أن يفيد كلا من الجمهور والمحاكم. فالمعلومات المتاحة للجمهور تجعل من القانون أمرا يمكن التكهن به. ويساعد ذلك أيضا الأطراف المحتملة في أي دعوى قضائية على العثور بسهولة على حل خارج المحكمة. الأمر الذي يساعد بدوره على تخفيف عبء العمل على المحاكم.

وتقوم 104 بلدان حاليا بإطلاع الجمهور على النصوص القانونية والأحكام القضائية الحديثة. لكن أكثر من 30 بلدا، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء، لا يتيح الوصول إلى هذه المعلومات حتى الآن.

حواشي

1. محاكم أيسلندا، <http://www.domstolar.is>

2. Nunn (2007).

3. إجراءات المحكمة العليا في كوريا، <http://eng.scourt.go.kr>

4. القرار EC/2000/35 الصادر عن البرلمان الأوروبي والجلس يوم 29 يونيو/حزيران 2000 حول محاربة السداد المتأخر في المعاملات التجارية، <http://eur-lex.europa.eu>

عرض عام

بدء النشاط التجاري

استخراج تراخيص البناء

توظيف العاملين

تسجيل الملكية

الحصول على الائتمان

حماية المستثمرين

دفع الضرائب

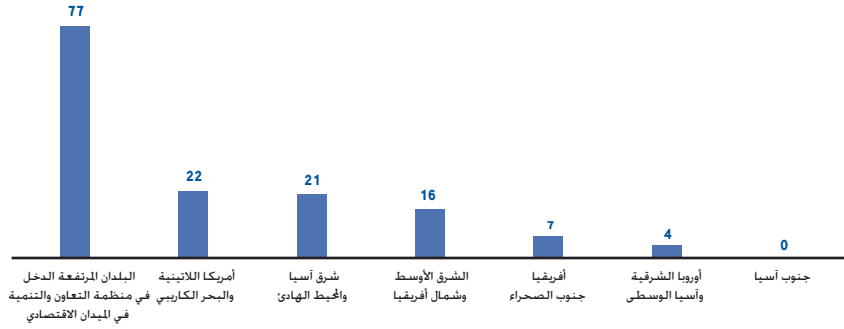
التجارة عبر الحدود

إنفاذ العقود

تصفية النشاط التجاري

الشكل 1-11

في البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منشآت الأعمال المتمتعة بمقومات البقاء تستمر على الأرجح في العمل بعد إشهار إفلاسها
نسبة البلدان التي يتم فيها بيع الشركات كمؤسسة عاملة (%)



ملاحظة: تعتبر دراسة الحالة الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيع المنشأة المتعثره كمنشأة عاملة نتيجة تنسّم بالكفاءة
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

وأدت الأزمة المالية الآسيوية إلى حفز الجهود في مختلف أنحاء بلدان شرق آسيا لإعادة هيكلة إجراءات شهر الإفلاس. وقبل عام 1998، كانت قوانين وأنظمة شهر الإفلاس لدى كوريا وتايلاند غير ملائمة وبالغة القدم، ونادراً ما تم استخدامها. ولذلك، فإنها لم تخضع لاختبار حقيقي في الظروف الاقتصادية العادية. وعندما اتسّرت أزمة نقص السيولة في المنطقة في عامي 1997 - 1998، تدهور القطاع المالي بأكمله وانتشرت عمليات التصفية على نطاق واسع، ولوضع حد لهذا الاتجاه، قامت كوريا وتايلاند بتعديل قوانينهما لصالح إعادة تأهيل الشركات المتعثره.⁵ يمكن للإجراءات غير الفعالة الخاصة بالتعامل مع قضايا الإعسار أن تعمق أية أزمة وأن تطيل أمدّها. لكن يمكن للإجراءات المتسّمة بالفعالية أن تسرع استعادة الاقتصاد لعافيتها: حيث تتم إعادة هيكلة منشآت الأعمال التي تتوفر فيها مقومات البقاء بينما تتم تصفية ما دون ذلك بسرعة (الشكل 1-11). ومن ثم، يمكن إعادة تخصيص الموارد وإعادة ضخها ثانية في النشاط الاقتصادي. وكان إصلاح قوانين

إعادة تنظيم شركات متعثره في عام 2008 (*orders of concurso*)، بزيادة نسبتها 183 في المائة عن العام السابق. حيث سجلت المحاكم الإسبانية 1558 دعوى إعسار في الربع الأول من عام 2009 بمفرده، بزيادة نسبتها 366 في المائة على الفترة نفسها في عام 2008.¹ وارتفعت حالات شهر الإعسار بين الشركات في أيرلندا بنسبة 113 في المائة في عام 2008 مقارنة بعام 2007.² وفي المملكة المتحدة، ازدادت نسبة دعاوى الإعسار بواقع 92 في المائة في عام 2008.³ وفي كندا، ارتفعت حالات شهر الإفلاس بواقع 33 في المائة بين شهري أبريل/نيسان 2008 وأبريل/نيسان 2009. ومن المتوقع أن تزداد حالات إفلاس الشركات في النرويج بواقع الضعف على أقل تقدير في عام 2008. ولم تشهد المناطق الأخرى، كمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلى الآن زيادة كبيرة في عدد حالات شهر الإفلاس.

يوضح التاريخ أن الأزمات المالية تتيح فرصاً جيدة لإصلاح قوانين شهر الإفلاس.⁴ ففي أوقات الكساد الاقتصادي، يكتسب الحفاظ على الشركات التي تمتلك مقومات البقاء كمؤسسة عاملة وعلى الوظائف أهمية خاصة. فالكساد الكبير الذي عصّف بالقرن العشرين، على سبيل المثال، دفع الحكومة الأمريكية إلى إجراء أول إصلاح شامل في قانون شهر الإفلاس منذ 50 عاماً. وبموجب قانون تشاندلر لعام 1938 (*Chandler Act*)، السابق للفصل الحادي عشر من أنظمة الحماية من الإفلاس المعمول به حالياً في الولايات المتحدة، لم يعد مفهوم الإفلاس مرادفاً لمفهوم التصفية، لكنه، بدلاً من ذلك، منح الشركات المتعثره فرصة لإعادة تنظيم عملياتها وأوضاعها حتى يمكنها الخروج بسلام من الأوقات الصعبة. وحدث إصلاح عام 1938 أيضاً اختصاصات مديري التصفية وخولهم الصلاحيات والسلطات اللازمة للمساعدة في تفعيل عمليات إعادة التنظيم.

ربما لم يتعرض أي من الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال للاختبار منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أكثر من قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين. فقد ازدادت حالات شهر الإفلاس زيادة حادة، واحتدم النقاش بين واضعي السياسات في مختلف أرجاء العالم حول ما إذا كانت قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين الحالية يمكنها الاستجابة بشكل ملائم لهذه الأزمة أم أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الإجراءات. وقد تفاوتت آثار الأزمة المالية العالمية تفاوتاً كبيراً فيما بين مختلف المناطق، فبعض الأرقام الخاصة بالبلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تثير الهلع في النفوس. ففي أسبانيا، مثلاً، صدر 2902 قرار

الجدول 1-11

ما هي البلدان التي تسهل فيها تصفية النشاط التجاري - وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

معدل استرداد الدين	معدل استرداد الدين	الأكثر سهولة
8.3	92.5	اليابان
8.1	91.3	سنغافورة
6.7	89.0	النرويج
6.0	88.7	كندا
5.4	87.3	فنلندا
4.4	86.6	أيرلندا
3.5	86.5	الدانمرك
2.7	86.3	بلجيكا
0.0	84.2	المملكة المتحدة
0.0	82.7	هولندا
		جمهورية أفريقيا الوسطى

ملاحظة: يستند ترتيب البلدان إلى معدل استرداد الدين: كم سنناً من كل دولار من أموال أصحاب المطالبات (الدائنين، والسلطات الضريبية، والموظفون) يتم استردادها من الشركة المعسرة؛ للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 2-11

تصفية النشاط التجاري: الوقت والتكاليف اللذان تستغرقهما إجراءات إفلاس شركة محلية والمحصلة ترتيب البلدان يستند إلى مؤشر فرعي واحد

معدل استرداد الدين هو دالة الوقت والتكلفة وعوامل أخرى مثل سعر الإقراض واحتمال استمرار الشركة في مزاولة عملها



ملاحظة: لا يتم احتساب الوقت والتكلفة بشكل منفصل بالنسبة لهذا الترتيب للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم ملاحظات على البيانات.

النفاذ في 1 يونيو/حزيران 2009. وينص هذا القانون على وضع أسقف محددة لأتعاب المصفيين: 5 في المائة من قيمة التفضيلة. وفي السابق، كان للمصفيين مطلق الحرية في تحديد الأتعاب التي يتقاضونها، وكانت عادة في حدود 10 في المائة من قيمة التفضيلة. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي تكلفة إنهاء إجراءات الإعسار في ملاوي من 30 في المائة من قيمة التفضيلة إلى 25 في المائة، وأصبحت آلية تسديد أتعاب المصفيين أكثر شفافية.

وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي من بين أكثر مناطق العالم تأثراً بالأزمة العالمية الراهنة، قامت 6 بلدان بإصلاحات في هذا المجال أدت إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري. إذ أدخلت ليتوانيا تعديلات على قانون شهر إفلاس الشركات للرضاء على فترة انتظار الدائنين الراغبين في خريك دعوى شهر الإفلاس والتي تبلغ 3 أشهر. وبات في مقدور أي دائن في الوقت الحالي في فيلنيوس أن يقوم ببساطة بإخطار المدين باعتزامه خريك دعوى شهر إفلاس ضده، ومنحه فترة سماح مدتها 30 يوماً لسداد الدين المستحق.

وأدخلت بولندا تعديلات على قانون الإفلاس لديها، حيث وسعت من نطاق أسباب تقديم طلبات بدء إجراءات إعادة التنظيم. ويمكن حالياً للشركات التي تواجه مصاعب مالية التقدم بطلب للحماية القانونية في وقت أبكر من ذي قبل. وكما هي الحال بالنسبة لبولندا، أتاحت إستونيا للشركات المتعثرة التي تقف على حافة الإعسار إمكانية إعادة هيكلة ديونها واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة ربحيتها.

وأدخلت روسيا تعديلات على قانون الإعسار لديها بغرض استحداث معايير التأهل المهني الواجب توافرها في مديري الإعسار (التفضيلة) وتنظيم أحكام تحديد أتعابهم، وعدلت ألبانيا قانون شهر الإفلاس لإنشاء هيئة للإشراف على أنظمة الإعسار وذلك بغرض الإشراف على عمل مديري الإعسار وإصدار التراخيص الخاصة بهم.

في إطار خطة أوسع نطاقاً للتعافي من الأزمة الراهنة. ويتمثل الهدف في مساعدة منشآت الأعمال على الاستمرار في العمل، وذلك من خلال تسهيل حصول المدينين على التمويل بعد التقدم بطلب شهر الإفلاس. وفي مايو/أيار 2009، وقعت 10 حكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إعلان مشترك بشأن الإصلاحات المرجوة. حيث اتفق خبراء ممثلون عن كل من: مصر، والأردن، ولبنان، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، والصفة الغربية وقطاع غزة، أثناء اجتماعهم في أبوظبي على بناء علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص لتقوية قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين التي عفا عليها الزمن.⁸ يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقين بإجراءات دعاوى شهر الإفلاس (التفضيلة) التي تكون مؤسسات محلية طرفاً فيها، والنتائج المترتبة عليها. وتتصف البلدان ذات الأداء الأفضل بسرعة عمل منشآت الأعمال القادرة على البقاء وانخفاض تكلفتها وقدراتها على الاستمرار. ومن المرجح في هذه البلدان أن يتم بيع منشآت الأعمال التي تمتلك مقومات البقاء أو إعادة تنظيمها كمنشآت عاملة بدلاً من تصفيتها عن طريق بيعها مجزأة. وتحقق البلدان التي لديها أنظمة إعسار تتسم بالكفاءة معدلات استرداد أعلى مقارنة بالبلدان التي لا تتوافر لديها مثل هذه الأنظمة. ولا يقاس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إجراءات دعاوى شهر إفلاس المؤسسات المالية، التي لا تخضع في العادة لقوانين وأنظمة الإفلاس.⁹

ما هي البلدان القائمة بتنفيذ الإصلاحات في 2009/2008؟

تصدّرت ملاوي البلدان القائمة بالإصلاحات في مجال تصفية النشاط التجاري في 2009/2008. حيث دخل قانون الشركات الجديد لديها حيز

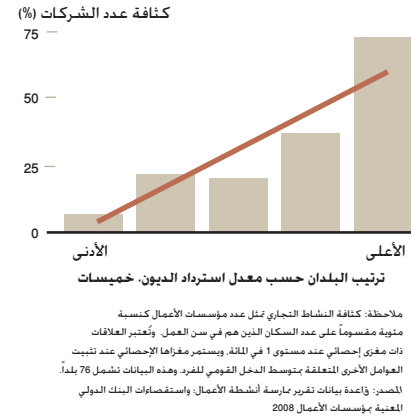
الجدول 2-11

وضع إجراءات خاصة بإعادة التنظيم أو تعزيزها - الإصلاح الأكثر شيوعاً في 2009/2008

سن أو تعزيز إجراء إعادة التنظيم أو عمليات إعادة التنظيم المدة سلفاً	سن أو تعزيز إجراء إعادة التنظيم أو عمليات إعادة التنظيم المدة سلفاً
إستونيا، وفرنسا، والكويت، وموريشيوس، والفلبين، وبولندا، ورواندا، وسيراليون، وأوروغواي	إستونيا، وفرنسا، والكويت، وموريشيوس، والفلبين، وبولندا، ورواندا، وسيراليون، وأوروغواي
تنظيم أحكام مهنة مديري الإعسار	ألبانيا، وكولومبيا، وملاوي، والفلبين، والاتحاد الروسي
تطبيق مواعيد منصوص عليها أو اختصارها	ألبانيا، وليتوانيا، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان
إنشاء نظام الحراسة القضائية	ساموا
تعزيز المحاكم المتخصصة	الهند
التخفيف المؤقت للالتزام جهاز الإدارة بتقديم طلب شهر الإفلاس	ألمانيا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 3-11 وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع معدلات استرداد الدين من جهة وزيادة كثافة عدد الشركات من جهة أخرى



وأنظمة الإفلاس في شيلي أحد أسباب خروجها السريع نسبياً من حالة الركود العميق في أوائل ثمانينيات القرن العشرين.⁶ وقامت كولومبيا بتبسيط قواعد وإجراءات إعادة تنظيم الشركات المتعثرة في عام 1999 وكان لذلك تأثير إيجابي وسط الأزمة المالية التي انتشرت في بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر التسعينيات.⁷

واسترشاداً بالتاريخ، يمكن أن نشهد المزيد من عمليات إصلاح قوانين الإعسار وأنظمة حقوق الدائنين في السنوات القليلة المقبلة، ولم يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سوى عدد قليل من إصلاحات قوانين وأنظمة الإعسار في 2009/2008 المتعلقة مباشرة بالأزمة المالية العالمية. ويمكن أن يزداد الطلب على الإصلاح إذا تفاقم آثار الأزمة الراهنة على الاقتصاد الحقيقي، ومع تعرض فعالية قوانين وأنظمة الإعسار في البلدان للاختبار في ظل أوضاع صعبة.

وهنالك بعض البلدان التي اتخذت بالفعل تدابير مبكرة في إطار الاستجابة لهذه الأزمة. وألمانيا هي أحد هذه البلدان، إذ لم تعد تُلزم الشركات التي تتمتع بمقومات البقاء بتقديم طلبات شهر إفلاسها في حالة تفاقم مديونياتها. وسمحت لها بدلاً من ذلك بالاستمرار في العمل. وسيعمل بهذا التعديل، الذي يُقصد منه أن يكون إعفاءً مؤقتاً أثناء الأزمة المالية الحالية، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2010. وفي عام 2006، قامت فرنسا بتخفيف متطلبات الدخول في "إجراءات التسوية الواقية من الإفلاس"، وهو عبارة عن إعادة هيكلة سابقة للإعسار تحت إشراف المحكمة، وسمحت الكويت بخيار إعادة التنظيم للشركات التي تقف على حافة الإعسار.

وتعكف بلدان أخرى حالياً على إعداد برامج إصلاح في المرحلة القادمة، ففي مارس/ آذار 2009، وافقت الجمهورية التشيكية على خطة سيتم بمقتضاها تعديل قانون الإعسار

ما هي البلدان التي تسهل فيها تصفية النشاط التجاري - وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

المدة الزمنية (بالسنوات)

الأكثر سرعة	الأكثر بطئاً		
أيرلندا	إكوادور	0.4	5.3
اليابان	إندونيسيا	0.6	5.5
كندا	هايتي	0.8	5.7
سنغافورة	الفلبين	0.8	5.7
بلجيكا	بيلاروس	0.9	5.8
فنلندا	أنغولا	0.9	6.2
النرويج	الجمهورية التشيكية	0.9	6.5
أستراليا	مديف	1.0	6.7
بليز	الهند	1.0	7.0
آيسلندا	موريتانيا	1.0	8.0

التكلفة (% من قيمة موجودات التفضيصة)

الأقل تكلفة	الأكثر تكلفة		
كولومبيا	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	1.0	38.0
الكويت	الفلبين	1.0	38.0
النرويج	ساموا	1.0	38.0
سنغافورة	جزر سليمان	1.0	38.0
جزر البهاما	فانواتو	3.5	38.0
بلجيكا	جمهورية فنزويلا البوليفارية	3.5	38.0
بروني دار السلام	سيراليون	3.5	42.0
كندا	أوكرانيا	3.5	42.0
فنلندا	ليبيريا	3.5	42.5
جورجيا	جمهورية أفريقيا الوسطى	3.5	76.0

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإجرائية الخاصة بإعادة تأهيل الشركات التي استحدثت مفهوم التفاوض المسبق لإجراءات إعادة التنظيم، واشترطت تمتع الحراس القضائيين بمؤهلات محددة.

وفي منطقة جنوب آسيا، قامت الهند بتطبيق إصلاحات، حيث عينت المزيد من القضاة في المحاكم المتخصصة في استرداد الديون، مما مكنها من تسريع وتيرة الفصل في قضايا نزاع الملكية (غلق الرهونات)، وأدى قانون توريق الأصول المالية وإعادة هيكلتها وإنفاذ قانون المصالح الضمانية لعام 2002 إلى تسهيل قيام المحاكم بالفصل في إجراءات نزاع الملكية.

وكانت الكويت البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي قام بإصلاحات في هذا المجال، حيث يسمح إجراء جديد بإعادة تنظيم الشركات التي تواجه مصاعب مالية لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الإعسار.

أما رومانيا فقامت بإصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة إجراءات الإعسار من خلال زيادة التكلفة، فالتعديل الذي أدخل على قانون الإعسار في نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2008 يشترط وضع نسبة 1.5 في المائة من المبلغ المسترد من كل إجراء إعسار في صندوق لسداد مصروفات مديري الإعسار، ويهدف ذلك إلى ضمان سداد أتعاب مديري الإعسار حتى عندما لا تبقى أية موجودات لدى المدينين. ومن شأن هذا الإصلاح أن يؤدي إلى خفض المبلغ الذي يسترده الدائنون في القضايا التي تتوافر فيها موجودات لدى الشركة، كما أنه يؤدي إلى زيادة عدم الكفاءة في القضايا التي تقل أو لا توجد فيها أية موجودات، وتسعى بلدان أخرى إلى معالجة هذه المشكلة عن طريق تقييد التدخل المهني حيثما تكون احتمالات استرداد الديون ضعيفة.

التوجه نحو تطبيق إجراءات حكومية ذكية

في أوقات الأزمات، تصبح المحاكم المثقلة بالقضايا، والمصفون غير المؤهلين والقوانين الجامدة عقبات أكبر حجماً أمام الخروج المنظم لمنشآت الأعمال التي لا تملك مقومات البقاء، وتصبح إعادة تنظيم الشركات التي تمتلك مقومات الحياة بغرض الحفاظ على فرص العمل أكثر أهمية من أي وقت مضى، وتستطيع الحكومات المساعدة من خلال: تشجيع الشركات على السعي للتسوية من خلال التوصل إلى حلول قبل الدخول في الإعسار، وتحسين كفاءة المحاكم، وتدريب الحراس القضائيين والمصفين لتحسين مستوى أدائهم في إدارة الشركات المتعثرة وبيع موجوداتها بكفاءة. يُذكر أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قد سجل 76 إصلاحاً أدى إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري في السنوات الست الماضية، وكانت البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون

حالة تفاقم مديونيات الشركة، حيث يزداد احتمال استمراريتها أكثر من حالة نقص السيولة. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، قامت ثلاثة بلدان، إلى جانب ملاوي، بتطبيق إصلاحات، إذ سنت موريشيوس قانون إعسار جديد ينص على إجراء إعادة التأهيل للشركات كبديل عن التصفية، وينص هذا القانون على مواعيد زمنية واضحة، ويحدد حقوق الدائنين والمدينين والالتزاماتهم، وبين العقوبات لكل من يسئ استخدام هذا النظام، واعتمدت رواندا قانوناً جديداً يشجع استخدام إجراءات إعادة التنظيم بوصفها خياراً ممكناً للشركات المتعثرة، وينص على مواعيد زمنية واضحة أثناء إجراءات الإعسار، وسنت سيراليون قانوناً جديداً للشركات يتيح إمكانية لجوء الشركات إلى إجراء إعادة التنظيم، وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قامت ساموا والفلبين بتطبيق إصلاحات، إذ سنت ساموا قانونين جديدين: قانون الشركات المعدل لعام 2006 الذي ينص على 3 مراحل في عملية الإعسار - هي: الإدارة والتسوية/الصلح والتصفية، وقانون الحراسة القضائية لعام 2006 الذي ينص على تعيين حراس قضائيين على الشركات المتعثرة، واعتمدت الفلبين القواعد

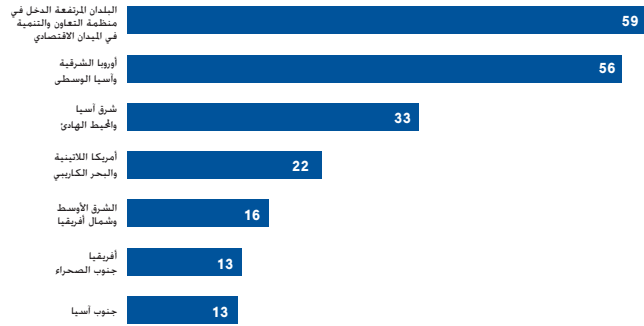
ونص القانون الجديد أيضاً على معايير التأهل المهني لمديري الإفلاس، وأدخلت طاجيكستان تعديلات على قانون الإفلاس لديها بغرض تبسيط الجداول الزمنية الخاصة بإجراءات إعادة التأهيل والتصفية (الجدول 2-11).

وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، انضم بلدان اثنتان إلى البلدان القائمة بالإصلاح في 2009/2008، فقد سنت أوروغواي قانون إعسار جديد، مما أدى إلى توحيد آلياتها الكثيرة القائمة في إجراء واحد لإعادة التنظيم، وأصدرت كولومبيا مراسيم في 2009/2008 لتشديد تنظيم مهنة مديري الإعسار (التفضيصة).

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت كل من فرنسا وألمانيا بتطبيق إصلاحات، إذ أدخلت فرنسا تعديلات على تشريعاتها بغرض تسهيل تأهل الشركات للاستفادة من إجراءات التسوية الواقية من الإفلاس، وتمثل الهدف من ذلك في تشجيع الشركات على التقدم إلى المحكمة بطلب الحماية القضائية في وقت مبكر قبل أن تصبح معسرة، وألغت ألمانيا، كإعفاء مؤقت أثناء الأزمة المالية الراهنة، التزام جهاز إدارة الشركة المتعثرة بتقديم طلب شهر الإفلاس في

البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
تعدت أكبر عدد من الإصلاحات منذ عام 2004

نسبة البلدان في المنطقة التي قامت بإصلاحات أدت إلى تسهيل تصفية النشاط التجاري (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

يوماً. ومن شأن إطالة أمد التقاضي تخفيض قيمة الشركات، ما يزيد من صعوبة استمرارها كمؤسسات عاملة بعد انتهاء دعوى الإعسار. تفتقر أجهزة القضاء في بلدان كثيرة إلى مقومات البنية الأساسية، والتدريب، والخبرات الفنية الضرورية للفصل في نزاع جاري في الوقت المناسب.¹¹ ويمكن لتزايد طلبات شهر الإفلاس في السنوات المقبلة أن يستنزف قدرات المحاكم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مخاطر أن تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها. بيد أن بعض البلدان قامت في السنوات الأخيرة بإنشاء محاكم متخصصة بقضايا الإفلاس للتعامل بقدر أكبر من الكفاءة مع إجراءات الإعسار.

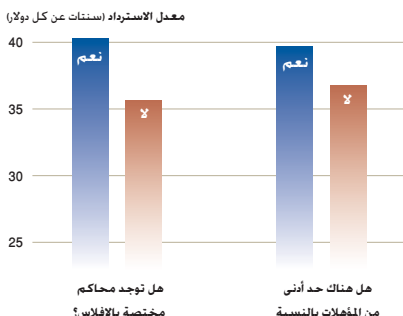
والولايات المتحدة هي أحد البلدان التي قامت بتعزيز كفاءة محاكمها. وبفضل تطبيق نظام إدارة دعاوى بصورة إلكترونية، يمكن الآن لأي طرف الرجوع إلى أية وثيقة أو مستند في دعوى شهر الإفلاس، ويمكن لقضاة التفليسة العمل من أي مكان، والتوقيع على القرارات والطلبات بمجرد الضغط على فارة الكمبيوتر. ويتيح هذا النظام، الذي تم إنشاؤه في أواخر تسعينيات القرن العشرين وجرى تعميمه في كافة الولايات بحلول عام 2005، مستوى واحداً من المعلومات للجسم العام، وآخر للمحامين من لديهم حسابات إلكترونية بكلمة مرور، ومستوى ثالث لقضاة التفليسة.

تدريب مديري الإعسار

يلعب الحراس القضائيون والمصفون أدواراً جوهرية في إجراءات الإعسار، ويشارك المصفون في إدارة شركات المدينين - إما عن طريق أن يحلوا محل إدارة الشركة المتعثرة أو المشاركة معها في إدارة الشركة. ويتولى المصفون مسؤولية بيع موجودات الشركات التي لا تتوفر لديها مقومات البقاء، وقد شرعت بلدان كثيرة في تطبيق إصلاحات لضمان تمتع شغالي هاتين المهنتين بالمؤهلات التعليمية والخبرة العملية الواجب توافرها، وخضوعهم

الشكل 5-11

البلدان التي لديها محاكم متخصصة بالإفلاس
تمتّع بارتفاع معدلات استرداد الدين



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

تقديم طلب شهر الإفلاس في غضون 30 يوماً من تاريخ العلم بإعسار الشركة. ومن شأن هذا البند، في حال تطبيقه تطبيقاً جيداً، أن يخفف فترات التأخير.

يمكن لإنشاء إطار لعمليات إعادة التنظيم المسبقة التجهيز أن يحافظ على استمرار تشغيل الشركة كمؤسسة عاملة، وقد قامت إيطاليا وكوريا في 2007/2006 باستحداث إجراءات معدة سلفاً لإعادة التنظيم. وتستطيع أية شركة حالياً أن تدخل في مفاوضات بشأن خطة إعادة التنظيم مع الدائنين قبل أن تتقدم بطلب شهر الإفلاس. وبمجرد التوصل إلى اتفاق مع الأكثرية المطلوبة من الدائنين، تتقدم الشركة بطلب شهر الإفلاس وتطلب من المحكمة الموافقة على خطة إعادة تنظيمها. وبمجرد موافقتها، تفرض المحكمة الاتفاق على الدائنين وتضمن استمراره. وتمهد المفاوضات الأولية مع الدائنين الطريق لتسريع جدولة جلسة المحكمة للنظر في دعوى الإفلاس، ما يسمح بسرعة الخروج من الإفلاس.¹⁰

تسريع إجراءات المحكمة

عند رفع دعوى الإعسار أمام المحكمة، فإن حقيق تسوية في الوقت الملائم يصبح عنصراً حيوياً. ولا سيما إذا كان الهدف هو إنقاذ الشركة المعنية. ولا تستغرق دعوى الإعسار التي تنتهي بنتيجة تنسم بالكفاءة - أي استمرار عمل الشركة أو بيعها كمؤسسة عاملة - أكثر من عامين. وفي مجموعة البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حُقق نسبة 77 في المائة من البلدان هذه النتيجة، وفي اليابان، تعتبر إجراءات إعادة التأهيل مثلاً على نظام إعادة الهيكلة تحت إشراف المحكمة الذي يقوم بوظائفه على أكمل وجه.

وعلى صعيد بلدان منطقة جنوب آسيا، فإن دعاوى الإعسار هي الأطول على الإطلاق على مستوى العالم، حيث تستغرق في المتوسط 4.5 عام. كما أن متوسط الوقت الذي يستغرقه إنفاذ العقود عن طريق المحاكم هو الأطول: 1053

والتنمية في الميدان الاقتصادي الأكثر تطبيقاً للإصلاحات (الشكل 4-11).

مواجهة الواقع في وقت مبكر

لا يجب أن ينتظر الدائنون حتى تفوت عليهم فرصة إنقاذ الشركة. ففي البلدان التي يعمل فيها إجراء إعادة التنظيم بصورة جيدة، مثل فنلندا والنرويج، تقوم الشركات في العادة بتقديم طلبات شهر الإفلاس بعد أسبوعين من تاريخ إعسارها، وتستطيع بلدان كثيرة، وخاصة تلك التي لديها أنظمة قديمة لشهر الإفلاس، أن تنقذ المزيد من الشركات من خلال إقناع المدينين بمواجهة الواقع في وقت مبكر.

وتتمثل إحدى هذه الطرق - التي يستطيع واضعو السياسات من خلالها تشجيع منشآت الأعمال على طلب حلول سريعة - في توسيع الأسباب التي يمكن للشركات التي تواجه مشاكل ومصاعب مالية على أساسها التقدم بطلب لإعادة التنظيم. ويسمح هذا القانون للمدينين بالتقدم بطلب إعادة التنظيم عندما يواجهون مصاعب مالية بدلاً من اشتراط الانتظار حتى تسوء حالة إعسارهم، ومن أصل 18 بلداً قام بالإصلاح في 2009/2008، قامت 5 بلدان - هي استونيا، وفرنسا، والكويت، والفلبين، وبولندا - بتطبيق قوانين إنقاذ تنص على لجوء الشركات إلى الإجراءات السابقة للإعسار أو تعزها، وفعلت الجمهورية السلوفاكية الشيء نفسه في قانونها الخاص بشهر الإفلاس وإعادة الهيكلة الذي دخل حيز النفاذ في عام 2006.

ومن بين الطرق الأخرى لتشجيع الشركات على مواجهة الواقع قبل فوات الأوان اشتراط قيام المدينين بتقديم طلبات شهر الإعسار بمجرد عجزهم عن سداد الديون المستحقة عليهم أو بمجرد أن يكونوا على حافة العجز عن السداد. وفي بولندا وإسبانيا، يمكن أن تتعرض إدارة الشركة التي تقدم طلب شهر الإفلاس بعد فوات الأوان لعقوبات. وفي عام 2008، أوجب قانون الإفلاس الجديد في أوروغواي على إدارة الشركة المعسرة

لإشراف جيد. وفي السنوات الأخيرة، استحدثت بلدان مثل بلغاريا وكندا وشيلي والصين وبولندا ورومانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معايير التأهل الواجب توافرها في الحراس القضائيين والمصفين (الشكل 11-5).

وفي 2009/2008، اعتمدت كولومبيا وروسيا قواعد وإجراءات تفرض شروط الترخيص الخاصة بالمصفين. وفي يونيو/حزيران 2006، أنشأت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة غرفة لأمناء التفليسة، وطبقت نظاماً لإصدار التراخيص. وفي عام 2005، أنشأت شيلي نظاماً بغرض ضمان تشديد رقابة مديري التفليسة، وربط أتعاب المصفين بالعائدات المتحققة من بيع الموجودات. ويهدف ذلك إلى تشجيع أمناء التفليسة على سرعة بيع الأصول المتعثرة، مما يؤدي إلى تعظيم العائدات.

حواشي

1. المعهد الوطني للإحصاءات، إسبانيا، <http://www.ine.es/jaxi/tabla.do>.
2. Euler Hermes, "A Remarkable Acceleration in Business Insolvencies," press release, 4 يونيو/حزيران 2009, <http://www.eulerhermes.com/>.
3. المكتب المعنى بالإعسار، "حالات الإعسار في الربع الأخير من عام 2008"، نشرة إحصائية، 6 فبراير/شباط 2009, <http://www.insolvency.gov.uk/>.
4. Gine and Love (2008).
5. Carruthers and Halliday (2007).
6. Bergoing وآخرون، (2007).
7. Gine and Love (2008).
8. أشرف معهد حوكمة الشركات (حوكمة) على تنظيم هذه الندوة بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والاتحاد الدولي للخبراء في إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس "إنسول إنترناشيونال" وغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ومركز أبو ظبي لحوكمة المؤسسات، وذلك بدعم من شركة "لائام أند واتكليينز" للاستشارات.
9. Djankov (2009) أ.
10. Djankov (2009) ب.
11. Djankov (2009) ب.

مرفق: مجموعة المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

الاستقصاء الذي شمل 140 بلداً:

يرغب أحد أصحاب منشآت الأعمال في توصيل الكهرباء إلى المستودع الذي بناه حديثاً كمخزن لتبريد اللحوم. وقد قام فني كهربائي من شركة البناء باستكمال تركيب التوصيلات والأسلاك الداخلية حتى نقطة عدّاد استهلاك الكهرباء. ويود صاحب المنشأة توصيل الكهرباء للمستودع من شركة التوزيع المحلية. وطبقاً لتقديرات الفني الكهربائي لدى شركة البناء، يحتاج المستودع لتوصيلة تبلغ قدرتها 140 كيلو فولط أمبير.³

ويتطبيق منهجته على مسألة توفير خدمات الكهرباء، يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توضيح ما لضعف الخدمات التجارية لشركات توزيع الكهرباء من آثار على أصحاب منشآت الأعمال والمشاريع. وتكملة مجموعات البيانات القائمة. فمن شأن البيانات الموضوعية المتسقة عن خدمات توصيل الكهرباء أن تحقق استنارة شركات المرافق والهيئات المعنية بشؤون التنظيم والحكومات في سعيها لتعزيز أداء هذا القطاع. فضلاً عن استخدام هذه البيانات كمُدخلات في البحوث المعنية بالروابط والصلات بالنواحي الاقتصادية.

وتختلف هذه البيانات من نواحٍ شتى عن مجموعة البيانات الأخرى الخاصة بالكهرباء. فمجموعة المؤشرات الجديدة لا تعكس تكاليف استهلاك الكهرباء ولا تقيس النسبة المئوية للأسر المعيشية ومنشآت الأعمال التي تم توصيل الكهرباء إليها في كل بلد. كما أن هذه المؤشرات لا تقيس مشكلات الجودة، مثل تكرار انقطاع الخدمة، وفاقذ الطاقة وهبوط الفلطية، التي تشكل أعباءً كبيرة بالنسبة لمنشآت الأعمال. علماً بأن التحليل المستند إلى استخدام بيانات مستمدة من مجموعة المؤشرات الجديدة والتقرير العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يشير إلى وجود ارتباط إيجابي بين كفاءة عملية توصيل الكهرباء وتصورات أصحاب المشاريع ومنشآت الأعمال بشأن نوعية خدمات البنية الأساسية بصفة عامة (الشكل 1-12).

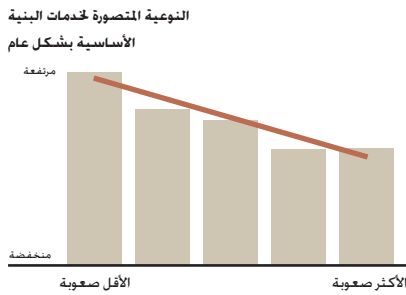
بناء المؤشرات

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتتبع جميع الإجراءات اللازمة لتوصيل الكهرباء لبنى قامت بإنشائها حديثاً إحدى مؤسسات الأعمال، بما في ذلك تمديد أو توسيع نطاق البنية الأساسية القائمة.² ولضمان قابلية البيانات للمقارنة بين البلدان، تم عرض حالة معيارية على الجيبين على

تعتبر خدمات البنية الأساسية مثل خدمات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمنشآت الأعمال الخاصة. إذ يمكن أن يؤدي سوء تقديم هذه الخدمات ورداءة نوعيتها إلى إعاقة نمو الشركات. وفي إجاباتهم على استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في 89 بلداً فيما بين 2006 و2009، أشارت تقديرات مديري الشركات إلى أن إنفاقهم على بنود مثل الوقود والكهرباء والاتصالات والمياه بلغ ما يعادل 9 في المائة من المبيعات السنوية، أو ما يفوق المنصرف على الآلات والمعدات. وأفاد هؤلاء المديرون بأن الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي بلغت 3.2 في المائة من حجم المبيعات. وعند سؤالهم عن ما هو أكبر قيد يُعيق تشغيل شركاتهم وموها، أفاد عدد كبير من المديرين بأن ذلك العائق يتمثل بخديداً، وبدرجة أكبر من أي عاملٍ آخر. في ضعف خدمات الإمداد بالكهرباء والحصول على التمويل.¹ وحتى تتمكن من الانتقال إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى التي تعتمد على تكنولوجيات قائمة على استخدام الكهرباء، تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على توصيل الكهرباء بصورة يمكن التعويل عليها ويتكلفت يمكن حتمها. ولكن نظراً للقيود المؤثرة على قدرات مؤسسات الطاقة الكهربائية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، فإنه لا يمكن في أغلب الحالات ضمان توافر هذا العنصر المهم. وبغض النظر عما إذا كانت الكهرباء متاحة بشكل يمكن التعويل عليه أم لا، فإن الخطوة الأولى بالنسبة للعميل للحصول على الكهرباء تتمثل دائماً في عملية توصيل الكهرباء. وهذه الخطوة الأساسية الأولى هي التي يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى قياسها عن طريق مجموعة جديدة من المؤشرات التجريبية المعنية بالإجراءات التي يجب أن تمرّ بها منشأة أعمال خاصة من أجل توصيل الكهرباء.

الشكل 1-12

سهولة توصيل الكهرباء - تحسين التصور الخاص
بنوعية البنية الأساسية بشكل عام



ترتيب البلدان حسب مؤشر سهولة
توصيل الكهرباء، خمسينيات

ملاحظة: تُعتبر العلاقات ذات مغزى إحصائي عند مستوى 1 في المئة. ويستمر مغزاهما الإحصائي عند تثبيت العوامل الأخرى المتعلقة بمتوسط الدخل القومي للفرد المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والمنتدى الاقتصادي العالمي (2008).

الجدول 1-12

ما هي البلدان التي يسهل فيها توصيل الكهرباء - وما هي البلدان التي يصعب فيها ذلك؟

عدد الإجراءات		
الأقل عدداً	الأكثر عدداً	
الدانمرك	3	أنغولا
ألمانيا	3	أرمينيا
اليابان	3	أذربيجان
موريشيوس	3	غينيا - بيساو
قطر	3	هندوراس
المملكة العربية السعودية	3	نيجيريا
سانت فنسنت وجزر غرينادين	3	الاتحاد الروسي
السويد	3	طاجيكستان
سويسرا	3	أوكرانيا
أنتيغوا وبربودا	4	اليوسنة والهرسك
الوقت (بالأيام)		
الأكثر سرعة		الأكثر بطناً
ألمانيا	17	الاتحاد الروسي
سانت كيتس ونيفيس	18	الجمهورية التشيكية
آيسلندا	22	قبرص
النمسا	23	أوكرانيا
سانت لوسيا	25	جمهورية فيرجيز
غرينادا	30	تنزانيا
شيلي	31	مدغشقر
بورتو ريكو	32	أفغانستان
هندوراس	33	غينيا - بيساو
بنما	35	سيراليون
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)		
الأقل تكلفة		الأكثر تكلفة
اليابان	0	إثيوبيا
هونغ كونغ، الصين	2	غامبيا
قطر	4	السنتغال
ألمانيا	5	مدغشقر
آيسلندا	9	ملاوي
بنما	11	جمهورية أفريقيا الوسطى
إسرائيل	13	بوركينا فاسو
قبرص	14	بن
النرويج	14	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أستراليا	15	بوروندي

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

طبقاً لدراسة الحالة، طُلب من مؤسسات توزيع الكهرباء في المدينة التجارية الرئيسية أن تصف إجراءات توصيل الكهرباء بما في ذلك التكلفة والوقت اللازمين للإجاز. وتم إعداد قائمة الإجراءات من واقع الإجابات والتحقق منها عبر البريد الإلكتروني ومقابلات هاتفية مع مهندسين مستقلين مثل فنيي الكهرباء، والمهندسين الكهربائيين، ومقاولي الأعمال الكهربائية، وشركات البناء، للمزيد من التفاصيل الخاصة بالمنهجية. يُرجى الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات" في الصفحة 95.

ما هي البلدان القائمة بتسهيل توصيل الكهرباء؟

على صاحب منشأة أعمال في أوكرانيا يسعى لتوصيل الكهرباء لمستودع التبريد الخاص به استيفاء 9 إجراءات مختلفة للحصول على موافقات على التصميم، وشهادات فنية لخطوط الكهرباء المطلوبة، وعمليات تفتيش متعددة على أعمال التوصيل. بما في ذلك التفتيش من جانب هيئة التفتيش الحكومية المعنية بحماية العاملين، وتستغرق هذه العملية 306 أيام بتكلفة تبلغ 8419 دولاراً أمريكياً، أو 262 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

وهناك بلدان مثل الدانمرك وألمانيا واليابان تجعل توصيل الكهرباء لمنشآت الأعمال أكثر سهولة (الجدول 1-12). فهذه العملية في ألمانيا هي الأسرع من نوعها بحيث لا تتطلب سوى 3 إجراءات مع مؤسسة الكهرباء وتستغرق 17 يوماً. فصاحب منشأة الأعمال يحتاج ببساطة إلى توقيع عقد توريد مع تاجر جزئة للمستلزمات الكهربائية ثم تكليف الفني الكهربائي المرخص الذي يعمل لديه بمتابعة طلب توصيل الكهرباء. وتقوم مؤسسة الكهرباء بعد ذلك باستكمال أعمال التوصيل الخارجية، ويتم توصيل الكهرباء للمستودع في أقل من 3 أسابيع. بتكلفة إجمالية تبلغ 2151 دولاراً أمريكياً (5 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد).

يقل عدد الإجراءات في البلدان التي تقوم فيها مؤسسة الكهرباء بما يلي:

- التنسيق مع الهيئات والمصالح الأخرى، مثل البلدية أو الإدارة المختصة بشؤون البناء، ما يؤدي إلى استغناء العملاء عن مراجعة نفس الهيئات عدة مرّات. وفي رومانيا، على المقاول الخاص القائم باستكمال أعمال التوصيل أن يحصل على رخصة بناء مستقلة من أجل مُحوّل التوزيع اللازم لتوصيل الكهرباء. وفي كل من صربيا والجيل الأسود، يمكن الحصول على تلك الرخصة من البلدية إلى جانب الترخيص الأساسي بالبناء.

- من هيئات مختلفة بشأن استيفاء معايير السلامة.
- ضمان كفاءة تخطيط التوريدات، ما يُعفي العملاء من وجوب الحصول على المواد اللازمة. وفي بلدان مثل بنغلاديش وتنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن مطالبة العملاء بتوفير مواد مثل الأعمدة، وصناديق العدادات،

- نقل المسؤولية عن الامتثال لشروط سلامة الأسلاك والتوصيلات الداخلية في المبنى إلى شركات خاصة بالأعمال الكهربائية. ويتم تطبيق ذلك في الدانمرك وألمانيا واليابان وموريشيوس. ولكن على المقاولين في بلدان مثل أوكرانيا الحصول على عدة موافقات

البلدان. تتضمن الفاتورة أيضا تكاليف إيداع مبلغ التأمين والمدفوعات المقدمة لهيئات أخرى من أجل التراخيص وعمليات التفتيش والموافقات.⁶

وحيثما يكون توصيل الكهرباء أكثر تشابكا وتعقيدا. فإن التكاليف المتغيرة التي يجب أن يدفعها العميل تشكل جزءا أكبر من التكلفة الإجمالية. وبينما تمثل التكاليف الثابتة 59 في المائة في المتوسط من التكلفة الإجمالية في البلدان العشرة المتسمة بأقل تكلفة، فإنها تبلغ 8 في المائة فقط من التكلفة الإجمالية في البلدان العشرة ذات التكلفة الأعلى. ومن شأن ذلك أن يُجَدَّ من شفافية تكاليف توصيل الكهرباء ومسؤولية المرافق أمام العملاء. مما يتيح مجالا كبيرا محتملا لممارسات الفساد.

ما هي الخطوة التالية؟

تم تجميع بيانات عن 140 بلدا (الجدول 12-2). ويمكن الاطلاع على المزيد من البيانات التفصيلية عن كل بلد في موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت. وسوف يتم توسيع نطاق عينة البلدان في العام القادم بهدف تغطية نفس العينة التي تناولها المؤشرات الرئيسية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وسيجري تحديث مجموعة البيانات في موقع التقرير على شبكة الإنترنت عند توافر المزيد من البيانات المتاحة. ويجري حاليا إعداد تقرير يتضمن تحليلا أكثر تفصيلا للنتائج. بالإضافة إلى ورقة معلومات أساسية حول المنهجية. ونرحب بالأراء والتعليقات من قبل الحكومات ومؤسسات الكهرباء. علما بأنه سيتم الاستفادة من تلك الآراء في تعزيز تنقيح المنهجية.

أو المحولات لعدم توافرها في مخازن مؤسسة الكهرباء.

يمثل عدد الإجراءات التفاعلية للعملاء مع مؤسسة الكهرباء والهيئات الأخرى أكبر مُحدِّد للتأخر في توصيل الكهرباء. ففي البلدان التي يكون على منشآت الأعمال فيها استيفاء 10-6 إجراءات لتوصيل الكهرباء. تستغرق هذه العملية 144 يوما في المتوسط. وفي البلدان التي تتطلب 3-5 إجراءات. تستغرق العملية 104 أيام في المتوسط. في حين أن عملية توصيل الكهرباء تستغرق 56 يوما في البلدان العشرة القائمة بتطبيق أقل عدد من الإجراءات. و215 يوما في البلدان العشرة التي يتطلب فيها توصيل الكهرباء أكبر عدد من الإجراءات.

الجدير بالذكر أن الاختلافات في مستوى الفلطوبة التي يحتاجها العملاء تشكل العامل الأساسي لاختلاف تكاليف توصيل الكهرباء فيما بين البلدان. فالبلدان المرتفعة الدخل لديها غالباً أنظمة لتوزيع الكهرباء قادرة على توصيل الكهرباء لعميل يحتاج إلى 140 كيلو فولت أمبير من خلال القيام ببساطة بتمديد خط النقل العلوي أو الكابُل الأرضي. وتبلغ التكلفة في هذه الحالات ما يتراوح بين رُبْع إلى نصف التكلفة في الحالات التي يجب فيها توصيل الكهرباء إلى منشأة العميل بمستوى الجهد الأعلى.

ولكن تكاليف توصيل الكهرباء تتفاوت بدرجة كبيرة داخل مجموعات الدخل. وهو ما يُشير إلى وجود مجال لتخفيض التكلفة بصرف النظر عن البنية الأساسية القائمة. ففي البلدان العشرة المتسمة بأقل تكلفة (وكلها بلدان مرتفعة الدخل باستثناء بنما). لا يزيد متوسط تكلفة توصيل الكهرباء عن 9 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. أي تُمن (8/1) المتوسط الخاص بجميع البلدان المرتفعة الدخل (75 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد). وفي البلدان العشرة ذات أعلى تكلفة (وكلها بلدان منخفضة الدخل). يبلغ متوسط التكلفة 15803 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. أي أكثر من ضعف المتوسط الخاص بمجموعة البلدان المنخفضة الدخل (7384 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد).

ويمكن تقسيم تكاليف توصيل الكهرباء إلى فئتين رئيسيتين: رسوم التوصيل الثابتة التي تعكس بالضرورة نموذج التكلفة المعني بتوزيع التكاليف الثابتة لتشغيل شبكة التوزيع على جميع العملاء⁴ والتكاليف المتغيرة حسب كل توصيلة. التي تأخذ في الحسبان تكلفة العمالة والمواد وعمليات التفتيش اللازمة⁵. وفي الكثير من

بيانات حول الحصول على الكهرباء

التكلفة				التكلفة			
البلد	الإجراءات (عدد)	الوقت (بالأيام)	البلد	الإجراءات (عدد)	الوقت (بالأيام)	% من متوسط الدخل القومي للفرد	
						البلد	الوقت (بالأيام)
أفغانستان	4	424	غامبيا	4	178	6,975.1	618.2
ألبانيا	5	162	جورجيا	4	71	666.3	614.5
أنغولا	8	41	ألمانيا	3	17	5.1	1,102.3
أنتيغوا وبربودا	4	42	غانا	4	78	2,240.5	140.0
الأرجنتين	6	74	اليونان	6	77	35.6	25.2
أرمينيا	8	242	غرينادا	4	30	244.6	673.0
أستراليا	5	46	غواتيمالا	4	39	677.4	15.4
النمسا	5	23	غينيا - بيساو	8	437	4,125.8	110.7
أذربيجان	8	225	هندوراس	8	33	963.4	624.4
جزر الهامام	7	61	هونغ كونغ، الصين	4	101	1.8	45.0
البحرين	5	72	هنغاريا	6	252	98.3	47.8
بنغلاديش	7	109	آيسلندا	4	22	8.7	3,171.4
بيلاروس	6	218	الهند	7	67	504.9	1,291.4
بلجيكا	4	50	جمهورية إيران الإسلامية	6	143	1,050.3	44.2
بليز	5	106	أيرلندا	4	106	21.3	341.9
بنن	5	172	إسرائيل	6	113	12.7	15,816.9
بوتان	5	241	جامايكا	6	48	80.1	1,675.4
بوليفيا	7	51	اليابان	3	105	0	1,484.4
البوسنة والهرسك	10	127	الأردن	5	43	525.2	276.7
بوتسوانا	5	117	كازاخستان	5	103	300.5	465.4
البرازيل	6	36	كينيا	5	162	1,405.3	163.2
بلغاريا	6	102	جمهورية قبرغيز	6	325	2,478.4	295.1
بوركينافاسو	4	158	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	5	127	3,245.2	15,443
بوروندي	4	158	لاتفيا	5	193	335.1	43,020.5
كمبوديا	4	169	لبنان	5	75	29.9	3,854.1
الكاميرون	4	67	ليسوتو	5	86	2,675.7	1,735.3
كندا	8	133	ليتوانيا	4	98	62.3	164.4
الرأس الأخضر	4	46	لكسمبرغ	5	120	51.5	1,112.9
جمهورية أفريقيا الوسطى	6	210	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	5	90	924.9	14,377.7
شيلي	6	31	مدغشقر	5	419	8,466.2	88.4
الصين	4	118	ملاوي	5	179	11,654.8	835.7
كولومبيا	5	150	ماليزيا	6	51	42.6	1,243.6
جمهورية الكونغو الديمقراطية	6	73	ملاوي	6	101	823.1	28,304.0
كوستاريكا	5	62	موريشيوس	3	44	262.8	329.0
كوت ديفوار	5	43	المكسيك	7	169	577.1	4,303.7
كرواتيا	5	70	مولدوفا	7	126	650.7	319.8
قبرص	4	306	الجزيل الأسود	4	67	409.3	13.9
الجمهورية التشيكية	6	279	المغرب	5	71	2,295	184.9
الدانمرك	3	43	ناميبيا	7	40	403.9	106.2
جيبوتي	4	180	نيبال	6	73	2,890.0	6,473.4
دومينيكا	5	73	هولندا	5	125	38.9	1,188.1
إكوادور	5	89	نيوزيلندا	5	47	73.3	973.5
جمهورية مصر العربية	7	50	نيكاراغوا	6	70	1,695.3	453.5
السلفادور	7	74	النيجر	4	165	4,295.9	467.3
إستونيا	4	99	نيجيريا	8	260	1,146.8	206.1
إثيوبيا	4	75	النرويج	4	59	14.1	6,967.3
فيجي	6	46	عمان	5	66	70.8	794.8
فنلندا	5	53	باكستان	5	233	2,334.7	20.9
فرنسا	5	123	بنما	5	35	10.7	27.9
غابون	5	160	باراغواي	4	53	409.8	256.9

حواشي

1. طبقا لاستقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال في 89 بلدا، يرى 15.6 في المائة من مديري المؤسسات والشركات أن الكهرباء تمثل العائق الأشد خطورة، وترى نسبة ماثلة منهم (15.7 في المائة) أن الحصول على التمويل هو العائق الأشد خطورة (<http://www.enterprisesurveys.org>).
2. ينطوي التمديد على مدّ طول الشبكة عن طريق إنشاء كابلات أرضية منخفضة الجهد أو تركيب أسلاك علوية منخفضة الجهد من نقطة وجود عداد الكهرباء إلى أقرب محطة فرعية. وينطوي التوسيع على تركيب أعمدة أو محوّل توزيع قائم على قاعدة لتوصيل الكهرباء بين شبكة الجهد المتوسط لمؤسسة الكهرباء وعداد كهرباء العميل.
3. تم اختيار الحمولة البالغة 140 كيلو فولط أمبير لتعكس احتياجات الطاقة لمؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم متسمة باستخدام للكهرباء كثيف نسبيا. فعلى سبيل المقارنة، يحتاج العميل المنزلي إلى 20-40 كيلو فولط أمبير. علما بأن الحمولة البالغة 140 كيلو فولط أمبير كبيرة بما يكفي لافتراض عدم قدرة صاحب المنشأة أو المشروع على اختيار سرقة الكهرباء بدلا من طلب توصيلها.
4. حيث تكون رسوم التوصيل ثابتة، فإنها عادة تحسب كنسبة من الطلب على الكهرباء في وقت الذروة للمنشأة التي سيتم توصيل الكهرباء إليها. ويمكن غالباً الاطلاع على هذه الرسوم الثابتة في موقع مؤسسة الكهرباء أو الهيئة المنظمة على شبكة الإنترنت.
5. يمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية عن عناصر التكاليف المختلفة لكل بلد على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت (<http://www.doingbusiness.org>).
6. تمثل إيداعات التأمين عبئا ماليا كبيرا. ففي إثيوبيا، تخسر شركة متوسطة الحجم راغبة في توصيل الكهرباء ما يساوي 148 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد بسبب إيداع مبلغ التأمين، وهو شرط أساسي لضمان قيام الشركة بدفع فواتير الكهرباء مستقبلا. ونظرا لاحتفاظ مؤسسة الكهرباء بالضمان حتى نهاية العقد ثم رده بدون أية فوائد، فإن الشركة لا تستطيع استخدام ذلك المبلغ لأغراض أكثر إنتاجية. وتتلقى مؤسسات الكهرباء إيداعات التأمين في كل من البلدان العشرة المتصدرة للإصلاحات من حيث تكلفة التوصيلات الجديدة للكهرباء والبلدان العشرة في قاع القائمة، ولكن إيداعات الضمان تعتبر أكثر انخفاضا بصورة ملموسة في البلدان ذات الأداء الأفضل. كما تقدم شركات المرافق ترتيبات لتخفيض العبء المالي. ففي أستراليا وهونغ كونغ (الصين) وبنما، يمكن للعملاء اختيار الحصول على ضمان من البنك بتكلفة أقل من الفائدة الضائعة على وديعة الضمان المحفوظة لدى مؤسسة الكهرباء.

البلد	الإجراءات (عدد)	التكلفة	
		(% من متوسط الدخل القومي للفرد)	الوقت (بالأيام)
بيرو	5	521.8	118
الفلبين	5	466.5	63
بولندا	4	233.2	143
بورتوريكو	5	433.8	32
قطر	3	3.8	90
رومانيا	7	312.8	207
الاتحاد الروسي	8	4,521.6	272
المملكة العربية السعودية	3	78.0	71
السنگال	6	7,007.0	125
صربيا	4	513.4	81
سيشيل	5	479.5	132
سيراليون	8	1,279.1	441
سنغافورة	5	34.2	76
سلوفينيا	5	115.4	38
جنوب أفريقيا	5	443.2	171
أسيانيا	4	169.6	85
سري لانكا	4	1,548.5	132
سانت كيتس ونيفس	4	377.3	18
سانت لوسيا	4	469.9	25
سانت فنسنت وجزر غرينادين	3	459.6	52
سورينام	5	745.7	128
السويد	3	21.1	52
سويسرا	3	68.8	39
الجمهورية العربية السورية	5	994.2	71
طاجيكستان	8	1,456.8	211
تنزانيا	4	251.4	382
تونغا	5	128.8	50
ترينيداد وتوباغو	5	53.6	56
تونس	4	1,136.1	58
تركيا	4	812.6	62
أوغندا	5	5,209.9	151
أوكرانيا	9	262.0	306
الإمارات العربية المتحدة	4	15.9	55
المملكة المتحدة	5	42.2	111
الولايات المتحدة	5	16.8	48
أوزبكستان	7	2,532.8	123
فييتنام	4	1,685.1	127
الضفة الغربية وقطاع غزة	6	1,567.1	70
الجمهورية اليمنية	4	6,926.1	35
زامبيا	4	1,042.7	103

مرفق: نحو مؤشر معني بقياس حماية العاملين

وتُقرر الاتفاقية أن سن 18 سنة هو الحد أدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخطرة التي تُعرّفها الاتفاقية بأنها "أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل الذي يُحتمل أن يُعرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يُؤدّي فيها"⁶. وجرى اعتماد الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وتُصنّف الاتفاقية رقم 182 الأعمال الخطرة بين أسوأ أربعة أشكال لعمل الأطفال. وتتمثل أسوأ ثلاثة أشكال أخرى في كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق؛ واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية؛ واستخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة ولا سيما إنتاج المخدرات والإجبار بها.⁷ وطبقاً لدراسة لمنظمة العمل الدولية في عام 2006، بلغ عدد الأطفال من الشريحة العمرية 5 إلى 14 سنة المنخرطين في نشاط اقتصادي 190.7 مليون طفل. منهم 70.9 مليون طفل يعملون في بعض أشكال العمل الخطرة.⁸

ويوجد حد أدنى لسن الاستخدام في "الأعمال الخفيفة". إذ جيز الاتفاقية رقم 138 للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تسمح باستخدام أو عمل الأطفال الذي تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة في أعمال خفيفة "لا يُحتمل أن تكون ضارة بصحتهم أو نومهم ولا تُعطل مواظبتهم في المدرسة".⁹ ويجوز للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور" أن تسمح باستخدام الأطفال في سن 12 إلى 14 سنة في أعمال خفيفة. وكمؤشر بديل للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور". استخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تصنيفات البنك الدولي القطرية للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل¹⁰

للتوجيه والإرشاد في هذه العملية. وطبقاً للمنهجية المعيارية. يعتمد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قياس تنفيذ المعايير الأساسية للعمل. أي قياس درجة اعتماد هذه المعايير في التشريعات الوطنية. ويتم جميع البيانات من واقع قراءة واستعراض القوانين واللوائح ذات الصلة. وجرى اختيار عمالة الأطفال لتكون أول مجال من مجالات البحث. وتشير التقديرات الواردة بشأن عمالة الأطفال في دراسة لمنظمة العمل الدولية في عام 2006 إلى ارتفاع تشغيل الأطفال: حيث يندرج أكثر من 190 مليون طفل من الشريحة العمرية 5 إلى 14 سنة ضمن السكان النشطين اقتصادياً على مستوى العالم.²

وقد بادر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008 بإجراء بحث حول تطبيق البلدان لأحكام الحد الأدنى لسن العمل المشمولة في اتفاقيتين لمنظمة العمل الدولية بشأن تشغيل الأطفال: الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام التي صدّق عليها 154 بلداً. والاتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال التي صدّق عليها 171 بلداً.³ وتضع هاتان الاتفاقيتان مستويات واضحة للحدود الدنيا لسن الاستخدام التي يجب أن تُطبقها البلدان المصادقة على الاتفاقيتين في تشريعاتها الوطنية. علماً بأن نتائج ذلك البحث ليست مشمولة في المؤشرات المعنية بحماية العاملين. ومن خلال عينة تضم 102 من البلدان المختارة لتمثيل المناطق وفئات الدخل المختلفة. ركز البحث على النظر فيما إذا كانت القوانين الوطنية متمشية مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بعمل الأطفال (الجدول 1-13). واستكمل خبراء قوانين العمل أسئلة الاستقصاء الخاص بالأحكام الواردة في التشريعات الوطنية بشأن عمل الأطفال. وتم التحقق من الإجابات بالرجوع إلى نصوص القوانين. إلا أن الاستقصاء لم يشمل إنفاذ قوانين تشغيل الأطفال.

اشتمل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العام الماضي على جدول يوضح وضعية تصديق كل بلد من البلدان المشمولة والبالغ عددها 181 بلداً على المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية. مع الإشارة إلى أن التقرير يعتمد إجراء المزيد من البحث في تطبيق مجالات المعايير الأساسية للعمل.¹ وهي المعايير المشمولة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني التي تتناول حرية تكوين الجمعيات والنقابات العمالية والإقرار بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال عمل السخرة أو العمل القسري. والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام. ومنع تشغيل الأطفال.

وبناءً على البحوث الأولية المعنية بمجالات المعايير الأساسية للعمل. يعتمد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وضع مؤشر جديد لحماية العاملين. وستستفيد هذه العملية من مشورة مجموعة عمل ذات تمثيل عريض من أصحاب المصلحة الحقيقية. وستكون منظمة العمل الدولية التي تضطلع بدور ريادي في مجال المعايير الأساسية للعمل بمثابة المصدر الأساسي

اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال عند تأسيس منظمة العمل الدولية في عام 1919. كان عمل الأطفال أحد الموضوعات الرئيسية للاتفاقيات الأولى التي أبرمتها المنظمة. وقامت الاتفاقية رقم 138 لسنة 1973 بتنقيح الاتفاقيات العشرة المعنية بالحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل في قطاعات محددة منذ عام 1919. وتُقرر الاتفاقية رقم 138 الحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل حيث تنص على أنه "لا يجوز أن يكون الحد الأدنى للسن المقرر أدنى من سن إنهاء الدراسة الإلزامية ولا يجوز في أي حال أن يقل عن 15 سنة".⁴ "ويجوز لأي دولة عضو لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور أن تقرر في البداية حداً أدنى لسن الاستخدام يبلغ 14 سنة".⁵

الجدول 2-13
تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في بلدان العينة التي لم تصادق على الاتفاقية

البلدان	الحد الأدنى لسن العمل
أعلى	8
نفسه	3
أدنى	5
لا يوجد	4
إجمالي	20

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان التي لم تصادق على الاتفاقية رقم 138 حسب الحد الأدنى لسن العمل مقارنة بالحد الأدنى في الاتفاقية (14 عاماً) بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و15 عاماً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 1-13
البلدان الواردة في العينة

البلدان	المنطقة
16	شرق آسيا والمحيط الهادئ
13	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
16	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
18	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
14	البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
5	جنوب آسيا
20	أفريقيا جنوب الصحراء
102	إجمالي

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 3-13

تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في كافة بلدان العينة

المنطقة	حد أعلى	الحد نفسه	حد أدنى	لا توجد حدود
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9	3	2	2
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	9	4	0	0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6	6	4	0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10	5	3	0
البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	4	7	2	1
جنوب آسيا	2	2	0	1
أفريقيا جنوب الصحراء	7	11	2	0
إجمالي	47	38	13	4

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان حسب الحد الأدنى لسن العمل مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية رقم 138 (عاماً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و16 عاماً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الجدول 4-13
تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في الأعمال الخطرة في كافة بلدان العينة

البلدان	الحد الأدنى لسن العمل
73	نفسه
13	أدنى
16	لا يوجد
102	إجمالي

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان حسب الحد الأدنى لسن العمل بالنسبة للأعمال الخطرة مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية رقم 138 (عاماً). المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

مختلفين هما 12 و14 سنة كحد أدنى لسن

الاستخدام في أحكام مختلفة في نص القانون¹¹ ولا يقر القانون في ولايات ميكرونيزيا الموحدة أي حد أدنى لسن الاستخدام.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، لم تقم 9 من 11 بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، شاملة كمبوديا وفيجي وتيمور ليشتي، باستخدام الاستثناء المقرر للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور" الذي يتيح لها تطبيق حد أدنى لسن الاستخدام يبلغ 14 سنة. وبدلاً من ذلك، وضعت هذه البلدان حداً أدنى لسن الاستخدام يبلغ 15 سنة.

الحد الأدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخطرة توجد أحكام ونصوص قانونية وطنية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخطرة في 86 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، وفي 83 في المائة من الشريحة العليا للبلدان المتوسطة

الجدول 5-13

تنفيذ القواعد الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل في الأعمال الخفيفة في كافة بلدان العينة

البلدان	الحد الأدنى لسن العمل
24	أعلى
20	نفسه
3	لا يوجد حد أدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة
55	لا توجد قوانين خاصة بسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة
102	إجمالي

ملاحظة: يبين الجدول عينة البلدان حسب الحد الأدنى لسن العمل بالنسبة للأعمال الخفيفة مقارنة بالحد الوارد في الاتفاقية رقم 138 (عاماً بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، و13 عاماً بالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل).

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الاستخدام المقرر في الاتفاقية.

الحد الأدنى لسن الالتحاق بالقوة العاملة

من بين العينة التي تضم 102 بلداً، يتمشى الحد الأدنى لسن الالتحاق بالقوة العاملة في 85 بلداً مع الحد الأدنى المقرر في الاتفاقية رقم 138 (الجدول 3-13).

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يطبق 18 من 20 بلداً الحد الأدنى لسن الاستخدام المقرر في الاتفاقية أو ما يزيد عنه. ويفعل نفس الشيء 15 من 18 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك إصلاحات جاري تنفيذها. وفي منطقة جنوب آسيا، يضع بلدان اثنتان - هما أفغانستان وبوتان، لم يصادقا على الاتفاقية - الحد الأدنى لسن الاستخدام في تشريعاتهما عند مستوى 18 سنة، أي ما يزيد عن الحد المقرر في الاتفاقية مما يؤدي إلى زيادة المتوسط الخاص بهذه المنطقة. وقد اعتمدت جميع بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى الحد الأدنى لسن الاستخدام البالغ 15 سنة.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، يرتفع الحد الأدنى لسن الاستخدام إلى 16 سنة في بعض البلدان، مثل الصين ومنغوليا وبابوا غينيا الجديدة، أي ما هو أعلى من الحد الأدنى المقرر في الاتفاقية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتم تطبيق نفس الحد الأدنى البالغ 16 سنة في كل من الجزائر والأردن وتونس. ويتم في 17 بلداً فقط من أصل 102 بلد تطبيق حد أدنى لسن الاستخدام يقل عن الحد الأدنى المقرر في الاتفاقية أو عدم وضع حد أدنى على الإطلاق. وهذا هو واقع الحال في 4 بلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ و4 بلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويتسم القانون في بليز بعدم الوضوح، حيث يُشار إلى حدّين

وضع التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138

من بين العينة التي تضم 102 بلد المشمولة في البحث، لم يصادق 20 بلداً على الاتفاقية رقم 138 (الجدول 2-13). على الرغم من أهمية التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، إلا أن عدم التصديق على الاتفاقيات لا يعني بالضرورة عدم تنفيذ المعايير الأساسية في التشريعات الوطنية. فعلى الرغم من عدم تصديق غانا والمملكة العربية السعودية على الاتفاقية رقم 138، على سبيل المثال، إلا أن القوانين تقرر أن الحد الأدنى لسن الاستخدام يبلغ 15 سنة.

ويندرج نصف مجموعة العشرين بلداً التي لم تصادق على الاتفاقية في مجموعتي البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وتلتزم جميع هذه البلدان العشرة بنفس أو بما هو أعلى من الحد الأدنى لسن الاستخدام البالغ 14 سنة المقرر في الاتفاقية رقم 138 للبلدان التي "لم يبلغ اقتصادها ومرافقها التعليمية درجة كافية من التطور". فالتشريعات في كل من أفغانستان وبوتان، على سبيل المثال، تنص على أن الحد الأدنى لسن الاستخدام يبلغ 18 سنة، أي ما يزيد بواقع 4 سنوات عن الحد الأدنى لسن الاستخدام المقرر في الاتفاقية لتلك الفئة من البلدان.

وتتضمن مجموعة العشرين بلداً التي لم تصادق على الاتفاقية 5 بلدان لم تقم بتنفيذ معايير الاتفاقية وهي: البحرين، وبروني دار السلام، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة. فهذه البلدان الخمسة - المندرجة ضمن البلدان المرتفعة الدخل والشريحة الأعلى للبلدان المتوسطة الدخل - قررت أن الحد الأدنى لسن الاستخدام هو 14 سنة، أي ما يقل بسنة واحدة عن الحد الأدنى لسن

الدخل، و81 في المائة من البلدان المرتفعة الدخل في العينة التي تضم 102 بلد. ومن بين 102 بلد، هناك قوانين في 86 بلداً تحظر الاستخدام في الأعمال الخطرة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن سنّ معينة (الجدول 4-13). ومن بين الـ 86 بلداً، يقرر 73 بلداً الحد الأدنى المعياري البالغ 18 سنة للاستخدام في الأعمال الخطرة، بينما يقل الحد الأدنى عن ذلك في 13 بلداً، منها الإمارات العربية المتحدة (17 سنة)، وناميبيا (16 سنة)، وساموا (15 سنة).

ولا يوجد أي حد أدنى مُقرر بشأن الاستخدام في الأعمال الخطرة في 16 بلداً، منها أنتيغوا وبربودا، وهولندا، وبالاو.

الحد الأدنى لسن الاستخدام في أعمال خفيفة

من بين 102 بلد مشمول في الاستقصاء، يوجد في 44 بلداً فقط (أو ما نسبته 43 في المائة) حد أدنى مقرر لسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة (الجدول 5-13). وتسمح 3 بلدان بالعمل الخفيف لكنها لا تقرر حداً أدنى للسن للاستخدام في الأعمال الخفيفة. وتشتمل الأمثلة في مجموعة الـ 47 بلداً التي تسمح بالعمل الخفيف على العمل الزراعي الموسمي، والمساعدة في أداء الأعمال التجارية العائلية، والتدريب المهني. وفي جزر البهاما، يسمح القانون للأطفال خديداً ببيع الصحف والمجلات أو الجوز والمكسرات بعد انتهاء الساعات الدراسية في مدارسهم. وتتضمن قائمة الـ 44 بلداً التي قررت حداً أدنى لسن الاستخدام في الأعمال الخفيفة بعض البلدان التي لم تصادق على الاتفاقية رقم 138، بما في ذلك الولايات المتحدة (14 سنة)، والمملكة العربية السعودية (13 سنة)، وبنغلاديش (12 سنة).

حواشي

1. البنك الدولي، (2008، ص 147).
2. منظمة العمل الدولية (2006).
3. <http://www.ilo.org/ilolex/english/docs/declworld.htm>
4. الاتفاقية رقم 138، المادة 2-3.
5. الاتفاقية رقم 138، المادة 2-4.
6. الاتفاقية رقم 138، المادة 3.
7. الاتفاقية رقم 182، المادة 3.
8. منظمة العمل الدولية (2006).
9. الاتفاقية رقم 138، المادة 7.
10. تصنيفات البنك الدولي القطرية لمجموعات الدخل متاحة على الموقع التالي: <http://www.worldbank.org/data/countryclass>.
11. قانون العمل، بليز (الفصل 297)، طبعة منقحة 2000، القسم 164 والقسم 169 (أ).

- Deininger, Klaus, Daniel Ayalew Ali and Tekie Alemu. 2009. *Impacts of Land Certification on Tenure Security, Investment, and Land Markets: Evidence from Ethiopia*. Washington, DC: World Bank Group.
- de Mooij, Ruud A., and Gaëtan Nicodème. 2008. "Corporate Tax Policy and Incorporation in the EU." EC Taxation Paper 11, Directorate-General for Taxation and Customs Union, European Commission, Luxembourg.
- de Soto, Hernando. 2000. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York: Basic Books.
- Djankov, Simeon. 2008. "The Regulation of Entry: A Survey." Discussion Paper DP7080, Centre for Economic Policy Research, London.
- _____. 2009a. "Bankruptcy Regimes during Financial Distress." World Bank, Washington, DC.
- _____. 2009b. "Briefing Note on Corporate Debt Burden, Insolvency, and World Bank Group Response." World Bank, Washington, DC.
- Djankov, Simeon, and Rita Ramalho. 2009. "Employment Laws in Developing Countries." *Journal of Comparative Economics* 37 (1): 3–13.
- Djankov, Simeon, Caroline Freund and Cong Pham. Forthcoming. "Trading on Time." *Review of Economics and Statistics*.
- Djankov, Simeon, Caralee McLiesh and Andrei Shleifer. 2007. "Private Credit in 129 Countries." *Journal of Financial Economics* 84 (2): 299–329.
- Djankov, Simeon, Oliver Hart, Caralee McLiesh and Andrei Shleifer. 2008. "Enforcement around the World." *Journal of Political Economy* 116 (6): 1105–49.
- Djankov, Simeon, Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes and Andrei Shleifer. 2002. "The Regulation of Entry." *Quarterly Journal of Economics* 117 (1): 1–37.
- _____. 2003. "Courts." *Quarterly Journal of Economics* 118 (2): 453–517.
- _____. 2008. "The Law and Economics of Self-Dealing." *Journal of Financial Economics* 88 (3): 430–65.
- Djankov, Simeon, Darshini Manraj, Caralee McLiesh and Rita Ramalho. 2005. "Doing Business Indicators: Why Aggregate, and How to Do It." World Bank, Washington, DC.
- Djankov, Simeon, Tim Ganser, Caralee McLiesh, Rita Ramalho and Andrei Shleifer. Forthcoming. "The Effect of Corporate Taxes on Investment and Entrepreneurship." *American Economic Journal: Macroeconomics*.
- Botero, Juan C., Simeon Djankov, Rafael La Porta, Florencio López-de-Silanes and Andrei Shleifer. 2004. "The Regulation of Labor." *Quarterly Journal of Economics* 119 (4): 1339–82.
- Building Control Alliance. 2008. *Survey of Building Control Bodies*. Report commissioned by U.K. Department for Communities and Local Government. London: Her Majesty's Stationery Office. <http://www.communities.gov.uk/>.
- Carruthers, Bruce, and Terence Halliday. 2007. "Institutionalizing Creative Destruction: Predictable and Transparent Bankruptcy Law in the Wake of the East Asian Financial Crisis." In Meredith Wood-Cummings, ed., *Neoliberalism and Institutional Reform in East Asia: A Comparative Study*. New York: Palgrave Macmillan.
- Chang, Roberto, Linda Kaltani and Norman Loayza. 2009. "Openness Can Be Good for Growth: The Role of Policy Complementarities." *Journal of Development Economics* 90: 33–49.
- Chew, Valerie. 2009. "Financial Crisis: 1997–1998." National Library Board Singapore. http://infopedia.nl.sg/articles/SIP_1530_2009-06-09.html.
- Ciccone, Antonio, and Elias Papaioannou. 2008. "Entry Regulation and Intersectoral Reallocation." Working paper. [http://www.crei.cat/files/filesPublicacion/16/090402112944_erandreallopper321\[1\].pdf](http://www.crei.cat/files/filesPublicacion/16/090402112944_erandreallopper321[1].pdf).
- Clarke, George R. G. 2005. "Beyond Tariffs and Quotas: Why Don't African Manufacturing Enterprises Export More?" Policy Research Working Paper 3617, World Bank, Washington, DC.
- Commonwealth of Australia. 2009. *Tax Laws Amendment (Small Business and General Business Tax Break) Bill 2009*, Explanatory Memorandum (enacted as no. 31, 2009). Canberra.
- Crean, Simon. 2009. "Protectionism and the Global Economic Crisis: The Role of Trade in the Response." In Richard Baldwin and Simon Evenett, eds., *The Collapse of Global Trade, Murky Protectionism, and the Crisis: Recommendations to the G20*. London: Centre for Economic Policy Research and VoxEU.
- Croci Downes, Santiago. Forthcoming. "Going Forward with Secured Lending: The Guatemalan Experience." World Bank, Washington, DC. <http://www.reformersclub.org/>.
- Cuttaree, Sarah. Forthcoming. "The Importance of Being Easiest: Simplifying Taxes in Mauritius." World Bank, Washington, DC. <http://www.reformersclub.org/>.
- Alesina, Alberto, Silvia Ardagna, Giuseppe Nicoletti and Fabio Schiantarelli. 2005. "Regulation and Investment." *Journal of the European Economic Association* 3 (4): 791–825.
- Allendorf, Keera. 2007. "Do Women's Land Rights Promote Empowerment and Child Health in Nepal?" *World Development* 35 (11): 1975–88.
- Amin, Mohammad, and Simeon Djankov. 2009a. "Democracy and Reforms." Policy Research Working Paper 4835, World Bank, Washington, DC.
- _____. 2009b. "Natural Resources and Reforms." Policy Research Working Paper 4882, World Bank, Washington, DC.
- Antunes, Antonio, and Tiago Cavalcanti. 2007. "Start Up Costs, Limited Enforcement, and the Hidden Economy." *European Economic Review* 51 (1): 203–24.
- Ardagna, Silvia, and Annamaria Lusagi. 2009. *Where Does Regulation Hurt? Evidence from New Businesses across Countries*. NBER Working Paper 14747. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Barseghyan, Levon. 2008. "Entry Costs and Cross-Country Differences in Productivity and Output." *Journal of Economic Growth* 13 (2): 145–67.
- Bergoeing, Raphael, Patrick Kehoe, Timothy Kehoe and Raimundo Soto. 2007. "A Decade Lost and Found: Mexico and Chile in the 1980s." <http://www.econ.umn.edu/~tkehoe/papers/mexico-chile.pdf>.
- Boeri, Tito, Brooke Helppie and Mario Macis. 2008. "Labor Regulations in Developing Countries: A Review of the Evidence and Directions for Future Research." Social Protection Discussion Paper 0833, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.

- Klapper, Leora, Anat Lewin and Juan Manuel Quesada Delgado. 2009. "The Impact of the Business Environment on the Business Creation Process." Policy Research Working Paper 4937, World Bank, Washington, DC.
- Kuddo, Arvo. 2009. "Impact of Labor Regulations on Labor Market Outcomes in Eastern European and Central Asian Countries." Human Development Sector Unit, Europe and Central Asia Region, World Bank, Washington, DC.
- _____. Forthcoming. "Labor Laws in Eastern European and Central Asian Countries: Minimum Norms and Practices." Social Protection Discussion Paper, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.
- Lafontaine, Francine, and Jagadeesh Sivadasi. 2007. "The Microeconomic Implications of Input Market Regulations: Cross-Country Evidence from within the Firm." IPC Working Paper 22, International Policy Center, Gerald R. Ford School of Public Policy, University of Michigan, Ann Arbor.
- Marechal, Valerie, Pelin Tekin and Humay Guliyeva. Forthcoming. "China's New Property Rights Law: An Important Step towards Improving Access to Credit for Small and Medium Enterprises." World Bank, Washington, DC. <http://www.reformersclub.org/>.
- Martinez-Zarzosa, Imma, and Laura Márquez-Ramos. 2008. "The Effect of Trade Facilitation on Sectoral Trade." B.E. Journal of Economic Analysis & Policy 8 (1), article 42.
- Masatlioglu, Yusufcan, and Jamele Rigolini. 2008. "Informality Traps." Department of Economics, University of Michigan, Ann Arbor.
- Menon, Nidhiya, and Yana van der Meulen Rodgers. 2009. "Self-Employment in Household Enterprises and Access to Credit: Gender Differences during India's Rural Banking Reform." Presentation at World Bank conference "Female Entrepreneurship: Constraints and Opportunities," Washington, DC, June 3.
- Montenegro, Claudio E., and Carmen Pagés. 2004. "Who Benefits from Labor Market Regulations? Chile, 1960–1998." In James J. Heckman and Carmen Pagés, eds., *Law and Employment: Lessons from Latin America and the Caribbean*. Chicago and London: University of Chicago Press.
- Moullier, Thomas. 2009. "Reforming Building Permits: Why Is It Important and What Can IFC Really Do?" International Finance Corporation, Washington, DC.
- Haidar, Jamal. 2008. "Egypt: How to Raise Revenues by Lowering Fees." In World Bank, *Celebrating Reform 2008*. Washington, DC: World Bank Group and U.S. Agency for International Development.
- Helpman, Elhanan, Marc Melitz and Yona Rubinstein. 2008. "Estimating Trade Flows: Trading Partners and Trading Volumes." *Quarterly Journal of Economics* 123 (2): 441–87.
- Houston, Joel F., Chen Lin, Ping Lin and Yue Ma. 2008. "Creditor Rights, Information Sharing, and Bank Risk Taking." Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1318458>.
- Huizinga, Harry, and Luc Laeven. 2008. "International Profit Shifting within Multinationals: A Multi-Country Perspective." *Journal of Public Economics* 92: 1164–82.
- Huizinga, Harry, Luc Laeven and Gaëtan Nicodème. 2008. "Capital Structure and International Debt Shifting." *Journal of Financial Economics* 88: 80–118.
- Idir, Ali. 2008. "Algérie: une nouvelle loi durcit les conditions d'obtention et d'exécution d'un permis de construire." Toutsurl'Algérie, August 24. <http://www.tsa-algerie.com/>.
- ILO (International Labour Organization). 2006. *The End of Child Labour: Within Reach*. Geneva: International Labour Office.
- Iwanow, Tomasz, and Colin Kirkpatrick. 2007. "Trade Facilitation, Regulatory Quality and Export Performance." *Journal of International Development* 19 (6): 735–53.
- _____. 2009. "Facilitation and Manufactured Exports: Is Africa Different?" *World Development* 37 (6): 1039–50.
- Johns, Melissa, and Jean Michel Lobet. 2007. "Protecting Investors from Self-Dealing." In World Bank, *Celebrating Reform 2007*. Washington, DC: World Bank Group and U.S. Agency for International Development.
- Joireman, S. F. 2008. "The Mystery of Capital Formation in Sub-Saharan Africa: Women, Property Rights, and Customary Law." *World Development* 36 (7): 1233–46.
- Kaplan, David, Eduardo Piedra and Enrique Seira. 2008. "Entry Regulation and Business Start-Ups: Evidence from Mexico." Working Paper, Enterprise Analysis Unit, World Bank, Washington, DC.
- Kenny, Charles. 2007. "Construction, Corruption, and Developing Countries." Policy Research Working Paper 4271, World Bank, Washington, DC.
- Klapper, Leora, Luc Laeven and Raghuram Rajan. 2006. "Entry Regulation as a Barrier to Entrepreneurship." *Journal of Financial Economics* 82 (3): 591–629.
- Duryea, Suzanne, Gustavo Marquéz, Carmen Pagés and Stefano Scarpetta. 2006. "For Better or for Worse? Job and Earnings Mobility in Nine Middle- and Low-Income Countries." In Brookings Trade Forum 2006: *Global Labor Markets*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Eifert, Benjamin P. 2008. "Do Regulatory Reforms Stimulate Investment and Growth? Evidence from the Doing Business Data, 2003–07." Department of Economics, University of California at Berkeley.
- Everest-Phillips, Max, and Richard Sandall. 2009. "Linking Business Tax Reform with Governance: How to Measure Success." In Practice notes series, Investment Climate Department, World Bank Group, Washington, DC.
- Fidas, Penelope, and Jim McNicholas. 2007. "Need Land Administration Reform? Start a Revolution." In World Bank, *Celebrating Reform 2007*. Washington, DC: World Bank Group and U.S. Agency for International Development.
- Field, Erica. 2007. "Entitled to Work: Urban Property Rights and Labor Supply in Peru." *Quarterly Journal of Economics* 122 (4): 1561–602.
- Field, Erica, and Maximo Torero. 2006. "Do Property Titles Increase Credit Access among the Urban Poor? Evidence from a Nationwide Titling Program." Working paper, Department of Economics, Harvard University, Cambridge, MA.
- Fisman, Raymond, and Virginia Sarria-Allende. 2004. *Regulation of Entry and the Distortion of Industrial Organization*. NBER Working Paper 10929. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Freund, Caroline, and Bineswaree Bolaky. 2008. "Trade, Regulation and Income." *Journal of Development Economics* 87: 309–21.
- Galiani, Sebastian, and Ernesto Schargrodsky. 2005. "Property Rights for the Poor: Effects of Land Titling." Business School Working Paper 06/2005, Universidad Torcuato Di Tella, Buenos Aires.
- Gine, Xavier, and Inessa Love. 2008. "Do Reorganization Costs Matter for Efficiency? Evidence from a Bankruptcy Reform in Colombia." Policy Research Working Paper 3970, World Bank, Washington, DC.
- Hadler, Sandra, Christine Moloi and Sally Wallace. 2006. "Flat or Flattened? A Review of International Trends in Tax Simplification and Reform." Report prepared for U.S. Agency for International Development. <http://www.fiscalreform.net/>.

- Liberia."Report 46134-LR, Environment and Natural Resource Management Unit, Africa Region, World Bank, Washington, DC.
- _____. 2009a. *Unlocking Global Opportunities: The Aid for Trade Program of the World Bank Group*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2009b. *World Development Indicators 2009*. Washington, DC: World Bank Group.
- World Bank Independent Evaluation Group. 2008. *Doing Business: An Independent Evaluation—Taking the Measure of the World Bank—IFC Doing Business Indicators*. Washington, DC: World Bank Group.
- Yang, Junsok. 2009. "Small and Medium Enterprises (SME) Adjustments to Information Technology (IT) in Trade Facilitation: The South Korean Experience." ARTNeT Working Paper Series, no. 61, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, Bangkok.
- _____. Access, Open-Assessment E-Journal 1 (9). <http://www.economics-ejournal.org/>.
- Sharma, Siddharth. 2009. "Entry Regulation, Labor Laws and Informality." Working paper, Enterprise Analysis Unit, World Bank, Washington, DC.
- Singapore Business Federation. 2009. "Key Findings from ABAC 'Ease of Doing Business' (EoDB) Survey." Presentation at Singapore Business Federation dialogue session "Removing Barriers for Business Growth in APEC," Singapore, July 9.
- Tongzon, Jose, and Wu Heng. 2005. "Port Privatization, Efficiency and Competitiveness: Some Empirical Evidence from Container Ports (Terminals)." *Transportation Research Part A: Policy and Practice* 39 (5): 405–24.
- Vodopivec, Milan. 2009. "Introducing Unemployment Insurance to Developing Countries." *Social Protection Discussion Paper 0907*, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.
- WEF (World Economic Forum). 2007. *The Global Competitiveness Report 2007–2008*. New York: Palgrave Macmillan.
- _____. 2008. *The Global Competitiveness Report 2008–2009*. New York: Palgrave Macmillan.
- Wilson, Norbert. 2009. "Examining the Effect of Certain Customs and Administrative Procedures on Trade." In *Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Overcoming Border Bottlenecks: The Costs and Benefits of Trade Facilitation*. Paris: OECD.
- Wongtrakool, Bonnie. 1998. "Does Paperless Mean Painless?" Final paper submitted for course on Internet and Society, Harvard University. http://cyber.law.harvard.edu/fallsem98/final_papers/Wongtrakool.html.
- World Bank. 2003. *Doing Business in 2004: Understanding Regulation*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2006. *Doing Business 2007: How to Reform*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2007. *Port Reform Toolkit*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2008a. *Doing Business 2009: Comparing Regulation in 181 Economies*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2008b. *Doing Business: Women in Africa*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2008c. *Improving Trade and Transport for Landlocked Developing Countries*. Washington, DC: World Bank Group.
- _____. 2008d. "Insecurity of Land Tenure, Land Law and Land Registration in Narayan, Deepa, Robert Chambers, Meera Kaul Shah and Patti Petesh. 2000. *Voices of the Poor: Crying Out for Change*. Washington, DC: World Bank.
- Nicodème, Gaëtan. 2008. "Corporate Income Tax and Economic Distortions." CESifo Working Paper 2477, CESifo Group, Munich.
- Nunn, Nathan. 2007. "Relationship-Specificity, Incomplete Contracts, and the Pattern of Trade." *Quarterly Journal of Economics* 122 (2): 569–600.
- OECD Development Centre. 2009. *Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries*. Paris: OECD.
- Perotti, Enrico, and Paolo Volpin. 2004. "Lobbying on Entry." CEPR Discussion Paper 4519, Centre for Economic Policy Research, London.
- Person, Maria. 2008. "Trade Facilitation and the EU-ACP Economic Partnership Agreements." *Journal of Economic Integration* 23 (3): 518–46.
- Pierre, Gaëlle, and Stefano Scarpetta. 2007. "How Labor Market Policies Can Combine Workers' Protection with Job Creation: A Partial Review of Some Key Issues and Policy Options." *Social Protection Discussion Paper 0716*, Human Development Network, World Bank, Washington, DC.
- Portugal-Perez, Alberto, and John Wilson. 2008. "Trade Costs in Africa: Barriers and Opportunities to Reform." *Policy Research Working Paper 4619*, World Bank, Washington, DC.
- PricewaterhouseCoopers. 2008. *Compete and Collaborate: What Is Success in a Connected World? 11th Annual Global CEO Survey*. London.
- Quy-Toan, Do, and Lakshmi Iyer. 2008. "Land Titling and Rural Transition in Vietnam." *Economic Development and Cultural Change* 56: 531–79.
- Raballand, Gael, Charles Kunuka and Bo Giersing. 2008. "The Impact of Regional Liberalization and Harmonization in Road Transport Services: A Focus on Zambia and Lessons for Landlocked Countries." *Policy Research Working Paper 4482*, World Bank, Washington, DC.
- Ranjan, Priya, and Jae Young Lee. 2007. "Contract Enforcement and International Trade." *Economics and Politics* 19: 191–218.
- Schneider, Friedrich. 2005. "The Informal Sector in 145 Countries." Department of Economics, University Linz.
- _____. 2007. "Shadow Economies and Corruption All Over the World: New Estimates for 145 Countries." *Economics: The Open-*

يشكل سحب عينات مثله لإجابات المشاركين في الاستقصاءات أية مشكلة. حيث يتم جمع نصوص القوانين والإجراءات الحكومية والإجابات ذات الصلة. ومن ثم إخضاعها للفحص والاختبار للتأكد من دقتها. وهذه الطريقة المنهجية غير مكلفة وسهلة التكرار. ولذلك فمن الممكن جمع البيانات من عينة كبيرة من البلدان. وبالنظر إلى استخدام افتراضات معيارية في عملية جمع البيانات، يمكن تطبيق المقارنات والمعايير المرجعية على جميع البلدان المشمولة في هذا التقرير. وأخيراً، لا تكتفي هذه البيانات بتسليط الضوء على حجم عقبات إجرائية محددة تواجه أنشطة الأعمال فحسب، بل أنها تحدد أيضاً مصادرها، وتشير إلى الإصلاحات التي يمكن القيام بها.

محددات القياس

للطريقة المنهجية المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خمسة محددات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير هذه البيانات. أولاً، تشير البيانات المجمعة إلى منشآت الأعمال في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وقد لا تكون مثله للإجراءات الحكومية السارية في مدن أخرى من هذا البلد. ولعلاج ذلك، جرى إعداد مؤشرات لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى الولايات أو المدن (Subnational) لسبعة عشر بلداً في 2009/2008. وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والصين، وكولومبيا، وكرواتيا، ومصر، والهند، وإيطاليا (إقليم فينيتو)، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والمكسيك، والجبل الأسود، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين، وصربيا، والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)². ويجري حالياً إعداد خمس دراسات أخرى دون الوطنية في كل من: آسيا الوسطى، وإندونيسيا، وكينيا، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا. ويجري سنوياً تحديث بعض الدراسات دون الوطنية الحالية بغرض قياس التقدم المحرز مع مضي الوقت. أو توسيع نطاق التغطية الجغرافية. وهذا هو واقع الحال في كل من: كولومبيا، والهند، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين. وتشير هذه الدراسات دون الوطنية إلى وجود فروقات كبيرة في مدى سرعة وتيرة الإصلاحات وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيما بين المدن داخل البلد الواحد.

ثانياً، غالباً ما تركز هذه البيانات على شكل محدد من منشآت الأعمال - وهو بشكل عام الشركات ذات المسؤولية المحدودة (أو كيان اعتباري معادل لها) المقيدة بحجم معين - وقد لا تكون تلك البيانات مثله للإجراءات الحكومية السارية على الأشكال الأخرى لمنشآت الأعمال.

منهجية إعداد التقرير

يتم جمع بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بطريقة موحدة، بداية، يقوم فريق إعداد التقرير بالتعاون مع مستشارين أكاديميين بتصميم نموذج الاستقصاء، الذي يستخدم دراسة حالة بسيطة لشركة ما لضمان إمكانية المقارنة فيما بين البلدان وعبر الوقت - وذلك باستخدام افتراضات حول الشكل القانوني لتلك الشركة، وحجمها، وموقعها، وطبيعة عملياتها. ويقوم على إجابة تلك الاستقصاءات أكثر من 8000 خبير محلي - من بين محامين، واستشاري أعمال، ومحاسبين، ووكلاء شحن، ومسؤولين حكوميين، وغيرهم من المهنيين - من يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية أو إسداء المشورة بشأنها (الجدول 1-14). ويعقد فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدة جولات تفاعلية (4 في العادة) مع هؤلاء الخبراء، ويشمل ذلك إجراء محادثات هاتفية جماعية، وتبادل المراسلات الكتابية، وزيارات ميدانية من جانب فريق العمل. كما قام أعضاء فريق إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 بزيارة 43 بلداً للتحقق من دقة البيانات والاستعانة بالمشاركين في الاستقصاءات. وتخضع البيانات المأخوذة من تلك الاستقصاءات لاختبارات متعددة للتأكد من سلامتها ودقتها. الأمر الذي أدى إلى إجراء عدة تنقيحات أو التوسع في المعلومات التي يتم جمعها.

تتيح الطريقة المنهجية لإعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال العديد من المزايا. فهي تتسم بالشفافية، وتستخدم معلومات مستقاة من الواقع حول ما تقوله القوانين والإجراءات الحكومية. كما أنها تفسح المجال لأشكال متنوعة من التفاعل مع المشاركين المحليين في الاستقصاءات، ما يضمن الدقة من خلال توضيح أي فهم خاطئ للأسئلة، ولا

الجدول 1-14

كم عدد الخبراء الذين تم التشاور معهم في إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟

عدد الجهات المساهمة	مجموعة المؤشرات
1,403	بدء النشاط التجاري
639	استخراج تراخيص البناء
997	توظيف العاملين
1,010	تسجيل الملكية
1,173	الحصول على الائتمان
877	حماية المستثمرين
926	دفع الضرائب
1,455	التجارة عبر الحدود
1,029	إنفاذ العقود
863	تصفية النشاط التجاري

ملاحظات على البيانات

تقيس المؤشرات التي تم عرضها وتحليلها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية - وتأثير ذلك على أداء منشآت الأعمال، ولاسيما الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. أولاً، تؤخذ هذه المؤشرات درجة تعقد الإجراءات الحكومية، مثل عدد الإجراءات اللازم استيفاؤها لبدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) أو تسجيل الملكية التجارية أو نقلها، ثانياً، تقيس تلك المؤشرات النتائج المترتبة على الالتزام بمتطلبات الإجراءات الحكومية، مثل الوقت والتكلفة اللازمين لإنفاذ عقد ما، أو إشهار الإفلاس، أو التجارة عبر الحدود. وثالثاً، تقيس هذه المؤشرات نطاق وسائل الحماية القانونية للملكية، مثلاً حماية المستثمرين ضد قيام أعضاء مجالس إدارة الشركات بسلب ونهب أصولها، أو نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات عينية وفقاً لقوانين المعاملات المكفولة بضمانات، ورابعاً، فإنها تقيس درجة مرونة لوائح العمل وقوانينه. وأخيراً، تؤخذ مجموعة من المؤشرات العبء الضريبي الواقع على منشآت الأعمال. للمزيد من التفاصيل بشأن كيفية ترتيب البلدان على تلك المؤشرات، يرجى الاطلاع على قسم سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الصفحة 97. وتجدر الإشارة إلى أن كافة مجموعات المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010 هي عن شهر يونيو/حزيران 2009¹ وجررت إضافة بلدين جديدين - هما قبرص وكوسوفو - إلى عينة التقرير الذي يتألف حالياً من 183 بلداً.

سمات الاقتصاد

وزمبابوي. وفي تلك الحالات، جرى استخدام البيانات الخاصة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي ومعدلات النمو الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. والموجزات القطرية لشعبة أبحاث مجلة الإيكونوميست.

المنطقة وفئة الدخل

يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التصنيفات حسب المناطق وفئات الدخل الخاصة بالبنك الدولي، والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org/data/countryclass>.

السكان

يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 إحصاءات السكان في منتصف عام 2008 حسبما وردت في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2009.

متوسط الدخل القومي للفرد يتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 البيانات الخاصة بمتوسط الدخل القومي للفرد لعام 2008 الواردة في مطبوعة مؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي ويتم احتساب الدخل باستخدام طريقة الأطلس (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وفيما يتعلق بمؤشرات التكلفة المُعبر عنها كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد، فإن التقرير يستخدم إجمالي الدخل القومي لعام 2008 مُقوماً بوحدات العملة المحلية كقاسم مشترك. ولم تتوافر بيانات عن إجمالي الدخل القومي من البنك الدولي لكل من: أفغانستان، وجزر البهاما، والبحرين، وبروني دار السلام، وقبرص، وغينيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وكوسوفو، والكويت، وموريتانيا، وعمان، وبورتو ريكو، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وتايوان (الصين)، والإمارات العربية المتحدة.

البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتحسينات. ويتيح الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية. وكان معدل التصحيح بين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009 وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 في حدود 5.5 في المائة.

بدء النشاط التجاري

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أية إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الجهات المختصة تتعلق بالشركة والموظفين.

وبعد دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، والمعلومات المتوفرة للجمهور بشأن دخول منشآت الأعمال إلى الأسواق، يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوبة استيفائها. والوقت والتكلفة اللازمين للامتثال لكل من هذه الإجراءات في الظروف العادية. بالإضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. ومن ثم، يقوم المحامون المحليون والمسؤولون الحكوميون المعنيون بتأسيس الشركات باستيفاء البيانات المطلوبة والتحقق من دقتها.

على خط الفقر المطلق. وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة بحيث لا تعني مكافآت نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل أي بلد.

التحديات ذات الصلة بالبيانات وعمليات

يمكن الاطلاع على معظم القوانين والإجراءات الحكومية التي تستند إليها بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على موقع التقرير على: <http://www.doingbusiness.org>. ويتم إصدار جميع استقصاءات العينات والتفاصيل التي تستند إليها مؤشرات التقرير على هذا الموقع. ويمكن توجيه أية أسئلة بشأن الطريقة المنهجية لهذا التقرير والتحديات المتعلقة بالبيانات عبر نافذة "اطرح سؤالاً" على الموقع: <http://www.doingbusiness.org>.

ينشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 8967 مؤشراً سنوياً، ولإعداد تلك المؤشرات، فإن فريق التقرير يقيس أكثر من 52 ألف نقطة بيانات مرجعية، متاح جميعها على موقع التقرير على شبكة الإنترنت. ويمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير. ولإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة

كشركات الأفراد. ثالثاً، تشير المعاملات الوارد توصيفها في سيناريو الحالة المعيارية إلى مجموعة محددة من القضايا. وقد لا تكون معبرة عن المجموعة الكاملة للقضايا التي تواجهها إحدى منشآت الأعمال. رابعاً، تنطوي مقاييس الوقت، على عنصر الاستعانة بالرأي الشخصي للخبراء المشاركين في استيفاء الاستقصاءات. وعندما تشير المصادر إلى تقديرات مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تمثل القيم المتوسطة المأخوذة من العديد من الإجابات التي تقديمها في إطار افتراضات دراسة الحالة المعيارية.

وأخيراً، فإن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفائها. وأنها لا تقوم بإضاعة الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوافر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وبدلاً من ذلك، قد تقرر منشأة الأعمال غض الطرف عن بعض الإجراءات الرهيفة، ولكلا السببين، فإن فترات التأخير الوارد ذكرها في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 ستختلف عن إشارات أصحاب الأعمال والمشاريع التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال أو الاستقصاءات الأخرى للتصورات والآراء.

التغيرات التي طرأت على طريقة القياس

جرى هذا العام تحديث الطريقة المنهجية المتبعة في إعداد أحد الموضوعات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - وهو توظيف العاملين³، إذ تم تغيير الافتراضات الخاصة بدراسة الحالة المعيارية بحيث أصبحت تشير إلى شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. وجرى قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ولم تعد زيادات الأجور التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تعد قيداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة أي بلد من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد. بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي تمت مؤخراً

ماذا يقيس مؤشر بدء النشاط التجاري؟

الإجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة وتشغيلها (العدد)

- إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من عدم التباس اسم الشركة أو حجزه، والشهر العقاري والتوثيق)
- التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني
- إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، تسجيل الضمان الاجتماعي، وختم الشركة)

المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)

- لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
- كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
- يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي
- لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين

التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

- إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى
- لا توجد أتعاب مهنية ما لم يقتض القانون تلك الخدمات

الحُد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

- إيداع ذلك المبلغ لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل بدء عملية التسجيل

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإجراءات

عليه إجراء. وبالمثل، إذا تعين على أية شركة فتح حساب مصرفي قبل التسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، يتم إدراج هذه العملية كإجراء. ولا تُؤخذ الإجراءات المختصرة في الحسبان إلا إذا توافرت فيها 4 معايير: أن تكون قانونية، وأن تكون متاحة لعموم الناس، وأن تستخدمها أغلبية الشركات، وأن يؤدي تجنبها إلى حدوث تأخيرات كبيرة.

يتم فقط تناول الإجراءات المطلوبة من جميع منشآت الأعمال. وتُسبغ الإجراءات الخاصة بصناعة معينة. على سبيل المثال، لا يتم إدراج إجراءات الامتثال للقوانين والإجراءات الحكومية البيئية إلا إذا كانت تسري على جميع منشآت الأعمال التي تزاوُل أنشطة تجارية أو صناعية عامة. ولا يتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والغاز الطبيعي، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية، ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المترابطة تبدأ في أيام متتالية). ويُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد حصول الشركة على المستند النهائي

الإجراء يعرّف بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامون، أو المراجعون، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق). ولا تعتبر التعاملات بين مؤسسي الشركة أو مسؤوليها وبين الموظفين بمثابة إجراءات. كذلك، تُعتبر الإجراءات التي ينبغي إتمامها في المبنى نفسه - ولكن في مكاتب مختلفة - إجراءات منفصلة. وإذا كان على المؤسسين زيارة المكتب ذاته عدة مرات من أجل استيفاء إجراءات متسلسلة مختلفة، يجري احتساب كل مرة بشكل منفصل. ومن المفترض أن يستوفي المؤسسون جميع الإجراءات بأنفسهم، دون أي وسطاء، أو ميسرين، أو محاسبين، أو محامين، ما لم يقتض القانون وجود ذلك الطرف. وإذا اقتضت الإجراءات الاستعانة بخدمات مهنيين، فإن هذه الإجراءات التي يقوم بها هؤلاء المهنيون لحساب الشركة تكون إجراءات منفصلة. ويجري احتساب كل إجراء إلكتروني بشكل منفصل. وإذا كان يمكن استيفاء إجراءات على موقع الإنترنت نفسه ولكن من خلال عمليتين منفصلتين، يتم احتسابهما على أنهما إجراءين.

يتم تسجيل جميع الإجراءات السابقة واللاحقة لتأسيس الشركة والمطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال حتى يمارس نشاطه وفق الأصول المعمول بها (الجدول 2-14).

ويشمل ذلك أيضاً الإجراءات المطلوبة للمراسلات أو المعاملات الرسمية مع الهيئات والمصالح العامة. فعلى سبيل المثال، إذا كان ختم الشركة مطلوباً على المستندات الرسمية، كالإقرارات الضريبية، يُعتبر الحصول

كما يجري أيضاً جمع معلومات بشأن تسلسل استيفاء الإجراءات. وبشأن ما إذا كان يمكناً استيفاء إجراءات في وقت واحد. ومن المفترض أن تكون أية معلومات مطلوبة متاحة بسهولة وبسر، وأن تعمل الهيئات والمصالح المعنية بعملية بدء النشاط التجاري وتأسيس المنشأة بكفاءة من دون خلل إداري. وإذا اختلفت إجابات الخبراء المحليين، فيستمر الاستعلام والاستيضاح حتى يتم الحصول على بيانات متوافقة.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والإجراءات المعمول بها.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. ويتم الحصول على معلومات بشأن أكثر أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة شيوعاً من محامي تأسيس الشركات أو مكتب الإحصاء.
- أن تزاوُل نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد، ليس من بينهم شخصية اعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها الابتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط الدخل القومي للفرد في نهاية عام 2008، ويكون مدفوعاً نقداً.
- أن تزاوُل أنشطة صناعية أو تجارية عامة، مثل إنتاج منتجات أو خدمات أو بيعها للجمهور. وألا تقوم بأنشطة متعلقة بالتجارة الخارجية. وألا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ، وألا تستخدم عمليات إنتاجية تؤدي إلى تلوث شديد.
- أن تكون مستأجرة لمبان تجارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأية أصول عقارية.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.
- أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفاً بعد شهر واحد من بدء عملها، وأن يكون جميعهم من مواطني هذا البلد.
- لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط الدخل القومي للفرد.
- ألا يقل عدد صفحات عقد تأسيس الشركة عن 10 صفحات.

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
 - أن تزاوّل نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
 - أن تكون مملوكة بالكامل (100%) لمواطنين محليين من القطاع الخاص.
 - يمتلكها خمسة أشخاص، ليست من بينهم شخصية اعتبارية.
 - أن تكون حاصلة على ترخيص وشهادة تأمين بشكل تام لتنفيذ مشروعات بناء، كبناء المستودعات.
 - أن يعمل بها 60 معمارياً، بالإضافة إلى موظفين آخرين، جميعهم مواطنون محليون لديهم الخبرة الفنية والمهنية الضرورية للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل في صناعة البناء.
 - أن يكون لديها مهندس معماري واحد على الأقل لديه رخصة مزاولة النشاط ومسجل لدى رابطة الممارسين المحلية.
 - أن تكون قد سددت جميع الضرائب المستحقة عليها، واشتركت في التأمينات السارية على جميع أنشطة أعمالها بشكل عام (على سبيل المثال، التأمين ضد وقوع حوادث عرضية لعمال البناء، وتأمين المسؤولية تجاه الغير).
 - أن تملك الأرض التي يتم بناء المستودع عليها.
- افتراضات حول بناء المستودع يُفترض في هذا المستودع:**
- أن يُستخدم لأنشطة التخزين العامة، كتخزين الكتب أو الأدوات المكتبية، والأُستخدام لتخزين أية سلع تستوجب ظروفًا خاصة، كالأطعمة أو المواد الكيميائية أو الصيدلانية.
 - أن يتألف من طابقين فوق الأرض، وإجمالي مساحته 1300.6 متر مربع (14 ألف قدم مربع)، ويبلغ ارتفاع كل طابق 3 أمتار (9 أقدام و10 بوصات).
 - وأن يكون لديه طريق وصول ويقع في ضاحية من ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني (أي على أطراف تلك المدينة لكن في حدودها الرسمية).
 - وألا يوجد في منطقة اقتصادية أو صناعية ذات طبيعة خاصة، ويتم استيفاء اشتراطات التنظيم والتحديد الخاصة بالمستودعات عن طريق البناء في منطقة توجد فيها مستودعات ماثلة.
 - أن يوجد على قطعة أرض مساحتها 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع)، ومملوكة بشكل كامل لشركة (BuildCo)، ومسجلة تسجيلياً صحيحاً في السجل العقاري والعيني.
 - أن يكون بناءً جديداً (حيث لم تكن على الأرض أية أبنية سابقة).

يورو أو 9.7 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي المكسيك، فإن الحد الأدنى لرأس المال هو 50 ألف بيسو. يُشترط دفع خمسها فقط قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في المكسيك يكون 10 آلاف بيسو أي 8.9 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر بدء النشاط التجاري لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov and others (2002)*، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

استخراج تراخيص البناء

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاؤها في قطاع التشييد لبناء مستودع معياري. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعني (على سبيل المثال، خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة؛ والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة؛ واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة؛ بالإضافة إلى إتمام عمليات المعاينات الضرورية. ويسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أيضاً الإجراءات المتعلقة بتوصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخط الهاتف الأرضي. ويتم كذلك احتساب جميع الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية حتى يمكن استخدامها كضمانة أو لأغراض نقل الملكية إلى كيان آخر. ويقسم الاستقصاء المستخدم عملية بناء المستودع إلى إجراءات منفصلة، وبحسب الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء عملياً في الظروف العادية.

يجري جمع المعلومات من خبراء في مجال استخراج تراخيص البناء، ويشمل ذلك: معماريين، ومحامين متخصصين في مجال الإنشاءات، وشركات الإنشاءات، وجهات تقديم خدمات المرافق، وموظفين عموميين معينين بالإجراءات الحكومية الخاصة بالبناء، بما في ذلك استصدار الموافقات وإجراء المعاينات. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال، ومشروع بناء المستودع، وتوصيلات المرافق.

افتراضات حول شركة البناء

يُفترض في منشأة الأعمال (شركة BuildCo):

ذو الصلة، كشهادة تسجيل الشركة أو الرقم الضريبي. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء أحد الإجراءات مقابل تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويُفترض أن صاحب منشأة الأعمال لا يضيع أي وقت ويلتزم باستيفاء كل إجراء متبقي بدون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي يمضيه صاحب منشأة الأعمال في جمع المعلومات لا يُؤخذ بعين الاعتبار. إذ يُفترض أنه على علم منذ البداية بجميع القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لبدء التجاري. وتسلسلها، لكنه لم يُجر أي اتصال سابق مع أي من المسؤولين.

التكلفة

حسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء فواتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. ويجري استخدام نصوص قانون الشركات، والقانون التجاري والإجراءات الحكومية الخاصة بهما، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حال عدم توفر جداول الرسوم، يتم استخدام تقديرات الموظف الحكومي المعني باعتباره مصدراً رسمياً. وعند عدم توفر تقديرات الموظف الحكومي المعني، يتم استخدام تقديرات المحامين المتخصصين في تأسيس الشركات. وإذا قدم عدة محامين تقديرات مختلفة، يُؤخذ بمتوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تُستبعد الترشاوى من التكلفة.

الحد الأدنى لرأس المال المدفوع

يشير الحد الأدنى لرأس المال المدفوع إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، ولدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس. ويُسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ويرد تحديد هذا المبلغ في العادة في القانون التجاري أو قانون الشركات. وتعمل بلدان كثيرة بهذا الشرط. إلا أنها تتيح لمنشآت الأعمال إمكانية دفع جزء فقط من رأس المال قبل التسجيل، على أن تدفع الجزء المتبقي بعد العام الأول من بدء النشاط. ففي يونيو/حزيران 2009، كان الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركات ذات المسؤولية المحدودة في إيطاليا، على سبيل المثال، يبلغ 10 آلاف يورو، يُدفع منه على الأقل 2500 يورو قبل التسجيل. ولذا، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المسجل في إيطاليا يكون 2500

وإن كان يمكن تفاديها في حالات استثنائية (3-14).

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها الخبراء المحليون ضرورية لاستيفاء أحد الإجراءات عملياً. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المتزامنة تبدأ في أيام متتالية). وإذا كان من الممكن تعجيل استيفاء إجراء ما بشكل قانوني نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار الإجراء الأسرع. ويُفترض أن شركة BuildCo لا تضيع أي وقت وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبقي بدون تأخير. ولا يُلْتَفَت إلى الوقت الذي تمضيهِ شركة BuildCo في جمع المعلومات. لأن من المُفترض أنها على دراية من البداية بجميع الاشتراطات المنظمة للبناء، وتسلسلها.

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء مبنى المستودع بشكل قانوني. بما في ذلك تلك الإجراءات المرافقة للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصاميم السابقة لأعمال الإنشاء؛ واستقبال عمليات المعاينة قبل وأثناء وبعد أعمال الإنشاء؛ وتوصيل المرافق؛ وتسجيل ملكية المستودع. ويتم أيضاً تسجيل الضرائب غير المتكررة اللازمة لاستكمال مشروع بناء المستودع. ويجري استخدام قانون البناء واستقاء المعلومات من الخبراء المحليين. والإجراءات الحكومية ذات الصلة. وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء المحليين، يُستخدم متوسط هذه التقديرات.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر استخراج تراخيص البناء لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة.

توظيف العاملين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، وعلى

ماذا يقيس مؤشر استخراج تراخيص البناء؟

الإجراءات القانونية اللازمة لبناء مستودع (عدد الإجراءات)

- تقديم جميع المستندات ذات الصلة والحصول على كافة الموافقات والتصاريح والشهادات اللازمة
- استيفاء كافة الإشتراطات المطلوبة، وإتمام عمليات المعاينات الضرورية
- الحصول على توصيلات المرافق المتعلقة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف الأرضي
- تسجيل المستودع بعد إتمام بنائه (إذا كان ذلك مطلوباً لاستخدامه كضمانة عينية أو لأغراض نقل ملكيته)

المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)

- لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات
- كل إجراء يبدأ في يوم منفصل
- يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي
- لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين

التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

- إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

(نظام جاف) بدلاً من ذلك. وإذا كان القانون يقتضي وجود نظام جاف للوقاية من الحريق، من المفترض أن الطلب على المياه المبين أدناه يغطي أيضاً المياه المطلوبة للوقاية من الحريق. • أن يبلغ متوسط استخدام المياه 662 لتراً (175 غالوناً) يومياً، ومتوسط تدفق مياه الصرف 568 لتراً (150 غالوناً) يومياً. • أن تبلغ ذروة استخدام المياه 1325 لتراً (350 غالوناً) يومياً، وتدفق مياه الصرف 1136 لتراً (300 غالون) يومياً. • أن يتوافر مستوى ثابت من الطلب على المياه وتدفقات مياه الصرف طوال السنة.

توصيلة الهاتف:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من شبكة الهاتف الرئيسية.
- أن تكون عبارة عن خط هاتف أرضي ثابت.

الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع أطراف خارجية تشمل على سبيل المثال: الأجهزة الحكومية، ومصالحة الشهر العقاري والتوثيق، ومكتب السجل العيني، ومصالحة المساحة، وشركات المرافق، والمفتشين العنيين من القطاعين العام والخاص، والخبراء الفنيين غير المعماريين والمهندسين التابعين للشركة. ولا يُنظر إلى التعاملات فيما بين موظفي الشركة، كإعداد مخططات المستودع والمعاينات التي يجريها موظفو الشركة، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والهاتف. ويجب احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لبناء المستودع، حتى

- أن تكون الشركة المعنية قد أعدت المخططات المعمارية والفنية بواسطة مهندس معماري مصرح له بمزاولة النشاط.
- أن يشمل جميع التجهيزات والمعدات الفنية اللازمة لتشغيله بشكل كامل.
- أن يستغرق إنجاز مرحلة البناء 30 أسبوعاً (غير شاملة كافة عمليات التأخير الناجمة عن المتطلبات الإدارية والإجرائية).

افتراضات حول توصيلات المرافق

- توصيلة الكهرباء:
- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من شبكة الكهرباء الرئيسية.
- أن تكون ذات جهد متوسط، وثلاثية الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire Y)، بقدرة 140 كيلو فولت أمبير، وتتوافر خدمة الجهد الثلاثي الأطوار في منطقة البناء.
- أن يتم توصيل التيار الكهربائي من خلال خط علوي ما لم تكن هذه الخدمة غير متوفرة في المنطقة التي يقع فيها المستودع.
- أن تتكون من مأخذ بسيط ما لم يقتض الأمر تركيب محطة فرعية خاصة (محول) أو مد خط من الشبكة.
- أن تتطلب تركيب عداد قياس كهربائي واحد.
- يفترض أن يتوافر لدى شركة BuildCo فني كهربائي مرخص في فريق العمل لاستكمال تركيب توصيلات الأسلاك الداخلية في المستودع.

توصيلة المياه والصرف الصحي:

- أن يكون طولها في حدود 10 أمتار (32 قدماً و10 بوصات) من مصدر مياه أو نقطة صرف صحي قائمة.
- ألا تتطلب المياه لأغراض الوقاية من الحريق؛ حيث سيتم استخدام نظام إطفاء حريق

- تلتزم بأي قانون أو لائحة، إلا إنها لا تمنح العمال مزايا أكثر من المنصوص عليها بموجب القوانين، أو اللوائح، أو اتفاقية المفاوضات الجماعية (إن كان معمولاً بها).

مؤشر صرامة قوانين العمل

يتكون مؤشر "صرامة قوانين العمل" من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صرامة ساعات العمل، ومؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (الجدول 14-4). وتتكون كل المؤشرات الفرعية من مكونات عديدة، وتتراوح قيمها جميعاً بين "صفر" و"100" مع ملاحظة أنه كلما ارتفعت القيم، ازدادت صرامة القوانين والإجراءات الحكومية المعنية.

يقيس مؤشر صعوبة التعيين ما يلي: (1) ما إذا كان يُحظر استخدام عقود محددة المدة في مهام تتسم بالاستمرارية، (2) أقصى مدة مجمعة للعقود المحددة المدة: (3) ونسبة الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل.⁴ وحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كان محظوراً استخدام العقود المحددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية، وبحسب للبلد المعني تقدير "صفر" إذا كان من الممكن استخدامها في أية مهمة أخرى. كما تحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت أقصى مدة مجمعة للعقود المحددة المدة أقل من 3 سنوات؛ و"0.5 نقطة" إذا كانت مدتها 3 سنوات فأكثر لكنها أقل من 5 سنوات؛ وتقدير "صفر" إذا كان من الممكن أن تستمر لخمس سنوات فأكثر، وأخيراً، تحسب للبلد المعني "نقطة واحدة" إذا كانت نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل تبلغ 0.75 فأكثر؛ و"0.67 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.5 أو أكثر ولكنها أقل من 0.75؛ و"0.33 نقطة" للنسبة التي تبلغ 0.25 أو أكثر ولكنها تقل عن 0.50؛ كما يحسب "صفر" للبلد المعني إذا قلت النسبة عن 0.25. ففي دولة بنن، على سبيل المثال، لا يُحظر استخدام العقود المحددة المدة للمهام المتسمة بالاستمرارية (صفر)، ويمكن استخدامها الحد الأقصى يبلغ 4 سنوات (0.5 نقطة)، وتبلغ نسبة الحد الأدنى الإلزامي للأجور إلى القيمة المضافة لكل عامل 0.59 نقطة (0.67 نقطة)، وبحساب متوسط القيم الثلاث وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن دولة بنن تحصل على 39 نقطة. ويتألف مؤشر "صرامة ساعات العمل" من خمسة مكونات، هي: (1) ما إذا كانت هناك قيود على العمل ليلاً؛ و(2) ما إذا كانت هناك قيود على العمل في أيام العطلات الأسبوعية؛ و(3) ما إذا كان أسبوع العمل يتكون من خمسة أيام ونصف اليوم؛ و(4) ما إذا كان من الممكن أن

التوظيف.

في السنة الماضية، شرع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في إجراء بحوث حول مدى تنفيذ اثنتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بتشغيل الأطفال (من خلال اعتمادها في القانون الوطني). ويشمل تقرير هذا العام استنتاجات ونتائج أولية عن 102 بلداً (انظر الملحق المعني بحماية العاملين). ولا يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياس أو ترتيب التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية أو مدى التقيد بها.

وتستند البيانات الخاصة بتوظيف العاملين وفصلهم إلى مسح استقصائي تفصيلي حول اللوائح والقواعد المنظمة للعمل قام بها محامون وموظفون وعموميون محليون. وجرت مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، بالإضافة إلى بعض المصادر الثانوية لضمان دقة تلك البيانات، ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري استخدام عدة افتراضات حول العامل ومنشأة الأعمال.

افتراضات حول العامل

يُفترض في العامل:

- أن يكون ذكراً يبلغ من العمر 42 عاماً، ويشغل منصباً إدارياً غير تنفيذي بدوام تام.
- أن يكون قد أمضى 20 عاماً في الشركة نفسها.
- أن يحصل على مرتب بالإضافة إلى مزايا تعادل متوسط الأجر السائد في البلد المعني أثناء مدة خدمته.
- أن يكون مواطناً ينتمي لنفس العرق والديانة السائدين بين أغلبية سكان البلد.
- أن يكون مقيماً في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- ألا يكون عضواً في نقابة عمالية، ما لم تكن العضوية إجبارية.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاوّل نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون ملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين.
- أن تزاوّل عملها في قطاع الصناعة التحويلية.
- أن يعمل بها 60 موظفاً.
- تخضع لاتفاقيات المفاوضات الجماعية في البلدان التي تغطي فيها تلك الاتفاقيات أكثر من نصف قطاع الصناعات التحويلية، بل وتسري حتى على الشركات التي ليست طرفاً فيها.

وجه التحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين وفصلهم من الخدمة ومدى صرامة ساعات العمل. وفي عام 2007، جرى إدخال بعض التحسينات لتحقيق الاتساق بين المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين واتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO).

وهذا العام، جرى إدخال مزيد من التغييرات على منهجية المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين. أولاً، جرى تغيير دراسة الحالة المعيارية للإشارة إلى شركة صغيرة إلى متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف. ثانياً، جرى الأخذ بعين الاعتبار القيود الخاصة بالعمل أثناء الليل أو أيام العطل الأسبوعية التي تسري على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية. ثالثاً، تم احتساب مكافآت الأجور التي ينص عليها القانون لقاء العمل أثناء أيام العطلات الأسبوعية أو أثناء الليل على أساس مقياس ذي أربعة مستويات. رابعاً، حصل البلدان التي تعطي مكافأة نهاية خدمة تعادل قيمتها ثمانية أسابيع أو أقل من الأجر لكنها لا تتيح أية سبل حماية ضد البطالة على أفضل تقدير. وأخيراً، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد. بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية. وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي تمت مؤخراً على خط الفقر المطلق.

علماً بأنه لا توجد سوى 4 من اتفاقيات منظمة العمل الدولية البالغ عددها 188 تغطي مجالات يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بقياسها. وهي: إنهاء خدمة العاملين، والعمل في عطلة نهاية الأسبوع، والأجارة السنوية مدفوعة الأجر، والعمل ليلاً. وتتسق منهجية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اتساقاً كاملاً مع هذه الاتفاقيات الأربع. ومن الممكن لبلد ما أن يحصل على أعلى تقدير في مجال سهولة توظيف العاملين، ويتقيد بجميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة (وخاصة الاتفاقيات الأربع المتصلة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال) - إلا أنه لا يمكن لبلد ما الحصول على ترتيب أفضل في حال إخفاقه في التقيد بهذه الاتفاقيات.

ولا تشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية، التي تغطي مجالات تتعلق بمؤشرات توظيف العاملين، جميع معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية - حيث تغطي 8 اتفاقيات الحق في التفاوض الجماعي، وإلغاء العمل الجبري (السخرة)، وإلغاء عمالة الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات

ماذا يقيس مؤشر توظيف العاملين؟

مؤشر صعوبة التعيين (100-0)

- قابلية تطبيق العقود المحددة المدة والحد الأقصى لها
- الحد الأدنى للأجور للمتدرب أو الموظف الجديد لأول مرة

مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)

- القيود على العمل ليلاً وفي عطلة نهاية الأسبوع
- الحد الأقصى المسموح به لعدد الأيام والساعات في أسبوع العمل، شاملاً وقت العمل الإضافي
- أيام الأجازة السنوية المدفوعة الأجر

مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)

- شروط الإخاطر والموافقة الخاصة بفصل عامل زائد عن حاجة العمل أو مجموعة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل
- الالتزام بالنقل أو إعادة التدريب وقواعد الأولوية الخاصة بالعمالة الزائدة وإعادة التعيين

مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)

- المتوسط البسيط لمؤشرات صعوبة التعيين، وصرامة ساعات العمل، وصعوبة تسريح العمالة الزائدة

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

- اشتراطات الإخطار ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، محسوبة في شكل أسابيع من الراتب

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

(نقطة واحدة) والحصول على موافقته (نقطة واحدة) لفصل مجموعة تبلغ 9 عمال زائدين عن حاجة العمل. ويوجب القانون إعادة التدريب أو إيجاد عمل بديل قبل فصل العامل الزائد (نقطة واحدة). وهناك قواعد تتعلق بالأولوية عند الفصل من العمل (نقطة واحدة) وإعادة التعيين (نقطة واحدة). وعند جمع تلك النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، فإن المؤشر النهائي يكون 80 نقطة.

تكلفة تسريح العمالة الزائدة

يقيس مؤشر تكلفة تسريح العمالة الزائدة التكاليف المرتبطة باشتراطات الإخطار المسبق ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، والتي تُحسب في شكل أسابيع من الراتب. فإذا كانت تكلفة تسريح العمالة الزائدة تصل إلى 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعني ويمكن لهذا العامل الاستفادة من سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعني يحصل على تقدير "صفر". وذلك لأغراض حساب الترتيب الكلي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أما إذا كانت تكلفة تسريح العمالة الزائدة تصل إلى 8 أسابيع أو أقل من راتب العامل المعني، ولا يمكن لهذا العامل الاستفادة من أي شكل من أشكال سبل الحماية ضد البطالة، فإن البلد المعني يحصل على تقدير "8.1 أسبوع". وذلك لأغراض حساب الترتيب الكلي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. أما إذا كانت التكلفة أكثر من 8 أسابيع من راتب العامل المعني، فإن الدرجة المحسوبة تكون عدد الأسابيع. وعلى ذلك، يتم تسجيل الشهر الواحد على أنه 4 أسابيع وثلاث أسبوع.

ففي موريتانيا، على سبيل المثال، يلزم القانون صاحب العمل بإخطار العامل بقرار الفصل قبل شهر واحد إذا كان ذلك العامل زائداً عن حاجة العمل. كما يلزمه بأن تعادل قيمة مكافأة نهاية الخدمة لعاملاً أمضى 20 عاماً من الخدمة لديه 6.25 شهراً من راتبه. ولذلك، لا تفرض أية غرامات. ولكي يفصل صاحب العمل عاملاً، عليه أن يدفع في المجممل ما يعادل مرتب 31.4 أسبوعاً.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر بتوظيف العاملين لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. ويتيح موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعات بيانات تاريخية معدلة حسب التغييرات في منهجية البحث كي تتيح إمكانية مقارنة البيانات عبر السنين. أعدت هذه الطريقة المنهجية في (2004) Botero and others.

عامل زائد عن حاجة العمل: (3) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل: (4) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير لإنهاء خدمات عامل زائد عن حاجة العمل: (5) ما إذا كان على صاحب العمل أن يحصل على موافقة الغير عند فصل 9 عاملين زائدين عن حاجة العمل: (6) ما إذا كان القانون يلزم صاحب العمل بأن يأخذ في الاعتبار خيارات إعادة التعيين أو إعادة التدريب قبل إنهاء عقود العمالة الزائدة: (7) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري على العمالة الزائدة عن حاجة العمل: (8) ما إذا كانت قواعد الأولوية تسري في حالة إعادة تعيين العامل. وبالنسبة للسؤال الأول، عند الإجابة بنعم بالنسبة للعمال عند أي مستوى دخل. تُحسب للبلد 10 نقاط. ومن ثم لا تنطبق باقي الأسئلة. وإذا كانت الإجابة بنعم على السؤال (4) فتُحسب للبلد نقطتان. وإذا كانت الإجابة عن أي من تلك الأسئلة بنعم، فتحسب للبلد المعني نقطة واحدة. أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيُحسب صفر. وبالنسبة للسؤالين رقمي 1 و4 بوصفها أكثر الضوابط تقييداً، يعطى لهما وزن أكبر في إنشاء هذا المؤشر.

وفي تونس، على سبيل المثال، فإن العمالة الزائدة عن حاجة العمل تشكل مبرراً وأساساً للفصل (صفر). ويتوجب على صاحب العمل إخطار الغير (نقطة واحدة)، والحصول على موافقته (نقطتان) عند فصل عامل واحد زائد عن حاجة العمل، كما يتوجب عليه إخطار الغير عند فصل عامل زائد عن حاجة العمل

يمتد أسبوع العمل إلى 50 ساعة أو أكثر (شاملاً الوقت الإضافي) لمدة شهرين سنوياً استجابة للزيادة الموسمية في الإنتاج؛ و(5) وما إذا كان عدد أيام الأجازة السنوية المدفوعة الأجر يبلغ 21 يوماً أو أقل. بالنسبة للسؤالين (1) و(2)، يتم - عندما تنطبق قيود غير المكافآت - إعطاء نقطة واحدة، وإذا كان القيود الوحيد يكمن في تقديم مكافأة مقابل العمل أثناء الليل أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية، يتم إعطاء 0.33. 0.66 أو 1 نقطة وفقاً للربع الذي تندرج حته المكافآت في هذا البلد. وإذا لم تكن هناك أية قيود، يحصل هذا البلد على صفر. وبالنسبة للأسئلة (3)، (4)، و(5)، إذا كانت الإجابة عن أي منها بلا، فتحسب للبلد المعني نقطة واحدة. أما إذا كانت الإجابة غير ذلك فيُحسب صفر. فعلى سبيل المثال، تفرض هندوراس قيوداً على العمل ليلاً (نقطة واحدة). ولكن ليس على العمل في أيام العطلات الأسبوعية (صفر). وتجيز امتداد أسبوع العمل إلى 6 أيام (صفر). وتسمح بامتداد ساعات العمل في الأسبوع خمسين ساعة على مدى شهرين (صفر). وتقتضي أن تكون الأجازة السنوية المدفوعة الأجر 20 يوم عمل (صفر). وبحساب متوسط النقاط وتقسيم المؤشر إلى 100 نقطة، حصل هندوراس على 20 نقطة على المؤشر النهائي.

ويتألف مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة من 8 مكونات، هي: (1) ما إذا كانت العمالة الزائدة عن حاجة العمل لا تعطى للمشروع مبرراً لفصل العمال: (2) ما إذا كان على صاحب العمل أن يخطر الغير (مثل أية مصلحة أو هيئة حكومية) عند فصل أي

الجدول 14-5

ماذا يقيس مؤشر تسجيل الملكية؟

الإجراءات اللازمة لنقل سند الملكية الخاص بعقار نقلاً قانونياً (عدد الإجراءات)

• إجراءات سابقة للتسجيل (مثلاً، التحقق من أن العقار خالٍ من الديون، وإشهار وتوثيق اتفاق البيع، وسداد الضرائب المستحقة على نقل الملكية)

• التسجيل في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني

• إجراءات لاحقة للتسجيل (مثلاً، تسجيل سند الملكية لدى البلديات)

المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)

• لا تشمل الوقت المستغرق في جمع المعلومات

• كل إجراء يبدأ في يوم منفصل

• يُعتبر الإجراء مستوفياً بمجرد تسلم المستند النهائي

• لم يوجد أي اتصال سابق مع المسؤولين

التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة العقار)

• إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى

• عدم إدراج ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الأرباح الرأسمالية

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

القانون يشترط وجود وكيل). أو العقار نفسه مع أطراف خارجية. من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون. ولا تعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين إجراءات منفصلة. ويتم تسجيل جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لتسجيل ملكية العقار، حتى وإن كان من الممكن تفاديها في حالات استثنائية (الجدول 14-5). ويُفترض أن تتبع الشركة المشتري أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. وعلى الرغم من أن الشركة المشتري قد تستعين عند الضرورة بحامين أو متخصصين آخرين خلال عملية التسجيل، فمن المفترض ألا تقوم بتعيين مسهل خارجي لعملية التسجيل ما لم يوجب القانون ذلك.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة التي يراها المحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، ومسئولو السجل العيني ضرورية لاستيفاء الإجراء. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية الانتهاء من أكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء ذلك في اليوم نفسه، ويفترض أن الشركة المشتري لا تضع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبق دون تأخير. وإذا كان من الممكن تسريع إكمال إجراء ما نظير تكلفة إضافية، يتم اختيار أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات. وإذا كان من الممكن

• أن يكون ملوكاً بالكامل للبايع.
• ألا تكون عليه أية رهونات عقارية، ولم تتغير ملكيته طيلة السنوات العشر الماضية.
• أن يكون مسجلاً في مكتب السجل العيني أو العقاري أو كليهما، وليس موضوعاً لأي نزاع حول الملكية.
• أن يكون مقاماً في منطقة تجارية في إحدى الضواحي ليس مطلوباً إعادة تحديد الأراضي فيها.
• أن يتكون من أرض ومبنى. وتبلغ مساحة الأرض 557.4 متراً مربعاً (6 آلاف قدم مربع)، ومقام عليها مستودع مؤلف من طابقين مساحته 929 متراً مربعاً (10 آلاف قدم مربع). ويكون عمر المستودع 10 سنوات، وفي حالة جيدة، وقد رُعي في إنشائه التقيد بجميع معايير السلامة وقوانين البناء والاشتراطات القانونية الأخرى. وسيتم نقل ملكية الأرض والمبنى بشكل كامل.
• ألا يخضع لتجديدات أو أعمال بناء إضافية بعد الشراء.
• لا توجد به أشجار، أو مصادر مياه طبيعية، أو محميات طبيعية، أو آثار تاريخية من أي نوع.
• ألا يُستخدم في أغراض خاصة ولا توجد اشتراطات تقضي باستخراج تصاريح خاصة لاستخدامه في أغراض سكنية، أو للتجهيزات الصناعية، أو تخزين النفايات، أو أنواع معينة من الأنشطة الزراعية.
• أن يكون خالياً من الشاغلين (سواء كانوا يشغلونه بشكل قانوني أو غير قانوني) وليست لأي طرف آخر مصلحة قانونية فيه.

الإجراءات

يُعرف الإجراء على أنه أي تعامل بين الشركة المشتري، أو البائعة، أو وكلاهما (إذا كان

ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

تسجيل الملكية

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع). ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها - أي المشتري - حتى يمكنها استخدام العقار المشتري لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. وتبدأ هذه العملية بالحصول على المستندات الضرورية، كمنسخة من سند ملكية البائع عند الضرورة، والقيام بالعبء النافية للجهالة إذا اقتضى الأمر. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بسند الملكية في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

ويتم إدراج كل إجراء - مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية - سواء كانت مسؤولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشتري أو طرف آخر ينوب عنهما، ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو مصلحة الشهر العقاري والتوثيق، وموظفو السجل العيني المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول أطراف تلك الصفقة (المعاملة)، والعقار محل النظر، والإجراءات المعمول بها.

افتراضات حول الأطراف المعنية

يُفترض أن يكون الطرفان (البائع والمشتري):

- شركتين ذاتي مسؤولية محدودة.
- تقعان في ضواحي أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكونان مملوكتين بالكامل (100%) من مواطنين محليين من القطاع الخاص.
- أن يعمل لدى كل منهما 50 موظفاً كلهم من المواطنين.
- تعملان في أنشطة تجارية عامة.

افتراضات حول العقار

يُفترض في هذا العقار:

- أن تعادل قيمته 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد، وأن يعادل سعر البيع القيمة الحقيقية.

المضمون والمقرض:

- شركة ABC هي شركة محلية ذات مسؤولية محدودة.
- لشركة ABC مقر رئيسي وقاعدة عمليات فقط في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- لتمويل خطط توسيع أعمالها التجارية، حصل شركة ABC على قرض من بنك BizBank بمبلغ يصل إلى 10 أضعاف نصيب الفرد من الدخل القومي بالعملة المحلية.
- كل من شركة ABC وبنك BizBank عبارة عن كيان ملوك بالكامل بنسبة 100 في المائة لمواطنين محليين.

ويتضمن سيناريو الحالتين مجموعة من الافتراضات. في الحالة ألف، وكضمان للقرض، تمنح شركة ABC بنك BizBank حق ضمان غير حياري في إحدى فئات الأصول المنقولة الدوارة، كحسابات الذم المدينة أو الخزون على سبيل المثال. وترغب شركة ABC في الاحتفاظ بكل من حيازة وملكية الضمان. وبالنسبة للبلدان التي لا تسمح قوانينها بحقوق الضمان غير الحيازية لأصول منقولة، تقوم شركة ABC وبنك BizBank باستخدام ترتيبات النقل الائتماني لصك الملكية (أو أي بديل مائل لحقوق الضمان غير الحيازي).

في الحالة باء، تمنح شركة ABC بنك BizBank أحد أشكال الرهونات العامة، أو الرهونات المؤسسية، أو الرهونات القائمة أو أية رهونات تعطي بنك BizBank حق ضمان تقابله أصول مجموعة لشركة ABC (أو أكبر نسبة ممكنة من أصولها). وتحفظ شركة ABC بملكية وحيازة هذه الأصول.

ويتضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبين في قانون الإفلاس. وحسب نقطة واحدة لكل سمة من السمات التالية التي تتسم بها القوانين:

- يجوز لأية منشأة أعمال استخدام الأصول المنقولة كضمان مع الاحتفاظ بحيازة هذه الأصول. ويحق لأية مؤسسة مالية قبول مثل هذه الأصول كضمان.
- يسمح القانون لأية منشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير حياري في فئة واحدة من الأصول المنقولة الدوارة (مثل حسابات الذم المدينة أو الخزون، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان).
- يجيز القانون لأية منشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير حياري يتعلق بكامل أصولها بصورة فعلية، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان.
- يجوز تمديد حق الضمان ليشمل الأصول المستقبلية أو الأصول المملوكة فيما بعد. كما

المتاحة، ونطاقها، ونوعيتها، ومدى توفرها، من السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية.

ويجري جمع البيانات المتعلقة بالحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين عن طريق استقصاء للمحامين المتخصصين في الشؤون المالية، والتحقق من مدى دقتها من خلال خليل القوانين والإجراءات الحكومية، ومن مصادر عامة للمعلومات الخاصة بقوانين الضمانات العينية والإفلاس. ويتم جمع البيانات الخاصة بتبادل المعلومات الائتمانية المتاحة في مرحلتين: أولاً، يجري استقصاء هيئات الرقابة المصرفية ومصادر المعلومات العامة للتحقق من وجود سجلات المعلومات الائتمانية العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. وثانياً، عندما يكون ذلك منطقياً، يتم إجراء استقصاء تفصيلي بشأن هيكل سجلات المعلومات الائتمانية العامة أو الخاصة، والقوانين والإجراءات الحكومية المنظمة لها. وقد تمت مطابقة إجابات المشاركين في الاستقصاءات عن طريق عدة جولات من الاتصالات، وكذلك عن طريق الاتصال بخبراء آخرين والبحث في مصادر عامة. ويجري تأكيد بيانات الاستقصاءات عن طريق اجتماعات مؤتمرات الفيديو أو زيارة البلدان المعنية.

مؤشر قوة الحقوق القانونية

يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقرضين والمقرضين، ما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإفراض (الجدول 6-14). ويتم استخدام سيناريوهين لتحديد نطاق نظام المعاملات المشمولة بضمان، النطوية على مقرض مضمون هو شركة ABC ومقرض مكفول بضمان هو بنك BizBank.

وتستخدم عدة افتراضات بشأن المقرض

إجاز عدة إجراءات في وقت واحد. فيُفترض أنها تُنجز على هذا النحو. ويفترض أن تكون الأطراف ذوي الصلة على علم بكل القوانين والإجراءات الحكومية وتسلسلها من البداية. ولم يؤخذ في الحسبان الوقت المستغرق في جمع المعلومات.

التكلفة

حُسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن قيمته تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويلزم القانون تسجيل التكاليف الرسمية فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، ورسوم الدمغة، وأية مبالغ أخرى تؤدي للسجل العيني، أو لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق، أو للهيئات العامة، أو للمحامين. وقد استبعدت من التقييم ضرائب أخرى مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة القيمة المضافة. ويتم إدراج جميع التكاليف التي تحملها كل من المشتري والبائع. وإذا اختلفت تقديرات التكلفة بين المصادر، يُستخدم متوسط القيم.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر تسجيل الملكية لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة.

الحصول على الائتمان

يضع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال معايير لتقييم الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين، وتبادل المعلومات الائتمانية، وتصف المجموعة الأولى من المؤشرات مدى فعالية قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس في تسهيل الإقراض، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية

الجدول 6-14

ماذا يقيس مؤشر الحصول على الائتمان؟

مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)

- حماية حقوق المقرضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية والإفلاس
- حق الضمان هو ضمان غير حياري في الأصول المنقولة

مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)

- نطاق المعلومات الائتمانية التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها
- نوعية البيانات التي تقوم السجلات والمراكز العامة والخاصة للمعلومات الائتمانية بتوزيعها

تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة مئوية من السكان

تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- عدد الأشخاص والشركات المدرجين في أحد مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة كنسبة مئوية من السكان الراشدين

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المدفوع (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). يُعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية على أنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، عادة بواسطة البنك المركزي أو هيئة الرقابة على البنوك، ويقوم بجمع معلومات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، ويتيحها للمؤسسات المالية. وإذا لم يكن هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفرًا".

مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية يوضح مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المدفوع (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2009 الصادرة عن البنك الدولي). ويُعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل هذا المركز تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولا تُؤخذ في الحسبان مراكز الاستعلام الائتماني وشركات إعداد التقارير عن الوضع الائتماني التي لا تسهل مباشرة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية (0).

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر الحصول على الائتمان لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov, McLiesh and Shleifer* (2007). ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

• يجري نشر بيانات مأخوذة من تجار التجزئة، أو شركات المرافق العامة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية.

• يجري نشر بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين. وتُحصل سجلات المعلومات الائتمانية التي تقوم بحو البيانات الخاصة بحالات التعثر بمجرد سداد الديون على تقدير "صفر" في هذا المؤشر.

• يجري نشر البيانات الخاصة بالقروض التي نقل عن 1 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وينبغي على سجل المعلومات الائتمانية أن تتوفر لديه كحد أدنى بيانات تغطية لواحد في المائة من السكان البالغين حتى يحصل على "نقطة واحدة" في هذا المؤشر.

• يحق للمقترضين، بموجب القانون، الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في أكبر سجلات المعلومات الائتمانية في البلد المعني.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و 6. مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان سجل المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 0.1 في المائة من السكان الراشدين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون "صفرًا".

في تركيا، على سبيل المثال، يوجد سجل عام للمعلومات الائتمانية ومركز خاص للمعلومات الائتمانية على حد سواء، ويتم نشر كل من المعلومات الإيجابية والسلبية (نقطة واحدة). يقوم كلاهما بنشر البيانات الخاصة بالشركات، وكذلك الأفراد (نقطة واحدة). ولا يتبادل السجلان العام والخاص البيانات إلا فيما بين المؤسسات المالية، ولا يتم جميع أية بيانات من تجار التجزئة أو شركات المرافق (صفر). وينشر المركز الخاص للمعلومات الائتمانية بيانات عن التاريخ الائتماني تعود إلى أكثر من سنتين (نقطة واحدة). ويجمع السجل العام بيانات عن القروض التي تبلغ قيمتها 3493 دولاراً أمريكياً أو أكثر (44 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد). في حين يجمع مركز المعلومات الائتمانية الخاص معلومات عن أية قروض بغض النظر عن قيمتها (نقطة واحدة). ويحق للمقترضين الاطلاع على البيانات الخاصة بهم في مراكز المعلومات الائتمانية الخاصة والعامة في البلد المعني (نقطة واحدة). تُحصل تركيا، بعد جمع نقاط تلك المؤشرات، على مجموع إجمالي قدره 5 نقاط.

مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية يوضح مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات

يجوز تمديده تلقائياً ليشمل منتجات أو إيرادات أو بدائل لإحلال الأصول الأصلية.

• يُسمح بوصف الأصول بشكل عام (وليس تفصيلياً) في اتفاقيات الضمانات العينية وفي وثائق ومستندات التسجيل، ليكون في الإمكان ضمان كافة أنواع الالتزامات والديون من خلال النص على حد أقصى للمبلغ وليس أي مبلغ معين أو محدد بين الطرفين.

• يعمل كسجل موحد للضمانات لكل المناطق وحسب نوع الأصل المرتبط باسم مانح حق الضمان.

• يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة إعسار المدين خارج نطاق إجراءات التفضيلة.

• يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة تصفية الشركة المفلسة.

• لا يخضع الدائنون المضمونون لأي وقف تلقائي لتنفيذ الأحكام أو قرار رسمي (موراتوريوم) بتأجيل دفع الديون المستحقة عندما يدخل المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة.

• يسمح القانون باتفاق الطرفين المعنيين على أن الدائن قد يقوم بإنفاذ عقد الحق الضماني خارج نطاق المحكمة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و 10. مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية

يقيس مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق المراكز العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية. وتُحسب نقطة واحدة لكل من السمات الست التالية التي يتسم بها السجل العام أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية (أو كليهما):

• يجري نشر كل من المعلومات الائتمانية الإيجابية (مثلاً، مبالغ القروض وأساط السداد في الموعد المحدد)، والمعلومات السلبية (مثلاً، المدفوعات المتأخرة، وعدد مرات التخلف عن السداد وقيمتها، وحالات إشهار الإفلاس).

• يجري نشر بيانات عن الشركات والأفراد على حدٍ سواء.

والأطراف الأخرى التي وافقت على هذه الصفقة.

مؤشر نطاق الإفصاح

يتألف مؤشر نطاق الإفصاح من خمسة مكونات (الجدول 14-7)، هي:

- ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام تلك الصفقة، بحسب تقدير "صفر" إذا كان ذلك الحق مقصوراً على المسؤول التنفيذي الأول أو العضو المنتدب للشركة فقط؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة أو المساهمين. مع جواز مشاركة السيد جيمس في عملية التصويت؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة، مع عدم جواز مشاركة السيد جيمس في عملية التصويت؛ وتحسب "ثلاث نقاط" إذا كان يتعين تصويت المساهمين، مع عدم جواز مشاركة السيد جيمس في التصويت.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك المعاملة أو الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين. بحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يُشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.
- ما إذا كان يُشترط الإفصاح في التقرير السنوي. بحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح عن هذه الصفقة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط تلك الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.
- ما إذا كان يُشترط أن يفصح السيد جيمس عن تعارض المصالح إلى مجلس الإدارة، بحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط إفصاحاً عاماً عن وجود تعارض في المصالح دون الدخول في تفاصيل محددة؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية بشأن مصلحة السيد جيمس في صفقة الشركة المشتري-الشركة البائعة.
- ما إذا كان يشترط أن تقوم هيئة خارجية، كمرجع خارجي مثلاً بمراجعة الصفقة قبل إتمامها. بحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

الشركة (شركة المشتري) حيثما كان ذلك ممكناً حتى إذا لم يوجب القانون ذلك تحديداً.

- أن تزاوّل عملها في مجال تصنيع المواد الغذائية.
- أن تكون لديها شبكة توزيع خاصة بها.

افتراضات حول الصفقة (المعاملة)

- السيد جيمس هو المساهم المسيطر في الشركة (شركة المشتري) وهو عضو في مجلس إدارتها. وهو يمتلك 60 في المائة من شركة المشتري وانتخب عضواً في مجلس إدارة الشركة المؤلف من خمسة أعضاء.
- يمتلك السيد جيمس أيضاً 90 في المائة من شركة البائع، وهي شركة تقوم بتشغيل سلسلة من محلات بيع الأجهزة بالتجزئة. أغلقت شركة البائع حديثاً عدداً كبيراً من محلاتها.
- يقترح السيد جيمس على المشتري أن يقوم بشراء أسطول شاحنات البائع غير المستخدمة لتوسيع نطاق شبكة توزيع المنتجات الغذائية لدى المشتري، ويوافق المشتري على هذا الاقتراح. ويعادل السعر المتفق عليه 10 في المائة من قيمة أصول المشتري، ولكنه أعلى من القيمة السوقية.
- الصفقة المقترحة هي جزء من النشاط العادي لشركة المشتري، ولا تقع خارج نطاق سلطة الشركة.
- تبرم شركة المشتري هذه الصفقة. ويتم الحصول على جميع الموافقات المطلوبة، كما يتم إجراء جميع عمليات الإفصاح اللازمة (بمعنى أن الصفقة حقيقية وليست احتيالياً أو تدليسياً).
- تُعتبر الصفقة غير عادلة لشركة المشتري. لذا يقوم المساهمون بمقاضاة السيد جيمس

حماية المستثمرين

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، وهي: شفافية معاملات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وحمل المسؤولية عن التبرح الذاتي واستغلال المنصب (مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى) (الجدول 14-7). وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات، وهي تستند أيضاً إلى لوائح وقواعد الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والصفقة (المعاملة).

افتراضات حول منشأة الأعمال

- يُفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري):
- أن تكون شركة مساهمة، مسجلة في أهم سوق للأوراق المالية بالبلد المعني. وإذا كان عدد الشركات المساهمة المقيدة في تلك البورصة أقل من عشر شركات، أو إذا لم توجد أية بورصة في ذلك البلد، يُفترض أن تكون الشركة (شركة المشتري) كبيرة الحجم وتابعة للقطاع الخاص، ولها مساهمون متعددون.
- أن يكون لها مجلس إدارة ومدير تنفيذي مسؤول (CEO) يتصرف بشكل قانوني لحساب

الجدول 14-7

ماذا يقيس مؤشر حماية المستثمرين؟

مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)

- من يوافق على معاملات الأطراف ذوي العلاقة
- اشتراطات الإفصاح في حالة معاملات الأطراف ذوي العلاقة

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)

- قدرة المساهمين على تحميل الطرف ذي العلاقة وجهة الموافقة المسؤولة في حال وجود معاملات الأطراف ذوي العلاقة
- سبل الانتصاف القانوني (التعويضات، وسداد الأرباح، والغرامات، والسجن)
- قدرة المساهمين على رفع قضية بصورة مباشرة أو غير مباشرة

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)

- المستندات والمعلومات المتاحة أثناء المحاكمة
- القدرة على الاطلاع مباشرة على المستندات الداخلية للشركة المعنية والاستعانة بمفتش حكومي دون رفع دعوى في المحكمة

مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)

- المتوسط البسيط لمؤشرات نطاق الإفصاح، ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، وسهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى
- المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال (نقطة واحدة). عند جمع تلك الأرقام، حصل بنما على تقدير "4 نقاط" في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

يتألف مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى من 6 مكونات. هي:

- ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة. تحسب نقطة واحدة لكل من الأنواع التالية من المستندات المتاحة: المعلومات التي أشار المدعى عليه إلى عزمه الاستناد إليها في دفاعه؛ والمعلومات التي تثبت مباشرة حقائق محددة في المطالبة التي أودعها المدعي لدى المحكمة؛ وأي معلومات ذات صلة بموضوع المطالبة؛ بالإضافة إلى أية معلومات قد تؤدي إلى اكتشاف معلومات ذات صلة.

- ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب المدعى عليه والشهود ومناقشته لهم بصورة مباشرة أثناء المحاكمة. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان هذا الاستجواب وارداً لكنه يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من القاضي على الأسئلة التي ستطرح؛ وتحسب نقطتان إذا كان ممكناً. ولا يتطلب موافقة مسبقة.

- ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقق بشأنها دون رفع دعوى في المحكمة. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة مستندات هذه الصفقة وفحصها قبل إقامة أية دعوى قضائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10".

- ما إذا كان يمكن لمحكمة ما إبطال الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدع من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً فسخ العقد. أو إذا كان الفسخ ممكناً فقط في حال ثبوت التدليس أو سوء النية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة جائزة بالنسبة للمساهمين الآخرين أو ستلحق الضرر بهم؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة غير عادلة أو تنطوي على تعارض في المصالح.
- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع تعويضات على الأضرار التي لحقت بالشركة عند صدور حكم لصالح أي مدع من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان السيد جيمس سيدفع الأرباح التي جناها من الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدع من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان ممكناً تطبيق عقوبات السجن والغرامة على السيد جيمس. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

- ما إذا كان بإمكان المدعين من المساهمين رفع دعوى قضائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي أُلحقتها الصفقة بهذه الشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً رفع الدعاوى أو كان ذلك متاحاً فقط للمساهمين الذين بحوزتهم أكثر من 10 في المائة من أسهم رأس مال الشركة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال أن يقيموا الدعاوى إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين "صفر" و"10". مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى. فلتحميل السيد جيمس المسؤولية في بنما، على سبيل المثال، ينبغي أن يثبت المدعي أن السيد جيمس قد أثر على جهة الموافقة أو تصرف بإهمال (نقطة واحدة). ولتحميل الأعضاء الآخرين بمجلس الإدارة المسؤولية، يتوجب أن يثبت المدعي أنهم تصرفوا بإهمال (نقطة واحدة). لا يمكن إبطال الصفقات غير العادلة (صفر). وإذا ثبتت مسؤولية السيد جيمس، عليه دفع تعويضات (نقطة واحدة). لكنه غير ملزم بالتخلي عن الأرباح التي جناها نتيجة لتلك الصفقة (صفر). لا يمكن فرض غرامة على السيد جيمس أو سجنه (صفر). يمكن إقامة الدعاوى المباشرة للمساهمين الذين

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10". مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات الموضح عنها. ففي بولندا، على سبيل المثال، على مجلس الإدارة الموافقة على هذه الصفقة. ولا يجوز للسيد جيمس المشاركة في عملية التصويت (نقطتان). كما يتوجب على الشركة المشترية أن تفصح فوراً عن جميع المعلومات التي تؤثر على سعر أسهمها. بما في ذلك أي تعارض في المصالح (نقطتان). وفي تقريرها السنوي، ينبغي على الشركة المشترية أيضاً أن تفصح عن شروط تلك الصفقة، وعن ملكية السيد جيمس في الشركة المشترية والشركة البائعة (نقطتان). وقيل إنم تلك الصفقة، على السيد جيمس أن يفصح عن التعارض في المصالح من جانبه لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين. ولكنه غير مطالب بتقديم معلومات محددة حول ذلك (نقطة واحدة). لا تشترط بولندا قيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة (صفر). عند جمع تلك الأرقام، حصل بولندا على تقدير "7 نقاط" في مؤشر نطاق الإفصاح.

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة من 7 مكونات. هي:

- ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحتل السيد جيمس مسؤولية الأضرار التي أُلحقتها الصفقة بين الشركة المشترية والشركة البائعة بهذه الشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل السيد جيمس هذه المسؤولية، أو الاكتفاء فقط بتحميله المسؤولية بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا لم يكن ممكناً تحميل السيد جيمس المسؤولية إلا إذا ثبت تأثيره على الموافقة على هذه الصفقة أو إذا انصفت تصرفاته بالإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل السيد جيمس المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.

- ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحمل جهة الموافقة (المسؤول التنفيذي الأول أو مجلس الإدارة) مسؤولية الأضرار التي أُلحقتها الصفقة بهذه الشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل جهة الموافقة هذه المسؤولية، أو إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية فقط بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية الناجمة عن الإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل جهة الموافقة المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.

الامتثال لقوانين الضرائب في بلد ما. وجرى إعداد هذا المشروع وتنفيذه بالتعاون مع شركة PricewaterhouseCoopers.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان. يجري استخدام عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والضرائب والاشتراكات المعمول بها.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة وخاصة للضريبة. وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة في البلد المعني، يتم اختيار أكثر الأشكال شيوعاً بين الشركات المحلية. وتتوافر لدى محامي تأسيس الشركات أو جهاز الإحصاء معلومات حول أكثر أنواع الضرائب والاشتراكات شيوعاً.
- أن تكون الشركة قد بدأت نشاط أعمالها في الأول من يناير/كانون الثاني 2007. وفي التاريخ نفسه، قامت الشركة بشراء كافة الأصول التي تظهر في ميزانيتها وتعاقدت مع جميع قوتها العاملة.
- أن تزاوّل نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون ملوكة بالكامل (100%) من مواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد، جميعهم شخصيات اعتبارية.
- أن يبلغ رأس مالها عند التأسيس 102 مثل متوسط الدخل القومي للفرد في نهاية عام 2007.
- أن تعمل في الأنشطة الصناعية أو التجارية العامة. وتنتج، على وجه التحديد، أواني السيراميك وتبيعه بالتجزئة. ولا تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية (استيراداً أو تصديراً)، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، على سبيل المثال، المشروبات الكحولية أو التبغ.
- وأنها كانت تمتلك، في بداية عام 2007، قطعتين من الأراضي، ومبنى واحداً، وآلات، ومعدات، مكتبية، وأجهزة حاسب آلي، وشاحنة، وتستأجر شاحنة أخرى.
- ألا تكون مؤهلة للاستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا، ما عدا تلك المرتبطة بعمر الشركة أو حجمها.
- يعمل لديها 60 موظفاً - 4 مديرين، و8 مساعدين، و48 عاملاً، جميعهم من المواطنين، ومديرها هو أيضاً المالك.
- أن يكون لديها رقم أعمال يبلغ 1050 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أنها حققت خسائر السنة الأولى من عملها.
- أن يبلغ هامش الربح الإجمالي لها (قبل احتساب الضرائب) 20 في المائة (بمعنى أن

دفع الضرائب

يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما. وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح، والضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال كافة أنواع الضرائب والاشتراكات التي تفرضها الحكومة (على أي مستوى كانت - الفيدرالي أو الولايات أو المحلي) التي تسري على منشأة الأعمال المعيارية، والتي تؤثر على قوائم دخلها. وبذلك، فإن التقرير يتجاوز نطاق التعريف التقليدي للضريبة: فحسب التعريف الوارد لأغراض الحسابات القومية للحكومة، فإن الضرائب تشتمل فقط على مدفوعات إلزامية دون مقابل إلى الحكومة العامة. ويتجنب التقرير هذا التعريف نظراً لأنه يقيس الرسوم المفروضة التي تؤثر على حسابات الأعمال التجارية، وليس حسابات الحكومة. وتتعلق أوجه الاختلاف الرئيسية هنا بالاشتراكات العاملين وضريبة القيمة المضافة. ويشتمل مقياس التقرير على الاشتراكات التي تفرضها الحكومة والتي يدفعها رب العمل إلى صندوق معاشات تقاعدية خاص بمقابل أو صندوق التأمين على العاملين. ويشتمل هذا المؤشر، على سبيل المثال، ضمان التقاعد الإلزامي في أستراليا، وصندوق التأمين لتعويض إصابات العمل. لكنه يستبعد ضرائب القيمة المضافة نظراً لأنها لا تؤثر على الأرباح المحاسبية لمنشأة الأعمال - بمعنى أنها لا تظهر في قائمة الدخل.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سيناريو حالة لقياس الضرائب والاشتراكات التي تدفعها منشأة أعمال معيارية، ومدى تعقد نظام الامتثال الضريبي في بلد ما. ويستخدم هذا السيناريو مجموعة من القوائم المالية والافتراضات حول المعاملات التي أجزتها على مدار العام. ويقوم خبراء الضرائب في كل بلد بحساب الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة في مناطق الاختصاص الخاصة بهم على أساس حقائق دراسة الحالة المعيارية. كما يتم تجميع المعلومات على أساس مرات تقديم الإقرارات الضريبية والمدفوعات، بالإضافة إلى الوقت المستغرق في

مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع صلاحيات المساهمين للطعن في هذه الصفقة. ففي اليونان، على سبيل المثال، يمكن للمدعين الاطلاع على المستندات التي يعتزم المدعى عليه الاعتماد عليها في دفاعه، والتي تثبت بشكل مباشر حقائق في مطالبة المدعي (نقطتان). ويمكن للمدعي القيام باستجواب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، وذلك بموافقة مسبقة من المحكمة على الأسئلة المطروحة (نقطة واحدة). وينبغي على المدعي أن ينص - على وجه التحديد - على المستندات المطلوبة (على سبيل المثال، عقد الشراء المبرم بين الشركة المشتري والشركة البائعة في 15 يوليو/تموز 2006)، لكنه لا يستطيع طلب الحصول على جميع مجموعات المستندات (على سبيل المثال، جميع المستندات المتعلقة بتلك الصفقة) (صفر). ويمكن للمساهم الذي بحوزته 5 في المائة من عدد أسهم الشركة المشتري المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي لمراجعة أي اشتباه في سوء الإدارة من جانب السيد جيمس والمسؤول التنفيذي الأول بالشركة بدون رفع دعوى قضائية في المحكمة (نقطة واحدة). يمكن لأي مساهم فحص مستندات تلك الصفقة قبل أن يقرر ما إذا كان سيرفع دعوى قضائية أم لا (نقطة واحدة). ويكون مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية هو نفس المطلوب للقضايا الجنائية (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل اليونان على تقدير 5 نقاط على مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى.

مؤشر قوة حماية المستثمرين

مؤشر قوة حماية المستثمرين هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10". مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر حماية المستثمرين لكل بلد على <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة النهجية في La Porta, López-de-Silanes and Shleifer (2008).

الضمان الاجتماعي. ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة المعلومات الضرورية لاحتساب الضريبة المستحقة الدفع، ولاحتمساب المبلغ المستحق الدفع، وإذا كان يتوجب مسك سجلات ودفاتر محاسبية منفصلة للأغراض الضريبية - أو لإجراء حسابات منفصلة - يتم إدراج الوقت المرتبط بتلك الإجراءات. ولا يتم تضمين وقت إضافي إلا في حالة عدم كفاية الوقت المخصص للعمل المحاسبي العادي لإتمام متطلبات المحاسبة الضريبية. ويشمل وقت إعداد الإقرارات الوقت المستغرق في استيفاء جميع نماذج الإقرارات الضريبية اللازمة وتقديمها إلى مصلحة الضرائب. ويأخذ زمن التسديد بعين الاعتبار عدد الساعات الضرورية لإجراء عملية الدفع إلكترونياً أو في مأموريات الضرائب. وعند تسديد الضرائب والاشتراكات بشكل شخصي، فإن زمن التسديد يشمل وقت التأخير أثناء الانتظار.

إجمالي سعر الضريبة

يقيس إجمالي سعر الضريبة مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري". ويتناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 بيانات إجمالي سعر الضريبة للسنة المالية 2008. ويمثل إجمالي مبلغ الضرائب الذي تتحمله المنشأة مختلف أشكال الضرائب والاشتراكات المستحقة الدفع بعد المحاسبة عن الخصومات (الاستقطاعات) والإعفاءات المسموح بها. ويتم استبعاد الضرائب المستقطعة (مثل

حساب مصلحة الضرائب، وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، إلا أنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

وبالنسبة لعدد مرات الدفع، يُؤخذ في الحسبان تقديم الإقرار الضريبي إلكترونياً. وفي حالة السماح بتقديم الإقرار والدفع بصورة كاملة إلكترونياً، وقيام معظم منشآت الأعمال المتوسطة الحجم باعتماد ذلك، فإن تقديم الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب يُعتبران عندئذٍ أنهما تم مرة واحدة في السنة حتى إذا كانا بالفعل متكررين.

وحيثما يتم تقديم إقرارات عن ودفع نوعين أو أكثر من الضرائب أو الاشتراكات بشكل مشترك باستخدام نفس النموذج، تُحسب كل من مرتي الدفع المشتركين على أنها منفصلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان إعداد إقرارات اشتراكات التأمين الصحي الإلزامية، والاشتراكات الإلزامية في صناديق المعاشات التقاعدية، ودفعهما يتمان معاً، فإن إحداهما تدرج فقط في عدد مرات الدفع.

الوقت

يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً. ويقاس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد 3 أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، وهي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، والاشتراكات

تكون قيمة المبيعات 120 في المائة من تكلفة السلع المباعة).

- أن توزع 50 في المائة من صافي الأرباح في نهاية السنة الثانية على المالكين.
- أن تباع واحدة من قطعتي الأرض التي تمتلكهما بربح في بداية السنة الثانية.
- أن تعادل التكلفة السنوية للوقود المستخدم في الشاحنتين اللتين في حوزتها ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.
- أن تخضع لسلسلة من الافتراضات التفصيلية بشأن المصروفات والعمالات لزيادة توحيد الحالة الدراسية المعيارية. وتُحسب جميع متغيرات البيانات المالية كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد في عام 2006. فعلى سبيل المثال، ينفق المالك، الذي يشغل أيضاً منصب المدير 10 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد على السفر والانتقالات المتعلقة بالشركة (20 في المائة من مصروفات المالك هي لأغراض خاصة، و20 في المائة من أجل مصروفات ضيافة للعملاء، و60 في المائة تمثل سفريات مرتبطة بالعمل).

افتراضات حول الضرائب والاشتراكات

- تُسجل جميع الضرائب والاشتراكات المدفوعة في السنة الثانية من عمل الشركة (السنة المالية 2008)، وإذا كانت الضريبة (أو الاشتراك) تحمل اسماً مختلفاً أو إذا تم خصيلها من قبل هيئة مختلفة، فإن هذه الضريبة (أو الاشتراك) لا تعتبر واحدة. ويتم احتساب الضرائب والاشتراكات، التي تحمل الاسم نفسه وتقوم بجمعها الهيئة ذاتها، ولكن يتم فرضها بأسعار مختلفة تبعاً للنشاط التجاري، على أنها نفس الضريبة أو الاشتراك.
- عدد المرات التي تقوم فيها الشركة بدفع الضرائب والاشتراكات في سنة واحدة هو عدد الضرائب أو الاشتراكات المختلفة مضروباً في عدد مرات السداد (أو الاستقطاع) لكل منهما. ويشمل عدد مرات السداد كلاً من الدفعات المقدمة (أو المستقطعة) بالإضافة إلى الدفعات المنتظمة (أو المستقطعة).

مدفوعات الضرائب

يعكس مؤشر مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية. وعدد الجهات المعنية في هذه الحالة المعيارية أثناء السنة الثانية من التشغيل (14-8). وتتضمن ضريبة الاستهلاك التي قامت بدفعها الشركة الخاصة، على سبيل المثال، ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة، وجرت العادة أن يتم خصيل هذه الضرائب من المستهلك

الجدول 8-14

ماذا يقيس مؤشر دفع الضرائب؟

مدفوعات الضرائب لشركة صناعية في عام 2008 (عدد المرات سنوياً)

- إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، بما في ذلك ضرائب الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات)
- طريقة وتكرار تقديم الإقرارات والدفع

الوقت اللازم للامتثال لأنواع الضرائب الثلاثة الرئيسية (بالساعات سنوياً)

- جمع المعلومات وحساب مقدار الضريبة الواجبة السداد
- استيفاء نماذج الإقرارات الضريبية، وتقديم الإقرارات إلى المأموريات المعنية
- ترتيب دفع الضريبة أو استقطاعها من المنبع
- إعداد دفاتر وسجلات محاسبية منفصلة لأغراض الضرائب، عند الاقتضاء

إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

- ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات
- اشتراكات الضمان الاجتماعي وغيرها من الضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل
- الضريبة على الأملاك والعقارات، والضريبة على نقل الملكية
- الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم، والضريبة على الأرباح الرأسمالية، والضرائب على الصفقات والعمالات المالية
- رسوم النظافة، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود، إلى غير ذلك

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

احتساب إجمالي سعر الضريبة الخاصة بالسويد

السعر الإلزامي (س)	الوعاء الضريبي الإلزامي (و)	ضريبة فعلية واجبة السداد (ض)	الربح التجاري ¹ (أ)	إجمالي سعر الضريبة (ج)
		ض = س × و		ج = ض / أ
	كرونا سويدية	كرونا سويدية	كرونا سويدية	
28%	10,330,966	2,892,670	17,619,223	16.4%
0.375%	26,103,545	97,888	17,619,223	0.6%
32.42%	19,880,222	6,445,168	17,619,223	36.6%
4.16 كرونا سويدية/لتر	45,565 لتراً	189,550	17,619,223	1.1%
		9,625,726		54.56%

الإجمالي

1. الأرباح قبل تحميل كافة الأعباء الضريبية. ملاحظة: (SKT) كرونا سويدية، ويبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

والتكلفة اللازمين لإتمام تلك الصفقة. كذلك يتم تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. وبالنسبة للسلع المصدرة، فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء/منفذ الخروج. أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى ميناء/منفذ الدخول وحتى تسليم الشحنة في المستودعات. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل البحري. ويتم الدفع بواسطة خطاب اعتماد. ويتم أخذ الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار.

ويقدم وكلاء الشحن، وموظفو خطوط الشحن، والمخلصون الجمركيون، وموظفو الموانئ والبنوك معلومات عن المستندات المطلوبة. وعن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والسلع المتبادلة تجارياً.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن يعمل بها 60 موظفاً.
- أن تقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون خاصة وذات مسؤولية محدودة، ولا تعمل داخل منطقة لتجهيز الصادرات أو منطقة صناعية تتمتع بمزايا تصديرية أو استيرادية خاصة.
- أن تكون ذات ملكية محلية بدون أية ملكية أجنبية.
- أن تصدر أكثر من 10 في المائة من مبيعاتها.

افتراضات حول السلع المتبادلة تجارياً

يتم نقل المنتج المتبادل تجارياً في حاوية بضائع جافة سعة حمولتها الكاملة 20 قدماً، وترز 10 أطنان، وقيمتها 20 ألف دولار أمريكي. علماً بأن هذا المنتج:

الممتلكات والأصول) مطروحاً منها الفوائد المدينة، ومضافاً إليها الفوائد الدائنة، ومطروحاً منها الإهلاك التجاري. وتستخدم طريقة القسط الثابت لاحتساب الإهلاك التجاري بالمعدلات التالية: صفر في المائة للأراضي، و5 في المائة للمباني، و10 في المائة للأثاث، و33 في المائة لأجهزة الحاسب الآلي، و20 في المائة لمعدات المكاتب، و20 في المائة للشاحنة، و10 في المائة لمصروفات تنمية أنشطة الأعمال. ويبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.

وتتسق هذه الطريقة المنهجية مع إطار إجمالي المساهمة الضريبية الذي تتبناه شركة PricewaterhouseCoopers. ويقيس هذا الإطار الضرائب التي تتحملها الشركات وتؤثر على قوائمها المالية، كما هو الحال بالنسبة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال. لكن في حين تعتمد الطريقة التي تتبناها شركة PricewaterhouseCoopers في احتسابها على البيانات المأخوذة من الشركات الكبيرة الحجم في البلد المعني، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يركز على شركة معيارية متوسطة الحجم.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر دفع الضرائب لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>. وذلك عن طريق إختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov* وآخرين (مرجع على وشك الصدور).

التجارة عبر الحدود

يجمع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير البضائع واستيرادها - بدءاً من الاتفاق التعاقد بين طرفين وحتى تسليم البضائع - إلى جانب الوقت

ضريبة الدخل الشخصي) أو التي تحصلها الشركة وتقوم بتوريدها إلى مأموريات الضرائب (مثل ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات، أو الضريبة المستحقة على السلع والخدمات) ولكن لا تتحملها الشركة. ويمكن تقسيم الضرائب المدرجة إلى 5 فئات: ضريبة الأرباح أو على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل (التي يتم فيها إدراج جميع الاشتراكات الإلزامية، حتى لو كانت تدفع إلى هيئة خاصة مثل صندوق المعاشات التقاعدية بمقابل)، والضريبة على الأملاك والعقارات، والضرائب على رقم الأعمال، والضرائب الأخرى (مثل رسوم البلدية، وضرائب المركبات واستهلاك الوقود).

يهدف إجمالي سعر الضريبة إلى توفير مقياس شامل لتكلفة كافة الضرائب التي تتحملها منشأة الأعمال. وهو يختلف عن سعر الضريبة القانوني الذي يتيح المعامل المطبق على الوعاء الضريبي. وعند احتساب إجمالي سعر الضريبة، يتم تقسيم الضريبة الفعلية الواجبة السداد حسب الأرباح التجارية. وتوضح البيانات الخاصة بالسويد ذلك (الجدول 9-14).

تمثل الأرباح التجارية بصورة أساسية صافي الأرباح قبل تحميل كافة الأعباء الضريبية. وهي تختلف عن الأرباح التقليدية قبل احتساب الضريبة، كما يرد في القوائم المالية. وعند حساب الأرباح قبل الضريبة، فإن العديد من الضرائب التي تتحملها الشركة تكون قابلة للاقتطاع. وعند حساب الأرباح التجارية، فإن هذه الضرائب لا تكون مفتطعة. ولذلك، فإن الأرباح التجارية تعطي صورة واضحة للأرباح الفعلية لمنشأة ما قبل حساب الضرائب التي تتحملها في السنة المالية.

ويُحسب الربح التجاري على النحو التالي: المبيعات مطروحاً منها تكلفة البضاعة المباعة، وإجمالي المرتبات، والمصروفات الإدارية، ومطروحاً منها أيضاً المصروفات الأخرى، والمخصصات، ومضافاً إليها الأرباح الرأسمالية (من بيع

- لا يشكل خطراً ولا يحتوي على مواد عسكرية.
- لا يتطلب تبريداً أو أية بيئة خاصة أخرى.
- لا يتطلب أية تدابير خاصة تتعلق بالصحة النباتية أو معايير السلامة البيئية ما عدا المعايير المقبولة دولياً.

المستندات

يتم تسجيل جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير السلع واستيرادها (الجدول 10-14). ومن المفترض أن يكون هذا العقد قد حظي بالفعل بموافقة الطرفين المعنيين وتوقيعهما. ويتم الأخذ بعين الاعتبار المستندات التي يتطلبها لأغراض التخليص الجمركي كل من: الوزارات الحكومية، وسلطات الجمارك، ومصالح الموانئ ومحطات الحاويات، وهيئات الصحة والرقابة الفنية، والبنوك. وبالنظر إلى أن السداد يتم بواسطة خطاب اعتماد، يتم أخذ كافة المستندات التي تتطلبها البنوك لإصدار أو تأمين خطاب الاعتماد بعين الاعتبار. ولا يتم إدراج المستندات التي تتم مراجعتها مرة واحدة سنوياً، والتي لا تشترط التجديد لكل شحنة (مثلاً، شهادة سنوية تفيد تسديد كافة المستحقات الضريبية).

الوقت

يتم تسجيل الوقت اللازم لعملية التصدير والاستيراد بالأيام التقويمية. وتبدأ عملية

الجدول 10-14

ماذا يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود؟

المستندات اللازمة لإتمام التصدير والاستيراد (عدد)

- مستندات مصرفية
- مستندات تخليص جمركية
- مستندات المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع
- مستندات النقل

الوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد (بالأيام)

- الحصول على جميع المستندات الضرورية
- النقل الداخلي والمناولة
- التخليص الجمركي وعمليات التفتيش
- المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع
- لا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري

التكلفة اللازمة لإتمام عملية التصدير والاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)

- كافة المستندات
- النقل الداخلي والمناولة
- التخليص الجمركي وعمليات التفتيش
- المناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع
- إدراج التكاليف الرسمية فقط، وعدم إدراج الرشاوى

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الحكمة الكائنة في أكبر مدينة تجارية والمختصة بالقضايا التجارية التي تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد - في موقع التقرير: <http://www.doingbusiness.org/ExploreTopics/EnforcingContracts>

افتراضات حول هذه الحالة

- تعادل قيمة المطالبة 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني.
- يتعلق النزاع بصفقة مشروعة بين منشأتي أعمال (الشركة البائعة والشركة المشترية) كائنتين في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وتبيع الشركة البائعة للشركة المشترية بضائع تعادل قيمتها 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وبعد أن تسلم الشركة البائعة تلك البضائع إلى الشركة المشترية، تمنع هذه الأخيرة عن سداد ثمن السلع بحجة أن السلع الواردة ليست بالجودة المطلوبة.
- قامت الشركة البائعة (المدعي) برفع دعوى قضائية على الشركة المشترية (المدعى عليه) لاسترداد المبلغ المستحق بموجب عقد بيع البضاعة (وهو يساوي 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني).
- اعترضت الشركة المشترية على مطالبة الشركة البائعة قائلة إن نوعية السلع ليست بالجودة المطلوبة، وهي الآن متنازع عليها بناءً على أسس موضوعية.
- تبت محكمة تقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني - وهي مختصة بالقضايا التجارية التي تعادل 200 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد - في هذا النزاع.
- تقوم الشركة البائعة بالجزء على الأصول المنقولة (مثلاً، الأدوات المكتبية والعربات) لدى الشركة المشترية قبل الحصول على حكم قضائي خشية أن تصبح الشركة المشترية معسرة.
- تتم الاستعانة بأراء خبراء بشأن جودة البضاعة المسلمة. وإذا كان من الممارسات المعيارية في البلد المعني لكل طرف استدعاء شهود من الخبراء، يقوم كل من الطرفين المعنيين باستدعاء شاهد خبير واحد. وإذا كان من الممارسات المعيارية قيام القاضي بتعيين خبير مستقل، يقوم القاضي عندئذٍ بذلك. وفي هذه الحالة، لا يسمح القاضي بالطعن على شهادة الخبير.
- يكون الحكم لصالح الشركة البائعة 100 في المائة: يقرر القاضي أن البضاعة بالجودة المطلوبة، وأن على الشركة المشترية دفع السعر المتفق عليه.
- لا تستأنف الشركة المشترية هذا الحكم، ويصبح الحكم نهائياً.

احتساب الوقت لأي إجراء من لحظة البدء وحتى استيفائه. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء إجراء ما مقابل تكلفة إضافية، ويكون متاحاً أمام جميع الشركات التجارية، يتم اختيار الإجراء القانوني الأسرع. ولا تؤخذ الإجراءات السريعة والمبسطة السارية على الشركات الكائنة في إحدى مناطق تجهيز الصادرات بعين الاعتبار نظراً لعدم سريانها على جميع الشركات التجارية. ولا تدخل في الحساب المدة الزمنية التي يستغرقها النقل البحري. ويُفترض عدم إضاعة كل من المصدر أو المستورد أي وقت، والتزام كل منهما باستيفاء كل إجراء متيق بدون تأخير. ويتم قياس الإجراءات التي يمكن استيفائها بصورة متوازنة في وقت واحد. ويتم إدراج وقت الانتظار بين الإجراءات - على سبيل المثال أثناء عملية تفريغ الحمولة - في هذا المقياس.

التكلفة

تقيس التكلفة الرسوم المفروضة على حاوية سعة 20 قدماً من البضاعة بالدولار الأمريكي. ويتم إدراج جميع الرسوم المرتبطة باستيفاء الإجراءات المتعلقة بتصدير السلع أو استيرادها. ويشمل ذلك التكاليف الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة الفنية، ورسوم الوسطاء الجمركيين، ورسوم أعمال المناولة في الموانئ والنقل الداخلي. ولا تشمل التكلفة التعريف الجمركية والرسوم أو التكاليف المرتبطة بالنقل البحري. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر التجارة عبر الحدود لكل بلد على:، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov, Freund and Pham* (مرجع على وشك الصدور)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

إنفاذ العقود

تقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في أي نزاع جاري. ويتم بناء البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وجمع البيانات من خلال دراسة قوانين الإجراءات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحكمة، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي (وفي 25 في المائة من البلدان التي شملها التقرير، شارك قضاة في تلك الاستقصاءات).

يتم نشر اسم المحكمة المختصة في كل بلد

مؤسسات محلية طرفاً فيها، والنتائج المترتبة عليها. ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء من يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والحالة المستخدمة.

افتراضات حول منشأة الأعمال

يُفترض في منشأة الأعمال ما يلي:

- أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة.
- أن تزاوّل نشاطها في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن تكون مملوكة بالكامل (100%) ملكية محلية، وأن يشغل مؤسسها أيضاً منصب رئيس مجلس الرقابة (المراقبة)، ويملك 51 في المائة منها (وباستثناء المؤسس لا يجوز أي من المساهمين الآخرين أكثر من 5 في المائة من الأسهم).
- تمتلك عقاراً بوسط المدينة حيث تدير فندقاً فيه، وهو يمثل جل ممتلكاتها، وتبلغ قيمة الفندق مئة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد أو 200 ألف دولار أمريكي، أيهما أكبر.
- يديرها مدير عام محترف.
- لديها 201 موظف وتتعامل مع 50 مورداً، وتدين لكل هؤلاء الموردين بمدفوعات أخر توريدات تم تسليمها.
- اقتضت من بنك محلي قبل 5 سنوات (أجل سداد القرض بالكامل 10 سنوات) واشترت عقاراً (مبنى الفندق) تستخدمه كضمانة عينية للقرض المصرفي.
- تلتزم بجدول سداد الدين وكل الشروط الأخرى المتعلقة بهذا القرض إلى الآن.
- عليها رهن عقاري، وتعادل قيمة أصل ذلك الرهن تماماً القيمة السوقية للفندق.

افتراضات حول هذه الحالة

أن تكون تلك المنشأة قد واجهت مشكلات في السيولة، أدت خسارتها في عام 2008 إلى تحويل صافي قيمتها إلى رقم سلبي، ولا تملك في حوزتها أية نفدية لسداد كامل الفوائد المصرفية أو أصل القرض المستحق في اليوم التالي للبنك، ولذا، تصبح المنشأة متخلفة عن سداد القرض المستحق، وتعتقد الإدارة أنها ستعرض إلى خسائر في عامي 2008 و2010 كذلك.

يحفظ البنك برهن عائم على الفندق في البلدان التي تسمح باستخدام هذا النوع من الرهونات، وفي حالة عدم سماح القانون

أو ضمن خطوات إجرائية أخرى في العدد الكلي للإجراءات.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتُحسب من اللحظة التي يرفع فيها المدعي دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها، ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع؛ من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات بالدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحاكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي يستغرقها إنفاذ الحكم).

التكلفة

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد، ولا يتم إدراج الرشاوى، ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب المحاماة.

تشمل تكاليف المحاكم كافة الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة، ويتعين على البائع (المدعي) دفع هذه التكاليف والرسوم مقدماً إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها، وتندرج أتعاب الخبراء، إذا كانت مطلوبة بموجب القانون أو الضرورة العملية، في الرسوم القضائية، أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي ينبغي على البائع (المدعي) دفعها سلفاً بغرض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقولة للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع، ويمثل متوسط أتعاب المحاماة الأتعاب التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها سلفاً إلى محام محلي لتمثيله في دراسة الحالة المعيارية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بمؤشر إنفاذ العقود لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>، وذلك عن طريق اختيار البلد المعني في القائمة المنسدلة. أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov and others* (2003)، ويجري اعتمادها هنا مع إدخال تعديلات طفيفة عليها.

تصفية النشاط التجاري

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقين بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون

• تقوم الشركة البائعة باتخاذ كافة الخطوات المطلوبة لإنفاذ الحكم على الفور، ويتم خصيل الأموال بنجاح من خلال بيع الأصول المنقولة الخاصة بالشركة المشتري في مزاد علني (على سبيل المثال المعدات المكتبية والعربات).

الإجراءات

تقوم قائمة خطوات رفع الدعوى التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحكمة المختصة. يعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين طرفين أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة، ويشمل ذلك خطوات إقامة الدعوى، وخطوات سير المحاكمة، والخطوات الضرورية لإنفاذ الحكم (المجول 11-14).

يتيح الاستقصاء هذا العام للمشاركين تسجيل الإجراءات القائمة في الولايات القضائية العاملة بالقانون المدني، وليس في الولايات القضائية العاملة بالقانون العام، والعكس بالعكس. فعلى سبيل المثال، يمكن للقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون المدني أن يختار خبيراً مستقلاً، في حين يرسل كل من طرفي التقاضي في البلدان التي تأخذ بالقانون العام إلى المحكمة قائمة بالشهود الخبراء، ولإظهار الكفاءة بصورة عامة، يتم طرح إجراء واحد من العدد الكلي للإجراءات بالنسبة للبلدان التي لديها محاكم تجارية متخصصة، وواحد للبلدان التي تجيز إجراءات إقامة دعاوى عن طريق الإنترنت، ولا يتم احتساب بعض الخطوات الإجرائية التي تتم في وقت واحد مع

المجول 11-14

ماذا يقيس مؤشر إنفاذ العقود؟

عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما

- أي تعامل بين طرفين في نزاع تجاري، أو بينهما وبين القاضي المختص أو قلم كتاب المحكمة
- خطوات إقامة الدعوى
- خطوات سير المحاكمة وإصدار الحكم
- خطوات إنفاذ الحكم

المدة الزمنية اللازمة لاستيفاء كل إجراء (أيام تقويمية)

- محسوبة بعدد الأيام التقويمية
- الوقت اللازم لإقامة الدعوى
- الوقت الذي يستغرقه سير المحاكمة والحصول على حكم
- الوقت اللازم لإنفاذ الحكم

التكلفة اللازمة لاستيفاء كل إجراء (% من قيمة المطالبة)

- عدم إدراج الرشاوى
- متوسط أتعاب المحامين
- الرسوم القضائية، شاملة أتعاب الخبراء
- تكاليف الإنفاذ

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بهذا النوع من الرهونات، لكن عادة ما تستخدم العقود بنوداً أخرى لها نفس التأثير. فيتم النص على هذا البند في عقد الإقراض.

يكون للمنشأة دائنون كثيرون بحيث يتعذر التفاوض معهم على إجراء تسوية غير رسمية خارج نطاق المحكمة. وأمام المنشأة الخيارات التالية: اللجوء إلى إجراء قضائي بغرض إعادة تأهيلها أو إعادة تنظيمها بما يسمح باستمرار عملها؛ أو اللجوء إلى إجراء قضائي يهدف إلى تصفيتها أو حلها أو اللجوء إلى إجراء إنفاذ دين أو نزع ملكية يهدف إلى بيع الفندق مجزأةً أو كمؤسسة عاملة. وإنفاذ ذلك عن طريق المحكمة (أو عن طريق أحد الأجهزة الحكومية كوكالة تحصيل الديون) أو خارج المحكمة (على سبيل المثال، عن طريق تعيين حارس قضائي).

إذا شهد بلد ما أقل من 5 قضايا سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية انطوت على إعادة تنظيم الشركة المعنية بناء على أمر قضائي، أو تصفيتها بأمر قضائي، أو أمر إنفاذ دين، فإن هذا البلد يحصل على تصنيف "غير منطبق". ويعني هذا أنه من غير المرجح أن يسترد الدائنون ديونهم من خلال الإجراءات القانونية (من خلال المحكمة أو خارجها).

الوقت

يُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لديونهم بالسنوات التقويمية. وقد جمعت المعلومات حول تسلسل الإجراءات، وإمكانية استيفاء

الجدول 12-14

ماذا يقيس مؤشر تصفية النشاط التجاري؟

الوقت اللازم لاسترداد الدين (بالسنوات)

- محسوبة بعد السنوات التقويمية
- اشتمال الاستئنافات وطلبات تمديد آجال المواعيد

القانونية

التكلفة اللازمة لاسترداد الدين (% من قيمة موجودات التفيضة)

- تحسب كنسبة مئوية من قيمة موجودات التفيضة
- الرسوم القضائية
- أتعاب المحامين
- أتعاب المقيمين المستقلين
- أتعاب المحاسبين

معدل الاسترداد بالنسبة للدائنين (سنتان عن كل دولار)

- بحسب السنوات التي يستردها الدائنون عن كل دولار
- القيمة الحالية للديون المستردة
- استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار
- مراعاة استهلاك الأصول
- نتيجة الأعمال تؤثر على الحد الأقصى للقيمة التي يمكن استردادها

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

أي من هذه الإجراءات في وقت واحد مع إجراء آخر. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماثلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية (الجدول 12-14).

التكلفة

تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة العقار. وتحسب التكلفة على أساس إجابات الاستقصاء من جانب الأخصائيين في مجال الإعسار. كما تشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، والمقيمون المستقلون، والمحامون، والمحاسبون المعنيون. ويقدم المشاركون في الاستقصاء تقديرات عن التكلفة من بين الخيارات التالية: أقل من 2%، 2-5%، 5-8%، 8-11%، 11-18%، 18-25%، 25-33%، و-50% و33% و50-75%. وكذلك أكثر من 75% من قيمة موجودات الشركة.

معدل استرداد الدين

يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس سنتات عن كل دولار يستردها الدائنون من خلال إجراءات إشهار الإفلاس أو الإعسار أو إنفاذ الديون. وتأخذ هذه الحسابات في الاعتبار ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة أم لا، وكذلك التكاليف والخسائر في القيمة التي تتكبدها المنشأة بسبب الوقت المستغرق في عملية التصفية. وفي حالة استمرار المنشأة في مزاولة عملها، فلن تكون هناك أية خسارة في قيمة المطالبة المبدئية البالغة 100 سنت عن الدولار الواحد. أما إذا تمت تصفية المنشأة، فستنخفض المائة سنت المبدئية عن كل دولار واحد إلى 70 سنتاً. على أن يتم بعد ذلك استقطاع التكاليف الرسمية لإجراءات الإعسار (سنت واحد عن كل واحد في المائة من تكلفة القيمة المبدئية). وأخيراً، تُؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء دعوى الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناتجة عن إهلاك أثاث الفندق. وتمشياً مع الممارسات المحاسبية الدولية، فإن نسبة إهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة. ومن المفترض أن تعادل قيمة الأثاث ربع إجمالي قيمة الأصول. علماً بأن معدل استرداد الديون هو القيمة الحالية للعائدات المتبقية، على أساس معدلات الإقراض السارية في نهاية عام 2007 والمأخوذة من كتاب الإحصائيات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي والتي تكملها بيانات البنوك المركزية. ويكون معدل استرداد الدين في البلدان التي "لا ينطبق" فيها هذا الإجراء صفراً.

بالنسبة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، يجري استخدام أسعار الفائدة السائدة على القروض في عام 2007 لتلافي الآثار الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قابلية البيانات للمقارنة عبر الوقت.

أعدت هذه الطريقة المنهجية في *Djankov, Hart, McLiesh and Shleifer* (2008).

حواشي

1. البيانات المتعلقة بدفع الضرائب تخص الفترة من يناير/كانون الثاني وحتى ديسمبر/كانون الأول 2008.
2. متاحة على الموقع: <http://subnational.doingbusiness.org>.
3. يتيح موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (www.doingbusiness.org) سلسلة زمنية من البيانات التاريخية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، مع حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، والتفحيحات في البيانات نتيجة للتصحیحات.
4. متوسط القيمة المضافة للعامل هي نسبة متوسط الدخل القومي للفرد في بلد ما إلى عدد السكان في سن العمل كنسبة مئوية من إجمالي السكان.

افتراضات بشأن توصيلة الكهرباء

العملية، بدلاً مما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أيضاً أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد. وبالرغم من إمكانية القيام بأكثر من إجراء في وقت واحد، إلا أنه من غير الممكن بدء هذه الإجراءات في اليوم نفسه (بمعنى أن الإجراءات المترامنة تبدأ في أيام متتالية). ويفترض أن الشركة المشترية لا تضع وقتاً وتلتزم باستيفاء كل إجراء متبقي دون تأخير. مع ملاحظة أن الوقت الذي تمضيه الشركة في جمع المعلومات لا يُؤخذ بعين الاعتبار، إذ من المفترض أنها على دراية من البداية بكافة اشتراطات توصيل الكهرباء، وتسلسلها.

التكلفة

حُسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتُسجل التكاليف بخلاف ضريبة القيمة المضافة، ويتم تسجيل كافة الرسوم المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء بالمستودع. شاملة الرسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات والأجهزة الحكومية، وتقديم طلب توصيل الكهرباء، واستقبال عمليات المعاينة للموقع ولتركيبات الأسلاك الداخلية، وشراء المستلزمات والمواد، والأعمال الفعلية للتوصيل، ودفع مبلغ التأمين، ويجري استخدام المعلومات المستقاة من الخبراء المحليين، والإجراءات الحكومية ذات الصلة، وجداول الرسوم بوصفها مصادر لاحتساب التكاليف. وفي حالة الحصول على تقديرات مختلفة من العديد من الشركاء المحليين، يُستخدم متوسط هذه التقديرات. وفي كل الحالات، تُستبعد الرشاوى من التكلفة.

دفع مبلغ التأمين

تطلب مؤسسات المرافق الكهربائية دفع مبلغ على سبيل التأمين كضمانة ضد احتمال عدم قيام العملاء بدفع فواتير الاستهلاك الخاصة بهم. ولهذا السبب، يتم في معظم الأحيان احتساب مبالغ التأمين كدالة على الاستهلاك التقديري للعميل الجديد.

ولا يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المبلغ الكامل للتأمين. وبدلاً من ذلك، يقوم التقرير بتسجيل القيمة الحالية للخسائر في إيرادات الفوائد التي يتعرض لها العميل نتيجة لاحتفاظ مؤسسة الكهرباء بمبلغ التأمين لفترة طويلة. وفي معظم الحالات حتى انتهاء العقد (يفترض أن يكون بعد 5 سنوات). وفي الحالات التي يجري فيها استخدام مبلغ التأمين لتغطية فواتير الاستهلاك الشهري الأولى، لا يتم تسجيله. وحساب القيمة الحالية من إيرادات الفوائد المفقودة، يتم استخدام

توصيلة الكهرباء:

- أن تكون دائمة.
- أن تكون ثلاثية الأطوار (3-phase) بأربعة أسلاك (4-wire Y)، بقدر 140 كيلو فولت أمبير.
- أن يكون على الأرجح قد تم حديد الأطوال المطلوبة، وتكون التوصيلة علوية أو خت الأرض. وفقاً لما هو معمول به في البلد المعني وفي المنطقة التي يقع فيها المستودع.
- أن تشمل تركيب عداد قياس كهربائي واحد. ويكون الاستهلاك الشهري من الكهرباء في حدود 0.07 جيجاواط/ساعة.
- وأن يكون قد تم بالفعل تركيب كافة الأسلاك الكهربائية الداخلية.

الإجراءات

الإجراء هو أي تعامل بين موظفي الشركة أو الكهربائي الرئيسي بالشركة (أي الفني الذي يقوم بتركيبات الأسلاك الداخلية) مع أطراف خارجية مثل مؤسسة توزيع الكهرباء، ومؤسسة إمداد الكهرباء، والجهات والهيئات الحكومية، وغير ذلك من فنيي الكهرباء وشركات التجهيزات الكهربائية. ولا يُنظر إلى التعاملات بين موظفي الشركة والخطوات المتصلة بتركيبات الأسلاك الداخلية، مثل تصميم وتنفيذ خطط تركيب الأسلاك الكهربائية الداخلية، على أنها من بين الإجراءات المحسوبة. كذلك، تُعتبر الإجراءات التي ينبغي استيفاؤها مع المؤسسة نفسها - ولكن في إدارات مختلفة - إجراءات منفصلة.

ومن المفترض أن يستوفي موظفو الشركة المعنيون كافة الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بالغير (مثلاً، السماح فقط لكهربائي مرخص مع المؤسسة بتقديم الطلب). ويجوز للشركة، وإن كان ذلك غير مطلوب، أن تستعين بخدمات مهنيين للقيام بذلك (مثل شركة خاصة بدلاً من مؤسسة الكهرباء للقيام بالأعمال الخارجية)، ويتم تسجيل هذه الإجراءات إذا كانت تتم على نحو مشترك. وبالنسبة لكافة الإجراءات، لا يتم احتساب سوى الحالات المؤكدة (مثلاً، أن تتوافر المواد المطلوبة لدى مؤسسة الكهرباء في أكثر من 50 في المائة من الوقت). بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في الواقع العملي لتوصيل الكهرباء إلى المستودع.

الوقت

تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية

المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

لم يتم إدراج المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء في احتساب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاؤها لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع معياري. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقد التوصيل معها. وكافة التصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية.

وجرى جمع بيانات من مؤسسة توزيع الكهرباء، ثم جرى استيفاؤها والتحقق من صحتها من جانب مجموعة من المهنيين المستقلين، مثل فنيي الكهرباء والمهندسين الكهربائيين، ومقاولي الأعمال الكهربائية وشركات البناء. وفي بعض الحالات، يتم أيضاً الاتصال بهيئات الرقابة التنظيمية، وتقوم مؤسسة توزيع الكهرباء التي شملها الاستقصاء بتقديم خدمات الكهرباء في المنطقة (أو المناطق) التي تقع فيها المستودعات المعنية. وإذا كانت هناك عدة مؤسسات توزيع، يتم اختيار المؤسسة التي تتيح خدماتها الأكبر عدد من العملاء، علماً بأن البيانات الواردة في تقرير هذا العام مقدمة من 573 مشاركاً في 140 بلداً.

ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول المستودع المعني وتوصيلة الكهرباء به.

افتراضات حول بناء المستودع

يُفترض في هذا المستودع:

- أن يقع في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني.
- أن يقع داخل الحدود الرسمية للمدينة وفي منطقة توجد فيها مستودعات أخرى (منطقة غير سكنية).
- ألا يقع في أية منطقة ذات طبيعة اقتصادية أو استثمارية خاصة؛ بمعنى ألا تكون توصيلة الكهرباء مؤهلة للحصول على دعم مالي حكومي أو تتم بموجب خدمة أسرع في إطار نظام خاص لتشجيع الاستثمار. وإذا كانت هناك عدة خيارات بشأن الموقع، يقع المستودع في المكان الذي يمكن فيه الحصول بسهولة على الكهرباء.
- يستخدم لتخزين سلع مثلجة.
- أن يكون بنياً جديداً (بمعنى لم تكن على الأرض التي يوجد عليها أية إنشاءات سابقة). ويتم توصيله بالكهرباء للمرة الأولى.

الاستقصاءات. وعندما تشير المصادر إلى تقديرات زمنية مختلفة، فإن المؤشرات الخاصة بالوقت المذكورة تمثل القيم المتوسطة المأخوذة من العديد من الإجابات التي تم تقديمها في إطار افتراضات دراسة الحالة المعيارية. وأخيراً، فإن الطريقة المنهجية للتقرير تفترض أن لدى منشأة الأعمال معلومات كاملة بشأن الإجراءات المطلوب استيفاؤها، وأنها لا تقوم بإضاعة الوقت عند استيفاء تلك الإجراءات. وفي الواقع العملي، فإن استيفاء إجراء ما قد يستغرق وقتاً أطول إذا لم تتوافر لدى منشأة الأعمال المعلومات اللازمة أو إذا لم تكن قادرة على متابعة ذلك الإجراء بصورة فورية. وبدلاً من ذلك، قد تقرر منشأة الأعمال غض الطرف عن بعض الإجراءات المرهقة. ولكلا السببين، فإن فترات التأخير المذكورة يمكن أن تختلف عن إجابات أصحاب منشآت الأعمال التي وردت في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال.

يرحب فريق إعداد التقرير بأية معلومات تقييمية من الحكومات ومؤسسات الكهرباء بشأن منهجية إعداد هذا المؤشر، وسيجري استخدام هذه المعلومات لزيادة تحسين وتطوير هذه المنهجية.

يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات الخاصة بتوصيل الكهرباء لكل بلد على: <http://www.doingbusiness.org>.

أسعار الفائدة السارية في نهاية عام 2008 من الإحصاءات المالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي. وفي الحالات التي تتم فيها إعادة مبلغ الإيداع مع الفوائد، يتم استخدام الفرق بين سعر الإقراض والفائدة التي تدفعها مؤسسة الكهرباء لاحتساب القيمة الحالية.

وفي بعض البلدان، يمكن وضع مبلغ التأمين في شكل سند (صك دين): يمكن للشركة أن تحصل من أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين على ضمان صادر على الأصول والموجودات التي تحتفظ بها مع هذه المؤسسة المالية. وخلافاً للسيناريو الذي يدفع فيه العميل مبلغ الإيداع نقداً إلى مؤسسة الكهرباء، فإن الشركة تظل تحتفظ بكامل المبلغ في هذا السيناريو. ويمكنها الاستمرار في استخدامه. وفي المقابل، ستقوم الشركة بدفع عمولة إلى البنك نظير حصولها على هذا السند. ويمكن أن يتباين مبلغ العمولة المحسوبة تبعاً لدرجة الملاءة المالية للشركة. ولذا، يفترض أدنى قيمة ممكنة للعمولة في حالة أفضل درجة ملاءة مالية ممكنة. وعند استخدام السند، تكون القيمة المسجلة الخاصة بالمبلغ المودع مساوية لقيمة العمولة السنوية مضروبة في 5 سنوات، وهي الفترة التي يفترض أن يستغرقها العقد. وفي حالة وجود كلا الخيارين، يتم تسجيل البديل الأقل تكلفة.

في بليز في يونيو/حزيران 2009، كان يتعين على العميل الذي يطلب الحصول على توصيلة كهرباء بقدرة 140 كيلو فولت أمبير أن يدفع تأميناً مقداره 22662 دولاراً بليزياً نقداً أو بشيك مصرفي، ولا تتم إعادة مبلغ التأمين إلا عند نهاية مدة العقد. وكان يمكن للعميل بدلاً من ذلك أن يستثمر هذه الأموال بسعر الفائدة السارية والبالغ 14.1 في المائة. وخلال الخمس سنوات التي يستغرقها العقد، فإن ذلك سيعني أن القيمة الحالية للإيرادات المفقودة تبلغ 10923 دولاراً بليزياً. وفي المقابل، لو أنه سُمح للعميل بتسوية مبلغ التأمين من خلال ضمانه بنكية بمعدل سنوي نسبته 1.75 في المائة، فإن المبلغ الضائع على مدى فترة الخمس سنوات ما كان ليتعدى 1983 دولاراً بليزياً فقط.

محددات القياس

ولهذا المنهج البحثي ثلاثة أوجه قصور يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تفسير البيانات. أولاً، تشير البيانات المجمعة إلى منشآت الأعمال في أكبر مدينة جارية في البلد المعني. وقد لا تكون ممثلة للإجراءات الحكومية السارية في مدن أخرى من هذا البلد. ثانياً، تنطوي مقاييس الوقت، على عنصر الاستعانة بالرأي الشخصي للخبراء المشاركين في استيفاء

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

الأعلى للبلدان إلى أن الإجراءات الحكومية أكثر بساطة، وأن حماية حقوق الملكية أكثر قوة. وعليه، فإن المتوسط البسيط للترتيب المثيني لأيسلندا في جميع الموضوعات يبلغ 25 في المائة. وعند ترتيب جميع البلدان على أساس متوسط ترتيبها المثيني، تأتي أيسلندا في المركز الرابع عشر.

وأُسفرت طرق التجميع الأكثر تعقيداً - مثل المكونات الرئيسية والمكونات غير الملحوظة - عن تحقيق ترتيب مطابق تقريباً¹. ولم يكن لاختيار طريقة التجميع سوى تأثير ضئيل للغاية على ترتيب البلدان بالنظر إلى أن المجموعات العشر للمؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تتيح تغطية كافية وواسعة النطاق في مختلف الموضوعات. وعليه، يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هذه الطريقة الأبسط.

ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو مؤشر محدود النطاق. حيث لا يأخذ بعين الاعتبار مدى قرب بلد ما من الأسواق الكبيرة، أو نوعية خدمات البنية الأساسية بهذا البلد (بخلاف الخدمات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود)، أو قوة النظام المالي أو تأمين الممتلكات ضد السرقة والسلب والنهب، أو أوضاع الاقتصاد الكلي، أو القوى الكامنة للمؤسسات. وما زالت هناك أجندة كبيرة غير مستكملة للبحث في أي الإجراءات الحكومية التي تشكل قيوداً شديدة، والإصلاحات الأكثر فعالية، وكيفية تأثير السياق القطري على رسم معالم تلك القضايا، وتقديم مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة جديدة من البيانات التجريبية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين فهم طبيعة تلك

الجدول 1-15

ما هي المؤشرات التي يتألف منها ترتيب البلدان؟

بدء النشاط التجاري	حماية المستثمرين
الإجراءات والوقت والتكلفة وحد الأدنى من رأس المال المدفوع المتعلقة ببدء النشاط التجاري	مؤشر قوة حماية المستثمرين: مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى
استخراج تراخيص البناء	دفع الضرائب
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، والقيام بعمليات التفتيش، وتوصيل خدمات المرافق	عدد مدفوعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب، ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح قبل خمل العبء الضريبي
توظيف العاملين	التجارة عبر الحدود
مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صعوبة ساعات العمل، ومؤشر صرامة تسريح العمالة الزائدة، وتكلفة تسريح العمالة الزائدة	المستندات والوقت والتكلفة المتعلقة بإتمام التصدير والاستيراد
تسجيل الملكية	إنفاذ العقود
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار تجاري	الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتسوية نزاع تجاري
الحصول على الائتمان	تصفية النشاط التجاري
مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية	معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس

القضايا. كما يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال طريقة بسيطة لتحديد البلدان المتصدرة للإصلاحات. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي قامت بإصلاحات في ثلاثة موضوعات أو أكثر من الموضوعات العشرة التي يتناولها. وقد استوفى 38 بلداً هذا العام هذا المعيار: أفغانستان، وألبانيا، والجزائر، وأنغولا، وأرمينيا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، ومصر، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وهندوراس، وهونغ كونغ (الصين)، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، وكازاخستان، وجمهورية فيرغيز، وليبيريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومالي، وموريشيوس، ومولدوفا، والجبل الأسود، وبيرو، والفلبين، وبولندا، والبرتغال، وروسيا، ورواندا، وسيراليون، وسنغافورة، وطاجيكستان، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية (الجدول 15-2). ثانياً، يقوم التقرير بترتيب تلك البلدان على أساس ارتفاع مركزها على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة بالعام السابق باستخدام رتب تصنيفية قابلة للمقارنة.

حواشي

1. انظر Djankov وآخرين، (2005).

يرتب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال البلدان من 1 إلى 183، ويتم حساب هذا المؤشر بالنسبة لكل بلد. على أساس المتوسط البسيط لترتيبه المثيني (Percentile Rankings) في كل موضوع من الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك الموضوعات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المثيني في كل مكونات مؤشرات (الجدول 15-1).

فيما لم تتوافر في بلد ما أية قوانين أو إجراءات حكومية تغطي مجالاً معيناً - كإشهار الإفلاس على سبيل المثال - يحصل هذا البلد على علامة "غير مطبق". وكذلك يحصل البلد على علامة "غير مطبق" أو "غير ممكن" في حالة عدم استخدام الإجراءات الحكومية عملياً بالرغم من وجودها، أو في حالة وجود إجراءات حكومية متناقضة خُظِر هذه الممارسات. وفي كلتا الحالتين، فإن علامة "غير مطبق" تهيئ بذلك البلد إلى أدنى ترتيب على المؤشر المعني. وفيما يلي مثال على كيفية بناء الترتيب.

في أيسلندا، تأخذ عملية بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات) 5 إجراءات، وتستغرق 5 أيام، وتبلغ قيمة المصروفات ما نسبته 2.6 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويبلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ما نسبته 15.8 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. وفي تلك المؤشرات الأربعة، يأتي ترتيب أيسلندا في المئين الرابع عشر، والرابع، والتاسع عشر، والسابع والستين على التوالي. وعلى ذلك، فإن متوسط ترتيب أيسلندا يأتي في المئين السادس والعشرين على مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري. ويأتي ترتيبها في المئين الخمسين على مؤشر حماية المستثمرين، والثامن والثلاثين على مؤشر التجارة عبر الحدود، والثامن على مؤشر إنفاذ العقود، والثامن على مؤشر تصفية النشاط التجاري، إلخ. ويشير الترتيب

الإصلاحات في العام 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
أفغانستان	✓			✓	✓			✓	✓	✓
ألبانيا							✓	✓	✓	
الجزائر							✓	✓		
أنغولا							✓	✓		
أنثيغوا وبربودا										
الأرجنتين					✓			✓		✓
أرمينيا					✓			✓		✓
أستراليا								✓		
النمسا										
أذربيجان					✓					
جزر البهاما										
البحرين										
بنغلاديش							✓	✓		✓
بيلاروس			✓	✓			✓	✓		✓
بلجيكا				✓			✓			
بليز								✓		
بن							✓			
بوتان										
بوليفيا										
اليوسنة والهرسك										
بوتسوانا	✓									✓
البرازيل							✓			✓
بروني دار السلام										
بلغاريا	✓									✓
بوركينافاسو								✓		✓
بوروندي										
كمبوديا							X	✓		✓
الكاميرون							✓			✓
كندا							✓			
الرأس الأخضر					X					✓
جمهورية أفريقيا الوسطى										✓
تشاد										
نملي										
الصين	✓				✓	✓	✓	✓		✓
كولومبيا										
جزر القمر								✓		
جمهورية الكونغو الديمقراطية										
جمهورية الكونغو									✓	
كوستاريكا										
كوت ديفوار										
كرواتيا										
قبرص							✓			
الجمهورية التشيكية										✓
الدانمرك							✓			
جيبوتي										
دومينيكا										
الجمهورية الدومينيكية						✓				
إكوادور					✓					
جمهورية مصر العربية									✓	✓

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال X إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الإصلاحات في العام 2009/2008										
البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
السلفادور										
غينيا الاستوائية										
إريتريا				✓						✓
إستونيا				✓					✓	
إثيوبيا							✓			
فيجي							✓			
فنلندا				✓						✓
فرنسا										
غابون										
غامبيا										
جورجيا		✓								
ألمانيا										✓
غانا										✓
اليونان					✓					
غرينادا		✓								
غواتيمالا					✓		✓			
غينيا										✓
غينيا - بيساو										✓
غيانا										✓
هايتي										
هندوراس										
هنغاريا										
آيسلندا							✓			
الهند	✓									
إندونيسيا										
جمهورية إيران الإسلامية										
العراق										
آيرلندا										
إسرائيل										
إيطاليا										
جامايكا										
اليابان										
الأردن		✓								
كازاخستان										
كينيا										
كيريباتي										
جمهورية كوريا										
كوسوفو										
الكويت	✓									
جمهورية قبرغيز										
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية										
لاتفيا										
لبنان										
ليسوتو										
ليبيريا	✓									
ليتوانيا										
لكسمبورغ										
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة										
مدغشقر										

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال X إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الإصلاحات في العام 2009/2008										
البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
ملاوي	✓							✓	✓	✓
ماليزيا			X						✓	
مديف						✓			✓	
مالي									✓	
جزر مارشال										
موريتانيا										
موريشيوس	✓	✓	✓		✓		✓			
المكسيك										✓
ولايات ميكرونيزيا الموحدة										✓
مولدوفا							✓			
منغوليا							✓			
الجيل الأسود					✓					✓
المغرب										✓
موزامبيق								✓		
ناميبيا										
نيبال										
هولندا										✓
نيوزيلندا										X
نيكاراغوا										
النيجر					✓					✓
نيجيريا		✓								
النرويج							✓			✓
عمان										✓
باكستان										✓
بالاو										
بنما										✓
بابوا غينيا الجديدة									✓	
باراغواي									✓	
بيرو									✓	
الفلبين	✓									✓
بولندا	✓									✓
البرتغال		✓								✓
بورتو ريكو										
قطر										
رومانيا	X						X			
الاخاد الروسي	✓									
رواندا	✓					✓				✓
ساموا	✓									✓
سان تومي وبرنسيبي										
المملكة العربية السعودية										✓
السنتغال										✓
صربيا					✓					✓
سيشيل										✓
سيراليون	✓				✓					X
سنغافورة										✓
الجمهورية السلوفاكية										✓
سلوفينيا										✓
جزر سليمان										X
جنوب أفريقيا										✓
إسبانيا										✓

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال X إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الإصلاحات في العام 2009/2008										
البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
سريلانكا		X			✓			✓		
سانت كيتس ونيفس	✓									
سانت لوسيا	✓						✓			
سانت فنسنت وجربنتاين							✓			
السودان				X				✓		
سورينام										
سوازيلند										
السويد										
سويسرا										
الجمهورية العربية السورية	✓						✓			✓
طاجيكستان	✓			X	✓	✓				✓
تنزانيا										✓
تايلند										✓
تيمور ليشتي							✓			✓
توغو							✓			
تونغا							✓			
ترينيداد وتوباغو						✓	X	✓		
تونس					✓					
تركيا								✓		
أوغندا						✓				
أوكرانيا								✓		
الإمارات العربية المتحدة		✓								✓
المملكة المتحدة		✓								
الولايات المتحدة	✓			X						
أوروغواي							✓			
أوزبكستان					✓					
فانواتو							X			
جمهورية فنزويلا البوليفارية							✓			
فييتنام								✓		
الضفة الغربية وقطاع غزة	✓				✓					X
الجمهورية اليمنية					✓					✓
زامبيا					✓					
زيمبابوي					✓					

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال X إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

جداول البلدان

أفغانستان		جنوب آسيا	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	160	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	27.2
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	23	تسجيل الملكية (الترتيب)	164
عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	12
الوقت (بالأيام)	7	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	74
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,350
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	149	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	77
عدد الإجراءات	13	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,000
الوقت (بالأيام)	340	إنفاذ العقود (الترتيب)	164
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12,877.6	عدد الإجراءات	47
توظيف العاملين (الترتيب)	69	الوقت (بالأيام)	1,642
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.0
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	حماية المستثمرين (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	183
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	2
		مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	0.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	55
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8
		الوقت (بالساعات سنوياً)	275
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	36.4
ألبانيا		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	82	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	3,836
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	46	تسجيل الملكية (الترتيب)	3.1
عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	66
الوقت (بالأيام)	5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	19
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	725
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	173	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
عدد الإجراءات	24	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	18
الوقت (بالأيام)	331	إنفاذ العقود (الترتيب)	710
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	386.1	عدد الإجراءات	91
توظيف العاملين (الترتيب)	105	الوقت (بالأيام)	39
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	390
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	حماية المستثمرين (الترتيب)	38.7
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	10	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	25	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	183
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	5
		مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	7.3
		دفع الضرائب (الترتيب)	138
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	44
		الوقت (بالساعات سنوياً)	244
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.9
الجزائر		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	136	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	4,260
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	148	تسجيل الملكية (الترتيب)	34.4
عدد الإجراءات	14	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	122
الوقت (بالأيام)	24	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	17
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	31.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	1,248
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	110	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
عدد الإجراءات	22	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	23
الوقت (بالأيام)	240	إنفاذ العقود (الترتيب)	1,428
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	39.6	عدد الإجراءات	123
توظيف العاملين (الترتيب)	122	الوقت (بالأيام)	46
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	630
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40	حماية المستثمرين (الترتيب)	21.9
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	6
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	41	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	51
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	2.5
		مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	7.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	41.7
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	168
		الوقت (بالساعات سنوياً)	34
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	451
			72.0

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أفريقيا جنوب الصحراء		أفريقيا جنوب الصحراء		أفريقيا جنوب الصحراء	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,447	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	169	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	169
عدد السكان (بالملايين)	18.0	الشرححة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	169	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	169
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	171	تسجيل الملكية (الترتيب)	165	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	8
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	11	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	65	الوقت (بالأيام)	68	الوقت (بالأيام)	68
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,250	التكلفة (% من قيمة العقار)	151.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	151.1
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8	الحصول على الائتمان (الترتيب)	29.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	29.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	59	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	123	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	123
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,240	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	12
إنفاذ العقود (الترتيب)	181	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	328	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	328
عدد الإجراءات	46	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	597.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	597.7
الوقت (بالأيام)	1,011	حماية المستثمرين (الترتيب)	178	حماية المستثمرين (الترتيب)	178
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	44.4	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	67
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	144	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	60
المدة الزمنية (بالسنوات)	6.2	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	70
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	66	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	66
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	10.0	دفع الضرائب (الترتيب)	58	دفع الضرائب (الترتيب)	58
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	31	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	31
		الوقت (بالساعات سنوياً)	272	الوقت (بالساعات سنوياً)	272
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	53.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	53.2

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	13,617	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	50	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	50
عدد السكان (بالملايين)	0.1	شرححة البلدان المرتفعة الدخل	50	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	50
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	53	تسجيل الملكية (الترتيب)	59	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	8
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	8
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	21	الوقت (بالأيام)	21
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,133	التكلفة (% من قيمة العقار)	9.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	9.6
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	21	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,633	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	13
إنفاذ العقود (الترتيب)	71	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	156	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	156
عدد الإجراءات	45	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.3
الوقت (بالأيام)	351	حماية المستثمرين (الترتيب)	54	حماية المستثمرين (الترتيب)	54
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.7	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	11
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	64	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	20
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	10
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.5	دفع الضرائب (الترتيب)	52	دفع الضرائب (الترتيب)	52
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	127	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	127
		الوقت (بالساعات سنوياً)	56	الوقت (بالساعات سنوياً)	56
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	207	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	207
			41.5		41.5

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	7,201	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	118	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	118
عدد السكان (بالملايين)	39.9	الشرححة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	118	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	118
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	110	تسجيل الملكية (الترتيب)	138	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	15
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	عدد الإجراءات	15	عدد الإجراءات	15
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	27	الوقت (بالأيام)	27
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,480	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	الحصول على الائتمان (الترتيب)	2.9	الحصول على الائتمان (الترتيب)	2.9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	169	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	169
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,810	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	28	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	28
إنفاذ العقود (الترتيب)	46	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	338	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	338
عدد الإجراءات	36	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	145.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	145.1
الوقت (بالأيام)	590	حماية المستثمرين (الترتيب)	101	حماية المستثمرين (الترتيب)	101
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.5	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	44
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	86	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20
المدة الزمنية (بالسنوات)	12.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	2.8	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	21
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	29.8	دفع الضرائب (الترتيب)	95	دفع الضرائب (الترتيب)	95
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	142	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	142
		الوقت (بالساعات سنوياً)	9	الوقت (بالساعات سنوياً)	9
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	453	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	453
			108.1		108.1

أرمينيا		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	43	الشرححة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	21	تسجيل الملكية (الترتيب)	5
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	3
الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)	4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.3
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	72	الحصول على الائتمان (الترتيب)	43
عدد الإجراءات	20	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6
الوقت (بالأيام)	137	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	104.9	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.5
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.5
توظيف العاملين (الترتيب)	62	حماية المستثمرين (الترتيب)	93
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13		41.8
		دفع الضرائب (الترتيب)	153
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	50
		الوقت (بالساعات سنوياً)	958
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	36.2

أستراليا		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	9	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	3	تسجيل الملكية (الترتيب)	34
عدد الإجراءات	2	عدد الإجراءات	5
الوقت (بالأيام)	2	الوقت (بالأيام)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.9
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	62	الحصول على الائتمان (الترتيب)	4
عدد الإجراءات	16	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	9
الوقت (بالأيام)	221	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.9	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	100.0
توظيف العاملين (الترتيب)	1	حماية المستثمرين (الترتيب)	57
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	8
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	7
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	5.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4		78.8
		دفع الضرائب (الترتيب)	47
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	12
		الوقت (بالساعات سنوياً)	107
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	48.0

النمسا		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	28	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	122	تسجيل الملكية (الترتيب)	39
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	3
الوقت (بالأيام)	28	الوقت (بالأيام)	32
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	52.0		0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	54	الحصول على الائتمان (الترتيب)	15
عدد الإجراءات	14	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	7
الوقت (بالأيام)	194	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	71.4	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	39.2
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	39.2
توظيف العاملين (الترتيب)	60	حماية المستثمرين (الترتيب)	132
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	4
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	2		71.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	102
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22
		الوقت (بالساعات سنوياً)	170
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	55.5

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أذربيجان		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
3,829	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	38	الشرحية الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
8.7	عدد السكان (بالملايين)	17	تسجيل الملكية (الترتيب)
177	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10	الوقت (بالأيام)
46	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	2.9	التكلفة (% من قيمة العقار)
2,980	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
14	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	158	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
50	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
3,480	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	207	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
26	إنفاذ العقود (الترتيب)	369.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
39	عدد الإجراءات	33	حماية المستثمرين (الترتيب)
237	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
18.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
84	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
2.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
8	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22	دفع الضرائب (الترتيب)
30.1	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	108	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		22	الوقت (بالساعات سنوياً)
		376	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		40.9	
جزر البهاما		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
22,907	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	68	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
0.3	عدد السكان (بالملايين)	61	تسجيل الملكية (الترتيب)
37	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	31	الوقت (بالأيام)
16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8.5	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
930	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	100	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
13	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,380	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	197	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
120	إنفاذ العقود (الترتيب)	208.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
49	عدد الإجراءات	42	حماية المستثمرين (الترتيب)
427	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
28.9	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
31	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
5.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
54.7	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	26	دفع الضرائب (الترتيب)
		43	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		17	الوقت (بالساعات سنوياً)
		58	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		47.0	
البحرين		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
27,248	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	20	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
0.8	عدد السكان (بالملايين)	63	تسجيل الملكية (الترتيب)
32	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	الوقت (بالأيام)
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	0.5	التكلفة (% من قيمة العقار)
955	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	195.2	الحصول على الائتمان (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	14	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
995	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	43	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
117	إنفاذ العقود (الترتيب)	54.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
48	عدد الإجراءات	13	حماية المستثمرين (الترتيب)
635	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
14.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
26	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
2.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
10	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4	دفع الضرائب (الترتيب)
63.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	13	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		25	الوقت (بالساعات سنوياً)
		36	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		15.0	

بنغلاديش

516	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	جنوب آسيا	119	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
160.0	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	98	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
107	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	7	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	44	الوقت (بالأيام)
25	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	36.2	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
970	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحد الأدنى لرأس المال (من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	118	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
29	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	عدد الإجراءات
1,375	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	231	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
180	إنفاذ العقود (الترتيب)	645.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
41	عدد الإجراءات	124	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
1,442	الوقت (بالأيام)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
63.3	التكلفة (من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
108	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
4.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
8	التكلفة (من قيمة موجودات التفليسة)	104	دفع الضرائب (الترتيب)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
23.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	89	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		21	الوقت (بالساعات سنوياً)	
		302	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	
		35.0		

بيلاويين

5,384	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	58	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
9.7	عدد السكان (بالملايين)	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	7	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
129	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	5	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	6	الوقت (بالأيام)
16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	1.7	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,772	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحد الأدنى لرأس المال (من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	44	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	عدد الإجراءات
1,770	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	161	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
12	إنفاذ العقود (الترتيب)	35.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
28	عدد الإجراءات	32	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
225	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
23.4	التكلفة (من قيمة المطالبة)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
74	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
5.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	11	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
22	التكلفة (من قيمة موجودات التفليسة)	22	دفع الضرائب (الترتيب)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
33.4	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	183	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		107	الوقت (بالساعات سنوياً)	
		900	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	
		99.7		

بلجيكا

44,326	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	22	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
10.7	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	31	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
43	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	3	عدد الإجراءات
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	4	الوقت (بالأيام)
8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	5.3	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,619	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	19.4	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحد الأدنى لرأس المال (من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	46	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	عدد الإجراءات
1,600	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	169	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
21	إنفاذ العقود (الترتيب)	63.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
25	عدد الإجراءات	48	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
505	الوقت (بالأيام)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
16.6	التكلفة (من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
8	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
0.9	المدة الزمنية (بالسنوات)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
4	التكلفة (من قيمة موجودات التفليسة)	16	دفع الضرائب (الترتيب)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
86.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	73	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		11	الوقت (بالساعات سنوياً)	
		156	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	
		57.3		

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		بليز	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,819	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	80
عدد السكان (بالملايين)	0.3	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	147
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	117	عدد الإجراءات	9
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	الوقت (بالأيام)	44
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.6
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,710	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	4
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21	عدد الإجراءات	11
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,870	الوقت (بالأيام)	66
إنفاذ العقود (الترتيب)	168	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.6
عدد الإجراءات	51	توظيف العاملين (الترتيب)	23
الوقت (بالأيام)	892	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	22
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.5	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	25	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	24
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	63.4	دفع الضرائب (الترتيب)	57
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	40
		الوقت (بالساعات سنوياً)	147
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.9
أفريقيا جنوب الصحراء		بنين	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	687	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	172
عدد السكان (بالملايين)	8.7	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	155
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	128	عدد الإجراءات	7
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4	الوقت (بالأيام)	31
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	155.5
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,251	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	290.8
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	134
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	32	عدد الإجراءات	15
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,400	الوقت (بالأيام)	410
إنفاذ العقود (الترتيب)	177	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	254.4
عدد الإجراءات	42	توظيف العاملين (الترتيب)	139
الوقت (بالأيام)	825	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	39
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	64.7	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	133	مؤشر صرامة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40
المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	40
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	36
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	16.7	دفع الضرائب (الترتيب)	167
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	55
		الوقت (بالساعات سنوياً)	270
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	73.3
جنوب آسيا		بوتان	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,896	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	126
عدد السكان (بالملايين)	0.7	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	80
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	153	عدد الإجراءات	8
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	الوقت (بالأيام)	46
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	38	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.0
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,210	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	127
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	38	عدد الإجراءات	25
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,140	الوقت (بالأيام)	183
إنفاذ العقود (الترتيب)	33	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	149.0
عدد الإجراءات	47	توظيف العاملين (الترتيب)	12
الوقت (بالأيام)	225	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0.1	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183	مؤشر صرامة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	20
المدة الزمنية (بالسنوات)	4	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4.0	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	10
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0	دفع الضرائب (الترتيب)	90
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	18
		الوقت (بالساعات سنوياً)	274
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.6

بوليفيا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
1,457	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	161	الشرححة العليا من البلدان المتوسطة الدخل
9.7	عدد السكان (بالملايين)	167	تسجيل الملكية (الترتيب)
121	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	15	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	50	الوقت (بالأيام)
19	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	99.2	التكلفة (% من قيمة العقار)
1,425	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	101	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
23	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,747	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	249	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
6	عدد الإجراءات	107.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
136	إنفاذ العقود (الترتيب)	183	حماية المستثمرين (الترتيب)
40	عدد الإجراءات	78	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
591	الوقت (بالأيام)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
33.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	100	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
62	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	77	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
1.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مكن	دفع الضرائب (الترتيب)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	177	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
37.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	42	الوقت (بالساعات سنوياً)
		1,080	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		80.0	
البوسنة والهرسك		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
4,506	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	116	الشرححة العليا من البلدان المتوسطة الدخل
3.8	عدد السكان (بالملايين)	160	تسجيل الملكية (الترتيب)
63	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	12	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	60	الوقت (بالأيام)
16	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	15.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,125	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	29.8	الحصول على الائتمان (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	136	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
16	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,090	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	255	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
5	عدد الإجراءات	564.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
5	إنفاذ العقود (الترتيب)	111	حماية المستثمرين (الترتيب)
124	عدد الإجراءات	56	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
38	الوقت (بالأيام)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
595	الوقت (بالأيام)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
38.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
63	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	31	دفع الضرائب (الترتيب)
3.3	المدة الزمنية (بالسنوات)	51	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	422	الوقت (بالساعات سنوياً)
35.9	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	27.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
بوتسوانا		أفريقيا جنوب الصحراء	
6,471	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	45	الشرححة العليا من البلدان المتوسطة الدخل
1.9	عدد السكان (بالملايين)	83	تسجيل الملكية (الترتيب)
150	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	61	الوقت (بالأيام)
30	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	2.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
2,810	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	122	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
41	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
3,264	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	167	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
7	عدد الإجراءات	246.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
4	إنفاذ العقود (الترتيب)	71	حماية المستثمرين (الترتيب)
79	عدد الإجراءات	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
29	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
687	الوقت (بالأيام)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
28.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
27	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	90	دفع الضرائب (الترتيب)
1.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	18	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	19	الوقت (بالساعات سنوياً)
60.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	140	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		17.1	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

البرازيل		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
7,351	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	129
192.0	عدد السكان (بالملايين)	الشرحية العليا من البلدان المتوسطة الدخل	126
100	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	16
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	120
12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	6.9
1,540	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	113
16	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	18
1,440	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	411
100	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	50.6
45	عدد الإجراءات	حماية المستثمرين (الترتيب)	138
616	الوقت (بالأيام)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	78
16.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	60
131	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
4.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	46
12	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	دفع الضرائب (الترتيب)	46
17.1	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	10
		الوقت (بالساعات سنوياً)	2,600
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	69.2
بروناي دار السلام		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
37,053	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	شرق آسيا والمحيط الهادئ	96
0.4	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	153
48	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	18
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	116
28	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	9.8
630	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	75
19	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	32
708	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	163
160	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	4.9
58	عدد الإجراءات	حماية المستثمرين (الترتيب)	4
540	الوقت (بالأيام)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0
36.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0
37	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
2.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	0
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	دفع الضرائب (الترتيب)	4
47.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15
		الوقت (بالساعات سنوياً)	144
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	30.3
بلغاريا		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
5,487	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	44
7.6	عدد السكان (بالملايين)	الشرحية العليا من البلدان المتوسطة الدخل	50
106	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	4
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	18
23	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	1.7
1,551	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	20.7
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	119
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	24
1,666	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	139
87	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	436.5
39	عدد الإجراءات	حماية المستثمرين (الترتيب)	53
564	الوقت (بالأيام)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	17
23.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	40
78	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
3.3	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	19
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	دفع الضرائب (الترتيب)	9
32.1	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	17
		الوقت (بالساعات سنوياً)	616
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	31.4

بوركينافاسو		أفريقيا جنوب الصحراء	
479	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	147	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
15.2	عدد السكان (بالملايين)	115	تسجيل الملكية (الترتيب)
176	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	4	عدد الإجراءات
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	14	الوقت (بالأيام)
41	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	50.3	التكلفة (% من قيمة العقار)
2,262	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	428.2	الحصول على الائتمان (الترتيب)
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	80	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
49	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
3,830	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	132	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
1	عدد الإجراءات	721.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
110	إنفاء العقود (الترتيب)	82	حماية المستثمرين (الترتيب)
37	عدد الإجراءات	30	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
446	الوقت (بالأيام)	23	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
83.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	10	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
112	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
4.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	34	دفع الضرائب (الترتيب)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	46	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
21.7	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	270	الوقت (بالساعات سنوياً)
		44.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
بوروندي		أفريقيا جنوب الصحراء	
135	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	176	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
8.1	عدد السكان (بالملايين)	130	تسجيل الملكية (الترتيب)
175	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	11	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	32	الوقت (بالأيام)
47	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	151.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
2,747	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	172	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
4,285	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	212	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
1	عدد الإجراءات	7,968.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
172	إنفاء العقود (الترتيب)	88	حماية المستثمرين (الترتيب)
44	عدد الإجراءات	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
832	الوقت (بالأيام)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
38.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
5	المدة الزمنية (بالسنوات)	26	دفع الضرائب (الترتيب)
3.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	116	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	32	الوقت (بالساعات سنوياً)
		140	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		278.6	
كمبوديا		شرق آسيا والمحيط الهادئ	
603	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	145	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
14.7	عدد السكان (بالملايين)	173	تسجيل الملكية (الترتيب)
127	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	9	عدد الإجراءات
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	85	الوقت (بالأيام)
22	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	138.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
732	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	36.6	الحصول على الائتمان (الترتيب)
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	145	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
872	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	709	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0	عدد الإجراءات	53.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
141	إنفاء العقود (الترتيب)	134	حماية المستثمرين (الترتيب)
44	عدد الإجراءات	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
401	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
102.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	36	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
9	المدة الزمنية (بالسنوات)	39	دفع الضرائب (الترتيب)
5.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	58	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	39	الوقت (بالساعات سنوياً)
		173	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		22.7	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الكامبيون		أفريقيا جنوب الصحراء	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,153	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,153
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	171	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	171
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	✓ 174	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	✓ 174
عدد الإجراءات	12	عدد الإجراءات	12
الوقت (بالأيام)	34	الوقت (بالأيام)	34
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	121.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	121.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	182.9	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	182.9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	164	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	164
عدد الإجراءات	15	عدد الإجراءات	15
الوقت (بالأيام)	426	الوقت (بالأيام)	426
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,242.5	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,242.5
توظيف العاملين (الترتيب)	126	توظيف العاملين (الترتيب)	126
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	28	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	28
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	70	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	70
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	39	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	39
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	33	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	33
دفع الضرائب (الترتيب)	✓ 170	دفع الضرائب (الترتيب)	✓ 170
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	41	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	41
الوقت (بالساعات سنوياً)	1,400	الوقت (بالساعات سنوياً)	1,400
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	50.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	50.5

كندا		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	41,729	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	41,729
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	8	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	8
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	2	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	2
عدد الإجراءات	1	عدد الإجراءات	1
الوقت (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.4
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	29	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	29
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	14
الوقت (بالأيام)	75	الوقت (بالأيام)	75
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	100.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	100.7
توظيف العاملين (الترتيب)	17	توظيف العاملين (الترتيب)	17
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	4	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	28	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	28
دفع الضرائب (الترتيب)	28	دفع الضرائب (الترتيب)	28
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9
الوقت (بالساعات سنوياً)	119	الوقت (بالساعات سنوياً)	119
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	43.6	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	43.6

الرأس الأخضر		أفريقيا جنوب الصحراء	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,131	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,131
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	146	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	146
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	✓ 136	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	✓ 136
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	9
الوقت (بالأيام)	24	الوقت (بالأيام)	24
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.0
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.9	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	38.9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	83	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	83
عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات	18
الوقت (بالأيام)	120	الوقت (بالأيام)	120
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	523.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	523.3
توظيف العاملين (الترتيب)	167	توظيف العاملين (الترتيب)	167
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	30	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	30
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	70	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	70
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	46	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	46
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	93	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	93
دفع الضرائب (الترتيب)	✓ 112	دفع الضرائب (الترتيب)	✓ 112
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	56	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	56
الوقت (بالساعات سنوياً)	100	الوقت (بالساعات سنوياً)	100
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.7

جمهورية أفريقيا الوسطى		أفريقيا جنوب الصحراء	
408	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	183	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
4.4	عدد السكان (بالملايين)	159	تسجيل الملكية (الترتيب)
181	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	8	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	22	الوقت (بالأيام)
54	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	244.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5,491	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	507.1	الحصول على الائتمان (الترتيب)
17	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	147	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
62	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
5,554	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	239	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		275.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
171	إنفاذ العقود (الترتيب)	144	حماية المستثمرين (الترتيب)
43	عدد الإجراءات	61	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
660	الوقت (بالأيام)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
82.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
4.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	22	دفع الضرائب (الترتيب)
76	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	54	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	504	الوقت (بالساعات سنوياً)
		203.8	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
تشاد		أفريقيا جنوب الصحراء	
535	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	178	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
11.1	عدد السكان (بالملايين)	182	تسجيل الملكية (الترتيب)
169	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	19	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	75	الوقت (بالأيام)
75	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	176.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5,497	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	369.3	الحصول على الائتمان (الترتيب)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	73	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
100	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
6,150	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	181	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		985.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
170	إنفاذ العقود (الترتيب)	118	حماية المستثمرين (الترتيب)
41	عدد الإجراءات	39	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
743	الوقت (بالأيام)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
77.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
5	المدة الزمنية (بالسنوات)	33	دفع الضرائب (الترتيب)
4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	36	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	122	الوقت (بالساعات سنوياً)
		60.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
شيلي		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
9,396	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	49	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل
16.8	عدد السكان (بالملايين)	69	تسجيل الملكية (الترتيب)
56	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	9	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	27	الوقت (بالأيام)
21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	6.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
745	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	66	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
795	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	155	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		97.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
69	إنفاذ العقود (الترتيب)	72	حماية المستثمرين (الترتيب)
36	عدد الإجراءات	33	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
480	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
28.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
114	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
4.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	52	دفع الضرائب (الترتيب)
6.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	45	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
15	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	10	الوقت (بالساعات سنوياً)
21.3		316	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		25.3	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الصين		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		جزر القمر	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	89	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	37	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	162
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	151	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	74	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	168
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	11
الوقت (بالأيام)	37	الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)	24
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	12.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	182.1
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	130.9	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	261.8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	180	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	32	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	66
عدد الإجراءات	37	عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات	18
الوقت (بالأيام)	336	الوقت (بالأيام)	51	الوقت (بالأيام)	164
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	579.2	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	402.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	72.6
توظيف العاملين (الترتيب)	140	توظيف العاملين (الترتيب)	63	توظيف العاملين (الترتيب)	164
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	39
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	33	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	50	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	31	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	10	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	40
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	59	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	100
دفع الضرائب (الترتيب)	130	دفع الضرائب (الترتيب)	115	دفع الضرائب (الترتيب)	41
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	20
الوقت (بالساعات سنوياً)	504	الوقت (بالساعات سنوياً)	208	الوقت (بالساعات سنوياً)	100
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	78.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	78.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	41.1
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,775	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,658	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	751
عدد السكان (بالملايين)	1,325.6	عدد السكان (بالملايين)	44.5	عدد السكان (بالملايين)	0.6
✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	32	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	51	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	96
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	29	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3.1	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	20.8
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	61	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	545	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,750	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,057
عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	0
إنفاد العقود (الترتيب)	62.1	إنفاد العقود (الترتيب)	0.0	إنفاد العقود (الترتيب)	0.0
عدد الإجراءات	34	عدد الإجراءات	60.5	عدد الإجراءات	0.0
الوقت (بالأيام)	406	الوقت (بالأيام)	1,346	الوقت (بالأيام)	506
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	11.1	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	52.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	89.4
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	65	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	32	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	1.7	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	3.0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	1
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	22	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	1	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	4.0
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	52.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0

جمهورية الكونغو الديمقراطية		أفريقيا جنوب الصحراء	
153	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	182	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
64.2	عدد السكان (بالملايين)	154	تسجيل الملكية (الترتيب)
165	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	13	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	149	الوقت (بالأيام)
44	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	391.0	التكلفة (% من قيمة العقار)
2,607	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	146	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
63	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
2,483	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	322	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
172	إنفاذ العقود (الترتيب)	1,485.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
43	عدد الإجراءات	174	حماية المستثمرين (الترتيب)
625	الوقت (بالأيام)	72	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
151.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	47	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
152	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
5.2	المدة الزمنية (بالسنوات)	63	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
29	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	31	دفع الضرائب (الترتيب)
5.4	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	157	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		32	الوقت (بالساعات سنوياً)
		308	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		322.0	
جمهورية الكونغو		أفريقيا جنوب الصحراء	
1,973	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	179	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
3.6	عدد السكان (بالملايين)	166	تسجيل الملكية (الترتيب)
178	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	عدد الإجراءات
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	37	الوقت (بالأيام)
50	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	86.5	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
2,490	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	96.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)
12	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	69	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
62	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
2,959	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	169	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
159	إنفاذ العقود (الترتيب)	265.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
44	عدد الإجراءات	169	حماية المستثمرين (الترتيب)
560	الوقت (بالأيام)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
53.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
120	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	63	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
24	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	33	دفع الضرائب (الترتيب)
20.4	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	180	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		61	الوقت (بالساعات سنوياً)
		606	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		65.5	
كوستاريكا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
6,063	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	121	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل
4.5	عدد السكان (بالملايين)	127	تسجيل الملكية (الترتيب)
60	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	12	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	60	الوقت (بالأيام)
13	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,190	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	129	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,190	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	191	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		183.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		110	حماية المستثمرين (الترتيب)
		78	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
		40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
		0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
		39	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
		29	دفع الضرائب (الترتيب)
		154	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		42	الوقت (بالساعات سنوياً)
		282	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		54.8	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

كوت ديفوار		أفريقيا جنوب الصحراء	
984	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	168	الشرححة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
20.6	عدد السكان (بالملايين)	172	تسجيل الملكية (الترتيب)
160	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	عدد الإجراءات
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	40	الوقت (بالأيام)
25	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	133.3	التكلفة (% من قيمة العقار)
1,969	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	204.9	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	167	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
36	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
2,577	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	629	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
127	إنفاذ العقود (الترتيب)	230.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
33	عدد الإجراءات	129	حماية المستثمرين (الترتيب)
770	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
41.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	47	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
71	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
2.2	المدة الزمنية (بالسنوات)	33	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
18	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	49	دفع الضرائب (الترتيب)
34.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	66	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		270	الوقت (بالساعات سنوياً)
		44.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

كرواتيا		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
13,574	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	103	شرححة البلدان المرتفعة الدخل
4.4	عدد السكان (بالملايين)	101	تسجيل الملكية (الترتيب)
96	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	22	الوقت (بالأيام)
20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,281	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	13.4	الحصول على الائتمان (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	144	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
16	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,141	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	420	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
45	إنفاذ العقود (الترتيب)	895.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
38	عدد الإجراءات	163	حماية المستثمرين (الترتيب)
561	الوقت (بالأيام)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
13.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
82	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
3.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	39	دفع الضرائب (الترتيب)
30.5	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	17	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		196	الوقت (بالساعات سنوياً)
		32.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

قبرص		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
24,940	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	40	شرححة البلدان المرتفعة الدخل
0.9	عدد السكان (بالملايين)	25	تسجيل الملكية (الترتيب)
15	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	الوقت (بالأيام)
7	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
820	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	77	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
5	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,030	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	677	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
107	إنفاذ العقود (الترتيب)	50.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
43	عدد الإجراءات	93	حماية المستثمرين (الترتيب)
735	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
16.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
21	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	64	دفع الضرائب (الترتيب)
70.7	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	27	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		149	الوقت (بالساعات سنوياً)
		28.8	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		دومينيكا	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,767	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	83
عدد السكان (بالملايين)	0.1	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	38
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	86	عدد الإجراءات	5
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	الوقت (بالأيام)	14
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	22.6
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,297	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	25
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	13
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,310	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	182
إنفاذ العقود (الترتيب)	167	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	11.3
عدد الإجراءات	47	حماية المستثمرين (الترتيب)	80
الوقت (بالأيام)	681	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	11
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	36.0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	13
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	20
المدة الزمنية (بالسنوات)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	15
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	6.3	دفع الضرائب (الترتيب)	58
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	0.0	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	38
		الوقت (بالساعات سنوياً)	120
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	37.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		الجمهورية الدومينيكية	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,392	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	86
عدد السكان (بالملايين)	9.8	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	107
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	36	عدد الإجراءات	8
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	الوقت (بالأيام)	19
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.3
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	916	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	92
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	17
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,150	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	214
إنفاذ العقود (الترتيب)	86	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	131.6
عدد الإجراءات	34	حماية المستثمرين (الترتيب)	97
الوقت (بالأيام)	460	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	44
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40.9	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	20
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	146	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.5	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	21
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38	دفع الضرائب (الترتيب)	88
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	8.9	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9
		الوقت (بالساعات سنوياً)	324
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	39.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		إكوادور	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,643	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	138
عدد السكان (بالملايين)	13.5	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	163
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	125	عدد الإجراءات	13
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	الوقت (بالأيام)	64
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	37.7
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,345	الحصول على الائتمان (الترتيب)	10.6
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	86
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	19
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,332	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	155
إنفاذ العقود (الترتيب)	101	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	230.6
عدد الإجراءات	39	حماية المستثمرين (الترتيب)	160
الوقت (بالأيام)	588	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	44
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.2	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	40
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	134	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	30
المدة الزمنية (بالسنوات)	5.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	38
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18	دفع الضرائب (الترتيب)	135
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	16.1	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	8
		الوقت (بالساعات سنوياً)	600
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.9

1,801 متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		جمهورية مصر العربية	
81.5	عدد السكان (بالملايين)	106	الشرحية الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
29	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	24	تسجيل الملكية (الترتيب)	24	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)
737	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	16.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	16.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0		0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)				
823	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	156	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	156	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
		25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	25	عدد الإجراءات
148	إنفاذ العقود (الترتيب)	218	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	218	الوقت (بالأيام)
41	عدد الإجراءات	331.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	331.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,010	الوقت (بالأيام)				
26.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	120	حماية المستثمرين (الترتيب)	120	توظيف العاملين (الترتيب)
		8	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
132	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
4.2	المدة الزمنية (بالسنوات)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	60	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	27	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	27	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
16.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	132	دفع الضرائب (الترتيب)	132	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
3,482	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		السلفادور	
6.1	عدد السكان (بالملايين)	84	الشرحية الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
61	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	121	تسجيل الملكية (الترتيب)	121	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17	الوقت (بالأيام)	17	الوقت (بالأيام)
880	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	38.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	38.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	2.9		2.9	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
10	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)				
820	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	128	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	128	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
		34	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	34	عدد الإجراءات
50	إنفاذ العقود (الترتيب)	155	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	155	الوقت (بالأيام)
30	عدد الإجراءات	166.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	166.2	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
786	الوقت (بالأيام)				
19.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	106	حماية المستثمرين (الترتيب)	106	توظيف العاملين (الترتيب)
		33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	33	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
81	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
4.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	24	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
30.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	86	دفع الضرائب (الترتيب)	86	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
14,980	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أفريقيا جنوب الصحراء		غينيا الاستوائية	
0.7	عدد السكان (بالملايين)	170	شرحية البلدان المرتفعة الدخل		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
138	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	178	تسجيل الملكية (الترتيب)	178	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	عدد الإجراءات	20	عدد الإجراءات
30	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	136	الوقت (بالأيام)	136	الوقت (بالأيام)
1,411	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	100.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	100.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	12.4		12.4	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
49	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)				
1,411	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	90	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	90	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
		18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	18	عدد الإجراءات
72	إنفاذ العقود (الترتيب)	201	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	201	الوقت (بالأيام)
40	عدد الإجراءات	128.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	128.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
553	الوقت (بالأيام)				
18.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	182	حماية المستثمرين (الترتيب)	182	توظيف العاملين (الترتيب)
		67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	67	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	70	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	70	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
		60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	60	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
		66	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	66	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	133	دفع الضرائب (الترتيب)	133	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

إريتريا		أفريقيا جنوب الصحراء	
299	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	175	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
5.0	عدد السكان (بالملايين)	181	تسجيل الملكية (الترتيب)
164	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	13	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	84	الوقت (بالأيام)
50	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	76.5	التكلفة (% من قيمة العقار)
1,431	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	297.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
13	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	183	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
60	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	0	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,581	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
48	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
39	عدد الإجراءات	86	حماية المستثمرين (الترتيب)
405	الوقت (بالأيام)	4	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
22.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
5	المدة الزمنية (بالسنوات)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
4.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	69	دفع الضرائب (الترتيب)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	18	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		216	الوقت (بالساعات سنوياً)
		84.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
إمبوتونيا		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
14,270	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	24	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
1.3	عدد السكان (بالملايين)	37	تسجيل الملكية (الترتيب)
3	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5	عدد الإجراءات
3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	الوقت (بالأيام)
5	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	1.7	التكلفة (% من قيمة العقار)
730	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	23.2	الحصول على الائتمان (الترتيب)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	20	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
5	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
740	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	118	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
49	إنفاذ العقود (الترتيب)	26.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
36	عدد الإجراءات	161	حماية المستثمرين (الترتيب)
425	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
26.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
61	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	51	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	35	دفع الضرائب (الترتيب)
37.5	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	10	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		81	الوقت (بالساعات سنوياً)
		49.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
إثيوبيا		أفريقيا جنوب الصحراء	
282	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	107	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
80.7	عدد السكان (بالملايين)	93	تسجيل الملكية (الترتيب)
159	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	الوقت (بالأيام)
49	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	18.9	التكلفة (% من قيمة العقار)
1,940	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	492.4	الحصول على الائتمان (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	60	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
45	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
2,993	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	128	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
57	إنفاذ العقود (الترتيب)	561.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
37	عدد الإجراءات	98	حماية المستثمرين (الترتيب)
620	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
15.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
77	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	40	دفع الضرائب (الترتيب)
32.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	19	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		198	الوقت (بالساعات سنوياً)
		31.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

فيجي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	54	الشرح العاليا من البلدان المتوسطة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,934
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	104	تسجيل الملكية (الترتيب)	عدد السكان (بالملايين)	0.8
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	116
الوقت (بالأيام)	46	الوقت (بالأيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	13
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	25.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	13
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	58	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	630
الوقت (بالأيام)	135	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	إفناء العقود (الترتيب)	65
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	50.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	عدد الإجراءات	34
توظيف العاملين (الترتيب)	31	حماية المستثمرين (الترتيب)	الوقت (بالأيام)	397
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	38.9
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	122
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22	دفع الضرائب (الترتيب)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	20.1
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		الوقت (بالساعات سنوياً)		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

فنلندا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	16	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	48,125
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	30	تسجيل الملكية (الترتيب)	عدد السكان (بالملايين)	5.3
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	4
الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.2	الحصول على الائتمان (الترتيب)	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	47	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	620
الوقت (بالأيام)	38	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	إفناء العقود (الترتيب)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	119.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	عدد الإجراءات	32
توظيف العاملين (الترتيب)	132	حماية المستثمرين (الترتيب)	الوقت (بالأيام)	375
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	10.4
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	5
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	المدة الزمنية (بالسنوات)	0.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	26	دفع الضرائب (الترتيب)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	87.3
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		الوقت (بالساعات سنوياً)		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

فرنسا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	31	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	43,550
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	22	تسجيل الملكية (الترتيب)	عدد السكان (بالملايين)	62.0
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	25
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	2
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	17	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11
عدد الإجراءات	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,248
الوقت (بالأيام)	137	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	إفناء العقود (الترتيب)	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	22.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	عدد الإجراءات	29
توظيف العاملين (الترتيب)	155	حماية المستثمرين (الترتيب)	الوقت (بالأيام)	331
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.4
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	30	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	42
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	52	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	32	دفع الضرائب (الترتيب)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	44.7
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		الوقت (بالساعات سنوياً)		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أفريقيا جنوب الصحراء		غابون	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	7,243	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	158
عدد السكان (بالملايين)	1.4	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	152
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	130	عدد الإجراءات	9
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	الوقت (بالأيام)	58
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	39	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.8
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	10.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)	26.5
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	63
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	16
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,955	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	210
إنفاذ العقود (الترتيب)	3.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34.5
عدد الإجراءات	0.0	حماية المستثمرين (الترتيب)	165
الوقت (بالأيام)	1,070	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	17
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	34.3	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	60
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	1	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	80
المدة الزمنية (بالسنوات)	3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	52
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	3.3	دفع الضرائب (الترتيب)	43
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	15.2	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	107
		الوقت (بالساعات سنوياً)	26
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	272
			44.7
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	393	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	140
عدد السكان (بالملايين)	1.7	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	114
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	117	عدد الإجراءات	8
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	الوقت (بالأيام)	27
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	371	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	215.1
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4.6	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	79
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	17
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	922	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	146
إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	336.4
عدد الإجراءات	0.0	حماية المستثمرين (الترتيب)	85
الوقت (بالأيام)	434	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	37.9	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	40
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	1	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	40
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	27
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	2.7	دفع الضرائب (الترتيب)	26
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	19.5	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	176
		الوقت (بالساعات سنوياً)	50
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	376
			292.4
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,472	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	11
عدد السكان (بالملايين)	4.4	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	5
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	2	عدد الإجراءات	3
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	2	الوقت (بالأيام)	3
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.7
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	10
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,250	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	98
إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.6
عدد الإجراءات	12.2	حماية المستثمرين (الترتيب)	9
الوقت (بالأيام)	285	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.9	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	20
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	6	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	3.3	دفع الضرائب (الترتيب)	4
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	4	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	64
		الوقت (بالساعات سنوياً)	18
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	387
			15.3
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,472	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	11
عدد السكان (بالملايين)	4.4	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	5
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	2	عدد الإجراءات	3
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	2	الوقت (بالأيام)	3
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.7
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	7
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	10
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,250	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	98
إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.6
عدد الإجراءات	12.2	حماية المستثمرين (الترتيب)	9
الوقت (بالأيام)	285	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.9	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	20
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	6	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	7
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	3.3	دفع الضرائب (الترتيب)	4
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	4	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	64
		الوقت (بالساعات سنوياً)	18
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	387
			15.3

جورجيا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)

بدء النشاط التجاري (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الحصول على الائتمان (الترتيب)

مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)

مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)

تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

حماية المستثمرين (الترتيب)

مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)

مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)

مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)

دفع الضرائب (الترتيب)

المدفوعات (عدد المرات سنوياً)

الوقت (بالساعات سنوياً)

إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

ألمانيا		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دات الدخل المرتفع)	
42,436	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	25	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
82.1	عدد السكان (بالملايين)	25	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
14	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	84	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	عدد الإجراءات
7	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	18	الوقت (بالأيام)
872	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	الحصول على الائتمان (الترتيب)
937	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
7	عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
30	الوقت (بالأيام)	100	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
394	الوقت (بالأيام)	60.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
14.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	158	حماية المستثمرين (الترتيب)
35	تصنيف النشاط التجاري (الترتيب)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
1.2	المدة الزمنية (بالسنوات)	50	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
8	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
52.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	42	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
		69	دفع الضرائب (الترتيب)
		71	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		16	الوقت (بالساعات سنوياً)
		196	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		44.9	
674	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		أفريقيا جنوب الصحراء
23.4	عدد السكان (بالملايين)	92	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
83	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	135	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	عدد الإجراءات
19	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	33	الوقت (بالأيام)
1,013	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	26.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	13.4	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
29	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	113	الحصول على الائتمان (الترتيب)
1,203	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
		0	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
47	إنفاذ العقود (الترتيب)	18	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
36	عدد الإجراءات	220	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
487	الوقت (بالأيام)	1,099.0	
23.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	133	حماية المستثمرين (الترتيب)
		7	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
106	تصنيف النشاط التجاري (الترتيب)	11	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
1.9	المدة الزمنية (بالسنوات)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	50	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
24.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	27	دفع الضرائب (الترتيب)
		178	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		33	الوقت (بالساعات سنوياً)
		224	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		32.7	
28,650	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دات الدخل المرتفع)
11.2	عدد السكان (بالملايين)	109	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
80	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	140	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	15	عدد الإجراءات
20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19	الوقت (بالأيام)
1,153	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	10.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	21.4	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
25	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	87	الحصول على الائتمان (الترتيب)
1,265	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
		5	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
89	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
39	عدد الإجراءات	46.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
819	الوقت (بالأيام)	50.7	
14.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	147	حماية المستثمرين (الترتيب)
		1	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
43	تصنيف النشاط التجاري (الترتيب)	44	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
2.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	67	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
44.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	50	دفع الضرائب (الترتيب)
		24	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		76	الوقت (بالساعات سنوياً)
		10	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		224	
		47.4	

اليونان

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

غرينادا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
5,709	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	91	الشرح العاليا من البلدان المتوسطة الدخل
0.1	عدد السكان (بالملايين)	52	تسجيل الملكية (الترتيب)
79	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	الوقت (بالأيام)
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24.6	التكلفة (% من قيمة العقار)
1,226	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	15	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
19	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
2,479	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	149	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0	✓ إنفاذ العقود (الترتيب)	25.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
162	عدد الإجراءات	49	حماية المستثمرين (الترتيب)
47	الوقت (بالأيام)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
688	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
32.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	15	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
7	المدة الزمنية (بالسنوات)	29	دفع الضرائب (الترتيب)
6.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	30	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	140	الوقت (بالساعات سنوياً)
		45.3	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
غواتيمالا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
2,679	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	110	الشرح الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
13.7	عدد السكان (بالملايين)	156	✓ تسجيل الملكية (الترتيب)
119	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	11	عدد الإجراءات
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	29	الوقت (بالأيام)
17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	45.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,182	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	23.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	150	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
17	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,302	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	178	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
6	✓ إنفاذ العقود (الترتيب)	1,079.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
103	عدد الإجراءات	127	حماية المستثمرين (الترتيب)
31	الوقت (بالأيام)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
1,459	الوقت (بالأيام)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
26.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
93	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	28	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	101	✓ دفع الضرائب (الترتيب)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	24	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
28.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	344	الوقت (بالساعات سنوياً)
		40.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
غينيا		أفريقيا جنوب الصحراء	
442	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	173	شرح البلدان المنخفضة الدخل
9.8	عدد السكان (بالملايين)	179	تسجيل الملكية (الترتيب)
130	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	13	عدد الإجراءات
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	41	الوقت (بالأيام)
33	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	139.2	التكلفة (% من قيمة العقار)
855	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	489.7	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	170	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
32	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	32	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,391	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	255	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
0	✓ إنفاذ العقود (الترتيب)	249.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
131	عدد الإجراءات	79	حماية المستثمرين (الترتيب)
50	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
276	الوقت (بالأيام)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
45.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
111	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
3.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	26	دفع الضرائب (الترتيب)
8	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	56	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
22.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	416	الوقت (بالساعات سنوياً)
		49.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

غينيا - بيساو		أفريقيا جنوب الصحراء	
245	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	181	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
1.6	عدد السكان (بالملايين)	183	تسجيل الملكية (الترتيب)
115	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	16	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	213	الوقت (بالأيام)
23	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	323.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,545	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	779.9	الحصول على الائتمان (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	114	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
22	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
2,349	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	167	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
143	إنفاذ العقود (الترتيب)	2,020.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
41	عدد الإجراءات	175	حماية المستثمرين (الترتيب)
1,140	الوقت (بالأيام)	6	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
25.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	67	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
5	المدة الزمنية (بالسنوات)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	54	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
0.0	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	87	دفع الضرائب (الترتيب)
		129	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		46	الوقت (بالساعات سنوياً)
		208	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		45.9	
غيانا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
1,416	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	101	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
0.8	عدد السكان (بالملايين)	97	تسجيل الملكية (الترتيب)
76	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	8	عدد الإجراءات
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	34	الوقت (بالأيام)
20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	32.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
730	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	39	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
24	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
730	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	133	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		229.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
75	إنفاذ العقود (الترتيب)	87	حماية المستثمرين (الترتيب)
36	عدد الإجراءات	22	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
581	الوقت (بالأيام)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
25.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
129	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	19	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	56	دفع الضرائب (الترتيب)
29	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	113	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
17.6	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	34	الوقت (بالساعات سنوياً)
		288	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		38.9	
هايتي		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
661	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	151	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
9.8	عدد السكان (بالملايين)	180	تسجيل الملكية (الترتيب)
144	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	13	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	195	الوقت (بالأيام)
35	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	227.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,005	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	22.4	الحصول على الائتمان (الترتيب)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	126	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
33	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,545	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,179	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
92	إنفاذ العقود (الترتيب)	569.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
35	عدد الإجراءات	28	حماية المستثمرين (الترتيب)
508	الوقت (بالأيام)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
42.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	11	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
155	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
5.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	10	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
30	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	17	دفع الضرائب (الترتيب)
2.7	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	99	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		42	الوقت (بالساعات سنوياً)
		160	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		40.1	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

هندوراس		هنغاريا	
1,799	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	141	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
7.2	عدد السكان (بالملايين)	47	عدد السكان (بالملايين)
114	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	39	التجارة عبر الحدود (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	4	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
1,163	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	8.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10.2	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
23	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	88	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
1,190	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	31	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	204	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
6	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9.8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
21.7	إنفاذ العقود (الترتيب)	77	إنفاذ العقود (الترتيب)
45	عدد الإجراءات	0	عدد الإجراءات
900	الوقت (بالأيام)	0	الوقت (بالأيام)
35.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
118	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	67	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)
3.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	0	المدة الزمنية (بالسنوات)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)
20.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	35	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)
146	دفع الضرائب (الترتيب)	122	دفع الضرائب (الترتيب)
47	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
224	الوقت (بالساعات سنوياً)	330	الوقت (بالساعات سنوياً)
48.3	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
31,422	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	12,810	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
7.0	عدد السكان (بالملايين)	10.0	عدد السكان (بالملايين)
2	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	70	التجارة عبر الحدود (الترتيب)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
6	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	18	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
625	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,225	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
5	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
583	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,215	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
3	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
24	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)
280	عدد الإجراءات	10.3	عدد الإجراءات
19.5	الوقت (بالأيام)	395	الوقت (بالأيام)
3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
10	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	2	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)
1.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)
79.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	38.4	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)
3	دفع الضرائب (الترتيب)	122	دفع الضرائب (الترتيب)
4	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
80	الوقت (بالساعات سنوياً)	330	الوقت (بالساعات سنوياً)
24.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
141	الشرحة العالمية من البلدان المتوسطة الدخل	47	الشرحة العالمية من البلدان المتوسطة الدخل
144	تسجيل الملكية (الترتيب)	39	تسجيل الملكية (الترتيب)
13	عدد الإجراءات	4	عدد الإجراءات
14	الوقت (بالأيام)	4	الوقت (بالأيام)
47.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	8.0	التكلفة (% من قيمة العقار)
17.3	الحصول على الائتمان (الترتيب)	10.2	الحصول على الائتمان (الترتيب)
74	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	88	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	31	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
106	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	204	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
465.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	9.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
168	حماية المستثمرين (الترتيب)	77	حماية المستثمرين (الترتيب)
100	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	67	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
57	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	22	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
95	دفع الضرائب (الترتيب)	35	دفع الضرائب (الترتيب)
47	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
224	الوقت (بالساعات سنوياً)	330	الوقت (بالساعات سنوياً)
48.3	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
31,422	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	12,810	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
7.0	عدد السكان (بالملايين)	10.0	عدد السكان (بالملايين)
2	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	70	التجارة عبر الحدود (الترتيب)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
6	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	18	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
625	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,225	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
5	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
583	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,215	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير
3	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
24	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)
280	عدد الإجراءات	10.3	عدد الإجراءات
19.5	الوقت (بالأيام)	395	الوقت (بالأيام)
3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	13.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
10	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	2	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)
1.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	4	المدة الزمنية (بالسنوات)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	4.3	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)
79.8	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	38.4	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)
3	دفع الضرائب (الترتيب)	122	دفع الضرائب (الترتيب)
4	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
80	الوقت (بالساعات سنوياً)	330	الوقت (بالساعات سنوياً)
24.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	57.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

آيسلندا

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دات الدخل المرتفع)	
40,074	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	14	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.3	عدد السكان (بالملايين)	14	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
73	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	33	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد الإجراءات
19	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)
1,532	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	15.8	الحصول على الائتمان (الترتيب)
14	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
1,674	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
2	إنفاذ العقود (الترتيب)	75	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
26	عدد الإجراءات	22.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
417	الوقت (بالأيام)	56	حماية المستثمرين (الترتيب)
6.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
16	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
1.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
76.6	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	13	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)
		31	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		140	الوقت (بالساعات سنوياً)
		25.0	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

الهند

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		جنوب آسيا	
1,066	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	133	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
1,140.0	عدد السكان (بالملايين)	133	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
94	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	169	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	13	عدد الإجراءات
17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	30	الوقت (بالأيام)
945	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	66.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	210.9	الحصول على الائتمان (الترتيب)
20	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	175	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
960	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	37	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
182	إنفاذ العقود (الترتيب)	195	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
46	عدد الإجراءات	2,394.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
1,420	الوقت (بالأيام)	104	حماية المستثمرين (الترتيب)
39.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
138	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
7.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	30	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
15.1	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	56	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)
		169	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		59	الوقت (بالساعات سنوياً)
		271	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		64.7	

إندونيسيا

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		شرق آسيا والمحيط الهادئ	
2,007	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	122	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
228.2	عدد السكان (بالملايين)	122	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
45	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	161	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	عدد الإجراءات
21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	60	الوقت (بالأيام)
704	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	26.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	59.7	الحصول على الائتمان (الترتيب)
27	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	61	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
660	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
146	إنفاذ العقود (الترتيب)	160	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
39	عدد الإجراءات	194.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
570	الوقت (بالأيام)	149	حماية المستثمرين (الترتيب)
122.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
142	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
5.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
18	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
13.7	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	108	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)
		126	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		51	الوقت (بالساعات سنوياً)
		266	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		37.6	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

جمهورية إيران الإسلامية			العراق			أيرلندا		
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)			سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)			سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)		
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
4,732	2,815	49,592	72.0	30.1	4.5	134	180	21
عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)	عدد السكان (بالملايين)
153	53	79	153	53	79	137	175	9
✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)
9	5	5	48	11	4	7	11	4
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
36	8	38	9	77	13	9	9	13
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
10.5	7.7	6.7	3.9	75.9	0.3	3.9	3.9	0.3
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	10	4	0.8	30.3	0.0	0.8	0.8	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحصول على الائتمان (الترتيب)
113	167	8	141	94	30	113	141	30
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
4	3	5	17	14	11	4	17	11
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
3	0	5	322	215	365.9	3	322	215
إنفذ العقود (الترتيب)	إنفذ العقود (الترتيب)	إنفذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
39	0.0	0.0	365.9	397.9	365.9	39	365.9	397.9
عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
520	520	520	137	59	27	520	520	520
الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	حماية المستثمرين (الترتيب)	حماية المستثمرين (الترتيب)	حماية المستثمرين (الترتيب)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
17.0	119	4	137	59	27	17.0	119	4
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)
5	4	10	11	11	11	5	4	10
✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)
109	183	6	27	20	0	109	183	6
المدة الزمنية (بالسنوات)	المدة الزمنية (بالسنوات)	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	المدة الزمنية (بالسنوات)	المدة الزمنية (بالسنوات)	المدة الزمنية (بالسنوات)
4.5	4	9	50	20	0	4.5	4	9
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)
9	4.3	8.3	29	24	10	9	4.3	8.3
معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)
23.1	53	6	117	53	6	23.1	53	6
المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	22	13	9	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
344	312	76	344	312	76	344	312	76
الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)
44.2	28.4	26.5	22	13	9	44.2	28.4	26.5
إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

إسرائيل

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
29	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	24,698
34	تسجيل الملكية (الترتيب)	7.3
5	عدد الإجراءات	11
34	الوقت (بالأيام)	5
4.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	12
0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	665
120	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	12
235	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	4
107.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12
90	حماية المستثمرين (الترتيب)	605
11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	5
40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	99
0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	35
17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	890
91	دفع الضرائب (الترتيب)	25.3
	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	41
	الوقت (بالساعات سنوياً)	4.0
	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	23
		44.9
		83
		33
		230
		32.6

إيطاليا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
78	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	35,236
75	تسجيل الملكية (الترتيب)	59.9
6	عدد الإجراءات	50
10	الوقت (بالأيام)	4
17.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	20
9.7	الحصول على الائتمان (الترتيب)	1,231
85	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	4
14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	18
257	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,231
137.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	3
99	حماية المستثمرين (الترتيب)	57
33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	7
40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	29
40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	1.8
38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	22
11	دفع الضرائب (الترتيب)	56.6
	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	135
	الوقت (بالساعات سنوياً)	15
	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	334
		68.4

جامايكا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	شريحة البلدان المتوسطة الدخل	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
75	شريحة البلدان المتوسطة الدخل	4,871
19	تسجيل الملكية (الترتيب)	2.7
6	عدد الإجراءات	104
8	الوقت (بالأيام)	6
5.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	21
0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	1,750
49	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	6
10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	22
156	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,420
265.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	8
39	حماية المستثمرين (الترتيب)	73
11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	4
0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	23
0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	1.1
4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	18
62	دفع الضرائب (الترتيب)	64.5
	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	174
	الوقت (بالساعات سنوياً)	72
	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	414
		51.3

		أفريقيا جنوب الصحراء		كينيا	
767	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	95	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	95	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
38.5	عدد السكان (بالملايين)	124	تسجيل الملكية (الترتيب)	124	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
147	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	12	عدد الإجراءات	12	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	34	الوقت (بالأيام)	34	الوقت (بالأيام)
27	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	36.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	36.5	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
2,055	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0		0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	34	الحصول على الائتمان (الترتيب)	34	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
25	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	11	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	11	عدد الإجراءات
2,190	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	120	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	120	الوقت (بالأيام)
126	إنفاذ العقود (الترتيب)	161.7	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	161.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
40	عدد الإجراءات	78	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	78	
465	الوقت (بالأيام)	22	حماية المستثمرين (الترتيب)	22	توظيف العاملين (الترتيب)
47.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
		0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
79	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	30	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
4.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	17	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	47		47	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
31.6	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		دفع الضرائب (الترتيب)		
		41	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		417	الوقت (بالساعات سنوياً)		
		49.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
		شرق آسيا والمحيط الهادئ		كيريباس	
1,995	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	79	شريحة البلدان المتوسطة الدخل	79	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.1	عدد السكان (بالملايين)	119	تسجيل الملكية (الترتيب)	119	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
77	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	21	الوقت (بالأيام)	21	الوقت (بالأيام)
21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	38.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	38.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,070	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	20.5		20.5	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	71	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	71	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,070	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	14	عدد الإجراءات
		160	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	160	الوقت (بالأيام)
80	إنفاذ العقود (الترتيب)	422.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	422.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
32	عدد الإجراءات	29	حماية المستثمرين (الترتيب)	29	توظيف العاملين (الترتيب)
660	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
25.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
		50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	50	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	17	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
غير مطبق	المدة الزمنية (بالسنوات)	4		4	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
غير مطبق	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		دفع الضرائب (الترتيب)		
0.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	10	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		7	الوقت (بالساعات سنوياً)		
		120	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
		31.8			
		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)		جمهورية كوريا	
21,525	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	19	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	19	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
48.6	عدد السكان (بالملايين)	53	تسجيل الملكية (الترتيب)	53	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
8	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	8	عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات
3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	14	الوقت (بالأيام)	14	الوقت (بالأيام)
8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	14.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
742	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0		0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
3	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
8	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	23	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	23	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
742	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	13	عدد الإجراءات
		34	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	34	الوقت (بالأيام)
5	إنفاذ العقود (الترتيب)	135.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	135.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
35	عدد الإجراءات	150	حماية المستثمرين (الترتيب)	150	توظيف العاملين (الترتيب)
230	الوقت (بالأيام)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	44	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
10.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
		30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	30	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
12	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	38	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	91		91	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		دفع الضرائب (الترتيب)		
80.5	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	49	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		14	الوقت (بالساعات سنوياً)		
		250	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
		31.9			

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

كوسوفو		أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	113	التفريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	1800
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	164	تسجيل الملكية (الترتيب)	2.1
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	132
الوقت (بالأيام)	52	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	43.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	17
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	169.5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	2,270
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	176	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8
عدد الإجراءات	21	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	16
الوقت (بالأيام)	320		2,330
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1291.0	إفناء العقود (الترتيب)	157
توظيف العاملين (الترتيب)	34	عدد الإجراءات	53
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0	الوقت (بالأيام)	420
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	61.2
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	30	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	28
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	10	المدة الزمنية (بالسنوات)	2
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	30	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	56.8
		دفع الضرائب (الترتيب)	50
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	33
		الوقت (بالساعات سنوياً)	163
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	28.3

الكويت		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	61	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	45,920
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	137	تسجيل الملكية (الترتيب)	2.7
عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	109
الوقت (بالأيام)	35	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	17
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	59.2	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	1,060
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	81	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10
عدد الإجراءات	25	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	19
الوقت (بالأيام)	104		1,217
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	124.1	إفناء العقود (الترتيب)	113
توظيف العاملين (الترتيب)	24	عدد الإجراءات	50
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0	الوقت (بالأيام)	566
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	18.8
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	69
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	0	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.2
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	78	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	34.5
		دفع الضرائب (الترتيب)	11
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	15
		الوقت (بالساعات سنوياً)	118
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	15.5

جمهورية فيرغيز		أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	41	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	741
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	14	تسجيل الملكية (الترتيب)	5.3
عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	154
الوقت (بالأيام)	11	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.2	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	63
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	3,000
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	40	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	7
عدد الإجراءات	12	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	72
الوقت (بالأيام)	137		3,250
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	165.2	إفناء العقود (الترتيب)	54
توظيف العاملين (الترتيب)	47	عدد الإجراءات	39
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33	الوقت (بالأيام)	260
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	29.0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	140
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	18	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	14.2
		دفع الضرائب (الترتيب)	156
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	75
		الوقت (بالساعات سنوياً)	202
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	59.4

		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
740	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	شرق آسيا والمحيط الهادئ	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
6.2	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
168	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)
50	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	التكلفة (من قيمة العقار)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,860	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحد الأدنى لرأس المال (من متوسط الدخل القومي للفرد)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
50	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	عدد الإجراءات
2,040	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
111	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
42	عدد الإجراءات	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
443	الوقت (بالأيام)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
31.6	التكلفة (من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
غير مطبق	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
غير مطبق	التكلفة (من قيمة موجودات التفليسة)	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
0.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	
11,864	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	لاتفيا
2.3	عدد السكان (بالملايين)	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
22	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
13	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
600	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (من قيمة العقار)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحد الأدنى لرأس المال (من متوسط الدخل القومي للفرد)
12	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
801	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	عدد الإجراءات
15	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
27	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
309	الوقت (بالأيام)	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
23.1	التكلفة (من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
88	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
13	التكلفة (من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
29.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	دفع الضرائب (الترتيب)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	
6,353	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	لبنان
4.1	عدد السكان (بالملايين)	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
95	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
26	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
1,002	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (من قيمة العقار)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	الحد الأدنى لرأس المال (من متوسط الدخل القومي للفرد)
35	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,203	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	عدد الإجراءات
121	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
37	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
721	الوقت (بالأيام)	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
30.8	التكلفة (من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
124	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
4.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
22	التكلفة (من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
19.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	دفع الضرائب (الترتيب)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✕ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

ليسوتو		أفريقيا جنوب الصحراء		أفريقيا جنوب الصحراء	
1,080	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	130	التشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	130	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
2.0	عدد السكان (بالملايين)	131	تسجيل الملكية (الترتيب)	131	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
143	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	40	الوقت (بالأيام)	40	الوقت (بالأيام)
44	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	27.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,549	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	11.9		11.9	الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
49	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	155	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	155	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,715	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	15	عدد الإجراءات
105	إفناذ العقود (الترتيب)	601	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	601	الوقت (بالأيام)
41	عدد الإجراءات	670.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	670.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
695	الوقت (بالأيام)				
19.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	67	حماية المستثمرين (الترتيب)	67	توظيف العاملين (الترتيب)
2		22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	22	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
72	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
2.6	المدة الزمنية (بالسنوات)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
8	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	14	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
33.9	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	44		44	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)		
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
167	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	149	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	149	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
3.8	عدد السكان (بالملايين)	57	تسجيل الملكية (الترتيب)	57	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
112	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5	عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	الوقت (بالأيام)	20	الوقت (بالأيام)
17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	52.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	52.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,232	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0		0.0	الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	135	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	135	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,212	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	24	عدد الإجراءات
166	إفناذ العقود (الترتيب)	77	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	77	الوقت (بالأيام)
41	عدد الإجراءات	28,295.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	28,295.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,280	الوقت (بالأيام)				
35.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	121	حماية المستثمرين (الترتيب)	121	توظيف العاملين (الترتيب)
4		22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	22	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
148	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
43	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	27	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	27	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
8.3	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	84		84	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)		
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
11,871	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	26	التشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	26	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
3.4	عدد السكان (بالملايين)	99	تسجيل الملكية (الترتيب)	99	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
28	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	26	الوقت (بالأيام)	26	الوقت (بالأيام)
10	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	2.4	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
870	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	31.1		31.1	الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
11	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	64	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	64	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
980	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	17	عدد الإجراءات
		162	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	162	الوقت (بالأيام)
17	إفناذ العقود (الترتيب)	95.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	95.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
30	عدد الإجراءات				
275	الوقت (بالأيام)				
23.6	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	119	حماية المستثمرين (الترتيب)	119	توظيف العاملين (الترتيب)
5		33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	33	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)
36	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	60	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	20	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)
7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	38	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)
49.4	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	30		30	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)		
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
84,892	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	64	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.5	عدد السكان (بالملايين)	64	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
31	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	72	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	عدد الإجراءات
6	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24	الوقت (بالأيام)
1,420	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	19.9	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		
1,420	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	43	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
0	عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات
1	إنفاذ العقود (الترتيب)	217	الوقت (بالأيام)
26	عدد الإجراءات	19.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
321	الوقت (بالأيام)		
9.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	170	توظيف العاملين (الترتيب)
6	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	67	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
50	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	60	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
2.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	56	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
41.7	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	52	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
15	دفع الضرائب (الترتيب)		
22	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
59	الوقت (بالساعات سنوياً)		
20.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
4,138	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		
2.0	عدد السكان (بالملايين)		
62	التجارة عبر الحدود (الترتيب)		
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير		
12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)		
1,436	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		
11	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		
1,420	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
64	إنفاذ العقود (الترتيب)		
37	عدد الإجراءات		
370	الوقت (بالأيام)		
33.1	التكلفة (% من قيمة المطالبة)		
115	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)		
2.9	المدة الزمنية (بالسنوات)		
28	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		
20.9	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		
26	دفع الضرائب (الترتيب)		
40	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
75	الوقت (بالساعات سنوياً)		
16.4	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
406	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		
19.1	عدد السكان (بالملايين)		
111	التجارة عبر الحدود (الترتيب)		
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير		
21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)		
1,279	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		
26	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		
1,660	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)		
155	إنفاذ العقود (الترتيب)		
38	عدد الإجراءات		
871	الوقت (بالأيام)		
42.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)		
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)		
غير مطبق	المدة الزمنية (بالسنوات)		
غير مطبق	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		
0.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		
74	دفع الضرائب (الترتيب)		
23	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
201	الوقت (بالساعات سنوياً)		
39.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

لكسمبرغ

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)

بدء النشاط التجاري (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

استخراج تراخيص البناء (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

توظيف العاملين (الترتيب)

مؤشر صعوبة التعيين (100-0)

مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)

مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)

مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

دفع الضرائب (الترتيب)

المدفوعات (عدد المرات سنوياً)

الوقت (بالساعات سنوياً)

إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)

بدء النشاط التجاري (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

استخراج تراخيص البناء (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

توظيف العاملين (الترتيب)

مؤشر صعوبة التعيين (100-0)

مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)

مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)

مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

دفع الضرائب (الترتيب)

المدفوعات (عدد المرات سنوياً)

الوقت (بالساعات سنوياً)

إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

مدغشقر

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)

بدء النشاط التجاري (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

استخراج تراخيص البناء (الترتيب)

عدد الإجراءات

الوقت (بالأيام)

التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)

توظيف العاملين (الترتيب)

مؤشر صعوبة التعيين (100-0)

مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)

مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)

مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)

تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)

دفع الضرائب (الترتيب)

المدفوعات (عدد المرات سنوياً)

الوقت (بالساعات سنوياً)

إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أفريقيا جنوب الصحراء		ملايو	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	288	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	132
عدد السكان (بالملايين)	14.3	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	128
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	101	عدد الإجراءات	10
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	الوقت (بالأيام)	39
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	88	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	108.0
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3.2	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	163
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	87	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	21
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,570	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	213
إفناء العقود (الترتيب)	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,094.8
عدد الإجراءات	42	توظيف العاملين (الترتيب)	92
الوقت (بالأيام)	432	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	142.4	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	73	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	20
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	4	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	21
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	7	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	84
المدة الزمنية (بالسنوات)	5	دفع الضرائب (الترتيب)	24
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5.3	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	17.5	الوقت (بالساعات سنوياً)	157
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	25.8
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,967	شرق آسيا والمحيط الهادئ	
عدد السكان (بالملايين)	27.0	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	23
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	86	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	88
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد الإجراءات	9
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	144	الوقت (بالأيام)	11
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2.6	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.9
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	109
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	450	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	25
إفناء العقود (الترتيب)	59	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	261
عدد الإجراءات	30	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	7.1
الوقت (بالأيام)	585	توظيف العاملين (الترتيب)	61
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	27.5	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	4	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	10	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	30
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	9	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	10
المدة الزمنية (بالسنوات)	7	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	75
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8.7	دفع الضرائب (الترتيب)	24
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	38.6	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	12
		الوقت (بالساعات سنوياً)	145
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	34.2
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,626	جنوب آسيا	
عدد السكان (بالملايين)	0.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	87
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	183	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	49
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	عدد الإجراءات	5
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21	الوقت (بالأيام)	9
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,348	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9	الحصول على الائتمان (الترتيب)	4.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	9
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,348	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	9
إفناء العقود (الترتيب)	92	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	118
عدد الإجراءات	41	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	21.9
الوقت (بالأيام)	685	توظيف العاملين (الترتيب)	41
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16.5	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	6.7	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	18
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5.3	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	18.2	دفع الضرائب (الترتيب)	1
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	1
		الوقت (بالساعات سنوياً)	-
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	9.1

		أفريقيا جنوب الصحراء		مالي	
579	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	156	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	156	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
12.7	عدد السكان (بالملايين)	139	تسجيل الملكية (الترتيب)	139	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
156	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	15	الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)
32	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	89.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	89.2	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
2,075	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	334.6		334.6	الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
37	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	94	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	94	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
2,955	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	14	عدد الإجراءات
		185	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	185	الوقت (بالأيام)
135	إنفاذ العقود (الترتيب)	818.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	818.5	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
36	عدد الإجراءات				
626	الوقت (بالأيام)				
52.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	100	حماية المستثمرين (الترتيب)	100	توظيف العاملين (الترتيب)
		33	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	33	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
117	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
3.6	المدة الزمنية (بالسنوات)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
18	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	31	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	31	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
20.9	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	31		31	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)		
		158	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	158	
		58	الوقت (بالساعات سنوياً)	58	
		270	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	270	
		52.1		52.1	
		شرق آسيا والمحيط الهادئ		جزر مارشال	
3,273	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	98	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	98	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.1	عدد السكان (بالملايين)	39	تسجيل الملكية (الترتيب)	39	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
64	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5	عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات
5	غير مطبق	17	الوقت (بالأيام)	17	الوقت (بالأيام)
21	غير مطبق	16.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	16.2	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
945	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0		0.0	الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
33	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	5	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	5	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
945	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	10	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	10	عدد الإجراءات
		55	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	55	الوقت (بالأيام)
63	إنفاذ العقود (الترتيب)	33.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	33.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
36	عدد الإجراءات				
476	الوقت (بالأيام)				
27.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	4	حماية المستثمرين (الترتيب)	4	توظيف العاملين (الترتيب)
		0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
128	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
2.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
38	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	0	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
17.9	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	0		0	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)		
		93	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	93	
		21	الوقت (بالساعات سنوياً)	21	
		128	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	128	
		64.9		64.9	
		أفريقيا جنوب الصحراء		موريتانيا	
906	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	166	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	166	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
3.2	عدد السكان (بالملايين)	149	تسجيل الملكية (الترتيب)	149	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
163	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	9	عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	19	الوقت (بالأيام)	19	الوقت (بالأيام)
39	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	34.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	34.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,520	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	450.4		450.4	الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحصول على الائتمان (الترتيب)		
42	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	154	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	154	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,523	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	25	عدد الإجراءات
		201	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	201	الوقت (بالأيام)
83	إنفاذ العقود (الترتيب)	506.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	506.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
46	عدد الإجراءات				
370	الوقت (بالأيام)				
23.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	125	حماية المستثمرين (الترتيب)	125	توظيف العاملين (الترتيب)
		56	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	56	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
150	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
8.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	39	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	39	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
6.7	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	31		31	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			دفع الضرائب (الترتيب)		
		175	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	175	
		38	الوقت (بالساعات سنوياً)	38	
		696	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	696	
		86.1		86.1	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

موريشيوس		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أفريقيا جنوب الصحراء	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	17	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	17	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,401
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	10	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	10	عدد السكان (بالملايين)	1.3
عدد الإجراءات	5	عدد الإجراءات	5	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	66
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.1	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.1	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	42	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	42	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	87
عدد الإجراءات	18	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	18	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5
الوقت (بالأيام)	107	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	107	إفناء العقود (الترتيب)	36.8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	35.5	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	35.5	عدد الإجراءات	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	36	حماية المستثمرين (الترتيب)	36	الوقت (بالأيام)	720
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.4
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	33	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	20	المدة الزمنية (بالسنوات)	9
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	18	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7.7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4	دفع الضرائب (الترتيب)	4	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	33.6
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	7		
		الوقت (بالساعات سنوياً)	161		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	22.9		
المكسيك		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		موريشيوس	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	51	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	51	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	9,981
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	90	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	90	عدد السكان (بالملايين)	106.4
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	8	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	99
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)	13	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.7	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	74
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	8.9	الحصول على الائتمان (الترتيب)	8.9	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5.2
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	37	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	37	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5
عدد الإجراءات	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	12	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17
الوقت (بالأيام)	138	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	138	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,050
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	113.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	113.1	إفناء العقود (الترتيب)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	136	حماية المستثمرين (الترتيب)	136	عدد الإجراءات	77.5
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	33	الوقت (بالأيام)	415
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	32.0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	70	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	70	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	41	المدة الزمنية (بالسنوات)	5
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	52	دفع الضرائب (الترتيب)	52	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	6.0
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	6	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	64.2
		الوقت (بالساعات سنوياً)	517		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	51.0		
ولايات ميكرونيزيا الموحدة		شرق آسيا والمحيط الهادئ		موريشيوس	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	127	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	127	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,338
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	79	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	79	عدد السكان (بالملايين)	0.1
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	7	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	183
الوقت (بالأيام)	16	الوقت (بالأيام)	16	غير مطبق	3
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	136.9	التكلفة (% من قيمة العقار)	136.9	غير مطبق	30
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0	غير مطبق	1,295
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	11	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	11	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
عدد الإجراءات	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	14	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	30
الوقت (بالأيام)	73	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	73	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	113
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	19.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	19.9	إفناء العقود (الترتيب)	0.0
توظيف العاملين (الترتيب)	14	حماية المستثمرين (الترتيب)	14	عدد الإجراءات	0.0
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	22	الوقت (بالأيام)	965
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	66.0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	0	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0	دفع الضرائب (الترتيب)	0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	2.7
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	21	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	3.5
		الوقت (بالساعات سنوياً)	128		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	58.7		

مولدوفا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	94	التشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,469
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	77	تسجيل الملكية (الترتيب)	✓	عدد السكان (بالملايين)	3.6
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	140
الوقت (بالأيام)	10	الوقت (بالأيام)		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.0	التكلفة (% من قيمة العقار)		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	32
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.4			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,815
الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	161	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35
عدد الإجراءات	30	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,945
الوقت (بالأيام)	292	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		إنفاذ العقود (الترتيب)	22
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	120.5			عدد الإجراءات	31
توظيف العاملين (الترتيب)	141	حماية المستثمرين (الترتيب)		الوقت (بالأيام)	365
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20.9
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	90
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	41	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	37			معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	28.6
		دفع الضرائب (الترتيب)	✓		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)			

منغوليا

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	60	التشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	شرق آسيا والمحيط الهادئ	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,676
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	78	تسجيل الملكية (الترتيب)		عدد السكان (بالملايين)	2.6
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	155
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	3.0	التكلفة (% من قيمة العقار)		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	46
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	44.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,131
الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	103	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	47
عدد الإجراءات	21	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,274
الوقت (بالأيام)	215	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		إنفاذ العقود (الترتيب)	36
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	61.2			عدد الإجراءات	32
توظيف العاملين (الترتيب)	44	حماية المستثمرين (الترتيب)		الوقت (بالأيام)	314
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.6
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	110
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	17	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9			معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	22.0
		دفع الضرائب (الترتيب)			
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)			

الجبل الأسود

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	71	التشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	6,440
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	85	تسجيل الملكية (الترتيب)		عدد السكان (بالملايين)	0.6
عدد الإجراءات	12	عدد الإجراءات		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	47
الوقت (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	2.6	التكلفة (% من قيمة العقار)		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	775
الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	160	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14
عدد الإجراءات	19	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	890
الوقت (بالأيام)	230	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		إنفاذ العقود (الترتيب)	133
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,086.0			عدد الإجراءات	49
توظيف العاملين (الترتيب)	46	حماية المستثمرين (الترتيب)		الوقت (بالأيام)	545
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	44
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	28			معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	43.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	✓		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)			

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✕ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

المغرب		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
2,579	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	128	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
31.2	عدد السكان (بالملايين)	76	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
72	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	12	عدد الإجراءات
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16.1	الوقت (بالأيام)
700	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	11.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	99	الحصول على الائتمان (الترتيب)
17	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
1,000	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	163	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
108	إنفاذ العقود (الترتيب)	263.7	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
40	عدد الإجراءات	176	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
615	الوقت (بالأيام)	89	حماية المستثمرين (الترتيب)
25.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
67	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	50	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
1.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
18	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	85	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
35.1	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)		دفع الضرائب (الترتيب)
			المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
			الوقت (بالساعات سنوياً)
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
373	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		أفريقيا جنوب الصحراء
21.8	عدد السكان (بالملايين)	135	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
136	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	96	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10	عدد الإجراءات
23	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26	الوقت (بالأيام)
1,100	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	19.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	159	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
1,475	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
		381	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
129	إنفاذ العقود (الترتيب)	632.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
30	عدد الإجراءات	156	حماية المستثمرين (الترتيب)
730	الوقت (بالأيام)	67	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
142.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
136	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
5.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	40	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	134	دفع الضرائب (الترتيب)
15.2	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
			الوقت (بالساعات سنوياً)
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
4,200	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		أفريقيا جنوب الصحراء
2.1	عدد السكان (بالملايين)	66	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
151	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	123	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10	عدد الإجراءات
29	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	66	الوقت (بالأيام)
1,686	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	20.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
24	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	38	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
1,813	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
		139	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
41	إنفاذ العقود (الترتيب)	124.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
33	عدد الإجراءات	43	حماية المستثمرين (الترتيب)
270	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
35.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
55	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	24	دفع الضرائب (الترتيب)
39.5	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
			الوقت (بالساعات سنوياً)
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

ناميبيا

ناميبيا		أفريقيا جنوب الصحراء	
4,200	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	66	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
2.1	عدد السكان (بالملايين)	123	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
151	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	عدد الإجراءات
11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	66	الوقت (بالأيام)
29	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	20.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,686	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	38	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
24	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,813	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	139	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
41	إنفاذ العقود (الترتيب)	124.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
33	عدد الإجراءات	43	حماية المستثمرين (الترتيب)
270	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
35.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
55	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	24	دفع الضرائب (الترتيب)
39.5	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
			الوقت (بالساعات سنوياً)
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

		نيبال	
404	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	جنوب آسيا	
28.6	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
161	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
41	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
1,764	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
35	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	
1,825	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	عدد الإجراءات
122	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
39	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
735	الوقت (بالأيام)		
26.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
105	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
5.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
24.5	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
50,150	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	هولندا
16.4	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
13	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
6	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
895	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	
942	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	عدد الإجراءات
30	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
25	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
514	الوقت (بالأيام)		
24.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
10	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
1.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
82.7	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
27,936	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	نيوزيلندا
4.3	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
26	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	عدد الإجراءات
10	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)
868	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		الحدا الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	
850	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	عدد الإجراءات
10	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	الوقت (بالأيام)
30	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
216	الوقت (بالأيام)		
22.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	حماية المستثمرين (الترتيب)	توظيف العاملين (الترتيب)
		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
17	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
1.3	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
76.2	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✕ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

نيكاراغوا		
1,079	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
5.7	عدد السكان (بالملايين)	117
99	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	95
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
29	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	39
1,340	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	111.7
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0
29	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	87
1,420	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3
67	إنفاذ العقود (الترتيب)	16.0
35	عدد الإجراءات	28.4
540	الوقت (بالأيام)	93
26.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	4
70	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	5
2.2	المدة الزمنية (بالسنوات)	6
15	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5.0
34.3	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	63.2
165	دفع الضرائب (الترتيب)	64
64	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	240
240	الوقت (بالساعات سنوياً)	63.2
63.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
329	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أفريقيا جنوب الصحراء
14.7	عدد السكان (بالملايين)	174
173	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	157
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
59	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	17
3,545	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	118.7
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	613.7
64	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	150
3,545	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3
1	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.9
138	عدد الإجراءات	0.0
39	الوقت (بالأيام)	545
545	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	154
59.6	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	6
141	المدة الزمنية (بالسنوات)	1
5.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	3.3
18	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	14.0
141	دفع الضرائب (الترتيب)	41
41	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	270
270	الوقت (بالساعات سنوياً)	46.5
46.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
1,161	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أفريقيا جنوب الصحراء
151.3	عدد السكان (بالملايين)	125
146	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	108
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
25	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	31
1,263	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	76.7
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0
41	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	87
1,440	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	8
0	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0
94	عدد الإجراءات	0.0
39	الوقت (بالأيام)	457
457	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	57
32.0	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	5
94	المدة الزمنية (بالسنوات)	7
2.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5.7
22	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)	28.0
28.0	دفع الضرائب (الترتيب)	132
132	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	35
35	الوقت (بالساعات سنوياً)	938
938	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	32.2

النرويج

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
87,067	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	10	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
4.8	عدد السكان (بالملايين)	35	تسجيل الملكية (الترتيب)
9	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5	عدد الإجراءات
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	الوقت (بالأيام)
7	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	1.9	التكلفة (% من قيمة العقار)
830	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	18.7	الحصول على الائتمان (الترتيب)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	65	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
7	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
729	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	252	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
4	عدد الإجراءات	41.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
33	الوقت (بالأيام)	114	حماية المستثمرين (الترتيب)
280	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	61	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
9.9	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
3	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
0.9	المدة الزمنية (بالسنوات)	44	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
1	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	13	دفع الضرائب (الترتيب)
89.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	17	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
		4	الوقت (بالساعات سنوياً)
		87	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		41.6	

عمان

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
18,988	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	65	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
2.8	عدد السكان (بالملايين)	62	تسجيل الملكية (الترتيب)
123	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5	عدد الإجراءات
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	12	الوقت (بالأيام)
22	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	2.2	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
821	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	273.6	الحصول على الائتمان (الترتيب)
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	130	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
26	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
1,037	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	242	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		427.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
106	عدد الإجراءات	21	حماية المستثمرين (الترتيب)
51	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
598	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
13.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
66	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	13	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
4.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	4	دفع الضرائب (الترتيب)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	8	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
35.1	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	14	الوقت (بالساعات سنوياً)
		62	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		21.6	

باكستان

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	جنوب آسيا	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
981	جنوب آسيا	85	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
166.0	عدد السكان (بالملايين)	63	تسجيل الملكية (الترتيب)
78	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	عدد الإجراءات
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	الوقت (بالأيام)
22	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5.8	التكلفة (% من قيمة العقار)
611	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	105	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
18	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)
680	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	223	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
		716.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
158	عدد الإجراءات	146	حماية المستثمرين (الترتيب)
47	الوقت (بالأيام)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)
976	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)
23.8	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)
56	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	43	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
2.8	المدة الزمنية (بالسنوات)	90	دفع الضرائب (الترتيب)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	143	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
39.2	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	47	الوقت (بالساعات سنوياً)
		560	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		31.6	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✕ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

بلاو		شرق آسيا والمحيط الهادئ	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	97	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	97
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	103	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	103
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	28	الوقت (بالأيام)	28
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	4.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.3
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.6	الحصول على الائتمان (الترتيب)	11.6
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	54	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	54
عدد الإجراءات	25	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	25
الوقت (بالأيام)	118	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	118
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	5.4
توظيف العاملين (الترتيب)	8	حماية المستثمرين (الترتيب)	8
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	11
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0	دفع الضرائب (الترتيب)	91
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	19
		الوقت (بالساعات سنوياً)	128
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	73.0
بنها		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	77	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	77
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	27	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	27
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	6
الوقت (بالأيام)	12	الوقت (بالأيام)	12
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	10.3	التكلفة (% من قيمة العقار)	10.3
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	68	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	68
عدد الإجراءات	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	20
الوقت (بالأيام)	116	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	116
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	107.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	107.2
توظيف العاملين (الترتيب)	177	حماية المستثمرين (الترتيب)	177
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	78	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	78
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	60	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	60
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	60
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	66	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	66
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	44	دفع الضرائب (الترتيب)	44
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	173
		الوقت (بالساعات سنوياً)	59
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	482
			50.1
بابوا غينيا الجديدة		شرق آسيا والمحيط الهادئ	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	102	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	102
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	104	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	104
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	56	الوقت (بالأيام)	56
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	20.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	20.5
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	121	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	121
عدد الإجراءات	24	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	24
الوقت (بالأيام)	217	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	217
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	82.8	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	82.8
توظيف العاملين (الترتيب)	26	حماية المستثمرين (الترتيب)	26
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	11
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	4	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	4
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	39	دفع الضرائب (الترتيب)	39
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	96
		الوقت (بالساعات سنوياً)	33
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	194
			42.3
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	
عدد السكان (بالملايين)	0.02	عدد السكان (بالملايين)	0.02
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	18	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	18
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	5
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	14
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.3
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,132	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,132
إفناء العقود (الترتيب)	144	إفناء العقود (الترتيب)	144
عدد الإجراءات	38	عدد الإجراءات	38
الوقت (بالأيام)	885	الوقت (بالأيام)	885
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	59	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	59
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	38.2	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	38.2
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	91
			19
			128
			73.0
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	
عدد السكان (بالملايين)	3.4	عدد السكان (بالملايين)	3.4
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	729	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	729
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	9
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	879	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	879
إفناء العقود (الترتيب)	119	إفناء العقود (الترتيب)	119
عدد الإجراءات	31	عدد الإجراءات	31
الوقت (بالأيام)	686	الوقت (بالأيام)	686
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	50.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	50.0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	75	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	75
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	2.5
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	32.4	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	32.4
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	173
			59
			482
			50.1
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	
عدد السكان (بالملايين)	6.4	عدد السكان (بالملايين)	6.4
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	89	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	89
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	664	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	664
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	29
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	722	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	722
إفناء العقود (الترتيب)	162	إفناء العقود (الترتيب)	162
عدد الإجراءات	42	عدد الإجراءات	42
الوقت (بالأيام)	591	الوقت (بالأيام)	591
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	110.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	110.3
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	104	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	104
المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	23
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	24.7	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	24.7
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	96
			33
			194
			42.3

باراغواي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	124	الضريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,180
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	100	تسجيل الملكية (الترتيب)	79	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	152
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	35	الوقت (بالأيام)	46	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	33
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	56.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,440
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	106	الحصول على الائتمان (الترتيب)	71	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
عدد الإجراءات	13	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,750
الوقت (بالأيام)	291	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	6		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	298.3	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	10.9	إنفاذ العقود (الترتيب)	104
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	47.4	عدد الإجراءات	38
				الوقت (بالأيام)	591
توظيف العاملين (الترتيب)	179	حماية المستثمرين (الترتيب)	57	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30.0
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	56	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	6		
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	5	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	119
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	6	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.9
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	56	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	5.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	9
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	99			معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	20.7
		دفع الضرائب (الترتيب)	110		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	35		
		الوقت (بالساعات سنوياً)	328		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	35.0		

بيرو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	56	الضريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	3,987
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	112	تسجيل الملكية (الترتيب)	28	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	91
عدد الإجراءات	9	عدد الإجراءات	4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
الوقت (بالأيام)	41	الوقت (بالأيام)	14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	23
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.5	التكلفة (% من قيمة العقار)	3.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	875
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	116	الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	24
عدد الإجراءات	21	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	895
الوقت (بالأيام)	205	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	6		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	130.1	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	23.0	إنفاذ العقود (الترتيب)	114
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	31.8	عدد الإجراءات	41
				الوقت (بالأيام)	428
توظيف العاملين (الترتيب)	112	حماية المستثمرين (الترتيب)	20	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	35.7
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	8		
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	5	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	99
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	3.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	39	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	6.7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	17			معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	25.4
		دفع الضرائب (الترتيب)	87		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	9		
		الوقت (بالساعات سنوياً)	380		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.3		

الفلبين

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	144	الضريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	شرق آسيا والمحيط الهادئ	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,886
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	162	تسجيل الملكية (الترتيب)	102	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	68
عدد الإجراءات	15	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8
الوقت (بالأيام)	52	الوقت (بالأيام)	33	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	16
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	28.2	التكلفة (% من قيمة العقار)	4.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	816
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.5			عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	111	الحصول على الائتمان (الترتيب)	127	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	16
عدد الإجراءات	24	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	819
الوقت (بالأيام)	203	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	3		
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	81.7	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)	118
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.1	عدد الإجراءات	37
				الوقت (بالأيام)	842
توظيف العاملين (الترتيب)	115	حماية المستثمرين (الترتيب)	132	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	26.0
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	56	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	2		
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	2	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	153
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.7
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	29	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	4.0	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91			معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	4.4
		دفع الضرائب (الترتيب)	135		
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	47		
		الوقت (بالساعات سنوياً)	195		
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	49.4		

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

بولندا		أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	72	التفريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	38.1	عدد السكان (بالملايين)	11,883
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	117	تسجيل الملكية (الترتيب)	42	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	5
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	17
الوقت (بالأيام)	32	الوقت (بالأيام)	197	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	884
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	17.9	التكلفة (%) من قيمة العقار)	0.5	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	15.3		5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	25
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	164	الحصول على الائتمان (الترتيب)	15	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	884
عدد الإجراءات	30	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	9	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4
الوقت (بالأيام)	308	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)	38
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	124.2	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	68.3	عدد الإجراءات	830
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	41	الوقت (بالأيام)	12.0
توظيف العاملين (الترتيب)	76	حماية المستثمرين (الترتيب)	7	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	85
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	2	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	3.0
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	9	المدة الزمنية (بالسنوات)	20
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	6.0	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	29.8
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	25	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	151	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	40
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	13	دفع الضرائب (الترتيب)	395		42.5
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)			
البرتغال		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دات الدخل المرتفع)		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	48	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	10.6	عدد السكان (بالملايين)	20,556
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	60	تسجيل الملكية (الترتيب)	19	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	4
عدد الإجراءات	6	عدد الإجراءات	5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	16
الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	685
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	6.4	التكلفة (%) من قيمة العقار)	7.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	33.5		5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	15
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	111	الحصول على الائتمان (الترتيب)	87	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	999
عدد الإجراءات	19	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	3	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5
الوقت (بالأيام)	287	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	81.3	إنفاذ العقود (الترتيب)	31
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	52.9	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	16.4	عدد الإجراءات	547
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	41	الوقت (بالأيام)	13.0
توظيف العاملين (الترتيب)	171	حماية المستثمرين (الترتيب)	6	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	22
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	5	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	2.0
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	47	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	7	المدة الزمنية (بالسنوات)	9
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	6.0	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	69.4
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	43	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	80	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	8
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	97	دفع الضرائب (الترتيب)	328		42.9
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)			
بورتوريكو		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	35	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	4.0	عدد السكان (بالملايين)	15,630
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	15	تسجيل الملكية (الترتيب)	105	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	15
الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)	194	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	1,250
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.7	التكلفة (%) من قيمة العقار)	1.4	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	10
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0		10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	16
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	148	الحصول على الائتمان (الترتيب)	30	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	1,250
عدد الإجراءات	22	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	7	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	5
الوقت (بالأيام)	209	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	0.0	إنفاذ العقود (الترتيب)	97
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	506.5	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	73.8	عدد الإجراءات	620
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)	16	الوقت (بالأيام)	24.3
توظيف العاملين (الترتيب)	22	حماية المستثمرين (الترتيب)	7	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	30
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	6	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	3.8
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	8	المدة الزمنية (بالسنوات)	8
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	14	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	7.0	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	55.2
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	104	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	16
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)		دفع الضرائب (الترتيب)	218		64.7
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)			

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✕ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

رواندا		ساموا		بنان تومي وبرينسيبي	
407	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	67	شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,020	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)
9.7	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	57	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	0.2	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
170	عدد الإجراءات	20	تسجيل الملكية (الترتيب)	0.2	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
9	التكلفة (بالأيام) % من متوسط الدخل القومي للفرد	5	عدد الإجراءات	88	عدد الإجراءات
38	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط الدخل القومي للفرد	9	الوقت (بالأيام)	7	الوقت (بالأيام)
3,275	التكلفة (بالأيام)	9.9	التكلفة (بالأيام) % من متوسط الدخل القومي للفرد	27	التكلفة (بالأيام) % من متوسط الدخل القومي للفرد
9	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط الدخل القومي للفرد	7	الحد الأدنى لرأس المال % من متوسط الدخل القومي للفرد
35	عدد الإجراءات	48	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	31	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
5,070	عدد الإجراءات	18	عدد الإجراءات	848	عدد الإجراءات
40	الوقت (بالأيام)	88	الوقت (بالأيام)	0.0	الوقت (بالأيام)
24	التكلفة (بالأيام) % من متوسط الدخل القومي للفرد	79.8	التكلفة (بالأيام) % من متوسط الدخل القومي للفرد	44	التكلفة (بالأيام) % من متوسط الدخل القومي للفرد
260	توظيف العاملين (الترتيب)	18	توظيف العاملين (الترتيب)	455	توظيف العاملين (الترتيب)
78.7	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	19.7	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
183	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	13	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	5	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
غير مطبق	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	139	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
غير مطبق	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	8	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	2.5	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
0.0	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	9	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	38	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
	دفع الضرائب (الترتيب)	67	دفع الضرائب (الترتيب)	14.3	دفع الضرائب (الترتيب)
	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	37	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
	الوقت (بالساعات سنوياً)	224	الوقت (بالساعات سنوياً)		الوقت (بالساعات سنوياً)
	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	18.9	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)		إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)
	حماية المستثمرين (الترتيب)	180	حماية المستثمرين (الترتيب)		حماية المستثمرين (الترتيب)
	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	50	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	67	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)		مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	60	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين	255	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين
	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين	631.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية % من عدد السكان الراشدين
	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	59	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)		مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	91	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)		مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
	دفع الضرائب (الترتيب)	160	دفع الضرائب (الترتيب)		دفع الضرائب (الترتيب)
	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	42	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
	الوقت (بالساعات سنوياً)	424	الوقت (بالساعات سنوياً)		الوقت (بالساعات سنوياً)
	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	47.2	إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)		إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)

19,345 متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		المملكة العربية السعودية	
24.6	عدد السكان (بالملايين)	13	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
23	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	13	تسجيل الملكية (الترتيب)	✓	عدد الإجراءات
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4	عدد الإجراءات		الوقت (بالأيام)
17	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
681	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	7.7	التكلفة (% من قيمة العقار)		الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0			
18	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	61	الحصول على الائتمان (الترتيب)	✓	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
678	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)		عدد الإجراءات
		6	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)		الوقت (بالأيام)
140	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	94	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
43	عدد الإجراءات	17.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	32.8	
635	الوقت (بالأيام)				
27.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	16	حماية المستثمرين (الترتيب)	73	توظيف العاملين (الترتيب)
		9	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
60	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	8	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	4	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	7.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	13	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
37.5	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)			80	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		7	دفع الضرائب (الترتيب)		
		14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		79	الوقت (بالساعات سنوياً)		
		14.5	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
968 متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		أفريقيا جنوب الصحراء		السنگال	
12.2	عدد السكان (بالملايين)	157	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
57	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	102	تسجيل الملكية (الترتيب)		عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4	عدد الإجراءات		الوقت (بالأيام)
11	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	8	الوقت (بالأيام)		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,098	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	63.7	التكلفة (% من قيمة العقار)		الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	206.9			
14	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		الحصول على الائتمان (الترتيب)	✓	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,940	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)		عدد الإجراءات
		1	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)		الوقت (بالأيام)
151	إنفاذ العقود (الترتيب)	4.4	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	220	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
44	عدد الإجراءات	0.0	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	463.1	
780	الوقت (بالأيام)				
26.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	165	حماية المستثمرين (الترتيب)	172	توظيف العاملين (الترتيب)
		6	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	72	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
80	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	1	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	53	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	2	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	50	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	3.0	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	59	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
31.6	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)			38	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		172	دفع الضرائب (الترتيب)		
		59	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		666	الوقت (بالساعات سنوياً)		
		46.0	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
5,705 متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)		أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى		صربيا	
7.3	عدد السكان (بالملايين)	88	الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
69	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	73	تسجيل الملكية (الترتيب)	✓	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	عدد الإجراءات		الوقت (بالأيام)
12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	13	الوقت (بالأيام)		التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,398	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	7.1	التكلفة (% من قيمة العقار)		الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6.1			
14	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)		الحصول على الائتمان (الترتيب)	✓	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,559	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	8	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)		عدد الإجراءات
		6	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)		الوقت (بالأيام)
97	إنفاذ العقود (الترتيب)	0.0	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	279	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
36	عدد الإجراءات	94.2	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,907.5	
635	الوقت (بالأيام)				
28.9	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	73	حماية المستثمرين (الترتيب)	94	توظيف العاملين (الترتيب)
		7	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	78	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
102	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	6	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	7	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
2.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	3	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	20	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
23	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	35	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
25.4	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)			25	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
		137	دفع الضرائب (الترتيب)		
		66	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		
		279	الوقت (بالساعات سنوياً)		
		34.0	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أفريقيا جنوب الصحراء		سبيل	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	10,292	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	111
عدد السكان (بالملايين)	0.1	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	81
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	59	عدد الإجراءات	9
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	4	الوقت (بالأيام)	38
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	33	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	7.3
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,839	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	5	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	56
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	19
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,839	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	144
إفناء العقود (الترتيب)	70	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	30.3
عدد الإجراءات	38	توظيف العاملين (الترتيب)	130
الوقت (بالأيام)	720	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	44
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	14.3	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	13
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	50
المدة الزمنية (بالسنوات)	5	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	36
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5.7	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	39
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	0.0	دفع الضرائب (الترتيب)	34
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	16
		الوقت (بالساعات سنوياً)	76
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	44.1
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	321	أفريقيا جنوب الصحراء	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
عدد السكان (بالملايين)	5.6	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	148
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	175	تسجيل الملكية (الترتيب)	58
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	عدد الإجراءات	6
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	236	الوقت (بالأيام)	12
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,573	التكلفة (% من قيمة العقار)	118.8
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	31	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	171
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,639	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	25
إفناء العقود (الترتيب)	144	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	283
عدد الإجراءات	40	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	368.5
الوقت (بالأيام)	515	توظيف العاملين (الترتيب)	166
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	149.5	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	147	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.6	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	50
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	42	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	41
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	8.5	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	189
		دفع الضرائب (الترتيب)	160
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	29
		الوقت (بالساعات سنوياً)	357
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	235.6
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	34,762	شرق آسيا والمحيط الهادئ	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
عدد السكان (بالملايين)	4.8	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	1
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	16	تسجيل الملكية (الترتيب)	4
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3	عدد الإجراءات	3
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	5	الوقت (بالأيام)	3
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	456	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.7
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	4	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	3	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	2
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	439	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	11
إفناء العقود (الترتيب)	13	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	25
عدد الإجراءات	21	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	19.9
الوقت (بالأيام)	150	توظيف العاملين (الترتيب)	1
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	25.8	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	2	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	0
المدة الزمنية (بالسنوات)	0.8	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	0
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	1	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	0
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	91.3	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	4
		دفع الضرائب (الترتيب)	5
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	5
		الوقت (بالساعات سنوياً)	84
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	27.8

		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)		جمهورية سلوفاكيا	
14,541	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)				سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
5.4	عدد السكان (بالملايين)	42	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	66	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
113	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	تسجيل الملكية (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	16	عدد الإجراءات	16	الوقت (بالأيام)
20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	2.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	2.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,445	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	23.8	الحصول على الائتمان (الترتيب)	23.8	الحصول على الائتمان (الترتيب)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	56	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	56	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
25	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	13	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	13	عدد الإجراءات
1,445	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	287	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	287	الوقت (بالأيام)
		13.6	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	13.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
61	إنفاذ العقود (الترتيب)	81	حماية المستثمرين (الترتيب)	81	توظيف العاملين (الترتيب)
30	عدد الإجراءات	17	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	17	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
565	الوقت (بالأيام)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	20	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
30.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	30	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
		22	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	22	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
		26	دفع الضرائب (الترتيب)	26	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			الدفعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
24,013	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى			
2.0	عدد السكان (بالملايين)	53	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	53	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
84	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	26	تسجيل الملكية (الترتيب)	26	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	3	عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات
20	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)	6	الوقت (بالأيام)
1,075	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	43.3	الحصول على الائتمان (الترتيب)	43.3	الحصول على الائتمان (الترتيب)
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	59	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	59	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,130	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	14	عدد الإجراءات
		197	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	197	الوقت (بالأيام)
		79.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	79.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
		162	حماية المستثمرين (الترتيب)	162	توظيف العاملين (الترتيب)
		78	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	78	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
		53	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	53	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
		30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	30	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
		54	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	54	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
		37	دفع الضرائب (الترتيب)	37	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			الدفعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
1,180	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	شرق آسيا والمحيط الهادئ			
0.5	عدد السكان (بالملايين)	104	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	104	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
82	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	111	تسجيل الملكية (الترتيب)	111	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات
24	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	57	الوقت (بالأيام)	57	الوقت (بالأيام)
1,023	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	52.7	التكلفة (% من قيمة العقار)	52.7	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	40	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	40	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
1,237	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	12	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	12	عدد الإجراءات
		62	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	62	الوقت (بالأيام)
		504.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	504.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
		65	حماية المستثمرين (الترتيب)	65	توظيف العاملين (الترتيب)
		22	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	22	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
		0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
		20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	20	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
		14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	14	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
		44	دفع الضرائب (الترتيب)	44	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
			الدفعات (عدد المرات سنوياً)		
			الوقت (بالساعات سنوياً)		
			إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

أفريقيا جنوب الصحراء		جنوب أفريقيا	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	5,819	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	34
عدد السكان (بالملايين)	48.7	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	67
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	148	عدد الإجراءات	6
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	الوقت (بالأيام)	22
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	24	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.9
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	8.7	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	52
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	35	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	17
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,807	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	174
إنفاذ العقود (الترتيب)	85	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	24.5
عدد الإجراءات	30	توظيف العاملين (الترتيب)	102
الوقت (بالأيام)	600	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	56
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	33.2	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	76	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30
المدة الزمنية (بالسنوات)	2.0	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	35
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	18	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	24
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	32.2	دفع الضرائب (الترتيب)	23
	9	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	200
	200	الوقت (بالساعات سنوياً)	30.2
	30.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	31,963	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أدت الدخل المرتفع)	62
عدد السكان (بالملايين)	45.6	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	146
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	59	تسجيل الملكية (الترتيب)	10
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	عدد الإجراءات	47
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	9	الوقت (بالأيام)	15.0
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,221	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.8
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8	الحصول على الائتمان (الترتيب)	53
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	10	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	11
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,221	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	233
إنفاذ العقود (الترتيب)	52	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	60.9
عدد الإجراءات	39	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	157
الوقت (بالأيام)	515	حماية المستثمرين (الترتيب)	78
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	17.2	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	40
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	19	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	30
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	49
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	15	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	56
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	73.2	دفع الضرائب (الترتيب)	78
	8	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	213
	213	الوقت (بالساعات سنوياً)	56.9
	56.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,788	جنوب آسيا	105
عدد السكان (بالملايين)	20.0	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	41
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	65	تسجيل الملكية (الترتيب)	4
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	عدد الإجراءات	38
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21	الوقت (بالأيام)	5.9
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	715	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6	الحصول على الائتمان (الترتيب)	168
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	22
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	745	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	214
إنفاذ العقود (الترتيب)	137	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,458.8
عدد الإجراءات	40	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	96
الوقت (بالأيام)	1,318	حماية المستثمرين (الترتيب)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.8	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	45	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	60
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.7	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	20
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	217
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	43.4	دفع الضرائب (الترتيب)	166
	62	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	256
	256	الوقت (بالساعات سنوياً)	63.7
	63.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1,788	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	105
عدد السكان (بالملايين)	20.0	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	41
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	65	عدد الإجراءات	4
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	الوقت (بالأيام)	38
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	5.9
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	715	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	168
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	20	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	22
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	745	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	214
إنفاذ العقود (الترتيب)	137	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,458.8
عدد الإجراءات	40	توظيف العاملين (الترتيب)	96
الوقت (بالأيام)	1,318	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	22.8	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	45	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	60
المدة الزمنية (بالسنوات)	1.7	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	5	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	217
معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	43.4	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	
	166	دفع الضرائب (الترتيب)	166
	62	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	256
	256	الوقت (بالساعات سنوياً)	63.7
	63.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	

أسبانيا

سري لانكا

سامنتا كيتس ونيفيس			
10,961	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.05	عدد السكان (بالملايين)	الضريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	76
53	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	86
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	8
12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	45
850	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	11.9
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		0.0
13	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	
2,138	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	8
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	14
114	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	67
47	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	4.8
578	الوقت (بالأيام)		
20.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	حماية المستثمرين (الترتيب)	19
		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	11
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0
	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	10
	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	7
0.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		13
		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	24
		الوقت (بالساعات سنوياً)	155
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	52.7
سامنتا لوسيا			
5,530	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.2	عدد السكان (بالملايين)	الضريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	36
103	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	36
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	5
14	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	14
1,600	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	21.8
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		0.0
18	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	
2,645	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	12
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	9
165	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	139
47	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	29.5
635	الوقت (بالأيام)		
37.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	حماية المستثمرين (الترتيب)	20
		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	0
47	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0
2.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	0
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	0
42.9	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		56
		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	40
		الوقت (بالساعات سنوياً)	32
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	92
			34.4
سامنتا فنسنت وجزر غرينادين			
5,141	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
0.1	عدد السكان (بالملايين)	الضريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	70
52	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	45
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	7
12	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	11
1,290	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	21.0
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد		0.0
11	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	الحصول على الائتمان (الترتيب)	
1,290	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	3
		مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	11
102	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	74
45	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	6.9
394	الوقت (بالأيام)		
30.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	حماية المستثمرين (الترتيب)	57
		مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	11
183	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	0
	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	20
	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	10
0.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		54
		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	62
		الوقت (بالساعات سنوياً)	32
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	117
			41.0

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✕ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

السودان		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أفريقيا جنوب الصحراء		سويسرا	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	154	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	155	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	115	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	115
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	118	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	171	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	158	بدء النشاط التجاري (الترتيب)	158
عدد الإجراءات	10	عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	13	عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	36	الوقت (بالأيام)	694	الوقت (بالأيام)	61	الوقت (بالأيام)	61
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	36.0	التكلفة (% من قيمة العقار)	112.8	التكلفة (% من قيمة العقار)	33.9	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	33.9
الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.7	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.5
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	139	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	97	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	24	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	24
عدد الإجراءات	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	13	عدد الإجراءات	13
الوقت (بالأيام)	271	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	431	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	93	الوقت (بالأيام)	93
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	206.4	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	95.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	91.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	91.8
توظيف العاملين (الترتيب)	153	حماية المستثمرين (الترتيب)	70	حماية المستثمرين (الترتيب)	55	توظيف العاملين (الترتيب)	55
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	39	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	11	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	13	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	20	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	20
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	36	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	10	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	118	دفع الضرائب (الترتيب)	26	دفع الضرائب (الترتيب)	53	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	53
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)			
متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,990	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	4,990	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,522	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,522
عدد السكان (بالملايين)	0.5	عدد السكان (بالملايين)	0.5	عدد السكان (بالملايين)	1.2	عدد السكان (بالملايين)	1.2
التجارة عبر الحدود (الترتيب)	168	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	101	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	158	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	158
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	9
الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	197	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	21
تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	13.8	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	975	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,184	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,184
عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	25	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	135	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	25	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	33
تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	885	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	885	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,249	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,249
		إنفاد العقود (الترتيب)		إنفاد العقود (الترتيب)		إنفاد العقود (الترتيب)	
		عدد الإجراءات		عدد الإجراءات		عدد الإجراءات	
		الوقت (بالأيام)		الوقت (بالأيام)		الوقت (بالأيام)	
		التكلفة (% من قيمة المطالبة)		التكلفة (% من قيمة المطالبة)		التكلفة (% من قيمة المطالبة)	
		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	
		المدة الزمنية (بالسنوات)		المدة الزمنية (بالسنوات)		المدة الزمنية (بالسنوات)	
		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)		التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	
		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	
		دفع الضرائب (الترتيب)		دفع الضرائب (الترتيب)		دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	
		الوقت (بالساعات سنوياً)		الوقت (بالساعات سنوياً)		الوقت (بالساعات سنوياً)	
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	

السويد		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
50,943	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	18	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
9.2	عدد السكان (بالملايين)	43	تسجيل الملكية (الترتيب)
7	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	3	عدد الإجراءات
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	15	الوقت (بالأيام)
8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	0.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
697	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	28.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)
3	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	19	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
6	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	8	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
785	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	116	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
51	إنفاذ العقود (الترتيب)	103.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
30	عدد الإجراءات	117	حماية المستثمرين (الترتيب)
508	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
31.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
18	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	40	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
2.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	38	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	26	دفع الضرائب (الترتيب)
75.1	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	42	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		2	الوقت (بالساعات سنوياً)
		122	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		54.6	

بنغوينيرا		بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ذات الدخل المرتفع)	
65,334	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	21	شريحة البلدان المرتفعة الدخل
7.6	عدد السكان (بالملايين)	71	تسجيل الملكية (الترتيب)
39	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	20	الوقت (بالأيام)
8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	2.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,537	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	26.4	الحصول على الائتمان (الترتيب)
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	35	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	14	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,540	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	154	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
29	إنفاذ العقود (الترتيب)	49.9	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
31	عدد الإجراءات	16	حماية المستثمرين (الترتيب)
417	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
24.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
38	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	7	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	13	دفع الضرائب (الترتيب)
46.8	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	21	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		24	الوقت (بالساعات سنوياً)
		63	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		29.7	

بنغوينيرا		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
2,094	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	143	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل
21.2	عدد السكان (بالملايين)	133	تسجيل الملكية (الترتيب)
118	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	7	عدد الإجراءات
8	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	17	الوقت (بالأيام)
15	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	27.8	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,190	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,012.5	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	132	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
21	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	26	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,625	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	128	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
176	إنفاذ العقود (الترتيب)	540.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
55	عدد الإجراءات	91	حماية المستثمرين (الترتيب)
872	الوقت (بالأيام)	11	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
29.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	0	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
87	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	50	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
4.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	20	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	80	دفع الضرائب (الترتيب)
29.5	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	105	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		20	الوقت (بالساعات سنوياً)
		336	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		42.9	

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

تايوان، الصين		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
17,273	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	شرق آسيا والمحيط الهادئ	46
22.7	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	29
33	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	6
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	23
13	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	3.9
720	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	97
12	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	28
732	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	142
90	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	96.2
47	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	153
510	الوقت (بالأيام)	حماية المستثمرين (الترتيب)	78
17.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	20
11	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	40
1.9	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	46
4	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	91
80.9	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	18
		الوقت (بالساعات سنوياً)	281
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	40.4
طاجيكستان		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
596	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	152
6.8	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	143
179	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	12
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	25
82	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	24.3
3,150	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	9.9
10	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	177
83	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	32
4,550	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	250
39	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	1,022.9
34	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	143
430	الوقت (بالأيام)	حماية المستثمرين (الترتيب)	33
25.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	73
100	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	40
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	49
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	30
25.4	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	162
		الوقت (بالساعات سنوياً)	224
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	85.9
تنزانيا		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
432	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أفريقيا جنوب الصحراء	131
42.5	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	120
108	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	تسجيل الملكية (الترتيب)	12
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	29
24	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	36.8
1,262	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.0
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	178
31	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	22
1,475	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	328
31	إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	3,281.3
38	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	131
462	الوقت (بالأيام)	حماية المستثمرين (الترتيب)	100
14.3	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	13
113	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	50
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)	54
22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)	18
21.3	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	دفع الضرائب (الترتيب)	
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	119
		الوقت (بالساعات سنوياً)	48
		إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	172
			45.2

تايلند

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	شرق آسيا والمحيط الهادئ	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
2,844	12	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
67.4	55	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
12	7	عدد الإجراءات
4	32	الوقت (بالأيام)
14	6.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
625	0.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
3		
13		
795	13	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
	11	عدد الإجراءات
24	156	الوقت (بالأيام)
35	12.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
479		
12.3	52	توظيف العاملين (الترتيب)
	33	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
48	0	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
2.7	0	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
36	11	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
42.4	54	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
	88	دفع الضرائب (الترتيب)
	23	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
	264	الوقت (بالساعات سنوياً)
	37.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

تيمور-ليشتي

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	شرق آسيا والمحيط الهادئ	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
2,464	164	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
1.1	150	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
85	10	عدد الإجراءات
6	83	الوقت (بالأيام)
25	4.1	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,010	202.9	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
7		
26		
1,015	87	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
	22	عدد الإجراءات
183	208	الوقت (بالأيام)
51	38.6	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,435		
163.2	89	توظيف العاملين (الترتيب)
	33	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
183	13	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
غير مطبق	50	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
غير مطبق	32	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
0.0	17	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
	19	دفع الضرائب (الترتيب)
	6	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
	276	الوقت (بالساعات سنوياً)
	0.2	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

توغو

متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	أفريقيا جنوب الصحراء	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
404	165	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
6.5	170	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
87	7	عدد الإجراءات
6	75	الوقت (بالأيام)
24	205.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
940	514.0	الحد الأدنى لرأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
13.1		
8		
29		
963	152	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
	15	عدد الإجراءات
154	277	الوقت (بالأيام)
41	1,285.3	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
588		
47.5	159	توظيف العاملين (الترتيب)
	83	مؤشر صعوبة التعيين (100-0)
97	40	مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)
3.0	40	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)
15	54	مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)
26.6	36	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)
	155	دفع الضرائب (الترتيب)
	53	الدفعات (عدد المرات سنوياً)
	270	الوقت (بالساعات سنوياً)
	52.7	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

الإمارات العربية المتحدة		سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	
54,607	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	33
4.5	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	33
5	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ تسجيل الملكية (الترتيب)	44
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	8
8	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	15
593	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	6.2
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
9	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	27
579	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	17
134	✓ إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	64
49	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	30.7
537	الوقت (بالأيام)	✓ استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	27
26.2	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	عدد الإجراءات	17
143	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	الوقت (بالأيام)	64
5.1	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	30.7
30	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	✓ توظيف العاملين (الترتيب)	50
10.2	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
4	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
14	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
12	الوقت (بالساعات سنوياً)	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	7
14.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	84
45,394	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دات الدخل المرتفع)	5
61.4	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	5
16	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ تسجيل الملكية (الترتيب)	16
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	6
9	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	13
1,030	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.7
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
8	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	16
1,160	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	11
6	✓ إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	95
23	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	69.1
30	الوقت (بالأيام)	✓ استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	16
399	الوقت (بالأيام)	عدد الإجراءات	11
23.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	الوقت (بالأيام)	95
9	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	69.1
1.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	✓ توظيف العاملين (الترتيب)	35
6	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	11
84.2	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20
16	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
8	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	10
110	الوقت (بالساعات سنوياً)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22
35.9	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)		
47,577	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (دات الدخل المرتفع)	4
304.1	عدد السكان (بالملايين)	شريحة البلدان المرتفعة الدخل	4
18	✓ التجارة عبر الحدود (الترتيب)	✓ تسجيل الملكية (الترتيب)	8
4	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	عدد الإجراءات	6
6	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	6
1,050	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	التكلفة (% من قيمة العقار)	0.7
5	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الحصول على الائتمان (الترتيب)	0.0
5	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	25
1,315	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	19
8	✓ إنفاذ العقود (الترتيب)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	40
32	عدد الإجراءات	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	12.7
300	الوقت (بالأيام)	✓ استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	25
14.4	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	عدد الإجراءات	19
15	✓ تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	الوقت (بالأيام)	40
1.5	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	12.7
7	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	✓ توظيف العاملين (الترتيب)	1
78.7	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	0
61	✓ دفع الضرائب (الترتيب)	مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	0
10	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0
187	الوقت (بالساعات سنوياً)	مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	0
46.3	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)	تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	0

أوروغواي

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	114	الضريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	8,259
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	132	تسجيل الملكية (الترتيب)	✗	عدد السكان (بالملايين)	3.3
عدد الإجراءات	11	عدد الإجراءات		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	131
الوقت (بالأيام)	65	الوقت (بالأيام)		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	10
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	40.0	التكلفة (%) من قيمة العقار)		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	19
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,100
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	140	الحصول على الائتمان (الترتيب)		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	10
عدد الإجراءات	30	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	22
الوقت (بالأيام)	234	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,380
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	87.1	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)		إفناء العقود (الترتيب)	96
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)		عدد الإجراءات	40
توظيف العاملين (الترتيب)	64	حماية المستثمرين (الترتيب)		الوقت (بالأيام)	720
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	19.0
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	46
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.1
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	18	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)		التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	7
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	31	دفع الضرائب (الترتيب)		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	43.0
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)			

أوزبكستان

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	150	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	906
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	92	تسجيل الملكية (الترتيب)		عدد السكان (بالملايين)	27.3
عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	174
الوقت (بالأيام)	15	الوقت (بالأيام)		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	12
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.2	التكلفة (%) من قيمة العقار)		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	78
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.8			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	3,100
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	142	الحصول على الائتمان (الترتيب)		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	11
عدد الإجراءات	26	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	92
الوقت (بالأيام)	260	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	4,600
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	74.8	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)		إفناء العقود (الترتيب)	44
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)		عدد الإجراءات	42
توظيف العاملين (الترتيب)	95	حماية المستثمرين (الترتيب)		الوقت (بالأيام)	195
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	22.2
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	33	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	125
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	32	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)		التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	10
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	22	دفع الضرائب (الترتيب)		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	18.7
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)			

فانواتو

سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	59	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	شرق آسيا والمحيط الهادئ	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	2,332
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	110	تسجيل الملكية (الترتيب)		عدد السكان (بالملايين)	0.2
عدد الإجراءات	8	عدد الإجراءات		التجارة عبر الحدود (الترتيب)	141
الوقت (بالأيام)	39	الوقت (بالأيام)		عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	7
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	42.0	التكلفة (%) من قيمة العقار)		الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	26
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0			تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,497
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	22	الحصول على الائتمان (الترتيب)		عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
عدد الإجراءات	7	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)		الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	30
الوقت (بالأيام)	51	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)		تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,392
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	273.5	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)		إفناء العقود (الترتيب)	73
		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من عدد السكان الراشدين)		عدد الإجراءات	30
توظيف العاملين (الترتيب)	75	حماية المستثمرين (الترتيب)		الوقت (بالأيام)	430
مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	74.7
مؤشر صرامة ساعات العمل (0-100)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	52
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (0-100)	0	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)		المدة الزمنية (بالسنوات)	2.6
مؤشر صرامة قوانين العمل (0-100)	14	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)		التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	56	دفع الضرائب (الترتيب)		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	41.2
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)			
		الوقت (بالساعات سنوياً)			
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)			

✓ إصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال

فنزويلا		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	177	التفريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل	27.9
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	142	تسجيل الملكية (الترتيب)	97
عدد الإجراءات	16	عدد الإجراءات	8
الوقت (بالأيام)	141	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	49
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.0	التكلفة (%) من قيمة العقار)	2.2
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	9
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	94	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	71
عدد الإجراءات	11	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	2,868
الوقت (بالأيام)	395	إفناء العقود (الترتيب)	74
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	233.0	عدد الإجراءات	29
توظيف العاملين (الترتيب)	181	الوقت (بالأيام)	510
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	67	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	43.7
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	151
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	100	المدة الزمنية (بالسنوات)	4.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	69	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	38
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب) غير ممكن		معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	6.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	182
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	71
		الوقت (بالساعات سنوياً)	864
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)	61.1

فيتنام		شرق آسيا والمحيط الهادئ	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	93	شريحة البلدان المنخفضة الدخل	86.3
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	116	تسجيل الملكية (الترتيب)	40
عدد الإجراءات	11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	50	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	22
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	13.3	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	756
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	0.0	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	8
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	69	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	21
عدد الإجراءات	13	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	940
الوقت (بالأيام)	194	إفناء العقود (الترتيب)	32
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	248.1	عدد الإجراءات	34
توظيف العاملين (الترتيب)	103	الوقت (بالأيام)	295
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	11	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	28.5
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	13	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	127
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	40	المدة الزمنية (بالسنوات)	5.0
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	21	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	15
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	87	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	18.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	147
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	32
		الوقت (بالساعات سنوياً)	1,050
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)	40.1

الضفة الغربية وقطاع غزة		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)	139	التفريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل	3.8
بدء النشاط التجاري (الترتيب)	176	تسجيل الملكية (الترتيب)	73
عدد الإجراءات	11	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	6
الوقت (بالأيام)	49	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	25
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	55.0	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	835
الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	220.4	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	6
استخراج تراخيص البناء (الترتيب)	157	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	40
عدد الإجراءات	21	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,225
الوقت (بالأيام)	199	إفناء العقود (الترتيب)	111
التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)	1,110.6	عدد الإجراءات	44
توظيف العاملين (الترتيب)	135	الوقت (بالأيام)	600
مؤشر صعوبة التعيين (100-0)	33	التكلفة (%) من قيمة المطالبة)	21.2
مؤشر صرامة ساعات العمل (100-0)	40	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	183
مؤشر صعوبة تسريح العمالة الزائدة (100-0)	20	المدة الزمنية (بالسنوات)	غير مطبق
مؤشر صرامة قوانين العمل (100-0)	31	التكلفة (%) من قيمة موجودات التفليسة)	غير مطبق
تكلفة تسريح العمالة الزائدة (أسابيع من الراتب)	91	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	0.0
		دفع الضرائب (الترتيب)	28
		المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	27
		الوقت (بالساعات سنوياً)	154
		إجمالي سعر الضريبة (%) من الأرباح)	16.8

اليمن		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
950	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	99	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
23.1	عدد السكان (بالملايين)	53	تسجيل الملكية (الترتيب)
120	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	12	الوقت (بالأيام)
27	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	83.0	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
1,129	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	50	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
25	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	15	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
1,475	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	107	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
35	إنفاذ العقود (الترتيب)	144.1	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
36	عدد الإجراءات	74	حماية المستثمرين (الترتيب)
520	الوقت (بالأيام)	22	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
16.5	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	20	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
89	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	30	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
3.0	المدة الزمنية (بالسنوات)	24	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
8	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	17	دفع الضرائب (الترتيب)
28.6	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	44	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		248	الوقت (بالساعات سنوياً)
		47.8	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
زامبيا		أفريقيا جنوب الصحراء	
950	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	90	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
12.6	عدد السكان (بالملايين)	94	تسجيل الملكية (الترتيب)
157	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	6	عدد الإجراءات
6	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	18	الوقت (بالأيام)
53	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	28.4	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
2,664	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1.3	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	151	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
64	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	17	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
3,335	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	254	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
87	إنفاذ العقود (الترتيب)	912.7	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
35	عدد الإجراءات	116	حماية المستثمرين (الترتيب)
471	الوقت (بالأيام)	33	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
38.7	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	11	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
83	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	20	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
2.7	المدة الزمنية (بالسنوات)	21	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
9	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	178	دفع الضرائب (الترتيب)
30.2	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	37	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		132	الوقت (بالساعات سنوياً)
		16.1	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
زيمبابوي		أفريقيا جنوب الصحراء	
237	متوسط الدخل القومي للفرد (بالدولار الأمريكي)	159	شريحة البلدان المنخفضة الدخل
12.5	عدد السكان (بالملايين)	145	تسجيل الملكية (الترتيب)
167	التجارة عبر الحدود (الترتيب)	10	عدد الإجراءات
7	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	96	الوقت (بالأيام)
53	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	499.5	التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)
3,280	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	0.0	الحصول على الائتمان (الترتيب)
9	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	178	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)
73	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	19	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)
5,101	تكلفة الاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	1,426	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
78	إنفاذ العقود (الترتيب)	24,468.3	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)
38	عدد الإجراءات	142	حماية المستثمرين (الترتيب)
410	الوقت (بالأيام)	0	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)
32.0	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	40	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)
156	تصفية النشاط التجاري (الترتيب)	60	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (10-0)
3.3	المدة الزمنية (بالسنوات)	33	مؤشر قوة حماية المستثمرين (10-0)
22	التكلفة (% من قيمة موجودات التفليسة)	446	دفع الضرائب (الترتيب)
0.0	معدل استرداد الدين (سنوات عن كل دولار)	130	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)
		51	الوقت (بالساعات سنوياً)
		270	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
		39.4	

شكر وتقدير

تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركاء
الجليين متاحة على موقع تقرير ممارسة
أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت:
<http://www.doingbusiness.org>

مجموعة البنك الدولي. وما أبداه المديرين التنفيذيون لمجموعة البنك من توجيه وإرشاد. كما قدم كل من أوليفر هارت، وأندري شليفر المشورة الأكاديمية لهذا المشروع. وتقد مشروع دفع الضرائب بالتعاون مع مؤسسة (PricewaterhouseCoopers). بقيادة روبرت مورس. ومول الصندوق الاستثماري النرويجي إعداد المؤشرات الخاصة بتوصيل الكهرباء. وقامت أليسون سترونغ بتحرير نص التقرير. كما قام جيري كوين بتصميم التقرير والرسوم البيانية. وقدمت ألكسندرا كوين خدمات النشر المكتبي. وما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا المساهمات السخية التي شارك بها أكثر من 8000 محام ومحاسب وقاض ورجل أعمال ومسؤول حكومي في 183 بلداً. والمساهمون العالميون والإقليميون هم الشركات التي أتمت الاستقصاءات المتعددة في مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. والافتباسات الواردة هنا هي لشركاء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ما لم يُذكر خلاف ذلك. وترد أدناه أسماء من أعربوا عن رغبتهم في توجيه الشكر لهم كل على حدة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الاتصال على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على الإنترنت: <http://www.doingbusiness.org>

أعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 فريق تقوده سيلفيا سولف، وبينلوب بروك (حتى آخر مايو/أيار 2009)، ونيل غريغوري (بدءاً من يونيو/حزيران 2009) تحت الإشراف العام لمايكل كلين (حتى آخر مايو/أيار 2009)، وبينلوب بروك (بدءاً من يونيو/حزيران 2009). وتألف فريق إعداد التقرير من كل من: سفيتلانا باغوودينوفا، وكريم بلعياشي، وميما بياي، وفردريك بوستيلو، وسيزار تشابارو يدرو، ومايا شوييري، وسنتياغو كروسني داونز، وسارا كاتاري، وماري ديليون، وألان دنيس، وجاكلين دين أوتر، وأليخندرو إسبينوزا-وانغ، وكيارتان فييلدستيد، وكارولين جيغينات، وجميلة جاجيبولولو، وسابين هيرتفيلدت، ونان جيانغ، وبالارب جمباست، وداليا خليفة، وجان ميشال لويه، وأوليفر لورينز، وفاليري ماريشال، وأندريس مارتينز، والكساندرا مينكو، وجوانا نصر، وس. جيمانز، ودانة عمران، وكارولين أوتونغلو، وكميل راموس، وبارا سالم، وبيلا ساجادو أوتونل، وعمر شافورف، وجياشري سرينيفاسان، وسوزان سيمانسكي، وتيا ترمبيك، ومارينا تورلاكوفا، وكارولين فان كوبينول، وليور زيف. وقدم المساعدة في الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير كل من: سيباستيان فيتزجيرالد وبرايان ويلش.

ويقوم كل من رامين علييف، وبريتي إندلو، وفيلبي إيتالد، وغرام ليتلر بإدارة خدمات الإنترنت لقاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وتتولى نادين غنام إدارة إستراتيجية الإعلام والتسويق الخاصة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتدير جميلة رمضان إستراتيجية المناسبات والجولة الترويجية للتقرير. وتتم كافة أنشطة إدارة المعارف والتوعية تحت إشراف وتوجيه سوزان سميت. ونعرب عن الامتنان لما تلقيناه من تعقيبات ومراجعات قيّمة من زملائنا في إدارات ووحدات

Mohamed El-Amine Haddad
AVOCAT

Sakina Haddad
CRÉDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Farid Hatou
SAR DAR PNEUS

Goussanem Khaled
LAW FIRM GOUSSANEM & ALOUI

Ahmed Khedim
INSPECTION DE L'ENREGISTREMENT ET DU TIMBRE

Arezki Khelout
MINISTÈRE DES FINANCES, DIRECTION GENERALE DU DOMAINE NATIONAL

Nadira Laissaoui
GHELLAL & MEKERBA

Nawel Lammani
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

Karine Lasne
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

Michel Lecerf
ALLEANCE ADVISORY MAROC

Abdelmadjid Mahreche
DIRECTION GENERALE DES DOUANES D'ALGERIE

Tahar Melakhessou
CABINET NOTARIAL MELAKHESSOU

Adnane Merad
ETUDE DE ME KADDOUR MERAD

Mohamed Mokrane
MINISTÈRE DES FINANCES, DIRECTION GENERALE DU DOMAINE NATIONAL

Fares Ouzegdouh
BÉJAIA MEDITERRANEAN TERMINAL

Ahmed Rahou
MINISTÈRE DES FINANCES, DIRECTION GENERALE DU DOMAINE NATIONAL

Dib Said
BANQUE D'ALGÉRIE

Aloui Salima
LAW FIRM GOUSSANEM & ALOUI

SDV LOGISTICS LTD.

Marc Veuillot
ALLEANCE ADVISORY MAROC

أنغولا

José Rodrigues Alentejo
CÂMARA DE COMÉRCIO E INDÚSTRIA DE ANGOLA

Amorbelo Esanju Amos Martins
EDEL-EP

Fernando Barros
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Alain Brachet
SDV AMI INTERNATIONAL LOGISTICS

Pedro Calixto
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Maurice Campbell
CROWN AGENTS

Miranda Ramajj
BANK OF ALBANIA

Ermira Rapush
TBI LAW FIRM

Anisa Rrumbullaku
KALO & ASSOCIATES

Ardjana Shehi
KALO & ASSOCIATES

Ketrin Topciu
TBI LAW FIRM

Gerhard Velaj
BOGA & ASSOCIATES

Silva Velaj
BOGA & ASSOCIATES

Agim Vërshevc
ALIMENTI NATURALI & PB

BALFIN SH.P.K, BALKAN FINANCE INVESTMENT GROUP

Selena Ymeri
TONUCCI & PARTNERS

Enida Zeneli
TBI LAW FIRM

الجزائر

Branka Achari-Djokic
BANQUE D'ALGÉRIE

Mohamed Afir
LEFÈVRE PELLETIER & ASSOCIÉS

L. Aimene
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

Mohamed Atbi
ETUDE NOTARIALE MOHAMED ATBI

Khodja Bachir
SNC KHODJA & Co.

Hassan Djamel Belloula
CABINET BELLOULA

Tayeb Belloula
CABINET BELLOULA

Mohammed Tahar Benabid
CABINET MOHAMMED TAHAR BENABID

Samir Benslimane
CABINET BENSLIMANE

Adnane Bouchaib
BOUCHAIB LAW FIRM

Fatima-Zohra Bouchemla
LEFÈVRE PELLETIER & ASSOCIÉS

Mohamed Bourouina
CABINET BOUROUINA

Hamid Djamouh
CABINET DJAMOUH

Souhila Djamouh Chaib
CABINET DJAMOUH

Asmaa El Ouazzani
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

Malik Elkettas
ELKETTAS INTERNATIONAL

Brahim Embouazza
MCDCONSULTING

Mohamed Lehib Goubi
BANQUE D'ALGÉRIE

Salim Gourine
CABINET DJAMOUH

Nicolas Granier
ALLEANCE ADVISORY MAROC

Ledia Beçi
HOXHA, MEMI & HOXHA

Ilir Bejlari
SON GROUP, ENGINEERING AND CONSTRUCTION

Alban Bello
IKRP ROKAS & PARTNERS

Jona Bica
KALO & ASSOCIATES

Rene Bijvoet
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Artan Bozo
TBI LAW FIRM

Dorian Collaku
BANK OF ALBANIA

Dael Dervishi
OPTIMA LEGAL AND FINANCIAL

DISTRIBUTION SYSTEM OPERATOR ALBANIAN POWER CORPORATION

Eniana Dupi
AECO CONSULTING

DYRRAHSPED SH P.K

Eduart Gjokutaj
AL-Tax STUDIO

Valbona Gjonçari
BOGA & ASSOCIATES

MANETCI, TRADING, CONSTRUCTION, INVESTMENT

Emel Haxhillari
KALO & ASSOCIATES

Shpati Hoxha
HOXHA, MEMI & HOXHA

Oltjan Hoxholli
KALO & ASSOCIATES

Erald Ibro
ZIG CONSULTING FIRM

Olsi Ibro
ZIG CONSULTING FIRM

Ilir Johollari
HOXHA, MEMI & HOXHA

Taulant Jorgji
IKRP ROKAS & PARTNERS

Përparim Kalo
KALO & ASSOCIATES

Artur Kocijaj
SHEGA GROUP S.A.

Majlinda Kraja
EME PARTNERS

Renata Leka
BOGA & ASSOCIATES

Georgios K. Lemonis
IKRP ROKAS & PARTNERS

Elton Lula
KALO & ASSOCIATES

Nelea Moraru
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Loreno Nele
TBI LAW FIRM

Kostanca Papa
TBI LAW FIRM

Loreta Peci
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Kristaq Profkola
BOGA & ASSOCIATES

Laura Qorlaze
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Artilla Rama
BOGA & ASSOCIATES

الجهاات العالمية المساهمة

ALLEN & OVERY LLP

BAKER & MCKENZIE

CLEARY GOTTLIEB STEEN & HAMILTON LLP

HAWKAMAH - THE INSTITUTE FOR CORPORATE GOVERNANCE

IUS LABORIS, ALLIANCE OF LABOR, EMPLOYMENT, BENEFITS AND PENSIONS LAW FIRMS

KPMG

LAW SOCIETY OF ENGLAND AND WALES

LEX MUNDI, ASSOCIATION OF INDEPENDENT LAW FIRMS

MAYER BROWN LLP

NORONHA ADVOGADOS

PANALPINA

PRICEWATERHOUSECOOPERS

PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL

SDV INTERNATIONAL LOGISTICS

TOBOC INC.

الجهاات الإقليمية المساهمة

APL LTD

A.P. MOLLER - MAERSK GROUP

BNT

CONSORTIUM OF EUROPEAN BUILDING CONTROL

FEDERACIÓN INTERAMERICANA DE LA INDUSTRIA DE LA CONSTRUCCIÓN

GARCÍA & BODÁN

GLOBALINK TRANSPORTATION & LOGISTICS WORLDWIDE LLP

GRATA LAW FIRM

IKRP ROKAS & PARTNERS

MANICA AFRICA PTY. LTD.

TALAL ABU-GHAZALEH LEGAL (TAG-LEGAL)

THE ADORA GROUP LTD (FREIGHTNET)

THE INTERNATIONAL UNION OF NOTARIES (U.I.N.L)

TRANSUNION INTERNATIONAL

UNIVERSITY OF SOUTH PACIFIC

أفغانستان

Zahoor Malla
GLOBALINK LOGISTICS GROUP

Naseem Akbar
AISA

Sayed Javed Andish
KABUL GROUP CONSULTING

Joshua Atkinson
MBC CONSTRUCTION

A. Farid Barakzai
TNT INTERNATIONAL EXPRESS

Abdul Karim Hamid
AFGHAN TRANSIT COMPANY

Muslimul Haq
AFGHANISTAN BANKS ASSOCIATION

Abdul Wassay Haqiqi
HAQIQI LEGAL SERVICES

Saduddin Haziq
AFGHANISTAN INTERNATIONAL BANK

Rashid Ibrahim
A.F. FERGUSON & Co., A MEMBER FIRM OF PRICEWATERHOUSECOOPERS

M. Azam Kargar
AFGHAN TRANSIT COMPANY

Rozbey Kargar
AFGHAN TRANSIT COMPANY

M. Wissal Khan
MANDVIWALLA & ZAFAR

Waseem Ahmed Khan
AARAS SHIPPING & LOGISTICS

Gaurav Lekh Raj Kukreja
AFGHAN CONTAINER TRANSPORT COMPANY

ألبانيا

AMERICAN BANK OF ALBANIA

Erjola Aliaj
IKRP ROKAS & PARTNERS

Artur Asllani
TONUCCI & PARTNERS

Sabine Baboci
EME PARTNERS

José Puccinelli
ESTUDIO BECCAR VARELA

Julio Pueytrredón
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Michael Rattagan
RATTAGAN, MACCHIAVELLO
AROCENA & PEÑA ROBIROSA
ABOGADOS

Sebastián Rodrigo
ALFARO ABOGADOS

Ignacio Rodriguez
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Galo Rodríguez Vázquez
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Florencia Romero
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Nicolás Rossi Bunge
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Mariana Sanchez
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Liliana Cecilia Segade
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Adolfo Tombolini
DANIEL INTILE & ASSOC.
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Pablo Trevisán
ESTUDIO TREVISÁN

Hernan Verly
ALFARO ABOGADOS

Abraham Viera
PLANOSNET.COM CONSULTORIA
MUNICIPAL

Federico Villarino
ÁLVAREZ PRADO & ASOCIADOS

Eduardo J. Viñales
FUNES DE RIOJA & ASOCIADOS,
MEMBER OF IUS LABORIS

Daniel Roque Vitolo
VITOLO ABOGADOS

Agustin Waisman
FORTUNATI

Joaquín Emilio Zappa
J.P. O'FARRELL ABOGADOS

Octavio Miguel Zenarruza
ÁLVAREZ PRADO & ASOCIADOS

Carlos Zima
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Sofía Zuloaga
RATTAGAN, MACCHIAVELLO
AROCENA & PEÑA ROBIROSA
ABOGADOS

أرمينيا

Fabián Hilal
CAMPOS, ETCHEVERRY &
ASOCIADOS

Daniel Intile
DANIEL INTILE & ASSOC.
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Martin Jebesen
JEBSEN & CO.

Walter Keiniger
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Santiago Laclau
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Francisco Lagger
SEVERGNINI ROBIOLA
GRINBERG & LARRECHEA

María Lattanzi
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

María Manuela Lava
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Dolores Madueño
JEBSEN & CO.

Rodrigo Marchan
GYPM

Pablo Mastromarino
ESTUDIO BECCAR VARELA

Sean McCormick
SEVERGNINI ROBIOLA
GRINBERG & LARRECHEA

Julian Melis
CANDIOTI GATTO BICAIN &
OCANTOS

José Oscar Mira
CENTRAL BANK OF
ARGENTINA

Jorge Miranda
CLIPPERS S.A.

Santiago Montezanti
FORTUNATI

Natalia Muller
DE DIOS & GOYENA
ABOGADOS CONSULTORES

Miguel P. Murray
MURRAY, DÍAZ CORDERO &
SIRITO DE ZAVALÍA

Isabel Muscolo
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Damián Maurício Najenson
ESTUDIO SPOTA

Alfredo Miguel O'Farrell
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Silvina Pandre
SEVERGNINI ROBIOLA
GRINBERG & LARRECHEA

Mariano Payaslian
GYPM

María Ximena Pérez Dirrocco
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Alejandro Poletto
FORTUNATI

Luis Ponsati
J.P. O'FARRELL ABOGADOS

Carla Branca
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Fernando Campelo
ÁLVAREZ PRADO & ASOCIADOS

Javier Canosa
CANOSA ABOGADOS

Agustina Caratti
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Mariano E. Carricart
FORNIELES LAW FIRM

Luis Casares
G. BREUER

Gustavo Casir
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Pablo L. Cavallaro
ESTUDIO CAVALLARO
ABOGADOS

Roberto H. Crouzel
ESTUDIO BECCAR VARELA

Hernán Gonzalo Cuenca
Martínez
PRICEWATERHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Carlos Marcelo D'Alessio
UNION INTERNACIONAL DEL
NOTARIADO

Oscar Alberto del Río
CENTRAL BANK OF
ARGENTINA

Sabrina Diaz Ibarra
FORTUNATI

Julio C. Durand
CASSAGNE ABOGADOS

Andrés Edelstein
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Mercedes Escriñá
QUATTRINI, LAPRIDA &
ASOCIADOS

Juan M. Espeso
JEBSEN & CO.

Diego Etchepare
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Federico Fernández Zavalía
ESTUDIO TREVISÁN

Diego M. Fissore
G. BREUER

Alejandro D. Fiuza
MARVAL, O'FARRELL &
MAIRAL, MEMBER OF LEX
MUNDI

Ignacio Funes de Rioja
FUNES DE RIOJA & ASOCIADOS,
MEMBER OF IUS LABORIS

Claudia Gizzi
GYPM

Pablo González del Solar
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Diego Brian Gosis
REMAGGI, PICO, JESSEN &
ASOC

Matías Grinberg
SEVERGNINI ROBIOLA
GRINBERG & LARRECHEA

Claudio Guarnieri
REGISTRO DE LA PROPIEDAD
INMUEBLE DE LA CAPITAL
FEDERAL

Sandra S. Guillan
DE DIOS & GOYENA
ABOGADOS CONSULTORES

أنتيغوا وبربودا

Neil Coates
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Brian D'Ornellas
OBM INTERNATIONAL,
ANTIGUA LTD.

Vernon Edwards Jr.
FREIGHT FORWARDING &
DECONSOLIDATING

Ann Henry
HENRY & BURNETTE

Hugh C. Marshall
MARSHALL & CO.

Septimus A. Rhudd
RHUDD & ASSOCIATES

Patsy Richards
MARSHALL & CO.

Stacy A. Richards-Anjo
RICHARDS & CO.

Cathrona Samuel
ANTIGUA PUBLIC UTILITIES
AUTHORITY

Lester Samuel
INVESTMENT AUTHORITY

Patricia Simon-Forde
CHAMBERS PATRICIA SIMON-
FORDE

Tish Smith
S & R ELECTRICAL SALES &
SERVICES

Arthur Thomas
THOMAS, JOHN & CO.

Charles Walwyn
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Hesketh Williams
MINISTRY OF LABOR

الأرجنتين

Caetano Capitão
CENTRO DE APOIO
EMPRESARIAL- CAE

Beatriz Soares Catumbela
MINISTÉRIO DA JUSTIÇA
REGISTRO PREDIAL DE LUANDA
(1ª SECÇÃO)

Anacleto Cipriano
FARIA DE BASTOS, SEBASTIÃO
E LOPES - ADVOGADOS
ASSOCIADOS

Fátima Freitas
FÁTIMA FREITAS ADVOGADOS

Brian Freitas
EDI ARCHITECTURE INC.

Raul Gomes
ATS LOGISTICS Co.

Helder da Conceição José
INSTITUTO DE PLANEAMENTO
E GESTÃO URBANA DO
GOVERNO PROVINCIAL DE
LUANDA

Victor Leonel
ORDEM DOS ARQUITECTOS

Paulette Lopes
FARIA DE BASTOS, SEBASTIÃO
E LOPES - ADVOGADOS
ASSOCIADOS

Teresinha Lopes
FARIA DE BASTOS, SEBASTIÃO
E LOPES - ADVOGADOS
ASSOCIADOS

Manuel Malufuene
ORDEM DOS ARQUITECTOS

Josephine Matambo
KPMG

Rosa Gameiro McMahon
KPMG

Julio Gabriel Nunes Monteiro
EDEL-EP

Janota Nzogi
EDEL-EP

Walter Paixão
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Alexandre Pegado
ALEXANDRE PEGADO -
ESCRITÓRIO DE ADVOGADOS

Douglas Pillinger
PANALPINA WORLD
TRANSPORT

Luis Filipe Pizarro
AG & LP

Laurinda Prazeres
FARIA DE BASTOS, SEBASTIÃO
E LOPES - ADVOGADOS
ASSOCIADOS

Pedro Manuel Sebastiao
EDEL-EP

N'Gunu Tiny
RCJE ADVOGADOS ASSOCIADOS

Isabel Tormenta
GUICHET UNICO DA EMPRESA

Maikel Steve
CENTER FOR
ENTREPRENEURSHIP IN
CAZENGA

Van Dunen
AUGOSTINO NETO LAW
SCHOOL

António Vicente Marques
AVM ADVOGADOS

Georg Brandstetter BRANDSTETTER PRITZ & PARTNER	Mark Kingston TRADESAFE AUSTRALIA PTY. LTD.	أستراليا	Yervand Khoundkaryan CIVIL COURT OF APPEAL	Vardan Bezhanyan LAW FACULTY, YEREVAN STATE UNIVERSITY
Silvia Breyer PRICewaterHOUSECOOPERS	John Martin THOMSON PLAYFORD	Paul Agnew McKAY SOLICITORS	Nelly Kirakosyan CENTRAL BANK OF ARMENIA	Vahe Chibukhchyan MINISTRY OF ECONOMY
KRAUS & CO WARENHANDELSGESELLSCHAFT MBH	Louise Massey PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Elizabeth Allen PRICewaterHOUSECOOPERS	Vache Kirakosyan MINISTRY OF ECONOMY	Paul Cooper PRICewaterHOUSECOOPERS
Carina Buerger PRICewaterHOUSECOOPERS	Mitchell Mathas DEACONS	Matthew Allison VEDA ADVANTAGE	Martin Stepanyan HAYAUDIT LLC	Andrew Coxshall KPMG
Esther De Raymaecker GRAF & PITKOWITZ RECHTSANWÄLTE GMBH	Nathan Mattock MARQUE LAWYERS	Uma Awasthi AMERINDE CONSOLIDATED, INC.	Gurgen Migranovich Minasyan UNION OF BUILDERS OF AMRENIA	Samvel Danielyan YEREVAN MUNICIPALITY
Martin Eckel E N W C NATLACEN WALDERDORFF CANCOLA RECHTSANWÄLTE GMBH	Mark McGrath McKAY SOLICITORS	Lynda Brumm PRICewaterHOUSECOOPERS	Armen Mkoyan "ELITE GROUP" CSJC	Kristina Dudukchyan KPMG
Agnes Eigner BRANDSTETTER PRITZ & PARTNER	Scott McSwan McKAY SOLICITORS	David Buda RBHM COMMERCIAL LAWYERS	Tatevik Mkrtchyan TRANS-ALLIANCE	ELECTRICAL NETWORKS OF ARMENIA
Tibor Fabian BINDER GRÖSSWANG RECHTSANWÄLTE	Louise Murphy MARQUE LAWYERS	Alicia Castillo ALICIA CASTILLO WEALTHING GROUP	Tatul Movsisyan TM AUDIT	Courtney Fowler PRICewaterHOUSECOOPERS
Julian Feichtinger CHSH CERHA HEMPEL SPIEGELFELD HLAWATI	Enjel Phoon MARQUE LAWYERS	Gaibrielle Cleary GOULD RALPH PTY LTD, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Ashot Misyayan THE STATE COMMITTEE OF THE REAL PROPERTY CADASTRE	Samvel Gevorgyan BSC LLC
Ferdinand Graf GRAF & PITKOWITZ RECHTSANWÄLTE GMBH	Mark Pistilli CHANG, PISTILLI & SIMMONS	Andrew Coates McKAY SOLICITORS	Rajiv Nagri GLOBALINK LOGISTICS GROUP	Shoghik Gharibyan KPMG
Patric Grosse WOLF THEISS	Michael Quinlan ALLENS ARTHUR ROBINSON	Marcus Connor CHANG, PISTILLI & SIMMONS	Nerses Nersisyan PRICewaterHOUSECOOPERS	Hayk Ghazazyan KPMG
Friederike Hager E N W C NATLACEN WALDERDORFF CANCOLA RECHTSANWÄLTE GMBH	John Reid OFFICE OF STATE REVENUE, NSW TREASURY	Tim Cox PRICewaterHOUSECOOPERS	Marianna Nikoghosyan GLOBAL SPC	Hakob Grigoryan HAYAUDIT LLC
Birgit Harasser DLA PIPER WEISS-TESSBACH RECHTSANWÄLTE GMBH	Bob Ronai IMPORT-EXPORT SERVICES PTY. LTD.	David Cross DEACONS	Artur Nikoyan TRANS-ALLIANCE	Narek Grigoryan THE STATE COMMITTEE OF THE REAL PROPERTY CADASTRE
Peter Hoffmann CHSH CERHA HEMPEL SPIEGELFELD HLAWATI	Luke Sayers PRICewaterHOUSECOOPERS	Michael Daniel PRICewaterHOUSECOOPERS	Karen Petrosyan INVESTMENT LAW GROUP LLC	Sargis Grigoryan GPARTNERS
Rudolf Kaindl KOEHLER, KAINDL, DUERR & PARTNER, CIVIL LAW NOTARIES	Dean Schiller	Jenny Davis ENERGYAUSTRALIA	Vahe Petrosyan LOGICON DEVELOPMENT LLC	Tigran Grigoryan AMERIA CJSC
Susanne Kappel KUNZ SCHIMA WALLENTIN RECHTSANWÄLTE KEG, MEMBER OF IUS LABORIS	Claus Schmidt PANALPINA WORLD TRANSPORT PTY LTD	Kathryn Dent GADENS LAWYERS	Aram Poghosyan GRANT THORNTON AMYOT	Hrayr Gyonjyan CENTRE FOR SOCIO ECONOMIC RESEARCH AND ANALYSIS
Alexander Klausner BRAUNEIS KLAUSER PRÄNDL RECHTSANWÄLTE GMBH	SDV LOGISTICS LTD.	Anna Dileo PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Gagik Sahakyan AMERIA CJSC	Davit Iskandarian HSBC BANK
Ulrike Langwallner SCHÖNHERR RECHTSANWÄLTE GMBH / ATTORNEYS-AT-LAW	Nicholas Sedgwick MARQUE LAWYERS	Megan Dyball PRICewaterHOUSECOOPERS	David Sargsyan AMERIA CJSC	Sargis H. Martirosyan TRANS-ALLIANCE
Peter Madl SCHÖNHERR RECHTSANWÄLTE GMBH / ATTORNEYS-AT-LAW	Amber Sharp MARQUE LAWYERS	Joan Fitzhenry BAKER & MCKENZIE	Artak Shaboyan STATE REVENUE COMMITTEE OF THE GOVERNMENT	Armine Hakobyan GLOBAL SPC
Irene Mandl AUSTRIAN INSTITUTE FOR SME RESEARCH	Damian Sturzaker MARQUE LAWYERS	Mark Geniale OFFICE OF STATE REVENUE, NSW TREASURY	Thomas Samuelian ARLEX INTERNATIONAL CJSC	Edward Hambaryan HAYAUDIT LLC
Wolfgang Messeritsch NATIONAL BANK OF AUSTRIA	Mark Swan PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Mark Grdovich BLAKE DAWSON	Gayane Shimshiryan CENTRAL BANK OF ARMENIA	Davit Harutyunyan PRICewaterHOUSECOOPERS
Nella Nella Hengstler AUSTRIAN EMBASSY	Theo Tavoularis McKAY SOLICITORS	Douglas Hall LEN HEWITT & COMPANYY	Tigran Sukiasyan OSCE	Karina Harutyunyan 3R STRATEGY LLC
Alfred Nepf MINISTRY OF FINANCE	Roland Taylor McKAY SOLICITORS	Eric Herding PANALPINA WORLD TRANSPORT PTY LTD	Hakob Tadevosyan GRANT THORNTON AMYOT	Lernik Harutyunyan PARADIGMA ARMENIA' CJSC
Thomas Oberholzner AUSTRIAN INSTITUTE FOR SME RESEARCH	Simon Truskett CLAYTON UTZ, MEMBER OF LEX MUNDI	David Hing PRICewaterHOUSECOOPERS	Tigran Yedigaryan HAYAUDIT LLC	Arayilc Hautunyan THE STATE COMMITTEE OF THE REAL PROPERTY CADASTRE
Ayten Pacariz KSV 1870	David Twigg ENERGYAUSTRALIA	Michael Hope BAKER & MCKENZIE	Artur Tunyan JUDICIAL REFORM PROJECT	Elena Kaeva PRICewaterHOUSECOOPERS
Barbara Pogacar LAW PARTNERS	Kathleen Ward PRICewaterHOUSECOOPERS	Eva Hucker BAKER & MCKENZIE	Aliya Utegaliyeva PRICewaterHOUSECOOPERS	Artashes F. Kakoyan INVESTMENT LAW GROUP LLC
	Andrew Wheeler PRICewaterHOUSECOOPERS	Ian Humphreys BLAKE DAWSON	Araik Vardanyan CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY	Vahe G. Kakoyan INVESTMENT LAW GROUP LLC
	Leon Zwier ARNOLD BLOCH LEIBLER	Eric Ip ONWARD BUSINESS CONSULTANTS PTY LTD		Arshak Kamalyan THE STATE COMMITTEE OF THE REAL PROPERTY CADASTRE
	المسما	Doug Jones CLAYTON UTZ, MEMBER OF LEX MUNDI		Ishkhan Karapetyan SMALL & MEDIUM ENTREPRENEURSHIP DEVELOPMENT NATIONAL CENTER
	Franz Althuber DLA PIPER WEISS-TESSBACH RECHTSANWÄLTE GMBH	Morgan Kelly FERRIER HODGSON LIMITED		Argam Khachatryan HAYAUDIT LLC
	AUSTRIAN REGULATORY AUTHORITY	Sanjay Kinger FORTUNE LAW GROUP		
	Clemens Baerenthaler DLA PIPER WEISS-TESSBACH RECHTSANWÄLTE GMBH			

Ali Akbar
RUMA LEATHER INDUSTRIES LTD.
Tanjib-ul Alam
DR. KAMAL HOSSAIN & ASSOCIATES
Ashfaq Amin
INTEGRATED TRANSPORTATION SERVICES LTD., AGENT OF PANALPINA
Akram Ansari
SAS CORPORATION
Noorul Azhar
AZHAR & ASSOCIATES
Probir Barua
KNITWEAR YARN DYEING, LTD.
Md. Halim Bepari
HALIM LAW ASSOCIATE
Utpal Bhattacharjee
INFRASTRUCTURE INVESTMENT FACILITATION CENTER
Badrud Doulah
DOULAH & DOULAH ADVOCATES
Nasirud Doulah
DOULAH & DOULAH ADVOCATES
Moin Ghani
DR. KAMAL HOSSAIN & ASSOCIATES
Ummay Habiba Sharmin
LEE, KHAN & PARTNERS
K M A Halim
UPRIGHT TEXTILE SUPPORTS
Md. Nazmul Hasan
PROTEX INTERNATIONAL
Kazi Rashed Hassan Ferdous
PROACTIVE
Ajmal Hossain
HOQUE TANNERY
Kamal Hossain
Md. Sanwar Hossains
SANWAR HOSSAINS LAW FIRM
Rafique-ul Huq
HUQ AND CO.
Abdul Hye
BANK OF BANGLADESH
Amir-Ul Islam
AMIR & AMIR LAW ASSOCIATES, MEMBER OF LEX MUNDI
Md Aminul Islam
CITY APPAREL-TEX CO.
Shariful Islam
Rabeya Jamali
HUQ AND CO.
Bahzad Joarder
HUQ AND CO.
Margub Kabir
HUQ AND CO.
Sohel Kasem
A. QASEM & CO
Ali Asif Khan
AMIR & AMIR LAW ASSOCIATES, MEMBER OF LEX MUNDI
Md. Mydul H. Khan
LEE, KHAN & PARTNERS
Swapan Mistry
SUKUMAR & ASSOCIATES

Haider Alnoaimi
MOHAMED SALAHUDDIN CONSULTING ENGINEERING BUREAU
Shaji Alukkal
PANALPINA WORLD TRANSPORT
Maaria Ashraf
HATIM S. ZU'BI & PARTNERS
Mohammed Mirza A. Hussain
Bin Jaffer
MINISTRY OF MUNICIPALITIES & AGRICULTURE AFFAIRS. MUNICIPAL ONE STOP SHOP
Michael Durgavich
AL SARRAF & AL RUWAYEH
Nicolas Galoppin
AL SARRAF & AL RUWAYEH
Akram Hage
ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)
Abdulwahid A. Janahi
THE BENEFIT COMPANY
Jawad Habib Jawad
BDO JAWAD HABIB
Lim Ming Huey
PRICewaterHOUSECOOPERS
Sara Jawahery
ELHAM ALI HASSAN & ASSOCIATES
Ebrahim Karolia
PRICewaterHOUSECOOPERS
Elie Kassir
AGILITY LOGISTICS
Mubeen Khadir
ERNST & YOUNG
Abdul-Haq Mohammed
TROWERS & HAMLINS
Gautam R. Mundkur
MOHAMED SALAHUDDIN CONSULTING ENGINEERING BUREAU
Najma A. Redha Hasan
MINISTRY OF MUNICIPALITIES & AGRICULTURE AFFAIRS. MUNICIPAL ONE STOP SHOP
Mohamed Salahuddin
MOHAMED SALAHUDDIN CONSULTING ENGINEERING BUREAU
Thamer Salahuddin
MOHAMED SALAHUDDIN CONSULTING ENGINEERING BUREAU
Ali Sheikh
AL SARRAF & AL RUWAYEH
Esmond Hugh Stokes
HATIM S. ZU'BI & PARTNERS
Robin Watson
THE BENEFIT COMPANY
Adrian Woodcock
NORTON ROSE
Ivan Zoricic
ERNST & YOUNG
Hatim S. Zu'bi
HATIM S. ZU'BI & PARTNERS
Md. Abdul Maleque Mian
Abdullah
CREDIT INFORMATION BUREAU, BANGLADESH BANK
Zainul Abedin
A. QASEM & CO

بنغلاديش

Murad Yahyayev
UNIBANK
Mahmud Yusufli
BAKER & MCKENZIE
Ismail Zargarli
OMNI LAW FIRM
Nazim Ziyadov
OMNI LAW FIRM
Michela Elaine Barnett
GRAHAM, THOMPSON & CO.
Kevin Basden
BAHAMAS ELECTRICITY CORPORATION
Rodney W. Braynen
DESIGN HAUS
Tara Cooper
HIGGS & JOHNSON
Surinder Deal
HIGGS & JOHNSON
John Delaney
HIGGS & JOHNSON
Chaunece M. Ferguson
MACKAY & MOXEY CHAMBERS
Amos J. Ferguson jr.
FERGUSON ASSOCIATES & PLANNERS
Anthony Forbes
BAHAMAS ELECTRICITY CORPORATION
Wendy Forsythe
IMPORT EXPORT BROKERS LTD.
Bethsheba G. Haven
GRAHAM, THOMPSON & CO.
McKINNEY, BANCROFT & HUGHES
Portia Nicholson
HIGGS & JOHNSON
Michael L. Paton
LENNOX PATON
Castino D. Sands
LENNOX PATON
Rochelle Sealy
PRICewaterHOUSECOOPERS
Kevin Seymour
PRICewaterHOUSECOOPERS
Everette Sweeting
BAHAMAS ELECTRICITY CORPORATION

جزر البهاما

البحرين

Aysha Abdul Malik
ELHAM ALI HASSAN & ASSOCIATES (EAH LAW)
Khaled Hassan Ajaji
MINISTRY OF JUSTICE & ISLAMIC AFFAIRS
Nawaf Bin Ebrahim Al Khalifa
ELECTRICITY & WATER AUTHORITY
Seema Al- Thawadi
MINISTRY OF MUNICIPALITIES & AGRICULTURE AFFAIRS. MUNICIPAL ONE STOP SHOP
AL-TWAIJRI & PARTNERS LAW FIRM
Samer Al-Ajjawi
ERNST & YOUNG

Mehriban Efendiyeva
MICHAEL WILSON & PARTNERS LTD.
Rovshan Farzaliyev
TRANS CASPIAN ALLIANCE LTD
Zaur Fati-zadeh
MINISTRY OF TAXES
Courtney Fowler
PRICewaterHOUSECOOPERS
Rashad Gafarov
PANALPINA WORLD TRANSPORT
Abbas Guliyev
BAKER & MCKENZIE
Elchin Habibov
NATIONAL BANK OF AZERBAIJAN
Faiq Haci-Ismaylov
INCE MMC
Adil Hajaliyev
BM INTERNATIONAL LLC.
Arzu Hajiyeva
ERNST & YOUNG
Nigar Hajiyeva
BAKER & MCKENZIE
Faiq Huseynov
UNIBANK
Jeyhun Huseynzada
PRICewaterHOUSECOOPERS
Zumrud Ibrahim
BAKER & MCKENZIE
Afkan Isazade
DEPOSIT INSURANCE FUND
Delara Israfilova
BM INTERNATIONAL LLC.
Vagif Karimly
BAKER & MCKENZIE
Gunduz Karimov
BAKER & MCKENZIE
Nuran Kerimov
DELOITTE
Abdulfat Maherramov
MINISTRY OF LABOR AND SOCIAL PROTECTION
Nariman Mamedov
BLUE WATER SHIPPING CASPIAN LTD
Kamal Mamedzade
SALANS
Asim Mammadov
DELOITTE
Kamil Mammadov
MAMMADOV & PARTNERS LAW FIRM
Zaur Mammadov
ERNST & YOUNG
Rena Mammadova
DELOITTE
Faiq S. Manafov
UNIBANK
Daniel Matthews
BAKER & MCKENZIE
Farhad Mirzayev
BM INTERNATIONAL LLC.
Ruslan Mukhtarov
BM INTERNATIONAL LLC.
Movlan Pashayev
PRICewaterHOUSECOOPERS
Emma Silyayeva
SALANS

Friedrich Roedler
PRICewaterHOUSECOOPERS
Heidi Scheichenbauer
AUSTRIAN INSTITUTE FOR SME RESEARCH
Gottfried Schellmann
BRAUNEIS KLAUSER PRÄNDL RECHTSANWÄLTE GMBH
Georg Schima
KUNZ SCHIMA WALLENENT RECHTSANWÄLTE KEG, MEMBER OF IUS LABORIS
Stephan Schmalzl
GRAF & PITKOWITZ RECHTSANWÄLTE GMBH
Ernst Schmidt
HALPERN & PRINZ
Karin Schöpp
BINDER GRÖSSWANG RECHTSANWÄLTE
Franz Schwarzwinger
REVISIONSTREUHAND, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL
Benedikt Spiegelheld
CHSH CERHA HEMPEL SPIEGELFELD HLAWATI
Eva-Maria Springauf
NATIONAL BANK OF AUSTRIA
Thomas Trettnak
CHSH CERHA HEMPEL SPIEGELFELD HLAWATI
Birgit Vogt-Majarek
KUNZ SCHIMA WALLENENT RECHTSANWÄLTE KEG, MEMBER OF IUS LABORIS
Peter Voithofer
AUSTRIAN INSTITUTE FOR SME RESEARCH
Gerhard Wagner
KSV 1870
Irene Welsler
CHSH CERHA HEMPEL SPIEGELFELD HLAWATI
Gerhard Winkler
NATIONAL BANK OF AUSTRIA
Rita Wittmann
DLA PIPER WEISS-TESSBACH RECHTSANWÄLTE GMBH
Gerold Zeiler
SCHÖNHERR RECHTSANWÄLTE GMBH / ATTORNEYS-AT-LAW
Marcus Zuccato
MINISTRY OF FINANCE

أذربيجان

Elchin Akberov
PRICewaterHOUSECOOPERS
Aliagha Akhundov
BAKER & MCKENZIE
Roman Alloyarov
OMNI LAW FIRM
Aykhan Asadov
BAKER & MCKENZIE
Natavan Baghirova
BM INTERNATIONAL LLC.
Sabit A. Bagirov
ENTREPRENEURSHIP DEVELOPMENT FOUNDATION
BAKIELEKTRIKSHEBEKE
Samir Balayev
UNIBANK

Kareem D. Musa
MUSA & BALDERAMOS

Patricia Rodriguez
BELIZE COMPANIES AND
CORPORATE AFFAIRS REGISTRY

Dawn Sampson
BELIZE ELECTRICITY LTD.

Janelle Tillett
EUROCARIBE BELIZE SHIPPING
SERVICES

Saidi Vaccaro
ARGUELLES & COMPANY LLC

Adelfino Vasquez
MINISTRY OF LABOUR, LOCAL
GOVERNMENT AND RURAL
DEVELOPMENT

C. Phillip Waight
WRIGHT & ASSOCIATES

Lionel L. R. Welch
SUPREME COURT

Carlton Young
YOUNG'S ENGINEERING
CONSULTANCY LTD.

بن

Safia Abdoulaye
CABINET D'AVOCATS

Diaby Aboubakar
BCEAO

Irène Adjagba Ichola
ETUDE NOTARIALE ADJAGBA
ICHOLA

Saïdou Agbantou
CABINET D'AVOCATS

Paul Agbonihoue
SOCIETE BENINOISE D'ENERGIE
ELECTRIQUE (SBEE)

Jean-Paul T. Hervé Ahoio
SOCIETE BENINOISE D'ENERGIE
ELECTRIQUE (SBEE)

Sybel Akuesson
FCA

Rafikou Alabi
CABINET ME ALABI

Moïse Atchade
CABINET DE MAITRE ATCHADE

Innocent Sourou Avognon
TRIBUNAL DE PREMIERE
INSTANCE DE COTONOU
CONTINENTAL BANK

Alice Codjia-Sohouenou
CABINET AGBANTOU SAIDOU

Johannès Dagnon
GROUPE HELIOS AFRIQUE
DAE STORES LIMITED

Olivier Dansou
IMOTEPH

Henri Fadonougbo
TRIBUNAL DE PREMIERE
INSTANCE DE COTONOU

Guy Médard Agbo Fayemi
ORDRE NATIONAL DES
ARCHITECTES ET DES
URBANISTES

Sèglan Raymond Cyr
Gbessemehlan
CABINET AGBANTOU SAIDOU

Jean-Claude Gnamien
FIDAFRICA /
PRICewaterhouseCOOPERS

Dominique Lales
ADDAX & ORYX GROUP

Stephan Legein
FEDERAL PUBLIC SERVICE
FINANCE

Luc Legon
PRICewaterhouseCOOPERS

Axel Maeterlinck
SIMONT BRAUN

Philippe Massart
SIBELGA

Dominique Mougénot
COMMERCIAL COURT MONS

Didier Muraille
NATIONAL BANK

Stephan Neetens

Sabrina Otten
PRICewaterhouseCOOPERS

Stéphane Robyns
DLA PIPER LLP

Frédéric Souchon
PRICewaterhouseCOOPERS

Stibbe

Jan van Celst
DLA PIPER LLP

Ilse van de Mierop
DLA PIPER LLP

MEDICCLEANAIR

Sibylle Vandenberghe
PRICewaterhouseCOOPERS

Marie-Noëlle Vanderhoven
PRICewaterhouseCOOPERS

Tom Vantroyen
ALTIUS

Reinout Vleugels
SQUIRE, SANDERS & DEMPSEY
L.L.P.

Johan Vonckers
MCGUIRE WOODS LLP

Bram Vuylsteke

Christian Willems
LOYENS & LOEFF

Dirk Wouters
WVM-BEDRIJFSREVISOREN
BVBA, A MEMBER OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Emil Arguelles
ARGUELLES & COMPANY LLC

Sherman Ferguson
BELIZE ELECTRICITY LTD.

Gian C. Gandhi
INTERNATIONAL FINANCIAL
SERVICES COMMISSION

Rodolfo Gutierrez
BELIZE ELECTRICITY LTD.

Mirna Lara
EUROCARIBE BELIZE SHIPPING
SERVICES

Russell Longsworth
CARIBBEAN SHIPPING
AGENCIES LTD.

Reynaldo F. Magana
FRONTIER INTERNATIONAL
BUSINESS SERVICES LTD.

Tania Moody
BARROW & WILLIAMS

Jose Moreno
BELIZE ELECTRICITY LTD.

Gereld Morris
FRONTIER INTERNATIONAL
BUSINESS SERVICES LTD.

بلیز

Alexander Shevko
NATIONAL BANK

Lubov Slobodchikova
NATIONAL BANK

Paulina Smykovskaya
STEPANOVSKI, PAPAUL AND
PARTNERS LTD.

Natalia Talai
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Pavel Tzarou
RE VERA GROUP

Svetlana Valueva
STEPANOVSKI, PAPAUL AND
PARTNERS LTD.

Alexander Vasilevsky
VALEX CONSULT

Igor Verkhovodko
BUSINESSCONSULT LAW FIRM

Wilo Bel

Maria Yurieva
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Pavel S. Yurkevich
THE SUPREME ECONOMIC
COURT

Ekaterina Zabello
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Andrey Zhuk
KPMG

Darya Zhuk
GLIMSTEDT

ALLEN & OVERY LLP

Hubert André-Dumont
MCGUIRE WOODS LLP

Yves Brosens
DLA PIPER LLP

Gilles Carbonez
MCGUIRE WOODS LLP

Pol Cools
MCGUIRE WOODS LLP

Adriaan Dauwe
ALTIUS

Steven de Schrijver
VAN BAELE & BELLIS

Kris de Schutter
LOYENS & LOEFF

Olivier Debray
CLAEYS & ENGELS, MEMBER
OF IUS LABORIS

Amaury Della Faille
PRICewaterhouseCOOPERS

Jean-Michel Detry
DLA PIPER LLP

Frank Dierckx
PRICewaterhouseCOOPERS

David Du Pont
ASHURST

Mario Flamee
DEXIA BANK S.A.

Pierrette Fraisse
SPF FINANCES - AGDP

Ghislaine Goes
DLA PIPER LLP

Sandrine Hirsch
SIMONT BRAUN

Thibaut Hollanders
DLA PIPER LLP

Thomas Hürner
NATIONAL BANK

بلجیکا

GOMELTRANSNEFT DRUZHBA

Olga Grechko
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Oleg Grushevich
ERNST & YOUNG

Antonina Ivanova
DICSА AUDIT, LAW &
CONSULTING

Aleh Karalevich
DICSА AUDIT, LAW &
CONSULTING

Uljana Karpekina
RE VERA GROUP

Alexander Khrapoutsky
VASHKEVICH, SAPEGO &
KHRAPOUTSKY

Sergei Klimenko
DSV TRANSPORT (BY) LTD

Nina Knyazeva
BUSINESSCONSULT LAW FIRM

Irina Koikova
DICSА AUDIT, LAW &
CONSULTING

Alexander Kononov
ERNST & YOUNG

Oksana Kotel
RE VERA GROUP

Mikhail Kozlov
ASSTRA WEISSRUSSLAND LTD

Anatol A. Kozlovsky
BELSTROYCENTER

BELCARD OJSC

Elena Kulchitskaya
ASSTRA WEISSRUSSLAND LTD

Dmitry Labetsky
BUSINESSCONSULT LAW FIRM

Vitaly Lagatsky
INSTAR LOGISTICS

Sergey A. Lazovskiy
MINSK CABLE (ELECTRICAL)
NETWORK

Oksana Loban
ERNST & YOUNG

Oksana Lyakhova
GLIMSTEDT

Dmitry Matveyev
LAW GROUP ARGUMENT

Konstantin Mikhel
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Tatiana I. Miller
THE SUPREME ECONOMIC
COURT

Valentina Nazaruk
MINISTRY OF ARCHITECTURE
AND BUILDING

Anatoly Nichkasov
MINISTRY OF ARCHITECTURE
AND BUILDING

Magdalena Patrzyk
PRICewaterhouseCOOPERS

Olga Pepenina
GLIMSTEDT

Tatiana Polonskaya
THE SUPREME ECONOMIC
COURT

Vassili I. Salei
BOROVTSOV & SALEI LAW
OFFICES

Katerina Sereda
LAW GROUP ARGUMENT

بیلاروس

Md. Abu Nayeem
NAYEEM & ASSOCIATES

Eva Quasem
AMIR & AMIR LAW
ASSOCIATES, MEMBER OF LEX
MUNDI

Ahmedur Rahim
REGISTRAR, JOINT STOCK
COMPANIES & FIRMS

Al Amin Rahman
AL AMIN RAHMAN &
ASSOCIATES

Mizanur Rahman
A. QASEM & CO

Shahriar Syeed
V-TEAC FASHION PVT LTD.

Abbas Uddin
HUQ AND CO.

Abdul Wahab
A. WAHAB & CO.

Nurul Wahab
A. WAHAB & CO.

Yevgeny Achinovich
DICSА AUDIT, LAW &
CONSULTING

Olga G. Adameyko
THE SUPREME ECONOMIC
COURT

Alexey Anischenko
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Dmitri Antonevich
MUNICIPALITY OF MINSK

Dmitry Arkhipenko
RE VERA GROUP

Olga Baraulya
NATIONAL BANK

Ron J. Barden
PRICewaterhouseCOOPERS

Andrey Bartashevich
INSTAR LOGISTICS

Irina A. Belskaya
THE SUPREME ECONOMIC
COURT

Vladimir G. Biruk
CAPITAL LTD.

Dmitry Bokhan
BUSINESSCONSULT LAW FIRM

Sergey Borisuyuk
STATE CUSTOMS COMMITTEE

Alexander Botian
BOROVTSOV & SALEI LAW
OFFICES

Aliaksandr Danilevich
DANILEVICH

Aleksey Daryin
RE VERA GROUP

Madudin Nikolai Dmitrievich
THE SUPREME ECONOMIC
COURT

Dmitry Dorofeev
NATIONAL BANK

Sergei Dubovik
NATIONAL BANK

Marina Dymovich
BOROVTSOV & SALEI LAW
OFFICES

Andrej Ermolenko
VLASOVA MIKHEL & PARTNERS

Sergey Fedorov
STATE CUSTOMS COMMITTEE

Mmatshipi Motsepe
MANICA AFRICA PTY. LTD.

Jack Allan Mutua
TECTURA INTERNATIONAL
BOTSWANA

Rajesh Narasimhan
GRANT THORNTON

Kwadwo Osei-Ofei
OSEI-OFEI SWABI & CO.

Butler Phiric
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Caroline Polder
COLLINS NEWMAN & CO.

Claudio Rossi
SHARPS ELECTRICAL (PTY)
LTD

Sipho Ziga
ARMSTRONGS ATTORNEYS,
MEMBER OF LEX MUNDI

البرازيل

Antonio Aires
DEMAREST E ALMEIDA
ADVOGADOS

Diogo Sales Flores Alves
THEMAG ENGENHARIA E
GERENCIAMENTO S/C LTDA.

Glauco Alves Martins
FLEURY MALHEIROS,
GASPARINI, DE CRESCI E
NOGUEIRA DE LIMA

Lucia Aragao
VEIRANO ADVOGADOS

Mariana Aranha
MACHADO, MEYER, SENDACZ
E OPICE

Pedro Vitor Araujo da Costa
ESCRITORIO DE ADVOCACIA
GOUVÊA VIEIRA

Flavia Bailone Marcilio
Barbosa
VEIRANO ADVOGADOS

Flavia Bailoni Marcilio
Barbosa
VEIRANO ADVOGADOS

Priscyla Barbosa
VEIRANO ADVOGADOS

Juliana Bastianello Baldin
MACHADO, MEYER, SENDACZ
E OPICE

Guilherme Bertolini
Fernandes dos Santos
FLEURY MALHEIROS,
GASPARINI, DE CRESCI E
NOGUEIRA DE LIMA

Roberta Bessa
MACHADO, MEYER, SENDACZ
E OPICE

Camila Biral
DEMAREST E ALMEIDA
ADVOGADOS

Richard Blanchet
LOESER E PORTELA
ADVOGADOS

Adriano Boni
NORONHA ADVOGADOS

Adriano Borges
DE VIVO, WHITAKER, CASTRO
E GONÇALVES ADVOGADOS

Altimiro Boscoli
DEMAREST E ALMEIDA
ADVOGADOS

Sergio Bronstein
VEIRANO ADVOGADOS

Anja Margetić
CENTRAL BANK

Branko Marić
BRANKO MARIĆ LAW OFFICE

JP ELEKTROPRIVREDA
BiH PODRUŽNICA
"ELEKTRODISTRIBUCIJA"
SARAJEVO

Emir Pasanović
DLA PIPER

Edisa Peštek

Đorđe Racković
CENTRAL BANK

Alma Ramezić
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Adina Salkanović

Hasib Salkić
INTERŠPED

Nihad Sijerčić
LAW OFFICE SPAHO

Mehmed Spaho
LAW OFFICE SPAHO

Anisa Strujić
BRANKO MARIĆ LAW OFFICE

Bojana Tkalčić-Djulić
LAWYERS' OFFICE BOJANA
TKALCIC-DJULIC & OLODAR
PREBANIC

Belma Zorlak
BRANKO MARIĆ LAW OFFICE

بوتسوانا

John Carr-Hartley
ARMSTRONGS ATTORNEYS

Asamiah Chilume
CHILUME & COMPANY

Yvonne K. Chilume
CHILUME & COMPANY

Rizwan Desai
COLLINS NEWMAN & CO.

Diba M. Diba
MINCHIN & KELLY

Guri Dobo
DOBSON AND COMPANY,
CERTIFIED PUBLIC
ACCOUNTANTS

Edward W. Fasholé-Luke II
LUKE & ASSOCIATES

Vincent Galeromeloe
TRANSUNION

M. Gilika
BOTSWANA UNIFIED REVENUE
SERVICE (BURS)

Laknath Jayawickrama
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Akheel Jinabhai
AKHEEL JINABHAI &
ASSOCIATES

Laurence Khupe
COLLINS NEWMAN & CO.

Dineo Makati-Mpho
COLLINS NEWMAN & CO.

Finola McMahan
OSEI-OFEI SWABI & CO.

Dimiar Minwalla
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Tsemsetse Mmolai
BOTSWANA STOCK EXCHANGE

Patience Mokgadi
ARMSTRONGS ATTORNEYS,
MEMBER OF LEX MUNDI

Mariela Rojas
ENTIDAD DE SERVICIOS DE
INFORMACIÓN ENSERBIC S.A.

Patricio Rojas
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Pilar Salazar
BUFETE AGUIRRE SOC. CIV.

Sandra Salinas
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Rodolpho Raul Sanjines
Elizagoyen
SANJINÉS & ASOCIADOS SOC.
CIV. ABOGADOS

Maria Kim Shin
WÜRTH KIM COSTA DU RELS

A. Mauricio Torrico Galindo
QUINTANILLA, SORIA &
NISHIZAWA SOC. CIV

Roberto Viscafé Ureña
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Mauricio Zambrana Cuéllar
INFOCRED - SERVICIO DE
INFORMACION CREDITICIA
BIC S.A.

البوسنة والهرسك

Aida Ajanović
IKRP ROKAS & PARTNERS

Dunja Arnaut
LAW OFFICE SPAHO

Feda Bičakčić
LAW OFFICE SPAHO

Sead Bijedić
CENTRAL BANK

Dario Bišćević
DB SCHENKER

Mubera Brković
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Sabina Čelik
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Višnja Dizdarević
BRANKO MARIĆ LAW OFFICE

Emir Hadžić
BRANKO MARIĆ LAW OFFICE

Alma Hadžiosmanović
NEDAL D.O.O.

Besim Hadžiosmanović
NEDAL D.O.O.

Senada Havić Hrenovica
LRC CREDIT BUREAU

Ismeta Huremović
LAND REGISTRY OFFICE OF
THE SARAJEVO MUNICIPAL
COURT

Nusmir Huskić
BRANKO MARIĆ LAW OFFICE

Arela Jusufbasić
LAWYERS' OFFICE BOJANA
TKALCIC-DJULIC & OLODAR
PREBANIC

Kerim Karabdić
ADVOKATI SALIH & KERIM
KARABDIĆ

Almedina Karšić
LAW OFFICE OF EMIR
KOVAČEVIĆ

Muhidin Karšić
LAW OFFICE OF EMIR
KOVAČEVIĆ

Saša Lemež
CENTRAL BANK

Alexandra Blanco
GUEVARA & GUTIÉRREZ S.C.

Walter B. Calla Cardenas
COLEGIO DEPARTAMENTAL DE
ARQUITECTOS DE LA PAZ

Mauricio Costa du Rels
WÜRTH KIM COSTA DU RELS

Carlos Ferreira
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Nicolas Franulic Casasnovas
INFOCRED - SERVICIO DE
INFORMACION CREDITICIA
BIC S.A.

Jose E. Gamboa T.
COLEGIO DEPARTAMENTAL DE
ARQUITECTOS DE LA PAZ

Petronila Gismondi
CONSULTORA "GISMONDI" -
CONTABLE TRIBUTARIO

Primitivo Gutiérrez
GUEVARA & GUTIÉRREZ S.C.

Carlos Alberto Iacia
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Jorge Luis Inchauste
GUEVARA & GUTIÉRREZ S.C.

Paola Justiniano Arias
SANJINÉS & ASOCIADOS SOC.
CIV. ABOGADOS

Mario Kempff
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

César Lora
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Daniel Mariaca
CRIALES, URCULLO &
ANTEZANA

Gonzalo Mendieta Romero
ESTUDIO DE ABOGADOS
MENDIETA ROMERO &
ASOCIADOS

Jaime Merida Alvarez
COLEGIO DEPARTAMENTAL DE
ARQUITECTOS DE LA PAZ

Ariel Morales Vasquez
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Daniela Murialdo Lopez
ESTUDIO DE ABOGADOS
MENDIETA ROMERO &
ASOCIADOS

Pablo Ordóñez
AYOROA & ORDONEZ

Alejandro Peláez Kay
INDACOCHEA & ASOCIADOS

Mariana Pereira Nava
INDACOCHEA & ASOCIADOS

Oscar Antonio Plaza Ponte
ENTIDAD DE SERVICIOS DE
INFORMACIÓN ENSERBIC S.A.

Julio Quintanilla Quiroga
QUINTANILLA, SORIA &
NISHIZAWA SOC. CIV

Carlos Ramirez
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Angélica Roca
YPPF ANDINA S.A

Diego Rojas
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Fernando Rojas
C.R. & F. ROJAS, MEMBER OF
LEX MUNDI

Evelyne M'Bassidgé
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Aline Edwige Odje
CABINET AGBANTOU SAIDOU

Balkissou Ossenii Osho
CABINET D'AVOCATS

Dakehoun Armand S. Raoul
MINISTÈRE DES MINES, DE
L'ÉNERGIE ET DE L'EAU

Olagnika Salam
OFFICE NOTARIAL OLAGNIKA

Adegbindin Saliou
Hauvy Seka Mathieu
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Didier Sterlingot
SDV - SAGA

Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Konzo Traore
BCEAO

Jean-Bosco Todjinou
ORDRE NATIONAL DES
ARCHITECTES ET DES
URBANISTES

Konate Yacouba
FRANCE TRANSFO

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

بوتان

Kincho Dorjee
LEKO PACKERS

N.B. Gurung
DHL

Sonam Gyeltshen
BHUTAN POWER
CORPORATION LTD.

Tshering Tobgey
GYELSA - TEWA REAL ESTATE
DEVELOPER (GRED)

Karma Tshering
LHAKI GROUP

Tshering Wangchuk
ROYAL COURT OF JUSTICE

Sonam P. Wangdi
MINISTRY OF ECONOMIC
AFFAIRS

Tashi Yezer
ROYAL SECURITIES EXCHANGE
OF BHUTAN LTD.

بوليفيا

Fernando Aguirre
BUFETE AGUIRRE SOC. CIV.

Carolina Aguirre Urioste
BUFETE AGUIRRE SOC. CIV.

Oswaldo Alvarez Wills
S&V ASOCIADOS S.R.L.

Eduardo Aramayo
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Raúl A. Baldivia
BALDIVIA UNZAGA &
ASOCIADOS

Adrián Barrenechea
CRIALES, URCULLO &
ANTEZANA

Hugo Berthin
BDO BERTHIN AMENGUAL &
ASOCIADOS

- Marcos Tiraboschi
VEIRANO ADVOGADOS
- Carlos Tortelli
CONSULT GROUP (MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL)
- Paulo Trani
NORONHA ADVOGADOS
- Juliana Vasconcelos
APEXBRASIL
- José Wahle
VEIRANO ADVOGADOS
- Eduardo Guimarães Wanderley
VEIRANO ADVOGADOS
- Gabriela Weirich Mottin
VEIRANO ADVOGADOS
- Marcos Yanaka
MBM TRADING
- بروناي دار السلام**
- Aaron Goh
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Cyndhia Kong
WIDDOWS KONG & ASSOCIATES
- Felicia Kong
B.T. FORWARDING COMPANY
- Nancy Lai
LEE CORPORATEHOUSE ASSOCIATES
- Kevin Lee
WISMA MANAGEMENT
- Kin Chee Lee
LEE CORPORATEHOUSE ASSOCIATES
- Lennon Lee
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Yew Choh Lee
Y.C. LEE & LEE ADVOCATES & SOLICITORS
- Kelvin Lim
K. LIM & CO.
- Colin Ong
DR. COLIN ONG LEGAL SERVICES
- David Price
ARKITEK IBRAHIM
- See Tiat Quek
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Shazali Sulaiman
KPMG
- بلغاريا**
- Svetlin Adrianov
PENKOV, MARKOV & PARTNERS
- Nikolay Bandakov
KAMBOUROV & PARTNERS
- Christo Batchvarov
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Kalin Bonev
TSVETKOVA BEBOV & PARTNERS, (LANDWELL BULGARIA)
- Nikolai Bozhilov
UNIMASTERS LOGISTICS PLC.
- Emil Cholakov
LM LEGAL SERVICES LTD.
- Maria Danailova
WOLF THEISS
- Adriana Pallis Romano
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Rafael Passaro
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Maria Fernanada Pecora
VEIRANO ADVOGADOS
- Fabio Luis Pereira Barboza
VISEU CUNHA ORICCHIO ADVOGADOS
- Lilian Pimentel
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- Erika Pizarro
NORONHA ADVOGADOS
- Durval Portela
LOESER E PORTELA ADVOGADOS
- Rodrigo Eduardo Pricoli
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Daniela Prieto
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Maria Fernanda Principe Candotti
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- Ronaldo Rayes
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Domingos Fernando Refinetti
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Jose Ribeiro do Pardo Junior
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Eliane Ribeiro Gago
DUARTE GARCIA, CASELLI GUIMARÃES E TERRA ADVOGADOS
- Lia Roston
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Marta Saft
VEIRANO ADVOGADOS
- José Samurá Saiani
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Bruno Sanchez Belo
NORONHA ADVOGADOS
- Juliano Sarmiento Barra
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Carolina Schreier
KLA-KOURY LOPES ADVOGADOS
- Ingrid Schwarz R. de Mendonça
NORONHA ADVOGADOS
- Elaine Shimoda
SERASA S.A.
- Walter Stuber
WALTER STUBER CONSULTORIA JURIDICA
- Enrique Tello Hadad
LOESER E PORTELA ADVOGADOS
- Milena Tesser
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Marcelo Inglez de Souza
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Eduardo Takemi Kataoka
CASTRO, BARROS, SOBRAL, GOMES ADVOGADOS
- Fernando Koury Lopes
- José Paulo Lago Alves Pequeno
NORONHA ADVOGADOS
- Fernando Loeser
LOESER E PORTELA ADVOGADOS
- Ricardo Loureiro
SERASA S.A.
- Marina Maccabelli
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Viviane Maria Barbosa da Silva
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Georges Louis Martens Filho
DE VIVO, WHITAKER, CASTRO E GONÇALVES ADVOGADOS
- Jose Augusto Martins
BAKER & MCKENZIE
- Thiago Martins
ARAÚJO E POLICASTRO ADVOGADOS
- Andrea Massei Rossi
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Laura Massetto Meyer
PINHEIRO GUIMARÃES ADVOGADOS
- Rodrigo Matos
MBM TRADING
- Eduardo Augusto Mattar
PINHEIRO GUIMARÃES ADVOGADOS
- Marianne Mendes Webber
NORONHA ADVOGADOS
- Victor Menezes Lopes Gomes
NORONHA ADVOGADOS
- Cássio Mesquita Barros
MESQUITA BARROS ADVOGADOS, MEMBER OF IUS LABORIS
- Ricardo Messias Sapag
ITATRANS LTDA
- Renata Morelli
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Anneliese Moritz
FELSBERG, PEDRETTI, MANNRICH E AIDAR ADVOGADOS E CONSULTORES LEGAIS
- Paulo Nasser
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Jorge Nemr
LEITE, TOSTO E BARROS
- Walter Abrahão Nimir Junior
DE VIVO, WHITAKER, CASTRO E GONÇALVES ADVOGADOS
- João Paulo Nogueira Barros
ESCRITORIO DE ADVOCACIA GOUVÊA VIEIRA
- Andrea Oricchio Kirsh
VISEU CUNHA ORICCHIO ADVOGADOS
- Nadia Demoliner Lacerda
MESQUITA BARROS ADVOGADOS, MEMBER OF IUS LABORIS
- Felipe Di Marzo Trezza
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- Mayna Dias Melo
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Renato Din Oikawa
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- José Ricardo dos Santos Luz Júnior
DUARTE GARCIA, CASELLI GUIMARÃES E TERRA ADVOGADOS
- João Paulo F.A. Fagundes
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Vanessa Felício
VEIRANO ADVOGADOS
- Thomas Benes Felsberg
FELSBERG, PEDRETTI, MANNRICH E AIDAR ADVOGADOS E CONSULTORES LEGAIS
- Sabrina Fernandes
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Mariana Fernandes Conrado
NORONHA ADVOGADOS
- Alexsander Fernandes de Andrade
DUARTE GARCIA, CASELLI GUIMARÃES E TERRA ADVOGADOS
- Eliana Maria Filippozzi
NORONHA ADVOGADOS
- Silvia Fiszman
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Florencia Ortiz Freuler
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Rafael Frota Indio do Brasil Ferraz
ESCRITORIO DE ADVOCACIA GOUVÊA VIEIRA
- Rafael Gagliardi
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Pedro Paulo Gasparini
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- Thiago Giantomassi
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Michelle Giraldo Lacerda
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Lara Gomes Dias
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Adriana Grizante de Almeida
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Enrique Hadad
LOESER E PORTELA ADVOGADOS
- Carlos Alberto Iacia
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Clarissa Bruzzi
NORONHA ADVOGADOS
- Julio Bueno
PINHEIRO NETO ADVOGADOS
- Júlio César Bueno
PINHEIRO NETO ADVOGADOS
- Hugo Buser
ELOTTRANS TRANSPORTES INTERNACIONAIS LTDA
- Paulo Campana
FELSBERG, PEDRETTI, MANNRICH E AIDAR ADVOGADOS E CONSULTORES LEGAIS
- Gustavo Carmona
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Plínio Cesar Romanini
BANCO CENTRAL DO BRASIL
- Renato Chiodaro
DE VIVO, WHITAKER, CASTRO E GONÇALVES ADVOGADOS
- Fernanda Cirne Montorfano
ESCRITORIO DE ADVOCACIA GOUVÊA VIEIRA
- Flávia Coelho Warde
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Ana Amélia Corrêa Contro
NORONHA ADVOGADOS
- Gilberto Deon Corrêa Junior
VEIRANO ADVOGADOS
- Sidinei Corrêa Marques
BANCO CENTRAL DO BRASIL
- Mirella da Costa Andreola
NORONHA ADVOGADOS
- Gisela da Silva Freire
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- Adriana Daiuto
DEMAREST E ALMEIDA ADVOGADOS
- Cleber Dal Rovere Peluzo
VISEU CUNHA ORICCHIO ADVOGADOS
- Marina Dall' Aglio Pastore Sampaio
NORONHA ADVOGADOS
- Bruno Henrique de Aguiar
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Sólón de Almeida Cunha
MACHADO, MEYER, SENDACZ E OPICE
- Eduardo de Andrade Castro
BANCO CENTRAL DO BRASIL
- Aldo de Cresci Neto
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA
- Andréia Laís de Melo Silva Vargas
BANCO CENTRAL DO BRASIL
- Edilson De Moraes
SERASA S.A.
- Luiz Gustavo de Oliveira Ramos
RAYES, FAGUNDES E OLIVEIRA RAMOS
- Maria Fernanda de Paulo Antoneli
FLEURY MALHEIROS, GASPARINI, DE CRESCI E NOGUEIRA DE LIMA

Moussa Sogodogo	Gilbert Kibtonre CEFAO	Stefan Tzakov KAMBOUROV & PARTNERS	Polina Marinova LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Borislav Dimitrov LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Hypolite Tapsoba TRIBUNAL D'INSTANCE DE OUAGADOUGOU	Clarisse Kienou CENTRE DE FORMALITES DES ENTREPRISES	Maria Urmanova LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Slavi Mikinski LEGALEX	George Dimitrov DIMITROV, PETROV & Co.
Dominique Taty FIDAFRICA / PRICewaterHOUSECOOPERS	Eddie Komboïgo KOMBOÏGO & ASSOCIÉS	Jasmina Uzova DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV	Vladimir Natchev ARSOV NATCHEV GANEVA	Kristina Dimitrova LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Telem GUICHET UNIQUE DU COMMERCE	Michel Konate BANQUE COMMERCIALE DU BURKINA	Miroslav Varnaliev UNIMASTERS LOGISTICS PLC.	Yordan Naydenov BORISLAV BOYANOV & Co.	Vesselin Dinkov LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Fousséni Traoré FIDAFRICA / PRICewaterHOUSECOOPERS	Raphael Kouraogo SONABEL	Venzi Vassilev REX CONSULTING LTD, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Nelii Nedkova WOLF THEISS	Lora Docheva PRICewaterHOUSECOOPERS
Kassoum Traore DIRECTION GENERALE DES IMPOTS	Messan Lawson SOCIETE NATIONALE DE TRANSIT DU BURKINA		Violeta Nikolova ARSOV NATCHEV GANEVA	Silvia Dulevska BULGARIAN NATIONAL BANK
Konzo Traore BCEAO	Colette Lefebvre INSPECTION DU TRAVAIL	بوركيننا فاصو	Darina Oresharova EXPERIAN BULGARIA EAD	Yulia Peeva REX CONSULTING LTD, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL
Moussa Traore MAISON DE L'ENTREPRISE	Zinago Lingani DIRECTION GENERALE DES IMPOTS	Diaby Aboubakar BCEAO	Galina Petkova ARSOV NATCHEV GANEVA	Yanitsa Ganeva DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV
Yacouba Traoré COMMUNE DE OUAGADOUGOU	Evelyne M'Bassidgé FIDAFRICA / PRICewaterHOUSECOOPERS	Seydou Balama ETUDE MAÎTRE BALAMA SEYDOU	Irena Petkova LCONSULT	Georgy Georgiev LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Laurent Traore Sy ONEA	Denise Ouedraogo ETUDE DE MAÎTRE OUEDRAOGO	Siaka Barro AGENCE BARRO	Borislava Pokrass STOEVA, KUYUMDJIEVA & VITLIEMOV	Plamen Georgiev ECONOMOU INTERNATIONAL SHIPPING AGENCY LIMITED
Lorcendy L. Traore BANQUE COMMERCIALE DU BURKINA	Martin Ouedraogo UNION INTERNATIONALE DE NOTARIAT LATIN	Josephine Bassolet SONABEL	Gergana Popova GEORGIEV, TODOROV & Co.	Velislava Georgieva ECONOMOU INTERNATIONAL SHIPPING AGENCY LIMITED
Bouba Yaguibou SCPA YAGUIBOU & YANOGO	N. Henri Ouedraogo MINISTERE DES FINANCES ET DU BUDGET	Babou Bayili LNBTP	Nikolay Radev DOBREV, KINKIN & LYUTSKANOV	Marieta Getcheva PRICewaterHOUSECOOPERS
Seydou Roger Yamba CABINET MAITRE SANKARA	Oumarou Ouedraogo CABINET OUEDRAOGO & BONKOUNGOU	Issaka Belem SDV	Alexander Rangelov PRICewaterHOUSECOOPERS REGISTRY AGENCY	Ralitsa Gougleva DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV
Emmanuel Yehouessi BCEAO	Ousmane Honore Ouedraogo MAISON DE L'ENTREPRISE	Dolphyne Benny MAERSK	Stela Slavcheva ASPOLLY CARRASS INTERNATIONAL LTD.	Katerina Gramatikova DOBREV, KINKIN & LYUTSKANOV
Amado Yoni CABINET D'AVOCATS BARTHÉLEMY KERE	Patrick Herve Ouedraogo BANQUE COMMERCIALE DU BURKINA	Fortune Bicaba CABINET D'AVOCATS FORTUNÉ BICABA	Violeta Slavova EXPERIAN EAD	Stella Iossifova STOEVA, KUYUMDJIEVA & VITLIEMOV
Francis Zagre SONABEL	Pascal Ouedraogo CABINET D'AVOCATS BARTHÉLEMY KERE	Dieudonne Bonkougou CABINET OUEDRAOGO & BONKOUNGOU	Yasser Spassov TSVETKOVA, BEBOV AND Co.	Ginka Iskrova PRICewaterHOUSECOOPERS
Abdel Mumin Zampalegré BANK OF AFRICA	Thierry Ismael Ouedraogo DIRECTION GÉNÉRALE DU TRESOR ET DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE	Rene Bonou SAFTRANS (SOCIETE D'AFFRETEMENT ET DE TRANSIT)	Martin Stanchev DOBREV, KINKIN & LYUTSKANOV	Stela Ivanova BNT
Bassinaly Zerbo SOCIETE NATIONALE D'ELECTRICITE	Roger Omer Ouedraogo ASSOCIATION PROFESSIONNELLE DES TRANSITAIRES & COMMISSIONNAIRES EN DOUANE AGRÉES	A Theophile Campene SDV	Roman Stoyanov PENKOV, MARKOV & PARTNERS	Angel Kalaidjiev KALAJDIEV, GEORGIEV & MINCHEV
Rahmatou Zongo CABINET YAGUIBOU & YANOGO	Thierry Ismael Ouedraogo DIRECTION GÉNÉRALE DU TRESOR ET DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE	B. Thierry Compaoré INGENIERIE-DESIGN- ARCHITECTURE	Margarita Stoyanova KAMBOUROV & PARTNERS	Yavor Kambourov KAMBOUROV & PARTNERS
Rosine Zongo CHAMBRE NATIONALE DES HUISSIERS DE JUSTICE	Koumbatouressour Palenfo CABINET OUEDRAOGO & BONKOUNGOU	Bobson Coulibaly CABINET D'AVOCATS BARTHÉLEMY KERE	Yordan Terziev ARSOV NATCHEV GANEVA	Hristina Kirilova KAMBOUROV & PARTNERS
Ousmane Prosper Zoungrana TRIBUNAL DE GRANDE INSTANCE DE OUAGADOUGOU	Aminata Pare CABINET YAGUIBOU & YANOGO	Charlotte Coulibaly CABINET D'AVOCATS BARTHÉLEMY KERE	Laura Thomas LM LEGAL SERVICES LTD.	Lilia Kisseva DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV
Jean Célestin Zoure OFFICE NOTARIAL ME JEAN CELESTIN ZOURE	Sawadogo W. Pulchérie TRIBUNAL D'INSTANCE DE OUAGADOUGOU	Denis Dawende OFFICE NOTARIAL ME JEAN CELESTIN ZOURE	Anastassia Timanova EXPERIAN EAD	Donko Kolev BEDOR EXCEM
Théophile Noël Zoure OFFICE NOTARIAL ME JEAN CELESTIN ZOURE	Marie Jeanne Saba DIRECTION GENERALE DES IMPOTS	Daouda Diallo FISC CONSULTING INTERNATIONAL	Kaloyan Todorov WOLF THEISS	Nikolay Kolev BORISLAV BOYANOV & Co.
	Bénéwendé S. Sankara CABINET MAITRE SANKARA	Ambrose Farama Sibi Desire Gouba OFFICE NOTARIAL ME JEAN CELESTIN ZOURE	Nikolay Todorov LCONSULT	Ilya Komarevsky TSVETKOVA, BEBOV AND Co.
بوروندي	Hermann Sanon OFFICE NOTARIAL ME JEAN CELESTIN ZOURE	Fulgence Habiaryemye CABINET D'AVOCATS BARTHÉLEMY KERE	Svilen Todorov TODOROV & DOYKOVA LAW FIRM	Boika Komsulova PRICewaterHOUSECOOPERS
BANQUE DE CREDIT DE BUJUMBURA	Adama Saouadogo ONEA	Oumarou Idani LAANGANDE TRANSPORTS	Matea Tsenkova DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV	Stephan Kyutchukov DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV
Joseph Bahizi BANQUE DE LA RÉPUBLIQUE DU BURUNDI	Boukary Savadogo MINISTERE DES FINANCES ET DU BUDGET	Issaka Kargougou MAISON DE L'ENTREPRISE DU BURKINA FASO	Georgi Tsvetkov DJINGOV, GOUGINSKI, KYUTCHUKOV & VELICHKOV	Dessislava Lukarova ARSOV NATCHEV GANEVA
Soter Barahirage ETUDE NOTARIALE BARAHIRAJE		Barthélémy Kere CABINET D'AVOCATS BARTHÉLEMY KERE	Irina Tsvetkova PRICewaterHOUSECOOPERS	Jordan Manahilov BULGARIAN NATIONAL BANK
Olivier Binyingo MKONO & Co. ADVOCATES				
Dismas Bucumi DIRECTION DE LA PROPRIETE FONCIERE				

Susan Leslie
FIRST CANADIAN TITLE

Charles Magerman
BAKER & MCKENZIE

Terry McCann
MLG ENTERPRISES LTD.

William McCarthy
FIRST CANADIAN TITLE

Artem Miakichev
OSLER, HOSKIN & HARCOURT LLP

Michael Nowina
BAKER & MCKENZIE

Thomas O'Brien
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Eric Paton
PRICEWATERHOUSECOOPERS

John Pirie
BAKER & MCKENZIE

Jonathan Rabinovitch
HEENAN BLAIKIE LLP,
MEMBER OF IUS LABORIS

Bruce Reynolds
BORDEN LADNER GERVAIS LLP

Damian Rigolo
OSLER, HOSKIN & HARCOURT LLP

Paul Robinson
CORPORATIONS CANADA

Kelly Russell
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Paul Schabas
BLAKE, CASSELS & GRAYDON,
MEMBER OF LEX MUNDI

Irina Schnitzer
DAVIS LLP
SDV LOGISTICS LTD.
TORONTO HYDRO
Sharon Vogel
BORDEN LADNER GERVAIS LLP

الرأس الأخضر

Hermínio Afonso
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Mary Braz de Andrade
FIRMA BRAZ DE ANDRADE

Susana Caetano
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ilídio Cruz
GABINETE DE ADVOCACIA
CONSULTORIA E
PROCURADORIA JURIDICA

João Dono
JOÃO DONO ADVOGADOS

Florentino Jorge Fonseca Jesus
MUNICIPALITY OF PRAIA

Joana Gomes Rosa

Agnaldo Laice
MAERSK LINE

Jose Manuel Fausto Lima
ELECTRA PRAIA

Maria de Fatima Lopes Varela
BANCO CENTRAL DE CABO
VERDE

Francisco Melo
PRICEWATERHOUSECOOPERS

João M.A. Mendes
AUDITEC - AUDITORES &
CONSULTORES

Ana Morais
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Marie-Andrée Ngwe
CABINET MAÎTRE MARIE
ANDRÉE NGWE

Pierre Njigui
ABB CAMEROON

Patrice Guy Njoya
CABINET MAÎTRE MARIE
ANDRÉE NGWE

Marie Louise Nkoue
ETUDE ME NKOUE

Jules Blaise Nonga
NIMBA CONSEIL SARL

Lucien Onanga Otando
BEAC

Guy Piam
NIMBA CONSEIL SARL

Julienne Piam
NIMBA CONSEIL SARL

Bollier Pym
NIMBA CONSEIL SARL

Joseph Mbi Tanyi
TANYI MBI & PARTNERS

Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Paul Tchagna
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Nadine Tinen Tchangoum
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Jude Yong Yeh
CADIRE

David Bish
GOODMANS LLP

Cassandra Brown
BLAKE, CASSELS & GRAYDON,
MEMBER OF LEX MUNDI

Colin L. Campbell
SUPERIOR COURT OF JUSTICE
OF ONTARIO

Jay A. Carfagnini
GOODMANS LLP

Allan Coleman
OSLER, HOSKIN & HARCOURT
LLP

Rod Davidge
OSLER, HOSKIN & HARCOURT
LLP

Jeremy Fraiberg
OSLER, HOSKIN & HARCOURT
LLP

Anne Glover
BLAKE, CASSELS & GRAYDON,
MEMBER OF LEX MUNDI

Steven Golick
OSLER, HOSKIN & HARCOURT
LLP

Pamela S. Hughes
BLAKE, CASSELS & GRAYDON,
MEMBER OF LEX MUNDI

Christopher Jovellanos
BORDEN LADNER GERVAIS LLP

Matthew Kindree
BAKER & MCKENZIE

Joshua Kochath
FORWARDING UNLIMITED INC.

Michelle Lee
PRICEWATERHOUSECOOPERS

كندا

Roland Abeng
ABENG LAW FIRM

Mobeh Andre
MAERSK S.A.

Gilbert Awah Bongam
ACHU AND FON-NDIKUM LAW
FIRM

Pierre Bertin Simbafo
BICEC

Hiol Bonheur
CABINET SFR

Miafo Bonnybonn
BONNYBONN ENTERPRISES

David Boyo
JING & PARTNERS

Anne Marie Diboundje
Njocke
CABINET EKOBO

Paul Marie Djamen
BICEC

Emmanuel Ekobo
CABINET EKOBO

Marie Marceline Enganalim
ETUDE ME ENGANALIM
MARCELINE

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Lucas Florent Essomba
CABINET ESSOMBA &
ASSOCIÉS

Badjeck Esther
JING & PARTNERS

Atsishi Fon Ndikum
ACHU AND FON-NDIKUM LAW
FIRM

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Angoh Angoh Jacob
LEGAL POWER LAW FIRM

Paul Jing
JING & PARTNERS

Serge Jokung
CABINET MAÎTRE MARIE
ANDRÉE NGWE

Alain Serges Mbebi
CADIRE

Jean Michel Mbock Biumla
M & N LAW FIRM, CABINET
D'AVOCATS

Augustin Yves Mbock Koked
CADIRE

Rosine Mekeu
NIMBA CONSEIL SARL

Valerie Moussombo
CABINET MAÎTRE MARIE
ANDRÉE NGWE

Henri Moutalen
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Aimé Ndock Len
M & N LAW FIRM, CABINET
D'AVOCATS

Marcelin Ndoum
ETUDE DE NOTAIRE Wo'o

Simon Pierre Nemba
CABINET MAÎTRE MARIE
ANDRÉE NGWE

Julius Ngu Tabe Achu
ACHU AND FON-NDIKUM LAW
FIRM

الكاميرون

Song Khun
RAF INTERNATIONAL
FORWARDING INC.

Chhung Kong
DFDL MEKONG LAW GROUP

Jean Loi
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Alexander May
DFDL MEKONG LAW GROUP

Long Mom
RAF INTERNATIONAL
FORWARDING INC.

Kaing MoniKa
THE GARMENT
MANUFACTURERS
ASSOCIATION

Vichhra Mouyly
ARBITRATION COUNCIL
FOUNDATION

Chong Ngov
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Pin Pisetha
MENG HONG ING BUILDER
Co., LTD.

Soleil Della Pong
HR INC. (CAMBODIA) Co.,
LTD.

Allen Prak
B.N.G. - ADVOCATES &
SOLICITORS

RED FURNESSE Co LTD

Kuntheapini Saing
ARBITRATION COUNCIL
FOUNDATION

Muny Samreth
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Marie Seng
SAGGARA CORPORATION

Chanthly Sin
LINEX

Sorya Sin
SHA TRANSPORT EXPRESS
Co. LTD.

Billie Jean Slott
SCIARONI & ASSOCIATES

Lor Sok
ARBITRATION COUNCIL
FOUNDATION

Chamnan Som
CAMBODIAN FEDERATION OF
EMPLOYERS AND BUSINESS
ASSOCIATIONS

Sorphea Sou
ARBITRATION COUNCIL
FOUNDATION

Christine Soutif
SDV LTD.

David Symansky
HR Co., LTD.

Michael Tan
RAF INTERNATIONAL
FORWARDING INC.

Janvibol Tip
TIP & PARTNERS

Sinath Un
DFDL MEKONG LAW GROUP

Seng Vantha
SENG ENTERPRISES Co., LTD

Potim Yun
DFDL MEKONG LAW GROUP

Gervais Gatunange
FACULTE DE DROIT A
L'UNIVERSITE DE BURUNDI

Eddy Karerwa
DELOITTE

Nestor Kayobera

Pascal Kirahagazwe
MKONO & Co. ADVOCATES

Dominik Kohlhagen
CHERCHEUR AU LABORATOIRE
D'ANTHROPOLOGIE JURIDIQUE
DE PARIS

Herve LE Guen
SDV TRANSAMI - GROUPE
BOLLORÉ

Augustin Mabushi
A & JN MABUSHI CABINET
D'AVOCATS

Mathias Manirakiza
ECOBANK

Ildephonse Nahimana
BANQUE DE LA RÉPUBLIQUE
DU BURUNDI

Lambert Nigarura
MKONO & Co. ADVOCATES

Bernard Ntahiraja
CABINET WILLY RUBEYA

Antoine Ntisigana
SODETRA LTD.

Happy Ntwari
MKONO & Co. ADVOCATES

Déogratias Nzemba

Prosper Ringuyezeza
ARCHITECTURE ET
CONSTRUCTION (A.C.)

Willy Rubeya
CABINET WILLY RUBEYA

Benjamin Rufagari
DELOITTE

Fabien Segatwa
ETUDE ME SEGATWA

Gabriel Sinarinzi
CABINET ME GABRIEL
SINARINZI

Audace Sunzu
REGIDESO-BURUNDI

Egide Uwimana
TRIBUNAL DU TRAVAIL DE
Bujumbura

Alain George Wakama
FACULTE DE DROIT A
L'UNIVERSITE DE BURUNDI

كمبوديا

Sar Chesda
ARBITRATION COUNCIL
FOUNDATION

Rithy Chey
B.N.G. - ADVOCATES &
SOLICITORS

Okhna Seng Chhay Our
SENG ENTERPRISES Co., LTD

Sokcheng Chou
ARBITRATION COUNCIL
FOUNDATION

Rob Force
DFDL MEKONG LAW GROUP

Svay Hay
ACLEDA BANK PLC.

Tim Holzer
DFDL MEKONG LAW GROUP

Visal Iv
ELECTRICITE DU CAMBODGE

Oswaldo Villagra PRICEWATERHOUSECOOPERS	Karem Fabiola Opazo Lobos UNIVERSIDAD DE SANTIAGO	Enrique Benitez Urrutia URRUTIA & CÍA	Bienvenue Clarisse Yackota GUICHET UNIQUE DE FORMALITÉS DES ENTREPRISES (GUFE)	Milton Paiva D. HOPFFER ALMADA E ASSOCIADOS
Arturo Yrarrázaval Covarrubias YRARRÁZAVAL, RUIZ - TAGLE GOLDENBURG, LAGOS & SILVA	Gerardo Ovalle Mahns YRARRÁZAVAL, RUIZ - TAGLE GOLDENBURG, LAGOS & SILVA	Jorge Benitez Urrutia URRUTIA & CÍA	تشاد	José Manuel Pinto Monteiro ADVOGADOS & JURISCONSULTOS
Sebastián Yunge GUERRERO, OLIVOS, NOVOA Y ERRÁZURIZ	Juan Eduardo Palma Jr. VÍAL Y PALMA ABOGADOS	Mario Bezanilla ALCAÍNO, RODRÍGUEZ & SAHLI LIMITADA	Mahamat Hassan Abakar CABINET ME MAHAMAT HASSAN ABAKAR	Eldetrudes Pires Neves ARAÚJO, NEVES, SANTOS & MIRANDA, ADVOGADOS ASSOCIADOS
Jean Paul Zalaquett CHILECTRA	Luis Parada Hoyl BAHAMONDEZ, ALVAREZ & ZEGERS	Miguel Capó Valdes BESALCO S.A.	Abdelkerim Ahmat SDV LOGISTICS LTD.	Armando J.F. Rodrigues PRICEWATERHOUSECOOPERS
Matías Zegers BAHAMONDEZ, ALVAREZ & ZEGERS	Pablo Paredes ALBAGLI ZALIASNIK ABOGADOS	Héctor Carrasco SUPERINTENDENCIA DE BANCOS E INSTITUCIONES FINANCIERAS	Gabriel Nathé Amady	Tito Lívio Santos Oliveira Ramos ENGIC
Rony Zimerman M. BOFILL MIR & ALVAREZ HINZPETER JANA	Daniela Peña Fergadiott BARROS & ERRÁZURIZ	Paola Casorzo PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Oscar D'Estaing Deffosso FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS	Henrique Semedo Borges
الصين	Fernando Penailillo DATABUSINESS	Andrés Chirgwin BOFILL MIR & ALVAREZ HINZPETER JANA	Baba Dina SAGA/STAT	Arnaldo Silva ARNALDO SILVA & ASSOCIADOS
ALLEN & OVERY LLP	Alberto Pulido A. PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Camilo Cortés GUERRERO, OLIVOS, NOVOA Y ERRÁZURIZ	Thomas Dingamgoto CABINET THOMAS DINGAMGOTO	João Carlos Tavares Fidalgo BANCO CENTRAL DE CABO VERDE
Daniel Chan DLA PIPER	Beatriz Recart BAKER & MCKENZIE	María Alejandra Corvalán YRARRÁZAVAL, RUIZ - TAGLE GOLDENBURG, LAGOS & SILVA	N'Doningar Djimasna FACULTÉ DE DROIT, UNIVERSITÉ DE N'DJAMENA	Jorge Lima Teixeira
Rex Chan PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ricardo Riesco PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Camila Costagliola GUERRERO, OLIVOS, NOVOA Y ERRÁZURIZ	Philippe Fouda Fouda BEAC	Lisa Helena Vaz PRICEWATERHOUSECOOPERS
Elliott Youchun Chen JUN ZE JUN LAW OFFICES	Sebastián Riesco EYZAGUIRRE & CÍA.	Cristián S. Eyzaguirre EYZAGUIRRE & CÍA.	Caroline Idrissou-Belingar BEAC	Leendert Verschoor PRICEWATERHOUSECOOPERS
Jie Chen JUN HE LAW OFFICES, MEMBER OF LEX MUNDI	Edmundo Rojas García CONSERVADOR DE BIENES RAÍCES DE SANTIAGO	Rodrigo Galleguillos NÚÑEZ MUÑOZ Y CIA LTDA ABOGADOS	Gérard Leclaire	جمهورية أفريقيا الوسطى
Rong Chen DAVIS POLK & WARDWELL	Alvaro Rosenblut ALBAGLI ZALIASNIK ABOGADOS	Cristian Garcia-Huidobro BOLETIN COMERCIAL	Béchir Madet OFFICE NOTARIAL	Jean Christophe Bakossa L'ORDRE CENTRAFRICAÏN DES ARCHITECTES
Xiaojie Chen BROAD & BRIGHT LAW FIRM	Pamela Rubio NÚÑEZ MUÑOZ Y CIA LTDA ABOGADOS	Marcelo Giovanazzi ALCAÍNO, RODRÍGUEZ & SAHLI LIMITADA	Narcisse Madjiyore Dongar COMMISSION NATIONALE JUSTICE ET PAIX	Michel Desprez SDV
Hugh Dong MAYER BROWN LLP	Carlos Saavedra CRUZ & CIA. ABOGADOS	Christian Hermansen Rebolledo ACTIC CONSULTORES	Issa Ngarmbassa ETUDE ME ISSA NGAR MBASSA	Marie-Edith Douzima-Lawson CABINET DOUZIMA & MINISTÈRE DE LA FONCTION PUBLIQUE
Grace Fang PINSENT MASONS	Marco Salgado ALCAÍNO, RODRÍGUEZ & SAHLI LIMITADA	Javier Hurtado CÁMARA CHILENA DE LA CONSTRUCCIÓN	Lucien Onanga Otando BEAC	ENERGIE CENTRAFRICAÏNE (ENERCA)
Wei Gao ZY & PARTNERS	Andrés Sanfuentes PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Fernando Jamarne ALESSANDRI & COMPAÑÍA	Nissauabé Passang ETUDE ME PASSANG	Philippe Fouda Fouda BEAC
Leo Ge GLOBAL STAR LOGISTICS CO. LTD.	Erich Schnake NÚÑEZ MUÑOZ Y CIA LTDA ABOGADOS	Daniela Lanel BOFILL MIR & ALVAREZ HINZPETER JANA	Gilles Schwarz SDV LOGISTICS LTD.	Dolly Gotilogue
Alexander Gong BAKER & MCKENZIE	SDV S.A	Didier Lara PRICEWATERHOUSECOOPERS	Nisrine Senoussi FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS	Isidore Grothe MINISTÈRE DES FINANCES ET DU BUDGET
Kejun Guo DEHENG LAW OFFICES	Francisco Selamé PRICEWATERHOUSECOOPERS	León Larrain BAKER & MCKENZIE	Kene Soba TRIBUNAL DE COMMERCE	GROUP KAMACH
Lawrence Guo BROAD & BRIGHT LAW FIRM	Cristián Sepúlveda BARROS & ERRÁZURIZ	Cristóbal Leighton VIAL Y PALMA ABOGADOS	Dominique Taty FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS	Gabriel Houndoni CLUB OHADA
HEBEI RISING CHEMICAL CO., LTD.	Marcela Silva PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	George Lever BOLETIN COMERCIAL	Nadine Tinen Tchangoum FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS	Caroline Idrissou-Belingar BEAC
Helen Han K&L GATES LLP	Luis Fernando Silva Ibañez YRARRÁZAVAL, RUIZ - TAGLE GOLDENBURG, LAGOS & SILVA	Carolina Masihy CAREY Y CÍA LTDA.	Sobdibé Zoua CABINET SOBDIBE ZOUA	Noel Kelembho SDV
Kian Heong Hew PINSENT MASONS	Cristobal Smythe BAHAMONDEZ, ALVAREZ & ZEGERS	Juan Pablo Matus CARIOLA DIEZ PEREZ- COPATOS & CIA	شيلي	Serge Médard Missamou CLUB OHADA
Jinquan Hu KING & WOOD PRC LAWYERS	Elizabeth Soto Provoste BOFILL MIR & ALVAREZ HINZPETER JANA	Enrique Munita PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Daniela Arrese BOFILL MIR & ALVAREZ HINZPETER JANA	Yves Namkomokoina MAGISTRAT, COMMERCE TRIBUNAL
Mingyan Jiang BROAD & BRIGHT LAW FIRM	Alan Spencer ALESSANDRI & COMPAÑÍA	Rodrigo Muñoz NÚÑEZ MUÑOZ Y CIA LTDA ABOGADOS	Carlos Astudillo BOLETIN COMERCIAL	Jacob Ngaya DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
Yu Jiang BROAD & BRIGHT LAW FIRM	Sebastián Valdívieso YRARRÁZAVAL, RUIZ - TAGLE GOLDENBURG, LAGOS & SILVA	Cristian Olavarria PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Luis Avello PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Lucien Onanga Otando BEAC
KERRY EAS LOGISTICS LTD			Angeles Barria PHILIPPI, YRARRAZAVAL, PULIDO & BRUNNER, ABOGADOS LTDA	Gina Roosalem CHAMBRE DES NOTAIRES DE CENTRAFRIQUE
John T. Kuzmik BAKER BOTTS LLP			Sandra Benedetto PRICEWATERHOUSECOOPERS	François Sabegala GUICHET UNIQUE DE FORMALITÉS DES ENTREPRISES (GUFE)
Meng Lai DAVIS POLK & WARDWELL			José Benitez PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Bako Sah
Ian Lewis MAYER BROWN LLP				Nicolas Tiangaye NICOLAS TIANGAYE LAW FIRM
Clare Li NORONHA ADVOGADOS				

- Ricardo Trejos
BAKER & MCKENZIE
- Beatriz Uribe Botero
CAMACOL
- Verónica Velásquez
POSSE HERRERA & RUIZ
- Carolina Villadiego Burbano
CORPORACIÓN EXCELENCIA EN LA JUSTICIA
- María Carolina Villegas
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Alberto Zuleta
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- جزر القمر**
- Mohamed Abdallah Halifa
GROUPE HASSANATI SOILHI - GROUPE HASOIL
- Aboubakar Abdou
CONSEILLER JURIDIQUE DE L'ILE AUTONOME DE LA GRANDE COMORE
- Harimia Ahmed Ali
CABINET ME HARIMIA
- Hassani Assoumani
C.V.P.-BIOCOM
- Said Ali Said Athouman
UNION OF THE CHAMBER OF COMMERCE
- Remy Grondin
VITOGAZ COMORES
- Ahamada Mahamoudou
- Mohamed Maoulida
AUDIT ET CONSEIL INTERNATIONAL
- Said Ibrahim Mourad
- Ibrahim A. Mzimba
CABINET MZIMBA AVOCATS
- Daoud Saidali Toihiri
MINISTRY OF PROMOTION AND EMPLOYMENT
- Youssef Yahaya
- جمهورية الكونغو الديمقراطية**
- Mukoko Aloni
UNIVERSITÉ DE KINSHASA
- Jholy Batupe
CABINET JEAN BOSCO MUKA & ASSOCIATES
- Philippe Bihan
SAGA CONGO - GROUPE BOLLORÉ
- Jean Adolphe Bitenu
ANAPI
- Etienne Blocaille
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Jean-Paul Bokoo
CABINET D'AVOCAT JCC & A
- Patrick Bondonga Lesambo
CABINET EMERY MUKENDI WAFWANA & ASSOCIÉS
- Mathias Buabua wa Kayembe
ANAPI
- Armand Ciamala
CIAMALA & PARTNERS
- Edmond Cibamba Diata
CABINET EMERY MUKENDI WAFWANA & ASSOCIÉS
- Victor Créspel Musafiri
CABINET D'AVOCAT JCC & A
- Adriana Lopez Moncayo
CURADURIA URBANA 3
- Daniel Lucio
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Gabriela Mancero
CAVELIER ABOGADOS
- Carlos Marchena
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Valentina Marin
RODRIGUEZ & CAVELIER
- María Marquez
CAVELIER ABOGADOS
- María Nella Marquez
CAVELIER ABOGADOS
- Ana María Navarrete
POSSE HERRERA & RUIZ
- Luis Carlos Neira Mejía
HOLGUÍN, NEIRA & POMBO ABOGADOS
- María Neira Tobón
HOLGUÍN, NEIRA & POMBO ABOGADOS
- Mónica Pedroza Garcés
CORPORACIÓN EXCELENCIA EN LA JUSTICIA
- Esteban Pizarro
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- Carlo Polo
COMPUTEC ñ DATA CRÉDITO
- Carolina Posada
POSSE HERRERA & RUIZ
- Raul Quevedo
JOSÉ LLOREDA CAMACHO & Co.
- Ana María Ramos Serrano
CORPORACIÓN EXCELENCIA EN LA JUSTICIA
- Daniel Reyes
CURADURIA URBANA 3
- Irma Rivera
BRIGARD & URRUTIA, MEMBER OF LEX MUNDI
- Carlos Rodriguez
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Jaime Rodriguez
NOTARIA 13 DE BOGOTÁ
- Sonia Elizabeth Rojas Izaquita
GALLO MEDINA ABOGADOS ASOCIADOS
- Cristina Rueda Londoño
BAKER & MCKENZIE
- Paula Samper Salazar
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- SGS COLOMBIA S.A.
- Pablo Sierra
POSSE HERRERA & RUIZ
- Paola Spada
CORPORACIÓN EXCELENCIA EN LA JUSTICIA
- Juan Reinaldo Suarez
CURADURIA URBANA 1
- José Luis Suárez
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- Raúl Alberto Suárez Arcila
- Jose Alejandro Torres
POSSE HERRERA & RUIZ
- Lina Beatriz Torres
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- María Paula Camacho
CAMACOL
- Mario Camargo
HM & COMPANY LTDA
- Dario Cárdenas
CÁRDENAS & CÁRDENAS
- María Catalina Carmona
CAVELIER ABOGADOS
- Ernesto Cavelier
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Nohora Cortes Cuellar
CURADURIA URBANA 4
- Felipe Cuberos
PRIETO & CARRIZOSA S.A.
- Pablo de la Torre
RODRIGUEZ & CAVELIER
- María Helena Díaz Méndez
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- José Antonio Duran
EXCELLENTIA STRATEGIC EINCE LTDA.
- Emilio Ferrero
CAVELIER ABOGADOS
- Carlos Fradique-Méndez
BRIGARD & URRUTIA, MEMBER OF LEX MUNDI
- Luis Hernando Gallo Medina
GALLO MEDINA ABOGADOS ASOCIADOS
- Isabella Gandini
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Nathalia García
POSSE HERRERA & RUIZ
- Juan Antonio Gaviria
RODRIGUEZ & CAVELIER
- GENELEC LTDA.
- Ana Giraldo
PRIETO & CARRIZOSA S.A.
- Clara Inés Gómez
JOSÉ LLOREDA CAMACHO & Co.
- Santiago Gutiérrez
JOSÉ LLOREDA CAMACHO & Co.
- Catherine Hernández
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Viviana Hernández Grajales
CAMACOL
- John Herreno
HM & COMPANY LTDA
- Santiago Higuera
CAMACOL
- Andres Isaza
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Jorge Lara-Urbaneja
BAKER & MCKENZIE
- Alejandro Linares-Cantillo
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- Cristina Lloreda
BRIGARD & URRUTIA, MEMBER OF LEX MUNDI
- José Antonio Lloreda
JOSÉ LLOREDA CAMACHO & Co.
- Ernesto López
CÁRDENAS & CÁRDENAS
- Natalia López
POSSE HERRERA & RUIZ
- Tina Xin
MAYER BROWN LLP
- Frank Yang
MAYER BROWN LLP
- Sha Yang
JUN HE LAW OFFICES, MEMBER OF LEX MUNDI
- Natalie Yu
SHU JIN LAW FIRM
- Laura Yuan
KING & WOOD PRC LAWYERS
- Xing Yuan
BROAD & BRIGHT LAW FIRM
- Shuo Zhan
PEOPLE'S BANK OF CHINA
- Sarah Zhang
LOVELLS
- Yi Zhang
KING & WOOD PRC LAWYERS
- Johnson Zheng
XIAMEN ALL CARBON CORPORATION
- Hao Zhu
FORTUNE LAW GROUP
- Judy Zhu
MAYER BROWN LLP
- كولومبيا**
- ACCESS GLOBAL LOGISTICS LTD
- Carlos Alcalá
JOSÉ LLOREDA CAMACHO & Co.
- Enrique Alvarez
JOSÉ LLOREDA CAMACHO & Co.
- ASOCIACIÓN COLOMBIANA DE INGENIEROS ELECTRICISTAS, MECÁNICOS, ELECTRÓNICOS Y AFINES (ACIEM)
- Mauricio Angulo
COMPUTEC - DATA CRÉDITO
- Laurena Arambula
CÁRDENAS & CÁRDENAS
- Eliana Bernal Castro
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Patricia Arrazola Bustillo
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- Bernardo Avila
RODRIGUEZ & CAVELIER
- María Camila Bagés
BRIGARD & URRUTIA, MEMBER OF LEX MUNDI
- Luis Alfredo Barragán
BRIGARD & URRUTIA, MEMBER OF LEX MUNDI
- Aurora Barroso
RODRIGUEZ & CAVELIER
- Juan Guillermo Becerra
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Claudia Benavides
GÓMEZ-PINZÓN ZULETA ABOGADOS S.A.
- Marco Bernal
POSSE HERRERA & RUIZ
- Gloria María Borrero Restrepo
CORPORACIÓN EXCELENCIA EN LA JUSTICIA
- Leonardo Calderón Perdomo
COLEGIO DE REGISTRADORES DE INSTRUMENTOS PÚBLICOS DE COLOMBIA
- Sherry Li
LOVELLS
- Deng Liang
JUN HE LAW OFFICE, MEMBER OF LEX MUNDI
- Berry Lin
SDV LOGISTICS LTD.
- Derek Liu
LOVELLS
- Linfei Liu
JUN HE LAW OFFICE, MEMBER OF LEX MUNDI
- Sherry Liu
NORONHA ADVOGADOS
- Yucui Liu
BROAD & BRIGHT LAW FIRM
- Zhiqiang Liu
KING & WOOD PRC LAWYERS
- Lucy Lu
KING & WOOD PRC LAWYERS
- Wei Lu
BROAD & BRIGHT LAW FIRM
- Ling Pan
BROAD & BRIGHT LAW FIRM
- Gustavo Rabello
NORONHA ADVOGADOS
- Stephen Rynhart
JONES LANG LASALLE
- SICHUAN METALS & MINERALS IMPORT & EXPORT CORP.
- Han Shen
DAVIS POLK & WARDWELL
- Cathy Shi
ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP
- Tina Shi
MAYER BROWN LLP
- Ming Sun
BROAD & BRIGHT LAW FIRM
- Emily Tang
ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP
- Jessie Tang
GLOBAL STAR LOGISTICS CO. LTD.
- Xin Tong
SAMSUNG MOBILE
- Terence Tung
MAYER BROWN LLP
- VENUS HOLDINGS HK CO., LTD.
- Celia Wang
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Hongyu Wang
DEHENG LAW OFFICES
- Jin Wang
LOVELLS
- Liang Wang
LOVELLS
- William Wang
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Yang Wang
BROAD & BRIGHT LAW FIRM
- Cassie Wong
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Kent Woo
GUANGDA LAW FIRM
- Shanshan Wu
BROAD & BRIGHT LAW FIRM

Seyanne Grogga
CABINET JEAN-FRANÇOIS
CHAUVEAU

Guillaume Koffi
CONSEIL NATIONAL DE
L'ORDRE DES ARCHITECTES

Kiyobien Kone
SOCIÉTÉ CIVILE
PROFESSIONNELLE D'AVOCATS (SCP)
LE PARACLET

Mahoua Kone
ETUDE DE MAÎTRE KONE
MAHOUA

Anne Marie Kouassi
SCPA DOGUÉ-ABBÉ YAO &
ASSOCIÉS

Charlotte-Yolande Mangoua
ETUDE DE MAÎTRE MANGOUA

Evelyne M'Bassidgé
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

Georges N'Goan
CABINET N'GOAN, ASMAN &
ASSOCIÉS

Patricia N'guessan
CABINET JEAN-FRANÇOIS
CHAUVEAU

Karim Ouattara
SCPA DOGUÉ-ABBÉ YAO &
ASSOCIÉS

SABKA
SIMAT

Athanase Raux
CABINET RAUX, AMIEN &
ASSOCIÉS

Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

Fatoumata Konaté Touré Bebo
CABINET DE NOTAIRE KONATÉ
TOURÉ BEBO

Fousséni Traoré
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

Konzo Traore
BCEAO

Jean Christian Turkson
CIE

Nadia Vanie
CABINET N'GOAN, ASMAN &
ASSOCIÉS

Abbé Yao
SCPA DOGUÉ-ABBÉ YAO &
ASSOCIÉS

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

كرواتيا

Andrea August
HITRO.HR

Zoran Avramović
MINISTRY OF JUSTICE

Ivana Bandov
CMS ZAGREB

Zoran Bohaček
CROATIAN BANKING
ASSOCIATION

Andrej Bolfek
LEKO & PARTNERS

Marko Borsky
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ

Randall Zamora Hidalgo
COSTA RICA ABC

Yin Ho
TELETEC S.A.

Vicente Lines
ARIAS & MUÑOZ

Ivannia Méndez Rodríguez
OLLER ABOGADOS

Andres Mercado
OLLER ABOGADOS

Gabriela Miranda
OLLER ABOGADOS

Eduardo Montoya Solano
SUPERINTENDENCIA GENERAL
DE ENTIDADES FINANCIERAS

Cecilia Naranjo
LEX COUNSEL

Pedro Oller
OLLER ABOGADOS

Ramón Ortega
PRICewaterHOUSECOOPERS

Laura Perez
CINDE

Sergio Perez
ANDRÉ TINOCO ABOGADOS

Mainor Quesada
TELETEC S.A.

Manrique Rojas
ANDRÉ TINOCO ABOGADOS

Miguel Ruiz Herrera
LEX COUNSEL

Andrea Saenz
AGUILAR CASTILLO LOVE

Sergio Salas
SEYSA CONSULTORÍA Y
CONSTRUCCIÓN

Fernando Sánchez
RUSSELL BEDFORD COSTA
RICA, MEMBER OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Luis Sibaja
LEX COUNSEL

Marianela Vargas
PRICewaterHOUSECOOPERS

Rocio Vega
GRUPO MEGA DE COSTA RICA
BR, S.A

Rodrigo Zapata
LEX COUNSEL

Jafet Zúñiga Salas
SUPERINTENDENCIA GENERAL
DE ENTIDADES FINANCIERAS

كوت ديفوار

ANY RAY & PARTNERS

Diaby Aboubakar
BCEAO

César Asman
CABINET N'GOAN, ASMAN &
ASSOCIÉS

Jean-François Chauveau
CABINET JEAN-FRANÇOIS
CHAUVEAU

BNETD
COTAM

Dorothee K. Dreesen
ETUDE MAITRE DREESEN

Bertrand Fleury
SDV - SAGA CI

كوستاريكا

Aisha Acuña
ANDRÉ TINOCO ABOGADOS

John Aguilar
AGUILAR CASTILLO LOVE

Arnoldo André
ANDRÉ TINOCO ABOGADOS

Luis Fdo. Andrés Jácome
COMPañÍA NACIONAL DE
FUERZA Y LUZ

Carlos Araya
QUIRÓS & ASOCIADOS
CENTRAL LAW

Luis Diego Barahona
PRICewaterHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Carlos Barrantes
PRICewaterHOUSECOOPERS

Alejandro Bettoni Traube
DONINELLI & DONINELLI
- ASESORES JURÍDICOS
ASOCIADOS

Mauricio Bonilla
OLLER ABOGADOS

Eduardo Calderón-Odio
BLP ABOGADOS

Adriana Calero
PRICewaterHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Bernardo Calvo M.
GRUPO MEGA DE COSTA RICA
BR, S.A

Gastón Certad
BATALLA & ASOCIADOS

Silvia Chacon
ALFREDO FOURNIER &
ASOCIADOS

Daniel Chaves
CINDE

Marybeth Chinchilla
ANDRÉ TINOCO ABOGADOS

COMPañÍA NACIONAL DE
FUERZA Y LUZ

COLEGIO DE INGENIEROS
ELECTRICISTAS, MECÁNICOS E
INDUSTRIALES

Melania Dittel
ARIAS & MUÑOZ

Luis Escalante
GRUPO MEGA S.A

Roberto Esquivel
OLLER ABOGADOS

Leticia García
QUIRÓS & ASOCIADOS
CENTRAL LAW

Ingrid Jiménez Godoy
PRICewaterHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Miguel Golcher Valverde
COLEGIO DE INGENIEROS
ELECTRICISTAS, MECÁNICOS E
INDUSTRIALES

V. Andrés Gómez
PRICewaterHOUSECOOPERS

Andrea González
BLP ABOGADOS

Paola Gutiérrez Mora
LEX COUNSEL

Mario Gutiérrez Quintero
LEX COUNSEL

María del Mar Herrera
BLP ABOGADOS

SOCIÉTÉ MINIÈRE DE
DÉVELOPPEMENT/RJ TRADERS

SOCIÉTÉ NATIONALE
D'ÉLECTRICITÉ (SNEL)

Christie Madudu Sulubika
CABINET MADUDU SULUBIKA

Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

Benoît Tshibangu Ilunga
CABINET EMERY MUKENDI
WAFWANA & ASSOCIÉS

Sylvie Tshilanda Kabongo
CABINET MADUDU SULUBIKA

Toto Wa Kinkela
TOTO & ASSOCIÉS CABINET
D'AVOCATS

جمهورية الكونغو

Roland Bembelly
CABINET D'AVOCATS GOMES

Prosper Bizitou
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

David Bourion
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

Claude Coelho
CABINET D'AVOCATS CLAUDE
COELHO

Mathias Essereke
CABINET D'AVOCATS CLAUDE
COELHO

Philippe Fouda Fouda
BEAC

Henriette Lucie Arlette Galiba
OFFICE NOTARIAL ME GALIBA

Alexis Vincent Gomes
CABINET D'AVOCATS GOMES

Caroline Idrissou-Belingar
BEAC

Sylvert Bérenger Kymbassa
Boussi
ETUDE MAITRE BÉATRICE
DIANZOLO, HUISSIER DE
JUSTICE

François Lavanant
SDV

Emmanuel Le Bras
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS

Parfait Euloge Linvani
CABINET D'AVOCATS GOMES

Salomon Louboula
ETUDE NOTARIALE SENHGOR

Thierry Mamimoue
CABINET D'AVOCATS GOMES

Norbert Diétrich M'Foutou
ETUDE DE MAITRES SÉRAPHIN
MCAKOSSO-DOUTA ET
NORBERT M'FOUTOU

Lucien Onanga Otando
BEAC

Chimène Prisca Nina Pongui
ETUDE DE ME CHIMÈNE
PRISCA NINA PONGUI

Roberto Prota
SDV

Francis Sassa
CABINET D'AVOCATS JEAN
PETRO

Yves Simon Tchicamboud
CABINET D'AVOCATS GOMES

Regis de Oliveira
AGETRAF S.A.R.L. - SDV

Yves Debiesme
AGETRAF S.A.R.L. - SDV

Prosper Djuma Bilali
CABINET MASAMBA

Eugénie Elanga Monkango
CABINET EMERY MUKENDI
WAFWANA & ASSOCIÉS

David Guarnieri
PRICewaterHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Amisi Herady
ANAPI

José Ilunga Kapanda
CABINET EMERY MUKENDI
WAFWANA & ASSOCIÉS

Sandra Kabuya
CABINET JEAN BOSCO MUAKA
& ASSOCIATES

Ngalumulume Kalala
emmanuel
BARREAU DE KINSHASA/
MATETE

Kafua Katakao

Robert Katambu
CABINET JEAN BOSCO MUAKA
& ASSOCIATES

Pierre Kazadi Tshibanda
CABINET MASAMBA

Phistian Kubangusu Makiese
CABINET MASAMBA

Pierre-Pépin Kwampuku Latur
CABINET PEPIN KWAMPUKU

G. Le Dourain
AGETRAF S.A.R.L. - SDV

Jean-Délin Lokonde
Mvulukunda
CABINET MASAMBA

Léon Lubamba
CONSERVATION DES TITRES
IMMOBILIERS DE LA LUKUNGA

Vital Lwanga Bizanzilla
CABINET D'AVOCAT JCC & A

Eugénie Makangha Dunn

Jean Paul Matanga
CABINET JEAN BOSCO MUAKA
& ASSOCIATES

Jean Claude Mbaki Siluzaku
CABINET MBAKI ET ASSOCIÉS

Didier Mopiti
MBM CONSEIL

Louman Mpooy
CABINET MPOY - LOUMAN &
ASSOCIÉS

Jean Bosco Muaka
CABINET JEAN BOSCO MUAKA
& ASSOCIATES

Emery Mukendi Wafwana
CABINET EMERY MUKENDI
WAFWANA & ASSOCIÉS

Jacques Munday
CABINET NTOTO ET NSWAL

Marius Muzembe Mpungu
CABINET KABASELE - MFUMU
& ASSOCIÉS

Joseph Ngalumulume Lukalu
CABINET YOKO ET ASSOCIÉS

Victorine Bibiche Nsimba
Kilembe
BARREAU DE KINSHASA/
MATETE

- Jarmila Hanzalova
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ
- Radek Horký
NOTARY CHAMBER
- Michal Hrnčír
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Katarina Hybenová
SQUIRE, SANDERS & DEMPSEY,
V.O.S. ADVOKÁT KANCELÁŘ
- Jaroslava Ignacikova
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Pavel Jakab
PETERKA & PARTNERS
- Ludvik Juříčka
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Alena Klierová
EUROTREND S.R.O., A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Veronika Kocova
PETERKA & PARTNERS
- Sofia Komrsková
EUROTREND S.R.O., A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Adela Krbcová
PETERKA & PARTNERS
- Aleš Kubáč
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Petr Kucera
CCB - CZECH BANKING
CREDIT BUREAU
- Dina Lasova
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ
- Zuzana Luklova
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Ondrej Machala
NOTARY CHAMBER
- Jiří Markvart
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Peter Maysenhölder
BNT - PRAVDA & PARTNER,
V.O.S.
- Petr Mestánek
LINKLATERS
- Veronika Mistova
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ
- Lenka Mrazova
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- David Musil
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Jarmila Musilova
CZECH NATIONAL BANK
- Robert Nemeč
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ
- Petr Novotný
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Jörg Nürnberger
DLA PIPER LLP
- Athanassios Paantazopoulos
IKRP ROKAS & PARTNERS AND
DR. A. PANTAZOPOULOS
- Martina Pavelkova
PANALPINA S.R.O.
- Markéta Protivankova
VEJMLKA & WÜNSCH, S.R.O.
- Christos Mavrellis
CHRYSSES DEMETRIADES & Co
- Neophytos Neophytou
ERNST & YOUNG
- Christina Papakyriakou
ANTIS TRIANTAFYLIDES &
SONS LLC
- Leandros Papaphilippou
PAPAPHILIPPOU & CO.,
ADVOCATES AND LEGAL
CONSULTANTS
- Marios Pelekanos
MESARITIS PELEKANOS
ARCHITECTS - ENGINEERS
- Lambros Soteriou
MICHAEL KYPRIANOU & Co.
- Andreas D. Symeon
GOVERNMENT OF CYPRUS
- Citron Tornaritis
TORNARITIS LAW LLC
- Stelios Triantafyllides
ANTIS TRIANTAFYLIDES &
SONS LLC
- Panikos Tsiallis
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Christodoulos Vassiliades
CHRISTODOULOS G.
VASSILIADES & Co LLC
- الجمهورية التشيكية
- ALLEN & OVERY LLP
- Viet Anh Nguyen
PETERKA & PARTNERS
- Tomas Babacek
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Libor Basl
BAKER & MCKENZIE
- Tomáš Běhounek
BNT - PRAVDA & PARTNER,
V.O.S.
- Martin Bohuslav
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Stephen B. Booth
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Alena Brichackova
PETERKA & PARTNERS
- Michal Buchta
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Jiří Černý
PETERKA & PARTNERS
- Marian Cuprik
DLA PIPER LLP
- Matěj Daněk
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ
- Ondřej Dušek
PETERKA & PARTNERS
- Tereza Erényi
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ
- Pavel Ficek
PANALPINA S.R.O.
- Kristýna Fišerová
PETERKA & PARTNERS
- Michal Forýtek
LINKLATERS
- Jakub Hajek
AMBRUZ & DARK LAW FIRM
- Michal Hanko
BUBNÍK, MYSLÍL & PARTNERS
- Andreas Andreou
CYPRUS GLOBAL LOGISTICS
- Harry S. Charalambous
KPMG
- Antonios Christodoulides
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Christophoros Christophi
CHRISTOPHI & ASSOCIATES
- Kypros Chrysostomides
DRK. CHRYSOSTOMIDES & Co.
- Alexis Danos
DANOS & ASSOCIATES
- Chrysostomos Danos
DANOS & ASSOCIATES
- Achilleas Demetriades
LELLOS P DEMETRIADES LAW
OFFICE LLC
- Haris Fereos
FEREOS & ASSOCIATES
- Angela T. Frangou
CYPRUS STOCK EXCHANGE
- Stefani Gabriel
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Christina Hadjidemetriou
CHRISTODOULOS G.
VASSILIADES & Co LLC
- Marios N. Hadjigavriel
ANTIS TRIANTAFYLIDES &
SONS LLC
- Spyros Hadjinicolaou
ANTIS TRIANTAFYLIDES &
SONS LLC
- Iacovos Hadjivarnavas
CYPRUS GENERAL BONDED
AND TRANSIT STORES
ASSOCIATION
- Samantha G. Hellicar
ANTIS TRIANTAFYLIDES &
SONS LLC
- Anthony Indianos
COSTAS INDIANOS & Co
- Christina Ioannidou
IOANNIDES DEMETRIOU
- Panicos Kaouris
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- George Karakannas
CH.P. KARAKANNAS
ELECTRICAL LTD
- Andreas Karmios
FIRST CYPRUS CREDIT BUREAU
- Thomas Keane
CHRYSSES DEMETRIADES & Co
- Spyros G. Kokkinos
MINISTRY OF COMMERCE,
INDUSTRY AND TOURISM
- Christina Kotsapa
ANTIS TRIANTAFYLIDES &
SONS LLC
- Nicholas Ktenas
ANDREAS NEOCLEOUS & Co.
LEGAL CONSULTANTS
- Menelaos Kyprianou
MICHAEL KYPRIANOU & Co.
- John G. Lefas
ELECTRICITY AUTHORITY OF
CYPRUS
- George M. Leptos
LEPTOS GROUP
- George V. Markides
KPMG
- Pieris M. Markou
DELOITTE
- Anita Krizmanić
MAČEŠIĆ & PARTNERS,
ODVJETNICKO DRUSTVO
- Dubravka Lacković
CMS ZAGREB
- Miroslav Leko
LEKO & PARTNERS
- Krešimir Ljubić
LEKO & PARTNERS
- Marko Lovrić
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ
- Mate Lovrić
LAKTIĆ & PARTNERS
- Ana Lubura
GARK KONZALTING D.O.O.
- Mirosljub Mačević
MAČEŠIĆ & PARTNERS,
ODVJETNICKO DRUSTVO
- Vladimir Mamić
MAMIĆ REBERSKI & PARTNERS
- Josip Marohnić
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ
- Andrej Matijevich
MATIJEVICH LAW OFFICE
- Daša Musulin
MAROVIĆ & PARTNERS
- Hrvoje Petrić
PETRIĆ LAW FIRM
- Marija Petrović
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ
- Sanja Porobija
POROBIJA & POROBIJA LAW
FIRM
- Tihana Posavec
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ
- Ana Sihtar
ANA SIHTAR ATTORNEYS-
AT-LAW
- Dragutin Sikirić
SIKIRIC HADZIJA ATTORNEY
PARTNERSHIP
- Irena Šribar Radić
LAW FIRM GJURGJAN & ŠRIBAR
RADIĆ
- Mario Štefanić
TRANSADRIA
- Goranka Šumonja Laktić
LAKTIĆ & PARTNERS
- Ivana Sverak
POROBIJA & POROBIJA
TRAST
- Vesna Veselin
MINISTRY OF ENV. PROT.,
PHYSICAL PLANNING AND
CONSTRUCTION
- Hrvoje Vidan
VIDAN LAW OFFICE
- Arn Willems
CB RICHARD ELLIS D.O.O.
- Eugen Zadravec
EUGEN ZADRAVEC LAW FIRM
- قبرص
- Alexandros Alexandrou
TORNARITIS LAW LLC
- Xeni Anastasiou
INFO CREDIT GROUP
- Marijana Božić
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ
- Irena Brezovecki
VIDAN LAW OFFICE
- Lana Brlek
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Belinda Čačić
ČAČIĆ & PARTNERS
- Jasmina Crnalić
CMS ZAGREB
- Tamara Crnkčić
MAMIĆ REBERSKI & PARTNERS
- Ivan Ćuk
VUKMIR LAW OFFICE
- Stefanija Ćukman
JURIĆ LAW OFFICES
- Saša Divjak
DIVJAK, TOPIĆ &
BAHTIJAREVIĆ
- Anela Dizdarević
ANA SIHTAR ATTORNEYS-
AT-LAW
- ELEKTRO KROS D.O.O. AND
ELEKTRO JURIC D.O.O.
- Ivana Dominković
CMS ZAGREB
- Daria Dubajić
POROBIJA & POROBIJA LAW
FIRM
- Gregor Famira
CMS ZAGREB
- Tamiko Rochelle Franklin
MATIJEVICH LAW OFFICE
- Lino Fučić
MINISTRY OF ENV. PROT.,
PHYSICAL PLANNING AND
CONSTRUCTION,
- Ivan Gjurgjan
LAW FIRM GJURGJAN & ŠRIBAR
RADIĆ
- Krešimir Golubić
- Tom Hadzija
SIKIRIC HADZIJA ATTORNEY
PARTNERSHIP
- Lidija Hanžek
HROK
- HEP DISTRIBUTION SYSTEM
OPERATOR LTD.
- Jana Hitrec
ČAČIĆ & PARTNERS
- Branimir Iveković
VIDAN LAW OFFICE
- Irina Jelčić
HANŽEKOVIĆ, RADAKOVIĆ &
PARTNERS, MEMBER OF LEX
MUNDI
- Marijana Jelić
LAW OFFICE JELIC
- Janos Kelemen
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Mirna Kette
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Branko Kirin
ČAČIĆ & PARTNERS
- Margita Kiš-Kapetanović
POROBIJA & POROBIJA LAW
FIRM
- KOPGRAD PROJEKT D.O.O.
- Marija Krizanec
JURIĆ LAW OFFICES

Fabiola Medina
MEDINA & RIZEK, ABOGADOS

Elizabeth Mena
PELLERANO & HERRERA,
MEMBER OF LEX MUNDI

Natia Núñez
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Ana Ortega Terrero
AGENCIA DE COMERCIO
EXTERIOR CM

Ramón Ortega
PRICewaterHOUSECOOPERS

Luis R. Pellerano
PELLERANO & HERRERA,
MEMBER OF LEX MUNDI

Edward Piña Fernandez
BIAGGI & MESSINA

Julio Pinedo
PRICewaterHOUSECOOPERS

Maria Portes
CASTILLO Y CASTILLO

Alejandro Miguel Ramirez
Suzaña
RIZIK Y ASOC
TRANSUNION

Carolina Silié
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Maricell Silvestre Rodriguez
JIMÉNEZ CRUZ PEÑA

Juan Tejeda
PRICewaterHOUSECOOPERS

Urbano Tupete
ESTRELLA & TUPETE

Guiraldis Velásquez Ramos
DHIMES & MARRA

Vilma Verras Terrero
JIMÉNEZ CRUZ PEÑA

Chery Zacarias
MEDINA & RIZEK, ABOGADOS

إكوادور

Gerardo Aguirre
VIVANCO & VIVANCO

Pablo Aguirre
PRICewaterHOUSECOOPERS

Diego Cabezas-Klaere
CABEZAS & CABEZAS-KLAERE

Xavier Andrade Cadena
ANDRADE VELOZ &
ASOCIADOS

Lucía Cordero Ledergerber
FALCONI PUIG ABOGADOS

Renato Coronel
PINTO & GARCES ASOC. CIA
LTDA, MEMBER OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Fernando Del Pozo Contreras
GALLEGOS, VALAREZO &
NEIRA

Juan Carlos Gallegos Happle
GALLEGOS, VALAREZO &
NIERA

Leopoldo González R.
PAZ HOROWITZ

Vanessa Izquierdo D.
IZQUIERDO ABOGADOS/API
ECUADOR

Rodrigo Jijón
PÉREZ, BUSTAMANTE Y PONCE,
MEMBER OF LEX MUNDI

Ana Isabel Caceres
TRONCOSO Y CACERES

Juan Manuel Caceres
TRONCOSO Y CACERES

Giselle Castillo
SUPERINTENDENCIA DE
BANCOS

Rodolfo Colon
ESTRELLA & TUPETE

Laureana Corral
ESTRELLA & TUPETE

Leandro Corral
ESTRELLA & TUPETE

Mariano Corral
ESTRELLA & TUPETE

José Cruz Campillo
JIMÉNEZ CRUZ PEÑA

Marcos de Leon
SUPERINTENDENCIA DE
BANCOS

Sarah de León
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Juan Carlos De Moya
GONZÁLEZ & COISCOU

Romeo Del Valle
GONZÁLEZ & COISCOU

Rosa Díaz
JIMÉNEZ CRUZ PEÑA

Rafael Dickson Morales
MG&A MEDINA GARNES &
ASOCIADOS ABOGADOS

Joaquín Guillermo Estrella
Ramia
ESTRELLA & TUPETE

Alejandro Fernández de
Castro
PRICewaterHOUSECOOPERS

Mary Fernández Rodríguez
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Jose Ernesto García A.
TRANSGLOBAL LOGISTIC

Gloria Gasso
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Jetti Gomez
BIAGGI & MESSINA

Pablo Gonzalez Tapia
GONZÁLEZ & COISCOU

Ralvin Gross
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Fabio Guzmán-Ariza
GUZMÁN-ARIZA

José Antonio Logroño Morales
ADAMS GUZMAN & LOGROÑO

José Ramón Logroño Morales
ADAMS GUZMAN & LOGROÑO

Annie Luna
PELLERANO & HERRERA,
MEMBER OF LEX MUNDI

Xavier Marra Martínez
DHIMES & MARRA

Fernando Marranzini
HEADRICK RIZIK ALVAREZ &
FERNÁNDEZ

Carlos Marté
AGENCIA DE COMERCIO
EXTERIOR CM

Melina Martinez
GONZÁLEZ & COISCOU

Félix Emok N'Dolo
CHD GROUP

Mourad Farah

Ibrahim Hamadou Hassan
BANQUE POUR LE COMMERCE
ET L'INDUSTRIE

Fatouma Mahamoud Hassan
CABINET MAHAMOUD

Mayank Metha
MAERSK SEALAND LINE

Ibrahim Mohamed Omar
CABINET CECA

Oubah Mohamed Omar
SOCIÉTÉ MARITIME L. SAVON
& RIES

Jerome Passicos
SOCIÉTÉ MARITIME L. SAVON
& RIES

Lantoso Hurfin Ralaiarinosa
GROUPEMENT COSMEZZ
DJIBOUTI S.A.

Aicha Youssouf Abdi
CABINET CECA

دومينيكا

Kirtiste Augustus
WATERFRONT AND ALIED
WORKERS UNION

Joffrey C.G. Harris
HARRIS & HARRIS

Marvlyn Estrado
KPB CHARTERED
ACCOUNTANTS

F. Adler Hamlet
REALCO COMPANY LIMITED

Stephen K.M. Isidore
EMANUEL & ISIDORE
CHAMBERS

Foued Issa
ISSA TRADING LTD.

Alick C. Lawrence
LAWRENCE ALICK C.
CHAMBERS

Severin McKenzie
MCKENZIE ARCHITECTURAL &
CONSTRUCTION SERVICES INC.

Richard Peterkin
PRICewaterHOUSECOOPERS

Joan K.R. Prevost
PREVOST & ROBERTS

J. Gildon Richards
J. GILDON RICHARDS
CHAMBERS

Mark Riddle
DOMLEC

Eugene G. Royer
EUGENE G. ROYER CHARTERED
ARCHITECT

Jason Timothy
DOMLEC

Laurina Vidal
LAWRENCE ALICK C.
CHAMBERS

الجمهورية الدومينيكية

Carla Alsina
BIAGGI & MESSINA

Lisette Balbuena
STEWART TITLE DOMINICANA,
S.A.

Caroline Bono
PRICewaterHOUSECOOPERS

Eivind Einersen
PHILIP & PARTNERE

Lars Fogh
ACCURA
ADVOKATAKTIESELSKAB

Lita Misozi Hansen
PRICewaterHOUSECOOPERS

Jens Hjortskov
PHILIP & PARTNERE

Heidi Hoelgaard
EXPERIAN NORTHERN EUROPE

Peter Honoré
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Jens Steen Jensen
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Camilla Jørgensen
PHILIP & PARTNERE

Jeppe Jørgensen
BECH-BRUUN LAW FIRM

William Kanta
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Dorte Kjærgaard
ACCURA
ADVOKATAKTIESELSKAB

Aage Krogh
MAGNUSSON

Christine Larsen
PLESNER SVANE GRØNBORG
ADVOKATFIRMA

Jakob Hüttel Larsen
PHILIP & PARTNERE

Susanne Schjolin Larsen
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Lars Lindencrone
BECH-BRUUN LAW FIRM

Alexander M. P. Johannessen
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Helle Næsager
LETT LAW FIRM

Andreas Nielsen
JONAS BRUUN

Susanne Nørgaard
PRICewaterHOUSECOOPERS

Jim Øksnebjerg
ADVOKATAKTIESELSKABET
HORTEN

Niels Bang Sørensen
GORRISSEN FEDERSPIEL
KIERKEGAARD

Kim Trenskow
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

جيبوتي

Rahma Abdi Abdillahi
BANQUE CENTRALE DE
DJIBOUTI

Abdillahi Aidid Farah

Wabat Daoud

Jean Phillipe Delarue
SOCIÉTÉ MARITIME L. SAVON
& RIES

Luc Deruyter
SOCIÉTÉ MARITIME L. SAVON
& RIES

Ali Dini
ELECTRICITÉ DE DJIBOUTI

Nataša Randlová
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ

Tomas Richter
CLIFFORD CHANCE LLP/
INSTITUTE OF ECONOMIC
STUDIES, FACULTY OF
SOCIAL SCIENCES, CHARLES
UNIVERSITY

Zdenek Rosicky
SQUIRE, SANDERS & DEMPSEY,
V.O.S. ADVOKÁT KANCELÁŘ

Leona Ševčíková
PANALPINA S.R.O.

Robert Sgariboldi
PANALPINA S.R.O.

Dana Sládečková
CZECH NATIONAL BANK

Marika Slamova
DLA PIPER LLP

Steven Snaith
PRICewaterHOUSECOOPERS

Petra Sochorova
HAVEL & HOLÁSEK S.R.O.,
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ

Ondřej Špetla
EUROTREND S.R.O., A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Anna Stankova
HAVEL & HOLÁSEK S.R.O.,
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ

Marie Strachotová
PETERKA & PARTNERS

Růžena Trojánková
LINKLATERS

Klara Valentova
AMBRUZ & DARK LAW FIRM

Jana Večerníková
NOTARY CHAMBER

الدانمرك

Elsebeth Aaes-Jørgensen
NORRBOM VINDING, MEMBER
OF IUS LABORIS

Peter Bang
PLESNER SVANE GRØNBORG
ADVOKATFIRMA

Thomas Bang
LETT LAW FIRM

Mads Bierfreund
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Thomas Booker
ACCURA
ADVOKATAKTIESELSKAB

Ole Borch
BECH-BRUUN LAW FIRM

Christian Bredtoft Guldmann
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Peter Burhøj
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

Jeppe Buskov
KROMANN REUMERT, MEMBER
OF LEX MUNDI

CARGO WORLD A/S

Frants Dalgaard-Knudsen
PLESNER

Mogens Ebeling
JONAS BRUUN

- Fidel Márquez
ARIAS & MUÑOZ
- Daniel Martínez
GARCÍA & BODÁN
- Diego Martin-Menjivar
CONSORTIUM CENTRO
AMÉRICA ABOGADOS
- Luis Alonso Medina Lopez
RUSCONI, VALDEZ, MEDINA &
ASOCIADOS
- Astrud María Meléndez
ASOCIACIÓN PROTECTORA DE
CRÉDITOS DE EL SALVADOR
(PROCREDITO)
- José Walter Meléndez
CUSTOMS
- Jorge Mendez
ROMERO PINEDA &
ASOCIADOS, MEMBER OF LEX
MUNDI
- Antonio R. Mendez Llorc
ROMERO PINEDA &
ASOCIADOS, MEMBER OF LEX
MUNDI
- Edgar Mendoza
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Pedro Alejandro Mendoza
ESPINO NIETO & ASOCIADOS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Miriam Eleana Mixco Reyna
GOLD SERVICE / MSI
- Jocelyn Mónico
AGUILAR CASTILLO LOVE
- Ramón Ortega
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Susana Palacios
ARIAS & MUÑOZ
- Carlos Pastrana
COLEGIO DE ARQUITECTOS DE
EL SALVADOR
- Jessica Pineda Machuca
ACZALAW
- Mónica Guadalupe Pineda
Machuca
ACZALAW
- Francisco Eduardo Portillo
CEPA
- Ana Patricia Portillo Reyes
GUANDIQUE SEGOVIA
QUINTANILLA
- Hector Rios
CONSORTIUM CENTRO
AMÉRICA ABOGADOS
- Roxana Romero
ROMERO PINEDA &
ASOCIADOS, MEMBER OF LEX
MUNDI
- Adonay Rosales
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Manuel Telles Suvillaga
LEXINCORP
- Carlos Torres
ACZALAW
- María Alejandra Tulipano
CONSORTIUM CENTRO
AMÉRICA ABOGADOS
- Mauricio Antonio Urrutia
SUPERINTENDENCIA DEL
SISTEMA FINANCIERO
- Julio Valdés
ARIAS & MUÑOZ
- Luis Mario Villalta
CONSORTIUM CENTRO
AMÉRICA ABOGADOS
- Greiss Youssef
AFIFI WORLD TRANSPORT
- Eman Zakaria
MINISTRY OF MANPOWER &
MIGRATION
- Mona Zobaa
MINISTRY OF INVESTMENT
- Mona Zulficar
SHALAKANY LAW OFFICE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- السلفادور
Carlos Roberto Alfaro
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Miguel Angel
ALE CARGO S.A. DE C.V.
- Ana Margoth Arévalo
SUPERINTENDENCIA DEL
SISTEMA FINANCIERO
- Ernesto Argueta
BDO FIGUEROA JIMÉNEZ
& Co.
- Francisco Armando Arias
Rivera
ARIAS & MUÑOZ
- Irene Arrieta de Díaz Nuila
ARRIETA BUSTAMANTE
- Francisco José Barrientos
AGUILAR CASTILLO LOVE
- Andrew Bennett
BDO FIGUEROA JIMÉNEZ
& Co.
- Carlos Castillo
ROMERO PINEDA &
ASOCIADOS, MEMBER OF LEX
MUNDI
- Diana Castro
LEXINCORP
- Ricardo Cevallos
CONSORTIUM CENTRO
AMÉRICA ABOGADOS
- Walter Chávez Velasco
GOLD SERVICE / MSI
- Geraldo Cruz
GARCÍA & BODÁN
- Laura de Jimenez
ASOCIACIÓN PROTECTORA DE
CRÉDITOS DE EL SALVADOR
(PROCREDITO)
- Mayra de Morán
PRESIDENTIAL PROGRAM EL
SALVADOR EFICIENTE
- Maria Marta Delgado
ARIAS & MUÑOZ
- Roberta Gallardo de
Cromeyer
ARIAS & MUÑOZ
- Erwin Alexander Haas
Quinteros
RUSCONI, VALDEZ, MEDINA &
ASOCIADOS
- Carlos Henriquez
GOLD SERVICE / MSI
- America Hernandez
ALE CARGO S.A. DE C.V.
- Gloria Lizama de Funes
ORGANO JUDICIAL DE EL
SALVADOR
- Thelma Dinora Lizama de
Osorio
SUPERINTENDENCIA DEL
SISTEMA FINANCIERO
- Jerson Lopez
GOLD SERVICE / MSI
- Rana El-Nahal
SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
- Mustafa Elshafei
IBRACHY LAW FIRM
- Sherihan Elshal
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)
- Hassan Fahmy
MINISTRY OF INVESTMENT
- Tarek Gadallah
IBRACHY LAW FIRM
- Tareq Gadallah
IBRACHY LAW FIRM
- Ashraf Gamal El-Din
EGYPTIAN INSTITUTE OF
DIRECTORS
- Ahmed Gawish
MINISTRY OF TRANSPORT
- Karim Adel Kamel Ghobrial
KARIM ADEL LAW OFFICE
- Zeinab Saied Gohar
CENTRAL BANK OF EGYPT
- Maha Hassan
AFIFI WORLD TRANSPORT
- Omneia Helmy
EGYPTIAN CENTER FOR
ECONOMIC STUDIES
- Lobna Mohamed Hilal
CENTRAL BANK OF EGYPT
- Mohamed Hussein
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)
- Ashraf Ihab
SHALAKANY LAW OFFICE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Mohamed Kamel
AL KAMEL LAW OFFICE
- Ghada Kaptan
SHALAKANY LAW OFFICE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Mohanna Khaled
BDO, KHALED & CO
- Taha Khaled
BDO, KHALED & CO
- Sally Kotb
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Mustafa Makram
BDO, KHALED & CO
- Sherif Mansour
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Diaa Mohamed
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)
- Mostafa Mostafa
AL KAMEL LAW OFFICE
- Ashraf Nadoury
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Ragia Omran
SHALAKANY LAW OFFICE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Tarek Fouad Riad
KOSHERI, RASHED & RIAD
- Mohamed Serry
SERRY LAW OFFICE
- Safwat Sobhy
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- SOUTH CAIRO ELECTRICITY
DISTRIBUTION COMPANY
- Randa Tharwat
NACITA CORPORATION
- Rana Al Nahal
SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
- Yousef AlAmly
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)
- Yasmin Al-Gharbawie
SHALAKANY LAW OFFICE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Abd El Wahab Aly Ibrahim
ABD EL WAHAB SONS
- Tim Armsby
TROWERS & HAMLINS
- Amr Mohamed Mahmoud
Atta
KARIM ADEL LAW OFFICE
- Abdelhamid Attalla
KPMG
- Khaled Balbaa
KPMG
- Louis Bishara
BISHARA TEXTILE & GARMENT
MANUFACTURING CO
- Karim Dabbous
SHERIF DABBOUS, AUDITORS
& FINANCIAL CONSULTANCIES,
A MEMBER FIRM OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL
- Sherif Dabbous
SHERIF DABBOUS, AUDITORS
& FINANCIAL CONSULTANCIES,
A MEMBER FIRM OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL
- Sameh Dahroug
IBRACHY & DERMARKAR LAW
FIRM
- Ibrahim Hassan Daker
KARIM ADEL LAW OFFICE
- Said Diab
SHERIF DABBOUS, AUDITORS
& FINANCIAL CONSULTANCIES,
A MEMBER FIRM OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL
- Abdallah El Adly
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Mahmoud El Gharabawy
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Mohamed El Gharably
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Mohamed EL Gindy
WAAD TRADE &
DEVELOPMENT Co.
- Mohamed Refaat El Houshy
THE EGYPTIAN CREDIT
BUREAU I-SCORE
- Hassan El Maraashly
AAW CONSULTING ENGINEERS
- Amr El Monayer
MINISTRY OF FINANCE
- Mohamed El Sayed
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Hasan El Shafiey
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Karim Elhelaly
AL-AHL FIRM
- Ashraf Elibrachy
IBRACHY LAW FIRM
- Mohamed El-Labboudy
NADOURY & NAHAS LAW
OFFICES
- Francisco Javier Naranjo
Grijalva
PAZ HOROWITZ
- MZ SISTEMAS ELECTRICOS Y
ELECTRONICOS
- María Dolores Orbe
VIVANCO & VIVANCO
- Esteban Ortiz
PÉREZ, BUSTAMANTE Y PONCE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Pablo Padilla Muirragui
ECUADOR CARGO SYSTEM
- Daniel Pino Arroba
CORONEL Y PÉREZ
- Ramiro Pinto
PINTO & GARCÉS ASOC. CIA
LTD, MEMBER OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL
- Patricia Ponce Arteta
BUSTAMANTE Y BUSTAMANTE
- Martin Portilla
VIVANCO & VIVANCO
- Diego Ramírez Meseo
FABARA & COMPAÑIA
ABOGADOS
- Sandra Reed
PÉREZ, BUSTAMANTE Y PONCE,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Veronica Sofia Ruales Díaz
BUSTAMANTE & BUSTAMANTE
- German Saona
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- César Vélez Calderón
COVELCAL
- مصر
Abdel Aal Aly
AFIFI WORLD TRANSPORT
- Naguib Abadir
NACITA CORPORATION
- Mohamed Abd El-Sadek
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)
- Girgis Abd El-Shahid
SARWAT A. SHAHID LAW FIRM
- Sara Abdel Gabbar
TROWERS & HAMLINS
- Ibrahim Mustafa Ibrahim
Abdel Khalek
GENERAL AUTHORITY FOR
INVESTMENT GAFI
- Ahmed Abdel Warith
AAW CONSULTING ENGINEERS
- Mohamed Abdelal
IBRACHY & DERMARKAR LAW
FIRM
- Ramez Mounir Abdel-Nour
KARIM ADEL LAW OFFICE
- Ahmed About Ali
HASSOUNA & ABOU ALI
- Sameh Abu Zeid
CAPITAL MARKET AUTHORITY
- Nermin Abulata
MINISTRY OF TRADE &
INDUSTRY
- Ghada Adel
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Ahmed Adel Kamel
KARIM ADEL LAW OFFICE
- Hazem Ahmed Fathi
HASSOUNA & ABOU ALI

Delores Elliott Florence Fenton MUNRO LEYS NOTARIES PUBLIC	Getachew Kitaw Yitateku ETHIOPIAN BAR ASSOCIATION	Monika Tamm LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	Peep Kalamae PRICEWATERHOUSECOOPERS	غينيا الاستوائية
Anita Jowitt UNIVERSITY OF THE SOUTH PACIFIC	Tadesse Lencho ADDIS ABABA UNIVERSITY	Marjaa Teder LUIGA MODY HÄÄL BORENIUS	Aidi Kallavus KPMG	Gabriel Amugu INTERACTIVOS GE
Paul McDonnell CROMPTONS SOLICITORS	Yared Lencho SUR CONSTRUCTION PLC	Villi Töntson PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ants Karu LEXTAL LAW OFFICE	Leoncio-Mitogo Edjang Avoro
Litiana Morris HOWARDS LAWYERS	Yirga Tadesse Matewos THE FEDERAL MINISTRY OF JUSTICE, DOCUMENTS AUTHENTICATION AND REGISTRATION OFFICE	Veikko Toomere MAQS LAW FIRM	Gerli Kilusk LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	Philippe Fouda Fouda BEAC
Richard Naidu MUNRO LEYS NOTARIES PUBLIC	Molla Mengistu ADDIS ABABA UNIVERSITY	Maris Tudre CENTRE OF REGISTERS & INFORMATION SYSTEMS	Ermo Kosk LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	Caroline Idrissou-Belingar BEAC
Vandnha Narayan COLONIAL BANK	Belachew Moges EEPCo	Kristi Uibo MINISTRY OF JUSTICE	Igor Kostjuk HOUGH, HÜBNER, HÜTT & PARTNERS	Mariam Laine AIRFREIGHT
Nalin Patel PKF FIJI	Getahun Nana NATIONAL BANK OF ETHIOPIA	Urmas Ustav LEXTAL LAW OFFICE	Villu Köve ESTONIAN SUPREME COURT	Sébastien Lechêne PRICEWATERHOUSECOOPERS / FIDAFRICA
Pradeep Patel PKF FIJI	Hailye Sahle Seifu	Neve Uudelt RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Tanja Kriisa PRICEWATERHOUSECOOPERS	Paulino Mbo Obama OFICINA DE ESTUDIOS - ATEG
Ana Rasovo HOWARDS LAWYERS	Sintayehu Tefera Mekonnen THE FEDERAL MINISTRY OF JUSTICE, DOCUMENTS AUTHENTICATION AND REGISTRATION OFFICE	Paul Varul PAUL VARUL ATTORNEYS- AT-LAW	Kaia Läänemets LAW OFFICE TARK & CO.	François Münzer PRICEWATERHOUSECOOPERS / FIDAFRICA
Varun Shandil MUNRO LEYS NOTARIES PUBLIC	Eyasu Tequame JEHOACHIN TECHNO PVT. LTD. Co.	Urmas Veinberg MAQS LAW FIRM	Priit Lepasepp SORAINEN	Honorio Ndong Obama
Om Dutt Sharma FIJI ELECTRICITY AUTHORITY	Tibebu Tesfaye Haile TIBEBU TSEFAYE HAILE LEGAL CONSULTANT	Vahur Verte LUIGA MODY HÄÄL BORENIUS	Indrek Link HOUGH, HÜBNER, HÜTT & PARTNERS	Jenaro Obuno Ela MINISTERIO DE HACIENDA Y PRESUPUESTO
Dudley Simpson CROMPTONS SOLICITORS	Seyoum Yonhannes Tesfy ADDIS ABABA UNIVERSITY	Peeter Viirsalu PAUL VARUL ATTORNEYS- AT-LAW	Liina Linsi LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	Lucien Onanga Otando BEAC
Shelvin Singh PARSHOTAM & Co.	Mesfin Tilahun MAIN CITY ADMINISTRATION OF ADDIS ABABA	Mirjam Vili BNT LEGAL & TAX	Karin Madisson SORAINEN	Dominique Taty FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
Narotam Solanki PRICEWATERHOUSECOOPERS	Wolde Tsadik Someno MINISTRY OF TRADE & INDUSTRY	Andres Vinkel HANSA LAW OFFICES	Siiri Malmberg HANSA LAW OFFICES	إريتريا
Moto Solvalu WILLIAMS & GOSLING LTD.	Amsale Tsehaye AMSALE TSEHAYE & ASSOCIATES LAW OFFICE	Joel Zernask KPMG	Olger Marjak LAW OFFICE TARK & Co.	Biniam Fesehatzion BERHANE GILA-MICHAEL LAW FIRM
Chirk Yam PRICEWATERHOUSECOOPERS	Aklilu Woldemariam ETHIOPIAN INVESTMENT AGENCY	إثيوبيا	Johan Maunsbach MAQS LAW FIRM	Berhane Gila-Michael BERHANE GILA-MICHAEL LAW FIRM
Eddie Yuen WILLIAMS & GOSLING LTD.	Marcos Wolde-Sanbet Lobicka Law FIRM MARCOS WOLDE- SANBET LOBICKA	Teodros Abraham SDV TRANSAMI LTD.	Marko Mehilane LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	Kebreab Habte Michael KEBREAB HABTE MICHAEL LEGAL CONSULTING
فنلندا	Tameru Wondmagegnehu TAMERU WONDIMAGEGNEHU LAW OFFICES	Adem Ahmed EXPRESS TRANSIT SERVICE ENTERPRISE PLC.	Veiko Meos KREDIIDIINFO A.S.	Tekeste Mesghenna MTD ENTERPRISES PLC
Sakari Aalto ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI	David Aidney WILLIAMS & GOSLING LTD.	Yoseph Alemu MINISTRY OF TRADE & INDUSTRY	Jaanus Mody LUIGA MODY HÄÄL BORENIUS	إستونيا
Miia Aho ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI	Caroll Sela Ali CROMPTONS SOLICITORS	Befukado Assefa LEWA PLC	Margus Mugu LUIGA MODY HÄÄL BORENIUS	Angela Agur MAQS LAW FIRM
Manne Airaksinen ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI	Eddielin Almonte PRICEWATERHOUSECOOPERS	Bekure Assefa BEKURE ASSEFA LAW OFFICE	Kaspar Noor MAQS LAW FIRM	Katrin Altmets SORAINEN
Kasper Björkstén HELEN SÄHKÖVERKKO OY	John Apted MUNRO LEYS NOTARIES PUBLIC	Yonas Ayalew SUR CONSTRUCTION PLC	Arne Ots RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Aet Bergmann LAW OFFICE LUIGA MODY HÄÄL BORENIUS
Claudio Busi CASTRÉN & SNELLMAN ATTORNEYS LTD.	Nehla Basawaiya MUNRO LEYS NOTARIES PUBLIC	Berhanu Yegezu Beyene GAD CONSTRUCTION PLC	Karl J. Paadam SORAINEN	Mark Butzmann BNT LEGAL & TAX
Mikko Eerola WASELIUS & WIST	Mahendra Chand MUNRO LEYS NOTARIES PUBLIC	Teshome Gabre-Mariam Bokan TESHOME GABRE-MARIAM LAW FIRM	Raino Paron RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Jane Eesplö SORAINEN
Marja Eskola PRICEWATERHOUSECOOPERS	Jamnadas Dilip JAMNADAS AND ASSOCIATES	Wossen Teshome Bokan TESHOME GABRE-MARIAM LAW FIRM	Kirsti Pent LAW OFFICE TARK & Co.	Indrek Ergma SORAINEN
Tuukka Fabritius ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI	Aca Domolailai COLONIAL BANK	Teferra Demiss LEGAL AND INSURANCE CONSULTANT AND ATTORNEY	Kaittä Persidski ESTONIAN CHAMBER OF NOTARIES	Valters Gencs GENCS VALTERS LAW FIRM
Esa Halmari HEDMAN PARTNERS		Shimelise Eshete MIDROC CONSTRUCTION PLC	Tarmo Peterson PAUL VARUL ATTORNEYS- AT-LAW	Daniel Haab PAUL VARUL ATTORNEYS- AT-LAW
Johanna Haltia-Tapio HANNES SNELLMAN ATTORNEYS AT LAW LTD.		Nega Getahun CITY ADMINISTRATION OF ADDIS ABABA	Leho Pihkva SORAINEN	Pirkko-Liis Harkmaa LEPIK & LUHAAÄR LAWIN
		Jennifer Gohlke GE FOUNDATION	Kristiina Puuste KPMG	Marget Henriksen MAQS LAW FIRM
		Yosef Kebede DASHEN BANK S.C.	Ants Ratas CF&S AS	Triinu Hiob LEPIK & LUHAAÄR LAWIN
		Berhe Kinfe EEPCo	Dmitri Rosenblat LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	Risto Hübner LAW OFFICE TARK & Co.
			Piret Saartee MINISTRY OF JUSTICE	Andres Juss ESTONIAN LAND BOARD
			Martin Simovart LEPIK & LUHAAÄR LAWIN	

- Omar Njje
LAW FIRM OMAR NJJE
- Mary Abdoulie Samba-Christensen
LEGAL PRACTITIONER
- Mama Fatima Singhateh
GT BANK
- Hawa Sisay-Sabally
- Darcy White
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- جورجيا**
- Natalia Babakishvili
MGALOBLSHVILI, KIPIANI, DZIDZIGURI (MKD) LAW FIRM
- Merab Barbakadze
- Giorgi Begiashvili
BEGIASHVILI & Co. LIMITED LAW OFFICES
- Ketevan Beradze
BGI LEGAL
- Sandro Bibilashvili
BGI LEGAL
- Zaza Bibilashvili
BGI LEGAL
- Vladimer Chkhaidze
NATIONAL AGENCY OF PUBLIC REGISTRY
- Paul Cooper
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Aaron Crouch
DELOITTE
- Tsotne Ebralidze
ARCI ARCHITECTURE & DEVELOPMENT
- ENERGO PRO GEORGIA
- Courtney Fowler
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Unana Gogokhia
BGI LEGAL
- Mamuka Gordeziani
GTS TRANS LOGISTICS
- Levan Gotua
GEORGIAN FINANCIAL SUPERVISORY AGENCY
- Batu Gvasalia
NATIONAL AGENCY OF PUBLIC REGISTRY
- Irakli Gvilia
CREDIT INFO GEORGIA
- David Kakabadze
GEORGIAN LEGAL PARTNERSHIP
- Maka Khutishvili
CAUCASTRANS/EXPRESS
- Anastasia Kipiani
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Sergi Kobakhidze
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Aieti Kukava
ALLIANCE GROUP HOLDING
- Kakhaber Nariashvili
GEORGIAN LEGAL PARTNERSHIP
- Vakhtang Paresishvili
DLA PIPER GVINADZE & PARTNERS LP
- Irakli Pipia
DLA PIPER GVINADZE & PARTNERS LP
- Pélagie Massamba Mouckocko
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Jean Mbagou
BANQUE INTERNATIONALE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE DU GABON
- Abel Mouloungui
- Celestin Ndelia
ETUDE MAITRE NDELIA CÉLESTIN
- Ruben Mindonga Ndongo
CABINET ME ANGUILER
- Thierry Ngomo
ARCHI/PRO INTERNATIONAL
- Lubin Ntoutoume
- Josette Cadie Olendo
CABINET OLENDI
- Lucien Onanga Otando
BEAC
- Marie-Jose Ongou Mendou
FFA JURIDIQUE & FISCAL
- Carine Peron
UNION GABONAISE DE BANQUE
- Laurent Pommera
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Christophe A. Relongoué
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Dominique Taty
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
- غامبيا**
- Victoria Andrews
AMIE BENSOUDA & Co.
- Alpha Amadou Barry
DELOITTE
- Abdul Aziz Bensouda
AMIE BENSOUDA & Co.
- Amie N.D. Bensouda
AMIE BENSOUDA & Co.
- Lamin B.S. Camara
DANDIMAYO CAMBERS
- Sulayman B. Chune
TAF CONSTRUCTION
- A.N.M Ousainu Darboe
BASANGSANG CHAMBERS
- Abeku Gyan-Quansah
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Birgitta Hardmark
MAERSK LINE
- Alhaji Jallow
NATIONAL WATER & ELECTRICITY COMPANY LTD.
- Cherno Aliou Jallow
DELOITTE
- Lamin S. Jatta
DELOITTE
- Zainab Jawara-Alami
GAMBIA REVENUE AUTHORITY
- Sulayman M. Joof
S.M. JOOF AGENCY
- Nani Juwara
NATIONAL WATER AND ELECTRICITY COMPANY LTD.
- Abdou Rahman Mboob
- Thomas Nielsen
GAMBIA SHIPPING AGENCIES
- Agathe Penning-Reef
CONFÉDÉRATION FRANÇAISE DU COMMERCE INTERENTREPRISES
- Jacques Pourciel
PARIS NOTAIRE
- Arnaud Raynouard
UNIVERSITY PARIS IX DAUPHINE
- Bernard Reynis
ETUDE NOTARIALE
- Frédéric Roussel
FONTAINE, ROUSSEL & ASSOCIÉS
- Hugues Roux
BANQUE DE FRANCE
- Isabelle Smith Monnerville
VAUGHAN AVOCATS
- Caroline Stéphane
DELSOL & ASSOCIÉS
- Salli A. Swartz
PHILLIPS GIRAUD NAUD ET SWARTZ
- Samia Tighilt
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Sandra Tripathi
GIDE LOYRETTE NOUËL.
- Philippe Xavier-Bender
GIDE LOYRETTE NOUËL
- Claire Zuliani
TRANSPARENCE, A MEMBER OF RUSSEL BEDFORD INTERNATIONAL
- غابون**
- Charles Adenet
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Y.A. Adetona
CABINET FIDEXCE
- Marcellin Massila Akendengue
SEEG, SOCIETE D'ÉNERGIE ET D'EAU DU GABON
- Gianni Ardizzone
PANALPINA WORLD TRANSPORT
- Marie Carmel Ketty Ayimambenwe
BANQUE INTERNATIONALE POUR LE COMMERCE ET L'INDUSTRIE DU GABON
- Claude Barone
GETMA
- Henri Bernhardt
GETMA
- François Coron
PANALPINA S.A.
- Jean Delahaye
BOLLORÉ
- Léopold Effah
ETUDE MEKAM'NE & EFFAH AVOCATS ASSOCIÉS
- Augustin Fang
- Philippe Fouda Fouda
BEAC
- Anne Gey Bekale
- Caroline Idrissou-Belingar
BEAC
- Jacques Lebama
MINISTÈRE DE LA JUSTICE, GARDE DES SCEAUX
- SUOMEN ASIAKASTIETO OY - FINSKA
- Helena Viita
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Anna Vuori
HEDMAN PARTNERS
- Gunnar Westerlund
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Kai Wist
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- فرنسا**
- ALLEN & OVERY LLP
- Kempton Bedell-Harper
RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL
- Franck Buffaud
DELSOL & ASSOCIÉS
- Arnaud Chastel
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
- Frédérique Chiffot Bourgeois
- Christian Courivaud
SCP COURIVAUD - MORANGE - VOLNIAC
- Ann Creelman
VATIER & ASSOCIÉS
- Raphaëlle de Ruffi de Pontevès
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
- Isabelle Didier
CABINET ISABELLE DIDIER & ASSOCIÉS
- Jean-Philippe Dom
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
- ELECTRICITÉ DE FRANCE
- Benoit Fauvelet
BANQUE DE FRANCE
- Sylvie Ghesquiere
BANQUE DE FRANCE
- Guillaume Glon
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Florence Grillier
CABINET TAJ
- Kevin Grossmann
MAYER BROWN
- Philippe Guibert
FIEEC
- Sabrina Henocq
DELSOL & ASSOCIÉS
- Marc Jobert
JOBERT & ASSOCIÉS
- Daniel Arthur Laprès
CABINET D'AVOCATS
- Nicolas Mordaunt-Crook
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
- Nathalie Morel
MAYER BROWN
- Anne-Marie Moulin
BANQUE DE FRANCE
- Tuija Hartikainen
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Risto Hietanen
NATIONAL BOARD OF PATENTS & REGISTRATION
- Jani Hovila
HANNES SNELLMAN ATTORNEYS AT LAW LTD.
- Mia Hukkinen
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Lauri Jääskeläinen
BUILDING CONTROL DEPARTMENT OF THE CITY OF HELSINKI
- Juuso Jokela
SUOMEN ASIAKASTIETO OY - FINSKA
- Sakari Kauppinen
NATIONAL BOARD OF PATENTS & REGISTRATION
- Gisela Knuts
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Olli Koikkalainen
NATIONAL BOARD OF PATENTS & REGISTRATION
- Elna Kumpulainen
PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
- Kirsi Lahtinen
NATIONAL BOARD OF PATENTS & REGISTRATION
- Mina Lang
CASTRÉN & SNELLMAN ATTORNEYS LTD.
- Patrik Lindfors
P. LINDFORS & Co. ATTORNEYS-AT-LAW LTD.
- Tomas Lindholm
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Risto Löf
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Tuomas Lukkarinen
NATIONAL LAND SURVEY
- Vuori Marko
KROGERUS ATTORNEYS LTD
- Ilona Paakkala
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Mikko Peltoniemi
WASELIUS & WIST
- Ilkka Pesonen
WABUCO OY
- Jyrki Prusila
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Marja Ramm-Schmidt
KROGERUS ATTORNEYS LTD
- Mikko Reinikainen
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Petri Seppälä
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Tatu Simula
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI
- Sini Soini
ROSCHIER ATTORNEYS LTD., MEMBER OF IUS LABORIS & LEX MUNDI

Evangelos Karaindros
EVANGELOS KARAINDROS LAW FIRM

Fotini D. Katrakaza
LAW OFFICE T. J. KOUTALIDIS

Anna Kazantzidou
PANAGOPOULOS, VAINANIDIS, SCHINA, ECONOMOU

Yannis Kelemenis
KELEMENIS & Co.

Evita Kirykopoulou
KREMALIS LAW FIRM, MEMBER OF IUS LABORIS

Constantinos Klissouras
ANAGNOSTOPOULOS BAZINAS

Paul Knoll
GEORGE A. CALLITSIS SUCCSRS S.A.

Alexandra Kondyli
KARATZAS & PARTNERS

Nicholas Kontizas
ZEPOS & YANNOPOULOS, MEMBER OF LEX MUNDI

Panos Koromantzios
BAHAS, GRAMATIDIS & PARTNERS

Dimitrios Kremalis
PROFESSOR K. KREMALIS & PARTNERS, MEMBER OF IUS LABORIS

Tom Kyriakopoulos
KELEMENIS & Co.

Vassiliki G. Lazarakou
ZEPOS & YANNOPOULOS, MEMBER OF LEX MUNDI

Konstantinos Logaras
ZEPOS & YANNOPOULOS, MEMBER OF LEX MUNDI

Charis Loizou
ELIAS PARASKEVAS ATTORNEYS 1933

Viktoria - Maria Louri
SPYRIDAKIS TSOUKALA LAW FIRM (ST LAW FIRM)

Evangelia Martinovits
IKRP ROKAS & PARTNERS

John Mazarakos
ELIAS PARASKEVAS ATTORNEYS 1933

Effie G. Mitsopoulou
KYRIAKIDES GEORGOPOULOS & DANILOIS ISSAIAS

Athanassia Papantoniou
KELEMENIS & Co.

Dimitris E. Paraskevas
ELIAS PARASKEVAS ATTORNEYS 1933

Konstantinos Pistiolis
ELIAS PARASKEVAS ATTORNEYS 1933

Katerina Politi
KYRIAKIDES GEORGOPOULOS & DANILOIS ISSAIAS

Mary Psylla
PRICewaterHOUSECOOPERS

Alexandros Sakipis
PRICewaterHOUSECOOPERS

Vasiliki Salaka
KARATZAS & PARTNERS

Constantine Sarantis
ZEPOS & YANNOPOULOS, MEMBER OF LEX MUNDI

Katerina Sefteli
VIVARTIA S.A

Jeremiah Coleman
CLEARFREIGHT SHIPPING AGENCIES LTD.

Kwasi Darkwah
GHANA INVESTMENT PROMOTION CENTRE

William Edem Fugar
FUGAR & Co.

John Robert Jenkins
GOLDEN JUBILEE TERMINAL

George Kwatia
PRICewaterHOUSECOOPERS

Kenneth D. Laryea
LARYEA, LARYEA & Co. P.C.

Lackson Agbeko Legah
LOGISTICS @ LEGACY LTD.

Sam Okudzeto
SAM OKUZETO & ASSOCIATES

Kingsford Otoo
GOLDEN JUBILEE TERMINAL

Kingsley Owusu-Ewli
PRICewaterHOUSECOOPERS

Jacob Saah
SAAH & Co.

Lois Tankam

Darcy White
PRICewaterHOUSECOOPERS

Adwoa Yarney
SAAH & Co.

Smart Yeboah
ELECTRICITY COMPANY OF GHANA

Ioanna Argyraki
KYRIAKIDES GEORGOPOULOS & DANILOIS ISSAIAS

Nektaria Berikou
MINISTRY OF DEVELOPMENT

Alkistis - Marina Christofilou
IKRP ROKAS & PARTNERS

Vassilis Chryssomalis
SARANTITIS LAW FIRM

Sotiris Constantinou
GRANT THORNTON

Theodora D. Karagiorgou
LAW OFFICE T. J. KOUTALIDIS

Eleni Dikonimaki
TEIRESIAS S.A. INTERBANKING INFORMATION SYSTEMS

Anastasia Dritsa
KYRIAKIDES GEORGOPOULOS & DANILOIS ISSAIAS

Alexandra Economou
DRAKOPOULOS LAW FIRM

Margarita Flerianou
ECONOMOU INTERNATIONAL SHIPPING AGENCIES

Leonidas Georgopoulos
KYRIAKIDES GEORGOPOULOS & DANILOIS ISSAIAS

Sotiris Gioussios
GRANT THORNTON

Periklis Kakkavas
JOHN M. TRIPIDAKIS AND ASSOCIATES

Elina Kanataki
DRAKOPOULOS LAW FIRM

Constantinos Kapitsinos
SPYRIDAKIS TSOUKALA LAW FIRM (ST LAW FIRM)

اليونان

Bernd Siebers
DLA PIPER LLP

Hanno Sperlich
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Dirk Stiller
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL AG
RECHTSANWALTSGESELLSCHAFT

Tobias Taetzner
PRICewaterHOUSECOOPERS

Holger Thomas
SJ BERWIN LLP

Valentin Todorow
HOGAN & HARTSON LLP

Christoph Torwegge
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL AG
RECHTSANWALTSGESELLSCHAFT

Heiko Vogt
PANALPINA WELTTRANSPORT GMBH

Katharina von Rosenstiel
ORRICK HÖLTERS & ELSING

Raimund E. Walch
WENDLER TREMML RECHTSANWÄLTE

Lena Wallenhorst
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Torsten Wehrhahn
LATHAM & WATKINS LLP

Annekaten Werthmann-Feldhues
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL AG
RECHTSANWALTSGESELLSCHAFT

SENATSVVERWALTUNG FÜR STADTENTWICKLUNG BERLIN

Stefan Wirsch
LATHAM & WATKINS LLP

Gerlind Wisskirchen
CMS HASCHÉ SIGLE

Seth Adom-Asomaning
PEASAH-BOADU & Co.

Kwame Agati
LAW OFFICES OF KWAME AGATI

Benjamin Agbotse
H & G ARCHITECTS AND CONSULTANTS

Nene Amegatcher
SAM OKUZETO & ASSOCIATES

Wilfred Kwabena Anim-Odame
LAND VALUATION BOARD

Adwoa S. Asamoah Addo
FUGAR & Co.

Adam Imoru Ayarna
MAERSK LOGISTICS LTD.

Ellen Bannerman
BRUCE-LYLE BANNERMAN & THOMPSON

Kojo Bentsi-Enchill
BENTSI-ENCHILL & LETSA, MEMBER OF LEX MUNDI

Stella Bentsi-Enchill
LEXCONSULT AND COMPANY

Sarah Adei Brown
DS GLOBAL LOGISTICS

غانا

Stefan Heinrich
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Silvanne Helle
LINKLATERS OPPENHOFF & RÄDLER

Götz-Sebastian Hök
DR. HÖK STIEGLMEIER & PARTNER

Markus Jakob
JAKOBY RECHTSANWÄLTE

Christof Kautzsch
SALANS

Henrik Kirchhoff
LATHAM & WATKINS LLP

Jörg Kraffel
WHITE & CASE

Peter Limmer
NOTARE DR. LIMMER & DR. FRIEDERICH

Christoph Lindenau
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL AG
RECHTSANWALTSGESELLSCHAFT

Frank Lohrmann
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Cornelia Marquardt
NORTON ROSE

Susanne Mattern
PRICewaterHOUSECOOPERS

Jan Geert Meents
DLA PIPER LLP

Werner Meier
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Thomas Miller
KROHN RECHTSANWÄLTE

Eike Najork
C-B-H RECHTSANWÄLTE

Wolfgang Nardi
KIRKLAND & ELLIS LLP
GERMANY MUNICH

Isaschar Nicolaysen
DLA PIPER LLP

Dirk Otto
NORTON ROSE

Daniel Panajotow
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Jan Christoph Pfeffer
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Peter Polke
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Sebastian Prügel
WHITE & CASE

Christopher Schauenburg
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Ralf M. Schnaittacher
MAYER BROWN LLP

Friedrich Tobias Schoene
HOGAN & HARTSON LLP

Marc Schuett
LATHAM & WATKINS LLP

Thomas Schulz
NÖRR STIEFENHOFER LUTZ, MEMBER OF LEX MUNDI

Ingrid Seitz
DEUTSCHE BUNDESBANK

Joseph Salukvadze
TBILISI STATE UNIVERSITY

Manzoor Shah
GLOBALINK LOGISTICS GROUP

Rusa Sreseli
PRICewaterHOUSECOOPERS

Avto Svadnize
DLA PIPER GVINADZE & PARTNERS LP

Anna Tabidze
MGALOBLSHVILI, KIPIANI, DZIDZIGURI (MKD) LAW FIRM

Giorgi Tavartkiladze
DELOITTE

ألمانيا

ALLEN & OVERY LLP

Gabriele Apfelbacher
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Sven Bäumler
VATTENFALL EUROPE DISTRIBUTION HAMBURG GMBH

Henning Berger
WHITE & CASE

Astrid Berle
SCHUFA HOLDING AG

Jennifer Bierly
AVOCADO RECHTSANWÄLTE

Michael Brems
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Manon Brindöpke
LINKLATERS OPPENHOFF & RÄDLER

Thomas Büsow
PRICewaterHOUSECOOPERS

Thomas Buhl
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

CURTIS MALLETT - PREVOST, COLT & MOSLE LLP

Helge Dammann
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL AG

Andreas Eckhardt
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

Dieter Endres
PRICewaterHOUSECOOPERS

Markus J. Goetzmann
C-B-H RECHTSANWÄLTE

Bjoern Grund
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Andrea Gruss
ASHURST

Klaus Günther
LINKLATERS OPPENHOFF & RÄDLER

Robert Gutte
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Rüdiger Harms
CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP

Ilka Heinemeyer
SJ BERWIN LLP

Manfred Heinrich
DEUTSCHE BUNDESBANK

Suzette Maria Lopes da Costa Graça
MINISTÉRIO DA JUSTIÇA

Emilfreda M. de Oliveira
ECOBANK

Armando Mango
ORDEM DOS ADVOGADOS DA GUINÉ-BISSAU

Miguel Mango
AUDI - CONTA LDA

Ismael Mendes de Medina
OCTÁVIO LOPES ADVOGADOS - MIRANDA ALLIANCE

Julio Albino Nhaga
TRIBUNAL DE SECTOR BISSAU

Osiris Francisco Pina Ferreira
CONSELHO JUDICIAL DA MAGISTRADURA, REPÚBLICA DA GUINÉ - BISSAU

Augusto Regala

Rogério Reis
ROGÉRIO REIS DESPACHANTE

Alpha Ousman Camara Ribeiro

A. Carlos Ricardo
PORTLINE

Carlitos Rutt
SERVIÇO - BAO

Amine M. Saad
AMINE SAAD & ADVOGADOS

Alex Bassucko Santos Lopes

A. Ussumane So
LOSSER LDA BUSINESS DEVELOPMENT CONSULTANTS

Konzo Traore
BCEAO

Djunco Suleiman Ture
MUNICIPALITY OF BISSAU

Carlos Vamain
GOMES & VAMAIN ASSOCIADOS

Jan van Maanen
MAVEGRO

João Daniel Vaz Jr.
TRANSVAZ, LDA

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

Geoffrey Da Silva
GUYANA OFFICE FOR INVESTMENT

DEMERRA BANK

Lucia Loretta Desir
D & J SHIPPING SERVICES

C. A. Nigel Hughes
HUGHES, FIELDS & STOBY

Rakesh Latchana
RAM & McRAE

R.N. Poonai
POONAI & POONAI

Christopher Ram
RAM & McRAE

Vishwamint Ramnarine
PFK BARCELLOS, NARINE & CO

REPUBLIC BANK

William Sampson
LINCOLN CHAMBERS & ASSOCIATES

Oumar Dabo
ARCHI

Aïssata Diakite
NIMBA CONSEIL SARL

Ahmadou Diallo
CHAMBRES DES NOTARIES

Abdel Aziz Kaba
NIMBA CONSEIL SARL

Lansana Kaba
CARIG

Lahlou Mohamed
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS

Guy Piam
NIMBA CONSEIL SARL

Raffi Raja
CABINET KOÛMY

Kalissa Safiatou
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS

Yansane Soumah
MANQUEPAS

Ibrahima Sory Sow
BANQUE CENTRALE DE GUINEE

Dominique Taty
FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS

Aboubacar Salimatou Toure
NIMBA CONSEIL SARL

Diaby Aboubakar
BCEAO

Duarte Adolfo
BANCO DA ÁFRICA OCIDENTAL, S.A.

José Alves Té
MINISTÉRIO DA JUSTIÇA

Emílio Ano Mendes
OCTÁVIO LOPES ADVOGADOS - MIRANDA ALLIANCE

Marceano Barbosa
REGISTRAR

Felicidade Brito Abelha
BCEAO

Jose Carlos Casimiro
PRDSP

Jaimentino Có
MINISTÉRIO DO COMÉRCIO

Francisco Correa Jr.
PORTLINE

Rui Paulo Coutinho de Mascarenhas Ataíde

Adelaida Mesa D'Almeida

Agostinho Joaquim Gomes
MUNICIPALITY OF BISSAU

Djamila Mary Pereira Gomes

Josue Gomes de Almeida
PROJECTO DE REABILITACAO E DESENVOLVIMENTO DO SECTOR PRIVADO

José Henriques Duarte
PORTLINE

Mamadú Saliú Jaló Pires
CONSELHO JUDICIAL DA MAGISTRADURA, REPÚBLICA DA GUINÉ - BISSAU

Octávio Lopes
OCTÁVIO LOPES ADVOGADOS - MIRANDA ALLIANCE

غينيا - بيساو

Estuardo Mata Palmieri
QUINONES, IBARGÜEN & LUJÁN

Eduardo Mayora Alvarado
MAYORA & MAYORA, S.C.

Edgar Mendoza
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Hugo Menes
MAYORA & MAYORA, S.C.

Jorge Meoño
DÍAZ-DURÁN & ASOCIADOS CENTRAL LAW

Pablo Mogollon
TRANSUNION GUATEMALA

Amarilis Ondina Navas Portillo
BELTRANENA, DE LA CERDA Y CHAVEZ

Jose Orive
ARIAS & MUÑOZ

Roberto Ozaeta
PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

Marcos Antonio Palacios
PALACIOS & ASOCIADOS

Luis Rene Pellecer Lopez
CARRILLO & ASOCIADOS

Jose Enrique Pensabene
PALACIOS & ASOCIADOS

Melida Pineda
CARRILLO & ASOCIADOS

Evelyn Rebuli
QUINONES, IBARGÜEN & LUJÁN

Marcos Tulio Reyna
CÁMARA GUATEMALTECA DE LA CONSTRUCCIÓN

Alfredo Rodríguez Mahuad
RODRIGUEZ, CASTELLANOS, SOLARES & AGUILAR, S.C. -CONSORTIUM LEGAL

Rodrigo Salguero
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Salvador A. Saravia Castillo
SARAVIA & MUÑOZ

José Augusto Toledo Cruz
ARIAS & MUÑOZ

Arelis Torres de Alfaro
SUPERINTENDENCIA DE BANCOS

Elmer Vargas
ACZALAW

Raquel Villeda
MAYORA & MAYORA, S.C.

Ernesto Viteri Arriola
VITERI & VITERI

Aminatou Bah
NIMBA CONSEIL SARL

Aminata Bah Tall
NIMBA CONSEIL SARL

Alpha Bakar Barry
CABINET ALPHA BAKAR BARRY

Boubacar Barry
SCP D'AVOCATS JURIFIS CONSULT GUINEE

CABINET OUSMANE CAMARA

Mohamed Camara
SOCOPOA - SDV

Pierre-Stéphane Chabert
SOCOPOA- SDV

غينيا

Elias Arriaza
RODRIGUEZ, CASTELLANOS, SOLARES & AGUILAR, S.C. -CONSORTIUM LEGAL

Ruby María Asturias Castillo
ACZALAW

Amayury Barrera
DHV CONSULTANTS

Cecilia Bonilla
AGUILAR CASTILLO LOVE

Maria del Pilar Bonilla
BONILLA, MONTANO, TORIELLO & BARRIOS

Eva Cacacho González
QUINONES, IBARGÜEN & LUJÁN

Rodrigo Callejas Aquino
CARRILLO & ASOCIADOS

Jose Alfredo Candido
SUPERINTENDENCIA DE BANCOS

Juan Pablo Carrasco de Groote
DÍAZ-DURÁN & ASOCIADOS CENTRAL LAW

Alfonso Carrillo
CARRILLO & ASOCIADOS

Juan Carlos Castillo Chacón
AGUILAR CASTILLO LOVE

José Cerezo
PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

Luis Manuel Contreras Ramirez
DÍAZ-DURÁN & ASOCIADOS CENTRAL LAW

Paola van der Beek de Andriño
CÁMARA GUATEMALTECA DE LA CONSTRUCCIÓN

Karla de Mata
CPS LOGISTICS

Rolando De Paz Barrientos
TRANSUNION GUATEMALA

Samuel Elias
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Lopez Enio
TRANSUNION GUATEMALA

Rodolfo Fuentes
PROTECTORA DE CRÉDITO COMERCIAL

Jorge Gálvez
BAC / CREDOMATIC

Rafael Garavito
BUFETE GARAVITO

GAUSS, NACIONAL DE INSTALADORES, S.A.

Oscar Ernesto Garcia Sierra
RUSSELL BEDFORD GUATEMALA GARCÍA SIERRA Y ASOCIADOS, S.C., MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL

Veronika Sofia Gonzalez Bran
DÍAZ-DURÁN & ASOCIADOS CENTRAL LAW

Juan Jegerlehner
SARAVIA & MUÑOZ

Rossana Lopez
PALACIOS & ASOCIADOS

Guillermo Lopez-Davis
BUFETE LOPEZ CORDERO

María Isabel Luján Zilbermann
QUINONES, IBARGÜEN & LUJÁN

Harris Skordakis
PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES

Eleftherios Stavropoulos
MINISTRY OF DEVELOPMENT

Alexia Stratou
KREMALIS LAW FIRM, MEMBER OF IUS LABORIS

John Tripidakis
JOHN M. TRIPIDAKIS AND ASSOCIATES

Antonios Tsavdaridis
IKRP ROKAS & PARTNERS

Eleni Tsoukala
SPYRIDAKIS TSOUKALA LAW FIRM (ST LAW FIRM)

Mania Tsoumita
KELEMENIS & Co.

Vicky Xourafa
KYRIAKIDES GEORGOPOULOS & DANILOIS ISSALIAS

Fredy Yatraco
PRICEWATERHOUSECOOPERS

غرينادا

Raymond Anthony
RAYMOND ANTHONY & Co.

Evelyn Cenac
CUSTOMS

GRENADA ELECTRICITY SERVICES LTD.

Leroy Flavigny
CUSTOMS

Cyrus Griffith
LABOUR DEPARTMENT

Claudette Joseph
AMICUS ATTORNEYS

Henry Joseph
PANNELL KERR FORSTER

Niel Noel
HENRY HUDSON - PHILLIPS & Co.

David Sinclair
SINCLAIR ENTERPRISES LIMITED

Trevor St. Bernard
LEWIS & RENWICK

Phinsley St. Louis
ST. LOUIS SERVICE

SUPREME COURT REGISTRY

Roselyn Wilkinson
WILKINSON, WILKINSON & WILKINSON

غواتيمالا

Gabriella Aguirre
RODRIGUEZ, CASTELLANOS, SOLARES & AGUILAR, S.C. -CONSORTIUM LEGAL

Rodolfo Alegria Toruno
CARRILLO & ASOCIADOS

Ana Rosa Alfaro
MAYORA & MAYORA, S.C.

Joaquin Alvarado
CARRILLO & ASOCIADOS

Norka Aragón
MAYORA & MAYORA, S.C.

Pedro Aragón
ARAGÓN & ARAGÓN

Judit Nagy
PRK BELLÁK & PARTNERS
LAW OFFICE, MEMBER OF IUS
LABORIS

Robert Nagy
BISZ

Sándor Németh
SZECSKAY ATTORNEYS-AT-LAW

Tamás Pásztor
NAGY ÉS TRÓCSÁNYI LAW
OFFICE, MEMBER OF LEX
MUNDI

Tamás Saád
BUILD-ECON LTD.

István Sándor
KELEMEN, MESZAROS, SANDOR
& PARTNERS

Andrea Soós
PRK BELLÁK & PARTNERS
LAW OFFICE, MEMBER OF IUS
LABORIS

Boglárka Szánthó
NAGY ÉS TRÓCSÁNYI LAW
OFFICE, MEMBER OF LEX
MUNDI

András Szecskay
SZECSKAY ATTORNEYS-AT-LAW

Ágnes Szent-Ivány
SÁNDOR SZEGEDI SZENT-IVÁNY
KOMÁROMI EVERSHERDS

Viktória Szilágyi
NAGY ÉS TRÓCSÁNYI LAW
OFFICE, MEMBER OF LEX
MUNDI

Adrienn Tar
SZECSKAY ATTORNEYS-AT-LAW

Ádám Tóth
DR. TÓTH & DR. GÁSPÁR
KÖZJEGYZŐI IRODA

Gábor Varga
BISZ

Virág Vass
PRICewaterhouseCOOPERS

آيسلندا

Halla Ýr Albertsdóttir
PRICewaterhouseCOOPERS

Kristján Ásgeirsson
ARKITEKTASTOFAN OG

Guðrún Bergsteinsdóttir
BBA LEGAL

Eymundur Einarsson
ENDURSKOÐUN OG RÁÐGJÖF
EHF, MEMBER OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Ólafur Eiríksson
LOGOS, MEMBER OF LEX
MUNDI

Erlendur Gíslason
LOGOS, MEMBER OF LEX
MUNDI

Guðrún Guðmundsdóttir
JÓNAR TRANSPORT

Hjördís Gulla Gylfadóttir
BBA LEGAL

Bryndís Gunnlaugsdóttir
PRICewaterhouseCOOPERS

Reynir Haraldsson
JÓNAR TRANSPORT

Jón Ingi Ingibergsson
PRICewaterhouseCOOPERS

Hrafnhildur Kristinsdóttir
LOGOS, MEMBER OF LEX
MUNDI

Anita Tsang
PRICewaterhouseCOOPERS

Laurence Tsong
TRANSUNION

Tak Kei Wan
CLP POWER LIMITED

Billy Wong
COUDERT BROTHERS IN
ASSOCIATION WITH ORRICK,
HERRINGTON & SUTCLIFFE

Fergus Wong
PRICewaterhouseCOOPERS

Jackson Wong
HONG KONG ECONOMIC &
TRADE OFFICE

Ricky Yiu
BAKER & MCKENZIE

هنغاريا

Mark Balastyai
FUTUREAL GROUP

Béla Balogh
BALOGH ÉS TARSAI LTD.,
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Péter Bárdos
DR. BÁRDOS ATTORNEY-AT-
LAW

Sándor Békési
PARTOS & NOBLET LOVELLS

Judit Bókai
DR BÓKAI NOTARY OFFICE

Hedi Bozsonyik
SZECSKAY ATTORNEYS-AT-LAW

Jan Burmeister
LAW FIRM "BNT SZABÓ TOM
BURMEISTER ÜGYVÉDI IRODA"

HELLMANN WORLDWIDE
LOGISTICS KFT

Gabriella Erdos
PRICewaterhouseCOOPERS

György Fehér
PRK BELLÁK & PARTNERS
LAW OFFICE, MEMBER OF IUS
LABORIS

Anna Gáspár
BUILD-ECON LTD.

Csaba Attila Hajdu
LAW FIRM "BNT SZABÓ TOM
BURMEISTER ÜGYVÉDI IRODA"

Dóra Horváth
RÉTI, ANTALL & MADL
LANDWELL LAW FIRM

Norbort Izer
PRICewaterhouseCOOPERS

IFS LTD.

Zsuzsanna Károlyi
PRK BELLÁK & PARTNERS
LAW OFFICE, MEMBER OF IUS
LABORIS

Daniel Kelemen
RÉTI, ANTALL & MADL
LANDWELL LAW FIRM

Gyula Körösy
BPV | LEGAL JÁDI NÉMETH

Zoltan Krausz
BUILD-ECON LTD.

László Mohai
MORLEY ALLEN & OVERY
IRODA

Vashi Chandi
EXCELLENCE INTERNATIONAL

Deborah Y. Cheng
SQUIRE, SANDERS & DEMPSEY
L.L.P.

William Chong
SDV LOGISTICS LTD.

Andrew Dale
COUDERT BROTHERS IN
ASSOCIATION WITH ORRICK,
HERRINGTON & SUTCLIFFE

Thomas Duplan
SDV LOGISTICS LTD.

Patrick Fontaine
LINKLATERS

Bertrand Gruetz
SDV LOGISTICS LTD.

Andrew Halkyard
UNIVERSITY OF HONG KONG

Keith Man Kei Ho
WILKINSON & GRIST

Rod Hung-Lee
PRICewaterhouseCOOPERS

Tam Yuen Hung
GUANGDONG AND HONG KONG
FEEDER ASSOCIATION LTD

Simon Kai
SDV LOGISTICS LTD.

Howard Lam
LINKLATERS

Kwok Ho Lam
CLP POWER LIMITED

Damon Law
DLA PIPER

Phila Law
ECONOMIC ANALYSIS AND
BUSINESS FACILITATION UNIT,

Ian Lee
RUSSELL BEDFORD HONG
KONG LIMITED, A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Cecil Leung
LINKLATERS

Angie Lim
HONG KONG ASSOCIATION OF
FREIGHT FORWARDING &
LOGISTICS

Justin Ma
LINKLATERS

MAERSK LTD.

Cliff Mok
COUDERT BROTHERS IN
ASSOCIATION WITH ORRICK,
HERRINGTON & SUTCLIFFE

Matthew Mui
FINANCIAL SECRETARY'S
OFFICE

James Ngai
RUSSELL BEDFORD HONG
KONG LIMITED, A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Andrea Pellicani
OVERSEAS ASIA

Martinal Quan
METOPRO ASSOCIATES
LIMITED

Jude Ryan
ORRICK, HERRINGTON &
SUTCLIFFE LLP

Sara Tong
TEMPLE CHAMBERS

Ramón Discua
BATRES, DISCUA, MARTINEZ
ABOGADOS

Lillizeth Garay
CNBS - COMISION NACIONAL
DE BANCOS Y SEGUROS

Jennifer Gonzalez Garcia
GARCÍA & BODÁN

Jessica Handal
ARIAS & MUÑOZ

Camilo Janania
AGUILAR CASTILLO LOVE

Juan Diego Lacayo
AGUILAR CASTILLO LOVE

Marcela López Carrillo
PRICewaterhouseCOOPERS

Heidi Luna
GARCÍA & BODÁN

Doris A. Madrid-Lezama
CÁMARA DE COMERCIO E
INDUSTRIA DE TEGUCIGALPA

Dennis Matamoros Batson
ARIAS & MUÑOZ

Iván Alfredo Vigil Molina

Ramón Ortega
PRICewaterhouseCOOPERS

Vanessa Oqueli
GARCÍA & BODÁN

Dino Rietti
ARQUITECNIC

José Rafael Rivera Ferrari
CONSORTIUM - J.R. PAZ &
ASOCIADOS

Enrique Rodriguez Burchard
AGUILAR CASTILLO LOVE

Fanny Rodriguez del Cid
ARIAS & MUÑOZ

Martha R Saenz
ZACARÍAS & ASOCIADOS

Armando Sarmiento
REVENUE EXECUTIVE
DIRECTORATE HONDURAS

René Serrano
ARIAS & MUÑOZ

Godofredo Siercke
GARCÍA & BODÁN

Edgardo H. Sosa
EMPRESA NACIONAL DE
ENERGÍA ELÉCTRICA

Marco Valladares

Roberto Manuel Zacarías
Urrutia
ZACARÍAS & ASOCIADOS

Mario Rubén Zelaya
ENERGÍA INTEGRAL S. DE R.L.
DE C.V.

هونغ كونغ، الصين

ALLEN & OVERY LLP

Christine Au
ECONOMIC & TRADE OFFICE

Brian Barron
BAKER & MCKENZIE

Albert P.C. Chan
THE HONG KONG
POLYTECHNIC UNIVERSITY

Allan Chan
THE LAND REGISTRY

Nicholas Chan
SQUIRE, SANDERS & DEMPSEY

Gidel Thomside
NATIONAL SHIPPING
CORPORATION LTD.

Josephine Whitehead
CAMERON & SHEPHERD

هايتي

Lionel Allen

Marc Kinson Antoine
A.I. SHIPPING INTERNATIONAL

Jean Baptiste Brown
BROWN LEGAL GROUP

Martin Camille Cangé
ELECTRICITÉ D'HAÏTI

Djacaman Charles
CABINET GASSANT

Philippe-Victor Chatelain
CHATELAIN CARGO SERVICES

Jean Gerard Eveillard
CABINET EVEILLARD

Lucien Fresnel
CABINET GASSANT

Enerlio Gassant
CABINET GASSANT

Gilbert Giordani
ETUDE BRISSON CASSAGNOL

Marc Hebert Ignace
BANQUE DE LA RÉPUBLIQUE
D'HAÏTI

Wilhelm E. Lemke, Jr
ENMARCOLDA (D'ADESKY)

Kathia Magloire
CABINET GASSANT

Alexandrine Nelson
CHATELAIN CARGO SERVICES

Leon Saint -Louis

Jean Frederic Sales
CABINET SALES

Paul Emile Simon
CABINET LISSADE

Antoine Turnier
FIRME TURNIER - COMPTABLE
PROFESSIONNELS AGRÉÉS
CONSEILS DE DIRECTION

هندوراس

José Antonio Abate
CONSULTORES ASCODIDOS

Juan José Alcerro Milla
AGUILAR CASTILLO LOVE

José Simón Azcona
LABSA

Tatiana Zelaya Bustamante
TRANSUNION

César Cabrera
TRANSUNION

Jorge Omar Casco
BUFETE CASCO & ASOCIADOS

Tania Vanessa Casco
BUFETE CASCO & ASOCIADOS

Janeth Castañeda de Aquino
GRUPO CROPA PANALPINA

Carmen Chevez
CNBS - COMISION NACIONAL
DE BANCOS Y SEGUROS

Jaime Colindres Rosales
DYCELES S DE R.L.

Ashok Ramgir HARSH IMPEX	Vaishali Manubarwala DESAI & DIWANJI	Rajas Kasbekar LITTLE & Co.	Prashant Chauhan	Ásta Kristjánsdóttir PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Ami Ranjan SINGHANIA & PARTNERS, SOLICITORS & ADVOCATES	Tushar A. Mavani MULLA & MULLA & CRAIGIE BLUNT & CAROE	Anuj Kaul LEGASIS SERVICES PVT. LTD.	Daizy Chawla SINGH & ASSOCIATES ADVOCATES AND SOLICITORS	Jóhann Magnús Jóhannsson LOGOS, MEMBER OF LEX MUNDI
Dipak Rao SINGHANIA & PARTNERS, SOLICITORS & ADVOCATES	Dara Mehta LITTLE & Co.	Jagdeep Kaur INTERNATIONAL LAW AFFILIATES	Harminder Chawla CHAWLA & Co.	Benedetto Nardini BBA LEGAL
Rahul Renavikar PRICEWATERHOUSECOOPERS	Jitesh Mehta SOURCE INDIA	Ramandeep Kaur	Manjula Chawla PHOENIX LEGAL	Kristján Pálsson JÓNAR TRANSPORT
ROOPA TEXTILES AND TRIMMINGS	Preeti G. Mehta KANGA & Co.	Rajesh Khandelwal SUMAN ENTERPRISES	Sachin Chugh SINGHI CHUGH & KUMAR, CHARTERED ACCOUNTANTS	Gunnar Sturluson LOGOS, MEMBER OF LEX MUNDI
Kehsav Saini KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Sharad Mishra NEO MULTIMEDIAN	Ajay Khatlawala FOX MANDAL	Mridul Das	Rúnar Svavarsson ORKUVEITA REYKJAVÍKUR, DISTRIBUTION-ELECTRICAL SYSTEM
Abhishek Saket INFINI JURIDIQUE	Saurabh Misra PARAS KUHAD & ASSOCIATES, ADVOCATES (PKA)	Rajnish Khattar AMERINDÉ CONSOLIDATED	Vishwang Desai DESAI & DIWANJI	Bergþór Þormóðsson ISTAK
Sudhir Saksena ICFAI SCHOOL OF FINANCIAL STUDIES	Sourish Mitra FOX MANDAL	Vinod Khotari VINOD KOTHARI & Co., COMPANY SECRETARIES	Prashant Dharia ANANT INDUSTRIES	Omar Torfason CREDITINFO ICELAND
Aditi Sambhar KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Vishwajeet Mohite SINGHANIA & PARTNERS, SOLICITORS & ADVOCATES	Jawahar Kothari USINDIA TAX LLP	Rahul Dhawan FOX MANDAL	
Richie Sancheti NISHITH DESAI ASSOCIATES	M/s GLOBE EXPORTS	Vilas R. Koyanne MUNICIPAL CORPORATION OF GREATER MUMBAI	Darshana Dubhashi G.D. SMABHARE AND Co.	
Radhika Sankaran FOX MANDAL	R. Muralidharan PRICEWATERHOUSECOOPERS	Abhishek Kumar SINGHANIA & PARTNERS, SOLICITORS & ADVOCATES	Thambi Durai T. DURAI & Co.	Dulal Acharyya PARASNATH TECH GARMENTS PVT., LTD.
V. Siva Sankaran T.S. CLASSIQUE	Satish Murti MURTI & MURTI INTERNATIONAL LAW PRACTICE	Avinash Kumar AVINASH KUMAR	EMERALD INTERNATIONAL	Amit Agarwal PRICEWATERHOUSECOOPERS
Ramani Seshadri DPAS GROUPS	EXCEL ENTERPRISES	Dalip Kumar SINGHANIA & Co. LLP	Shrikant Gajjar GAJJAR & ASSOCIATES	Bhavuk Agarwal SINGHANIA & Co. LLP
Mrugank Shah DESAI & DIWANJI	Vijay Nair KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Harsh Kumar SINGHI CHUGH & KUMAR, CHARTERED ACCOUNTANTS	Rahul Garg PRICEWATERHOUSECOOPERS	Vinod Agarwal UNIVERSAL ADVISORY SERVICES
Parag Shah PARAG G SHAH AND ASSOCIATES	NINE INTERNATIONAL	Mukesh Kumar KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Vijay Goel SINGHANIA & Co. LLP	Ajit Bhuta and Associates
Parag Shah FOX MANDAL	Anand Nivas DRAGON EXPRESS FREIGHT PVT. LTD.	Parveen Kumar HARNANDI SHIPPING & LOGISTICS	Chandrika Gogia PRICEWATERHOUSECOOPERS	Tushar Ajinkya DSK LEGAL
Anand Sharma R.K. INDUSTRIES	Gunita Pahwa SINGH & ASSOCIATES ADVOCATES AND SOLICITORS	Ravindra Kumar SINGHANIA & Co. LLP	Neha Goyal TRILEGAL	Palanikumar Arumugam VARIETY FASHIONS
Anuradha Sharma KACHWAHA & PARTNERS	G. Pal LITTLE & Co.	Sailesh Kumar DRAGON EXPRESS MARITIME PVT LTD.	Anil Gupta HITECH GROUP	AUM ARCHITECTS
Aparna Sharma INFINI JURIDIQUE	Tejas R. Parekh NISHITH DESAI ASSOCIATES	Saji Kumar DRAGON EXPRESS FREIGHT PVT. LTD.	Chander Gupta MR TOBACCO PVT., LTD.	Ameeth Awasthi FORTUNE LAW GROUP
Manoranjan Sharma KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Amir Z. Singh Pasrich INTERNATIONAL LAW AFFILIATES	Suraj Kumar AMARCHAND & MANGALDAS & SURESH A. SHROFF & Co.	Nikhil Gupta PRICEWATERHOUSECOOPERS	Gauri Bajaj KNM & PARTNERS, LAW OFFICES
Vina Sharma INFINI JURIDIQUE	Shreyas Patel FOX MANDAL	Dilip kumar Niranjn SINGH & ASSOCIATES ADVOCATES AND SOLICITORS	Radhika Iyer NISHITH DESAI ASSOCIATES	Manik Bakshi KNM & PARTNERS, LAW OFFICES
Vikram Shroff NISHITH DESAI ASSOCIATES	Sanjay Patil BDH INDUSTRIES LTD.	Manoj Kumar Singh SINGH & ASSOCIATES ADVOCATES AND SOLICITORS	Ashok Jain SURAJ OVERSEAS	P. V. Balasubramaniam BFS LEGAL
Dilip Sidhpura D.L.SIDHPURA ASSOCIATES	Ashish Patole ACCENT TRENDZ	Vijay Kumar Singh SINGH & ASSOCIATES ADVOCATES AND SOLICITORS	Sarul Jain AVINASH KUMAR	Vikas Bansal PRICEWATERHOUSECOOPERS
Harsimran Singh SINGH & ASSOCIATES ADVOCATES AND SOLICITORS	Niti Paul AMARCHAND & MANGALDAS & SURESH A. SHROFF & Co.	Dinesh Kunal INFOSOL INFORMATION SOLUTION WORD	Sarul Jain AMARCHAND & MANGALDAS & SURESH A. SHROFF & Co.	M.L Bhakta KANGA & Co.
Praveen Singh FOX MANDAL	PORTOWORLD	Dinesh Kunte SHARP AND TANNAN - MEMBER OF RUSSELL BEDFORD	Dharmendra Johari STONEX INC.	BHASIN INTERNATIONAL
Ravinder Singh INTERNATIONAL TOOLS Co.	Anand Prasad TRILEGAL	Vipender Mann KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Rajat Joneja KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Pranav Bhaskar FOX MANDAL
Ravinder Singhania SINGHANIA & PARTNERS, SOLICITORS & ADVOCATES	Prakashdeep Enterprises	Leo Circuit Boards Pvt. LTD.	Sumeet Kachwaha KACHWAHA & PARTNERS	Varghese Binu BINLEES
Arvind Sinha BUSINESS ADVISORS GROUP	Anil Raj PHOENIX LEGAL	Manish Madhukar INFINI JURIDIQUE	Swaminathan Kalyanaraman DAKSHIN KREATIONS PRIVATE LIMITED	Ugen Bhutia FOX MANDAL
Lalan Sinha KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Raj BRAHMA SHIPPING & LOGISTICS	Som Mandal FOX MANDAL	Dinesh Kanabar PRICEWATERHOUSECOOPERS	CANAR EXPORTS
Sumit Sinha TRILEGAL	Vasanth Rajasekaran KACHWAHA & PARTNERS	Vipender Mann KNM & PARTNERS, LAW OFFICES	Kandallan MUNICIPAL CORPORATION OF GREATER MUMBAI	Rajarshi Chakrabarti KOCHHAR & Co.
Shipra Sukhija FORTUNE LAW GROUP	Mohan Rajasekharan PHOENIX LEGAL		A.V. Kane THE BRIHAN MUMBAI ELECTRIC SUPPLY & TRANSPORT UNDERTAKING	Aman Chanda PRICEWATERHOUSECOOPERS
	Mohan Ramakrishnan SATHYA AUTO PRIVATE LIMITED		Vaishal Kapadia SHIDIMO INTERAUX PVT. LTD.	Harshala Chandorkar CREDIT INFORMATION BUREAU LTD.
				Jyoti Chaudhari LEGASIS SERVICES PVT. LTD.

الهند

Behrooz Rezazadeh
PSDC GROUP

Ghلامreza Saffarpour
GHODS NIROO ENGINEERS

Jamal Seifi
DR. JAMAL SEIFI & ASSOCIATES

Encyeh Seyed Sadr
INTERNATIONAL LAW OFFICE OF DR. BEHROOZ AKHLAGHI & ASSOCIATES

Mariam Sahrabin
KHADEM GROUP

Mir Shahbiz Shaf'e'e
DR. JAMAL SEIFI & ASSOCIATES

Cyrus Shafizadeh
TAVAKOLI & SHAHABI

Javad Bahar Shanjani
FARJAM LAW OFFICE

Farzan Shirranbeigi
TEHRAN MUNICIPALITY

Ebrahim Tavakoli
TAVAKOLI & SHAHABI

Vrej Torossian
TOROSSIAN, AVANESSIAN & ASSOCIATE

Nasrin Zandi

Mahmoud Zirak
BANK TEJARAT OF IRAN

العراق

Hadeel Salih Abboud Al-Janabi
MENA ASSOCIATES, MEMBER OF AMERELLER RECHTSANWÄLTE

Nisreen Abdul Hadi Al Hamirie
NEW IRAQ FOR LEGAL PRACTICE AND CONSULTANCY

Salman Al Doushan
ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)

Mohammad Al Jabouri
ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)

Aziz Al Jaff
NEW IRAQ FOR LEGAL PRACTICE AND CONSULTANCY

Hadeel Al Janabi
MENA ASSOCIATES, MEMBER OF AMERELLER RECHTSANWÄLTE

Ahmad Al Jannabi
MENA ASSOCIATES, MEMBER OF AMERELLER RECHTSANWÄLTE

Farquad Al-Salman
F.H. AL-SALMAN & CO.

Mustafa Alshawi
IRAQ CENTER FOR ECONOMIC REFORM

Florian Amereller
AMERELLER RECHTSANWÄLTE

Husam Addin Hatim
GEZAI RI TRANSPORT IRAQI COMPANY LTD.

Stephan Jäger
AMERELLER RECHTSANWÄLTE

Imad Makki
AL QARYA GROUP CO.

Malihe Dafnouk
BANK TEJARAT OF IRAN

Gholamhossein Davani
DAYARAYAN AUDITING & FINANCIAL SERVICES

Hamid Derakhshani
CHASHM ANDAZE JAHAN TRADING CO.

Morteza Dezfoulian

Mahmoud Ebadi Tabrizi
M. EBADI TABRIZI & ASSOCIATES

Pejman Eshtehardi
IRAN COUNSELORS

Shirzad Eslami

Mostafa Farmahini Farahani
GHODS NIROO ENGINEERS

Ali Ghaemi
TEHRAN MUNICIPALITY

Mohammad Reza Hajian
CENTRAL BANK OF IRAN

Rouzbeh Hazrati
IRAN COUNSELORS

Mehdi Heidarzadeh
ALVAND SAYAN INTERNATIONAL TRADING CO, LTD.

Maryam Hosseini
ATIEH ASSOCIATES

Asadollah Jalalabadi
BANK TEJARAT OF IRAN

Abdolhossein Jalili Namini

Kiumars Kermanshahi
IRAN TRADE PROMOTION ORGANIZATION

Hossein Lotfi
H. LOTFI & ASSOCIATES

Majid Mahallati
MAHALLATI & CO. CHARTERED ACCOUNTANTS

Shahrzad Majdameli
INTERNATIONAL LAW OFFICE OF DR. BEHROOZ AKHLAGHI & ASSOCIATES

Malakootian
BANK TEJARAT OF IRAN

M. R. Matine
PARS ASSOCIATES

Mansour Missaghian
GHODS NIROO ENGINEERS

Ali Baheshi Moqadam

Mozaffar Mohammadian
TEEMA BAR INTERNATIONAL TRANSPORT

Mehrdad Mostaghimi
GHODS NIROO ENGINEERS

Homayoon Naddaf Shargh
PORT AND MARITIME ORGANIZATION EXPERT

Sedigheh Naimian

Babak Namazi
ATIEH ASSOCIATES

Nazari
BANK TEJARAT OF IRAN

Farmand Pourkarim
TEHRAN MUNICIPALITY

Saeid Rasaei
BANK TEJARAT OF IRAN

Yehya Rayegani
FARJAM LAW OFFICE

Marinza Savanthy
WIDYAWAN & PARTNERS

Yanty Selvany Damanik
MARIAM DARUS & PARTNERS

Indra Setiawan
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Kevin Omar Sidharta
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Ronny Silitonga
PT SUCOFINDO - DENPASAR

Ricardo Simanjuntak
RICARDO SIMANJUNTAK & PARTNERS

Manhore Singh
M & N MANAGEMENT CONSULTANTS

Sukhbir Singh
M & N MANAGEMENT CONSULTANTS

Bambang Soelaksono
THE SMERU RESEARCH INSTITUTE

Galinar R. Kartakusuma
Summitmas
MAKARIM & TAIRA S.

Darwin Syam Siregar
CITY ZONING OFFICE FOR NORTH JAKARTA

Ernst G. Tehuteru
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Rudy Tjandra
PT PRIMA WAHANA CARAKA / PRICEWATERHOUSECOOPERS

Gatot Triprasetyo
WIDYAWAN & PARTNERS

Adhie Wicaksono
BANK INDONESIA

Aditya Keshu Wijayanto
WIDYAWAN & PARTNERS

Robertus Winarto
PT PRIMA WAHANA CARAKA / PRICEWATERHOUSECOOPERS

جمهورية إيران الإسلامية

Mostafa Agah
AGAH LAW FIRM

Najad Akbari

Mohsen Bahrami Arz Aghdas
CHASHM ANDAZE JAHAN TRADING CO.

Behrooz Akhlaghi
INTERNATIONAL LAW OFFICE OF DR. BEHROOZ AKHLAGHI & ASSOCIATES

Hossein Ali Amiri

Mostafa Arafati
GHODS NIROO ENGINEERS

Ebrahim Asadi
ELECTRICAL INDUSTRY DEVELOPMENT (EID CONSULTANT Co.)

Reza Askari
FOREIGN LEGAL AFFAIRS GROUP

Saeideh Atefvahid
CENTRAL BANK OF IRAN

Maryam Babayee
FARJAM LAW OFFICE

Rahayu N. Hoed
MAKARIM & TAIRA S.

Sri Nurhayati Ibrahim
MARIAM DARUS & PARTNERS

Brigitta Imam Rahayoe
BRIGITTA I. RAHAYOE & PARTNERS

Mohammad Kamal
FURNITURE FIKAMAR

Iswahjudi A. Karim
KARIMSYAH LAW FIRM

Mirza Karim
KARIMSYAH LAW FIRM

S.H. Diasha Kashatri
BUDIDJAJA & ASSOCIATES LAW OFFICES

H. Kirno
MUNICIPAL OFFICE OF BUILDING LICENSING SERVICE

Herry N. Kurniawan
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Rudy Kusmanto
MAKARIM & TAIRA S.

Winita E. Kusnandar
KUSNANDAR & Co.

Erma Kusumawati
BANK INDONESIA

Luh Lely Ariestianti
LOCAL OFFICE OF BUILDING SUPERVISION AND ADMINISTRATION FOR THE PROVINCE OF DKI JAKARTA

Ferry P. Madian
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Eric Mancini
PT SDV LOGISTICS

Ella Melany
HANAFIAH PONGGAWA & PARTNERS

Karen Mills
KARIMSYAH LAW FIRM

Serafina Muryanti
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Norma Mutalib
MAKARIM & TAIRA S.

Feria Ningsih
MAKARIM & TAIRA S.

Yusuf Pramono
MARIAM DARUS & PARTNERS

Ilman Rakhmat
KARIMSYAH LAW FIRM

Muhammad Razikun
MUC CONSULTING GROUP, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL

Diah Retnosari
MARIAM DARUS & PARTNERS

Arno F. Rizaldi
KUSNANDAR & Co.

Choriana Saragih
CENTRAL JAKARTA DISTRICT COURT

Mahardikha K. Sardjana
HADIPUTRANTO, HADINOTO & PARTNERS

Nur Asyura Anggini Sari
BANK INDONESIA

Prajakta Telang
LEGASIS SERVICES PVT. LTD.

Thacker
MUNICIPAL CORPORATION OF GREATER MUMBAI

Chetan Thakkar
KANGA & Co.

Smita Thakur
DESAI & DIWANJI

Praveen Tiwary
FOX MANDAL

Kannan Venkatasamy
PERIPHERALCONNEXIONS

Saji Vijayadas
DRAGON EXPRESS FREIGHT PVT. LTD.

Saral Kumar Yadav
INFOSOL INFORMATION SOLUTION WORD

ZEDD TRADE

إندونيسيا

Nafis Adwani
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Bambang Agus Setiadi
LOCAL OFFICE OF BUILDING SUPERVISION AND ADMINISTRATION FOR THE PROVINCE OF DKI JAKARTA

Almer Apon
PT BUANA MAS CITRA LESTARI

Adi Ariantara
JAKARTA INVESTMENT AND PROMOTION BOARD

Feri Astuti
MARIAM DARUS & PARTNERS

Hamud M. Balfas
ALI BUDIARDJO, NUGROHO, REKSODIPUTRO, MEMBER OF LEX MUNDI

Rukman Basit
MINISTRY OF TRADE

Fabian Buddy Pascoal
HANAFIAH PONGGAWA & PARTNERS

Tony Budidjaja
BUDIDJAJA & ASSOCIATES LAW OFFICES

S.H Juni Dani
BUDIDJAJA & ASSOCIATES LAW OFFICES

Mariam Darus
MARIAM DARUS & PARTNERS

Kemala Dewi
MARIAM DARUS & PARTNERS

Utari Dyah Kusuma
BRIGITTA I. RAHAYOE & PARTNERS

Ira A. Eddymurthy
SOEWITO SUHARDIMAN EDDYMURTHY KARDONO

Sani Eka Duta
BANK INDONESIA

Dedet Hardiansyah
BUDIMAN AND PARTNERS

Ray Headifien
PT PRIMA WAHANA CARAKA / PRICEWATERHOUSECOOPERS

Erwandi Hendartha
HADIPUTRANTO, HADINOTO & PARTNERS

- Elena Morini
TLS /
PRICEWATERHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES
- Francesco Nuzzolo
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Anna Oneto
NORTON ROSE
- Luciano Panzani
SUPREME COURT
- Paolo Pasqualis
- Giovanni Patti
ABBATESCIANNI STUDIO
LEGALE E TRIBUTARIO
- Cristina Pellegrino
STUDIO LEGALE MACCHI DI
CELLERE GANGEMI
- Federica Peres
PORTOLANO COLELLA
CAVALLO
- Michael Poole
NORTON ROSE STUDIO LEGALE
- Laura Prosperetti
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP
- Giuseppe Antonio Recchia
UNIVERSITY OF BARI
- Marianna Ristuccia
RISTUCCIA & TUFARELLI
- Tommaso Edoardo Romolotti
CBA STUDIO LEGALE E
TRIBUTARIO
- Carlo Umberto Rossi
ROSSI BUDELLI LAW FIRM
- Giovanni B. Sandicchi
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP
- Lamberto Schiona
STUDIO LEGALE SCHIONA
- SDV LOGISTICS LTD.
- Massimiliano Silvetti
NUNZIANTE MAGRONE
- Jessica Smith
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP
- Piervincenzo Spasaro
SPASARO DE MARTINIS LAW
FIRM
- Maria Antonietta Tanico
STUDIO LEGALE TANICO
- TEDIOLI LAW FIRM
- Francesca Tironi
TLS /
PRICEWATERHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES
- Franco Toffoletto
TOFFOLETTO E SOCI LAW
FIRM, MEMBER OF IUS LABORIS
- Luca Trovato
CURTIS MALLET - PREVOST,
COLT & MOSLE LLP
- Luca Tufarelli
RISTUCCIA & TUFARELLI
- Luca Valdameri
PIROLA PENNUTO ZEI
ASSOCIATI
- Mario Valentini
PIROLA PENNUTO ZEI
ASSOCIATI
- Matilde Vergallo
ORRICK, HERRINGTON &
SUTCLIFFE LLP
- Filippo Corsini
CHIOMENTI STUDIO LEGALE
CRIF S. P. A.
- Salvatore Cuzzocrea
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Elena Davanzo
STUDIO LEGALE TRIBUTARIO
ASSOCIATO
- Antonio de Martinis
SPASARO DE MARTINIS LAW
FIRM
- Claudio Di Falco
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP
- Massimo Diterlizzi
PIROLA PENNUTO ZEI
ASSOCIATI
- Carlo Falchetto
NUNZIANTE MAGRONE
- Pier Andrea Fré Torelli
Massini
CARABBA & PARTNERS
- Leonardo Giani
NORTON ROSE STUDIO LEGALE
- Vincenzo Giannantonio
ASHURST
- Vincenzo Fabrizio Giglio
STUDIO LEGALE GIGLIO
- Antonio Grieco
GRIECO E ASSOCIATI
- Paolo Grondona
NORTON ROSE
- Valentino Guarini
TLS /
PRICEWATERHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES
- Federico Guasti
STUDIO LEGALE GUASTI
- Goffredo Guerra
STUDIO LEGALE TRIBUTARIO
ASSOCIATO
- Christian Iannacccone
STUDIO LEGALE TRIBUTARIO
ASSOCIATO
- Francesco Iodice
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP
- Giovanni Izzo
ABBATESCIANNI STUDIO
LEGALE E TRIBUTARIO
- Maurizio Lauri
MUC CONSULTING GROUP,
A MEMBER FIRM OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL
- Paolo Lucarini
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Stefano Macchi di Cellere
JONES DAY
- Barbara Magni
CBA STUDIO LEGALE E
TRIBUTARIO
- Cristiano Martinez
ORRICK, HERRINGTON &
SUTCLIFFE LLP
- Patrizia Masselli
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP
- Gennaro Mazzuocollo
NORTON ROSE
- Riccardo Micheli
RISTUCCIA & TUFARELLI
- Dave Wolf
HACOHEN & WOLF LAW
OFFICES
- Jeremy Benjamin
GOLDFARB LEVY ERAN MEIRI
TZAFRIR & CO.
- Dina Brown
ELCHANAN LANDAU LAW
OFFICES
- Yitzhak Chikorel
DELOITTE
- Koby Cohen
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Lior Crystal
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Danny Dilbary
GOLDFARB LEVY ERAN MEIRI
TZAFRIR & CO.
- Roee Hecht
SHAVIT BAR-ON GAL-ON TZIN
NOV YAGUR, LAW OFFICES
- Aaron Jaffe
YIGAL ARNON & CO.
- Zeev Katz
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Vered Kirshner
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Adam Klein
GOLDFARB LEVY ERAN MEIRI
TZAFRIR & CO.
- Gideon Koren
GIDEON KOREN & CO. LAW
OFFICES
- Orna Kornreich-Cohen
SHAVIT BAR-ON GAL-ON TZIN
NOV YAGUR, LAW OFFICES
- Gil Lazar
STRAUSS LAZER & Co, CPA's
- Shlomit Lev- Ran
GIDEON FISHER & Co.
- Benjamin Leventhal
GIDEON FISHER & Co.
- Nicole Levin
NICOLE LEVIN LAW OFFICES
- Michelle Liberman
S. HOROWITZ & Co., MEMBER
OF LEX MUNDI
- Chaim Nortman
GIDEON FISHER & Co.
- Hanit Nov
SHAVIT BAR-ON GAL-ON TZIN
NOV YAGUR, LAW OFFICES
- David Rosen
IDILITY CONSULTING
- Matt Rosenbaum
HACOHEN & WOLF LAW
OFFICES
- Gerry Seligman
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Yifat Shkedi-Shatz
S. HOROWITZ & Co., MEMBER
OF LEX MUNDI
- Daniel Singerman
BUSINESS DATA ISRAEL +
PERSONAL CHECK
- THE ISRAEL ELECTRIC
CORPORATION LTD.- DAN
DISTRICT
- Daphna Tsarfaty
GOLDFARB LEVY ERAN MEIRI
TZAFRIR & Co.
- Eylam Weiss
WEISS- PORAT & Co.
- إيطاليا
- إيرلندا
- إسرائيل
- Raed Raghib
NEW IRAQ FOR LEGAL
PRACTICE AND CONSULTANCY
- Ahmed Salih Al-Janabi
MENA ASSOCIATES,
MEMBER OF AMERELLER
RECHTSANWÄLTE
- Margaret Austin
EUGENE F. COLLINS
SOLICITORS
- Alan Browning
LK SHIELDS SOLICITORS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Susan Connolly
LK SHIELDS SOLICITORS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Eoin Cunneen
LK SHIELDS SOLICITORS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Richard Curran
LK SHIELDS SOLICITORS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Gavin Doherty
EUGENE F. COLLINS
SOLICITORS
- ESB NETWORKS
- Paul Glenfield
MATHESON ORMSBY PRENTICE
- Micheál Grace
MASON HAYES & CURRAN
- Thomas Jhonson
IRISH BUILDING CONTROL
INSTITUTE
- William Johnston
ARTHUR COX, MEMBER OF LEX
MUNDI
- Bruneau Joseph
LK SHIELDS SOLICITORS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Margaret Masterson
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Niamh Murray
LK SHIELDS SOLICITORS,
MEMBER OF IUS LABORIS
- Gavan Neary
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Regan O' Driscoll
MATHESON ORMSBY PRENTICE
- Richard O'Sullivan
P.J. O'DRISCOLLS
- Judith Riordan
MASON HAYES & CURRAN
- Brendan Sharkey
REDDY CHARLTON MCKNIGHT
- Gavin Simons
BCM HANBY WALLACE
- Michael Treacy
PROPERTY REGISTRATION
AUTHORITY
- Colm Walsh
IRISH INTERNATIONAL
FREIGHT ASSOCIATION
- Maeve Walsh
REDDY CHARLTON MCKNIGHT

Sabina Barayeva JS VENTURE INVESTMENT FUND JSC	Anwar Elliyan THE JORDANIAN ELECTRIC POWER CO. LTD. (JEPCO)	Kazutoshi Nishijima ADACHI, HENDERSON, MIYATAKE & FUJITA	Lisa N. Russell MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI	Vito Vittore NUNZIANTE MAGRONE
Ildus Bariev GLOBALINK LOGISTICS GROUP	GREATER AMMAN MUNICIPALITY	Takuji Nozaka ATSUMI & PARTNERS	Arturo Stewart GRANT, STEWART, PHILLIPS & Co.	Angelo Zambelli DEWEY & LEBEOUF
Jypar Beishenalieva MICHAEL WILSON & PARTNERS LTD.	Tariq Hammouri HAMMOURI & PARTNERS	Naoko Sato ANDERSON MORI & TOMOTSUNE	Paul Tai NUNES, SCHOLEFIELD DELEON & Co.	Filippo Zucchinelli TLS / PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Assel Bekturganova GRATA LAW FIRM	George Hazboun	Takefumi Sato ANDERSON MORI & TOMOTSUNE	Humphrey Taylor TAYLOR CONSTRUCTION LTD.	جامايكا
Irina Chen M&M LOGISTICS	Ra'ied Hiassat LAND AND SURVEY DIRECTORATE	Tetsuro Sato BAKER & MCKENZIE	Sophia Williams NATIONAL LAND AGENCY	Christopher Bovell DUNNCOX
Almaz Dosserbekov	Tayseer Ismail EAST ECHO Co.	Yoshihito Shibata BINGHAM MCCUTCHEEN MURASE, SAKAI & MIMURA FOREIGN LAW JOINT ENTERPRISE	Maliaca Wong MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI	Theresa Bowen LEX CARIBBEAN
Ardak Dyussebayeva AEQUITAS LAW FIRM	Zeina Jaradat PRICewaterHOUSECOOPERS	Sachiko Sugawara ATSUMI & PARTNERS	اليابان	Robert Colliy MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Kim Tatyana Feliksova MARKA AUDIT ACF LLP	Basel Karwa KAWAR TRANSPORT AND TRANSIT- KARGO	Eri Sugihara NISHIMURA & ASAHI	ALLEN & OVERY GAIKOKUHO KYODO	Natalie Farrell-Ross MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Courtney Fowler PRICewaterHOUSECOOPERS	Enad Khirfan ALI SHARIF ZU'BI, ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS, MEMBER OF LEX MUNDI	Hidetaka Sumomogi NISHIMURA & ASAHI	APL	Nicole Foga FOGA DALEY
Vladimir P. Furman MCGUIRE WOODS LLP	Rasha Laswi ZALLOUM & LASWI LAW FIRM	Hiroyuki Suzuki ZEIRISHI-HOJIN PRICewaterHOUSECOOPERS	Miho Arimura HATASAWA & WAKAI LAW FIRM	Dave Garcia MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Assel Gilmanova GRATA LAW FIRM	Husam Jamil Madanat LAND AND SURVEY DIRECTORATE	Yuri Suzuki ATSUMI & PARTNERS	CREDIT INFORMATION CENTER CORP.	Stephanie Gordon LEX CARIBBEAN
Oleg Gnoevykh M&M LOGISTICS	Firas Malhas INTERNATIONAL BUSINESS LEGAL ASSOCIATES	Hiroaki Takahashi ATSUMI & PARTNERS	Toyoki Emoto ATSUMI & PARTNERS	Herbert Winston Grant GRANT, STEWART, PHILLIPS & Co.
Natalya Grinkevich RBS	Amer Mofleh INTERNATIONAL BUSINESS LEGAL ASSOCIATES	Chikako Tamakoshi ATSUMI & PARTNERS	Mijo Fujita ADACHI, HENDERSON, MIYATAKE & FUJITA	Errol Greene KINGSTON AND ST. ANDREW CORPORATION
Semion Issyk AEQUITAS LAW FIRM	Amer Nabulsi DLA PIPER	Junichi Tobimatsu MORI HAMADA & MATSUMOTO	Tastuya Fukui ATSUMI & PARTNERS	Corrine N. Henry MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Dinara M. Jarmukhanova MCGUIRE WOODS LLP	Mustfa Nasserddin ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)	Yoshiaki Tsurumaki ATSUMI & PARTNERS	Shigeru Hasegawa ZEIRISHI-HOJIN PRICewaterHOUSECOOPERS	S. Hudson JAMAICA TRADE AND INVEST
Thomas Johnson DENTON WILDE SAPTE	Mutasem Nsair KHALIFEH & PARTNERS	Masatoshi Ujimori ATSUMI & PARTNERS	Tamotsu Hatasawa HATASAWA & WAKAI LAW FIRM	Alicia P. Hussey MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Mariyash Kabikenova REHABILITATION MANAGER	Osama Y. Sabbagh THE JORDANIAN ELECTRIC POWER CO. LTD. (JEPCO)	Jun Yamada ANDERSON MORI & TOMOTSUNE	Akiko Hiraoka ATSUMI & PARTNERS	Anthony Jenkinson NUNES, SCHOLEFIELD DELEON & Co.
Pasha Karim GLOBALINK LOGISTICS GROUP	Mohammad Sawafeen LAND AND SURVEY DIRECTORATE	Michi Yamagami ANDERSON MORI & TOMOTSUNE	Taro Honda ATSUMI & PARTNERS	Grace Lindo MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Assel Kazbekova MICHAEL WILSON & PARTNERS LTD.	Mazen Shotar DEPARTMENT OF LANDS AND SURVEY	Akio Yamamoto KAJIMA CORPORATION	Rie Imai O'MELVENY & MYERS LLP	Noelle Llewellyn Heron TAX ADMINISTRATION SERVICES DEPARTMENT
Alexander Kurganov M&M LOGISTICS	Stephan Stephan PRICewaterHOUSECOOPERS	Kazuhiro Yanagida NISHIMURA & ASAHI	Yuko Inui ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP	Andrine McLaren KINGSTON AND ST. ANDREW CORPORATION
Vsevolod Markov MCGUIRE WOODS LLP	Abu Mariam Tarek ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)	Ishizuka Yoichi GRANT THORNTON LLP	Michiya Iwasaki ATSUMI & PARTNERS	Natalie Messado CLAYTON MORGAN AND COMPANY
Bolat Miyatov GRATA LAW FIRM	Azzam Zalloum ZALLOUM & LASWI LAW FIRM	Anas Abunameh LAW & ARBITRATION CENTRE	Hideki Thurgood Kano ANDERSON MORI & TOMOTSUNE	Sandra Minott-Phillips MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Assel Musina DENTON WILDE SAPTE	Kareem Zureikat ALI SHARIF ZU'BI, ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS, MEMBER OF LEX MUNDI	Maha Al Abdallat CENTRAL BANK OF JORDAN	Susumi Kawaguchi OBAYASHI CORPORATION	Janet Morgan DUNNCOX
Esenbaer Karabi Nuriuly URBAN PLANNING AND ARCHITECTURE DEPARTMENT OF CITY OF ALMATY	كازاخستان	Eman M. Al-Dabbas INTERNATIONAL BUSINESS LEGAL ASSOCIATES	Kotaku Kimu ZEIRISHI-HOJIN PRICewaterHOUSECOOPERS	Gina Phillipps-Black MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Yuliya Penzova AEQUITAS LAW FIRM	Timur Abdreimov FEDEx	Arafat Alfayoumi CENTRAL BANK OF JORDAN	Yukie Kurosawa O'MELVENY & MYERS LLP	Hilary Reid MYERS, FLETCHER & GORDON, MEMBER OF LEX MUNDI
Saniya Perzadayeva MACLEOD DIXON	Askar Abubakirov AEQUITAS LAW FIRM	Omar Aljazy ALJAZY & Co.ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS	Yojo Maeda O'MELVENY & MYERS LLP	Anneke Rousseau JAMAICA CUSTOMS DEPARTMENT
Yuliya V. Petrenko MCGUIRE WOODS LLP	Kirill Afanashev KAZAKHSTAN CONSULTING	Sabri S. Al-Khassib AMMAN CHAMER OF COMMERCE	Nobuaki Matsuoka OSAKA INTERNATIONAL LAW OFFICES	Heather Rowe JAMAICA PUBLIC SERVICE COMPANY LIMITED
Aliya Prenova MICHAEL WILSON & PARTNERS LTD.	Zulfiya Akhchurina GRATA LAW FIRM	Micheal T. Dabit MICHAEL T. DABIT & ASSOCIATES	Toshio Miyatake ADACHI, HENDERSON, MIYATAKE & FUJITA	
Elvis Robert M&M LOGISTICS	Anvar Akhmedov FIRST CREDIT BUREAU		Michihiro Mori NISHIMURA & ASAHI	
Asem Shaidildinova PRICewaterHOUSECOOPERS TAX AND ADVISORY LLP			Takafumi Nihei NISHIMURA & ASAHI	
Timur M. Suleimenov MINISTRY OF ECONOMY AND BUDGET PLANNING				
Tatyana Suleyeva AEQUITAS LAW FIRM				

Dong Soo Yang
HWANG MOK PARK P.C.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Lee Yeon Yu
KIM & CHANG

Adem Ajvazi
COMMERCIAL COURT
ALLIED PICKFORDS

Erion Bejko
KPMG

Agron E. Beka
IMMOBILIA

Xhevdet Beqiri
KPMG

Imer Berisha
KOSLEX

Shyqiri Bttyqi
BOGA & ASSOCIATES

John Burns
KPMG
CUSTOMS ADMINISTRATION

Sokol Elmazaj
BOGA & ASSOCIATES

Maliq Gjyshinca
INTEREUROPA

Musa Gashi
CUSTOMS

Mustafa Hasani
KOSOVO INVESTMENT
PROMOTION AGENCY

Ahmet Hasolli
KALO & ASSOCIATES

Menagjer Rarhim Hoxha
ISARS

Virtyt Ibrahimaga
DR. KRIEG & KOLLEGEN

Albert Islami
ALBERT ISLAMI & PARTNERS

Ali Ismajli
CUSTOMS

Bejtush Isufi
LEKA COMPANY J.S.C

Besarta Kllokoqi
BOGA & ASSOCIATES

Arben Mustafa
INTEREUROPA

Gazmend Pallaska
PALLASKA & ASSOCIATES

Naim Sahiti
KOSOVO ENERGY
CORPORATION J.S.C.

Agron Selimaj
SELIMAJ LAW OFFICE

Iliriana Osmani Serreqi
AVOKATURA OSMANI

Jeton Vokshi
INTEREUROPA

Shaha Zylfiu
CENTRAL BANK OF THE
REPUBLIC OF KOSOVO

Labeed Abdal
THE LAW FIRM OF LABEED
ABDAL

Amal Abdallah
AL-SALEH & PARTNERS

كوسوفو

الكويت

Hye-Jin Kim
KOREA CREDIT BUREAU

Jung-In Kim
KOREA CREDIT BUREAU

Keunyeop Kim
PANALPINA IAF LTD.

Kum-Sun Kim
SOJONG PARTNERS

Kyu-Dong Kim
SAMIL
PRICEWATERHOUSECOOPERS

S.E. Stephan Kim
SOJONG PARTNERS

Wonhyung Kim
YOON YANG KIM SHIN & YU

Ki Hyun Kwon
CHEON Ji ACCOUNTING
CORPORATION, A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Hye Jeong Lee
AHNSE LAW OFFICES

Jin-Young Lee
SAMIL
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Jung Myung Lee
HWANG MOK PARK P.C.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Kyu Wha Lee
LEE & KO

Sung Whan Lee
AHNSE LAW OFFICES

Sun-Kyoo Lee
SAMIL
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ji Woong Lim
YULCHON

Byung-Hun Nam
NAM SUN INDUSTRIES Co.

Yon-Kyun Oh
KIM & CHANG

Jung-Taek Park
KIM & CHANG

Sang Il Park
HWANG MOK PARK P.C.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Soo-Hwan Park
SAMIL
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ae-Ryun Rho
KIM & CHANG

Jeong Seo
KIM & CHANG

Yoo Soon Shim
CHEON Ji ACCOUNTING
CORPORATION, A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Yong-Sock
PANKO CORPORATION

Won-Il Sohn
YULCHON

Jin-Ho Song
KIM & CHANG

Ki Won Suh
CHEON Ji ACCOUNTING
CORPORATION, A MEMBER
FIRM OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Dong-Suk Wang
KOREA CREDIT BUREAU

RUMAN SHIPCONTRACTORS
LIMITED

Sonal Sejal
ANJARWALLA & KHANNA
ADVOCATES

Rodgers Abwire Sekwe
MURIU MUNGAI & Co
ADVOCATES

Deepen Shah
WALKER KONTOS ADVOCATES

John Syekei Nyandieka
MURIU MUNGAI & Co
ADVOCATES

David Tanki
LAN-X AFRICA LTD.

Joseph Taracha
CENTRAL BANK OF KENYA

Adrian Topoti
B.M. MUSAU & Co.
ADVOCATES

Samuel Wainaina
KAPLAN & STRATTON

Kenneth Barden

Rawbeta Beniatia
OFFICE OF THE PEOPLE'S
LAWYER

William Wylie Clarke

Anita Jowitt
UNIVERSITY OF THE SOUTH
PACIFIC

Lawrence Muller
BETIO CITY COUNCIL

PORTS AUTHORITY

Matereta Raiman
MINISTRY OF FINANCE &
ECONOMIC DEVELOPMENT

Batira Tekanito
DEVELOPMENT BANK OF
KIRIBATI

Dong-Ook Byun
KOREA CUSTOMS SERVICE

Min-Sook Chae
KOREA CREDIT BUREAU

Hyeong-Tae Cho
SAMIL
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Sun Joo Cho
YEJIN

Han-Jun Chon
SAMIL
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Eui Jong Chung
BAE, KIM & LEE LLC

Sean C. Hayes
AHNSE LAW OFFICES

Joong Hoon Kwak
LEE & KO

Ju Myung Hwang
HWANG MOK PARK P.C.,
MEMBER OF LEX MUNDI

C.W. Hyun
KIM & CHANG

James I.S. Jeon
SOJONG PARTNERS

Bo-Sup Kim
KOREA CREDIT BUREAU

Gee-Hong Kim
JISUNG HORIZON

كيبورياس

كوريا

Felix Kioko
B.M. MUSAU & Co.
ADVOCATES

Meshack T. Kipturgo
SIGINON FREIGHT LTD

Owen Koimburi
SCI KOIMBURI TUCKER & Co.

Alexandra Kontos
WALKER KONTOS ADVOCATES

Georgina Kurutu
SCI KOIMBURI TUCKER & Co.

Gilbert Langat
KENYA SHIPPERS COUNCIL

Anthony Maina
AMERITRANS FREIGHT
INTERNATIONAL

Georges Maina
AMERITRANS FREIGHT
INTERNATIONAL

Victor Majani
OSORO AND Co, CERTIFIED
PUBLIC ACCOUNTANTS

Nicholas Malonza
B.M. MUSAU & Co.
ADVOCATES

Rosemary Mburu
INSTITUTE OF TRADE
DEVELOPMENT

Evelyn Mukhebi
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Peter Mungai
SIGINON FREIGHT LTD

Murigu Murithi
ARCS AFRICA

Benjamin Musyimi
ALEXANDRIA FREIGHT
FORWARDERS LTD.

Washington Muthamia
ALEXANDRIA FREIGHT
FORWARDERS LTD.

Anthony Mwangi
AMERITRANS FREIGHT
INTERNATIONAL

Wachira Ndege
CREDIT REFERENCE BUREAU
AFRICA LTD.

Christina Ndiho
KAPLAN & STRATTON

James Ngomeli
THE KENYA POWER AND
LIGHTING COMPANY LTD.

Beatrice Nyabira
ISEME, KAMAU & MAEMA
ADVOCATES

Julia Nyaga
KAPLAN & STRATTON

Bosire Nyamori
ISEME, KAMAU & MAEMA
ADVOCATES

Stephen Okello
PRICEWATERHOUSECOOPERS
METROPOL EAST AFRICA LTD.

Moses Osano Osoro
MURIU MUNGAI & Co
ADVOCATES

Cephas Osoro
OSORO AND Co, CERTIFIED
PUBLIC ACCOUNTANTS

Don Priestman
THE KENYA POWER AND
LIGHTING COMPANY LTD.

Dominic Rebelo
DALY & FIGGIS ADVOCATES

Zhaniya Ussen
ASSISTANCE, LLC LAW FIRM

Yekaterina V. Kim
MICHAEL WILSON & PARTNERS
LTD.

Michael Wilson
MICHAEL WILSON & PARTNERS
LTD.

Mario Wolosz
KAZAKHSTAN CONSULTING

Dubek Zhabykenov
BA SERVICES INTERNATIONAL
LLC

Danat Zhakenov
ZHAKENOV & PARTNERS
IN ASSOCIATION WITH
GRUNDBERG MOCATTA
RAKISON

Valerie A. Zhakenov
ZHAKENOV & PARTNERS
IN ASSOCIATION WITH
GRUNDBERG MOCATTA
RAKISON

كينيا

Abdulwahid Aboo
ABDULWAHID ABOO &
COMPANY, A MEMBER FIRM
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

George Arego
SIGINON FREIGHT LTD

Anil Madhavan Changwony
SIGINON FREIGHT LTD

Oliver Fowler
KAPLAN & STRATTON

Peter Gachuhi
KAPLAN & STRATTON

Wahu Gathuita
MURIU MUNGAI & Co
ADVOCATES

Francis Gichuhi
PRISM DESIGNS AFRICA

Edmond Gichuru
POST BANK

William Ikutha Maema
ISEME, KAMAU & MAEMA
ADVOCATES

Shellomith Irungu
ANJARWALLA & KHANNA
ADVOCATES

Nigel Jeremy
DALY & FIGGIS ADVOCATES

James Kamau
ISEME, KAMAU & MAEMA
ADVOCATES

Patrick Karara
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Judith Kavuki
SCI KOIMBURI TUCKER & Co.

Hamish Keith
DALY & FIGGIS ADVOCATES

Luke Kenei
SIGINON FREIGHT LTD

Peter Kiara
PETER KIARA- INDIVIDUAL
ARCHITECT

Morris Kimuli
B.M. MUSAU & Co.
ADVOCATES

Francis Kinyua
MURIU MUNGAI & Co
ADVOCATES

Sarmis Spilbergs KLAVINS & SLAIDINS LAWIN	Danyel Thomson DFDL MEKONG LAW GROUP	Aibek Tolubayev KYRGYZ STOCK EXCHANGE	Natalia Dolinskaya INTERNATIONAL BUSINESS COUNCIL	Mahmoud Abdulfattah THE LAW OFFICES OF MISHARI AL-GHAZALI
Zane Štālberga – Markvarte MARKVARTE LEXCHANGE LAW OFFICE	Kerrod Thomas ANZ VIENTIANE COMMERCIAL BANK LTD	Ermeek Umankulov ASIA UNIVERSAL BANK	Akjoltoi Elebesova CREDIT INFORMATION BUREAU ISHENIM	Waleed Abdulrahim ABDULLAH KH. AL-AYOUB & ASSOCIATES, MEMBER OF LEX MUNDI
Marite Straume-Cerbule RE & RE LTD.	Sengdara Tiamtisack LAO FREIGHT FORWARDER Co. LTD.	Gulnara Uskenbaeva ALPHA SHEERSFIELD	Courtney Fowler PRICEWATERHOUSECOOPERS	Lina A.K. Adlouni
Brigita Terauda SORAINEN	Andrea Wilson DFDL MEKONG LAW GROUP	Azim Usmanov GRATA LAW FIRM	Valeria Getman UNION OF ACCOUNTANTS AND AUDITORS	Abdullah Al-Ayoub ABDULLAH KH. AL-AYOUB & ASSOCIATES, MEMBER OF LEX MUNDI
Ziedonis Udris SKUDRA & UDRIS LAW OFFICES		Raisa Usupova CHAMBER OF TAX CONSULTANTS	Dmitriy Gorachek BUSINESS KLERK	Mishari M. Al-Ghazali THE LAW OFFICES OF MISHARI AL-GHAZALI
Maris Vainovskis EVERSHEDS BITĀNS - ATTORNEYS-AT-LAW	Ilze Abika SKUDRA & UDRIS LAW OFFICES	Alexander Alexandrovich Vachtel SENTYABR STROI LTD	Anatoliy Inishenko NOGARO LTD., CARGO EXPEDITION	AL-TWAIJRI & PARTNERS LAW FIRM (TLF)
Vilmars Vanags RE & RE LTD.	Martins Aljens RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Bakai Zhunushov ICAP INVESTMENT	Jarkynai Isaeva LAW FIRM PARTNER	Firas Al-Saifi ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)
Maija Volkova RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Laura Ausekle LATVIJAS BANKA		Nurilya Isaeva LORENZ LAW FIRM	Abdullah Bin Ali PACKAGING AND PLASTIC INDUSTRIES Co. (KSC)
Daiga Zivtina KLAVINS & SLAIDINS LAWIN	Elina Bedanova RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Chan Chan DEXTRA TRANSPORT	Saltanat Ismailova PRICEWATERHOUSECOOPERS	Paul Day AL SARRAF & AL RUWAYEH
	Iveta Berzina SKUDRA & UDRIS LAW OFFICES	Lasonexay Chanthavong DFDL MEKONG LAW GROUP	Nurbek Ismankulov M&M TRANSPORT LOGISTIC SERVICES	Nazih Abdul Hameed AL-SALEH & PARTNERS
Wadih Abou Nasr PRICEWATERHOUSECOOPERS	Zana Bule KLAVINS & SLAIDINS LAWIN	Sounthorn Chanthavong DFDL MEKONG LAW GROUP	Ruslan Kagiroy ASIA UNIVERSAL BANK	Sunil Jose ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)
Soha Al Masri ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)	Andis Burkevics SORAINEN	Erin Dann LAO BAR ASSOCIATION	Gulnara Kalikova KALIKOVA & ASSOCIATES LAW FIRM	Mazen A. Khourshed PACKAGING AND PLASTIC INDUSTRIES Co. (KSC)
Manal Assir UNDP	Andis Čonka LATVIJAS BANKA	Aristotle David DFDL MEKONG LAW GROUP	Liudmila Kasyanova Bella Kazakbaeva LAW FIRM LEX	Chirine Krayem Moujaes THE LAW OFFICES OF MISHARI AL-GHAZALI
Maya Atieh ADIB & HOUALLA LAW OFFICE	Ainis Dabols LATVIAN ASSOCIATION OF TAX ADVISERS	Daodeuane Duangdara PRICEWATERHOUSECOOPERS	Vitaliy Khabarov LAW FIRM PARTNER	Dany Labaky THE LAW OFFICES OF MISHARI AL-GHAZALI
Antoine Baaklini BAB INTERNATIONAL	Artis Dobrovolskis KLAVINS & SLAIDINS LAWIN	Grant Follett DFDL MEKONG LAW GROUP	Diana Kim "PARTNER" REAL ESTATE FIRM	Medhat M. Mubarak AL-SALEH & PARTNERS
Tarek Baz HYAM G. MALLAT LAW FIRM	Dace Drice KLAVINS & SLAIDINS LAWIN	Walter Heiser DFDL MEKONG LAW GROUP	Tatyana Kim CHAMBER OF TAX CONSULTANTS	Anupama Nair ABDULLAH KH. AL-AYOUB & ASSOCIATES, MEMBER OF LEX MUNDI
Katia Bou Assi MOGHAIZEL LAW FIRM, MEMBER OF LEX MUNDI	Zane Džule LIEPA, SKOPIŅA/ BORENIUS	Trasane Impeng KPMG LAO Co. LTD	Galina Kucheryavaya DEMIR KYRGYZ INTERNATIONAL BANK	
Rita Bou Habib AUDIT DEPARTMENT - VAT DIRECTORATE	Elina Eihentale LATVIAN ASSOCIATION OF TAX ADVISERS	Richard Irwin PRICEWATERHOUSECOOPERS	Anna Litvinova BUREAU OF TAX CONSULTANTS	جمهورية قبرغيز
Najib Choucair CENTRAL BANK OF LEBANON	Zlata Elksnina-Zascirinska PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ganesan Kolanlevelu KPMG LAO Co. LTD	Barno Marazykova LAW FIRM iPARTNERi	Kunduz Abdaldieva JDN CO
Sanaa Daakour THE LEVANT LAWYERS	Valters Gencs GENCS VALTERS LAW FIRM	Darika Kriengsuntikul PRICEWATERHOUSECOOPERS	Tatyana Marchenko LORENZ LAW FIRM	Kadyr Kubanovich Abykeev CONSTRUCTION COMPANY 'AVANGARD STYLE' LTD
Bassam Darwich P & G LEVANT	Aigars Gozitis RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Somphone Lakenchanh LAO BAR ASSOCIATION	Anara Mukasheva SWEDESURVEY	Gulnara Ahmatova INTERNATIONAL BUSINESS COUNCIL
Michel Doueihy BADRI AND SALIM EL MEOUCHI LAW FIRM, MEMBER OF INTERLEGES	Andris Ignatenko ESTMA LTD	Chris Manley DFDL MEKONG LAW GROUP	Almas Nakipov PRICEWATERHOUSECOOPERS	Jannat Aidazalieva GLOBALINK LOGISTICS GROUP
Eddy El-Maghariki ATTAYAR LAW FIRM IN ASSOCIATION WITH ALEM & ASSOCIATES	Janis Irbe LATVENERGO AS	Ketsana Phommachanh MINISTRY OF JUSTICE, LAW RESEARCH AND INTERNATIONAL COOPERATION INSTITUTE	Karlygash Ospankulova KALIKOVA & ASSOCIATES LAW FIRM	Niyazbek Aldashev LORENZ LAW FIRM
Chadia El Meouchi BADRI AND SALIM EL MEOUCHI LAW FIRM, MEMBER OF INTERLEGES	Aija Klavinska PRICEWATERHOUSECOOPERS	Thavorn Rujivanarom PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ekaterina Rumyantseva CONSULTANT HOLDING	Natalia Alenkina CONSULTANT HOLDING
Eddy El-Maghariki ATTAYAR LAW FIRM IN ASSOCIATION WITH ALEM & ASSOCIATES	Dainis Leons SADALES TIKLS AS	Vichit Sadettan LAO FREIGHT FORWARDER Co. LTD.	Nurbek Sabirov KALIKOVA & ASSOCIATES LAW FIRM	Bakyt Asanov TEXTONIC C/JSC
Chadia El Meouchi BADRI AND SALIM EL MEOUCHI LAW FIRM, MEMBER OF INTERLEGES	Indrikis Liepa LIEPA, SKOPIŅA/ BORENIUS	Siri Sayavong LAO LAW & CONSULTANCY	Aida Satylganova KALIKOVA & ASSOCIATES LAW FIRM	Zharkymbai Muktarovich Baiganchuk CONSTRUCTION COMPANY 'KEP-STROI' LTD
Tarek Farran FARRAN LAW FIRM	Zane Paeglite SORAINEN	Sivath Sengdouangchanh	Maksim Smirnov KALIKOVA & ASSOCIATES LAW FIRM	Turar Bekbolotov LAW FIRM iPARTNERi
Dania George PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ivars Pommers LAW FIRM OF GLIMSTEDT AND PARTNERS	Senesakoune Sihanouvang DFDL MEKONG LAW GROUP	Anastasia Shloeva GLOBALINK LOGISTICS GROUP	Bekbolot Bekiev
Samer Ghalayini THE LEVANT LAWYERS	Sergejs Rudans LIEPA, SKOPIŅA/ BORENIUS	Khamphone Sipaseuth MINISTRY OF JUSTICE	Maksim Smirnov KALIKOVA & ASSOCIATES LAW FIRM	Andrei Georgievich Dogadin ENTREPRENEURS' UNION OF KYRGYZSTAN
Abdallah Hayek HAYEK GROUP	Dace Silava-Tomsone RAIDLA LEJINS & NORCOUS	Khamphui Sisomphone LEGAL AID CLINIC, LAO BAR ASSOCIATION	Alina Stamova KYRGYZ INVESTMENT CREDIT BANK	
Walid Honein BADRI AND SALIM EL MEOUCHI LAW FIRM, MEMBER OF INTERLEGES	Marcis Skadmanis LAW OFFICE "BLUEGER AND PLAUDE"	Vilasay Songvilay LEGAL AID CLINIC, LAO BAR ASSOCIATION		

لاتفيا

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

لبنان

جمهورية قبرغيز

- Ieva Dosiņaite
RAIDLĀ LEJINS & NORCOUS
- Vilma Dovidauskienė
COMPETENT AMERINDE CONSOLIDATED
- Kornelija Francuzevičiute
BANK OF LITHUANIA
- Dalia Geciene
AMERINDE CONSOLIDATED, INC
- Valters Gencs
- Gencs Valters Law Firm
Neringa Grazinyte
SUTKIENE, PILKAUSKAS & PARTNERS
- Simas Gudynas
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Frank Heemann
BNT ATTORNEYS APB
- Egle Ivanauskaitė
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Eglė Jankauskaitė
BERNOTAS & DOMINAS GLIMSTEDT
- Agne Jonaitytė
SORAINEN
- Julija Julija
FORTUNE LAW GROUP
- Povilas Junevicius
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Viktorija Kapustinskaja
SORAINEN
- Agne Kazlauskienė
BUSINESSLT
- Jonas Kiauleikis
FOIGT & PARTNERS / REGIJA BORENIUS
- Jurate Kraujalyte
AMERINDE CONSOLIDATED, INC
- Reda Kruope
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Egidijus Kundelis
PRICewaterhouseCOOPERS
- Egle Kundrotaitė
AMERINDE CONSOLIDATED, INC
- Žilvinas Kvietkus
RAIDLĀ LEJINS & NORCOUS
- Gytis Malinauskas
SORAINEN
- Linas Margevicius
LEGAL BUREAU OF LINAS MARGEVICIUS
- Sergej Markevic
DSV TRANSPORT UAB
- Tomas Mieliauskas
LAW FIRM FORESTA
- Ieva Navickaitė
LAW FIRM ZABIELA, ZABIELAITE & PARTNERS
- E. Murana Sheriff
MINISTRY OF LANDS, MINES & ENERGY
- Joseph N. Siaway
MAERSK LTD.
- Amos Siebo
LIBERIA RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT COMMITTEE
- Abraham T. Swen
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
- Wilson Tarpeh
UNIVERSITY OF LIBERIA
- Sampson Toe
CITY CORPORATION OF MONROVIA
- Nyenati Tuan
TUAN WRHEH LAW FIRM
- G. Lahaison Waritay
MINISTRY OF PUBLIC WORKS
- Francis Weah
MAGISTERIAL COURT OF MONROVIA
- Darcy White
PRICewaterhouseCOOPERS
- Ben Wolo
LIBERIA TELECOMMUNICATIONS CORPORATION
- Melvin Yates
COMPASS INC., CLEARING AND FORWARDING
- Harvy T. Yuan, Sr.
LIBERIA ELECTRICITY CORPORATION
- Petras Baltusevicius
DSV TRANSPORT UAB
- Kim Bartholdy
DSV TRANSPORT UAB
- Kristina Bartuseviciene
PRICewaterhouseCOOPERS
- Egidijus Bernotas
BERNOTAS & DOMINAS GLIMSTEDT
- Arturas Blotnys
VILNIUS CITY MUNICIPALITY
- Andrius Bogdanovicus
JSC "CREDITINFO LIETUVA"
- Sergej Butov
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Robertas Ciocys
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Radville Ciricaite
FOIGT & PARTNERS / REGIJA BORENIUS
- Giedre Dailidenaite
BNT ATTORNEYS APB
- Vita Dauksaite
LAW FIRM LIDEIKA, PETRAUSKAS, VALIUNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
- Giedre Domkute
AAA BALTIC SERVICE COMPANY -LAW FIRM
- Francis S. Dopoh, II
MINISTRY OF FINANCE,
- Patrick S. Fallah
ECOBANK
- James T. Folleh
MINISTRY OF FINANCE,
- Christine Sonpon Freeman
COOPER & TOGBAH LAW FIRM
- Deweh Gray
FEMALE LAWYERS ASSOCIATION OF LIBERIA
- Paul Greene
MINISTRY OF FINANCE
- John C. Harris
CITY CORPORATION OF MONROVIA
- Winleta Henriess Reeves
DEAN & ASSOCIATES
- Anthony Henry
CUTTINGTON UNIVERSITY GRADUATE SCHOOL
- Emmanuel M. Horton
NATIONAL PORT AUTHORITY
- David A.B. Jallah
DAVID A.B. JALLAH LAW FIRM
- Cyril Jones
JONES & JONES
- Ernest B. Jones
MINISTRY OF LANDS, MINES & ENERGY
- Abu Kamara
MINISTRY OF COMMERCE & INDUSTRY
- Mussah Kamara
CENTRAL BANK OF LIBERIA
- Elijah Karnley
MINISTRY OF PUBLIC WORKS
- Krubo B. Kollie
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
- Anthony Kumeh
VERDIER AND ASSOCIATES
- Martha Lackay
LIBERIA ELECTRICITY CORPORATION
- Henry Lewis Sr.
LIBERIA ELECTRICITY CORPORATION
- Jonathan Massaquoi Sr.
NATIONAL PORT AUTHORITY
- Marie Norman
CITY CORPORATION OF MONROVIA
- Jerome G.N. Nyenka
ENVIRONMENTAL PROTECTION AGENCY
- Chan-Chan A. Paegar
SHERMAN & SHERMAN
- G. Moses Paegar
SHERMAN & SHERMAN
- Patrick W. Paye
CITY CORPORATION OF MONROVIA
- Vincent Sackeyfio
VOSCON, CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
- Bloh Sayeh
CENTER FOR NATIONAL DOCUMENTS & RECORDS / NATIONAL ARCHIVES
- Eugene Shannon
MINISTRY OF LANDS, MINES & ENERGY
- Tseliso Daniel Makhaphela
MINISTRY OF LOCAL GOVERNMENT
- Thakane Makume
LESOTHO ELECTRICITY COMPANY (PTY) LTD
- MASERU ELECTRO SERVICES PTY LTD
- Mathias Matshe
SHEERAN & ASSOCIATES
- Denis Molyneaux
WEBBER NEWDIGATE
- Kuena Mophethe
K. MOPHETHE LAW CHAMBERS
- Theodore Ntlatlapa
DNT ARCHITECTS
- Jerry Padi
A.R.Thabiso Ramokoena
NEDBANK LESOTHO LTD.
- Dudzile Seamatha
SHEERAN & ASSOCIATES
- Lindiwe Sephomolo
ASSOCIATION OF LESOTHO EMPLOYERS AND BUSINESS
- Phoka Thene
SELLO-MAFATLE ATTORNEYS
- Kelvin Abdallah
PRICewaterhouseCOOPERS
- Christian Allison
CENTRAL BANK OF LIBERIA
- Amos P. Andrews
ECOBANK
- Landry Bedell
SAFeway CARGO HANDLING SVG
- Amos Z. Benjamin
INVESTORS CHOICE INTERNATIONAL
- Betty Lamin Blamol
SHERMAN & SHERMAN
- Joseph N. Bliidi
J. NAGBE BLIDI LAW FIRM & CONSULTANCY, INC.
- Josephys Burgess, Sr.
MINISTRY OF LANDS, MINES & ENERGY
- F. Augustus Caesar, Jr.
CAESAR ARCHITECTS, INC.
- Nelson Chineh
MAGISTERIAL COURT OF MONROVIA
- Henry Reed Cooper
COOPER & TOGBAH LAW FIRM
- Sandei Cooper Jr.
ECOBANK
- Roland Dakagboi
SAFeway CARGO HANDLING SVG
- Frank Musah Dean
DEAN & ASSOCIATES
- Daniel D. Doe
LIBERIA WATER AND SEWAGE CORPORATION
- S. Peter Doe-Kpar
MONTHLY AND PROBATE COURT
- Peter Doe-Sumah
GBEZON HOLDINGS (LIBERIA) INC.
- Maher Hoteit
THE LEVANT LAWYERS
- Chawkat Houalla
ADIB & HOULLA LAW OFFICE
- Dany Issa
MOGHAIZEL LAW FIRM, MEMBER OF LEX MUNDI
- Marie-Anne Jabbour
BADRI AND SALIM EL MEOUCHI LAW FIRM, MEMBER OF INTERLEGES
- Fady Jamaledine
THE LEVANT LAWYERS
- Elie Kachouh
ELC TRANSPORT SERVICES SAL
- Georges Kadige
KADIGE & KADIGE LAW FIRM
- Michel Kadige
KADIGE & KADIGE LAW FIRM
- Najib Khattar
KHATTAR ASSOCIATES
- Georges Mallat
HYAM G. MALLAT LAW FIRM
- Nabil Mallat
HYAM G. MALLAT LAW FIRM
- Rachad Medawar
OBEID & MEDAWAR LAW FIRM
- Joseph Merhy
CENTRAL BANK OF LEBANON
- Fadi Moghaizel
MOGHAIZEL LAW FIRM, MEMBER OF LEX MUNDI
- Mario Mohanna
PATRIMOINE CONSEIL SARL
- Mirvat Mostafa
THE LEVANT LAWYERS
- Rania Mrad
KHATTAR ASSOCIATES
- Toufic Nehme
LAW OFFICE OF ALBERT LAHAM
- Mireille Richa
TYAN & ZGHEIB LAW FIRM
- Jihane Rizk Khattar
KHATTAR ASSOCIATES
- Jihad Rizkallah
BADRI AND SALIM EL MEOUCHI LAW FIRM, MEMBER OF INTERLEGES
- Rached Sarkis
RACHED SARKIS OFFICE
- Camille C. Sifri
PRICewaterhouseCOOPERS
- Nady Tyan
TYAN & ZGHEIB LAW FIRM
- Patricia Yammine
PRICewaterhouseCOOPERS
- Rania Yazbeck
TYAN & ZGHEIB LAW FIRM
- ليبيريا
- ليبتوانيا
- ليسوتو

Jasna Smileva SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION	Dejan Knezović LAW OFFICE KNEZOVIC & ASSOCIATES	Jela Boskovic IKRP ROKAS & PARTNERS	Martine Gerber Lemaire OOSTVOGELS PFISTER FEYTEN	Simona Oliškevičiūtė- Cicėnienė LAW FIRM LIDEIKA, PETAUSKAS, VALIŪNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
Ivica Smilevski STRUMICA	Zlatko T. Kolevski KOLEVSKI LAW OFFICE	Biljana Briskoska-Boskovski MINISTRY OF JUSTICE	Anabela Fernandes Gonçalves PRICEWATERHOUSECOOPERS GROUPE AOH S.A.	Žygimantas Pacevičius FOIGT & PARTNERS / REGIJA BORENIUS
Aljosa Sopar	Antonio Kostanov ENFORCEMENT AGENT REPUBLIC OF MACEDONIA	Biljana Čakmakova MENS LEGIS ČAKMAKOVA ADVOCATES	Anthony Husianyia PRICEWATERHOUSECOOPERS	Rytis Paukste LAW FIRM LIDEIKA, PETAUSKAS, VALIŪNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
Pavlovic Srdjan LUMEN COMPANY	Lidija Krstevska EU HARMONIZATION UNIT	Katerina Carceva-Todorova PRICEWATERHOUSECOOPERS	Audrey Jarreton LOYENS & LOEFF	Algirdas Pekšys SORAIMAN
Dejan Stojanoski LAW OFFICE PEPELJUGOSKI	Marija Leova-Dimeska MINISTRY OF FINANCE PUBLIC REVENUE OFFICE	Tanja Cenova-Mitrovska KATASTAR	François Kremer ARENDDT & MEDERNACH	Laura Remeikaite FORTUNE LAW GROUP
Aleksandar Stojanov KATASTAR	Irena Mitkovska LAWYERS ANTEVSKI	Aco Damcevski STRUMICA	Roxanne Le Ligeour LOYENS & LOEFF	Gediminas Sagatys RAIDLA LEJINS & NORCOUS
Lujza Tomovska SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION	Biljana Mladenovska LAWYERS ANTEVSKI	Aspasija Desovska EMO	Michael Lockman PRICEWATERHOUSECOOPERS	Jolita Salciunaite AMERINDE CONSOLIDATED, INC
Magdalena Tondeva Pavlovska PRICEWATERHOUSECOOPERS	Valerjan Monevski MONEVSKI LAW FIRM	Aleksandar Dimić POLENAK LAW FIRM	Nuria Martin LOYENS & LOEFF	Rimantas Simaitis RAIDLA LEJINS & NORCOUS
Stojam Trajanov MINISTRY FOR LABOR AND SOCIAL POLICY	Gorgi Naumovski CUSTOMS ADMINISTRATION	Aleksandar Dimitrievski LAW OFFICE NIKOLOVSKI	Séverine Moca PRICEWATERHOUSECOOPERS	Julija Solovjova PRICEWATERHOUSECOOPERS
Slavica Trckova LAW OFFICE TRCKOVA	Vladimir Naumovski CENTRAL REGISTER	Dimitar Dimovski MINISTRY OF TRANSPORT AND COMMUNICATIONS	Peter Moons LOYENS & LOEFF	Darius Ulvydas BERNOTAS & DOMINAS GLIMSTEDT
Tina Tutevska LAW OFFICE NIKOLOVSKI	Goran Nikolovski LAW OFFICE NIKOLOVSKI	Dragi Dimovski STRUMICA	Anne Murrath PRICEWATERHOUSECOOPERS	Jurgita Valinciute FORTUNE LAW GROUP
Vladimir Vasilevski BETASPED INTERNATIONAL FREIGHT FORWARDING	Kiril Papazoski MONEVSKI LAW FIRM	Aleksandra Donevska LAWYERS ANTEVSKI	Elisabeth Omes BONN SCHMITT STEICHEN, MEMBER OF LEX MUNDI	Rolandas Valiunas LAW FIRM LIDEIKA, PETAUSKAS, VALIŪNAS IR PARTNERIAI LAWIN, MEMBER OF LEX MUNDI
Sanja Veljanovska MENS LEGIS LAW FIRM	Vesna Paunkoska DIRECTORATE FOR PERSONAL DATA PROTECTION	Jakup Fetai KATASTAR	Simon Paul LOYENS & LOEFF	Agne Vilutiene LAW FIRM FORESTA
Metodija Velkov POLENAK LAW FIRM	Teodor Pecov TIR - INTERNATIONAL FREIGHT FORWARDERS	Daniel Georgievski NATIONAL BANK OF THE REPUBLIC OF MACEDONIA	Wim Piot PRICEWATERHOUSECOOPERS	Darius Zabiela LAW FIRM ZABIELA, ZABIELAITE & PARTNERS
Goce Videvski EMO	Vasko Pejkov SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION	Ljupco Georgievski KATASTAR	Judith Raijmakers LOYENS & LOEFF	Giedre Zalpyte BNT ATTORNEYS APB
Depru Vostovski	Valentin Pepeljugin LAW OFFICE PEPELJUGOSKI	Angelina Gogusevska STRUMICA	Jean-Luc Schaus LOYENS & LOEFF	Audrius Žvybas BERNOTAS & DOMINAS GLIMSTEDT
Tsiry Andriamisamanana MADAGASCAR CONSEIL INTERNATIONAL	Sonja Peshevska LAW OFFICE PEPELJUGOSKI	Pavlinka Golejski MENS LEGIS ČAKMAKOVA ADVOCATES	PAUL WURTH S.A. ENGINEERING & PROJECT MANAGEMENT	Agne Vilutiene LAW FIRM FORESTA
Harimahefa Andriamitantsoa TRIBUNAL DE PREMIÈRE INSTANCE	Aco Petrov STRUMICA	Goce Grujevski KATASTAR	Alex Schmitt BONN SCHMITT STEICHEN, MEMBER OF LEX MUNDI	Darius Zabiela LAW FIRM ZABIELA, ZABIELAITE & PARTNERS
Josoa Lucien Andrianelinjaka BANQUE CENTRALE DE MADAGASCAR	Ilija Petrovski MINISTRY OF JUSTICE,	Ana Hadzieva POLENAK LAW FIRM	Dara Sychareun LOYENS & LOEFF	Giedre Zalpyte BNT ATTORNEYS APB
Andriamanalina Andrianjaka OFFICE NOTARIAL DE TAMATAVE	Nesa Petrusvska KATASTAR	Verica Hadzi-Vasileva Markovska AGG	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	Audrius Žvybas BERNOTAS & DOMINAS GLIMSTEDT
Pascal Bezençon GASYNET S.A	Kristijan Polenak POLENAK LAW FIRM	Slobodan Hristovski POLENAK LAW FIRM	Artan Abazi NATIONAL BANK OF THE REPUBLIC OF MACEDONIA	Allen & Overy LLP
Yves Duchateau SDV	Tatjana Popovski Buloski POLENAK LAW FIRM	Natasha Hroneska	Natasa Andreeva NATIONAL BANK OF THE REPUBLIC OF MACEDONIA	Jalila Bakkali PRICEWATERHOUSECOOPERS
Guy Escarfail BUREAU DE LIAISON SGS	Gligor Ralev KATASTAR	Biljana Ickovska LAW OFFICE NIKOLOVSKI	Svetlana Andreovska MONEVSKI LAW FIRM	Karine Bellony PRICEWATERHOUSECOOPERS
Raphaël Jakoba MADAGASCAR CONSEIL INTERNATIONAL	Spiro Ristovski MINISTRY FOR LABOR AND SOCIAL POLICY	Aleksandar Ickovski PRICEWATERHOUSECOOPERS	Zlatko Antevski LAWYERS ANTEVSKI	Eleonora Broman LOYENS & LOEFF
Hanna Keyserlingk CABINET HK JURIFISC.	Ljubica Ruben MENS LEGIS LAW FIRM	Dragan Ivanovski CUSTOMS ADMINISTRATION	Aleksandra Arsovska IKRP ROKAS & PARTNERS	Guy Castegnar CASTEGNARO CABINET D'AVOCATS, MEMBER OF IUS LABORIS
Pascaline R. Rasamoeliarisoa DELOITTE	Lidija Sarafimova Danevska NATIONAL BANK OF THE REPUBLIC OF MACEDONIA	Ilija Janoski CUSTOMS ADMINISTRATION	Rubin Atanasoski TIMELPROJECT ENGINEERING	Paula Crymble OOSTVOGELS PFISTER FEYTEN
Sahondra Rabenarivo MADAGASCAR LAW OFFICES	Valentina Saurek MINISTRY OF JUSTICE	Branuo Jilgougui MINISTRY OF TRANSPORT AND COMMUNICATIONS	Dragan Blažev TIMELPROJECT ENGINEERING	Christophe Domingos CASTEGNARO CABINET D'AVOCATS, MEMBER OF IUS LABORIS
Anthony Rabibisoa MAERSK LOGISTICS S.A.	Bob Savic PRICEWATERHOUSECOOPERS	Katerina Jordanova LAWYERS ANTEVSKI	Vladimir Bocevski MENS LEGIS ČAKMAKOVA ADVOCATES	Christel Dumont OOSTVOGELS PFISTER FEYTEN
Pierrette Rajaonarisoa SDV	Charapich Sinisha TIR - INTERNATIONAL FREIGHT FORWARDERS	Aneta Jovanoska - Trajanovska LAWYERS ANTEVSKI	Slavica Bogojeva NATIONAL BANK OF THE REPUBLIC OF MACEDONIA	Thomas Ecker VILLE DE LUXEMBOURG - SERVICE DE L'ÉLECTRICITÉ
Heritianna Rakotosalama MADAGASCAR LAW OFFICES	Tatjana Siskovska POLENAK LAW FIRM	Katerina Jovanovska STOPANSKA BANKA AD	Violeta Bogojeska CENTRAL REGISTER	Gérard Eischen CHAMBER OF COMMERCE
Lanto Tiana Ralison FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS		Lence Karpuzovska EVN	Goran Bonevski PUBLIC REVENUE OFFICE	

مدغشقر

لكسمبرغ

- Mohamed Abdoulaye Diop
SDV
- Mahamane Djiteye
JURIFIS CONSULT
- Diafara Doucouré
MINISTÈRE DES FINANCES
ECOBANK
- Kouma Fatoumata Fofana
ETUDE KOUMA FOFANA
- Mansour Haidara
API MALI
- Gaoussou Haidara
ETUDE GAOUSSOU HAIDARA
- Seydou Ibrahim Maiga
CABINET D'AVOCATS SEYDOU
IBRAHIM MAIGA
- Modibo Keita
DIRECTION GÉNÉRALE DES
IMPÔTS
- Yacouba Massama Keïta
- Mamadou Ismaïla Konate
JURIFIS CONSULT
- Mathias Konate
DIRECTION GÉNÉRALE DES
IMPÔTS
- Gaoussou A. G. Konaté
CABINET D'ARCHITECTURE -
ETUDES TECHNIQUES
- Amadou Maïga
DIRECTION NATIONALE DE
L'URBANISME ET DE L'HABITAT
- Maïga Mamadou
KAFO JIGINEW
- Adeline Messou
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Bérenger Y. Meuke
JURIFIS CONSULT
- MINISTÈRE DE L'ECONOMIE DE
L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE
- Keita Zeïnabou Sacko
API
- Sanogo
DIRECTION DE L'INSPECTION
DU TRAVAIL
- Nohoum Sidibe
DIRECTION NATIONALE DE
L'URBANISME ET DE L'HABITAT
- Moussa Saïba Sissoko
DIRECTION NATIONALE DES
DOMAINES ET DU CADASTRE
- Baboucar Sow
CABINET SOW &
COLLABORATEURS
- Malick Badara Sow
ATELIER D'ARCHITECTURE ET
D'URBANISME
- Perignama Sylla
ARCHITECT DE/AU
- Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Fatoma Théra
MINISTÈRE DE LA JUSTICE,
GARDE DES SCEAUX
- Boubacar Thiam
- Ahmadou Toure
OFFICE NOTARIAL AHMADOU
TOURE, NOTAIRE A BAMAKO
- Konzo Traore
BCEAO
- Mohamed Hameed
ANTRAC PVT. LTD.
- Nadiya Hassan
BANK OF MALDIVES PLC.
- Dheena Hussain
SHAH, HUSSAIN & CO.
BARRISTERS & ATTORNEYS
- Rashfa Jaufa
BANK OF MALDIVES PLC.
- Laila Manik
SHAH, HUSSAIN & CO.
BARRISTERS & ATTORNEYS
- Fathimath Manike
BANK OF MALDIVES PLC.
- Aishath Samah
BANK OF MALDIVES PLC.
- Shuaib M. Shah
SHAH, HUSSAIN & CO.
BARRISTERS & ATTORNEYS
- Ahmed Shibau
- Mariyam Sunaina
BANK OF MALDIVES PLC.
- Abdul Mallik Thoufeeg
STELCO
- Imirane Abdoulaye
DIRECTION NATIONALE DE
L'URBANISME ET DE L'HABITAT
- Diaby Aboubakar
BCEAO
- Traore Baba
TMS - TRANSIT
MANUTENTION SERVICES
SARL
- Oumar Bane
JURIFIS CONSULT
- Bouare
LABOGE
- Amadou Camara
SCP CAMARA TRAORÉ
- Céline Camara Sib
ETUDE ME CELINE CAMARA
SIB
- Mahamane I. Cisse
CABINET LEXIS CONSEILS
- Boubacar Coulibaly
MATRANS MALI SARL
- Mamadou Dante
CABINET DANTE
- Famakan Dembele
MINISTÈRE DE LA JUSTICE,
GARDE DES SCEAUX
- Sekou Dembele
ETUDE DE MAÎTRE SEKOU
DEMBELE
- Mady Diakite
DIRECTION NATIONALE
DU COMMERCE ET DE LA
CONCURRENCE
- Diakite
DIRECTION NATIONALE DE
L'URBANISME ET DE L'HABITAT
- Abou Diallo
API MALI
- Ahmadou Diallo
OFFICE NOTARIAL AHMADOU
TOURE, NOTAIRE A BAMAKO
- Yacouba Diarra
MATRANS MALI SARL
- Boubacar S. Diarrah
MINISTÈRE DE LA JUSTICE,
GARDE DES SCEAUX
- Theresa Lim
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Kok Leong Loh
RUSSELL BEDFORD LC
& COMPANY - MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Caesar Loong
RASLAN - LOONG
- Joanne Low
ZAIN & CO.
- Len Toong Low
NORTH PORT
- Suhara Mohamad Sidik
AZMI & ASSOCIATES
- Azmi Mohd Ali
AZMI & ASSOCIATES
- Zuhaidi Mohd Shahari
AZMI & ASSOCIATES
- Rajendra Navaratnam
AZMAN, DAVIDSON & Co.
- Hjh Rokiah Mhd Noor
COMPANIES COMMISSION OF
MALAYSIA
- Shahri Omar
NORTH PORT
- Gayathiry Ramalingam
ZAIN & Co.
- S Parameswaran
Shanmughanathan
TENAGA NASIONAL BERHAD
- Lay Sim
RUSSELL BEDFORD LC
& COMPANY - MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Hsian Siong
WONG & PARTNERS
- Ahmed Soffian
MINISTRY OF INTERNATIONAL
TRADE AND INDUSTRY
- Francis Tan
AZMAN, DAVIDSON & Co.
- Heng Choon Wan
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Peter Wee
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Keat Ching Wong
ZUL RAFIQUE & PARTNERS,
ADVOCATE & SOLICITORS
- Chong Wah Wong
SKRINE & Co., MEMBER OF
LEX MUNDI
- Ahmad Syahir Yahya
AZMI & ASSOCIATES
- Felicia Yap Peck Yee
RUSSELL BEDFORD LC
& COMPANY - MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Kim Hoe Yeo
NORTH PORT
- Melina Yong
RASLAN - LOONG
- Jatindra Bhatray
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Asma Chan-Rahim
SHAH, HUSSAIN & Co.
BARRISTERS & ATTORNEYS
- Carlos Frias
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Misheck Msiska
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Godwin Mwale
2PS CARGO Co.
- Bernard Ndaou
- Grant C. Nyirongo
ELEMETCH DESIGNS
- Davis Njobvu
SAVJANI & Co.
- Dinker A. Raval
WILSON & MORGAN
- Duncan Singano
SAVJANI & Co.
- Samuel Tembenu
TEMBENU, MASUMBU & Co.
- Don Whayo
KNIGHT FRANK
- Angela Deborah Zakeyu
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Nor Azimah Abdul Aziz
COMPANIES COMMISSION OF
MALAYSIA
- Sonia Abraham
AZMAN, DAVIDSON & Co.
- Siti Haswanida Ahmad Jais
AZMI & ASSOCIATES
- MASERU ELECTRO SERVICES
PTY LTD
- Michel Barbesier
SDV SDN BHD
- Tan Kee Beng
SDV SDN BHD
- Azryain Borhan
COMPANIES COMMISSION OF
MALAYSIA
- Hong Yun Chang
TAY & PARTNERS
- Boon Hong Chen
SKRINE & Co., MEMBER OF
LEX MUNDI
- Yuan Yuan Cheng
SKRINE & Co., MEMBER OF
LEX MUNDI
- Tze Keong Chung
CTOS SDN BHD
- Elaine Ho
SKRINE & Co., MEMBER OF
LEX MUNDI
- Ghazali Ismail
COMPANIES COMMISSION OF
MALAYSIA
- Mohammed Zanyuin Ismail
COMPANIES COMMISSION OF
MALAYSIA
- Ismail Kamat
AZMI & ASSOCIATES
- Kumar Kanagasabai
SKRINE & Co., MEMBER OF
LEX MUNDI
- Geeta Kaur
SDV SDN BHD
- Chuan Keat Khoo
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Christopher Lee
WONG & PARTNERS
- Koon Huan Lim
SKRINE & Co., MEMBER OF
LEX MUNDI
- Laingoniaina
Ramarimbahoaka
MADAGASCAR CONSEIL
INTERNATIONAL
- Michel Ramboa
MADAGASCAR LAW OFFICES
- Giannie Ranaivo
MADAGASCAR LAW OFFICES
- Seheno Ranaivoson
BANQUE CENTRALE DE
MADAGASCAR
- André Randranto
RANDRANTO
- Iloniaina Randranto
RANDRANTO
- William Randrianarivelo
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Sahondra Rasoarisoa
DELOITTE
- Andrianirina R. Rasolonjatovo
SDV
- Michael Ratrimo
MADAGASCAR INTERNATIONAL
CONTAINER TERMINAL
SERVICES LTD
- Théodore Raveloarison
JARY - BUREAU D'ETUDES
ARCHITECTURE INGENIERIE
- Andriamisa Ravelomanana
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Jean Marcel Razafimahenina
DELOITTE
- Njiva Razanatsoa
BANQUE CENTRALE DE
MADAGASCAR
- Louis Sagot
CABINET D'AVOCAT LOUIS
SAGOT
- Ida Soamiliarimana
MADAGASCAR CONSEIL
INTERNATIONAL
- Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Sylvia Ali
KNIGHT FRANK
- Johann Boshoff
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Kevin M. Carpenter
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Richard Chakana
2PS CARGO Co.
- Marshal Chilenga
TF & PARTNERS
- Alan Chinula
- Aamir Rashid Jakhura
FARGO GROUP OF COMPANIES
- Kalekeni Kaphale
KALEKENI KAPHALE
- Enoch Kasumbara
KAS FREIGHT
- Alfred Majamanda
MBENDERA & NKHONO
ASSOCIATES
- Alison Matthews
WATT CONSULTANCIES
- Modecai Msisha
NYIRENDA & MSISHA LAW
OFFICES

ماليزيا

مالي

ملاوي

مديف

Gerardo Prado-Hernandez SANCHEZ DEVANNY ESEVERRI, S.C.	Hans Goebel JÁUREGUI, NAVARRETE Y NADER, S.C.	Parikshat Teeluck MAERSK LTD. PRIMECOM LTD.	D.P. Chinien REGISTRAR OF COMPANIES AND BUSINESSES, OFFICE OF THE REGISTRAR OF COMPANIES	Mahamadou Traore Emmanuel Yehouessi BCEAO
David Puente-Tostado SANCHEZ DEVANNY ESEVERRI, S.C.	Daniel Gómez Alba CAAAREM	Dhanun Ujoodha KROSS BORDER TRUST SERVICES LTD, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Sootam Chutoori DAGON INGENIEUR CONSEIL LTÉE	جزر مارشال Kenneth Barden
Cecilia Rojas GALICIA Y ROBLES, S.C.	Teresa de Lourdes Gómez Neri GOODRICH, RIQUELME Y ASOCIADOS	Muhammad R.C. Uteem UTEEM CHAMBERS	Roland Constantin CHAMBERS OF NOTARIES	Ave R. Gimao Jr. MARSHALL ISLANDS SOCIAL SECURITY ADMINISTRATION
Carlos Sánchez-Mejorada y Velasco SÁNCHEZ-MEJORADA Y ASOCIADOS	Alvaro Gonzalez-Schiaffino PRICEWATERHOUSECOOPERS	Rosemary Yeung Sin Hing المكسيك	Bert C. Cunningham CUSTOMS AND EXCISE DEPARTMENT	Anita Jowitz UNIVERSITY OF THE SOUTH PACIFIC
Cristina Sánchez-Urtiz MIRANDA & ESTAVILLO, S.C.	Carlos Grimm BAKER & MCKENZIE	Gabriel I. Aguilar Bustamante PRICEWATERHOUSECOOPERS	Rajendra Dassynne CHAMBERS OF NOTARIES	Jerry Kramer PACIFIC INTERNATIONAL, INC.
Fernando Santamaria-Linares PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Benito Guerrero CAAAREM	Isis Anaya SEDECO	Kalyanee Dayal BANYMANDHUB BOOLELL CHAMBERS	Philip A. Okney LAND REGISTRATION ADMINISTRATION AUTHORITY
Monica Schiaffino Pérez BASHAM, RINGE Y CORREA, MEMBER OF IUS LABORIS	Yves Hayaux-du-Tilly JÁUREGUI, NAVARRETE Y NADER, S.C.	Francisco Samuel Arias González NOTARY PUBLIC 28	Martine de Fleuriet de la Colinière DE COMARMOND & KOENIG	Dennis Reeder RMI RECEIVERSHIPS
SECRETARÍA DE HACIENDA Y CRÉDITO PÚBLICO	Jorge Jiménez RUSSELL BEDFORD MEXICO, MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Alberto Balderas JÁUREGUI, NAVARRETE Y NADER, S.C.	Robert Ferrat LEGIS & PARTNERS	Scott H. Stege LAW OFFICES OF SCOTT STEGE
Daniel Sosa SKYNET	Jorge León-Orantes GOODRICH, RIQUELME Y ASOCIADOS	Rafael Barragan Mendoza COMAD, S. C.	Yannick Fok GLOVER & GLOVER CHAMBERS	David M. Strauss MAJURO CHAMBER OF COMMERCE
Mario Tellez SKYNET	Ricardo León-Santacruz SANCHEZ DEVANNY ESEVERRI, S.C.	Emmanuel Cardenas Rojas BARRERA, SIQUEIROS Y TORRES LANDA	Gavin Glover GLOVER & GLOVER CHAMBERS	Philip Welch MICRONESIAN SHIPPING AGENCIES INC.
Juan Francisco Torres Landa Ruffo BARRERA, SIQUEIROS Y TORRES LANDA	Adriana Lopez PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	María Casas López BAKER & MCKENZIE	Yandraduth Googoolye BANK OF MAURITIUS	موريتانيا Ishagh Ahmed Miske CABINET ISHAGH MISKE
Maribel Trigo Aja GOODRICH, RIQUELME Y ASOCIADOS	Gerardo Lozano Alarcón HOLLAND & KNIGHT- GALLÁSTEGUI Y LOZANO, S.C.	Rodrigo Conesa RITCH MUELLER, S. C.	Darmalingum Goorriah CHAMBERS OF NOTARIES	Tidiane Bal BSD & ASSOCIÉS
Layla Vargas Muga GOODRICH, RIQUELME Y ASOCIADOS	Lucía Manzo GALICIA Y ROBLES, S.C.	Santiago Corcuera CURTIS MALLET - PREVOST, COLT & MOSLE LLP	Arvin Halkhoree CITILAW	Youssoupha Diallo BSD & ASSOCIÉS
Carlos Vela PRICEWATERHOUSECOOPERS	José Antonio Marquez González NOTARY PUBLIC 28	Eduardo Corzo Ramos HOLLAND & KNIGHT- GALLÁSTEGUI Y LOZANO, S.C.	Edouard Gregory Hart de Keating CHAMBERS OF NOTARIES	Fatoumata Diarra BSD & ASSOCIÉS
Rafael Villamar-Ramos SANCHEZ DEVANNY ESEVERRI, S.C.	A. Martinez SKYNET	Jose Covarrubias-Azuela SOLORZANO, CARVAJAL, GONZALEZ Y PEREZ-CORREA, S.C.	Mikash Hassamal GLOVER & GLOVER CHAMBERS	Mohamed Lemine Bouchraya Lam BSD & ASSOCIÉS
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	Carla Mendoza BAKER & MCKENZIE	Raul de la Sierra Scauley BARRERA, SIQUEIROS Y TORRES LANDA	Nitish Hurnaum GLOVER & GLOVER CHAMBERS	Wedou Mohamed MAURIHANDLING
Kenneth Barden	Alonso Martin Montes PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Oscar de La Vega BASHAM, RINGE Y CORREA, MEMBER OF IUS LABORIS	Nirmala Jeetah BOARD OF INVESTMENT	Mine Ould Abdoullah
Wayne Bricknell E - CAD PROJECT MANAGEMENT	Rocío Montes PRICEWATERHOUSECOOPERS	Olea De Noriega BARRERA, SIQUEIROS Y TORRES LANDA	Jaye C Jingree KROSS BORDER TRUST SERVICES LTD, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Brahim Ould Daddah CABINET DADDAH CONSEILS
Sarah Dorsett POHNPEI STATE GOVERNMENT	Humberto Morales- Barron SANCHEZ DEVANNY ESEVERRI, S.C.	Guillermo Escamilla MEXICO CITY NOTARIES COLLEGE	Marie Louis Jérôme Koenig CABINET NOTARIAL KOENIG	Brahim Ould Ebtetty
Stephen V. Finnen STEPHEN FINNEN'S LAW CORPORATION	Michelle Muciño PMC ASOCIADOS	Luis Esparza PRICEWATERHOUSECOOPERS	Thierry Koenig DE COMARMOND & KOENIG	Aliou Sall ASSURIM CONSULTING
Anita Jowitz UNIVERSITY OF THE SOUTH PACIFIC	Julio Nunez VANGUARDIA	César Fernández Gómez BARRERA, SIQUEIROS Y TORRES LANDA	Anthony Leung Shing PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ndeye Khar Sarr BSD & ASSOCIÉS
Patrick Mackenzie BANK OF FSM	Arturo Perdomo GALICIA Y ROBLES, S.C.	Julio Flores Luna GOODRICH, RIQUELME Y ASOCIADOS	Loganayagan Munian ARTISCO INTERNATIONAL	Dominique Taty FIDAFRICA / PRICEWATERHOUSECOOPERS
Silberio S. Mathias FSM SOCIAL SECURITY ADMINISTRATION	Juan Manuel Perez PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Manuel Galicia GALICIA Y ROBLES, S.C.	Cristelle Parsooramen BANYMANDHUB BOOLELL CHAMBERS	موريشيوس Bruno Beche KROSS BORDER TRUST SERVICES LTD, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL
Kevin Pelep OFFICE OF THE REGISTRAR OF CORPORATIONS	Erika Pérez SKYNET	Celina Cossette Garcia PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	André Robert	André Bonieux PRICEWATERHOUSECOOPERS
مولدوفا	Gabriela Pérez Castro Ponce de León MIRANDA & ESTAVILLO, S.C.	Alexander Christian Gardea PRICEWATERHOUSECOOPERS	Anjali Roy ETUDE GUY RIVALLAND	Urmila Boolell BANYMANDHUB BOOLELL CHAMBERS
Eduard Boian PRICEWATERHOUSECOOPERS	Fernando Perez-Correa SOLORZANO, CARVAJAL, GONZALEZ Y PEREZ-CORREA, S.C.	Gerardo Garreto-Chavez BARRERA, SIQUEIROS Y TORRES LANDA	Wenda Sawmynaden CABINET DE NOTAIRE SAWMYNADEN	Nicolas Carcasse DAGON INGENIEUR CONSEIL LTÉE
Victor Burac VICTOR BURAC LAW FIRM	Guillermo Picarcchic PMC ASOCIADOS		Deviantee Sobaran MINISTRY OF FINANCE & ECONOMIC DEVELOPMENT	Jean Phillippe Chan See MAERSK LTD.
Andrei Caciureno ACI PARTNERS	José Picarcchic PMC ASOCIADOS		Reza Subratty MAERSK LTD.	
			Vikash Takoor BANK OF MAURITIUS	

- Linda Oumama Benali
Aicha Benghanem
CABINET NOTARIAL HOUCINE SEFRIOUI
Myriam Emmanuelle Bennani
AMIN HAJJI & ASSOCIÉS
ASSOCIATION D'AVOCATS
Richard Cantin
JURISTRICTURES - PROJECT MANAGEMENT & LEGAL ADVISORY SERVICES LLP
Zineb Chigar
CABINET NOTARIAL HOUCINE SEFRIOUI
Fatima Zohra Gouttaya
CABINET NOTARIAL HOUCINE SEFRIOUI
Amin Hajji
AMIN HAJJI & ASSOCIÉS
ASSOCIATION D'AVOCATS
Zohra Hasnaoui
HASNAOUI LAW FIRM
Bahya Ibn Khaldoun
UNIVERSITÉ MOHAMED V
Naoual Jellouli
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET DES FINANCES
Mehdi Kettani
KETTANI LAW OFFICE
Nadia Kettani
KETTANI LAW FIRM
Bouchaib Labkiri
GLOBEX MARITIME CO.
Karine Lasne
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Wilfried Le Bihan
CMS BUREAU FRANCIS LEFEBVRE
LAPIRAMA GROUP INTERNATIONAL
LYDEC
Anis Mahfoud
ABOUAKIL & BENJELLOUN AVOCATS - AB AVOCATS
Mohamed Maliki
ETUDE MAITRE MALIKI
Del Monsieur Marc
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Azdine Nekkouché
ORDRE DES ARCHITECTES DE CASABLANCA
Hicham Oughza
DAR ALKHBRA
Réda Oulamine
OULAMINE LAW GROUP
Jamal Rahal
EXP SERVICES
Hassane Rahmoun
ÉTUDE NOTARIALE HASSANE RAHMOUN
Nesrine Roudane
NERO BOUTIQUE LAW FIRM
Morgane Saint-Jalmes
KETTANI LAW FIRM
Aurelie Santos
LANDWELL & ASSOCIÉS - PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Tijana Prelević
MINISTRY OF LABOR AND SOCIAL WELFARE
Dragana Radević
CENTER FOR ENTREPRENEURSHIP AND ECONOMIC DEVELOPMENT
Ana Radivojević
PRICewaterHOUSECOOPERS
Vladimir Radovanić
MINISTRY OF LABOR AND SOCIAL WELFARE
Novo Radović
TAX AUTHORITY
Radmila Radunović
GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF MONTENEGRO
Dragan Rakočević
COMMERCIAL COURT
Slobodan Raščanin
Danijela Saban
ČELEBIĆ
Biljana Ščekić
PC KRUSEVAC
Slaven Šćepanović
Lidija Šćeković
TAX AUTHORITY
Slavko Simović
REAL ESTATE ADMINISTRATION
Velimir Strugar
EPCG AD NIKŠIĆ
Sasha Vujačić
LAW OFFICE VUJAČIĆ
Mileva Vujadinović
CRNOGORSKA KOMERCIJALNA BANKA AD PODGORICA
Jelena Vujisić
LAW OFFICE VUJAČIĆ
Irena Vujović
DEPUTY REGISTRAR
Predrag Vujović
ZETATRANS
Veselin Vuković
CENTRAL BANK
Benali Abdelmajid
EXP SERVICES
Aziz Abouelouafa
GLOBEX MARITIME CO.
Najat Aboulfadl
CABINET NOTARIAL HOUCINE SEFRIOUI
AGENCE MED S.A.R.L.
Samir Agoumi
DAR ALKHBRA
My Hicham Alaoui
GLOBEX MARITIME CO.
Meredith Allen-Belghiti
KETTANI LAW FIRM
Younes Anibar
CABINET YOUNES ANIBAR
BANK AL-MAGHRIB
Khaled Battash
ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)
Maria Belafia
CABINET NOTARIAL BELAFIA
Darko Globarević
ZETATRANS
Rina Ivančević
MUNICIPALITY OF PODGORICA
Ana Ivanović
MINISTRY OF FINANCE
Marko Ivković
KN KARANOVIĆ & NIKOLIĆ
Maja Jokanović
MINISTRY FOR ECONOMIC DEVELOPMENT
Nada Jovanović
CENTRAL BANK OF MONTENEGRO
Rade Jovanović
JOVANOVIĆ LAW FIRM
Lidija Klikovac
DEPUTY REGISTRAR
Drenka Knežević
MINISTRY OF LABOR AND SOCIAL WELFARE
Jovan Kostić
EMPLOYMENT REGISTRAR
Đorđe Krivokapić
KN KARANOVIĆ & NIKOLIĆ
Ana Krsmanović
Sefko Kurpejović
MINISTRY OF FINANCE
Amela Lekić
CRNOGORSKA KOMERCIJALNA BANKA AD PODGORICA
Mirjana Ljumović
REAL ESTATE ADMINISTRATION
Milan Martinović
CUSTOMS ADMINISTRATION
Borislav Mijović
MERCEDES-BENZ - LJETOPIS AUTOMOTIVE D.O.O.
Željko Mijović
ZETATRANS
Momir Miličković
TAX AUTHORITY
Aleksandar Miljković
PRICewaterHOUSECOOPERS
MONTENEGRO BUSINESS ALLIANCE
MONTENEGRIN COMMERCIAL BANK AD PODGORICA
Stojanka Milošević
CUSTOMS ADMINISTRATION
Mirjana Mladenović
BOJOVIC DASIC KOJOVIC ATTORNEYS AT LAW
Dragoslav Nikolić
CUSTOMS ADMINISTRATION
Goran Nikolić
MINISTRY FOR ECONOMIC DEVELOPMENT
Veljko Pavičević
OPPORTUNITY BANK
Aleksander Perović
TAX AUTHORITY
Nikola Perović
PLANTAŽE
Zorica Peshic-Bajceta
LAW OFFICE VUJAČIĆ
Novica Pešić
LAW OFFICE VUJAČIĆ
Snežana Pešić
PRICewaterHOUSECOOPERS
Batzaya Bodikhuu
ANAND & BATZAYA ADVOCATES LAW FIRM
Volodya Bolormaa
ANAND & BATZAYA ADVOCATES LAW FIRM
Richard Bregonje
PRICewaterHOUSECOOPERS
David Buxbaum
ANDERSON & ANDERSON
Batbayar Byambaa
GT'S ADVOCATES LLC
Ralph Cerveny
ANDERSON & ANDERSON
Khatanbat Dashdarjaa
ARLEX CONSULTING SERVICES
Byambatseren Dorjpurev
ARLEX CONSULTING SERVICES
Courtney Fowler
PRICewaterHOUSECOOPERS
Tuvshin Javkhant
GT'S ADVOCATES LLC
Jeroen Kerbusch
PRICewaterHOUSECOOPERS
Odmaa Khurelbald
ANDERSON & ANDERSON
Daniel Mahoney
LYNCH & MAHONEY
Sebastian Merriman
PRICewaterHOUSECOOPERS
Leylim Mizamkhan
PRICewaterHOUSECOOPERS
Odonhuu Muuzee
TSETS LAW FIRM
Enkhriima N.
TUUSHIN COMPANY LTD.
Zorigt N.
TUUSHIN COMPANY LTD.
Sarantsatsral Ochirpurev
URKH COMPANY
Baatarsuren Sukhbaatar
THE BANK OF MONGOLIA
Tsogt Tsend
ADMINISTRATIVE COURT OF CAPITAL CITY
Arslaa Urjin
ULAAABAATAR ELECTRICITY DISTRIBUTION NETWORK COMPANY
Bojana Andrić
ČELEBIĆ
Veselin Anđušić
ČELEBIĆ
Bojana Bošković
MINISTRY OF FINANCE
Vasilije Bošković
LAW FIRM BOŠKOVIĆ
Peter Burnie
PRICewaterHOUSECOOPERS
Vladimir Dasić
PRICewaterHOUSECOOPERS
BOJOVIĆ & DAŠIĆ
Milena Drakić
CRNOGORSKA KOMERCIJALNA BANKA AD PODGORICA
Vuk Drašković
BOJOVIC DASIC KOJOVIC ATTORNEYS AT LAW
Georghu Calugharu
UNION OF EMPLOYERS IN BUILDING AND CONSTRUCTION MATERIALS INDUSTRY
Andrian Candu
PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES
Octavian Cazac
TURCAN & TURCAN
Svetlana Ceban
PRICewaterHOUSECOOPERS
Marin Chicu
TURCAN & TURCAN
Vitalie Ciofu
GLADEI & PARTNERS
Bogdan Ciubotaru
TURCAN & TURCAN
Alla Cotos
PRICewaterHOUSECOOPERS
Sergiu Dumitrasco
PRICewaterHOUSECOOPERS
Roger Gladei
GLADEI & PARTNERS
Roman Gutu
ACTIV BROKER
Oxana Guțu
MOBIASBANCA GROUPE SOCIETE GENERALE
Catalina Levenco
PRICewaterHOUSECOOPERS
UNION FENOSA INTERNATIONAL
Cristina Martin
ACI PARTNERS
Georgeta Mincu
IOM
Marin Moraru
PRICewaterHOUSECOOPERS
Alexandru Munteanu
PRICewaterHOUSECOOPERS
Alexandr Muravski
DARTAX CONSULTING SRL
NATIONAL ENERGY REGULATORY AGENCY OF THE REPUBLIC OF MOLDOVA
Igor Odobescu
ACI PARTNERS
Aelita Orhei
GLADEI & PARTNERS
Ilona Panurco
PRICewaterHOUSECOOPERS
Ruslan Pirnevu
QUEHENBERGER-HELLMANN SRL
Maria Popescu
PRICewaterHOUSECOOPERS
Mariana Stratan
TURCAN & TURCAN
Serghei Toncu
PRICewaterHOUSECOOPERS
Irina Verhovetchi
ACI PARTNERS
Carolina Vieru
IM PAA SRL
Tomas Balco
PRICewaterHOUSECOOPERS
Badarch Bayarmaa
LYNCH & MAHONEY

المغرب

الجبل الأسود

منغوليا

Ruud Horak <i>ELEKTROTECHNIEK BOERMANS B.V.</i>	Matrika Niraula <i>NIRAULA LAW CHAMBER & Co.</i>	Sakaria Kadhila Amoomo <i>PEREIRA FISHING (PTY) LTD</i>	Fatima Marques <i>CARLOS DE SOUSA & BRITO & ASSOCIADOS</i>	Houcine Sefrioui <i>CABINET NOTARIAL HOUCINE SEFRIOUI</i>
Elsa Jonker-Grootenhuis <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Rajan Niraula <i>NIRAULA LAW CHAMBER & Co.</i>	Herman Charl Kinghorn <i>HC KINGHORN LEGAL PRACTITIONER</i>	Carlos Martins <i>AFRILEGIS, LDA</i>	موزامبيق
Alexander Kaarls <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Saroj Niraula <i>AYURVEDA HERBALS PVT. LTD.</i>	Peter Frank Koep <i>KOEP & PARTNERS</i>	Joao Martins <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Faizal Antonio <i>SDV AMI</i>
Marcel Kettenis <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Dev Raj Paudyal <i>MINISTRY OF LAND REFORM AND MANAGEMENT</i>	Patrick Kohlspaedt <i>MANICA AFRICA PTY. LTD.</i>	Genaro Moura <i>MANICA FREIGHT SERVICES S.A.R.L.</i>	Carolina Balate <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>
Stefan Leening <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Devendra Pradhan <i>PRADHAN & ASSOCIATES</i>	Frank Köpplinger <i>G.F. KÖPPLINGER LEGAL PRACTITIONERS</i>	Lara Narcy <i>H. GAMITO, COUTO, GONÇALVES PEREIRA E CASTELO BRANCO & ASSOCIADOS</i>	António Baltazar Bungallah <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>
Hans Noordmeer <i>BDO CAMPSOBERS ACCOUNTANTS & BELASTINGADVISEURS B.V.</i>	Purnachitra Pradhan <i>KARJA SUCHANA KENDRA LTD(CIB)</i>	Jackie Kotzke <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Auxílio Eugénio Nhabanga <i>FBLP - R.FURTADO, N. BHIKHA, R.LOFORTE, M. POPAT & ASSOCIADOS, ADVOGADOS, LDA</i>	José Manuel Caldeira <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>
Hugo Oppelaar <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Anup Raj Upreti <i>PIONEER LAW ASSOCIATES</i>	John D. Mandy <i>NAMIBIAN STOCK EXCHANGE</i>	Paulo Pimenta <i>PIMENTA, DIONÍSIO E ASSOCIADOS</i>	Eduardo Calú <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>
Femke Pos <i>ROYAL NETHERLANDS NOTARIAL ORGANIZATION</i>	Krishna Prasad Sapkota <i>MINISTRY OF LAND REFORM AND MANAGEMENT</i>	Richard Traugott Diethelm Mueller <i>KOEP & PARTNERS</i>	Alvaro Pinto Basto <i>MGA ADVOGADOS & CONSULTORES</i>	Paulo Centeio <i>MGA ADVOGADOS & CONSULTORES</i>
Hugo Reumkens <i>VAN DOORNE N.V.</i>	Purna Man Shakya <i>RELANCE LAW FIRM</i>	Carina Oberholzer <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	José Augusto Tomo Psico <i>BANCO DE MOÇAMBIQUE</i>	Anastácia Chamusse <i>BANCO DE MOÇAMBIQUE</i>
Piet Schroeder <i>BAKER & MCKENZIE</i>	Madan Krishna Sharma <i>CSC & Co. / PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Ndapewa Shipopyeni <i>H.D. BOSSAU & Co.</i>	Malaika Ribeiro <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Dipak Chandulal <i>MGA ADVOGADOS & CONSULTORES</i>
SDV B.V.	Bigyan P. Shreshtha <i>RAMJI SHRESTHA PRADHAN & ASSOCIATES</i>	Apie Small <i>G.F. KÖPPLINGER LEGAL PRACTITIONERS</i>	Luis Filipe Rodrigues <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>	Ahmad Chothia <i>MANICA FREIGHT SERVICES S.A.R.L.</i>
Salima Seamari <i>DE BRAUW BLACKSTONE WESTBROEK</i>	Ramji Shrestha <i>PRADHAN & ASSOCIATES</i>	Axel Stritter <i>ENGLING, STRITTER & PARTNERS</i>	Firza Sadek <i>PIMENTA, DIONÍSIO E ASSOCIADOS</i>	Pedro Couto <i>H. GAMITO, COUTO, GONÇALVES PEREIRA E CASTELO BRANCO & ASSOCIADOS</i>
Hans Londonck Sluijk <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Sudheer Shrestha <i>KUSUM LAW FIRM</i>	Marius van Breda <i>TRANSUNION NAMIBIA</i>	Sérgio Sumbana <i>PIMENTA DIONÍSIO & ASSOCIADOS</i>	Jose Forjaz <i>JOSE FORJAZ ARQUITECTOS</i>
Birgit Snijder-Kuipers <i>ROYAL NETHERLANDS NOTARIAL ORGANIZATION</i>	Anil Kumar Sinha <i>SINHA - VERMA LAW CONCERN</i>	Renate Williamson <i>KOEP & PARTNERS</i>	Élio Teixeira <i>AFRILEGIS, LDA</i>	Rita Furtado <i>H. GAMITO, COUTO, GONÇALVES PEREIRA E CASTELO BRANCO & ASSOCIADOS</i>
Fedor Tanke <i>BAKER & MCKENZIE</i>	Nab Raj Subedi <i>MINISTRY OF LAND REFORM AND MANAGEMENT</i>	Mahesh P. Acharya <i>NEPAL ELECTRICITY AUTHORITY</i>	António Velloso <i>PIMENTA, DIONÍSIO E ASSOCIADOS</i>	Martins Garrine <i>MANICA FREIGHT SERVICES S.A.R.L.</i>
Maarten Tinnemans <i>DE BRAUW BLACKSTONE WESTBROEK</i>	Ram Chandra Subedi <i>APEX LAW CHAMBER</i>	Anil Chandra Adhikari <i>CREDIT INFORMATION BUREAU OF NEPAL</i>	Joos Agenbach <i>KOEP & PARTNERS</i>	Jennifer Garvey
Helene van Bommel <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Joos Achterberg <i>KENNEDY VAN DER LAAN</i>	Lalit Aryal <i>LA & ASSOCIATES CHARTERED ACCOUNTANTS</i>	Benita Blume <i>H.D. BOSSAU & Co.</i>	Jorge Graça <i>MGA ADVOGADOS & CONSULTORES</i>
Annekariën van de Velde <i>BAKER & MCKENZIE</i>	Richard Bakker <i>OCEAN - TRANS INTERNATIONAL B.V.</i>	Janak Bhandari <i>GLOBAL LAW ASSOCIATES</i>	Jaco Boltman <i>G.F. KÖPPLINGER LEGAL PRACTITIONERS</i>	Ássma Omar Nordine Jeque <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>
Liane van de Vrugt <i>VÉDÉVÉ LEGAL B.V.</i>	Dirk-Jan Berkenbosch <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Tulasi Bhatta <i>UNITY LAW FIRM & CONSULTANCY</i>	Hanno D. Bossau <i>H.D. BOSSAU & Co.</i>	Esmé Joaquim <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>
Robert van der Laan <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Jan Bezem <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Narayan Chaulagain <i>PIONEER LAW ASSOCIATES</i>	Albe Botha <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Rufino Lucas <i>TEC TÉCNICOS CONSTRUTORES, LDA</i>
Femke van der Zeijden <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Karin W.M. Bodewes <i>BAKER & MCKENZIE</i>	Ajay Ghimire <i>APEX LAW CHAMBER</i>	Lorna Celliers <i>BDO SPENCER STEWARD</i>	Jaime Magumbe <i>SAL & CALDEIRA - ADVOGADOS E CONSULTORES, LDA</i>
Gert-Jan van Gijs <i>VAT LOGISTICS (OCEAN FREIGHT) B.V.</i>	Mark Bodt <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Komal Prakash Ghimire	Dirk Hendrik Conradie <i>CONRADIE & DAMASEB</i>	Eugénio Luis <i>BANCO DE MOÇAMBIQUE</i>
Jan van Oorschot <i>LIANDER</i>	Roland Brandsma <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Jagat B. Khadka <i>SHANGRI-LA FREIGHT PVT. LTD.</i>	Ferdinand Diener <i>CITY OF WINDHOEK ELECTRICITY DEPARTMENT</i>	
Petra van Raad <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Huub Brinkman <i>BAKER & MCKENZIE</i>	Gourish K. Kharel <i>KTO INC.</i>	Hennie Fourie <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	
Frederic Verhoeven <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Margriet de Boer <i>DE BRAUW BLACKSTONE WESTBROEK</i>	Nirmal Koirala <i>ALFA FURNITURES AND INTERIORS PVT. LTD</i>	Jana Gous <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	
Michiel Wesseling <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Sijmen de Ranitz <i>DE BRAUW BLACKSTONE WESTBROEK</i>	Mahesh Kumar Thap <i>SINHA - VERMA LAW CONCERN</i>	Chantell Husselmann <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	
Hylde Wiarda <i>BRONGSEEST DEUR ADVOCATEN, MEMBER OF IUS LABORIS</i>	Rolef de Weijs <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Namgyal Lama <i>NEPAL FREIGHT FORWARDERS ASSOCIATION</i>	Denis Hyman <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	
Marcel Willems <i>KENNEDY VAN DER LAAN</i>	Myrna Dop <i>ROYAL NETHERLANDS NOTARIAL ORGANIZATION</i>	LD Mahat <i>CSC & Co. / PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>		
Christiaan Zijderveld <i>HOUTHOFF BURUMA N.V.</i>	Fons Hoogeveen <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Ashok Man Kapali <i>SHANGRI-LA FREIGHT PVT. LTD.</i>		
Douglas Alderslade <i>CHAPMAN TRIPP</i>				

هولندا

نيبال

ناميبيا

نيوزيلندا

- Olufunke Agbedana
OLANIWUN AJAYI LP
- Emuesiri Agbeyi
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Daniel Agbor
UDO UDOMA & BELO-OSAGIE
- Uche Ajaegbu
NIGERIA EMPLOYERS'
CONSULTATIVE ASSEMBLY
- Ayo Ajayi
THE PROPETARIUM
- Konyin Ajayi
OLANIWUN AJAYI LP
- Olukoyinsola Ajayi
OLANIWUN AJAYI LP
- O.C. Akamnonu
PHCN, EKO ZONE
- Tolulola Akintimehin
NOUVEAU ASSOCIATES
- Owolabi Animashaun
SCOTECH UNIVERSAL
RESOURCES LIMITED
- Linda Arifayan
WTS ADEBIYI & ASSOCIATES
- Esther Atoyebi
OKONJO, ODIAWA & EBIE
- Ajibola Basiru
M.A.B. & ASSOCIATES
- Chinwe Chiwete
PUNUKA ATTORNEYS &
SOLICITORS
- Peter Crabb
NNENNA EJEKAM ASSOCIATES
- Silas Damson
ALUKO & OYEBODE
- Oluwayemisi Diya
OLANIWUN AJAYI LP
- Kofo Dosekun
ALUKO & OYEBODE
- Russell Eastaugh
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Nnenna Ejekam
NNENNA EJEKAM ASSOCIATES
- Olusoji Elias
OLUSOJI ELIAS AND COMPANY
- Anse Agu Ezetah
CHIEF LAW AGU EZETAH
& Co.
- Lawrence Ezetah
CHIEF LAW AGU EZETAH
& Co.
- R. Finco
ETCO NIGERIA LTD
- Bimbola Fowler-Ekar
JACKSON, ETTI & EDU
- Inegogo Fubara
UDO UDOMA & BELO-OSAGIE
- Okorie Kalu
PUNUKA ATTORNEYS &
SOLICITORS
- Tomisin Lagundoye
UDO UDOMA & BELO-OSAGIE
- Ibrahim Eddy Mark
- Jjeamaka Nwizu
BEAUFORT CHAMBERS
- Victor Obaro
LIBRA LAW OFFICE
- Oghor Ogboi
UDO UDOMA & BELO-OSAGIE
- Boubacar Nouhou Maiga
E.N.G.E.
- Saadou Maiguizo
BUREAU D'ETUDES
TECHNIQUES D'ASSISTANCE
ET DE SUIRVILLANCE EN
CONSTRUCTION CIVILE
- Yayé Mounkaila
CABINET D'AVOCATS
MOUNKAILA-NIANDOU
- Ibrahim Mounouni
BUREAU D'ETUDES BALA &
HIMO
- Laurent Puerta
SDV
- Achimi M. Riliwanou
ETUDE DE MAÎTRE ACHIMI
RILIWANOU
- Boubacar Salaou
ETUDE DE MAÎTRE BOUBACAR
SALAOU
- Abdou Moussa Sanoussi
E.N.G.E.
- Ousmane Sidibé
AUDIT & CONSEIL SIDIBÉ &
CONSEIL (A.C.S.A.)
- Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Idrissa Tchernaka
ETUDE D'AVOCATS MARC LE
BIHAN & COLLABORATEURS
- Konzo Traore
BCEAO
- Ramatou Wankoye
OFFICE NOTARIAL WANKOYE
- Hamadou Yacouba
ETUDE DE MAÎTRE DJIBO
AÏSSATOU
- Hamado Yahaya
SOCIÉTÉ CIVILE
PROFESSIONNELLE D'AVOCATS
YANKORI ET ASSOCIÉS
- Emmanuel Yehouessi
BCEAO
- نيجيريا
- Oluseyi Abiodun Akinwunmi
AKINWUNMI & BUSARI, LEGAL
PRACTITIONERS (A & B)
- Olaleye Adebisi
WTS ADEBIYI & ASSOCIATES
- Kunle Adegbite
ADEGBITE - STEVENS & CO
- Temitayo Adegoke
ALUKO & OYEBODE
- Adeola Adeyiye
UDO UDOMA & BELO-OSAGIE
- Olufunke Adekoya
AELEX, LEGAL PRACTITIONERS
& ARBITRATORS
- Folaranmi Adetunji Adegbite
F.A. ADEGBITE & ASSOCIATES
- Francis Adewale
VISTA BRIDGE GLOBAL
RESOURCES LIMITED
- Duro Adeyele
BAYO OJO & Co.
- Olusola Adun
NOUVEAU ASSOCIATES
- Adesegun Agbebiyi
ALUKO & OYEBODE
- Soraya Montoya Herrera
MOLINA & ASOCIADOS
CENTRAL LAW
- Francisco Ortega
FRANCISCO ORTEGA &
ASOCIADOS
- Silvio G. Otero Q.
GLOBALTRANS
INTERNACIONAL
- Ramón Ortega
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Jaime Rivera
CARRIÓN, SOMARRIBA &
ASOCIADOS
- Ana Teresa Rizo Briseño
ARIAS & MUÑOZ
- Felipe Sánchez
ACZALAW
- Alfonso José Sandino Granera
CONSORTIUM TABOADA Y
ASOCIADOS
- Julio E. Sequeira
EVENOR VALDIVIA P. &
ASOCIADOS
- Arnulfo Somarriba
TRANSUNION
- Rodrigo Taboada
CONSORTIUM TABOADA Y
ASOCIADOS
- Manuel Ignacio Tefel
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Carlos Tellez
GARCÍA & BODÁN
- Diaby Aboubakar
BCEAO
- Mamoudou Aoula
PROJET DE DÉVELOPPEMENT
DES INFRASTRUCTURES
LOCALES-PDIL-BUREAU
NATIONAL DE COOR
- Mahamane Baba
SDV
- Alain Blambert
SDV
- Aïssa Degbey
ECOBANK
- Aïssatou Djibo
ETUDE DE ME DJIBO AÏSSATOU
- Sani Halilou
MAERSK S.A.
- Dodo Dan Gado Haoua
ETUDE DE MAÎTRE DODO DAN
GADO HAOUA
- Ali Idrissa Sounna
TOUTELEC NIGER SA
- Issoufou Issa
MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE ET
DES FINANCES
- Bernar-Oliver Kouaovi
CABINET KOUAOVI
- Lambert Lainé
ETUDE DE MAÎTRE ACHIMI
RILIWANOU
- Diallo Rayanatu Loutou
CABINET LOUTOU -
ARCHITECTES
- Laouali Madougou
ETUDE D'AVOCATS MARC LE
BIHAN & COLLABORATEURS
- Rob Towner
BELL GULLY
- نيكاراغوا
- Diana Aguilar
ACZALAW
- AGUILAR CASTILLO LOVE
- Guillermo Alemán Gómez
ACZALAW
- Bertha Argüello de Rizo
F.A. ARIAS & MUÑOZ
- Roberto Argüello
Villavicencio
ARIAS & MUÑOZ
- Minerva Adriana Bellorín
Rodríguez
ACZALAW
- María José Bendaña Guerrero
BENDAÑA & BENDAÑA
- Christopher Blandino
CARRIÓN, SOMARRIBA &
ASOCIADOS
- Carlos Alberto Bonilla López
SUPERINTENDENCIA DE
BANCOS
- Humberto Carrión
CARRIÓN, SOMARRIBA &
ASOCIADOS
- Ramón Castro
ARIAS & MUÑOZ
- Juan Carlos Cortes Espinoza
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- DISNORTE-DISSUR (UNION
FENOSA)
- Maricarmen Espinosa de
Molina
MOLINA & ASOCIADOS
CENTRAL LAW
- G.E. ELECTROMECAÁNICA &
CIA LTDA.
- Mario José Gutiérrez
Avendaño
ACZALAW
- Eduardo Jose Gutierrez Rueda
CONSORTIUM TABOADA Y
ASOCIADOS
- Mauricio Herdocia
GARCÍA & BODÁN
- Gerardo Hernandez
CONSORTIUM TABOADA Y
ASOCIADOS
- Ruth Huete
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Rodrigo Ibarra
ARIAS & MUÑOZ
- María Fernanda Jarquín
ARIAS & MUÑOZ
- Mariela Jiménez
ACZALAW
- Javiera Latino
ASEGURADORA MUNDIAL
- Alvaro Molina
MOLINA & ASOCIADOS
CENTRAL LAW
- Yali Molina Palacios
MOLINA & ASOCIADOS
CENTRAL LAW
- Haroldo Montealegre
ARIAS & MUÑOZ
- Roberto Montes
ARIAS & MUÑOZ
- Matthew Allison
VEDA ADVANTAGE
- Kevin Best
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Geoff Bevan
CHAPMAN TRIPP
- Kara Bonnevie
NEW ZEALAND COMPANIES
OFFICE
- Toni Brown
BELL GULLY
- Liz Caughley
BELL GULLY
- Shelley Cave
SIMPSON GRIERSON, MEMBER
OF LEX MUNDI
- John Cuthbertson
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Vince Duffin
VECTOR ELECTRICITY
- Wendy Duggan
BELL GULLY
- Koustabh Gadgil
INVESTMENT NEW ZEALAND
- Chris Gordon
BELL GULLY
- Don Grant
LAND INFORMATION NEW
ZEALAND
- Emma Harding
CHAPMAN TRIPP
- David Harte
INSOLVENCY AND TRUSTEE
SERVICES
- Kate Lane
MINTER ELLISON RUDD WATTS
- John Lawrence
AUCKLAND CITY COUNCIL
- Thomas Leslie
BELL GULLY
- Aaron Lloyd
MINTER ELLISON RUDD WATTS
- Andrew Minturn
DEPARTMENT OF HOUSING
AND BUILDING
- Robert Muir
LAND INFORMATION NEW
ZEALAND
- Catherine Otten
NEW ZEALAND COMPANIES
OFFICE
- Ian Page
BRANZ
- Mihai Pascariu
MINTER ELLISON RUDD WATTS
- John Powell
RUSSELL McVEAGH
- Jim Roberts
HESKETH HENRY LAWYERS
- Catherine Rowe
PRICEWATERHOUSECOOPERS
- Mark Russell
SIMPSON GRIERSON, MEMBER
OF LEX MUNDI
- SDV LOGISTICS LTD.
- Neill Sullivan
LAND INFORMATION NEW
ZEALAND
- Murray Tingey
BELL GULLY

Simon Ward <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>	Zareen George <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>	Thomas Nordgård <i>VOGT & WIIG AS</i>	Tokunbo Wahab <i>ALUKO & OYEBODE</i>	Godson Ogheneochuko <i>UDO UDOMA & BELO-OSAGIE</i>
Norman Williams <i>MAJAN ENGINEERING CONSULTANTS</i>	Alessandro Gugolz <i>SAID AL SHAHRY LAW OFFICE</i>	Ole Kristian Olsby <i>HOMBLE OLSBY ADVOKATFIRMA AS</i>	Anders Aasland Kittelsen <i>ADVOKATFIRMAET SCHJØDT DA</i>	Ozofu Ogiemudia <i>UDO UDOMA & BELO-OSAGIE</i>
Sarah Wright <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Justine Harding <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Johan Ratvik <i>ADVOKATFIRMA DLA PIPER NORWAY DA</i>	Kristian Berentsen <i>ADVOKATFIRMA DLA PIPER NORWAY DA</i>	Alayo Ogunbiyi <i>ABDULAI, TAIWO & Co.</i>
	Sarah Hestad <i>CURTIS MALLETT - PREVOST, COLT & MOSLE LLP</i>	Ståle Skutle Arneson <i>ADVOKATFIRMA VOGT & WIIG AS</i>	Stig Berge <i>THOMMESSEN KREFTING GREVE LUND AS, MEMBER OF LEX MUNDI</i>	Ayodeji Ojo <i>JACKSON, ETTI & EDU</i>
	Hussein <i>MUSCAT ELECTRICITY DISTRIBUTION COMPANY</i>	Simen Smeby Lium <i>WIKBORG, REIN & Co.</i>	Rune Birkeland <i>GRIEG LOGISTICS AS</i>	Mathias Okojie <i>PUNUKA ATTORNEYS & SOLICITORS</i>
	Diana Jarrar <i>ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)</i>	Christel Spannow <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Lars Ekeland <i>ADVOKATFIRMAET HJORT DA, MEMBER OF IUS LABORIS</i>	Patrick Okonjo <i>OKONJO, ODIAWA & EBIE</i>
	Saqib Jillani <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>	Liv Stølen <i>SIMONSEN ADVOKATFIRMA DA</i>	Knut Ekern <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Osita Okoro <i>Chioma Okwudiafor PUNUKA ATTORNEYS & SOLICITORS</i>
	Sunil Joseph <i>MAERSK LINE</i>	Knut Storheim <i>GRIEG LOGISTICS AS</i>	Simen Aasen Engebretsen <i>DELOITTE</i>	Dozie Okwuosah <i>CENTRAL BANK OF NIGERIA</i>
	Mehdi Ali Juma <i>GULF AGENCY COMPANY LLC</i>	Stine Sverdrup <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Yngvil Erichsen <i>ADVOKATFIRMA DLA PIPER NORWAY DA</i>	Stephen Ola Jagun <i>JAGUN ASSOCIATES</i>
	Ziad Khattab <i>ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)</i>	Ingvill Tollman Fosse <i>ADVOKATFIRMAET SELMER DA</i>	Claus R. Flinder <i>SIMONSEN ADVOKATFIRMA DA</i>	Titilola Olateju <i>OKONJO, ODIAWA & EBIE</i>
	P.E. Lalachen MJ <i>KHIMJI RAMDAS</i>	Espen Trædal <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Amund Fougner <i>ADVOKATFIRMAET HJORT DA, MEMBER OF IUS LABORIS</i>	Ayodeji Olomofejobi <i>ALUKO & OYEBODE</i>
	Pushpa Malani <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Ole Andreas Uttberg <i>ADVOKATFIRMAET HJORT DA, MEMBER OF IUS LABORIS</i>	Geir Frøholm <i>ADVOKATFIRMAET SCHJØDT DA</i>	Chris Erhi Omoru <i>CHANCERY SOLICITORS</i>
	Mansoor Jamal Malik <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>	Jehanzeb Afridi <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>	Mads Fuglesang <i>ADVOKATFIRMAET SELMER DA</i>	Fred Onuobia <i>G. ELIAS & Co. SOLICITORS AND ADVOCATES</i>
	Kapil Mehta <i>MAERSK LINE</i>	Syed Nasir Ahmed <i>MAERSK LINE</i>	Line Granhol <i>ADVOKATFIRMA DLA PIPER NORWAY DA</i>	Tochukwu Onyiuke <i>PUNUKA ATTORNEYS & SOLICITORS</i>
	Subha Mohan <i>CURTIS MALLETT - PREVOST, COLT & MOSLE LLP</i>	Hamad Al Abri <i>MUSCAT ELECTRICITY DISTRIBUTION COMPANY</i>	Andreas Hanssen <i>ADVOKATFIRMA DLA PIPER NORWAY DA</i>	Nestor Orji <i>NNENNA EJEKAM ASSOCIATES</i>
	Natarajan Narayana Swami <i>POLY PRODUCTS L.L.C</i>	Zubaida Fakir Mohamed Al Balushi <i>CENTRAL BANK OF OMAN</i>	Therese Høyer Grimstad <i>ADVOKATFIRMAET HJORT DA, MEMBER OF IUS LABORIS</i>	Christian Oronsaye <i>ALUKO & OYEBODE</i>
	Bruce Palmer <i>CURTIS MALLETT - PREVOST, COLT & MOSLE LLP</i>	Fahmy Al Hinai <i>POLY PRODUCTS L.L.C</i>	Odd Hylland <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Theo Chike Osanakpo <i>DR. T. C. OSANAKPO & Co.</i>
	Dali Rahmattala Habboub <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Salem Ben Nasser Al Ismaily <i>THE OMANI CENTER FOR INVESTMENT PROMOTION & EXPORT DEVELOPMENT (OCIPED)</i>	Hanne Karlsen <i>RAEDER ADVOKATFIRMA</i>	Kola Osholeye <i>ELEKTRINT (NIGERIA) LIMITED</i>
	Antonia Robinson <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Mauwiya Ali Suleiman <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>	Niels R. Kiaer <i>RIME ADVOKATFIRMA DA</i>	Olufemi Ososanya <i>HLB Z.O. OSOSANYA & Co.</i>
	Muntasir Said Al Sawafi <i>MAERSK LINE</i>	Mohammed Alshahri <i>MOHAMMED AISHAHRI & ASSOCIATES</i>	Bjørn H. Kise <i>ADVOKATFIRMA VOGT & WIIG AS</i>	Gbenga Oyebo <i>ALUKO & OYEBODE</i>
	Mark Schmidt <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Hamad M. Al-Sharji <i>HAMAD AL-SHARJI, PETER MANSOUR & Co.</i>	Baard Koppang <i>ADVOKATFIRMAET PRICEWATERHOUSECOOPERS AS</i>	Taiwo Oyedele <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>
	Charles Schofield <i>TROWERS & HAMLINS</i>	Pradhesh Bhonsale <i>MAERSK LINE</i>	Knut Martinsen <i>THOMMESSEN KREFTING GREVE LUND AS, MEMBER OF LEX MUNDI</i>	Oyindamola Oyedutan <i>ALUKO & OYEBODE</i>
	Paul Sheridan <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Mehdi Bin Ali Bin Juma <i>THE OMANI CENTER FOR INVESTMENT PROMOTION & EXPORT DEVELOPMENT (OCIPED)</i>	Ole Fredrik Melleby <i>RAEDER ADVOKATFIRMA</i>	Afolabi Samuel <i>PHCN, ISLANDS DISTRICT</i>
	Balaji Srinivasan <i>TOWELL AL ZAWRA ENGINEERING SERVICES COMPANY</i>	Archie Campbell <i>DENTON WILDE SAPTE</i>	Karl Erik Nedregotten <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Yewande Senbore <i>OLANIWUN AJAYI LP</i>
	Paul Suddaby <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Mehreen B. Elahi <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>		Serifat Solebo <i>LAND SERVICES DIRECTORATE</i>
	Ahsan Syed Anwar <i>POLY PRODUCTS L.L.C</i>	Candida Fernandez <i>AL BUSAIDY, MANSOOR JAMAL & Co.</i>		Adeola Sunmola <i>UDO UDOMA & BELO-OSAGIE</i>
	Naji Taha <i>ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)</i>			Ladi Taiwo <i>ABDULAI, TAIWO & Co.</i>
	<i>THE LIGHTHOUSE</i>			Chima Polly Ubechu <i>CENOUX LOGISTICS LTD</i>
	Jeff Todd <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>			Reginald Udom <i>ALUKO & OYEBODE</i>
				Aniekhan Ukpanah <i>UDO UDOMA & BELO-OSAGIE</i>
				Maxwell Ukepor <i>WTS ADEBIYI & ASSOCIATES</i>
				Adamu M. Usman <i>F.O. AKINRELE & Co.</i>

باكستان

النرويج

عمان

Natalio Rubinsztein
BDO RUBINSZTEIN & GUILLÉN

Carlos Ruffinelli
MORENO RUFFINELLI &
ASOCIADOS

Angela Schaerer de Sosa
ESCRIBANA PÚBLICA

Ruben Taboada
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Maria Gloria Triguiz Gonzalez
BERKEMEYER, ATTORNEYS &
COUNSELORS

بيرو

Walter Aguirre
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Marco Antonio Alarcón Piana
ESTUDIO ECHECOPAR

Humberto Allemant
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ana María Amésquita
BARZOLA & ASOCIADOS S.C.,
A MEMBER FIRM OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Jimmy Atunga Rios
M.A.V. LOGISTICA Y
TRANSPORTE S.A.

Guillermo Auler
FORSYTH & ARBE ABOGADOS

Sergio Barboza
PIZARRO, BOTTO & ESCOBAR
ABOGADOS

Milagros A. Barrera
BARRIOS FUENTES GALLO
ABOGADOS

German Barrios
BARRIOS FUENTES GALLO
ABOGADOS

Raul Barrios
BARRIOS FUENTES GALLO
ABOGADOS

Maritza Barzola
BARZOLA & ASOCIADOS S.C.,
A MEMBER FIRM OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Vanessa Barzola
PRICEWATERHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Marianell Bonomini
PRICEWATERHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Ursula Caro
ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA,
NORMAND Y ASOCIADOS

Luis Enrique Malpartida
Cárpena
PERU COMPITE

José Ignacio Castro
ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA,
NORMAND Y ASOCIADOS

Fernando Castro Kahn
MUÑOZ, RAMÍREZ, PERÉZ-
TAIMAN & LUNA VICTORIA
ATTORNEYS AT LAW

Cecilia Catacora
ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER
OF LEX MUNDI

Sandro Cogorno
FORSYTH & ARBE ABOGADOS

Javier de la Vega
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Alfonso De Los Heros Pérez
Albela
ESTUDIO ECHECOPAR

Luis Alberto Breuer
BERKEMEYER, ATTORNEYS &
COUNSELORS

Esteban Burt
PERONI, SOSA, TELLECHEA,
BURT & NARVAJA, MEMBER OF
LEX MUNDI

Ramón Antonio Castillo
Saenz
INFORMCONF S. A.

María Debattisti
SERVIMEX SACI

Lorena Dolsa
BERKEMEYER, ATTORNEYS &
COUNSELORS

Estefanía Elicetche
PERONI, SOSA, TELLECHEA,
BURT & NARVAJA, MEMBER OF
LEX MUNDI

Natalia Enciso Benitez
NOTARY PUBLIC

Jorge Figueredo
VOUGA & OLMEDO ABOGADOS

Ana Franco
BDO RUBINSZTEIN & GUILLÉN

Néstor Gamarra
SERVIMEX SACI

Guillermo Gomez
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Nadia Gorostiaga
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Diego Guillen
BDO RUBINSZTEIN & GUILLÉN

Oscar Guillen
BDO RUBINSZTEIN & GUILLÉN

Carl Thomas Gwynn
GWYNN & GWYNN -
ATTORNEYS, CONSULTANTS
AND TRANSLATORS

María Antonia Gwynn
BERKEMEYER, ATTORNEYS &
COUNSELORS

Norman Gwynn
GWYNN & GWYNN -
ATTORNEYS, CONSULTANTS
AND TRANSLATORS

Carlos R. Gwynn S.
GWYNN & GWYNN -
ATTORNEYS, CONSULTANTS
AND TRANSLATORS

ADMINISTRACIÓN NACIONAL
DE ELECTRICIDAD

Jorge Jimenez Rey
BANCO CENTRAL DEL
PARAGUAY

Nestor Loizaga
FERRERE ATTORNEYS

Roberto Moreno Rodríguez
Alcalá
MORENO RUFFINELLI &
ASOCIADOS

Rocío Penayo
MORENO RUFFINELLI &
ASOCIADOS

Yolanda Pereira
BERKEMEYER, ATTORNEYS &
COUNSELORS

Juan Pablo Pesce
VIVION S.A.

Beatriz Pisano
FERRERE ATTORNEYS

Armando Riquelme
FLORIO, CARDOZO &
ALVARADO

José Miguel Navarrete
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Ramón Ortega
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Sebastian Perez
UNION FENOSA - EDEMET -
EDECHE

Jorge Quijano
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Alfredo Ramírez Jr.
ALFARO, FERRER & RAMÍREZ

Manuel E. Rodriguez
UNION FENOSA - EDEMET -
EDECHE

Luz María Salamina
ASOCIACIÓN PANAMEÑA DE
CRÉDITO

Valentín Ureña III
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Luis Vásquez
FTC - FINANCIAL, TAX &
CONSULTING GROUP, S.A.,
CORRESPONDENT OF RUSSELL
BEDFORD INTERNATIONAL

Raúl Zuñiga Brid
ALEMAN, CORDERO, GALINDO
& LEE

بابوا غينيا الجديدة

David Caradus
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Loani R. Henao
HENAOS LAWYERS

Anita Jowitt
UNIVERSITY OF THE SOUTH
PACIFIC

Michael Kambao
STEELES LAWYERS

John Leahy
PETER ALLAN LOWING
LAWYERS

Leah Minimbi
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Peter Murton
STEAMSHIPS SHIPPING AGENCY

Steven O'Brien
O'BRIENS

Kapu Rageau
RAGEAU, MANUA & KIKIRA
LAWYERS

Benjamin Samson
REGISTRAR TITLES OFFICE

Thomas Taberia
PETER ALLAN LOWING
LAWYERS

باراغواي

Perla Alderete
VOUGA & OLMEDO ABOGADOS

Eduardo Alfaro
PERONI, SOSA, TELLECHEA,
BURT & NARVAJA, MEMBER OF
LEX MUNDI

Florinda Benitez
NOTARY PUBLIC

Hugo T. Berkemeyer
BERKEMEYER, ATTORNEYS &
COUNSELORS

Yukiwo P. Dengokl

Anita Jowitt
UNIVERSITY OF THE SOUTH
PACIFIC

Lolita Gibbons-Decheny
KOROR PLANNING AND
ZONING OFFICE

William L. Ridpath

David Shadel
THE LAW OFFICE OF KIRK AND
SHADEL

Peter C. Tsao
WESTERN CAROLINE TRADING
Co.

بنما

Alejandro Alemán
ALFARO, FERRER & RAMÍREZ

Renan Arjona
CAPAC (CÁMARA PANAMEÑA
DE LA CONSTRUCCIÓN)

Gilberto Arosemena
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Khatiya Asvat
PATTON, MORENO & ASVAT

Francisco A. Barrios G.
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Klaus Bieberach
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Jose Ignacio Bravo
COCOLPLAN

PANAMÁ SOLUCIONES
LOGÍSTICAS INT. - PSLI

Luis Chalhoub
ICAZA, GONZALEZ-RUIZ &
ALEMAN

Julio Cesar Contreras III
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Rigoberto Coronado
MOSSACK FONSECA & Co.

Guadalupe de Copartopa
CEVA LOGISTICS

Amanda de Wong
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Jeanina Diaz
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Marisol Ellis
ICAZA, GONZALEZ-RUIZ &
ALEMAN

Michael Fernandez
CAPAC (CÁMARA PANAMEÑA
DE LA CONSTRUCCIÓN)

Enna Ferrer
ALFARO, FERRER & RAMÍREZ

Jorge R. González Bytne
ARIAS, ALEMÁN & MORA

Jetzabel Luque
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Ricardo Madrid
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ana Lucía Márquez
AROSEMENA NORIEGA &
CONTRERAS, MEMBER OF IUS
LABORIS AND LEX MUNDI

Ivette Elisa Martínez Saenz
PATTON, MORENO & ASVAT

Rashid Mehmood

Nasir Mehmood Ahmed
BUNKER LOGISTICS

Rashid Rahman Mir
RAHMAN SARFARAZ RAHIM
IQBAL RAFIQ CHARTERED
ACCOUNTANTS, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

T. Ud-Din A. Mirza
A.F. FERGUSON & Co,
A MEMBER FIRM OF
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Saqib Munir
ZAFAR & ASSOCIATES LLP

Javed Naushahi
ECRC

Faiza Rafique
LEGIS INN

Abdul Rahman
QAMAR ABBAS & Co.

Zaki Rahman
EBRAHIM HOSAIN, ADVOCATES
AND CORPORATE COUNSEL

Muhammad Saleem Rana
STATE BANK OF PAKISTAN

Abdur Razaq
QAMAR ABBAS & Co.

Khalid Rehman
SURRIDGE & BEECHENO

Abdu Salam
LEGIS INN

Beenish Saleem
SECURITIES AND EXCHANGE
COMMISSION

Hamza Saleem
MANDVIWALLA & ZAFAR

Jawad A. Sarwana
ABRAHAM & SARWANA

Shahid Sattar
APEX POWER SOLUTIONS
(PVT.) LTD.

Adil Shafi
MANDVIWALLA & ZAFAR

Huma Shah
M/S SHEIKH SHAH RANA &
IJAZ

Nazir Shaheen
SECURITIES AND EXCHANGE
COMMISSION

Ghulam Haider Shamsi
HAIDER SHAMSI & Co.,
CHARTERED ACCOUNTANTS

Muhammad Siddique
SECURITIES AND EXCHANGE
COMMISSION

Muhammad Yousuf
HAIDER SHAMSI & Co.,
CHARTERED ACCOUNTANTS

Ilyas Zafar
ZAFAR & ASSOCIATES LLP

Akhtar Zaidi
KARACHI ELECTRICITY SUPPLY
COMPANY

بالاو

Kenneth Barden

Ricardo Bausoch
BUREAU OF REVENUE,
CUSTOMS AND TAXATION

Cristina Castro
WESTERN CAROLINE TRADING
Co.

Alan Ortiz FOLLOSCO MORALLOS & HERCE	FAST-TRACT FREIGHT, INC. Anthony Fernandes FIRST BALFOUR, INC	Jack Vainstein VAINSTEIN & INGENIEROS S.A.	Cristina Oviedo BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS	Paula Devescovi BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS
Carla Ortiz ROMULO, MABANTA, BUENAVENTURA, SAYOC & DE LOS ANGELES, MEMBER OF LEX MUNDI	Rachel Follosco FOLLOSCO MORALLOS & HERCE	José Antonio Valdez ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER OF LEX MUNDI	Carmen Padrón ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	Juan Carlos Durand Grahammer DURAND ABOGADOS
Emmanuel C. Paras SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Catherine Franco QUISUMBING TORRES, MEMBER FIRM OF BAKER AND MCKENZIE	Manuel Villa-García ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER OF LEX MUNDI	PANALPINA TRANSPORTES MUNDIALES S.A.	Arturo Ferrari MUÑIZ, RAMÍREZ, PERÉZ- TAIMAN & LUNA VICTORIA ATTORNEYS AT LAW
Zayber B. Protacio PRICEWATERHOUSECOOPERS / ISLA LIPANA & CO.	Gilberto Gallos ANGARA ABELLO CONCEPCION REGALA & CRUZ LAW OFFICES (ACCRALAW)	Ursula Villanueva ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	Claudia Pareja ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	Jorge Fuentes ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Kristine Quimpo JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Geraldine S. Garcia FOLLOSCO MORALLOS & HERCE	Agustín Yrigoyen ESTUDIO AURELIO GARCÍA SAYÁN- ABOGADOS	César Yaipén Passalacqua CEDETEC	Luis Fuentes BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS
Senen Quizon PUNONGBAYAN & ARAULLO	Andres Gatmaitan SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Eulogio Zapata Gamarta MUNICIPALIDAD METROPOLITANA DE LIMA	Adolfo J. Pinillos DURAND ABOGADOS	Juan García Montúfar ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Grace Rallos	Gwen Grecia-de Vera PJS Law	Hector Zegarra PAYET, REY, CAUVI ABOGADOS	Lucianna Polar ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER OF LEX MUNDI	Cecilia Guzman-Barron BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS
Janice Kae Ramirez	Tadeo F. Hilado ANGARA ABELLO CONCEPCION REGALA & CRUZ LAW OFFICES (ACCRALAW)	Emilio Amaranto PUYAT JACINTO SANTOS LAW OFFICE	Bruno Marchese Quintana ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	Alfonso Higuera Suarez EQUIFAX PERU S.A.
QUASHA ANCHETA PENA & NOLASCO	Clifton James Sawit QUASHA ANCHETA PENA & NOLASCO	Myla Gloria Amboy JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Fernando M. Ramos BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS	Jose A. Honda ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER OF LEX MUNDI
Judy Alice Repol ANGARA ABELLO CONCEPCION REGALA & CRUZ LAW OFFICES (ACCRALAW)	Karen Jimeno BAKER & MCKENZIE	Manuel Batallones BAP CREDIT BUREAU	Sonia L. Rengifo BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS	Diego Huertas del Pino BARRIOS FUENTES GALLO ABOGADOS
Roderick Reyes JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Rafael Khan SIGUION REYNA MONTECILLO & ONGSIAKO	Anna Bianca Torres PJS Law	Alonso Rey Bustamante PAYET, REY, CAUVI ABOGADOS	Kuno Kafka Prado ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Ricardo J. Romulo ROMULO, MABANTA, BUENAVENTURA, SAYOC & DE LOS ANGELES, MEMBER OF LEX MUNDI	Jennifer Laygo JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Antonio T. Bote INTERNATIONAL CONSOLIDATOR PHILIPPINES, INC.	Guillermo Acuña Roeder ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	LIMA CHAMBER OF COMMERCE
Celia Cristina Rosario Cabrera SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Jennifer I Lim SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Alexander B. Cabrera PRICEWATERHOUSECOOPERS / ISLA LIPANA & CO.	Renzo Rufasto Lira PAYET, REY, CAUVI ABOGADOS	Adolfo Lopez PRICEWATERHOUSECOOPERS
Jose Manuel Santos MERALCO	Victoria Limkico JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Christopher R. Cadano GLOBE LINK CARGO LOGISTICS INC.	Emil Ruppert ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	German Lora PAYET, REY, CAUVI ABOGADOS
Felix Sy BAKER & MCKENZIE	Erich H. Lingad INTERNATIONAL CONSOLIDATOR PHILIPPINES, INC.	Jean Caillard BANSARD INTERNATIONAL	Carolina Sáenz Llanos ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS	Ursula Luna ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Sheryl Tanquilut ROMULO, MABANTA, BUENAVENTURA, SAYOC & DE LOS ANGELES, MEMBER OF LEX MUNDI	Anna Manalaysay JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Ernesto Caluya Jr JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Adolfo Sanabria Mercado MUÑIZ, RAMÍREZ, PERÉZ- TAIMAN & LUNA VICTORIA ATTORNEYS AT LAW	Milagros Maravi ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Angelo Tapales QUISUMBING TORRES, MEMBER FIRM OF BAKER AND MCKENZIE	Recio Marichelle ANGARA ABELLO CONCEPCION REGALA & CRUZ LAW OFFICES (ACCRALAW)	Cecile M.E. Caro SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Diego Sanchez PRICEWATERHOUSECOOPERS	Carlos Martinez Ebell ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Ma. Melva Valdez JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Lory Anne McMullin JIMENEZ GONZALES BELLO VALDEZ CALUYA & FERNANDEZ	Joseph Omar A. Castillo PUYAT JACINTO SANTOS LAW OFFICE	José Alfredo Paino Scarpati CEDETEC	Jesús Matos ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER OF LEX MUNDI
Enrique W. Galang CASTILLO LAMAN TAN PANTALEON & SAN JOSE	Yolanda Mendoza-Eleazar CASTILLO LAMAN TAN PANTALEON & SAN JOSE	Kenneth Chua QUISUMBING TORRES, MEMBER FIRM OF BAKER AND MCKENZIE	Martin Serkovic ESTUDIO OLAECHEA, MEMBER OF LEX MUNDI	Milagros Mendoza ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Redentor C. Zapata QUASHA ANCHETA PENA & NOLASCO	Elmer R. Mitra, Jr PRICEWATERHOUSECOOPERS / ISLA LIPANA & CO.	Barbara Jil Clara SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Claudia Sevillano PIZARRO, BOTTO & ESCOBAR ABOGADOS	Jorge Mogrovejo SUPERINTENDENCY OF BANKING
Gil Roberto Zerrudo QUISUMBING TORRES, MEMBER FIRM OF BAKER AND MCKENZIE	Cheryll Grace Montealegre PRICEWATERHOUSECOOPERS / ISLA LIPANA & CO.	Barbra Jill Clara SYCIP SALAZAR HERNANDEZ & GATMAITAN	Hugo Silva RODRIGO, ELÍAS, MEDRANO ABOGADOS	Marlene Molero ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
	Jesúsito G. Morallos FOLLOSCO MORALLOS & HERCE	Emérico O. de Guzman ANGARA ABELLO CONCEPCION REGALA & CRUZ LAW OFFICES (ACCRALAW)	Peggy Sztuden PERU COMPITE	Leonardo Muñante Carpio MUNICIPALIDAD METROPOLITANA DE LIMA
بولندا	Freddie Naagas OOCL LOGISTICS	Dante Desierto ROMULO, MABANTA, BUENAVENTURA, SAYOC & DE LOS ANGELES, MEMBER OF LEX MUNDI	Agnes Franco Temple NATIONAL COMPETITIVENESS COUNCIL	Miguel Mur PRICEWATERHOUSECOOPERS
ALLEN & OVERY, A. PĘDZICH SP. K.		Benedicta Du-Baladad PUNONGBAYAN & ARAULLO	Carlos Gallardo Torres GENERAL AGENCY OF FOREIGN ECONOMIC MATTERS, COMPETITION AND PRIVATE INVESTMENT	Franco Muschi Loayza PAYET, REY, CAUVI ABOGADOS
Michal Barłowski WARDYŃSKI & PARTNERS, MEMBER OF LEX MUNDI			Liliana Tsuboyama ESTUDIO ECHECOPAR	Gabriel Musso Canepa ESTUDIO RUBIO, LEGUÍA, NORMAND Y ASOCIADOS
Aleksander Borowicz BIURO INFORMACJI KREDYTOWEJ S.A.			Manuel A. Ugarte DELMAR UGARTE ABOGADOS	NOTARY OFFICE OF DONATO HERNAN CARPIO VELEZ

- Carmo Sousa Machado
ABREU ADVOGADOS
- João Paulo Teixeira de Matos
J & A GARRIGUES, S.L.
- Nuno Telleria
BARROS, SOBRAL, G. GOMES &
ASSOCIADOS
- Maria Valente
SIMMONS & SIMMONS
- Gonçalo Xavier
BARROS, SOBRAL, G. GOMES &
ASSOCIADOS
- بورنو ريكو**
- Viviana Aguilu
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Ignacio Alvarez
PIETRANTONI MÉNDEZ &
ALVAREZ LLP
- Alfredo Alvarez-Ibañez
O'NEILL & BORGES
- Juan Aquino
O'NEILL & BORGES
- James A. Arroyo
TRANSUNION DE PUERTO
RICO
- Hermann Bauer
O'NEILL & BORGES
- Nikos Buxeda Ferrer
ADSUAR MUÑIZ GOYCO SEDA
& PÉREZ-OCHOA, P.S.C
- Mildred Caban
GOLDMAN ANTONETTI &
CÓRDOVA P.S.C
- Jorge Capó Matos
O'NEILL & BORGES
- Walter F. Chow
O'NEILL & BORGES
- Miguel A. Cordero
PUERTO RICO ELECTRIC
POWER AUTHORITY
- Alberto G. Estrella
WILLIAM ESTRELLA LAW
OFFICES
- Carla Garcia
O'NEILL & BORGES
- Virginia Gomez
PUERTO RICO ELECTRIC
POWER AUTHORITY
- Carlos Hernandez
REICHARD & ESCALERA
- Gerardo Hernandez
WILLIAM ESTRELLA LAW
OFFICES
- Francisco Hernández-Ruiz
REICHARD & ESCALERA
- Donald E. Hull
PIETRANTONI MÉNDEZ &
ALVAREZ LLP
- Ana Lago
O'NEILL & BORGES
- Luis Marini
O'NEILL & BORGES
- Rubén M. Medina-Lugo
CANCIO, NADAL, RIVERA &
DÍAZ
- Oscar O Meléndez - Sauri
COTO MALLEY & TAMARGO,
LLP
- Juan Carlos Méndez
McCONNELL VALDÉS LLC
- Isabel Martínez de Salas
J & A GARRIGUES, S.L.
- Susana Melo
GRANT THORNTON
CONSULTORES, LDA.
- Joaquim Luis Mendes
GRANT THORNTON
CONSULTORES, LDA.
- José Monteiro
JMSROC, LDA, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- António Mouteira Guerreiro
MOUTEIRA GUERREIRO, ROSA
AMARAL & ASSOCIADOS -
SOCIEDADE DE ADVOGADOS
R.L.
- Rita Nogueira Neto
J & A GARRIGUES, S.L.
- Catarina Nunes
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Ema Palma
JMSROC, LDA, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Rui Peixoto Duarte
ABREU ADVOGADOS
- Tiago Pereira
BARROCAS SARMENTO NEVES
- Pedro Pereira Coutinho
J & A GARRIGUES, S.L.
- Acácio Pita Negrão
PLEN - SOCIEDADE DE
ADVOGADOS, RL
- Carla Ramos
BARROS, SOBRAL, G. GOMES &
ASSOCIADOS
- Ana Rita Reis
NEVILLE DE ROUGEMONT &
ASSOCIADOS
- Cristina Reis
PRICewaterHOUSECOOPERS
- César Sá Esteves
SIMMONS & SIMMONS
- David Salgado Areias
AREIAS ADVOGADOS
- Francisco Salgueiro
NEVILLE DE ROUGEMONT &
ASSOCIADOS
- Maria Santiago
NORONHA ADVOGADOS
- Pedro Santos
GRANT THORNTON
CONSULTORES, LDA.
- Fillipe Santos Barata
GONÇALVES PEREIRA,
CASTELO BRANCO &
ASSOCIADOS
- Claudia Santos Cruz
BARROCAS SARMENTO NEVES
- Eliana Silva Pereira
CGM GONÇALO CAPITÃO,
GALI MACEDO E ASSOCIADOS
- Manuel Silveira Botelho
ANTÓNIO FRUTUOSO DE MELO
E ASSOCIADOS - SOCIEDADE DE
ADVOGADOS, R.L.
- Isa Simones de Carvalho
NORONHA ADVOGADOS
- Carla Soares
PORTUGAL ORDER OF
NOTARIES
- Ricardo Soares Domingos
NORONHA ADVOGADOS
- Barbara Berckmoes
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Marco Bico da Costa
CREDINFORMAÇÕES/ EQUIFAX
- José Pedro Briosa e Gala
BARROCAS SARMENTO NEVES
- Marcio Carreira Nobre
ABREU ADVOGADOS
- Tiago Castanheira Marques
ABREU ADVOGADOS
- Inês Castelo Branco
CGM GONÇALO CAPITÃO,
GALI MACEDO E ASSOCIADOS
- Gabriel Cordeiro
DIRECÇÃO MUNICIPAL DE
GESTÃO URBANÍSTICA
- Pedro de Almeida Cabral
MINISTRY OF JUSTICE
- Duarte de Athayde
ABREU ADVOGADOS
- João Cadete de Matos
BANCO DE PORTUGAL
- Ana Duarte
PRICewaterHOUSECOOPERS
- John Duggan
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Eduardo Fernandes
PORTUGAL ORDER OF
NOTARIES
- Bruno Ferreira
J & A GARRIGUES, S.L.
- Pedro Gil Pereira
JMSROC, LDA, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- João Gonçalves Assunção
ABREU ADVOGADOS
- Melanie Guerra
NORONHA ADVOGADOS
- Paulo Henriques
UNIVERSITY OF COIMBRA
- Miguel Inácio Castro
MOUTEIRA GUERREIRO, ROSA
AMARAL & ASSOCIADOS -
SOCIEDADE DE ADVOGADOS
R.L.
- Maria João Ricou
GONÇALVES PEREIRA,
CASTELO BRANCO &
ASSOCIADOS
- Martim Krupenski
BARROCAS SARMENTO NEVES
- Patric Lamarca
NORONHA ADVOGADOS
- Maria Manuel Leitão Marques
SECRETARY OF STATE
FOR ADMINISTRATIVE
MODERNISATION
- Diogo Léonidas Rocha
J & A GARRIGUES, S.L.
- Antonio Lopes
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Tiago Gali Macedo
CGM GONÇALO CAPITÃO,
GALI MACEDO E ASSOCIADOS
- Ana Margarida Maia
MIRANDA CORREIA
AMENDOEIRA & ASSOCIADOS
- Nuno Mansilha
MIRANDA CORREIA
AMENDOEIRA & ASSOCIADOS
- Miguel Marques dos Santos
J & A GARRIGUES, S.L.
- Weronika Pelc
WARDYŃSKI & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Michał Piotrowski
PKF TAX SP. Z O.O.
- Anna Maria Puksztó
SALANS
- Bartłomiej Raczkowski
BARTŁOMIEJ RACZKOWSKI
KANCELARIA PRAWA PRACY
- Anna Ratajczyk
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Katarzyna Sarek
BARTŁOMIEJ RACZKOWSKI
KANCELARIA PRAWA PRACY
- Karolina Schiffter
SOLTYSIŃSKI KAWECKI &
SZŁĘZAK
- Zbigniew Skórczyński
CHADBOURNE & PARKE LLP
- Dorota Slizawska
PKF TAX SP. Z O.O.
- Dariusz Smiechowski
UNION OF POLISH ARCHITECTS
- Iwona Smith
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Ewelina Stobiecka
E/N/W/C RECHTSANWALTE
E.STOBIECKA KANCELARIA
PRAWNA SP.K.
- Łukasz Szegda
WARDYŃSKI & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Dariusz Tokarczuk
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Dominika Wądrodzka
BNT NEUPERT ZAMORSKA &
PARTNERZY S.C.
- Dariusz Wasylkowski
WARDYŃSKI & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Radosław Waszkiewicz
SOLTYSIŃSKI KAWECKI &
SZŁĘZAK
- Anna Wietrzyńska
DLA PIPER WIATER SP.K
- Tomasz Zabost
- Andrzej Zacharzewski
NIKIEL I ZACHARZEWSKI
ADWOKACI I RADCOWIE
PRAWNI
- Malgorzata Zamorska
BNT NEUPERT ZAMORSKA &
PARTNERZY S.C.
- Sylwester Zydowicz
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- البرتغال**
- Victor Abrantes
VICTOR ABRANTES -
INTERNATIONAL SALES AGENT
- Paula Alegria Martins
MOUTEIRA GUERREIRO, ROSA
AMARAL & ASSOCIADOS -
SOCIEDADE DE ADVOGADOS
R.L.
- Bruno Andrade Alves
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Miguel Azevedo
J & A GARRIGUES, S.L.
- Agnieszka Chamera
PKF TAX SP. Z O.O
- Krzysztof Cichocki
SOLTYSIŃSKI KAWECKI &
SZŁĘZAK
- Krzysztof Ciepliński
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Bożena Ciosek
WIERZBOWSKI EVERSHEDES,
MEMBER OF EVERSHEDES
INTERNATIONAL LTD.
- Jaroslav Czech
WARDYŃSKI & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Monika Czekalowska
SALANS
- Karolina Doruchowska
DLA PIPER WIATER SP.K
- Tomasz Duchniak
SOLTYSIŃSKI KAWECKI &
SZŁĘZAK
- Rafał Dziedzic
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Lech Giliciński
WHITE & CASE W.
DANIŁOWICZ, W. JURCEWICZ I
WSPÓLNICY SP. K.
- Paweł Grześkowiak
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Piotr Kaim
PRICewaterHOUSECOOPERS
- Iwona Karasek
JAGIELLONIAN UNIVERSITY
KRAKOW
- Edyta Kolkowska
SQUIRE SANDERS ŚWIĘCICKI
KRZEŚNIAK SP. K.
- Szymon Kolodziej
- Tomasz Korczyński
WIERZBOWSKI EVERSHEDES,
MEMBER OF EVERSHEDES
INTERNATIONAL LTD.
- Ewa Lachowska - Brol
WIERZBOWSKI EVERSHEDES,
MEMBER OF EVERSHEDES
INTERNATIONAL LTD.
- MAZARS & GUERARS AUDYT
SP. Z O.O.
- Agata Mierzwa
WIERZBOWSKI EVERSHEDES,
MEMBER OF EVERSHEDES
INTERNATIONAL LTD.
- MINISTRY OF ECONOMY
- Barbara Misterna-Dragan
MISTERS AUDYTOR SP. Z O.O.,
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL
- Michał Niemirówicz-Szczytt
BNT NEUPERT ZAMORSKA &
PARTNERZY S.C.
- Dariusz Okolski
OKOLSKI LAW OFFICE
- Maciej Owczarewicz
GIDE LOYRETTE NOUËL,
MEMBER OF LEX MUNDI
- Krzysztof Pawlak
SOLTYSIŃSKI KAWECKI &
SZŁĘZAK
- Bożena Pawłowska-Krawczyk
MISTERS AUDYTOR SP. Z O.O.,
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Ilya Fainberg GIDE LOYRETTE NOUËL VOSTOK	Radu Protopopescu BABIUC SULICA PROTOPOESCU VONICA	Alexandru Gosa D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	Marcela Anghel D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	Luis Mongil-Casasnovas MARTINEZ ODELL & CALABRIA
Valery Fedoreev BAKER & MCKENZIE	Adriana Puscas BABIUC SULICA PROTOPOESCU VONICA	Mihai Guia LINA & GUIA S.C.A	Andrei Badiu 3B EXPERT AUDIT, MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Joaquin M Nieves SUN AIR EXPEDITE SERVICE
Olga Fonotova MACLEOD DIXON	Laura Radu STOICA & ASOCIATII ATTORNEYS-AT-LAW	Oana Ionascu SALANS	Emanuel Bancila D&B DAVID SI BAIAS SCA	Jorge Peirats PIETRANTONI MÉNDEZ & ALVAREZ LLP
Roman Golovatsky DLA PIPER RUS LIMITED	Raluca Radu SALANS	Vasile Iulian CONELECTRO	Irina Bănică MUȘAT & ASOCIATII	Rafael Pérez-Villarini FPV & GALINDEZ CPAS, PSC, MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL
Maria Gorban GIDE LOYRETTE NOUËL VOSTOK	RADU TĂRĂCILĂ PĂDURARI RETEVOESCU SCA IN ASSOCIATION WITH ALLEN & OVERY LLP	Mihaela Ivan SALANS	Irina Barbu D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	Edwin Quiñones QUIÑONES & SÁNCHEZ, PSC
Igor Gorchakov BAKER & MCKENZIE	Alina Rafaila PRICewaterHOUSECOOPERS	Crenguta Leaua TANASESCU, LEAUA, CADAR & ASOCIATII	Cristian Bichi NATIONAL BANK OF ROMANIA	Victor Rodriguez MULTITRANSPORT & MARINE Co.
Dina Gracheva LAW FIRM ALRUD	Diana Ristici MARIAN DINU LAW OFFICE	Cristian Lina LINA & GUIA S.C.A	Monica Biciusca ANGHEL STABB & PARTNERS	Victor Rodriguez PRICewaterHOUSECOOPERS
Vitaly Grekhov RUSSIA CONSULTING	Anda Rojanschi D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	George Manciu ZAMFIRESCU RACOȚI PREDOIU LAW PARTNERSHIP	Roxana Bolea D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	Frank Rodríguez PUERTO RICO ELECTRICAL CONTRACTORS ASSOCIATION
Elena Kataeva PRICewaterHOUSECOOPERS	Alex Rosca	Simona Manea PRICewaterHOUSECOOPERS	Cosmin Bonea SALANS	Patricia Salichs O'NEILL & BORGES
Alia Khalikova LINIYA PRAVA	Angela Rosca	Dumitru Viorel Manescu NATIONAL UNION OF CIVIL LAW NOTARIES OF ROMANIA	Alin Buftea MARIAN DINU LAW OFFICE	Antonio Santos PIETRANTONI MÉNDEZ & ALVAREZ LLP
Alexander Khretinin HERBERT SMITH CIS LLP	Andrei Săvescu SĂVESCU SI ASOCIATII	Oana Manuceanu PRICewaterHOUSECOOPERS	Radu Cernov SOVA & PARTNERS	Jose Torres PUERTO RICO ELECTRICAL CONTRACTORS ASSOCIATION
Anastasia Konovalova MACLEOD DIXON	Romana Schuster PRICewaterHOUSECOOPERS	Gelu Titus Maravela MUȘAT & ASOCIATII	Chirica Cezara D&B DAVID SI BAIAS SCA	Yasmin Umpierre-Chaar O'NEILL & BORGES
Maria Kosova ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP	Alexandru Slujitoru D&B DAVID SI BAIAS SCA	Carmen Medar D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	Victor Ciociltan OANCEA CIOCILTAN & ASOCIATII	Carlos Valledjuly O'NEILL & BORGES
Alyona Kozyreva MACLEOD DIXON	Irina Sokolova LEGALEX	Anca Mihailescu MARIAN DINU LAW OFFICE	Dorin Coza BABIUC SULICA PROTOPOESCU VONICA	Fernando Van Derdys REICHARD & ESCALERA
Dmitry Kurochkin HERBERT SMITH CIS LLP	Ileana Sovaila MUȘAT & ASOCIATII	Irina Mihalache PRICewaterHOUSECOOPERS	Tiberiu Csaki SALANS	Travis Wheatley O'NEILL & BORGES
Ekatarina Kvaskova RUSSIA CONSULTING	Oana Sovian SALANS	Mihaela Mitroi PRICewaterHOUSECOOPERS	Anca Danilescu ZAMFIRESCU RACOȚI PREDOIU LAW PARTNERSHIP	
David Lasfargue GIDE LOYRETTE NOUËL VOSTOK	David Stabb ANGHEL STABB & PARTNERS	Rodica Mi PRICewaterHOUSECOOPERS	Cristina Dascalu SOVA & PARTNERS	
Michael Likonge CONTINENTAL ALLIANCE	Marta Stefan ANGHEL STABB & PARTNERS	Dominic Morega MUȘAT & ASOCIATII	Peter De Ruitter PRICewaterHOUSECOOPERS	
Konstantin Litvinenko MACLEOD DIXON	Cristiana Stoica STOICA & ASOCIATII ATTORNEYS-AT-LAW	Adriana Neagoe NATIONAL BANK OF ROMANIA	Luminita Dima NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	
Svetlana London	Sorin Corneliu Stratula STRATULA MOCANU & ASOCIATII	Manuela Marina Nestor NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	Alexandru Dobrescu LINA & GUIA S.C.A	
Dmitry Lyakhov RUSSIN & VECCHI, LLC.	Potyeshz Tiberu BITRANS LTD., MEMBER OF WORLD MEDIATRANS GROUP	Madalin Niculeasa NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	Ion Dragulin NATIONAL BANK OF ROMANIA	
Tatiana Menshenina MGAP ATTORNEYS AT LAW	Anca Vatasoiu SALANS	Tudor Oancea OANCEA CIOCILTAN & ASOCIATII	Laura Adina Duca NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	
Elena Nikulina GIDE LOYRETTE NOUËL VOSTOK	Mihai Vintu PRICewaterHOUSECOOPERS	Delia Paceagiu NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	Cristina Ene PRICewaterHOUSECOOPERS	
Maria Priezzheva ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP	Catalin Alexandru Vlasceanu SALANS	Marius Pătrășcanu MUȘAT & ASOCIATII	Serban Epure BIROUL DE CREDIT	
Elvira Sagetdinova CONSULTING GROUP MIKHAILOV & PARTNERS, MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL		Alina Popescu MUȘAT & ASOCIATII	Iulia Feraru GEBRUEDER WEISS SRL	
Ulf Schneider RUSSIA CONSULTING	Allen & Overy LLP	Cristina Popescu LINA & GUIA S.C.A	Adriana Gaspar NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	
Olga Sirodoeva ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP	Marat Agabalyan HERBERT SMITH CIS LLP	Mariana Popescu NATIONAL BANK OF ROMANIA	Monica Georgiadis MARIAN DINU LAW OFFICE	
Steven Snaith PRICewaterHOUSECOOPERS	Fedor Bogatyrev LAW FIRM ALRUD	Diana Emanuela Precup NESTOR NESTOR DICULESCU KINGSTON PETERSEN	Gina Gheorghe TANASESCU, LEAUA, CADAR & ASOCIATII	
Pavel Solovyev MAGNUSSON	Yuri Boyarshinov BAKER & MCKENZIE	Cristian Predan GEBRUEDER WEISS SRL	Georgiana Ghitu MARIAN DINU LAW OFFICE	
Denis Sosedkin DLA PIPER RUS LIMITED	Ilya Bulgakov DLA PIPER RUS LIMITED	Irina Preoteasa PRICewaterHOUSECOOPERS	Sergiu Gidei D & B DAVID SI BAIAS S.C.A.	
Rainer Stawinoga RUSSIA CONSULTING	Maria Bykovskaya GIDE LOYRETTE NOUËL VOSTOK	Alina Proteasa LINA & GUIA S.C.A	Andra Gogulescu MARIAN DINU LAW OFFICE	

الاتحاد الروسي

قطر

رومانيا

Soudki Zawaydeh
AL JURAIID & COMPANY /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

السنغال

Diaby Aboubakar
BCEAO

Khaled Abou El Houda
CABINET KANJO KOITA

Magatte Dabo
TRANSFRET DAKAR

Ibrahima Diagne
GAINDE 2000

Fallou Diéye
APIX -AGENCE CHARGÉE
DE LA PROMOTION DE
L'INVESTISSEMENT ET DES
GRANDS TRAVAUX

Issa Dione
SENELEC

Alassane Diop
DP WORLD

Amadou Diop
GAINDE 2000

Babacar Biram Diop
CABINET BABACAR BIRAM
DIOP

Fodé Diop
ART INGENIERIE AFRIQUE

Amadou Drame
CABINET D'AVOCAT

Cheikh Fall
CABINET D'AVOCAT

Mame Adama Gueye
MAME ADAMA GUEYE &
ASSOCIES

Matthias Hubert
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Steven Jansen
MAERSK LOGISTICS

Edgar Julienne
MAERSK LOGISTICS

Papa Ismaél Ka
ETUDE NOTARIALE KA

Oumy Kalsoum Gaye
CHAMBRE DE COMMERCE
D'INDUSTRIE ET
D'AGRICULTURE DE DAKAR

Abdou Dialy Kane
S.C.P. D'AVOCATS

Seydina Kane
SENELEC

Sidy Kanoute

Ousseynou Lagnane
BDS

Patricia Lake Diop
ETUDE ME PATRICIA LAKE
DIOP

Moussa Mbacke
ETUDE NOTARIALE MOUSSA
MBACKE

Dame Mbaye
TRANSFRET DAKAR

Mamadou Mbaye
SCP MAME ADAMA GUEYE &
ASSOCIÉS

Amadou Ndiaye
PORT AUTONOME DE DAKAR

François Ndiaye
PORT AUTONOME DE DAKAR

Andreas Haberbeck
THE ALLIANCE OF ABBAS
F. GHAZZAWI & Co. AND
HAMMAD, AL-MEHDAR & Co.

Alan Hall
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Shadi Haroon
LAW OFFICE OF MOHANNED
BIN SAUD AL-RASHEED IN
ASSOCIATION WITH BAKER
BOTTS LLP

Jochen Hundt
AL-SOAIIB LAW FIRM

Ziad Jibril
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)

Marcus Latta
THE LAW FIRM OF SALAH
AL-HEJAILANY

Glenn Lovell
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Zaid Mahayni
LAW OFFICE OF HASSAN
MAHASSNI

Ahmed Makkaw
BAFAKIH & NASSIEF

Ahmed Mekkawi
BAFAKIH & NASSIEF

Maher Melhem
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)

Muntasir Osman
LAW OFFICE OF HASSAN
MAHASSNI

K. Joseph Rajan
GLOBE MARINE SERVICES Co.

Prabakaran Ramasamy
PANALPINA WORLD
TRANSPORT

Murtaza Rao
AL-WALLAN LOGISTICS

SAMTCO
SAUDI CREDIT BUREAU -
SIMAH

Mohammad Arif Saeed
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Mustafa Saleh
EMAD ARRIYADH TRADING

Abdul Shakoor
GLOBE MARINE SERVICES Co.

Rehana Shukkur
THE ALLIANCE OF ABBAS
F. GHAZZAWI & Co. AND
HAMMAD, AL-MEHDAR & Co.

Peter Stansfield
AL-JADAAN & PARTNERS LAW
FIRM

Sameh M. Toban
TOBAN LAW FIRM

Juergen Villmer
AL-SOAIIB LAW FIRM

Michael Webb
NATIONAL WATER COMPANY

Natasha Zahid
BAKER BOTTS LLP

Abdul Aziz Zaibag
ALZAIIBAG CONSULTANTS

Abdullah Fawaz Al Tamimi
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Mashoor M. Al Tubaishi
RIYADH MUNICIPALITY

Nasser H. AlAamry
NATIONAL WATER COMPANY

Ibrahim Mohamed Al-But'hie
RIYADH MUNICIPALITY

Fayez Aldebs
AL JURAIID & COMPANY /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ali. R. Al-Edrees
AL-BASSAM

Mohammed Al-Ghamdi
FULBRIGHT & JAWORSKI LLP

Abdullah Al-Hashim
AL-JADAAN & PARTNERS LAW
FIRM

Hussam Salah Al-Hejailan
THE LAW FIRM OF SALAH
AL-HEJAILANY

Hesham Al-Homoud
THE LAW FIRM OF DR.
HESHAM AL-HOMOUD

Mohammed Al-Jaddan
AL-JADAAN & PARTNERS LAW
FIRM

Fahad Almalki
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Nabil Abdullah Al-Mubarak
SAUDI CREDIT BUREAU -
SIMAH

Fayez Al-Nemer
TALAL BIN NAIF AL-HARBI
LAW FIRM

Saad Al-Owain
UNIFIED REGISTRY- MINISTRY
OF COMMERCE & INDUSTRY

Mohammed Al-Soaib
AL-SOAIIB LAW FIRM

Wicki Andersen
BAKER BOTTS LLP

Abdul Moeen Arnous
LAW OFFICE OF HASSAN
MAHASSNI

Joseph Castelluccio
FULBRIGHT & JAWORSKI LLP

Salah Deeb
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Nicholas Diacos
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Mothanna El Gasseer
AL TAMIMI & COMPANY
ADVOCATES & LEGAL
CONSULTANTS

Adel El Said
PANALPINA WORLD
TRANSPORT

Nasser A. Elhaidib
RIYADH MUNICIPALITY

Mahmoud Yahya Fallatah
NATIONAL WATER COMPANY

Imad El-Dine Ghazi
LAW OFFICE OF HASSAN
MAHASSNI

Graham Hogarth
TRANSAM LTD.

Anita Jowitt
UNIVERSITY OF THE SOUTH
PACIFIC

Herman Kruse
KRUSE, ENARI & BARLOW

George Latu
LATU EY & CLARKE LAWYERS

Maiava Peteru
LAW FIRM MAIAVA V.R.
PETERU

John Ryan
TRANSAM LTD.

Patea Malo Setefano
MINISTRY OF NATURAL
RESOURCES & ENVIRONMENT

Tolefoa RS Toailoa
TO'AILOA LAW OFFICE

Shan Shiraz Ali Usman
TRADEPAC MARKETING LTD.

ساو تومي وبرينسيبي

António de Barros A. Aguiar
SOCOGESTA

Amaro
METALURGICA SANTO AMARO

André Aureliano Aragão
ANDRÉ AURELIANO ARAGÃO
JURISCONSULTA & ADVOGADO

Abreu Conceição
SOARES DA COSTA

Frederico da Glória
TRIBUNAL DE 1ª INSTÂNCIA
(30 JUÍZO)

EMAE

Luisélio Pinto
UNITED INVESTMENTS

Deodato Gomes Rodrigues
ENAPORT

Maria do Céu Silveira
DIRECÇÃO DE OBRAS
PÚBLICAS E URBANISMO

Carlos Stock
DIRECÇÃO DOS REGISTROS E
NOTARIADO

المملكة العربية السعودية

Emad Fareed Abdul Jawad
GLOBE MARINE SERVICES Co.

Ali Abedi
THE ALLIANCE OF ABBAS
F. GHAZZAWI & Co. AND
HAMMAD, AL-MEHDAR & Co.

Asad Abedi
THE ALLIANCE OF ABBAS
F. GHAZZAWI & Co. AND
HAMMAD, AL-MEHDAR & Co.

Danya Abulola
BAFAKIH & NASSIEF

Anas Akel
BAFAKIH & NASSIEF

Naïm Al Chami
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)

Sheikh Yousef Al Farraj
MINISTRY OF JUSTICE

Omar Al Saab
LAW OFFICE OF MOHANNED
BIN SAUD AL-RASHEED IN
ASSOCIATION WITH BAKER
BOTTS LLP

Maria Tiftikidis
CMS INTERNATIONAL BV

Pavel Timofeev
HANNES SNELLMAN
ATTORNEYS AT LAW LTD.

Natalia Vygovskaya
DLA PIPER RUS LIMITED

رواندا

BANCOR, ACCESS BANK

Alberto Basomingera
CABINET D'AVOCATS
MHAYIMANA

Pierre Célestin Bumbakare
RWANDA REVENUE
AUTHORITY

Annie Kairaba-Kyambadde
RWANDA INITIATIVE FOR
SUSTAINABLE DEVELOPMENT /
LANDNET

Marcellin Kamanzi

Angélique Kantengwa
NATIONAL BANK OF RWANDA

Theophile Kazaneza
KIGALI BAR ASSOCIATION

Isaïe Mhayimana
CABINET D'AVOCATS
MHAYIMANA

Donatien Mucyo
MUCYO & ASSOCIÉS

Alexandre Mugenzangabo
MUCYO & ASSOCIÉS

Richard Mugisha
TRUST LAW CHAMBERS

Elonie Mukandoli
NATIONAL BANK OF RWANDA

Léopold Munderere

Pothin Muvara
OFFICE OF THE REGISTRAR OF
LAND TITLES

Radedonge Nimenya
NATIONAL BANK OF RWANDA

Eric Nsengimana
WORLD FREIGHT S.A.R.L.

Abel Nsengiyumva
CABINET ABEL NSENGIYUMVA

Anjaleedeve Ramdin
COMMERCIAL COURT OF
NYARUGENGE

Jean Marie Vianney
Ruzagiriza
MUCYO & ASSOCIÉS

Frank Twegire
RWANDA DEVELOPMENT
BOARD

André Verbruggen

Stephen Zawadi
RWANDA REVENUE
AUTHORITY

ساموا

Mike Betham
TRANSAM LTD.

Denis Brady
LAND REGISTRATION ADVISER

Murray Drake
DRAKE & Co.

Ruby Drake
DRAKE & Co.

Karanita L. Enari
KRUSE, ENARI & BARLOW

Eke Ahmed Halloway HALLOWAY & PARTNERS	Daniel Houareau SEYCHELLES PORTS AUTHORITY	Snežana Petrović PANALPINA WORLD TRANSPORT	Jelena Edelman PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	Cheikh Tidiane Ndiaye SECOM-AFRIQUE
Millicent Hamilton-Hazeley CLAS LEGAL	Melanie Kemp STERLING OFFSHORE LIMITED	Mihajlo Prica PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	Zorana Gajić REGULATORY REVIEW UNIT	Magatte Ndoye MINISTERE DU COMMERCE
James M. Heyburn SAFMARINE CONTAINER LINES (MAERSK LTD.)	Conrad Lablache PARDIWALLA TWOMEY LABLACHE	Branko Radulović REGULATORY REVIEW UNIT	Ivan Grac PANALPINA WORLD TRANSPORT	Moustapha Ndoye
Michael A.O. Johnson CITY ALLIANCE	MEJ ELECTRICAL	Carol Santoni GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI	Olga Serb Gretić NINKOVIĆ LAW OFFICE	Bara Sady PORT AUTONOME DE DAKAR
Augustin Kai Banya MINISTRY OF LANDS, COUNTRY PLANNING AND THE ENVIRONMENT	Joe Morin MAHE SHIPPING Co. LTD.	Nebojsa Savičević TRIMO INZENJERING D.O.O.	HARRISON SOLICITORS	SDV LOGISTICS LTD.
Mariama Kallay GOVERNMENT OF SIERRA LEONE	Margaret Nourrice STAMP DUTY COMMISSION	Sladjana Sredojević ASSOCIATION OF SERBIAN BANKS	Slavica Janojić ELEKTRODISTRIBUCIJA BEOGRAD (EDB)	Djibril Sy SECOM-AFRIQUE
Ibrahim Sorie Kamara NATIONAL REVENUE AUTHORITY	Pesi Pardiwalla PARDIWALLA TWOMEY LABLACHE	Ana Stanković MORAVČEVIĆ, VOJNOVIĆ & ZDRAVKOVIĆ O.A.D. U SARADNJI SA SCHÖNHERR	Dejan Jeremić REPUBLIC GEODETIC AUTHORITY	Thierno Baila Talla PORT AUTONOME DE DAKAR
Jusifu Anthony Kamara GUMA VALLEY WATER COMPANY	Bernard L. Pool POOL & PATEL	Enad Stanković JSP	Andrija Jerinić REGULATORY REVIEW UNIT	Dominique Taty FIDAFRICA / PRICewaterHOUSECOOPERS
M.B. Kargbo MINISTRY OF FINANCE	PUBLIC UTILITIES CORPORATION	Dragana Stanojević BOOZ ALLEN HAMILTON	Martina Jović PRICewaterHOUSECOOPERS BOJOVIĆ & DAŠIĆ	Ousmane Thiam MAERSK LOGISTICS
Hassan Kavqsa SIERRATEL	Unice Romain SEYCHELLES PORTS AUTHORITY	Milan Stefanović REGULATORY REVIEW UNIT	Dubravka Kosić LAW OFFICE KOSIĆ	Simon Pierre Thiaw DOUANES DU SENEGAL
Shiaka Kawa EDRA CONSULTANCY	Kieran B. Shah	Milo Stevanovich BOOZ ALLEN HAMILTON	Ivan Krsikapa NINKOVIĆ LAW OFFICE	Ibra Thiombane SCP MAME ADAMA GUEYE & ASSOCIÉS
Alieyah Keita	Abdul Bai Kanu SONNIE DAVIES ELECTRICAL	Petar Stojanović JOKSOVIĆ, STOJANOVIC AND PARTNERS	Zach Kuvizić KUVIZIĆ LAW OFFICE	Adama Traore SCP MAME ADAMA GUEYE & ASSOCIÉS
Arthur William Lewis FREETOWN CITY COUNCIL	Desmond D. Beckley DALTECH / DESMI ENTERPRISES	Aleksandar Tasić KUVIZIĆ LAW OFFICE	Marc Lassman BOOZ ALLEN HAMILTON	Baba Traore TRANSFRET
Centus Macauley Esq. MACAULEY, BANGURA & Co.	A.Y Brewah BREWHAH & Co.	Jovana Tomić ŽIVKOVIĆ & SAMARDŽIĆ LAW OFFICE	LAW OFFICE BAKLAJA IGRIC MUJEZINOVIC IN ASSOCIATION WITH CLYDE & Co LLP	Konzo Traore BCEAO
Sullay A. Mannah BANK OF SIERRA LEONE	H.C. Bright ROKEL COMMERCIAL BANK	Mile Tomić MUNICIPALITY OF SURCIN	Marijana Malidzan REGULATORY REVIEW UNIT	Emmanuel Yehouessi BCEAO
Ibrahim Mansaray	Nicholas Colin Browne-Marke COURT OF APPEALS	Snežana Tosić SERBIAN BUSINESS REGISTERS AGENCY	Aleksandar Mančev PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	Bojana Babić BOJOVIĆ DAŠIĆ KOJOVIĆ
Noah Mansaray SIERRA LEONE PORTS AUTHORITY	Charles Campbell CHARLES CAMPBELL & Co.	Biljana Trencvev THE INTERNATIONAL CENTER FOR FINANCIAL MARKET DEVELOPMENT	Milena Manojlović GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI	Rade Bačković ASSOCIATION OF SERBIAN BANKS
Corneleius Adeyemi Max- Williams I SHIPPING AGENCIES LTD.	Emile Carr LEONE CONSULTANTS	Tanja Vukotić Marinković SERBIAN BUSINESS REGISTERS AGENCY	Andreja Marušić	Marija Bojović BOJOVIĆ DAŠIĆ KOJOVIĆ
E.V. Morgan J.P. INSTITUTE OF ARCHITECTS SIERRA LEONE	H.E.C. Carter ROKEL COMMERCIAL BANK	Miloš Vulić PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	Dragana Miletić MUNICIPALITY OF SURCIN	Christophe Boyer GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Augustine Musa, Esq. BREWHAH & Co.	John Carter KPMG	Miloš Živković ŽIVKOVIĆ & SAMARDŽIĆ LAW OFFICE	Vladimir Milić PRICewaterHOUSECOOPERS	Vuk Božović GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Alfred Navo MINISTRY OF EMPLOYMENT & SOCIAL SECURITY	Roy Chalkley SHIPPING AGENCIES LTD.	Miloš Živković ŽIVKOVIĆ & SAMARDŽIĆ LAW OFFICE	Nenad Mraković ELEKTROPRIVREDA SRBIJE	Milan Brković ASSOCIATION OF SERBIAN BANKS
Eason Ngakui BREWHAH & Co.	Leslie Theophilus Clarkson AHMRY SERVICES	Gerry Adam MAHE SHIPPING Co. LTD.	Ana Nesić LAW OFFICE KOSIĆ	Ana Čalić PRICA & PARTNERS LAW OFFICE
Oliver Nylander ADELE CHAMBERS	Victor Keith Cole ROKEL COMMERCIAL BANK	Laura. A. Alcindor Valabhji STERLING OFFSHORE LIMITED	Dimitrije Nikolić CARGO T. WEISS D.O.O.	Ivana Čalić LAW OFFICE KOSIĆ
Rev. Dan Oalmer NATIONAL POWER AUTHORITY	Michael A. Collier ROKEL COMMERCIAL BANK	Leslie Boniface MINISTRY OF EMPLOYMENT AND HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT	Djordje Ninković NINKOVIĆ LAW OFFICE	Marina Cvijanović GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Christopher J. Peacock SERPICO TRADING ENTERPRISES	Mabinty Daramy MINISTRY OF TRADE & INDUSTRY	France Gonzalves Bonte	Bojan Obradović OMEGA ELECTRO	Vladimir Dabić THE INTERNATIONAL CENTER FOR FINANCIAL MARKET DEVELOPMENT
H.O. Peacock-Sawyer MINISTRY OF LANDS, COUNTRY PLANNING AND THE ENVIRONMENT	Fraser Davies MINISTRY OF EMPLOYMENT & SOCIAL SECURITY	Bobby Brantley Jr. STERLING OFFSHORE LIMITED	Zvonko Obradović SERBIAN BUSINESS REGISTERS AGENCY	Danica Dajović REGULATORY REVIEW UNIT
Ade Renner-Thomas RENNER THOMAS & Co., ADELE CHAMBERS	Vidal Decker KPMG	L. Charlette STAMP DUTY COMMISSION	Darija Ognjenović PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	Predrag Dejanović NINKOVIĆ LAW OFFICE
Roger Rogers INTERNATIONAL CONSTRUCTION Co. LTD.	Festina Douganson SIERRATEL	Andre D. Ciseau SEYCHELLES PORTS AUTHORITY	Igor Oljačić LAW OFFICE KOSIĆ	François d'Ornano GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Mohamed Salisu MINISTRY OF FINANCE, REVENUE & TAX POLICY DIVISION	Mariama Dumbuya RENNER THOMAS & Co., ADELE CHAMBERS		Tamara Ostojić PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	Dragan Draca PRICewaterHOUSECOOPERS
	William L. Farmer MINISTRY OF LANDS, COUNTRY PLANNING AND THE ENVIRONMENT		Vladimir Perić PRICA & PARTNERS LAW OFFICE	
	Dzidzedze Fiadjoe PRICewaterHOUSECOOPERS			

سيراليون

صربيا

سيشيل

Petra Plevnik
MIRO SENICA IN ODVETNIKI

Bojan Podgoršek

Andrej Poglajen
CHAMBER OF CRAFT AND
SMALL BUSINES

Marjana Risteovski
PRICewaterHOUSECOOPERS

Maša Rozman
PRICewaterHOUSECOOPERS

Tomo Sbrizaj
AGENCY FOR PUBLIC LEGAL
RECORDS AND RELATED
SERVICES

Boštjan Sedmak
SCHÖNHERR RECHTSANWÄLTE
GMBH / ATTORNEYS-AT-LAW

Tamara Šerdoner
PRICewaterHOUSECOOPERS

Branka Španič
LAW OFFICE JADEK & PENZA
D.O.O.

Renata Šterbenc Štrus
LAW OFFICE JADEK & PENZA
D.O.O.

Anja Strojnik Štampar
MIRO SENICA IN ODVETNIKI

Melita Trop
MIRO SENICA IN ODVETNIKI

Nives Uljan
PANALPINA WELTTRANSPORT
GMBH

Nevenka Vratnarič
AGENCY OF THE REPUBLIC
OF SLOVENIA FOR PUBLIC
LEGAL RECORDS AND RELATED
SERVICES

Katja Wostner
BDO EOS SVETOVANJE D.O.O.

Aleš Zevnik
DATA D.O.O.

Katja Šegedin Zevnik
DATA D.O.O.

Brigita Žunič
DELOITTE

Tina Žvanut Mioč
LAW OFFICE JADEK & PENZA
D.O.O.

جزر سليمان

James Apaniai
JAMES APANIAI LAWYERS

Don Boykin
PACIFIC ARCHITECTS LTD

Julie Haro
A/G BLUM LTD

Anita Jowitt
UNIVERSITY OF THE SOUTH
PACIFIC

John Katanahas
SOL - LAW

Haelo Pelu
DEPUTY REGISTRAR GENERAL

Ramon Jun Quitalas
QUITALES MANAGEMENT
SERVICES

Roselle R. Rosales
PACIFIC ARCHITECTS LTD

Gregory Joseph Sojnocki
MORRIS & SOJNOCKI
CHARTERED ACCOUNTANTS

John Sullivan
SOL - LAW

ENERGY AGENCY OF THE
REPUBLIC OF SLOVENIA

Aleksander Ferik
PRICewaterHOUSECOOPERS

Ana Filipov
FILIPOV, PETROVIČ, JERAJ
IN PARTNERJI O.P., D.O.O.
IN COOPERATION WITH
SCHÖNHERR

Ana Grabnar
ROJS, PELJHAN, PRELESNIK &
PARTNERJI, O.P., D.O.O.

Boštjan Grešak
ODVETNIŠKA PISARNA
AVBREHT, ZAJC IN PARTNERJI

Damjana Iglič
BANK OF SLOVENIA

Andrej Jarkovič
JANEŽIČ & JARKOVIČ
ATTORNEYS-AT-LAW & PATENT
ATTORNEYS

Saša Jemc
LAW OFFICE JADEK & PENZA
D.O.O.

Jernej Jeraj
FILIPOV, PETROVIČ, JERAJ
IN PARTNERJI O.P., D.O.O.
IN COOPERATION WITH
SCHÖNHERR

Urška Jereb
AVBREHT, ZAJC & PARTNERS

Mia Kalas
ODVETNIKI ŠELIH &
PARTNERJI

Danijel Kerševan
PANALPINA WELTTRANSPORT
GMBH

Tina Klemenc
PRICewaterHOUSECOOPERS

Barbara Knez
AVBREHT, ZAJC & PARTNERS

Vid Kobe
FILIPOV, PETROVIČ, JERAJ
IN PARTNERJI O.P., D.O.O.
IN COOPERATION WITH
SCHÖNHERR

Karl-Heinz Krois
PANALPINA WELTTRANSPORT
GMBH

Ana Lešnik
AVBREHT, ZAJC & PARTNERS

Iztok Milac
MIRO SENICA IN ODVETNIKI

Siniša Nišavič
DATA D.O.O.

Matic Novak
ROJS, PELJHAN, PRELESNIK &
PARTNERJI, O.P., D.O.O.

Sonja Omerza
PRICewaterHOUSECOOPERS

Pavle Pensa
LAW OFFICE JADEK & PENZA
D.O.O.

Boštjan Petauer
BDO EOS SVETOVANJE D.O.O.

Tomaž Petrovič
SCHÖNHERR RECHTSANWÄLTE
GMBH / ATTORNEYS-AT-LAW

Natasa Pipan Nahtigal
ODVETNIKI ŠELIH &
PARTNERJI

Jure Planišnik
ODVETNIKI ŠELIH &
PARTNERJI

Lubomir Lesko
PETERKA & PARTNERS

Přemysl Marek
PETERKA & PARTNERS

Tomáš Margetta
ČECHOVÁ & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI

Peter Mateja
PRICewaterHOUSECOOPERS
LEGAL SERVICES

Clare Moger
PRICewaterHOUSECOOPERS

PANALPINA WELTTRANSPORT
GMBH

Jakub Ondrejka
ČECHOVÁ & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI

Ladislav Pompura
MONAREX AUDIT CONSULTING

Zora Puškáčová
ZUKALOVÁ - ADVOKÁTSKA
KANCELÁRIA S.R.O.

Zuzana Satkova
PRICewaterHOUSECOOPERS

Martin Senkovic
BNT - SOVOVA CHUDACKOVA
& PARTNER, S.R.O.

Jaroslav Skubal
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ

Lucia Slezakova
PRICewaterHOUSECOOPERS

Lubica Suhajova
PRICewaterHOUSECOOPERS

Maria Svidroňová
MONAREX AUDIT CONSULTING

Michal Toman
PRICewaterHOUSECOOPERS

Roman Turok-Hetes
NATIONAL BANK OF SLOVAKIA

Peter Varga
PRK PARTNERS S.R.O.
ADVOKÁTNÍ KANCELÁŘ

Zuzana Wallova
NATIONAL BANK OF SLOVAKIA

Michal Zeman
ČECHOVÁ & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI

Dagmar Zukalová
ZUKALOVÁ - ADVOKÁTSKA
KANCELÁRIA S.R.O.

سلوفينيا

Tina Ajster
PRICewaterHOUSECOOPERS

Andrej Andrič
ROJS, PELJHAN, PRELESNIK &
PARTNERJI, O.P., D.O.O.

Barbara Balantič
ODVETNIKI ŠELIH &
PARTNERJI

Nataša Božovič
BANK OF SLOVENIA

Eva Budja
LAW OFFICE JADEK & PENZA
D.O.O.

Vid Čibej
PRICewaterHOUSECOOPERS

Thomas Dane
PRICewaterHOUSECOOPERS

ELEKTRO LJUBLJANA D.D.

William Lim
CREDIT BUREAU PTE LTD.

Mei Xin Loh
WONG TAN & MOLLY LIM LLC

Hwei Min Ng

Sheikh Babu Nooruddin
AL NOOR INTERNATIONAL
PTE. LTD.

Beng Hong Ong
WONG TAN & MOLLY LIM LLC

See Tiat Quek
PRICewaterHOUSECOOPERS

SHOOK LIN & BOK (IN JOINT
VENTURE WITH ALLEN &
OVERY)

Douglas Tan
STEVEN TAN PAC, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Winston Tay
CUSTOMS AUTHORITY

Siu Ing Teng
LAND AUTHORITY

Paul Wong
RODYK & DAVIDSON LLP

Daniel Yap

Jennifer Yeo
YEO-LEONG & PEH

Stefanie Yuen Thio
TSMP LAW CORPORATION

سلوفاكيا

Martina Behuliaková
GEODESY, CARTOGRAPHY AND
CADASTRE AUTHORITY

Radmila Benkova
PRICewaterHOUSECOOPERS

Genc Boga
BOGA & ASSOCIATES

Jana Borská
ČECHOVÁ & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI

Todd Bradshaw
PRICewaterHOUSECOOPERS

Miroslava Budínska
DEDÁK & PARTNERS

Ján Budinský
SLOVAK CREDIT BUREAU, S.R.O.

Kristína Cermakova
PETERKA & PARTNERS

Elena Chorvátová
PETERKA & PARTNERS

Miroslava Greštiaková
PRICewaterHOUSECOOPERS

Michaela Jurková
ČECHOVÁ & PARTNERS,
MEMBER OF LEX MUNDI

Tomáš Kamenec
DEDÁK & PARTNERS

Roman Konrad
PROFINAM, S.R.O.

Miloslav Kovac
GENERAL COUNCILLER OF
THE UINL

Sona Krockova
PRICewaterHOUSECOOPERS

Štefan Kutenič
CHAMBER OF NOTARIES

Katarína Leitmannová
GEODESY, CARTOGRAPHY AND
CADASTRE AUTHORITY

Julia Sarkodie-Mensah

Sahid Mohammed Sesay
SERRY KAMAL & CO
SHIPPING AGENCIES LTD.

Susan Sisay
SISAY & ASSOCIATE

Eddinia Swallow
WRIGHT & CO.

Lornard Taylor
MACAULEY, BANGURA & CO.

Rodney O. Temple
EROD CONSTRUCTION &
ENGINEERING SERVICES

Alhanji Timbo
NATIONAL POWER AUTHORITY

Mohamed Ahmad Tunis
AHMRY SERVICES

Darcy White
PRICewaterHOUSECOOPERS

Claudius Williams-Tucker
KPMG

Solomon Wilson
SIERRA LEONE INVESTMENT
INFORMATION PORTAL (SLIIP)

Amy Wright
ECOBANK

Rowland Wright
WRIGHT & CO.

سنغافورة

Malcolm BH Tan
INSOLVENCY & PUBLIC
TRUSTEE'S OFFICE

Ronald Cai
MINISTRY OF MANPOWER

Hooi Yen Chin
GATEWAY LAW CORPORATION

Paerin Choa
TSMP LAW CORPORATION

Kit Min Chye
TAN PENG CHIN LLC

Seema Dadlani

Paula Eastwood
PRICewaterHOUSECOOPERS

ENERGY MARKET AUTHORITY

Soo Geok Keen
STEVEN TAN PAC, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

GLOBAL TRADE WELL
SINGAPORE

Aaron Goh
PRICewaterHOUSECOOPERS

Haryad Hadi
DONALDSON & BURKINSHAW

May Ching Ida Han
DONALDSON & BURKINSHAW

Yvonne Hill
YEO-LEONG & PEH

Sheau Peng Hoo
SUBORDINATE COURTS

Ashok Kumar
ALLEN & GLEDHILL LLP

Nanda Kumar
RAJAH & TANN

Shirene Li
CREDIT BUREAU PTE LTD.

Yik Wee Liew
WONGPARTNERSHIP LLP

جنوب أفريقيا

Amila Fernando
JULIUS & CREASY

Champika Fernando
TRUCHELVAM ASSOCIATES

FREIGHT LINKS
INTERNATIONAL (PTE) LTD

Jivan Goonetilleke
D.L. & F. DE SARAM

Naomal Goonewardena
NITHYA PARTNERS

Sunil Hapuarachchi
STATE ENGINEERING
CORPORATION

Sonali Jayasuriya
D.L. & F. DE SARAM

Tudor Jayasuriya
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

Inoka Jayawardhana
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

Vishwamithra Kadurugamuwa
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

Yudhishtiran Kanagasabai
PRICewaterHOUSECOOPERS

Janaka Lakmal
CREDIT INFORMATION BUREAU
LTD.

LAN MANAGEMENT
DEVELOPMENT SERVICE

Fathima Amra Mohamed
SUDATH PERERA ASSOCIATES

Dian Nanayakkara
TRUCHELVAM ASSOCIATES

Jagath Perera
MIT CARGO (PVT) LTD.

Santushi Perera
JULIUS & CREASY

Sudath Perera
SUDATH PERERA ASSOCIATES

Sudesh Peter
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

PROGRESSIVE DESIGN
ASSOCIATES

Hiranthi Ratnayake
PRICewaterHOUSECOOPERS

Paul Ratnayeke
PAUL RATNAYEKE ASSOCIATES

Perera Sanjeevani
NITHYA PARTNERS

Sanath Senaratne
CEYLON ELECTRICITY BOARD

Shifana Sharifuddin
JOHN WILSON PARTNERS

Shane Silva
JULIUS & CREASY

Priya Sivagananathan
JULIUS & CREASY

Mathy Tharmaratnam
TRUCHELVAM ASSOCIATES

Harini Udugampola
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

Charmalie Weerasekera
SUDATH PERERA ASSOCIATES

Shashi Weththasinghe
JULIUS & CREASY

Nihal Wicramasooriya
CEYLON ELECTRICITY BOARD

Daniel Parejo Ballesteros
J & A GARRIGUES, S.L.

Jose Luis Perales
NOTARIADO

Pedro Pérez-Llorca Zamora
PÉREZ - LLORCA

Roser Ráfols
JAUSAS

Juan Ramon-Ramos
LANDWELL, ABOGADOS Y
ASESORES FISCALES

Carlos Rico
CLIFFORD CHANCE

Enrique Rodriguez
ALTUS S.A.

Déborah Rodríguez
CLIFFORD CHANCE

Eduardo Rodríguez-Rovira
URÍA & MENÉNDEZ, MEMBER
OF LEX MUNDI

Iñigo Sagardoy
SAGARDOY ABOGADOS,
MEMBER OF IUS LABORIS

L. Salvado
EQUIFAX IBERICA

Eduardo Santamaría Moral
J & A GARRIGUES, S.L.

Ramón Santillán
BANK OF SPAIN

Catalina Santos
J & A GARRIGUES, S.L.

Pablo Santos
GÓMEZ-ACEBO & POMBO
ABOGADOS

Luis Siles
DAVIES ARNOLD COOPER
SPAIN

Cristina Soler
GÓMEZ-ACEBO & POMBO
ABOGADOS

Raimon Tagliavini
URÍA & MENÉNDEZ, MEMBER
OF LEX MUNDI

Francisco Téllez
J & A GARRIGUES, S.L.

Adrián Thery
J & A GARRIGUES, S.L.

Alejandro Valls
BAKER & MCKENZIE

Juan Verdugo
J & A GARRIGUES, S.L.

شيري لانكا

Shanaka Amarasinghe
JULIUS & CREASY

Chiranga Amirthiah
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

APL

Savantha De Saram
D.L. & F. DE SARAM

Chamari de Silva
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

Sharmela de Silva
TRUCHELVAM ASSOCIATES

Sadhini Edirisinghe
F.J. & G. DE SARAM, MEMBER
OF LEX MUNDI

Chamindi Ekanayake
NITHYA PARTNERS

Cristina Calvo
ASHURST

Teresa Camacho Artacho
URÍA & MENÉNDEZ, MEMBER
OF LEX MUNDI

Laura Camarero
BAKER & MCKENZIE

Ariadna Cambrero Ginés
URÍA & MENÉNDEZ, MEMBER
OF LEX MUNDI

Nazaret Clemente
CLIFFORD CHANCE

Francisco Conde Viñuelas
GONÇALVES PEREIRA

Jaume Cornudella Marquès
LANDWELL, ABOGADOS Y
ASESORES FISCALES

Fernando de la Puente Alfaro
COLEGIO DE REGISTRADORES
DE LA PROPIEDAD Y
MERCANTILES DE ESPAÑA

Agustín Del Río Galeote
GÓMEZ-ACEBO & POMBO
ABOGADOS

Iván Delgado González
PÉREZ - LLORCA

Anselmo Diaz Fernández
BANK OF SPAIN

Rossanna D'Onza
BAKER & MCKENZIE

Antonio Fernández
J & A GARRIGUES, S.L.

Valentín García González
GONÇALVES PEREIRA

Borja García-Alamán
J & A GARRIGUES, S.L.

Cristina Gomendio
J & A GARRIGUES, S.L.

Juan Ignacio Gomez Villa
NOTARIO DE BILBAO

Jorge Hernandez
EQUIFAX IBERICA

Luiz Jimenez Lopez
COLEGIO OFICIAL
DE APAREJADORES Y
ARQUITECTOS TÉCNICOS DE
MADRID

Igor Kokorev
PÉREZ - LLORCA

Joaquin Macias
ASHURST

Daniel Marín
GÓMEZ-ACEBO & POMBO
ABOGADOS

Jorge Martín - Fernández
CLIFFORD CHANCE

Gabriel Martínez
MARTINEZ, OJEDA Y
ASOCIADOS, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

José Manuel Mateo
J & A GARRIGUES, S.L.

Nicolás Nogueroles Peiró
ARBO (ASOCIACION DE
REGISTRADORES BIENVENIDO
OLIVER)

Ana Novoa
BAKER & MCKENZIE

Alberto Núñez-Lagos
Burguera
URÍA & MENÉNDEZ, MEMBER
OF LEX MUNDI

Unathi Kondile
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Paul Lategan
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Irvin Lawrence
GARLICKE & BOUSFIELD INC

Veema Makan
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Joey Mathekga
CIPRO (COMPANIES & IPR
REGISTRATION OFFICE)

Brian Mbatha
OFFICE OF THE CHIEF
REGISTRAR OF DEEDS

Gabriel Meyer
DENEYS REITZ / AFRICA
LEGAL

Glory Moumakwe
CIPRO (COMPANIES & IPR
REGISTRATION OFFICE)

Sizwe Msimang
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Kemp Munnik
BDO SPENCER STEWARD
SOUTHERN AFRICAN
CO-ORDINATION (PTY)
LIMITED

Gasant Orrie
CLIFFE DEKKER HOFMEYR INC.

Dave Oshry
FORDHAM & OSHRY INC. -
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Eamonn Quinn
EAMONN DAVID QUINN
ATTORNEY

Andres Sepp
OFFICE OF THE CHIEF
REGISTRAR OF DEEDS

Richard Shein
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Rob Smorfitt
CHAMBER OF COMMERCE &
INDUSTRIES

TRANSUNION

Llewellyn van Wyk
CSIR

Claire van Zuylen
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Ralph Zulman
SUPREME COURT OF APPEAL

أسبانيا

ALLEN & OVERY LLP

ALTUS S.A.

Ana Armijo
ASHURST

Cristina Ayo Ferrándiz
URÍA & MENÉNDEZ, MEMBER
OF LEX MUNDI

Jacobo Baltar
BAKER & MCKENZIE

Juan Bolás Alfonso
NOTARIADO

Agustín Bou
JAUSAS

Héctor Bouzo Cortejosa
SOLCAISUR S.L.

Theo Adendorff
KCSA

Ross Alcock
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Mark Badenhorst
PRICewaterHOUSECOOPERS

Jacque Bagg
FORDHAM & OSHRY INC. -
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Kobus Blignaut
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Boitumelo Bogatsu
GARLICKE & BOUSFIELD INC

Anthony Brislin
BDO SPENCER STEWARD
SOUTHERN AFRICAN
CO-ORDINATION (PTY)
LIMITED

Beric Croome
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Gabriel Davel
NATIONAL CREDIT REGULATOR

Gretchen de Smit
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Hiren Desai
BUSINESS ADVISORS GROUP

Rudolph Du Plessis
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Justin Ducie
PRICewaterHOUSECOOPERS

Flip Dwinger
CIPRO (COMPANIES & IPR
REGISTRATION OFFICE)

ESKOM

Miranda Feinstein
EDWARD NATHAN
SONNENBERGS INC.

Darryl Fordham
FORDHAM & OSHRY INC. -
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Daniel Francois Fyfer
CLIFFE DEKKER HOFMEYR INC.

Sean Gilmour
PRICewaterHOUSECOOPERS

Go FREIGHT BROKERS

Tim Gordon-Grant
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Kim Goss
BOWMAN GILFILLAN, MEMBER
OF LEX MUNDI

Roelof Grové
ADAMS & ADAMS

Jenna Hopwood
TWB

Simone Immelman
CLIFFE DEKKER HOFMEYR INC.

Mark Klinkert
FORDHAM & OSHRY INC. -
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Anli Koen
TWB

Tommy Larsson
MINISTRY OF EMPLOYMENT

Johan Lindberg
ADVOKATFIRMAN LINDAHL

Christoffer Monell
MANNHEIMER SWARTLING
ADVOKATBYRÅ

Dain Nevenon
ADVOKATFIRMAN VINGE KB,
MEMBER OF LEX MUNDI

Michael Nyman
ADVOKATFIRMAN LINDAHL

Karl-Arne Olsson
GÄRDE WESSLAU
ADVOKATBYRÅ

Ola Lo Olsson
ELMZELL ADVOKATBYRÅ AB,
MEMBER OF IUS LABORIS

Mattias Örnulf
HÖKERBERG & SÖDERQVIST
ADVOKATBYRÅ KB

Carl Östring
MAGNUSSON

PANALPINA AB

Linn Samuelsson
MAQS LAW FIRM

Jesper Schönbeck
ADVOKATFIRMAN VINGE KB,
MEMBER OF LEX MUNDI

Odd Swarting
SETTERWALLS ADVOKATBYRÅ
UC AB

Caroline Vartia
GÄRDE WESSLAU
ADVOKATBYRÅ

سویسرا

Amr Abdel Aziz
CMS VON ERLACH HENRICI
AG

Peter R. Altenburger
ALTENBURGER

Beat M. Barthold
FRORIEP RENGLI

Marc Bernheim
STAIGER SCHWALD & PARTNER

Sébastien Bettchart
TAVERNIER TSCHANZ

Jacques Bonvin
TAVERNIER TSCHANZ

Bernhard G. Burkard
NOTARIAT BERNHARD
BURKARD

Andrea Cesare Canonica
SWISS CUSTOMS

COMMERCIAL REGISTER OF
THE CANTON ZÜRICH

Mauro Cavadini
BRUNONI MOLINO MOTTISI
ADAMI

Damien Conus
TAVERNIER TSCHANZ

Philippe de Salis
STONEHAGE S.A.

Robert P. Desax
PRICewaterHOUSECOOPERS

Suzanne Eckert
WENGER PLATTNER

Erwin Griesshammer
VISCHER ATTORNEYS AT LAW

Phumlile Tina Khoza
MUNICIPAL COUNCIL OF
MANZINI

Paul Lewis
PRICewaterHOUSECOOPERS

Andrew Linsey
PRICewaterHOUSECOOPERS

C.J. Littler
C.J. LITTLER & Co.

Welile Mabuzza
MABUZA ATTORNEYS

Service Magagula

Shadrack Mnisi
SHARP FREIGHT SWD PTY.
LTD.

Bongani Mtshali
FEDERATION OF SWAZILAND
EMPLOYERS AND CHAMBER OF
COMMERCE

Jerome Ndzimandze
SPEED LIMIT CONSTRUCTION

Knox Nxumalo
ROBINSON BERTRAM

José Rodrigues
RODRIGUES & ASSOCIATES

Moir Rose
PKF INTERNATIONAL

Bradford Mark Walker
BRAD WALKER ARCHITECTS

السويد

Magnus Andersson
GÄRDE WESSLAU
ADVOKATBYRÅ

Martin Bergander
GÄRDE WESSLAU
ADVOKATBYRÅ

Mats Berter
MAQS LAW FIRM

Annica Börjesson
MAQS LAW FIRM

Alexander Broch
BROCHS REDOVISNINGSBYRÅ
KB

Linda Broström-Cabrera
PRICewaterHOUSECOOPERS

Jenny Dangre
ADVOKATFIRMAN VINGE KB,
MEMBER OF LEX MUNDI

Henric Diefke
MANNHEIMER SWARTLING
ADVOKATBYRÅ

Lina Fransson
ELMZELL ADVOKATBYRÅ AB,
MEMBER OF IUS LABORIS

Roger Gavelin
PRICewaterHOUSECOOPERS

Loreta Greivyte
FORTUNE LAW GROUP

Lars Hartzell
ELMZELL ADVOKATBYRÅ AB,
MEMBER OF IUS LABORIS

Linda Hasselblad
MAQS LAW FIRM

Emil Hedberg
ADVOKATFIRMAN VINGE KB,
MEMBER OF LEX MUNDI

Bengt Kjellson
LANTMÄTERIET

Niklas Körling
SETTERWALLS ADVOKATBYRÅ

Osman Mekki Abdurrahman
HLCS

Abdalla Mohamed
A. MOHAMED & ASSOCIATES

Tarig Monim

Mohamed Alaa Eldin
Mohamed
DARKA FOR TRADING &
SERVICES Co. LTD.

Alaa Eldin Mohamed Osman
DARKA FOR TRADING &
SERVICES Co. LTD.

R. Parekh
MTS CARGO SERVICES

Mohamed Samir
TRISTAR

Amel M. Sharif
MAHMOUD ELSHEIKH OMER &
ASSOCIATES ADVOCATES

Abdel Gadir Warsama
DR. ABDEL GADIR WARSAMA
GHALIB & ASSOCIATES LEGAL
FIRM

سورينام

G. Clide Cambridge
PARAMARIBO CUSTOM BROKER
& PACKER

Marcel K. Eynthoven
N.V. ENERGIEBEDRIJVEN
SURINAME

Johan Kastelein
KDV ARCHITECTS

R.J.S. Kensenhuis
NBM GROEP

Stanley Marica
ADVOKATENKANTOOR MARICA
LAW FIRM

Anouschka Nabibaks
BDO ABRAHAMS RAIJMANN &
PARTNERS

Rita Ramdat
CHAMBER OF COMMERCE &
INDUSTRY

Angèle J. Ramsaransing-Karg
BDO ABRAHAMS RAIJMANN &
PARTNERS

Adiel Sakoer
N.V. GLOBAL EXPEDITION

Inder Sardjoe
N.V. EASY ELECTRIC

Albert D. Soedamah
LAWFIRM SOEDAMAH &
ASSOCIATES

Radjen A. Soerdjbalie
NOTARIAAT R.A. SOERDJBALIE

Jennifer van Dijk-Silos
LAW FIRM VAN DIJK-SILOS

Rene van Essen
VERENIGING SURINAAMS
BEDRIJFSLEVEN, SURINAME
TRADE & INDUSTRY
ASSOCIATION

Dayenne Wielingen-Verwey
VERENIGING SURINAAMS
BEDRIJFSLEVEN, SURINAME
TRADE & INDUSTRY
ASSOCIATION

Perry D. Wolfram
BROCAD N.V.

سوازيلند

Vincent Galeromelo
TRANSUNION ITC

سانت فنسنت وجزر غرينادين

Kay R.A. Bacchus-Browne
KAY BACCHUS - BROWNE
CHAMBERS

Bernadine Dublin
LABOUR DEPARTMENT

FIRST CARIBBEAN BANK

Tamara Gibson-Marks
HIGH COURT REGISTRARY

Sean Joachim
CARIBTRANS

Serge L'Africain
SCOTIABANK

Moulton Mayers
MOULTON MAYERS
ARCHITECTS

Marcelle Myers
CARIBBEAN INTERNATIONAL
LAW FIRM

Floyd A. Patterson
PANNELL KERR FORSTER

Richard Peterkin
PRICewaterHOUSECOOPERS

St. VINCENT CUSTOMS
AUTHORITY

St. VINCENT ELECTRICITY
SERVICES LTD.

Nicole O.M. Sylvester
CARIBBEAN INTERNATIONAL
LAW FIRM

L.A. Douglas Williams
LAW FIRM OF PHILLIPS &
WILLIAMS

Andrea Young-Lewis
COMMERCE & INTELLECTUAL
PROPERTY OFFICE (CIPO)

السودان

Abdullah Abozaid
LAW OFFICE OF ABDULLAH A.
ABOZAI

Mohamed Ibrahim Adam
DR. ADAM & ASSOCIATES

Jamal Ibrahim Ahmed

Eihab Babiker
EIHAB BABIKER & ASSOCIATES
- ADVOCATES

Mojtaba Banaga
ELKARIB AND MEDANI

Elmugtaba Bannaga
ELKARIB AND MEDANI

Amani Ejami
EL KARIB & MEDANI
ADVOCATES

Ashraf A.H. El Neil
MAHMOUD ELSHEIKH OMER &
ASSOCIATES ADVOCATES

Tariq Mohmoud Elsheikh
Omer
MAHMOUD ELSHEIKH OMER &
ASSOCIATES ADVOCATES

Eshraga Fadlalla
ESHLAGA FADLALLA LAW
OFFICE

William E. Kosar
IRIS CENTER

Ahmed Mahdi
MAHMOUD ELSHEIKH OMER &
ASSOCIATES ADVOCATES

Amin Mekki Medani
EL KARIB & MEDANI
ADVOCATES

John Wilson Jr.
JOHN WILSON PARTNERS

سانت كيتس ونيفيس

Michella Adrien
MICHELLA ADRIEN LAW
OFFICE

Nicholas Brisbane
N. BRISBANE & ASSOCIATES

Scott Caines
FRANK B. ARMSTRONG LTD.

Neil Coates
PRICewaterHOUSECOOPERS

Dollrita Jack-Cato
WEBSTER DYRUD MITCHELL

Dahlia Joseph
DANIEL BRANTLEY &
ASSOCIATES

Randy Prentice
FRANK B. ARMSTRONG LTD.

Anastacia Saunders
FRANK B. ARMSTRONG LTD.

St. KITTS ELECTRICITY
DEPARTMENT

Warren Thompson
CONSTSVCS

Charles Walwyn
PRICewaterHOUSECOOPERS

سانت لوسيا

Gilland Adjodha
COTTON BAY RESORTS

Thea Alexander
FRANCIS & ANTOINE

Thaddeus M. Antoine
FRANCIS & ANTOINE

Gerard Bergasse
TROPICAL SHIPPING

Desma F. Charles
REGISTRY OF COMPANIES AND
INTELLECTUAL PROPERTY

Willibald Charles
BARON SHIPPING &
BROKERAGE INC.

Peter I. Foster
PETER I. FOSTER &
ASSOCIATES

Peterson D. Francis
PETERSON D. FRANCIS
WORLDWIDE SHIPPING &
CUSTOMS SERVICES LTD.

Annick Gajadhar
TROPICAL SHIPPING

Carol J. Gedeon
CHANCERY CHAMBERS

Simon Jeffers
TROPICAL SHIPPING

LUCLEEC

Duane C. Marquis
NLBA ARCHITECTS

Marguerite Nicholas
GORDON & GORDON Co.

Eldris Pierre-Mauricette
TROPICAL SHIPPING

THE BANK OF NOVA SCOTIA

Leandra Gabrielle Verneuil
GORDON & GORDON Co.

Andie A. Wilkie
GORDON & GORDON Co.

Brenda M. Williams
CHASE, SKEETE & BOLAND

Jamshed Rahmonberdiev
SOMON CAPITAL JSC

Ravshan Rashidov
LAW FIRM LEX

Zimfera Rizvanova
REPUBLIC COMMITTEE OF
LABOR UNION

Firdavs Sadikov
SOMON CAPITAL JSC

Yuri Samolov
LAW FIRM LEX

Takdir Sharifov
ASSOCIATION OF ANTI CRISIS
MANAGERS TAJIKISTAN

Shuhrat Shorakhmonov
ASSOCIATION FOR
MICROFINANCE
ORGANIZATIONS OF TAJIKISTAN

Elena Simonova
KONSULTANT AUDIT

Maltuba Ujdbaeva
NATIONAL ASSOCIATION OF
BUSINESS

Saidali Valiev
AGROINVESTBANK

Tohir Zubaidov
AITEN CONSULTING GROUP

Patrick Ache
MKONO & Co. ASSOCIATE

Steven de Backer

Theresia Dominic
UNIVERSITY OF DAR ES
SALAAM

Santosh Gajjar
SUMAR VARMA ASSOCIATES

Farija Ghikas
REX ATTORNEYS

Nasra Hassan
MKONO & Co. ASSOCIATE

Johnson Jasson
JOHNSON JASSON &
ASSOCIATES ADVOCATES

Leopold Thomas Kalunga
KALUNGA & Co. ADVOCATES

Wilbert B. Kapinga
MKONO & Co. ASSOCIATE

Rehema Khalid-Saria
MKONO & Co. ASSOCIATE

Ngwaru Maghembe
MKONO & Co. ASSOCIATE

Lotus Menezes
MKONO & Co. ASSOCIATE

Nimrod Mkonon
MKONO & Co. ASSOCIATE

Arafa Mohamed
REX ATTORNEYS

Chris Msuya
HORWARTH TANZANIA

Exaud Mushi
NORPLAN TANZANIA LIMITED

Shabani Mwatawala
PSM ARCHITECTS Co. LTD.

Alex Thomas Nguluma
REX ATTORNEYS

Eric Rwelamira
RINGO & ASSOCIATES,
MEMBER OF THE AFRICA
LEGAL NETWORK

تنزانيا

طاجيكستان

Bakhtiyor Abdulhamidov
AKHMEDOV, AZIZOV &
ABDULHAMIDOV ATTORNEYS

Rasul Abdullaev
REPRESENTATIVE OF
ZARUBEZGNEFTEGAZ

Bakhtiyor Abdulloev
ABM TRANS SERVICE LLC

Zarrina Adham
HUMO

Shavkat Akhmedov
AKHMEDOV, AZIZOV &
ABDULHAMIDOV ATTORNEYS

Tolib Alimatov

Ruslan Amanbaev
SOZIDANIE LLC

ARCHITECTURE DEPARTMENT
TAJIKISTAN

Najib Ashraf
KN IBRAKOM FZCo.

Nazira Avazova
MINISTRY OF LABOR & SOCIAL
PROTECTION

Farhad Azizov
AKHMEDOV, AZIZOV &
ABDULHAMIDOV ATTORNEYS

Abdulbori Baybayev
LAW FIRM LEX

Shamsibonon Djurayeva

Rakhmatzoda Hshurali
CENTRE FOR
ENTREPRENEURSHIP
DEVELOPMENT SUPPORT IN
DUSHANBE

Ashraf Sharifovich Ikromov
LLC "MOVAROUNNAHR"

Azim Ishmatov
AB GROUP

Mirali Kadyrov
CENTRE FOR
ENTREPRENEURSHIP
DEVELOPMENT SUPPORT IN
DUSHANBE

Munir Kalemulloev
TAJIKISTAN UNIVERSITY

Mynir Kalemlyoiev
ASSOCIATION OF ANTI CRISIS
MANAGERS TAJIKISTAN

Assel Khamzina
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Nigina Mahmudova
GENDER VA TARAKKIET

MASHVARAT LIMITED
LIABILITY COMPANY

Dilovar Mavlonov
ASSOCIATION OF ANTI CRISIS
MANAGERS TAJIKISTAN

Karimova Muhabbat
CENTRAL NOTARY'S OFFICE

Takhir Nabiev
AITEN CONSULTING GROUP

Mizrobiddin Nugmanov
GLOBALINK LOGISTICS GROUP

Jurabek Toshtemurovich
Okhonov
LLC "MOVAROUNNAHR"

Emin Sauginov
MINISTRY OF LABOR & SOCIAL
PROTECTION

Tahmina Qodiri
AITEN CONSULTING GROUP

Joan Jing
PUHUA & ASSOCIATES

Wen-Horng Kao
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Chih-Shan Lee
WINKLER PARTNERS

HUANG & PARTNERS

Kate Li
YANGMING PARTNERS

Yu-Hsun Li
PUHUA & ASSOCIATES

Justin Liang
BAKER & MCKENZIE

Emily Lin
PAMIR LAW GROUP

Frank Lin
REXMED INDUSTRIES Co., LTD.

Jennifer C. Lin
TSAR & TSAI LAW FIRM,
MEMBER OF LEX MUNDI

Ming-Yen Lin
DEEP & FAR, ATTORNEYS-
AT-LAW

Rich Lin
LCS & PARTNERS

Yishian Lin
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Catherine Liu
SDV LOGISTICS LTD.

Julia Liu
SDV LOGISTICS LTD.

Kang-Shen Liu
LEXCEL PARTNERS

Jennifer Lo
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Mike Lu
LEXCEL PARTNERS

Joseph Ni
GOOD EARTH CPA

Lawrence S. Ong
PUHUA & ASSOCIATES

Lloyd G. Roberts III
WINKLER PARTNERS

Michael Schreiber
YANGMING PARTNERS

Tanya Y. Teng
HUANG & PARTNERS

Bee Leay Teo
BAKER & MCKENZIE

C.F. Tsai
DEEP & FAR, ATTORNEYS-
AT-LAW

Eric Tsai
PUHUA & ASSOCIATES

Rita Tsai
APL

YEONG UONG ENTERPRISE Co.

Chao-Yu Wang
YANGMING PARTNERS

Chien-jui Wang
CEPD

Richard Watanabe
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Pei-Yu Wu
BAKER & MCKENZIE

Shin Mei Wu
JOINT CREDIT INFORMATION
CENTER

Shih-Ming You
MINISTRY OF THE INTERIOR

Nabih Alhafez
SFS (SPEED FORWARD
SHIPPING)

Ziad Al-Sairafi
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)

Abdul Raouf Hamwi
CIVIL ENGINEERING OFFICE

Yaser Hmedan
YASER HMEDAN LAW OFFICE

Antoun Joubran
SYRIAN ARAB CONSULTANTS
LAW OFFICE

Mazen N. Khaddour
INTERNATIONAL LEGAL
BUREAU

AUDITING CONSULTING
ACCOUNTING CENTER

Gabriel Oussi
SYRIAN ARAB CONSULTANTS
LAW OFFICE

Yazan Quandour
ABU-GHAZALEH LEGAL -
(TAG-LEGAL)

Housam Safadi
SAFADI BUREAU

Samer Sultan
SULTANS LAW

Jersey Chang
PUHUA & ASSOCIATES

Vera Chang
LCS & PARTNERS

Victor Chang
LCS & PARTNERS

John Chen
FORMOSA TRANSNATIONAL

Nicholas V. Chen
PAMIR LAW GROUP

Tina Chen
WINKLER PARTNERS

Wei-cheng Chen
MINISTRY OF THE INTERIOR

Abraham Cheng
LEXCEL PARTNERS

Chun-Yih Cheng
FORMOSA TRANSNATIONAL

Yu-Chung Chiu
MINISTRY OF THE INTERIOR

Julie C. Chu
JONES DAY

Steven Go
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Barbara Hsu
SDV LOGISTICS LTD.

Robert Hsu
SDV LOGISTICS LTD.

Tony Hsu
PAMIR LAW GROUP

Yuling Hsu
FORMOSA TRANSNATIONAL

Margaret Huang
LCS & PARTNERS

T.C. Huang
HUANG & PARTNERS

Jui-Lung Hung
PUHUA & ASSOCIATES

Charles Hwang
YANGMING PARTNERS

تايوان، الصين

Mark Hippenmeyer
ALTENBURGER

David Hürlimann
CMS VON ERLACH HENRICI
AG

Hanspeter Klaley
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Urs Klöti
PESTALOZZI LACHENAL PATRY,
MEMBER OF LEX MUNDI

Armin Marti
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Michel Merlotti
NOTARY & CONSULTANT

MIGROS-GENOSSENSCHAFTS-
BUND

Andrea Molino
BRUNONI MOLINO MOTTIS
ADAMI

Georg Naegeli
HOMBURGER

Pierre Natural
PIERRE NATURAL, NOTAIRE

Sebastian Neufang
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Roland Niklaus
NOTARIAT BERNHARD
BURKARD

Gema Olivar
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Gion Pagnoncini
PESTALOZZI LACHENAL PATRY,
MEMBER OF LEX MUNDI

Sara Rousselle-Ruffieux
TAVERNIER TSCHANZ

Daniel Schmitz
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Daniel Stuedler
SWISSOTO, DIRECTORATE FOR
CADASTRAL SURVEYING

Barbara Stöckli Klaus
FRORIEP RENGGLI

Edmond Tavernier
TAVERNIER TSCHANZ

Brigitte Umbach-Spahn
WENGER PLATTNER

Stephane Valat
ORRICK, HERRINGTON &
SUTCLIFFE LLP

Beatrice Vetsch
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Andrin Waldburger
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Patrick Weber
EKZ ELEKTRIZITÄTSWERKE
DES KANTONS ZÜRICH

Roman Werder
PRICEWATERHOUSECOOPERS

ZEK SWITZERLAND

Muhamed Agha
UNDP

Sulafah Akili
MINISTRY OF ECONOMY &
TRADE

Mouazza Al Ashhab
AUDITING CONSULTING
ACCOUNTING CENTER

Rawaa Al Midani
MINISTRY OF TRADE &
ECONOMY

سوريا

Nadia Henriques
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Peter Inglefield
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Colin Laird
COLIN LAIRD ASSOCIATES

Marcia Leonard
THE FAST FREIGHT GROUP

Keomi Lourenco
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Ramesh Lutchman
TRANSUNION

Susan Morgan
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Sonji Pierre Chase
LEX CARIBBEAN

Fanta Punch
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Ramdath Dave Rampersad
R.D. RAMPERSAD & Co.

Danzel Reid
TRINIDAD & TOBAGO
ELECTRICITY COMMISSION

Stephen A. Singh
LEX CARIBBEAN

Jonathan Walker
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Allyson West
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Félix Mawuglo Agbogli
KEKAR TOGO

Comlan Eli-Eli N'soukpoé
SCP MARTIAL AKAKPO

Olivier Pedanou
CABINET LUCREATIF

Galolo Soedjede

Dominique Taty
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Inès Mazalo Tekpa
CABINET LUCREATIF

Fousséni Traoré
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Konzo Traore
BCEAO

Edem Zotchi
SCP MARTIAL AKAKPO

Emmanuel Yehouessi
BCEAO

Inoke Afu
DATELINE SHIPPING & TRAVEL
LTD.

Ramsey Dalgety
ELECTRICITY COMMISSION

William Clive Edwards
LAW OFFICE

Anthony Ford
SUPREME COURT

INLAND REVENUE

Anita Jowitz
UNIVERSITY OF THE SOUTH
PACIFIC

Ashleigh Matheson
WESTPAC BANK OF TONGA

Ian Skelton
SHORELINE DISTRIBUTION LTD

Dana Stephenson
LAW OFFICE

Tohi
DATELINE SHIPPING & TRAVEL
LTD.

Christine Uta'atu
UTA'ATU & ASSOCIATES

Jone Vuli
WESTPAC BANK OF TONGA

Andre Bass
THE FAST FREIGHT GROUP

Steve Beckles
DELOITTE

Ronald Bhagan
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Cecil Camacho
LEX CARIBBEAN

Terry Curtis
TRANSUNION

Stacy Lee Daniell
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Rehanna de la Borde
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Nicole Ferreira-Aaron
M. HAMEL-SMITH & Co.,
MEMBER OF LEX MUNDI

Julio Araujo da Silva
SERVIÇO DO IMPOSTO DE
TIMOR LESTE

Jumar Balonkita
UNIDO

Jose Pedro Camoes
LBH-TL

Miguel Carreira Martins
CRA TIMOR

EDTL

LAW OFFICE BAKLAJA IGRIC
MUJEZINOVIC IN ASSOCIATION
WITH CLYDE & Co LLP

Eusebio Guterres
UNIDO BUSINESS
REGULATORY CONSULTANT

Alzira Lay
SDV LOGISTICS LTD.

Simon McKenna
PT PRIMA WAHANA CARAKA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Rafael Ribeiro
SDV LOGISTICS LTD.

Tjia Soh Siang
TJIA & TCHAI ASSOCIATES

Francisco Soares
SERVIÇO DO IMPOSTO DE
TIMOR LESTE

Diaby Aboubakar
BCEAO

Jean-Marie Adenka
CABINET ADENKA

Kokou Gadémon Agbessi
CABINET LUCREATIF

Martial Akakpo
SCP MARTIAL AKAKPO

Adzewoda Ametsiagbe
DIRECTION GÉNÉRALE
DE L'URBANISME ET DE
L'HABITAT

Coffi Alexis Aquereburu
AQUEREBURU AND PARTNERS
CABINET D'AVOCATS

Cecile Assogbavi
ÉTUDE NOTARIALE SENGHOR

Philippe Attoh
SCP MARTIAL AKAKPO

Sylvanus Dodzi Awutey
CABINET LUCREATIF

BOLLORÉ

Jonathan Darboux
BCEAO

Koffi Joseph Dogbevi
CABINET LUCREATIF

Jean Claude Gnamien
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Kodjo John Kokou
CABINET D'AVOCATS JOHN
KOKOU

Atchro Leonard Johnson
SCP AQUEREBURU &
PARTNERS

Akpéné Amito Kpégba
SCP MARTIAL AKAKPO

Seka Hauvy Mathieu
FIDAFRICA /
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Sally Mouhim
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Surapol Opasatien
NATIONAL CREDIT BUREAU
Co. LTD.

Viroj Piyawattanametha
BAKER & MCKENZIE

Cynthia M. Pornaivalai
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Supan Poshyananda
SECURITIES AND EXCHANGE
COMMISSION

Chanet Precharonaset
APL LOGISTICS SERVICES LTD.

Sudthana Puntheeranurak
NATIONAL CREDIT BUREAU
Co. LTD.

Piyanuj Ratprasatporn
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Dussadee Rattanopas
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Suraphon Rittipongchusit
DLA PIPER LIMITED

Maythawee Sarathai
MAYER BROWN LLP

Patsamon Sirigoonpattanasarn
SIAM CITY LAW OFFICES LTD.

Ekkachat Sirivichai
DLA PIPER LIMITED

Jeffrey Sok
ALLENS ARTHUR ROBINSON /
SIAM PREMIER INTERNATIONAL
LAW OFFICE LIMITED

Kowit Somwaiya
LAWPLUS LTD.

Picharn Sukparangsee
SIAM CITY LAW OFFICES LTD.

Hunt Talmage
CHANDLER & THONG-EK

Paralee Techajongjintana
BAKER & MCKENZIE

Paisan Tulapornpipat
BLUE OCEAN LOGISTICS Co.,
LTD.

Pattara Vasinwatanapong
VICKERY & WORACHAI LTD.

Chinachart Vatanasuchart
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Harold K. Vickery Jr.
VICKERY & WORACHAI LTD.

Pimvimol Vipamaneerut
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Vorawan Wachirakajorn
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Supamorm Yaowakron
DLA PIPER LIMITED

Maria Jose Amaral
SERVIÇO DO IMPOSTO DE
TIMOR LESTE

Emmy Salewi
NORPLAN TANZANIA LIMITED

Rishit Shah
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Eve Hawa Sinare
REX ATTORNEYS

Mohamed H. Sumar
SUMAR VARMA ASSOCIATES

David Tarimo
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Mustafa Tharoo
RINGO & ASSOCIATES,
MEMBER OF THE AFRICA
LEGAL NETWORK

Sinare Zaharan
REX ATTORNEYS

تايلند

ALLEN & OVERY LLP

Janist Aphornratana
PRICEWATERHOUSECOOPERS

APL

Chalee Chantanayingyong
SECURITIES AND EXCHANGE
COMMISSION

Phadet Charoensivakorn
NATIONAL CREDIT BUREAU
Co. LTD.

Thunyaporn Chartisathian
ALLENS ARTHUR ROBINSON /
SIAM PREMIER INTERNATIONAL
LAW OFFICE LIMITED

Chinnavat Chinsangaram
WEERAWONG, CHINNAVAT &
PEANGPANOR LTD

Sasirum Chunhakasikarn
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

John Fotiadis
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Seetha Gopalakrishnan
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Vira Kamme
SIAM CITY LAW OFFICES LTD.

Yingyong Karnchanapayap
TILLEKE & GIBBINS
INTERNATIONAL LTD., MEMBER
OF LEX MUNDI

Sakares Khamwalee
BAKER & MCKENZIE

Komkrit Kietduriyakul
BAKER & MCKENZIE

LAWPLUS LTD.

Chanida Leelanuntakul
SIAM CITY LAW OFFICES LTD.

William Lehane
ALLENS ARTHUR ROBINSON /
SIAM PREMIER INTERNATIONAL
LAW OFFICE LIMITED

Sakchai Limsiripothong
WEERAWONG, CHINNAVAT &
PEANGPANOR LTD

Pratchayapa Mahamontree
SIAM CITY LAW OFFICES LTD.

Pauline A. Manzano
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Steven Miller
MAYER BROWN LLP

تونغا

توغو

تونس

ترينيداد وتوباغو

تيمور - لينشتي

Nergis Kundakçioğlu CERRAHOĞLU LAW FIRM	Gökben Erdem Dirican PEKIN & PEKIN	Levent Aydaş AYDAŞ LIMAN KURMAN ATTORNEYS AT LAW	Mohamed Ali Masmoudi PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Salah Ben Youssef RÉPUBLIQUE TUNISIENNE CENTRE INFORMATIQUE DU MINISTÈRE DES FINANCES
Kürşat Kunter CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY	Esin Erkal PRICEWATERHOUSECOOPERS	Yasemin Aydoğmuş MEHMET GÜN & PARTNERS	Sarah Mebezaa COMETE ENGINEERING	Abdelfattah Benahji FERCHIOU & ASSOCIÉS MEZIOU KNANI
Oğuz Kupeli SDV - HOROZ LOGISTICS	Esin Ertek PRICEWATERHOUSECOOPERS	Elvan Aziz Bikmen PAKSOY LAW FIRM	Radhi Meddeb COMETE ENGINEERING	Peter Bismuth TUNISIE ELECTRO TECHNIQUE
Sait Kürşuncu CERRAHOĞLU LAW FIRM	Luc Fourcade SDV - HOROZ LOGISTICS	Derya Baksı Pekyalçın TARLAN & PEKYALÇIN LAW OFFICE	Fauzi Mili MILI AND ASSOCIATES	Manel Bondi PRICEWATERHOUSECOOPERS
Zeki Kurtçu DELOITTE	Umurcan Gago PRICEWATERHOUSECOOPERS	Naz Bandik ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU	Ben Afia Mohamed Salah ORGA AUDIT, A MEMBER FIRM OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Mustafa Bouaffif MINISTRY OF STATE PROPERTY AND LAND AFFAIRS
Alpaslan Hamdi Kuzucuoğlu İSTANBUL METROPOLITAN MUNICIPALITY	Arman Gezer DELOITTE	Arzu Basmacı MEHMET GÜN & PARTNERS	Mohamed Taieb Mrabet BANQUE CENTRALE DE TUNISIE	INSTITUT D'ECONOMIE QUANTITATIVE
Altan Liman AYDAŞ LIMAN KURMAN ATTORNEYS AT LAW	Cağlar Gezer PRICEWATERHOUSECOOPERS	Sinan Borovalı KARATAŞ YILDIZ BOROVALI	Atf Nasri FERCHIOU & ASSOCIÉS MEZIOU KNANI	Elyes Chafter CHAFER RAOUADI & ASSOCIÉS
Orhan Yavuz Mavioğlu ADMD LAW FIRM	Yağiz Gökmen ORHANER LAW OFFICE	Ebru Boz SDV - HOROZ LOGISTICS	Imen Noura CONSERVATION FONCIÈRE TUNISIA	Zine el abidine Chafter CHAFER RAOUADI & ASSOCIÉS
Rana Mazlum Yılmaz YILMAZ LAW OFFICES	Osman Nuri Gönenç CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY	Murat Bozkurt PRICEWATERHOUSECOOPERS	Habiba Raouadi CHAFER RAOUADI & ASSOCIÉS	Fauzi Cheikh BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
Özlem Özgür Meriç ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)	Sait Gözüm DELOITTE	Idil Cagal PRICEWATERHOUSECOOPERS	Lofli Rebai CABINET REBAI	Abdelmalek Dahmani DAHMANI TRANSIT INTERNATIONAL
Banu Mert CERRAHOĞLU LAW FIRM	Onur Gülsaran CERRAHOĞLU LAW FIRM	Burcu Çakallı KPMG	Sakoudi Ridha A. T. I. S.	Mohamed Lotfi El Ajeri AVOCAT A LA COUR ET MEDIATEUR AGREE PAR LE B.B.M.C
MINISTRY OF INDUSTRY & TRADE	Rifat Günay CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY	Esin Çamlıbel TURUNÇ LAW OFFICE	Imed Tanazefi GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI	Mourad El Aroui AMEN BANK
Sıla Muratoğlu BAYIRLI & MURATOĞLU LAW FIRM	Sezin Güner PEKIN & PEKIN	Maria Lianides Çelebi BENER LAW OFFICE, MEMBER OF IUS LABORIS	Faiza Telissi ADLY BELLAGHA & ASSOCIATES	Yassine El Hafı ADLY BELLAGHA & ASSOCIATES
Diğdem Muslu BAŞARAN NAS YMM A.S.	Berna Güngenci ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU	M. Fadlullah Cerrahoğlu CERRAHOĞLU LAW FIRM	Rachid Tmar PRICEWATERHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Faıza Feki BANQUE CENTRALE DE TUNISIE
Lerzan Nalbantoğlu TURUNÇ LAW OFFICE	A. Feridun Güngör ERNST & YOUNG	Fikret Çetinkaya KPMG	Wassim Turki AWT AUDIT & CONSEIL	Ali Fekih CHAFER RAOUADI & ASSOCIÉS
Yılmaz Nalçakar MED SHIPPING LOGISTICS TRANSPORT & TRADE LTD. CORPORATION	Cüneyd Gürçan GÜRÇAN LAW OFFICES	Orçun Çetinkaya MEHMET GÜN & PARTNERS	Anis Wahabi AWT AUDIT & CONSEIL	Abderrahmen Fendri PRICEWATERHOUSECOOPERS
Adnan Nas PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ayşegül Gürsoy CERRAHOĞLU LAW FIRM	Niyazi Çömez DELOITTE	Burcu Acartürk Yıldız KARATAŞ YILDIZ BOROVALI	Yesine Ferah CE&P LAW FIRM
Zeynephan Oğuz CERRAHOĞLU LAW FIRM	Senem Gürsoy BIRCANOĞLU LAW FIRM	Gulnisa Coşkun PEKIN & PEKIN	Sezin Akoğlu PEKIN & PEKIN	Amel Ferchichi GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Sezin Okkan PEKIN & PEKIN	Salih Zeki Haklı TOBB	Yavuz Dayioğlu PRICEWATERHOUSECOOPERS	Ceren Aktaş PRICEWATERHOUSECOOPERS	Noureddine Ferchou FERCHIOU & ASSOCIÉS MEZIOU KNANI
Şebnem Önder ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU	Gül İncesulu ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU	Kürşat Demirezen ICT INTERNATIONAL TRADING	Murat Aktürk UNION OF CHAMBERS AND COMMODITY EXCHANGES	Lamia Harguem GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Mert Oner KPMG	Şebnem Işık MEHMET GÜN & PARTNERS	Eda Denize ALKAN DENİZ MAVIOĞLU DILMEN LAW OFFICE	Duygu Alkan ALKAN DENİZ MAVIOĞLU DILMEN LAW OFFICE	Badis Jedidi GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Çağlayan Orhaner Dündar ORHANER LAW OFFICE	Ibrahim Kara KREDİT KAYIT BUREAU	Rüçhan Derici 3E DANIŞMANLIK LTD. ŞTİ.	Mustafa Alper YASED - INTERNATIONAL INVESTORS ASSOCIATION	Najla Jezi ACR
Gamze Ovacık ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU	Egemen Karaduman ERNST & YOUNG	Kazım Derman KREDİT KAYIT BUREAU	Arda Alposkay DEVRES LAW OFFICE	Amina Larbi GIDE LOYRETTE NOUËL, MEMBER OF LEX MUNDI
Saban Özdemir SABAN ÖZDEMİR TRADING CONSULTANCY	Ramazan Karakurt İSTANBUL LAND REGISTRY AND CADASTRE	Emine Devres DEVRES LAW OFFICE	Melsa Ararat CORPORATE GOVERNANCE FORUM OF TURKEY, SABANCI UNIVERSITY	Mouelhi Lotfi MAERSK LOGISTICS
Ekin Kavukçuoğlu Özgülsen DELOITTE	Selahaddin Karataş	Başak Diclehan KPMG	Abdulla Atalay BOĞAZIÇI ELEKTRİK DAĞITIM A.Ş. (BEDAŞ)	Mabrouk Maalaoui PRICEWATERHOUSECOOPERS
Tuba Özsezen YASED - INTERNATIONAL INVESTORS ASSOCIATION	Elif Kavuşturan BENER LAW OFFICE, MEMBER OF IUS LABORIS	Tarık Dilek BOLERO SOCKS	Selen Atlı GÜRÇAN LAW OFFICES	Khaled Marzouk RÉPUBLIQUE TUNISIENNE CENTRE INFORMATIQUE DU MINISTÈRE DES FINANCES
Ferhat Pekin PEKIN & BAYAR LAW FIRM	Aslan Kaya DMF SYSTEM INTERNATIONAL INDEPENDENT AUDITING, CONSULTING & CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTING CO., MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Aykut Dincer PRICEWATERHOUSECOOPERS	Pınar Aybek BENER LAW OFFICE, MEMBER OF IUS LABORIS	
Suzet Rodikli PRICEWATERHOUSECOOPERS	Gözde Kayacık PEKIN & BAYAR LAW FIRM	Murat Volkan Dülger DÜLGER LAW FIRM		
Çağıl Şahin Biber PRICEWATERHOUSECOOPERS	Betül Kencebay YASED - INTERNATIONAL INVESTORS ASSOCIATION	Dilara Duman SARIBRAHİMOĞLU LAW OFFICE		
Batuhan Sahmay PEKIN & PEKIN	Özlem Kızıl ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU	Çișil Durgun CERRAHOĞLU LAW FIRM		
Bilge Saltan DÜLGER LAW FIRM	Sertak Kokenek BENER LAW OFFICE, MEMBER OF IUS LABORIS	Murat Emirhanoglu KPMG		
		Sedat Eratalar DELOITTE		

تركيا

Andriy Kirmach
CHADBOURNE & PARKE LLP

Maksym Kopeychkov
LYASHEV & PARTNERS

Evgeniy Kornievskiy
KONNOV & SOZANOVSKY

Natalia Kozyar
THE UKRAINIAN JOURNAL OF
BUSINESS LAW

Svitlana Kulish
CMS CAMERON MCKENNA

Tatyana Kuzmenko
ASTAPOV LAWYERS
INTERNATIONAL LAW GROUP

Oleksiy Levenets
CMS CAMERON MCKENNA

Mykola Likhachov
CMS CAMERON MCKENNA

Borys Loboviy
KONNOV & SOZANOVSKY

Yulia Logunova
DLA PIPER LLC

Olga Mikheieva
CMS CAMERON MCKENNA

Vadim Mizyakov
ASTERS

Robert Morris
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Nataliya Nakonechna
CMS CAMERON MCKENNA

Yuliya Nogovitsyna
KPMG

Dmytro Orendarets
ARZINGER & PARTNERS
INTERNATIONAL LAW FIRM

Yaroslav Petrov
CMS CAMERON MCKENNA

Sava P. Poliakov
GRISCHENKO & PARTNERS

Sergiy Portnoy
DLA PIPER UKRAINE LLC

Vitaliy Pravdyuk
KONNOV & SOZANOVSKY

Maria Prysyazhnyuk
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Yuliana Revyuk
KPMG

Oleksandr Rudenko
ASTAPOV LAWYERS
INTERNATIONAL LAW GROUP

Olga Serbul
LAW FIRM IP & C. CONSULT,
LLC

Mykhailo Shchitka
VASYL KISIL & PARTNERS

Hanna Shtepa
BAKER & MCKENZIE

Igor Svechkar
ASTERS

Olga Usenko
THE UKRAINIAN JOURNAL OF
BUSINESS LAW

Penny Vaughn
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Elina Vavryshchuk
DLA PIPER LLC

Zeeshan Wani
GLOBALINK TRANSPORTATION
& LOGISTICS WORLDWIDE LLP

Silver Adowa Owaraga
MAGEZI, IBALE & Co.
ADVOCATES

Alex Rezida
NANGWALA, REZIDA & Co.
ADVOCATES

Kenneth Rutaremwa
KATEERA & KAGUMIRE
ADVOCATES

Ruth Sebatindira
LIGOMARC ADVOCATES

Ali Sengendo
MWEBE, SEBAGALA & Co.

Alan Shonubi
SHONUBI, MUSOKE & Co.
ADVOCATES

Manish Siyani
SEYANI BROTHERS & Co. (U)
LTD

Parbat Siyani
SEYANI BROTHERS & Co. (U)
LTD

Godfrey Songa
ARCH FORUM LTD.

Sebadduka Swaibu
SHABA MOTORS LTD.

Christopher Walugembe
MMAKS ADVOCATES

أوكرانيا

Oleg Y. Alyoshin
VASYL KISIL & PARTNERS

Andrey Astapov
ASTAPOV LAWYERS
INTERNATIONAL LAW GROUP

Olga Balytska
DLA PIPER LLC

Olena Basanska
CMS CAMERON MCKENNA

Olena Bilozor
DLA PIPER LLC

Eugene Blinov
ASTAPOV LAWYERS
INTERNATIONAL LAW GROUP

Timur Bondaryev
ARZINGER & PARTNERS
INTERNATIONAL LAW FIRM

Maksym Borodchuk
CHADBOURNE & PARKE LLP

Olena Brodovska
CMS CAMERON MCKENNA

Tetyana Buchko
ASTERS

Taras Burhan
CMS CAMERON MCKENNA

Olga Burliyuk
CMS CAMERON MCKENNA

Andriy Buzhor
CMS CAMERON MCKENNA

Serhiy Chorny
BAKER & MCKENZIE

Diana Gladka
DLA PIPER LLC

Sergiy Gryshko
CMS CAMERON MCKENNA

Ivanna Honina
GRISCHENKO & PARTNERS

Victoria Kaplan
CMS CAMERON MCKENNA

Natalya Kim
CHADBOURNE & PARKE LLP

Sophie Kayemba
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Andrew Kibaya
SHONUBI, MUSOKE & Co.
ADVOCATES

Robert Kiggundu
ARCH FORUM LTD.

Kiryowa Kiwanuka
KIWANUKA & KARUGIRE
ADVOCATES

Allan Kokeyo
KAMPALA ASSOCIATED
ADVOCATES

Robert Komakec
ARCH FORUM LTD.

Maliza Kwera
MMAKS ADVOCATES

James Kyazze
SHONUBI, MUSOKE & Co.
ADVOCATES

Timothy Kyepa
SHONUBI, MUSOKE & Co.
ADVOCATES

Brenda Kyokwijuka
SEBALU & LULE ADVOCATES
AND LEGAL CONSULTANTS

Nicolas Legal
SDV TRANSAMI LTD.

Joseph Luswata
SEBALU & LULE ADVOCATES
AND LEGAL CONSULTANTS

Robinah Lutaaya
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ben Luwum
BVL & Co.

Charles Maina
SDV TRANSAMI LTD.

Peter Malinga
REVENUE AUTHORITY

Paul Mare
UMEME LIMITED

David F.K. Mpanga
A.F. MPANGA ADVOCATES

James Mukasa
SEBALU & LULE ADVOCATES
AND LEGAL CONSULTANTS

Cornelius Mukiibi
C.MUKIIBI.SENTAMU & Co.
ADVOCATES

Andrew Munaunra Kamuteera
SEBALU & LULE ADVOCATES
AND LEGAL CONSULTANTS

Peters Musoke
SHONUBI, MUSOKE & Co.
ADVOCATES

Rachel Mwanje Musoke
MMAKS ADVOCATES

Charles Mwebembezi
SDV TRANSAMI LTD.

Noah Mwesigwa
SHONUBI, MUSOKE & Co.
ADVOCATES

Fatuma Nabulime
SDV TRANSAMI LTD.

Eddie Nsamba-Gaiya
CONSULTANT SURVEYORS AND
PLANNERS

Charles Odere
LEX UGANDA ADVOCATES &
SOLICITORS

Julius Ojok
SEBALU & LULE ADVOCATES
AND LEGAL CONSULTANTS

Selcen Yalçın
MEHMET GÜN & PARTNERS

Ayşegül Yalçınmani Merler
CERRAHOĞLU LAW FIRM

Sadık Yamaç
MINISTRY OF PUBLIC WORKS
& SETTLEMENT

Begüm Yavuzdoğan
MEHMET GÜN & PARTNERS

Banu Yılmaz
UNION OF CHAMBERS AND
COMMODITY EXCHANGES

Çağatay Yılmaz
YILMAZ LAW OFFICES

Hülya Yılmaz
DELOITTE

Aylin Yontar
CERRAHOĞLU LAW FIRM

Filiz Yüksel
CERRAHOĞLU LAW FIRM

Murat Yülek
PGLOBAL GLOBAL ADVISORY
SERVICES LTD.

Çağlar Yurttürk
ADMD LAW FIRM

Serap Zuvın
SERAP ZUVIN LAW OFFICES

Bernard Baingana
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Joseph Baliddawa
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Bernard Bamwine
KWESIGABO, BAMWINE &
WALUBIRI ADVOCATES

Augus Jonah Bwiragura
MINISTRY OF LANDS, HOUSING
& URBAN DEVELOPMENT

Clare de Wet
SDV TRANSAMI LTD.

Nicholas Ecimu
SEBALU & LULE ADVOCATES
AND LEGAL CONSULTANTS

Matuvo Emmy
MARMA TECHNICAL SERVICES

EXPOLANKA FREIGHT LIMITED

Sarfraz Jiwani
SEYANI BROS. & Co.

Busingye Kabumba
MMAKS ADVOCATES

Charles Kalu Kalumiya
KAMPALA ASSOCIATED
ADVOCATES

Richard Kamajugo
REVENUE AUTHORITY

Oscar Kambona
KAMPALA ASSOCIATED
ADVOCATES

Francis Kamulegeya
PRICEWATERHOUSECOOPERS

KARGO INTERNATIONAL LTD

Phillip Karugaba
MMAKS ADVOCATES

David Katende
ENVIROKAD

Didymus Byenkya Kato
ATACO FREIGHT SERVICES LTD

Eeshi Katugugu
PRICEWATERHOUSECOOPERS

أوغندا

Tamer Saracık
ISTANBUL LAND REGISTRY AND
CADASTRE

Hasan Sarıççek
KPMG

Selim Sarıbrahimoğlu
SARIIBRAHIMOĞLU LAW
OFFICE

Duygu Şeftalici
CERRAHOĞLU LAW FIRM

Ayşe Sert
ÇAKMAK AVUKATLIK BÜROSU

Ömer Kayhan Seyhun
CENTRAL BANK OF THE
REPUBLIC OF TURKEY

Sinan
DMF SYSTEM INTERNATIONAL
INDEPENDENT AUDITING,
CONSULTING & CERTIFIED
PUBLIC ACCOUNTING Co.,
MEMBER OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Defne Zeynep Sirakaya
CERRAHOĞLU LAW FIRM

Ufuk Soğütüoğlu
DELOITTE

SUMERMAN INTERNATIONAL

Sezai Sur
BENER LAW OFFICE, MEMBER
OF IUS LABORIS

Naz Tamer
MEHMET GÜN & PARTNERS

Aylin Tarlan Tüzemen
TARLAN & PEKALÇIN LAW
OFFICE

Ferya Taş
TURUNÇ LAW OFFICE

Elif Tezcan Bayırlı
BAYIRLI & MURATOĞLU LAW
FIRM

Pelin Tirtıl
BENER LAW OFFICE, MEMBER
OF IUS LABORIS

Güzel Toker
PRICEWATERHOUSECOOPERS

TURKISH INDUSTRIALISTS' AND
BUSINESSMEN'S ASSOCIATION
(TUSIAD)

Noyan Turunç
TURUNÇ LAW OFFICE

Ibrahim Tutar
PENETRA CONSULTING AND
AUDITING

Ebru Tuygun
DELOITTE

Gökçe Ucuzal
BENER LAW OFFICE, MEMBER
OF IUS LABORIS

Furkan Ünal
PGLOBAL GLOBAL ADVISORY
SERVICES LTD.

Hilal Ünal
GOKSER MACHINE LTD

Beste Üner
BENER LAW OFFICE, MEMBER
OF IUS LABORIS

Yegan Üreyen
MEHMET GÜN & PARTNERS

METROPOLITAN
MUNICIPALITY OF ISTANBUL

H. Barış Yalçın
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Helen Hall DLA PIPER LLP	Graham Bartlett SITPRO LTD	Jacqueline Latham DLA PIPER MIDDLE EAST LLP	Ali Awais BAKER BOTTS LLP	Olexiy Yanov LAW FIRM IP & C. CONSULT, LLC
Brenda Harris SHEPHERD & WEDDERBURN	Hannah Belton LOWLESS COMMERCIAL SOLICITORS	Charles S. Laubach AFRIDI & ANGELL, MEMBER OF LEX MUNDI	T Sureh Babu LANDMARK GROUP	Yulia Yashenkova ASTAPOV LAWYERS INTERNATIONAL LAW GROUP
Rebecca Hildred DLA PIPER LLP	Nick Benwell SIMMONS & SIMMONS	Valeria Lysenko	Gitanjali Baja DLA PIPER MIDDLE EAST LLP	Kateryna Zabara DLA PIPER LLC
Gary Hodgkinson CITIZENS ADVICE	Georgie Blyth PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Mohamed Mahmoud Mashroom DUBAI MUNICIPALITY	Akhila Basith AFRIDI & ANGELL, MEMBER OF LEX MUNDI	Tatiana Zamorska KPMG
Neville Howlett PRICewaterHOUSECOOPERS HSBC	Dan Bongiorono CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP	Gagan Malhotra DUBAI TRADE	Prakash Bhanushali AL SAHM AL SAREE TRANSPORT & CLEARING	الإمارات العربية المتحدة
Stephen Hubner SHEPHERD & WEDDERBURN	Harender Branch DAWSONS LLP	Helene Mathieu HELENE MATHIEU LEGAL CONSULTANTS	Hiten Bhatia SILVER LINE SHIPPING	Karim Abaza SHALAKANY LAW OFFICE, MEMBER OF LEX MUNDI
Simon Jay CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP	David Breakell DLA PIPER LLP	Omar Momany FRESHFIELDS BRUCKHAUSE DERINGER	Jennifer Bibbings TROWERS & HAMLINS	Rami Abdellatif ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)
Nistha Jeram-Dave PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Paul Brehony PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Yasser Omar SHALAKANY LAW OFFICE, MEMBER OF LEX MUNDI	James Bowden AFRIDI & ANGELL, MEMBER OF LEX MUNDI	Dawoud Abdel Rahman Al-Hajri DUBAI MUNICIPALITY
Gillian Key-Vice EXPERIAN LTD.	Penny Bruce PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Vijendra Vikram Singh Paul ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)	R Chandran SEA BRIDGE SHIPPING	Qurashi AlSheikh AbdulGhani DUBAI MUNICIPALITY
Shinoj Koshy CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP	Peter Caplehorn SCOTT BROWN RIGG	Prakash AL TAJIR GLASS	Dalmook Dalmook DALMOOK MOHD. DALMOOK ATTORNEY AND LEGAL CONSULTANTS	Moutaz Abdullah ABU-GHAZALEH LEGAL - (TAG-LEGAL)
Tim Lake DLA PIPER LLP	Fran Claes DLA PIPER LLP	Samer Qudah AL TAMIMI & COMPANY ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS	Mohammad A. El-Ghul HABIB AL MULLA & Co.	Ahmad Subhu Ahmad HERBERT SMITH LLP
Piers Larbey DAWSONS LLP	Richard Clark SLAUGHTER AND MAY	Dean Rolfe PRICewaterHOUSECOOPERS	Anthea Fernandes SHALAKANY LAW OFFICE, MEMBER OF LEX MUNDI	Mariam S.A. Al Afridi DUBAI WORLD
Catherine Ledger DAWSONS LLP	Philip Clarke SIMMONS & SIMMONS	Shoeb Saher HABIB AL MULLA & Co.	Laetitia Fernandez HELENE MATHIEU LEGAL CONSULTANTS	Basil T. Al Kilani DUBAI WORLD
Kristi Lehtis SIMMONS & SIMMONS	Roger Collier DLA PIPER LLP	Luke Sajan DAMCO	Nazia Hameed AFRIDI & ANGELL, MEMBER OF LEX MUNDI	Rasha Al Saeed BAKER BOTTS LLP
Chris Lister DLA PIPER LLP	Richard Collier-Keywood PRICewaterHOUSECOOPERS COMPANIES HOUSE	Khalid Mohamed Saleh DUBAI MUNICIPALITY	Samer Hamzeh TROWERS & HAMLINS	Marwan Al Sharkah GALADARI AND ASSOCIATES
Gemma Lodge DLA PIPER LLP	Simon Cookson ASHURST	Moahmmed Ahmed Saleh DUBAI MUNICIPALITY	Omar Hegazy SHALAKANY LAW OFFICE, MEMBER OF LEX MUNDI	Essam Al Tamimi AL TAMIMI & COMPANY ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS
Mushtak Macci LUBBOCK FINE, MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL	Lyn Crawford DAVIES ARNOLD COOPER LLP	Ruth Sharry PRICewaterHOUSECOOPERS	Sydene Helwick AL TAMIMI & COMPANY ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS	Shouqi Al Yousuf DUBAI ELECTRICITY AND WATER AUTHORITY
James Macdonald NORONHA ADOVAGADOS	Annalie Croney PRICewaterHOUSECOOPERS LEGAL SERVICES	Douglas Smith HABIB AL MULLA & Co.	Fadi Hourani HOURANI & ASSOCIATES	Mahmood Albastaki DUBAI WORLD
Andrew Maple APPROVED INSPECTOR SERVICES LIMITED	Rob Cummings CBI - THE CONFEDERATION OF BRITISH INDUSTRY	Khalid A. Wahab AL MIDFA & ASSOCIATES	Sameer Huda HADEF & PARTNERS	Saeed Al-Hamiz CENTRAL BANK OF THE UAE
Charles Mayo SIMMONS & SIMMONS	Shreya Damodaran CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP	Stan Wright DUBAI CUSTOMS	Narmin Issa DLA PIPER MIDDLE EAST LLP	Maryam Ahmed Al-Hammadi DUBAI MUNICIPALITY
Julia McCabe DLA PIPER LLP	Vera Dantas Innes NORONHA ADOVAGADOS	Rania Yousseph HABIB AL MULLA & Co.	Samir Ja'afar JA'AFAR ALWAN AL JAZIRI & ASSOCIATES	Ashraf Ali GOLDEN BUILDING MATERIALS TRADING
Kate McGough DLA PIPER LLP	Paul de Bernier MAYER BROWN LLP	Natasha Zahid BAKER BOTTS LLP	Talib Abdul-Kareem Julfar DUBAI MUNICIPALITY	Sagar Ali BUSINESS ADVISORS GROUP
Neil Morgan DLA PIPER LLP	Gordon Deane SHEPHERD & WEDDERBURN	المملكة المتحدة	Zaid Kamhawi EMCREDIT	Hadif Alowais ALOWAIS & MANFIELD LAWYERS
Sandra Morrison GEORGE DAVIES SOLICITORS LLP	Ben Digby CBI - THE CONFEDERATION OF BRITISH INDUSTRY	Allen & OVERY LLP	Mohammad Z. Kawasmi AL TAMIMI & COMPANY ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS	Moustapha Al-Sharkawi DUBAI COURTS
Alison Murrin ASHURST	Rob Don CBI - THE CONFEDERATION OF BRITISH INDUSTRY	Kwame Asamoah HW CHARTERED ACCOUNTANTS	Vipul Kothari KOTHARI AUDITORS & ACCOUNTANTS	Blaise Amikat TRIUM LOGISTICS LLC
Poonam Rai Nagi Bagyasree Nambron MAYER BROWN LLP	Kate Douglas-Hamilton SLAUGHTER AND MAY EDF ENERGY NETWORKS LTD	Anna Austin THE STOKES PARTNERSHIP	K Senthil Kumar G.L.G SHIPPING & LOGISTICS	Wicki Andersen BAKER BOTTS LLP
OFGEM	Victoria Egan DLA PIPER LLP	Guy Bailey CBI - THE CONFEDERATION OF BRITISH INDUSTRY	Ravi Kumar DUBAI TRADE	Lisa W Anderson PRICewaterHOUSECOOPERS
Gabriel Olearnik MAYER BROWN LLP	Nick Francis PRICewaterHOUSECOOPERS	BANK OF BARODA	Suneer Kumar AL SUWAIDI & Co.	Rasha Arayqat DUBAI ELECTRICITY AND WATER AUTHORITY
Eng-Lye Ong CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP	Paul Gilbert	Paul Barker CLEARY GOTTlieb STEEN & HAMILTON LLP	Nathan Landis DLA PIPER MIDDLE EAST LLP	Nakul Asthana AFRIDI & ANGELL, MEMBER OF LEX MUNDI
Rachel Orton DLA PIPER UK LLP	Ghislaine Goes DLA PIPER LLP	Robin Baron ROBIN BARON COMMERCIAL LAWYERS		

María Noel Riotorto
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Fabian Rivero
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Lucia Salaverry
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Eliana Sartori
PRICewaterhouseCOOPERS

Betania Silvera
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Carina Soffer
JULIO SOFFER LAWS

Julio Soffer
JULIO SOFFER LAWS

Romina Soria
NAVARRO ABOGADOS

Alvaro Tarabal
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Diego Tognazzolo
PRICewaterhouseCOOPERS

Juan Troccoli
LVM ATTORNEYS AT LAW

Horacio Viana
JIMENEZ DE ARÉCHAGA VIANA
& BRAUSE

María Noel Vidal
PRICewaterhouseCOOPERS

Gerardo Viñoles
VIÑOLES ARCHITECT STUDIO

Martin Vivo
LVM ATTORNEYS AT LAW

Alexandra Weisz

اوزبکستان

Jakhongir Abdurazaqov
AVENT ADVOCAT

Ravshan Adilov
DENTON WILDE SAPTE

Mels Akhmedov
BAS

Natalya Apukhtina
DENTON WILDE SAPTE

Umid Aripdjanov
GRATA LAW FIRM

Khalid Farooq
GLOBALINK LOGISTICS GROUP

Courtney Fowler
PRICewaterhouseCOOPERS

Babur Karimov
GRATA LAW FIRM

Sayora Khakimova
GRATA LAW FIRM

Nurali Eshibaevich
Khalмурatov
NATIONAL INSTITUTE OF
CREDIT INFORMATION

Sergney Maiorov
SIMAY KOM

Abdulkhamid Muminov
PRICewaterhouseCOOPERS

Malika Norova
GRATA LAW FIRM

Laziza Rakhimova
GRATA LAW FIRM

Ravshan Rakhmanov
GRATA LAW FIRM

Agustín Etcheverry Reyes
ESTUDIO BLANCO &
ETCHEVERRY

Marcelo Femenias Vidal
BADO, KUSTER, ZERBINO &
RACHETTI

Agustina Fernández
Giambruno
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Javier Fernández Zerbino
BADO, KUSTER, ZERBINO &
RACHETTI

Juan Federico Fischer
LVM ATTORNEYS AT LAW

Federico Florin
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Federico Formento
LVM ATTORNEYS AT LAW

Sergio Franco
PRICewaterhouseCOOPERS

Diego Galante
GALANTE & MARTINS

Daniel Garcia
PRICewaterhouseCOOPERS

Karina Goday
NAVARRO ABOGADOS

Gabriela Gutierrez
ESTUDIO BERGSTEIN

Andres Hessdorfer Rozen
OLIVERA & DELPIAZZO

Ariel Imken
SUPERINTENDENCIA
DE INSTITUCIONES DE
INTERMEDIACIÓN FINANCIERA
- BANCO CENTRAL DEL
URUGUAY

Alfredo Inciarte Blanco
ESTUDIO PÉREZ DEL CASTILLO,
INCIARTE, GARI ABOGADOS

Francisco Etcheverry Iruleguy
ESTUDIO DR. MEZZERA

Alma Kubachek
ESTUDIO JURIDICO NOTARIAL
DE ALMA KUBACHEK

Ricardo Mezzera
ESTUDIO DR. MEZZERA

Matilde Milicevic Santana
CLEARING DE INFORMES

Alfredo H. Navarro
NAVARRO ABOGADOS

Alfredo Navarro Castex
NAVARRO ABOGADOS

Juan Martín Olivera
OLIVERA & DELPIAZZO

María Concepción Olivera
OLIVERA & DELPIAZZO

Ricardo Olivera-García
OLIVERA & DELPIAZZO

María Cecilia Orlando
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Martin Pérez Tomeo
GALANTE & MARTINS

Ismael Pignatta Sánchez
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Agustín Rachetti
BADO, KUSTER, ZERBINO &
RACHETTI

Kelly J. Murray
PRICewaterhouseCOOPERS

Philippe A. Naudin
SDV LOGISTICS LTD.

Samuel Nolen
RICHARDS, LAYTON & FINGER,
P.A., MEMBER OF LEX MUNDI

Sean O'Neal
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Jeffrey Penn
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Stephen Raslavich
UNITED STATES BANKRUPTCY
COURT

Jonathan Reinstein
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Sandra Rocks
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Hanno Schop
GLOBAL TRADE & TRANSPORT
CONSULTANCY LTD.

David Snyder
SNYDER & SNYDER, LLP

Nathaniel Stankard
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Peter Stefanou
RBSM LLP, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

TRANSUNION

Rima Trofimovaite
FORTUNE LAW GROUP

Frederick Turner
SNYDER & SNYDER, LLP

Juta Vecerskyte
FORTUNE LAW GROUP

Fernando Bado
ESTUDIO DR. MEZZERA

Alicia Barral
PRICewaterhouseCOOPERS

Jonás Bergstein
ESTUDIO BERGSTEIN

Carlos Brandes
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

Stephanie Brown
NAVARRO ABOGADOS

Matías Campomar
JIMENEZ DE ARÉCHAGA VIANA
& BRAUSE

Leonardo Couto
JOSE MARIA FACAL & CO.

Jorge De Vita
JORGE DE VITA STUDIO

Guillermo Duarte
ESTUDIO DR. MEZZERA

María Durán
HUGHES & HUGHES

Noelia Eiras
HUGHES & HUGHES

Gabriel Ejenberg
ESTUDIO BERGSTEIN

María Sofia Estellano
GUYER & REGULES, MEMBER
OF LEX MUNDI

BERKMAN FORWARDING LLC

LaShante Boyd
AMERINDE CONSOLIDATED
INC.

Courtney Brown
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Vaiva Cepukaiciuke
FORTUNE LAW GROUP

Carmine Chiappetta
RBSM LLP, MEMBER
OF RUSSELL BEDFORD
INTERNATIONAL

Victor Chiu
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Richard Conza, Esq.
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Margaret Cowan
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

James Denn
NEW YORK STATE PUBLIC
SERVICE COMMISSION

Joshua L. Ditelberg
SEYFARTH SHAW LLP

Lindsay Dunn
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Elisabeth Frost
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Patrick Fuller Fuller, Esq.
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Julija Gecaite
AMERINDE CONSOLIDATED
INC.

Benjamin E. Gehrt
SEYFARTH SHAW LLP

Lindsee P. Granfield
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Boris Grosman
L & B ELECTRICAL
INTERNATIONAL

Rehana Gubin
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Yevgeniy Gutsalo
CORPORATE SUITES BUSINESS
CENTERS

Adam Heintz
MORRISON AND FOERSTER

Steven Horowitz
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Jolanta Kalitkevici
FORTUNE LAW GROUP

Charles L. Kerr
MORRISON AND FOERSTER

Arthur Kohn
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Michael Lazerwitz, Esq.
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Bradford L. Livingston
SEYFARTH SHAW LLP

Paul Marquardt
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Helen Paramor
SIMMONS & SIMMONS

Amy Perry
SHEPHERD & WEDDERBURN

Stewart Perry
DLA PIPER LLP

David Pickstone
PRICewaterhouseCOOPERS
LEGAL SERVICES

Anna Portsmouth
DLA PIPER LLP

Rachel Power
DLA PIPER LLP

Richard Pull
DAWSONS LLP

Eleanor Richardson
DAVIES ARNOLD COOPER LLP

Jocelyn Roberts
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Susan Roye
AERONA (AIR & SEA)
CUSTOMS CLEARING AGENTS
LTD.

Jack Seddon
MAYER BROWN LLP

SHULMANS SOLICITORS

Andrew Shutter
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Paul Speirs
EXPERIAN LTD.

Clare Stammers
SHEPHERD & WEDDERBURN

Alice Steward
SIMMONS & SIMMONS

Paul Timmins
APPROVED INSPECTOR
SERVICES LIMITED

David Toube
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Nicola Walker
CBI - THE CONFEDERATION OF
BRITISH INDUSTRY

Geoffrey Wilkinson
MLM BUILDING CONTROL

Sally Willcock
WEIL, GOTSHAL & MANGES
LLP

Helen Willmot
DLA PIPER LLP

Andrew Wilson
ANDREW WILSON & CO

Dermot Winters
FREETH CARTWRIGHT LLP

الولايات المتحدة

APL

Stephen Anderson
PRICewaterhouseCOOPERS

Asheet Awasthi
FORTUNE LAW GROUP

Birute Awasthi
AMERINDE CONSOLIDATED
INC.

Rasa Baranauskaite
AMERINDE CONSOLIDATED
INC.

Luke A. Barefoot
CLEARY GOTTLIEB STEEN &
HAMILTON LLP

Abdalla Al-Meqbeli
ABDALLA AL-MEQBELI & ASSOCIATES

Ismail Ahmed Alwazir
ALWAZIR CONSULTANTS, ADVOCATES & LEGAL RESEARCH

Arshad Ali Bajwa
FIVE STAR LOGISTICS Co LTD

Randall Cameron
KPMG

Fadel Mohamed Karhash
PUBLIC ELECTRICITY CORPORATION

Mohd Ali Lajam
MIDDLE EAST SHIPPING Co. LTD.

Abdulla Farouk Luqman
YEMEN LEGAL ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS

Nowar M. Mejanni
KPMG

Sanjay Prajapari
RATCO FOR TRADING & SERVICES

Zuhair Abdul Rasheed
LAW OFFICES OF SHEIKH TARIQ ABDULLAH

Aref Al Selwi Rufaid
FIVE STAR LOGISTICS Co LTD

Khaled Mohammed Salem Ali
YEMEN LEGAL ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS

زامبيا

Sudhir Balsure
SWIFT FREIGHT INTERNATIONAL

Chewe K. Bwalya
D.H. KEMP & Co.

Bonaventure Chibamba Mutale
ELLIS & Co.

Mwelwa Chibesakunda
CHIBESAKUNDA & COMPANY (PART OF DLA PIPER GROUP)

Darlington Chiiko
LUMWANA MINING COMPANY

Emmanuel Chulu
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Eddie Musonga Chunga
MINISTRY OF LAND

David Doyle
MANICA ZAMBIA LTD

Robin Durairajah
CHIBESAKUNDA & COMPANY (PART OF DLA PIPER GROUP)

Grant Henderson
CHIBESAKUNDA & COMPANY (PART OF DLA PIPER GROUP)

Andrew Howard
SHARPE HOWARD & MWENYE

Annalise Jolly
CHIBESAKUNDA & COMPANY (PART OF DLA PIPER GROUP)

Chance Kaonga
NATIONAL COUNCIL FOR CONSTRUCTION

Mutale Kasonde
CHIBESAKUNDA & COMPANY (PART OF DLA PIPER GROUP)

Kirstie Krige
CHIBESAKUNDA & COMPANY (PART OF DLA PIPER GROUP)

Ata Al Biary
JERUSALEM DISTRICT ELECTRICITY COMPANY (JDECO)

Ma'ali Al Shawish
NETHAM, DPK CONSULTING, A DIVISION OF ARD

Haytham L. Al-Zu'bi
AL-ZU'BI LAW OFFICE, ADVOCATES & LEGAL CONSULTANTS

Mohammed Amarneh
THE DEMOCRACY AND WORKERS RIGHTS CENTER

Moyad Amouri
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Khalil Ansara
CATHOLIC RELIEF SERVICES

Maha Assali
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Susan Coleman
NETHAM, DPK CONSULTING, A DIVISION OF ARD

Ali Farouh
PALESTINIAN MONETARY AUTHORITY

Nader Hamadneh
NETHAM, DPK CONSULTING, A DIVISION OF ARD

Ali Hamoudeh
JERUSALEM DISTRICT ELECTRICITY Co. LTD.

Samir Huleileh
PADICO

Hiba Husseini
HUSSEINI & HUSSEINI

Nabil Isifan
NETHAM, DPK CONSULTING, A DIVISION OF ARD

Mohamed Khader
LAUSANNE TRADING CONSULTANTS

Wael Saadi
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Andrea Sahlieh
CATHOLIC RELIEF SERVICES

Husein Sholi
NETHAM, DPK CONSULTING, A DIVISION OF ARD

Maysa Sirhan
PALESTINIAN MONETARY AUTHORITY

Samer Tammam
TAMMAM TRADE

Kosty Ziadeh
ZIADEH LAW OFFICE

Maurice Ziadeh
ZIADEH LAW OFFICE

اليمن

Tariq Abdullah
LAW OFFICES OF SHEIKH TARIQ ABDULLAH

Khaled Al Buraihi
KHALED AL BURAIHI FOR ADVOCACY & LEGAL SERVICES

Yaser Al-Adimi
ABDUL GABAR A. AL-ADIMI FOR CONSTRUCTION & TRADE

Rashad Khalid Al-Howiadi
CENTRAL BANK OF YEMEN

Thuy Anh Le Phan
VILAF - HONG DUC LAW FIRM

Kevin Lê Việt Hà
CITY OCEAN LOGISTICS Co., LTD.

Nguyen Phan Manh Long
HUNG & PARTNERS

Ho Phuong Luan
INDOCHINE COUNSEL

Hoang Minh Duc
DUANE MORRIS LLC

Dao Nguyen
MAYER BROWN LLP

Huong Nguyen
MAYER BROWN LLP

Linh D. Nguyen
VILAF - HONG DUC LAW FIRM

Minh Tuan Nguyen
HABUBANK

Ngoc Tuong Ngan Nguyen
BAKER & MCKENZIE

Tat Thuong Nguyen
PBC PARTNERS

Tran Van Quynh Nguyen
BAKER & MCKENZIE

Van Anh Nguyen
VIETBID LAW FIRM

Xuan Quy Nguyen
PBC PARTNERS

Tram Nguyen - Huyen
GIDE LOYRETTE NOUËL

Mark Oakley
DUANE MORRIS LLC

Vu Anh Phan
INDOCHINE COUNSEL

Dinh Thi Quynh Van
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Thi Thanh Hao Tran
BAKER & MCKENZIE

Pham Thi Thanh Huyen
INDOCHINE COUNSEL

Nguyen Thi Thu Hong
GIDE LOYRETTE NOUËL

Nguyen Thi Thu Huyen
GIDE LOYRETTE NOUËL

Nhung Thieu Hong
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Ngo Quang Thuy
DUANE MORRIS LLC

Lan Tran
ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP

V.N. Trinh
PANALPINA WORLD TRANSPORT

Nam Hoai Truong
INDOCHINE COUNSEL

Dzung Vu
YKVN LAWYERS

Trang Vu
CREDIT INFORMATION CENTRE - STATE BANK OF VIETNAM

الضفة الغربية وقطاع غزة

Hani Abdel Jaldeh
JERUSALEM DISTRICT ELECTRICITY COMPANY (JDECO)

Riyad Mustafa Abu Shehadeh
PALESTINIAN MONETARY AUTHORITY

Bruno Paredes
LOGISTIKA TSM

Fernando Pelaez-Pier
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Bernardo Pisani
RODRIGUEZ & MENDOZA

Eduardo Porcarelli
CONAPRI

Juan Carlos Pró-Risquez
MACLEOD DIXON

Melissa Puga Santaella
CONAPRI

Pedro Saghy
MACLEOD DIXON

Laura Silva Aparicio
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Victorino Tejerias
MACLEOD DIXON

Oscar Ignacio Torres
TRAVIESO EVANS ARRIA RENGEL & PAZ

John Tucker
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Daniel Chernov
DFDL MEKONG

Giles Thomas Cooper
DUANE MORRIS LLC

Anne Delerable
GIDE LOYRETTE NOUËL.

François d'Hautefeuille
GIDE LOYRETTE NOUËL.

Dang The Duc
INDOCHINE COUNSEL

Tran Duc Hoai
VIETBID LAW FIRM

Minh Duong
ALLEN ARTHUR ROBINSON

Thanh Long Duong
PBC PARTNERS

John Farmer
ORRICK, HERRINGTON & SUTCLIFFE LLP

David Fitzgerald
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Albert Franceskinj
DS AVOCATS

Quynh Uyen Ha
PBC PARTNERS

Giang Ha Thi Phuong
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Nguyen Hoang Kim Oanh
BAKER & MCKENZIE

Le Hong Phong
BIZCONSULT LAW FIRM

Lê Thj Hónh Hai
HOA BINH CHINH PHUC DINH CAO

Tuong Long Huynh
GIDE LOYRETTE NOUËL

Etienne Laumonier
GIDE LOYRETTE NOUËL

Thuy Le Nguyen Huy
INDOCHINE COUNSEL

Akmal Rustamov
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Petros Tsakanyan
AZIZOV & PARTNERS

Alisher Zufarov
PRICEWATERHOUSECOOPERS

فانواتو

Garry Blake
RIDGEWAY BLAKE PARTNERS

Christopher Dawson
DAWSON BUILDERS

FR8 LOGISTICS LTD

Anita Jowitt
UNIVERSITY OF THE SOUTH PACIFIC

John Malcolm

Mark Stafford
BDO BARRETT & PARTNERS

SOUTH SEA SHIPPING LTD

فنزويلا

Jorge Acedo-Prato
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Yanet Aguiar
MACLEOD DIXON

Juan Enrique Aigster
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Servio T. Altuve Jr.
SERVIO T. ALTUVE R. & ASOCIADOS

Ramon Alvins
MACLEOD DIXON

Mercedes Briceño
CONAPRI

Diego Castagnino
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

María Paola D'Onghia
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Carlos Domínguez Hernández
HOET PELAEZ CASTILLO & DUQUE, MEMBER OF LEX MUNDI

Jose Ferreira
RODRIGUEZ & MENDOZA

Alejandro Giolito
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Jose Giral
BAKER & MCKENZIE

Alfredo Hurtado
HURTADO ESTEBAN & ASOCIADOS, MEMBER OF RUSSELL BEDFORD INTERNATIONAL

Maigualida Ifill
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Enrique Itriago
RODRIGUEZ & MENDOZA

Daniela Londoño
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Maritza Meszaros
BAKER & MCKENZIE

Fernando Miranda
PRICEWATERHOUSECOOPERS

Manuel Lopes <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>	Anila Kuntawala <i>CELTIC FREIGHT</i>
Jackson Joe Makani <i>ZIMBABWE REVENUE AUTHORITY</i>	Alexander Lwatula <i>STANBIC BANK ZAMBIA LIMITED</i>
Trust Salpasio Manjegwah <i>WINTERTONS LAW FIRM</i>	Mumba Makumba <i>PACRO</i>
Gloria Mawarire <i>MAWERE & SIBANDA LEGAL PRACTITIONERS</i>	Bonaventure Mbewe <i>BARCLAYS BANK</i>
Jim McComish <i>PEARCE MCCOMISH ARCHITECTS</i>	Jyoti Mistry <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>
Lloyd Mhishi <i>DUBE, MANIKAI AND HWACHA LEGAL PRACTITIONERS</i>	Namwene Mkadawire <i>SIKAULU LUNGU MUPESO LEGAL PRACTITIONERS</i>
Piniel Mkushi <i>SAWYER & MKUSHI</i>	Paul Frobisher Mugambwa <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>
Sternford Moyo <i>SCANLEN & HOLDERNESS</i>	Bubile Mupeso <i>SIKAULU LUNGU MUPESO LEGAL PRACTITIONERS</i>
B.J. Mukandi <i>FREIGHT WORLD</i>	Henry Musonda <i>KIRAN & MUSONDA ASSOCIATES</i>
Canicious Mushavi <i>CNMIG</i>	Teddie Mwale <i>ZESCO LTD</i>
Ostern Mutero <i>SAWYER & MKUSHI</i>	Francis Mwape <i>NATIONAL COUNCIL FOR CONSTRUCTION</i>
Dudzile Ndawana <i>GILL, GODLONTON & GERRANS</i>	Robby Ngalashi <i>LUMWANA MINING COMPANY</i>
Maxwell Ngorima <i>BDO KUDENGA & COMPANY</i>	Kanti Patel <i>CHRISTOPHER, RUSSELL COOK & Co.</i>
Felix Nyaruwanga <i>FREIGHT WORLD</i>	Solly Patel <i>CHRISTOPHER, RUSSELL COOK & Co.</i>
C.M. Ruzengwe <i>HLB RUZENGWE & COMPANY</i>	Mabvuto Sakala <i>CORPUS GLOBE ADVOCATES</i>
Unity Sakhe <i>KANTOR & IMMERMANN</i>	Valerie Sesia <i>CUSTOMIZED CLEARING AND FORWARDING LTD.</i>
	Kim Shelsby <i>ZAMBIA THRESHOLD PROJECT</i>
	Nelson Williams <i>SWIFT FREIGHT INTERNATIONAL</i>
	Anderson Zikonda <i>HIGH COURT JUDGE</i>

زمبابوي

Gulshen Afridi <i>SDV</i>
Richard Beattie <i>THE STONE/ BEATTIE STUDIO</i>
Peter Cawood <i>PRICEWATERHOUSECOOPERS</i>
Innocent Chagonda <i>ATHERSTONE & COOK</i>
Beloved Dhlakama <i>BYRON VENTURAS & PARTNERS</i>
Canaan Dube <i>DUBE, MANIKAI AND HWACHA LEGAL PRACTITIONERS</i>
Paul Fraser <i>LOFTY & FRASER</i>
P. Gomes <i>INTERFREIGHT LTD.</i>
Obert Chaurura Gutu <i>GUTU & CHIKOWERO</i>
Reri Gwasera <i>ANLINK FREIGHT (PVT) LTD</i>
Peter Lloyd <i>GILL, GODLONTON & GERRANS</i>

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

2010

نموذج طلب شراء مفتوح. تتاح طلبات الشراء المفتوحة للعملاء من المؤسسات فقط. إذا كنت ترغب أنت أو المؤسسة التي تتبعها في الحصول على كل إصدار جديد من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال تلقائياً عند صدوره، يرجى وضع علامة على المربع أدناه، واستيفاء تفاصيل عنوانك البريدي. ثم أرسل هذا النموذج لنا عن طريق البريد أو الفاكس. وسيتيح ذلك إجراء طلب شراء مفتوح لمؤسستك. وسيتم إرسال فاتورة إلى عنوانك سنوياً بالمبلغ المستحق عند صدور التقرير الجديد. يمكنك أيضاً مراسلتنا على بريدنا الإلكتروني books@worldbank.org لطلب نموذج الشراء المفتوح لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال. كما يمكنك في أي وقت إلغاء طلب الشراء المفتوح عن طريق إرسال بريد إلكتروني إلينا: books@worldbank.org.

أود أن أتلقى بشكل تلقائي كل عدد من الأعداد الجديدة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال..

أدرك أنني سأتلقي فاتورة سنوياً عند صدور التقرير الجديد.

الاسم:	عن طريق البريد:
اللقب:	مطبوعات البنك الدولي
المؤسسة:	P.O. Box 960, Herndon VA
العنوان:	USA ,20172-0960
المدينة:	عن طريق شبكة الإنترنت:
الولاية/المحافظة:	www.worldbank.org/publications
رقم المنطقة/الرقم البريدي:	عن طريق الفاكس:
البلد:	+ 1-703-661-1501
الهاتف:	وإذا كانت لديك أية أسئلة؟
الفاكس:	يمكن مراسلتنا على البريد الإلكتروني التالي:
البريد الإلكتروني:	books@worldbank.org
للمعلماء من المؤسسات الكائنين في الولايات المتحدة فقط: يرجى إدراج طلب الشراء.	عن طريق الهاتف:
	800-645-7247 أو + 1-703-661-1580

تنوفر للمعلماء الأمريكيين فقط، وفيما يتعلق بالعملاء الدوليين، يرجى الاتصال بالموزعين المحليين في بلدكم، وعمل طلب شراء مفتوح.

وعلى الأفراد الراغبين في تلقي أعداد من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في المستقبل، طلب إضافة أسمائهم إلى قائمة البريد الخاصة بنا على البريد الإلكتروني التالي: books@worldbank.org.

يرجى الإشارة في بريدك الإلكتروني إلى أنك ترغب في إضافة اسمك إلى قائمة البريد الإلكتروني الخاصة بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال..

